

جامعة قسنطينة 03

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية



الرقم التسلسلي: 2025/

الرمز: ع س/د.أ.

الشعبة: علوم سياسية / الفرع: علاقات دولية التخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

التحديات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إشراف الأستاذة
صليحة كباي

إعداد الطالبة
نهيجة سعاد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
رياض حمدوش	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3
صليحة كباي	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3
عائشة بوعشبية	مشرف مساعد	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3
لزهر وناسي	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1
لطيفة بوبيادة	مناقشا	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3
لبنة جصاص	مناقشا	أستاذ محاضر أ	جامعة عنابة
مسعود شوية	مناقشا	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة قسنطينة 03

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية



الرقم التسلسلي: 2025 /

الرمز: ع س/د.أ.

الشعبة: علوم سياسية / الفرع: علاقات دولية التخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

التحديات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي
الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إشراف الأستاذة

إعداد الطالبة

صليحة كباي

نهيجة سعاد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
رياض حمدوش	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3
صليحة كباي	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3
عائشة بوعشيبية	مشرف مساعد	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3
لزهر وناسي	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1
لطيفة بوبيادة	مناقشا	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3
لبنة جصاص	مناقشا	أستاذ محاضر أ	جامعة عنابة
مسعود شوية	مناقشا	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1

السنة الجامعية: 2025/2024

تصريح شرفي

أنا الممضي أدناه،

السيدة: نهيجة سعاد. طالبة دكتوراه الطور الثالث،

الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 115542998 والصادرة بتاريخ: 2019/09/02

المسجلة بكلية: العلوم السياسية قسم: العلاقات الدولية

والمكلفة بإنجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه، عنوانها: التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة

المعلوماتية والأمن القومي الجزائري

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة

الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 17 ماي 2023

الامضاء:

نهيجة

أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "أستاذة التعليم العالي"

صليحة كبابي والأستاذة المشرفة المساعدة الدكتورة عائشة بوعشيبية

على صبرهما وسعة صدرهما وتعليماتهما وتوجيهاتهما المفيدة التي قدمت لي طيلة مدة

إنجاز الأطروحة.

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة ومناقشة

رسالتي وتقييمها.

كذلك خالص الشكر لكل أساتذة العلوم السياسية بجامعة صالح بونيندر قسنطينة 3.

الشكر موصول أيضا إلى كل من ساهم في تقديم العون لإنجاز هذا

العمل من قريب أو من بعيد.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى العائلة الكريمة

إلى كل الأصدقاء والصديقات

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة وزملائي وزميلاتي في العمل

سعاد نهيجة

ملخص الأطروحة:

تشهد البيئة العالمية تنام غير مسبوق لمجموعة من التهديدات الأمنية لا تعترف بالحدود السياسية للدول، متنوعة ومعقدة، وتمس الأمن في جميع أبعاده ومستوياته، تحمل توصيفا مرتبطا أساسا بالتهديدات الأمنية العابرة للحدود لارتباطها بالتأثيرات السلبية للثورة المعلوماتية التي أدت إلى تراجع نظرية الحدود التقليدية، وبما أن الجزائر تتفاعل ضمن هذه البيئة العالمية المضطربة، وباعتبار موقعها الجيوستراتيجي المهم، ذو الأبعاد الإقليمية المتعددة، كونها بلد محوري ينتمي لعدة فضاءات مترابطة جغرافيا وحضاريا، كالبعد المغاربي، البعد العربي، البعد الأفريقي، والبعد المتوسطي، فإن الأمن القومي الجزائري يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بهذه التهديدات سواء التقليدية منها (العسكرية والسياسية والاقتصادية) التي أخذت منحا أكثر خطورة بفعل التطور التكنولوجي، أو العابرة للحدود (المجتمعية والبيئية والتكنولوجية).

تكمن أهمية الموضوع في تحديد أبعاد الاستراتيجية الأمنية الجزائرية للمواجهة، كونها متعددة الآليات على المستويين الداخلي والخارجي (إقليميا ودوليا)، ومتنوعة الوسائل، تجمع بين أدوات صلبة عسكرية وأخرى ناعمة غير عسكرية.

اقتضت الدراسة المزاوجة بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي في تحديد العلاقة بين المفاهيم، وتوضيح مظاهر تأثير التهديدات على الأمن القومي الجزائري، من خلال تفسير وتحليل أهم الإحصائيات الواردة حول واقع البيئة الأمنية في الجزائر، وتوضيح تداعيات التهديدات بمختلف أنماطها. تخلص الدراسة إلى أن للاستراتيجية الأمنية الجزائرية مميزات، كما تتعدد العرافيل التي تواجهها وتحول دون تحقيق الأمن القومي الجزائري بشكله المطلق، ما يجعلها تتسم بالنسبية، ومنه فإن آفاقها ترتبط بمدى تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية وتكلفة أقل.

الكلمات المفتاحية:

التهديدات الأمنية العابرة للحدود، الثورة المعلوماتية، الفجوة الرقمية، الأمن السيبراني، الأمن القومي الجزائري.

Thesis abstract:

The world is experiencing an unprecedented rise in diverse security threats that transcend borders, impacting all levels and dimensions of security. These threats are tied to the information revolution, which has reshaped conventional notions of borders. Given Algeria's active involvement in this volatile global environment and its strategic geographic location encompassing multiple dimensions such as the Maghreb, Arab, African, and Mediterranean regions, Algerian national security faces both traditional threats like military, political, and economic risks that have been amplified by technological advancements, as well as cross-border threats spanning societal, environmental, and technological realms.

the study aims to identify the dimensions of Algeria's security strategy, encompassing its mechanisms and approaches at both the domestic and international levels. This involves analyzing the combination of non-military and military approaches.

The study employed a descriptive-analytical approach and statistical to establish the relationship between concepts and elucidate the manifestations of threats to Algerian national security. This included interpreting and analyzing pertinent statistics concerning the security environment in Algeria and explaining the consequences of threats.

The study concludes that despite the advantages of the Algerian security strategy, it faces challenges in achieving complete national security. This realization highlights the relative nature of Algeria's security. Therefore, security depends on the degree to which planned objectives are accomplished with cost-effectiveness.

Key words: Cross-border Security threats, Information Revolution, Digital Gap; Algerian National Security, Cyber security.

الصفحة	الموضوع
	الشكر
	الإهداء
2	الملخص
4	فهرس الجداول والأشكال وقائمة المختصرات
14	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في
26	ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي
27	1.1 تطور مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية في أدبيات العلاقات الدولية
27	1.1.1 مقارنة مفاهيمية لجذلية العلاقة بين الأمن والتهديدات الأمنية
30	1.1.1.1 إشكالية تعريف مفهوم الأمن
33	2.1.1.1 التهديدات الأمنية: مفاهيم وتصنيفات متعددة في بيئة ما بعد الحرب الباردة
38	2.1.1 المقاربات النظرية المفسرة للأمن والتهديدات الأمنية
38	1.2.1.1 تصور المقاربات التقليدية للأمن وطبيعة التهديدات الأمنية
43	2.2.1.1 تصور المقاربات الحديثة للأمن وطبيعة التهديدات الأمنية
52	2.1 تأثير الثورة المعلوماتية في تحول التهديدات الأمنية
52	1.2.1 الثورة المعلوماتية والتهديدات الأمنية: عوامل وأنماط التأثير
52	1.1.2.1 العوامل المؤثرة في تحول التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية
54	2.1.2.1 الثورة المعلوماتية في الأمن والتهديدات الأمنية: طبيعة التغيير
	2.2.1 تحول التهديدات الأمنية التقليدية في ظل الثورة المعلوماتية (العسكرية والسياسية والاقتصادية)
57	
57	1.2.2.1 التهديدات العسكرية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية
58	2.2.2.1 التهديدات السياسية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية
62	3.2.2.1 التهديدات الاقتصادية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية
	3.2.1 التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية (المجتمعية والبيئية والتكنولوجية)
66	
66	1.3.2.1 التهديدات المجتمعية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية

72	2.3.2.1 التهديدات البيئية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية
78	3.3.2.1 التهديدات التكنولوجية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية
85	3.1 آليات مواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية
85	1.3.1 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي
85	1.1.3.1 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات التقليدية في ظل الثورة المعلوماتية
91	2.1.3.1 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية
97	2.3.1 الآليات الخارجية لمواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي
97	1.2.3.1 آليات التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن القومي
99	2.2.3.1 آليات التعاون الدولي لتحقيق الأمن القومي
	الفصل الثاني: واقع التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري
101	
102	1.2 الجزائر: مقاربة جيو استراتيجية
102	1.1.2 الخصائص الجغرافية والسوسيو اقتصادية للجزائر وأهميتها الاستراتيجية
102	1.1.1.2 الخصائص الجغرافية للجزائر
104	2.1.1.2 الخصائص السوسيو اقتصادية للجزائر
108	2.1.2 التحليل الجيوسياسي لطبيعة تهديدات الأمن القومي الجزائري
	3.1.2 الدوائر والجهات الجيوسياسية لانتشار تهديدات الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية
109	
109	1.3.1.2 تهديدات الدوائر (المغربية والإفريقية والعربية) والأمن القومي الجزائري
112	2.3.1.2 تهديدات الدائرة المتوسطة للأمن القومي الجزائري
	2.2 التهديدات الأمنية التقليدية في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري (العسكرية والسياسية والاقتصادية)
113	
113	1.2.2 التهديدات العسكرية والأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية
114	1.1.2.2 توتر العلاقات البينية الجزائرية-المغربية
	2.1.2.2 تأثير التهديدات الصلبة من أعلى وتعاطم النفوذ الإسرائيلي بإفريقيا على الأمن القومي الجزائري
120	
124	3.1.2.2 تداعيات نزاعات دول الجوار (الساحل الإفريقي وليبيا) على الأمن القومي الجزائري
127	2.2.2 التهديدات السياسية والأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية
127	1.2.2.2 ملفات الديمقراطية وحقوق الانسان

139	2.2.2.2 الفساد السياسي والأمن القومي الجزائري
143	3.2.2 التهديدات الاقتصادية في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري
143	1.3.2.2 تحدي فجوة الأمن الغذائي والأمن القومي الجزائري
148	2.3.2.2 تحديات التنمية المستدامة والأمن القومي الجزائري
	3.2 التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري
153	(المجتمعية والبيئية والتكنولوجية)
153	1.3.2 التهديدات المجتمعية والأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية
153	1.1.3.2 أزمة عناصر الهوية المجتمعية والأمن القومي الجزائري
162	2.1.3.2 الهجرة غير الشرعية والمعضلة الأمنية المجتمعية في الجزائر
	3.1.3.2 تداعيات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنيين على الأمن القومي الجزائري في ظل
168	الثورة المعلوماتية
183	2.3.2 التهديدات البيئية في عصر الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري
183	1.2.3.2 قضية الطاقة والأمن المستدام
188	2.2.3.2 تأثير التغير المناخي ومشكلة ندرة المياه على الأمن القومي الجزائري
192	3.2.3.2 تأثير عولمة الأمراض والأوبئة على الأمن القومي الجزائري
199	3.3.2 التهديدات التكنولوجية للأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية
199	1.3.3.2 تحدي الفجوة الرقمية والمعلوماتية والأمن القومي الجزائري
204	2.3.3.2 التهديدات الالكترونية والأمن القومي الجزائري
	الفصل الثالث: الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في
212	ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق
	1.3 العقيدة الأمنية الجزائرية: المراكز، المبادئ، الوسائل والأهداف في ظل الثورة المعلوماتية
213	1.1.3 مراكز العقيدة الأمنية الجزائرية
214	2.1.3 مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية
216	3.1.3 وسائل وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية
	2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة
218	المعلوماتية
	1.2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات التقليدية للأمن القومي الجزائري في ظل الثورة
218	المعلوماتية
218	1.1.2.3 الآليات الجزائرية الداخلية لمواجهة التهديدات العسكرية

223	2.1.2.3 الآليات الجزائرية الداخلية لمواجهة التهديدات السياسية
230	3.1.2.3 الآليات الجزائرية الداخلية لمواجهة التهديدات الاقتصادية
236	2.2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية
236	1.2.2.3 الآليات الداخلية ومواجهة تهديدات الأمن المجتمعي الجزائري
250	2.2.2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات البيئية وتحقيق الأمن القومي الجزائري
261	3.2.2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات التكنولوجية وتحقيق الأمن القومي الجزائري
268	3.3 الآليات الإقليمية والدولية لمواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي الجزائري
268	1.3.3 آليات التعاون الإقليمي ومواجهة التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية
268	1.1.3.3 آليات التعاون الاقليمي ضمن الدائرتين المغاربية والعربية
280	2.1.3.3 آليات التعاون الاقليمي ضمن الدائرة الافريقية
286	3.1.3.3 آليات التعاون الإقليمي ضمن الدائرة المتوسطية
292	2.3.3 آليات التعاون دوليا
292	1.2.3.3 التعاون الجزائري في إطار المنظمات الدولية
299	2.2.3.3 التعاون الجزائري مع القوى الكبرى في النظام الدولي
	4.3 تقييم الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة
303	المعلوماتية وآفاقها
	1.4.3 كفاءة الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود خلال الثورة
304	المعلوماتية (داخليا وخارجيا)
304	1.1.4.3 كفاءة السياسة العامة الأمنية الجزائرية على المستوى الداخلي
305	2.1.4.3 كفاءة الاستراتيجية الأمنية الجزائرية على المستوى الخارجي
	2.4.3 معوقات السياسات الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة
306	المعلوماتية (داخليا وخارجيا)
306	1.2.4.3 عراقيل تحقيق استجابة فعالة في مواجهة التهديدات الأمنية على المستوى الداخلي
311	2.1.4.3 عراقيل تحقيق استجابة فعالة في مواجهة التهديدات الأمنية على المستوى الخارجي
315	3.4.3 آفاق الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل الثورة المعلوماتية
315	1.3.4.3 آفاق الاستراتيجية الجزائرية على المستوى الداخلي
317	2.3.4.3 آفاق الاستراتيجية الجزائرية على المستوى الخارجي
321	الخاتمة
325	قائمة المراجع

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأمن والتهديدات الأمنية: محور للبحث في الدراسات الأمنية	29
2	العلاقة التكاملية بين الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي	63
3	الأبعاد القطاعية الشاملة للأمن القومي المعنية بالحماية في ظل التهديدات الإلكترونية	84
4	تطور حالات الإصابة، الوفاة والشفاء بفيروس كورونا في الجزائر حسب أشهر سنة 2020	195
5	المواقع الإلكترونية الأكثر استخداما في الجزائر شهر أوت 2021 حسب موقع ستاتكونتر	205
6	المؤسسات الوطنية المكلفة بمواجهة التهديدات الإلكترونية وتحقيق الأمن الإلكتروني	266

فهرس الخرائط:

الرقم	فهرس الخرائط	الصفحة
1	ممرات التهديدات الأمنية من منطقة الساحل الإفريقي جغرافيا نحو الجزائر	125
2	مسارات تجارة المخدرات من أمريكا اللاتينية عبر إفريقيا (منها الجزائر) إلى أوروبا	177
3	الحركة غير المشروعة للأسلحة بمنطقتي الساحل وشمال إفريقيا بما فيها الجزائر	180

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	نقاط الاختلاف بين مفاهيم: التهديد، التحدي، والخطر	35
2	توسيع قطاعات الأمن وتعميق مستوياته في الدراسات الأمنية النقدية	48
3	تفسير المقاربات الأمنية النقدية لمفهوم الأمن والتهديدات الأمنية	50
4	الفرق بين مفهوم الأمن الضيق بتهديداته التقليدية والأمن الموسع بتهديدات العابرة للحدود	51

5	التجاذب النظري بين المقاربات الأمنية حول تفسير ظاهرة الإرهاب العابر للحدود بعد أحداث 11 سبتمبر	70
6	خصائص التهديدات الالكترونية من حيث مصادرها، طبيعتها وآثارها	86
7	آليات تحقيق الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية	99
8	طول الحدود البرية الجزائرية مع دول الجوار	103
9	عدد سكان الجزائر مقارنة بباقي الدول المغاربية لسنة 2020 بالمليون نسمة	105
10	الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر (كيلو واط ساعي لكل متر مربع في السنة)	107
11	القيمة المالية لإنفاق الجزائر والمغرب على التسليح بين عامي 2010 و 2020 بالمليار دولار أمريكي	118
12	بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019	133
13	بيان المجلس الدستوري بخصوص نتائج الاستفتاء على مسودة الدستور	134
14	معدل الديمقراطية في الجزائر سنة 2020 حسب مؤشر (EIU)	136
15	أشهر قضايا الفساد السياسي في الجزائر	139
16	قيمة الصادرات والواردات والفجوة الغذائية في الجزائر خلال سنوات (2000-2014)	144
17	قيمة الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2018 (بالمليون دولار)	145
18	تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2016-2022)	150
19	مؤشرات الأزمة الاقتصادية لعام 2019	151
20	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2015-2022)	151
21	أعداد المهاجرين الدوليين واللاجئين في الجزائر سنة 2015	164
22	حصيلة احباط محاولات المهاجرين غير الشرعيين من وعبر الجزائر (2015-2021)	164
23	الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب (2015-2020)	169
24	الحصيلة السنوية لمحاربة جرائم التهريب في الجزائر (2018-2021)	173
25	مجموع الكميات المحجوزة من المخدرات لسنوات (2019-2020-2021)	176
26	أهم الأسلحة المهربة من ليبيا والمضبوطة في الجنوب الجزائري الكبير سنة 2016	180

181	الحصيلة السنوية لمحاربة الاتجار بالأسلحة والذخيرة (2017-2021)	27
190	نسبة المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحّر بالسهوب في الجزائر (الوحدة: الهكتار)	28
191	المتوسط السنوي لتساقط الأمطار في مختلف مناطق الجزائر (مم)	29
195	تطور حالات الإصابة، الوفاة والشفاء بفيروس كورونا في الجزائر خلال أشهر سنة 2020	30
203	قيم مؤشر الجاهزية الشبكية للجزائر (2015-2019)	31
206	إحصائيات الجرائم الالكترونية المسجلة حسب المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2016	32
217	العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث العوامل المؤثرة، المبادئ، مدركات التهديد، الوسائل والأهداف	33
222	إنفاق الجزائر العسكري (2010-2018) بالمليار دولار	34
243	أهم الإجراءات القانونية المخصصة لمواجهة أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود	35
263	قيم مؤشر نضج الحكومة الالكترونية في الجزائر (2016-2020)	36
263	مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر 2016-2020	37

قائمة المختصرات:

المختصر	اللغة عربية	اللغة الانجليزية	اللغة الفرنسية
(MDN)	وزارة الدفاع الوطني	The Ministry of National Defense	Ministère de la Défense nationale
(OCRC)	الديوان المركزي لقمع الفساد	the Central Office for the repression of Corruption	l'Office central de répression de la corruption
(SATPCC)	السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	The supreme authority for transparency, prevention and combating corruption	la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption
(CNDH)	المجلس الوطني لحقوق الانسان	National Council for Human Rights	Conseil national des droits de l'homme
(ONSC)	المرصد الوطني للمجتمع المدني	National Civil Society Observatory	Observatoire National de la Société Civile
(ANDI)	الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار	National Investment Support Agency	Agence nationale d'appui à l'investissement

Conseil National Economique, Social et Environnemental	National Economic, Social and Environmental Council	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	(CNESE)
La Caisse Nationale d'Assurance Chômage	The National Unemployment Insurance Fund	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	(CNAC)
Agence Nationale d'Appui à l'Emploi des Jeunes	National Agency for Youth Employment Support	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	(ANSEJ)
Agence nationale de développement des investissements	National Investment Development Agency	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	(ANDI)
Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	National Agency for Microcredit Management	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(ANGEM)
Conseil suprême de la jeunesse	Supreme Youth Council	المجلس الأعلى للشباب	(CSJ)
La société Internet pour les noms et numéros attribués	Internet Corporation For Assigned Names and Numbers	شركة الأنترنت للأرقام والأسماء المخصصة	(ICANN)
Office national de contrôle des drogues et des toxicomanies	The National Office for Drug Control and Addiction	الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها	(Onlcdt)
Centre de développement des énergies renouvelables	Renewable Energy Development Center	مركز تطوير الطاقة المتجددة	(CDER)
Unité de développement des équipements solaires	Solar Equipment Development Unit	وحدة تطوير التجهيزات الشمسية	(UDES)
Unité de développement de la technologie du silicium	Silicium Technology Development Unit	وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم	(UDTS)
Unité de Recherche Appliquée en Energies Renouvelables	Applied Research Unit in Renewable Energy	وحدة البحث التطبيقي في الطاقة المتجددة	(URAER)
Unité de recherche en énergies renouvelables en milieu désertique	Research unit in renewable energies in the desert environment	وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي	(URERMS)
Institut Algérien des Energies Renouvelables	Algerian Institute of Renewable Energy	المعهد الجزائري للطاقات المتجددة	(IAER)
Le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique	The New Partnership for Africa's Development	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	(NEPAD)

Centre Africain d'Etudes et de Recherches sur le Terrorisme	African Center for Studies and Research on Terrorism	المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب	(CAERT)
organisation de la Gendarmerie africaine	organization of the African Gendarmerie	منظمة الدرك الافريقي	(OGA)
Organisation Africaine de Police Criminelle	African Criminal Police Organization	منظمة الشرطة الافريقية	(Afrirpol)
Organisation des pays arabes exportateurs de pétrole	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	(OPAEP)
Organisation des pays exportateurs de pétrole	Organization of Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للبترول	(OPEC)
Forum des pays exportateurs de gaz	Gas Exporting Countries Forum	منتدى الدول المصدرة للغاز	(GECF)
Organisation internationale de police criminelle	International Criminal Police Organization	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية	(INTERPOL)
Union internationale des télécommunications	International Telecommunication Union	الاتحاد الدولي للاتصالات	(ITU)

مقدمة

مقدمة:

تعتبر مسألة دراسة علاقة التأثير والتأثر المتبادل بين التهديدات الأمنية والأمن القومي إحدى موضوعات البحث الرئيسية التي باتت تفرض نفسها للنقاش في حقل العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية كحقل معرفي فرعي، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة، فعندما كانت التهديدات الأمنية مباشرة ذات طبيعة عسكرية صلبة كان مفهوم الأمن القومي ضيقاً يتماشى مع طبيعة تهديداته، وهو الطرح الذي يجد تبرير جل افتراضاته في التفسير الواقعي لتفاعلات السياسة العالمية، لكن مع تغير طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية واقعيًا ظهرت اتجاهات نظرية تدعو إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل أبعاداً جديدة ومستويات أكثر عمقا، وهو ما حاولت الطروحات النقدية الحديثة تفسيره من خلال إعادة هيكلة السياسة الأمنية لتحتوي التحول على مستوى التهديدات والأدوات والفواعل مع الطرح اللين للأمن.

إذ بات يربط الكثير من الباحثين بين التحول الذي تشهده البيئة الأمنية العالمية والثورة المعلوماتية، التي أدت إلى تراجع نظرية الحدود التقليدية، وساهمت في رسم معالم مجتمع كوني يتميز بالتعقيد والترابط، الغموض والاضطراب، أين أصبحت القضايا الدولية أكثر تشابكا وذات أبعاد عالمية، ما جعل العالم بلا حدود (Borderless world) شبيها بالقرية الكونية (global village) يرتبط فيه المستوى الداخلي مع الخارجي بحيث قد يكون للتهديدات الأمنية الداخلية لدولة معينة أثر على باقي الدول المجاورة، بالنظر للطبيعة اللادولالية لهذه التهديدات التي لا تعترف بالحدود السياسية للدول وتمس الأمن القومي بمفهومه الموسع في جميع قطاعاته وكل مستوياته، وعليه بدأ الحديث عن عولمة المخاطر أين ظهرت مجموعة من المهددات اللينة، تحمل توصيفا يرتبط أساسا بالتهديدات الأمنية العابرة للحدود، لارتباطها بالتأثيرات السلبية للثورة المعلوماتية، وبالتالي لم تعد التهديدات الأمنية من طبيعة عسكرية فحسب، بل تعددت لتشمل إلى جانب هذا البعد، خمسة أبعاد أمنية رئيسية هي: التهديدات السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، والتكنولوجية، وقد تحول معها الفرد والمجتمع إلى الموضوع المرجعي للأمن القومي تماشيا مع التطورات التكنولوجية، للاستدلال على مدى قدرة الدول على ضمان الحد الأدنى من الحاجات والمتطلبات الأساسية، بما فيها الانعتاق والتحرر من الحاجة والفقر.

وبما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي وتتفاعل ضمن هذه البيئة العالمية المضطربة، وباعتبار موقعها الجيوستراتيجي المهم، ذو الأبعاد الإقليمية المتعددة، كونها بلد محوي ينتمي لعدة فضاءات مترابطة جغرافيا وحضاريا، كالبعد المغاربي، والعربي، والافريقي، والمتوسطي، فإن الأمن القومي الجزائري يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بما تحمله التحولات المصاحبة للثورة المعلوماتية على

المستوى العالمي، بمجموعة مترابطة من التهديدات التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) التي أخذت منحاً آخر مع التطور التكنولوجي، وكذا التهديدات الأمنية العابرة للحدود (المجتمعية والبيئية والتكنولوجية) المعقدة والمتشابكة، المتنوعة والمتعددة، والتميزة بسرعة الانتشار، من مصادر داخلية وخارجية، حيث إضافة إلى التهديدات العسكرية الصلبة الكامنة التي تواجهها الجزائر بسبب الخلافات مع المغرب الأقصى، وتزايد التأثيرات السلبية للنزاعات الداخلية في دول الساحل الأفريقي وليبيا، والمخاوف من الاستراتيجية التوسعية الأورو أطلسية والاختراق الإسرائيلي لمنطقة شمال إفريقيا، فإن ملفات الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفساد السياسي، باتت تفرض نفسها في ظل العولمة، إلى جانب تحديات التنمية المستدامة، وفجوة الأمن الغذائي، وكيفية النهوض بالأوضاع الاقتصادية للبلاد، كما أن الجزائر باتت معرضة أيضاً لتهديدات أمنية عابرة للحدود، منها المجتمعية كآزمات الهوية، الهجرة غير الشرعية وآزمات اللاجئين، ظاهرة الإرهاب العابر للأوطان، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومجموعة من التهديدات البيئية المتعلقة بتحديات تحقيق أمن الطاقة المستدام، عولمة الأمراض والأوبئة، وتداعيات مشكلة ندرة المياه والتغيرات المناخية، صف إلى ذلك ضعف التطور التكنولوجي وما يفرضه من تحديات أهمها تحدي الفجوة الرقمية والمعلوماتية، وانتشار التهديدات الإلكترونية الواقعية منها كالجرائم الإلكترونية، والمحتلة كتهديد الإرهاب الإلكتروني والحروب الإلكترونية، كلها تهديدات تتطلب استراتيجية أمنية متكاملة وشاملة، متعددة الأبعاد والآليات للمواجهة، تجمع بين الآليات العسكرية وغير العسكرية، مع العمل على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، كونها تتجاوز إمكانيات وقدرات الدولة منفردة.

ومن منطلق التطورات الواقعية التي يفرزها موضوع التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية، وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، يعكس البناء المنهجي للموضوع مجموعة من المرتكزات، نحاول الوقوف عليها فيما يلي:

1/ أهمية الدراسة:

يندرّج الموضوع ضمن إطار الدراسات الأمنية التي عرفت تطوراً ملحوظاً في ظل الثورة المعلوماتية الحالية، وهو ما يدفع بالضرورة إلى الوقوف على أهم الإسهامات النظرية التي تعرف الأمن في علاقته الجدلية بمفهوم التهديدات الأمنية، وبالتالي تكمن أهمية موضوعنا في محاولة منا لإسقاط أهم الأطر النظرية المقاربة لطبيعة التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية على ما تعانيه الجزائر في بيئتها

الجيوسياسية المعقدة، أين أصبحت منكشفة أمام عدة تهديدات لينة مركبة معقدة وعابرة للحدود، متشابكة في طبيعتها، خاصة وأن الجزائر تنتمي لعدة فضاءات جيوسياسية جغرافيا وحضاريا، فمن المهم معرفة طبيعة هذه التهديدات ومصادرها لتحسين سبل الاستجابة لها مستقبلا.

2/ أسباب اختيار الموضوع: مما لا شك فيه أن لكل باحث أسبابا تجعله يتمسك بموضوع بحثه منها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- الأسباب الموضوعية:

تمثل محاولة رصدنا لتطور المضامين التي اكتسبها مفهوم الأمن القومي من المرحلة التقليدية إلى الحوارات النقدية الموسعة له بما يستجيب مع خارطة التهديدات الجديدة في عصر عولمة مجتمع المخاطر، الذي يأخذ فيه كل شيء طريقه نحو التعولم بما فيها التهديدات، أحد أهم المبررات الموضوعية لاختيار هذا الموضوع، ومنه محاولة إبراز مدى خصوصية الفضاء الجيوسياسي الذي تنتمي إليه الجزائر بكل ظروفه الداخلية والإقليمية والدولية، في ظل الطبيعة المركبة والمعقدة للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، وما تفرضه الثورة المعلوماتية من تحديات على الدولة الأمة، حيث جعلت أمن الأفراد والأمن العالمي وجهان لعملة واحدة، ومنه الوقوف على مدى تأثير هذه التهديدات على أمن الجزائر واستقرارها وبحث سبل إيجاد استراتيجية داخلية وإقليمية تعاونية فعالة لمواجهتها.

- الأسباب الذاتية:

إن اهتمامنا بالموضوع متولد عن الوعي بهويتنا الذاتية والقارية، التي باتت مهددة في ظل الثورة المعلوماتية أكثر من أي وقت مضى، ثم إن الضرورة تقتضي معالجة مواضيع تمس بواقع التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر لمعرفة مدى ارتباطها بواقع البيئة الإقليمية والعالمية.

3/ إشكالية الدراسة:

تغير مفهوم الأمن القومي بتحول طبيعة مهدداته، فإلى جانب التهديدات الأمنية التقليدية الصلبة، ظهرت تهديدات أمنية لينة، عابرة للحدود، تمس بأمن الأفراد والمجتمع إلى جانب أمن الدولة ولما لا الأمن العالمي ككل، وبما أن الجزائر تتأثر مثل غيرها من الدول بهذا التحول، فإننا ننطلق في دراسة موضوعنا من الإشكالية المركزية التالية:

كيف تؤثر التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية على الأمن القومي الجزائري؟

يعتبر هذا التساؤل مركزيا في ربطه بين متغيرين للبحث:

المتغير الأول: تحول طبيعة التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية وتحليل تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، الذي وصل إلى مستويات لم يعد بالإمكان تجاهلها أو غض الطرف عنها، من خلال البحث في مؤشرات ومحدداتها وأسبابها.

وتتصرف الدراسة من خلال المتغير الأول إلى تحليل المؤشرات المشتقة نظريا وواقعا بالإسقاط على حالة الجزائر، والتي تتراوح بين تهديدات تقليدية (عسكرية وسياسية واقتصادية)، وأخرى لينة (مجتمعية وبيئية وتكنولوجية) تعكس خارطة التهديدات المعولمة التي زادت حدتها في ظل الثورة المعلوماتية.

1- المؤشر الأول: المحدد العسكري، في محاولة لاستقراء مخاطر من قبيل: توتر العلاقات البينية الجزائرية المغربية، تأثير النزاعات الداخلية في دول الجوار بالساحل الأفريقي وليبيا، والتخوف من الاستراتيجية الأورو أطلسية من أعلى، والاختراق الإسرائيلي لإفريقيا ومنطقة شمال إفريقيا.

2- المؤشر الثاني: المحدد السياسي، من خلال دراسة تأثيرات عولمة الديمقراطية وملفات حقوق الانسان، وانتشار الفساد السياسي في ظل العولمة.

3- المؤشر الثالث: المحدد الاقتصادي، في ظل تفاقم فجوة الغذاء وعقدة التنمية، حيث لا أمن دون تنمية ولا تنمية دون أمن، فكلاهما وجهان لنفس العملة.

4- المؤشر الرابع: المحدد المجتمعي الذي ينفرد بتحليل أبعاد المعضلة الأمنية المجتمعية، سواء ارتبطت بأزمات الهوية، تداعيات الهجرة غير الشرعية، والتحالف بين عصابات الاجرام المنظم والإرهاب العابر للحدود.

5- المؤشر الخامس: المحدد البيئي، حيث يمثل الاستنزاف العشوائي للموارد التقليدية في ظل تدهور النظام الايكولوجي وتغير المناخ، وعولمة الأمراض والأوبئة، أخطر مظاهر التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

6- المؤشر السادس: انتهاء بالمحدد التكنولوجي، حيث يعتبر تحدي الفجوة الرقمية والمعلوماتية، تزايد حدة التهديدات الالكترونية (جرائم الكترونية، إرهاب الكتروني، حروب الكترونية)، من أبرز التهديدات العابرة للحدود على الأمن القومي اليوم.

ففهم وكشف الغموض الذي يكتنف التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية، من خلال تفكيك المحددات الست السابقة الذكر، يساهم في ربط تأثيرها بواقع البيئة الأمنية الجزائرية.

ينتج عن المتغير الأول الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالأمن والتهديدات الأمنية في أدبيات العلاقات الدولية؟
- كيف أثرت الثورة المعلوماتية في الانتشار الأفقي والعمودي للتهديدات الأمنية الجديدة؟
- ماهي تهديدات الأمن القومي الجزائري في ظل متغيرات البيئة الإقليمية والدولية الراهنة؟

المتغير الثاني: بنية وواقع المنظومة الأمنية الجزائرية في ظل الثورة المعلوماتية، من خلال البحث في مدى قدرة استراتيجيتها الأمنية على مواجهة الطبيعة الجديدة المعولمة للتهديدات الأمنية، محليا، إقليميا ودوليا.

وتمحيص المتغير الثاني هو الآخر يقودنا لاستنباط المؤشرات التالية:

- 1- **المؤشر الأول:** من خلال توضيح التحول في العقيدة الأمنية الجزائرية تماشيا مع تحول مفهوم الأمن القومي ومدركات التهديدات الأمنية.
- 2- **المؤشر الثاني:** تعدد مصادر وأنماط التهديدات الأمنية التقليدية والعابرة للحدود معا، يحتم على الجزائر تبني استراتيجية أمنية متعددة الآليات والأبعاد، تجمع بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية للتصدي والمواجهة.
- 3- **المؤشر الثالث:** في ظل سرعة انتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود، باتت تدرك الجزائر أن الاعتماد على قدراتها الذاتية غير كافي، بل لا بد من الاتجاه إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق أمنها القومي.

ومن أهم الأسئلة الفرعية التي يطرحها المتغير الثاني:

- كيف يمكن للجزائر تحقيق استجابة فعالة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المحدقة بأمنها القومي؟
- ماهي ميادين ومجالات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الجزائرية؟
- ماهي أهم الآليات الجزائرية المنتهجة لمواجهة هذه التهديدات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؟
- 4/ **فرضيات الدراسة:** يهدف موضوع دراستنا إلى فهم واستيعاب أثر التهديدات الأمنية العابرة للحدود على الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية، وعليه سنحاول صياغة الفرضية العامة التالية لتكون منطلقا للبحث:

كلما تفاقم حجم التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية، كلما انعكس ذلك على تعقيد مستويات الاستجابة لتحقيق الأمن القومي الجزائري.

تعد الفرضية مفتاحية في تعاطيها مع الإشكالية المطروحة سابقا، من خلال محاولة اختبار حيثيات العلاقات والروابط بين أطراف المعادلة الثنائية:

- التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية، والأمن القومي الجزائري كطرف معني بالدراسة والتحليل (المتغير الأول).

- المنظومة الأمنية الجزائرية بمختلف نطاقاتها: الداخلية والإقليمية والدولية، من حيث كيفية التصدي والمواجهة (المتغير الثاني).

كما تقتضي الضرورة صياغة فرضيات فرعية تتماشى مع باقي مؤشرات الموضوع الرئيسية، وهي على النحو التالي:

- إذا كانت الثورة المعلوماتية قد غيرت معالم الحدود فإنها قد سمحت لفواعل كان نشاطها في إطار محلي ضيق بالخروج إلى العالمية تهدد الأمن القومي على كافة مستوياته وأبعاده.

- كلما تعقدت مصادر التهديدات الأمنية التي تشهدها الجزائر كلما صعبت عليها مواجهتها بصفة منفردة وهو ما يتطلب البحث عن استراتيجيات تعاونية إقليمية ودولية موحدة لبناء الأمن.

- كلما أصبح مستوى التهديدات الأمنية العابرة للحدود أكبر شدة بالنسبة للجزائر، كلما زاد مستوى الحماية المطلوبة منها واستوجب عليها اتباع سياسات متطورة لمواجهتها.

5/ حدود الدراسة: نحاول من خلال حدود الدراسة الوقوف على إطارها الزمني والمكاني، من حيث:

- **الحيز الزمني:** تتطلق الدراسة من واقع ما بعد الحرب الباردة، إثر عولمة الخطر عالميا، مع التركيز في التحليل على ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من تأثيرات واضحة للثورة المعلوماتية، وصولا إلى يومنا، ولم نحدد فترة زمنية بعينها ظاهرة في عنوان الدراسة لكون التهديدات الأمنية مستديمة، غير قابلة للحل المطلق الجذري في الكثير من الأحيان من جهة، وتأرجحها بين فترات البروز الواقعي والاختفاء الكامن من جهة أخرى، لذلك رجعنا وفق ضرورات منهجية لفترات تاريخية قبل ثم بعد الحرب الباردة مع التركيز على الفترة ما بين سنة 2000 و2022 حسب خصوصية كل تهديد على حدى.

- **الحيز المكاني:** تركز الدراسة على الجزائر كنموذج تطبيقي، تبعا للمحددات التي أملاها موقعها الجغرافي وامتداداتها الحضارية والبشرية على مجموعة من الفضاءات الجيوسياسية المترابطة (المغربية، العربية، الافريقية، والمتوسطية) ما يجعل من مهمة بناء أي استراتيجية أمنية لاحتواء التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية تأخذ في الحسبان الاعتماد المتبادل بين كل هذه المتغيرات مجتمعة.

6/ مفاهيم الدراسة: يتأسس موضوعنا على مجموعة من المفاهيم كأدوات تحليلية للبحث، وبالعودة لمصطلحات العنوان والتمن نقف عند المفاهيم المفتاحية التالية:

- التهديدات الأمنية العابرة للحدود:

لطالما ركزت الدراسات الأمنية التقليدية على مفهوم التهديدات الأمنية التقليدية ذات الطبيعة الصلبة من مصادر خارجية مباشرة (خطر الغزو العسكري المباشر من دولة أخرى، والتأثير المباشر لكل من التهديدات السياسية والاقتصادية على أمن الدولة فقط، وليس أمن الأفراد والمجتمع)، وبذلك تتضمن مواجهتها اتخاذ إجراءات تقليدية عسكرية وسياسية واقتصادية مماثلة، لكن في ظل التحولات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة بدأ الحديث عن تحول في مصادر وطبيعة التهديد، في ظل بروز فضاء خامس جديد إلى جانب الفضاءات الأربع الاستراتيجية (البر والبحر والجو والفضاء الخارجي)، ألا وهو الفضاء الإلكتروني الناتج عن تسارع وتيرة الثورة المعلوماتية على المستوى الدولي، أين ظهرت أنماط جديدة للتهديدات التقليدية مرتبطة بهذا الفضاء من حيث طبيعتها ومدى خطورتها، وبرزت مجموعة إضافية من التهديدات الأمنية العابرة للحدود من طبيعة لينة، معقدة، متشعبة، متنوعة ومركبة، فواعلها غير واضحة وليست متكافئة، سريعة الانتشار، ووسائلها لإلحاق الضرر متعددة، ما يجعل من نداعياتها غير محسوسة على المديين المتوسط والبعيد، فقد تتجاوز التأثير على الأمن القومي بمعناه الموسع المرتبط بأمن الأفراد والمجتمع وأمن الدولة إلى المساس بالأمن الإقليمي والعالمي، لأن مصادرها ذات أبعاد داخلية وخارجية في نفس الوقت وغير مباشرة، كما أنها تهديدات غير عسكرية، وممتدة جغرافيا، تتمثل في مجموعة من التهديدات البيئية (كمشكلة ندرة المياه وتغير المناخ، تحديات تحقيق أمن الطاقة المستدام، والتهديدات الصحية)، إضافة إلى التهديدات المجتمعية (كأزمات الهوية العابرة للحدود، الهجرة غير الشرعية، وتحالف الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة عبر الوطنية)، وكذا التهديدات التكنولوجية (كتحدي الفجوة الرقمية والمعلوماتية، وزياد حدة التهديدات الإلكترونية)، وهو ما باتت تدرسه الدراسات الأمنية النقدية، حين أكدت أن إجراءات مواجهتها أصبحت تشمل تأمين كيان الدولة داخليا

وخارجيا، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب تأمين الأفراد والمجتمع من التأثيرات السلبية للكوارث الطبيعية والتطورات التكنولوجية.

وعليه، هناك علاقة تأثير متبادل بين مفهومي التهديد والأمن، حيث أن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لا بد وأن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فعندما كانت التهديدات الأمنية تقليدية كان مفهوم الأمن ضيق وصلب، وعندما حدث تحول في مصادر وطبيعة التهديد أصبح مفهوم الأمن لنا ليتماشى مع طبيعة تهديداته خلال الثورة المعلوماتية، وهو ما يوضحه التوسع في مفهوم الأمن القومي أدناه.

- الأمن القومي:

بعد ظهور مراجعة أدبيات الأمن في حقل العلاقات الدولية من المفهوم الصلب إلى المفهوم اللين، برزت محاولات مماثلة لإعادة تعريف مفهوم الأمن القومي، فبعدما كانت الطروحات التقليدية تربطه بحماية الكيان المادي للدولة كوحدة مرجعية أساسية، من خلال حماية الموارد والسكان والحدود والحفاظ على عناصر قوة الدولة العسكرية والاقتصادية والسياسية، ومقدراتها القومية، عن طريق قدرة السيطرة على أربع فضاءات استراتيجية: البر والبحر والجو والفضاء الخارجي، فإن الطروحات الأمنية النقدية طرحت مفهوما جديدا للأمن القومي يدور حول الحفاظ على سلامة الدولة ونظامها السياسي إلى جانب مواطنيها ومجتمعها في ظل التطورات التكنولوجية المصاحبة لظهور الفضاء الإلكتروني كفضاء خامس جديد، إلى جانب الحماية من مختلف أنواع التهديدات البيئية والمجتمعية العابرة للحدود في طبيعتها، وإذا ربطنا طبيعة هذا التحول في مفهومي التهديدات الأمنية والأمن القومي بدراسة حالة الجزائر في ظل الثورة المعلوماتية، فإنه يتعين علينا توضيح خصوصية الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في المواجهة وآلياتها.

- الاستراتيجية الأمنية الجزائرية:

تماشيا مع التحول السابق في مفهومي التهديدات الأمنية والأمن القومي خلال الثورة المعلوماتية، اتسعت الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لتعتمد مقاربة الأمن القومي الشامل في التصدي والمواجهة، حيث باتت تشمل جميع الآليات الداخلية الرامية لحماية الأمن القومي الجزائري بمفهومه الموسع ومواجهة مختلف التهديدات الأمنية، على تنوع مستويات تأثيرها وتعدد طبيعة أبعادها (التقليدية والعابرة للحدود)، إلى جانب الاهتمام بإقامة علاقات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي.

7/ أدبيات الدراسة:

إن الدراسة التي بين أيدينا لم تعتمد على دراسات سابقة تخص إشكالية البحث ذاتها أو متغيرات البحث إلا في نطاق محدود، وعليه في محاولتنا لتذليل هذه الصعوبات اعتمدنا كثيرا من الأدبيات تخص ثلاث جزئيات كبرى للبحث هي: تحول مفهومي الأمن والتهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية، تأثير التهديدات الأمنية العابرة للحدود على الأمن القومي الجزائري، والاستراتيجية الأمنية الجزائرية للمواجهة.

أ- بداية بالمراجع القيمة للباحث باري بوزان وزملائه، منها (Barry Buzan and Lene Hansen, The revolution of security studies, 2009، ثم Barry Buzan and Ole Waever, Region and power, 2003)، تطرق فيها أصحابها إلى تطور مفهومي الأمن والتهديدات الأمنية، ثم كتابي (Peter Hough, Understanding global security, 2004، و Paul D. Williams, Security studies : An introduction)، من خلال تقديمهما مقارنة شمولية للتحويلات التي مست مفهوم الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة، وفق الطرح القطاعي لجملة التهديدات الأمنية: السياسية، والاقتصادية، المجتمعية والبيئية، وذهب الكتاب الثاني بعيدا في استنباط مؤشرات كل تهديد على حدى، من قبيل فجوات الصحة، التعليم، الإرهاب.... وغيرها من التهديدات الأمنية، ويعد كتاب الريش باك عن عولمة المخاطر أحد أبرز الأبحاث التي ربطت بين تحول مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية، إلى جانب كتابات الباحث عادل عبد الصادق في كتابه، حول الإرهاب الإلكتروني: القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة، 2009، ومقاله: الفضاء الإلكتروني وتهديدات جديدة للأمن القومي 2009، التي كان لها وقع كبير في تحديد متغيرات البحث بإضافة نمط جديد من التهديدات الأمنية المتعلقة بالتهديدات التكنولوجية وأثرها على باقي قطاعات الأمن في ظل الاستفادة بشكل سلبي من مميزات الثورة المعلوماتية.

ب- ومن الدراسات المركزة على الأمن القومي الجزائري انطلقنا من دراسة الباحث "عبد النور بن عنتر" في كتابه بعنوان: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري" الصادر في الجزائر سنة 2005، كمرجعية أساسية للدراسة والذي يرصد أهم معطيات أمن الجزائر القومي والحدودي، ويحلل الخيارات الاستراتيجية لهذا البلد في مرحلة العولمة، وعالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب، ويلاحظ التحويلات في مفهوم الأمن وعلاقته بالجريمة والإرهاب والهجرة وآثارها على الأمن القومي الجزائري، وتعد سلسلة أعداد مجلة الجيش الجزائري، إلى جانب أعداد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، والتقارير

اليومية لوكالة الأنباء الجزائرية، والإذاعة الجزائرية، من أهم المراجع المعتمدة والتي أفادتنا في تقديم إحصائيات وتحليلات لواقع التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر في عصر العولمة.

ج- كما قدم لنا كتاب الباحث منصور لخضاري حول السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات، 2015، أرضية لرسم معالم الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية، إلى جانب مقال الباحث صالح زيان "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، بمجلة المفكر عام 2010، الذي مكنتنا من رصد مرتكزات وأولويات العقيدة الأمنية الجزائرية.

8/ منهجية الدراسة:

تقرض طبيعة موضوع التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري، تبني مقاربة منهجية مركبة بغية الوصول على نتائج دقيقة للبحث، وهي على النحو التالي:

أ- بدء بتقنيات **المنهج الوصفي التحليلي**، في تحديد العلاقة بين مفاهيم الدراسة، ومظاهر تأثير التهديدات الأمنية العابرة للحدود على الأمن القومي الجزائري وكذا الاستراتيجية الأمنية المنتهجة لمواجهتها.

ب- ولأن تحليل البيئة الأمنية المعقدة في الجزائر لا يتحقق بمجرد سرد الأحداث، بل لا بد من رؤية تمحيصية لمساراتها واستقصاء تطوراتها، فإننا اعتمدنا على **المنهج التاريخي المقارن**، للربط بين المتغيرات، وتوفير إطار منهجي يمكننا من تقفي آثار تطور التهديدات الأمنية التقليدية والعابرة للحدود، التي اتجهت للتعاظم في ظل الثورة المعلوماتية.

ج- إضافة إلى **المنهج الإحصائي** الذي يضيف دقة على الموضوع من خلال تعزيز الدراسة بالإحصائيات الداعمة للموضوع وتحليلها.

د- كذلك تقرض طبيعة موضوعنا استعمال **المنهج القانوني** من أجل تحليل مختلف المواد القانونية الداعمة لحماية الأمن القومي الجزائري في مواجهة مختلف أنماط التهديدات الأمنية.

9/ **صعوبات الدراسة:** حادثة مستجدات الموضوع، خاصة في ظل تسارع وتيرة الأحداث الراهنة التي تشهدها الجزائر والدول المتاخمة لها، كالنزاعات الداخلية في دول الساحل الأفريقي وتداعياتها الأمنية على دول الجوار، إضافة إلى تشعب متغيرات الدراسة ومؤشراتها -نظرا للطبيعة المعقدة والمتشابكة للتهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تتميز بالقدرة على الانتشار الإقليمي والامتداد إلى الدول المجاورة

كما أنها من طبيعة لينة يصعب رصدها والتنبؤ بمآلاتها-، إلى جانب كثافة المراجع في ظل غياب الدراسات السابقة المتخصصة في الموضوع مباشرة.

10/ تقسيم الدراسة:

اعتمادا على المنهجية المتبعة ولغرض بلوغ الغايات النظرية والعملية للبحث، انتظمت الدراسة في خطة هيكلية من ثلاث فصول علاوة على مقدمة وخاتمة، كما ينقسم الموضوع إلى قسمين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، مع ارتباط تحليلي ومنهجي واضح بينهما:

يعكس **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي، من خلال مجموعة من المباحث تمثل في مجملها مدخلا لفهم العلاقة بين مفهومي الأمن القومي والتهديدات الأمنية باعتبارهما يشكلان محورا للبحث في الدراسات الأمنية، وخصوصية التحولات التي عرفها المفهومان من الناحيتين الواقعية والنظرية في ظل الثورة المعلوماتية، مع تبيان سبب اعتمادنا تصنيف التهديدات العابرة للحدود على غيرها من المفاهيم المتعددة لفترة ما بعد الحرب الباردة، (ترجيحنا لهذا التصنيف على أنه الأقرب يأخذ بعين الاعتبار خاصية العصر في تغير معالم الحدود والطبيعة غير المتكافئة بين الفاعلين المهددين للأمن القومي، مع غموض في هذه الأطراف، ما يجعل التهديدات غير محددة المعالم وتمتاز بالتعقيد والتشابك والتنوع والتعدد، وتميزها بفكرة التزامن والتواتر المتواصل، وبالتالي فإن التنبؤ بحدوثها أمر صعب يتطلب امكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية ليس باستطاعة كل الدول الحصول عليها)، مع تحليلنا لتصور المقاربات التقليدية والحديثة حول الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية.

كما انصرف الإطار النظري ليناظر تأثير الثورة المعلوماتية في تحول التهديدات الأمنية سواء التقليدية (العسكرية، السياسية والاقتصادية)، أو المتخطية للحدود (المجتمعية والبيئية والتكنولوجية)، ثم تحديد وسائل تحقيق الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية ومواجهة هذه التهديدات على المستويين الداخلي والخارجي من الناحية النظرية.

أما **الفصل الثاني** فيعبر عن الإطار التطبيقي للبحث، بتقديم رؤية تحليلية لواقع التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري، من حيث: دراسة الجزائر وفق مقارنة جيواستراتيجية من زوايا مختلفة: تحديد الخصائص الجغرافية، والواقع السوسيو-اقتصادي، ثم التحليل الجيوسياسي لطبيعة تهديدات الأمن القومي الجزائري، وتحديد الدوائر والجبهات الجيوسياسية لانتشار هذه التهديدات.

كما يتم من خلاله دراسة تأثير التهديدات الأمنية التقليدية في ظل الثورة المعلوماتية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) على الأمن القومي الجزائري، ثم التهديدات الأمنية المتخطية للحدود (المجتمعية والبيئية والتكنولوجية) بنفس المتغيرات والمؤشرات التي تناولناها في الإطار النظري.

وفي الفصل الثالث ندرس خصوصية الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية، من حيث: تحديد مرتكزات، ومبادئ، ووسائل وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل الثورة المعلوماتية، آليات تحقيق الأمن القومي الجزائري ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية على المستوى الداخلي والخارجي، ثم تقييم التجربة الجزائرية من حيث ايجابياتها وسلبياتها، والبحث في آفاقها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة التهديدات
الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية
والأمن القومي

يعتبر مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية من المفاهيم المركزية في تخصص الدراسات الأمنية، التي تعددت محاولات ضبط حدود معناها وتحديد إطارها النظري بين الطرح التقليدي للأمن الضيق بتهديداته الصلبة المباشرة، والطرح الحديث للأمن الموسع بتهديداته اللينة غير التقليدية، وهدفنا من هذا الفصل هو تحليل خصوصية التهديدات الأمنية في ظل ما يشهده العالم من ثورة معلوماتية، حيث أخذت التهديدات التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) منحى آخر متأثرة ببروز الفضاء الإلكتروني كساحة جديدة لانتشار مختلف أشكال التهديد، إلى جانب بروز تهديدات عابرة للحدود (مجتمعية وبيئية وتكنولوجية)، ساهمت في ظهور مفهوم جديد للأمن القومي يتعلق بالحفاظ على سلامة الدولة ومواطنيها ومجتمعها في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، لأن طبيعة هذه التهديدات تجعل الدول غير قادرة على حماية أمنها بمفردها، وبذلك يستوجب عليها إعادة النظر في التدابير الأمنية المتخذة لتحقيق أمنها القومي من حيث الاستراتيجيات والوسائل.

1.1 تطور مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية في أدبيات العلاقات الدولية:

تعتبر ثنائية الأمن والتهديد من أهم المفاهيم المركزية والمثيرة للجدل في دراسة الظواهر الدولية، وبحكم الارتباط الوثيق بين هذين المصطلحين، فإن النقاش النظري حول صياغة تصور موحد للمفهومين لم تجد طريقها للحسم بعد، وهو ما سنوضحه من خلال رصدنا لإشكالية تعريفهما وطبيعة العلاقة التكاملية بينهما، مع بحث تطورها حسب ما جاء في أدبيات العلاقات الدولية.

1.1.1 مقارنة مفاهيمية لجدلية العلاقة بين الأمن والتهديدات الأمنية:

تعتبر مسألة تكوين المفاهيم في حقل العلاقات الدولية من بين المسائل الخلافية، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموماً بالغموض وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية، باعتبارهما محورا للبحث في حقل الدراسات الأمنية، الذي تأسس على أنه ميدان فرعي (Subdiscipline) للعلاقات الدولية يعنى بدراسة الأمن من جهة وتهديداته من جهة أخرى، فكما أنه حقل يعنى بإيضاح مفهوم الأمن وتطبيقه في السياسة الخارجية وأثره على البنى والعمليات في السياسة العالمية، (إيفانس، ونوينهام، 1997، ص 660) فإن من الباحثين من يعرف حقل الدراسات الأمنية في مجاله وموضوعه على أنه حقل يعنى بدراسة التهديد، إذ نجد ستيفن والت (Stephen Walt) يعرف الدراسات الأمنية على أنها: دراسة التهديد

واستخدام ومراقبة القوة العسكرية، (Walt, 1991, p212) كما نجد أن كينيث والتز (Kenneth Waltz)

يعرفها بأنها: تلك الدراسات التي تدرس التهديد. (Hough, 2004, p7)

ويركز ريتشارد أولمن (Richard Olmen)، على زاوية التهديد في تعريف الأمن، حيث يعرفه

بأنه الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.

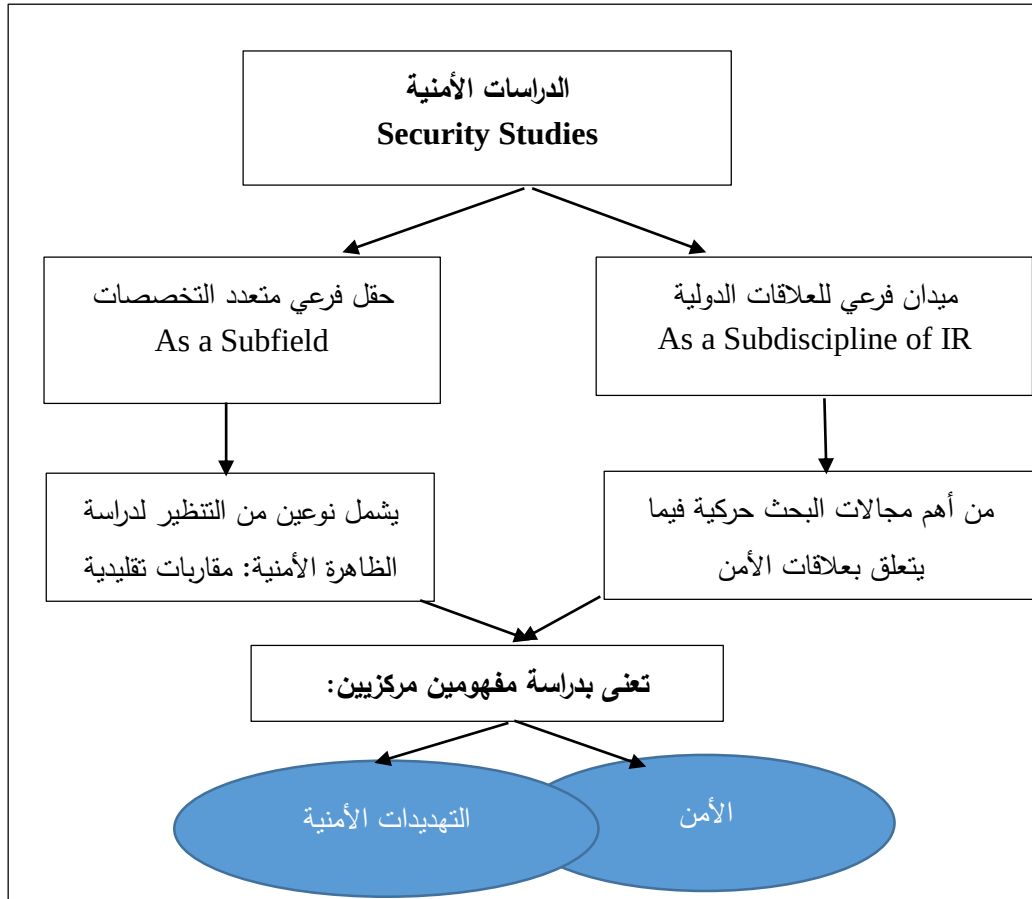
- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما. (Ibid, p7)

يتضح أن هناك علاقة جدلية بين مفهومي الأمن والتهديد، إذ يعبران عن قضايا مترابطة، لا يمكن تفسير إحداها دون الأخرى، فأى محاولة لتفسير مفهوم الأمن لا بد وأن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، لأن وجود التهديد يبعث على الشعور بالخطر ومنه الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف لتحقيق الأمن.

فكلما حدثت تحولات إقليمية ودولية صاحبها تحول مماثل لمصادر وطبيعة التهديد، ما يفرض ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن ليواكب التحولات الجديدة، ففي حين ركزت الدراسات الأمنية التقليدية على المفهوم الضيق الصلب للأمن، (الحربي، 2008، ص12) حيث مصادر تهديداته خارجية مباشرة ذات طبيعة عسكرية صلبة (خطر الغزو الخارجي المباشر العسكري من دولة أخرى)، وبذلك يتضمن تحقيق هذا الأمن ومواجهة تهديداته إجراءات ذات بعد عسكري مماثلة لسياسات توازن القوى وتشكيل الأحلاف، فإن الدراسات الحديثة للأمن تركز على المفهوم الموسع اللين للأمن (المرجع نفسه، ص12) بتهديداته اللينة العابرة للحدود، حيث أن مصادر تهديده ذات أبعاد داخلية وخارجية في نفس الوقت وغير مباشرة، وهذا يؤكد على الارتباط الوثيق بين المستويين الداخلي والخارجي، فقد تكون المصادر الداخلية للتهديد خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، كما قد تجد التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية (يحدث الغزو الخارجي العسكري المباشر بسبب وجود تهديدات داخلية في دولة وليست بالضرورة من مصدر خارجي)، كما أنها تهديدات غير عسكرية، (مثل التهديدات الصحية، الجرائم المنظمة، وقضايا اللاجئين، والإرهاب)، وذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع، ممتدة جغرافيا وعابرة للحدود يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، بل قد تكون ظاهرة عالمية، وبذلك فإن إجراءات تحقيق الأمن يجب أن تشمل تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

تتضح علاقة التأثير المتبادل بين الأمن والتهديد من خلال أن: ظهور نوع من التهديدات الجديدة على المستوى الدولي فرض إعادة النظر في تعريف مفهوم الأمن، ففي حين كانت التهديدات مباشرة ذات طبيعة عسكرية صلبة كان مفهوم الأمن ضيقاً يتماشى مع طبيعة تهديداته، لكن مع تغير طبيعة ومصادر تهديدات الأمن واقعيًا ظهرت اتجاهات نظرية في العلاقات الدولية ومحاولات للباحثين تدعو لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً جديدة ومستويات أكثر عمقا، ما أدى إلى تحول مماثل من مفهوم التهديد الصلب المباشر إلى التهديدات الأمنية العابرة للحدود، اللينة والمتنوعة. (المرجع نفسه، ص27)، (أنظر الشكل (1) أدناه).

الشكل (1): الأمن والتهديدات الأمنية: محور للبحث في الدراسات الأمنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- إيفانس، غراهام. ونوينهام، جيفري. (1997). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية: مادة الدراسات الأمنية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. مركز الخليج للأبحاث. دبي. ص660.

2- Croft, Stuart. (2008). What future for security studies ?. In Security Studies, An Introduction. Williams, Paul. D. Routledge. New York. p502.

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

انطلاقاً من اعتبار أن مفهومي الأمن والتهديدات الأمنية محور للبحث في الدراسات الأمنية، نوضح في العنصر الموالي، إشكالية تعريف مفهوم الأمن، ثم نحاول بناء تصور مفاهيمي للتهديدات الأمنية وبصفة خاصة العابرة للحدود كموضوع لدراستنا.

1.1.1.1 إشكالية تعريف مفهوم الأمن:

كما هو الحال لباقي المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، يفتقد مفهوم الأمن إلى الإجماع حول مضمونه وأبعاده، فقد تعددت التصورات حوله، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، ومن هنا طرحت المشكلة المنهجية في التعامل معه.

بالرغم من أن الحديث عن الأمن قد يشير للوهلة الأولى إلى الشعور بالأمان والاطمئنان والتحرر من أي تهديد خارجي، فإن تكون آمناً يعني أن تكون سالماً من الأذى، (غريفتش، وأوكلاهان، 2008، ص78) لكن المشكلة تكمن في عدم وجود مرجعية موحدة بين الباحثين حول مصادر هذا الأذى، فهي حالة تغطي عليها الذاتية، مثلاً قد يشكل تهديد ما خطراً بالنسبة لك، لكنه لا يمثل تهديداً بالنسبة لشخص أو دولة أخرى، أو قد يكون مستوى التهديد غير متطابق من حيث الشدة.

إذ يبقى الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي وليس مطلق، بالنظر لسعي الدول المستمر لزيادة قوتها ما يزيد الشعور بانعدام الأمن، ومتغير أي في حالة حركية وديناميكية مستمرة، يتطور بتطور الظروف، ومركب يجمع في مضامينه معاني عدة تتصف بالتعقيد، وفي هذا السياق يرى باري بوزان (Barry Buzan) أن الأمن مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل: بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، مروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية. (الحري، مرجع سابق، ص ص 9-10)

وحسب تيري بلزاك (Thierry Balzac)، تساهم ثلاث عوامل في تعقيد مفهوم الأمن خلال السنوات الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته هي: تراجع مؤشر السيادة الوطنية، تنامي التفاعل المكثف على الصعيد عبر الوطني، انفجار النزاعات المتمحورة حول متغير الهوية. (Balzac, 2003, p33)

أما دافيد بالدوين (David. A. Baldwin) يرجع سبب الغموض في مفهوم الأمن كونه مفهوم مهم (Neglected Concept)، رغم أهميته إلا أنه استعمل لتبرير قمع الحريات، شن الحروب، والاستنزاف الشديد للموارد خلال الخمسين سنة الأخيرة، حيث حظي باهتمام القليل من الدارسين فقط،

كما أن دراساتهم لم ترقى إلى درجة التحليل المفاهيمي، وبالتالي لم يجد الاهتمام الجاد الذي أولي لمفاهيم مثل: العدالة والمساواة، والتمثيل، والإجبار والقوة. (دندن، 2013، ص23)

ومنه يعود غياب الاجماع حول معناه إلى أن كل باحث يعرفه وفقا لايدولوجيته وانتمائه الفكري (من زاوية نظر معينة)، وكذا ارتباط المفهوم بمعظم جوانب الحياة الاجتماعية التي تتميز بالسيرورة والديناميكية المستمرة، مما عقد من إمكانية صياغة مفهوم موحد له.

فمن الناحية اللغوية: تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة "أمن" كمرادف للطمأنينة، ونقيض للخوف أو مساوي لانتقاء الخطر، ويتعلق استخدامه بالتححرر من الخطر أو الغزو أو الخوف. (الحربي، مرجع سابق، ص10)

أما من الناحية الاصطلاحية: نجد عدم وجود تعريف متفق عليه في الدراسات الأمنية حول معناه، ففي حين يركز بعض الباحثين على المفهوم الضيق للأمن، نجد باحثين آخرين يتجهون لتوسيع وتعسيق معناه، نستعرض فيما يلي مجموعة من التعاريف:

أولاً: تعاريف تركز على المفهوم الضيق للأمن:

تعرف الموسوعة السياسية الأمن القومي على أنه ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي. (الكيلاني، وآخرون، 1990، ص33)

ويرى والتر ليبمان (Walter Lippmann) أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي وحافظت على هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب.

يعرف آرنولد وولفرز (Arnold Wolfers) الأمن من وجهة نظر موضوعية بعدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة نظر ذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر. (بيليس، وسميث، 2004، ص414)

-تركز التعاريف السابقة للأمن بمفهومه الضيق على ثلاث نقاط رئيسية:

- اعتبار الدولة الفاعل الرئيسي والوحدة الأساسية التي يتعين حمايتها.
- اعتبار التهديد العسكري الخارجي المباشر ضمن قائمة الأولويات الرئيسية للدول.
- اعتبار (الوحدة الترابية والسيادة) أهم القيم المعرضة للتهديد، التي تستوجب الحماية.

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

تعرضت هذه التعريفات لانتقادات عديدة في ظل التطورات العالمية الجديدة، ما فسخ المجال لبروز رؤى توسيعية لمفهوم الأمن.

ثانياً: تعاريف تركز على المفهوم الموسع للأمن: تنتج الدراسات الحديثة إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن بالنظر إلى أبعاده ومستوياته فنجد:

- يعرف بوث وويلر (Booth and Wheeler) الأمن كمرادف للانعتاق (Imancipation) أي تحرير الناس (أفراداً وجماعات) من القيود المادية والإنسانية التي تعيق مساهمهم نحو التحرر، سواء تعلق الأمر بالفقر، سوء التعليم، القمع السياسي...، وعليه يصبح الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة. (قوجيلي، 2013، ص 37)

- كما يعرف دومينيك دايفد (Domuniquie Davide) الأمن في معناه الواسع على أنه خلو وضع ما من التهديد وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي للخطر إذا أصبح ممكناً. (David & Roche, 2002, p 85)

- ويؤكد روبرت ماكنمارا (Robert Mcnamara) -وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن الماضي ورئيس البنك الدولي سابقاً-، على الأبعاد غير العسكرية للأمن، باعتبار التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة، حيث أن الدول التي لا تحقق ظروف تنموية ملائمة لشعبها لا يمكن أن تكون آمنة، كما لا يمكنها تحقيق التنمية دون استقرار وأمن داخلي، وبذلك أضاف هذا التعريف بعداً جديداً لأبعاد الأمن يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دون التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة ولكن وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن. (الحربي، مرجع سابق، ص 17)

- يقدم كذلك باري بوزان (Barry Buzzan) تعريفاً حديثاً للأمن يأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، كونه **العمل على التحرر من التهديد**، (بيليس، وسميث، مرجع سابق، ص 414) ففي سياق النظام الدولي هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، حيث أساس الأمن هو البقاء، أما عن الأمن القومي فهو في رأيه: قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.

ويبدوا واضحاً على حد تعبير "داريو باتيستيللا" (Dario Battistella) أن باري بوزان يستند في تحليله على ما كتبه أرنولد وولفرز عن الأمن فيما تعلق بالجانب الموضوعي والذاتي ومسألة القيم، عندما اعتبره من الناحية الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من الناحية الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر، (بن عنتر، 2005، ص 13-14) وبإسقاط هذا التعريف على فترة الحرب الباردة، فإن هذه التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الو.م.أ وحلفائها تجاه

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

المد الشيوعي والمخاطر التي كانت تهدد القيم الليبرالية، أما عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن هناك غموضاً فيما يتعلق بماهية التهديدات التي أصبحت متعددة ومتنوعة وذات طبيعة مركبة تهدد قيماً مختلفة سواء تعلق بـقيم الأفراد، المجتمعات، أو القيم العالمية. (زقاع، 2011)

يتضح من التعاريف السابقة المتعلقة بالمفهوم الضيق أو الموسع للأمن، أنه وعلى الرغم من المأزق الذي تعيشه الدراسات الأمنية بغياب تعريف يحظى بالاتفاق حوله، فإن هناك محاولات لصياغة تعريف له، وقد لوحظ أن ثلاثية (التهديد - القيم - الحماية) تشكل حجر الأساس في كثير من التصورات المفاهيمية للأمن، (دندن، مرجع سابق، ص23) ولرسم صورة أكثر وضوحاً عن مفهوم الأمن نوضح في النقطة الموالية المفاهيم المتعددة للتهديدات الأمنية، ونقدم تبريراً لاختيارنا مفهوم التهديدات الأمنية عن باقي المفاهيم مع ربطها بخاصية العابرة للحدود دون غيرها.

2.1.1.1 التهديدات الأمنية: مفاهيم وتصنيفات متعددة في بيئة ما بعد الحرب الباردة:

إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية والأمنية أنتج اختلافاً أكبر في تحديد المقصود بالتهديد (Threat)، ويرجع ذلك إلى وفرة النعوت حول المصطلح خاصة مع ظهور محاولات لإعادة تصور الأمن والتهديدات الأمنية بعد الحرب الباردة (Reconceptualizing Security Threats and security after the Cold War)، أين بدأ الحديث عن مصطلحات من قبيل التهديدات الأمنية الجديدة (New Security Threats)، التهديدات الأمنية العابرة للحدود (Des menaces sécuritaires transfrontalières)، التهديدات اللاتماثلية (Asymmetric Threats)، التهديدات غير العسكرية وغير التقليدية، التهديدات الهجينة (Hybrids Threats)....، (Brauch^A, 2005, p3) لا يتيح هذا التعدد في المفاهيم والتصنيفات فرصة تكوين فكرة واضحة حول ما الذي يمكن أن نعنيه بالمصطلح تحديداً، بالإضافة إلى تداخل المفهوم في معناه وحدوده مع بعض المفاهيم المشابهة له، كمفهوم التحدي (Challenge) والخطر (Risk)، (الحري، مرجع سابق، ص28) ونحاول في هذه النقطة وضع مفهوم التهديد في سياقه الاصطلاحي، مع إيضاح أهم مميزاته عن باقي المفاهيم، وتوضيح سبب اختيارنا لمفهوم التهديدات الأمنية العابرة للحدود كبديل عن باقي المفاهيم.

أولاً: محاولة بناء تصور مفاهيمي للتهديدات الأمنية مقارنة بالمفاهيم المشابهة:

سنوضح الحدود الفاصلة بين مفهوم التهديد والمفاهيم المشابهة له (التحدي والخطر) من الناحية الاصطلاحية مع إبراز نقاط الاختلاف الرئيسية بينها:

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

-يشير مفهوم التهديد من الناحية الاصطلاحية إلى: التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والأذى، يركز هذا التعريف على القصدية في التهديد من قبل فواعل مادية يمكن التنبؤ بها ورصدها (بخوش، 2008)، ومن حيث المعنى الاليتيمولوجي هو كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق عسكرية، ضيقة، وذات منشأ خارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية الناتجة عن نهاية الحرب الباردة (The Cold War) باتت دائرة التهديدات تشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية، التي تنشأ على الصعيد الخارجي والداخلي، ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردية، إقليمية، دولية)، وولد نظريا مفاهيم جديدة للتهديد متعددة المجالات والمستويات والفواعل. (Saches, 2003)

إذ يرى باري بوزان أنه: تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل. (Buzan^A, 1990, p73) ويعرف التهديد في مفهومه الاستراتيجي على أنه: بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول حد أدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، (الحري، مرجع سابق، ص ص 27-28) بمعنى وجود تهديدات متعددة الأبعاد من مصادر داخلية وخارجية للأمن القومي.

ويعتبر الباحث التشيكي يان إيشلر (Jan Eichler) أن التهديد هو إرادة إلحاق الضرر بفاعل (الفرد/جماعة/دولة...)، يسبب حالة من الهلع والخوف، يتميز بالقدرة على الاستهداف المباشر للدولة ومواطنيها وحتى الدول المجاورة، تتنوع درجة خطورته وطبيعتها (محتملة، فعلية، أم كامنة)، وكلما كان التهديد خطيرا كلما تطلب ردا فوريا فعلا من الطرف المهدد في أمنه. (Eichler, 2006, p161)

وعليه يمكن استخلاص عدة نقاط مشتركة لمفهوم التهديد:

- أن التهديد يعبر عن نية إلحاق الضرر والأذى قصد الإخلال بالأمن.
- يتأثر التهديد بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على أرض الواقع، وهو ما يضفي الطابع الحركي الديناميكي والنسبي لمفهوم التهديد.
- تتعدد مستويات التهديد (فرد، جماعة، دولة، إقليم...)، ومصادره (من داخل وخارج الدولة)، ومسبباته وأنواعه، وهو ما يجعله مفهوما مركبا ومعقدا. (جارش، 2017)

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

- أما عن مفهوم التحدي من الناحية الاصطلاحية: فيعرفه سليمان عبد الله الحربي بأنه: المشاكل والصعوبات التي تواجه الدولة وتعيق تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية، مثلاً مشاكل الانفجار الديمغرافي والفجوة الغذائية. (الحربي، مرجع سابق، ص28)

- يعبر مفهوم الخطر عن فعل يلحق ضرراً معنوياً أو مادياً، يحتمل وقوعه، قد يؤدي إلى الخسارة، ويشمل ثلاث عناصر أساسية تتمثل في: المصدر المنتج للخطر، الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية، والبيئة الناقلة للخطر (جو، بحر، بر، فضاء الكوني).

ويرى أولريش بيك (Ulrich Beck) في كتابه مجتمع المخاطر (La Société du Risque) أن الخطر هو ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلاً ويمكن احتوائه إذا لم يتفاهم، كما يعتبر أن الأخطار استقبلت وتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي، وأصبحت تتميز بسرعة الانتشار من منطقة إلى أخرى (بيك، 2009، ص62)، (أنظر الجدول (1) أدناه).

الجدول (1): نقاط الاختلاف بين مفاهيم: التهديد، التحدي، والخطر

مؤشرات التمييز	مفهوم التهديد (Threat)	مفهوم التحدي (Challenge)	مفهوم الخطر (Risk)
من حيث مضمون كل مفهوم	الحاق الضرر بفاعل معين (فرد، جماعة، دولة..)	مشاكل وصعوبات يقتضي على الدولة مواجهتها	فعل مهدد يحتمل وقوعه يصعب التنبؤ به
من حيث البعد الزمني	يكون أني نتيجة لإدراك وجود تهديد لفاعل معين	مشاكل موجودة في الواقع والمستقبل	خطر على وشك الحدوث أو حدث فعلاً
من حيث الهدف	أهداف متعددة ومتنوعة حسب جهة التهديد	اختبار مدى قدرة الدولة على المواجهة	محاولة الحاق الضرر المعنوي والمادي
من حيث وسائل وأدوات الحاق الضرر	وسائل متعددة ومتنوعة عسكرية، إلكترونية، مدنية، أو فيروسات معدية...	وسائل غير تقليدية لكن أقل عنفاً	وسائل متعددة يصعب رصدها والتنبؤ بها في زمن العولمة

المصادر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1-Gunter Brauch, Hans^B. (2005). "Threats, challenges, vulnerabilities, and Risks in Environmental and Human Security". studies of the university research conseil education, publication series of UNU-EHS. N1. p29.

2-بخوش، مصطفى. (29 و 30 أبريل 2008). "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط". ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق. بكلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة.

3-جارش، عادل. (2017). "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة". مجلة العلوم السياسية والقانون: العدد 1.

وفي دراستنا هذه اعتمدنا على مفهوم التهديد وهو الأقرب لتفسير ما يعانيه الأمن القومي الجزائري كدراسة حالة في ظل الثورة المعلوماتية، على الأقل منذ أكثر من عقدين من الزمن.

ثانيا: التهديدات الأمنية العابرة للحدود: التصنيف المرجح في ظل الثورة المعلوماتية:

أنتج التداخل بين المفاهيم سابقة الذكر، وتنوع وجهات نظر الباحثين لكل مفهوم، تعددا في النعوت والتصنيفات حول مصطلح التهديد خاصة في ظل ما جاءت به فترة ما بعد الحرب الباردة، من طفرة معلوماتية غيرت معالم الحدود الجغرافية الوطنية التقليدية، أين أصبح من الصعب اليوم الفصل بين ما هو داخلي وخارجي، أو الوقوف عند الحدود السياسية، أو فصل التشابك بين المجتمعات، إلى الحد الذي دفع بالباحثين لوصف عالم اليوم بعالم بلا حدود (Borderless world). (غرايبة، أكتوبر 2003، ص19)

ففي حين يستعمل البعض معيار التماثل (Similarity) لتصنيف تهديدات عصرنا بأنها تهديدات لاتماثلية تبني على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، حيث برزت نتيجة للتغير في هيكلية التهديدات الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى النمط اللاتماثلي (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها) تزامنا مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي. (جارش، مرجع سابق)

فإن البعض الآخر يستخدم معيار التأثير (Influence) كونها تهديدات هجينة، تتضمن حسب فرانك هوفمان (F.Hoffman) مجموعة من الوسائط المختلفة للحرب بما في ذلك القدرات النظامية وغير النظامية، الأعمال الإرهابية كالعنف والاجرام العشوائي والإكراه. (Hoffman, 2007, pp 8)

إذ تتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، تتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية مثل التحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الالكترونية، وتتميز أيضا بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية على الفهم، نظرا لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تصعب معرفة منفذها وتحديدهم وتوقع أعمالهم، تنطبق هذه الحالة على التهديد الهجين "داعش" في الشام والعراق، لأنه أكثر تعقيدا وتشابكا وغموضا من التهديدات اللاتماثلية، وأشمل منها. (بن عنترب، 2014)

وبالمقابل اعتمدنا على معيار التأثير (Influence)، والمعيار الجغرافي (Geographical)، في اختيارنا لتصنيف التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية، هذه الأخيرة التي زادت من كثافة وتسارع التدفقات فوق وتحت القومية، وساهمت في تطور العلاقات العابرة للحدود التي تتجاوز

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

رقابة الدول، (بخوش، مرجع سابق) كما عملت على التقليل من أهمية المكان في العلاقات الدولية، وأنتجت سياسات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية مستقلة مناقضة لسياسات الدول، مما فتح المجال للحديث عن تراجع قوة الدولة الوطنية وقدرتها على مواجهة هذه التهديدات، (غرايبة، مرجع سابق، ص20) وهو ما أشار إليه ريتشارد أوبرن (Richard O'brien) في كتابه نهاية الجغرافيا للدلالة على الحركات الانسيابية عبر الحدود كإحدى آليات العولمة التي تتجاوز الدولة الوطنية وسيادتها. (المرجع نفسه، ص26)

فالراصد لمؤشرات البيئة الأمنية العالمية في العقود الثلاث الأخيرة، سيرى أن هناك تحولاً قد لحق بطبيعة التهديدات من النمط التقليدي الذي يركز على الدولة كفاعل مهدد، وعلى الطبيعة العسكرية للتهديد إلى أنماط جديدة عديدة، ومن هنا يكون ترجيحنا لتصنيف التهديدات الأمنية على أنها عابرة للحدود في ظل تأثير الثورة المعلوماتية، يأخذ بعين الاعتبار خاصية العصر في تغير معالم الحدود، ويؤكد على الطبيعة غير المتكافئة بين الفواعل المهددة للأمن القومي بمعناه الموسع -الذي يتجاوز أمن الدولة والنظام السياسي إلى تأمين الأفراد والمجتمع-، مع الغموض في هذه الأطراف، ما يجعل التهديدات غير محددة المعالم، تمتاز بالتعقيد والتشابك والتنوع والتعدد، وفكرة التزامن والتواتر المتواصل، وبالتالي فإن التنبؤ بحدوثها أمر صعب يتطلب امكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية ليس باستطاعة كل الدول الحصول عليها (بخوش، مرجع سابق)، مثلاً يشير تقرير الفريق رفيع المستوى للأمم المتحدة في ديسمبر 2004، إلى توسيع مفهوم الأمن القومي بالنظر لتهديداته المترابطة اليوم والتي: "لا تعترف بالحدود الوطنية، وتتطلب معالجة على الصعيد الوطني، الإقليمي والعالمي، إذ ليس بإمكان الدولة بمفردها مواجهتها". (Gunter Brauch^B, Op Cit, p27)

وعليه يمكننا اختصار مميزات التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلومات التي تواجه الأمن القومي على النحو التالي:

- هي تهديدات تتميز بعنصر المفاجأة والحركة غير مألوفة، معقدة ومتداخلة ومتشابكة، ومتطورة، من حيث الفواعل المهددة للأمن القومي، ووسائل إلحاق الضرر. (السوقي، 2018، ص91)
- تنوع الأساليب والتكتيكات العملية الجديدة التي يستخدمها الفواعل لتهديد الأمن القومي.
- غموض وصعوبة تحديد ماهية العدو المهدد للأمن.
- الدمج بين وسائل وأدوات تهديد تقليدية ومتطورة، متعددة ومتنوعة.
- تتطلب استراتيجيات داخلية، إقليمية ودولية متعددة الوسائل والأدوات لتحقيق الأمن القومي.

ومن هنا يقول باري بوزان (Barry Buzan) عن خاصية مفهومي الأمن والتهديدات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة: أن الأمن واحد لكن التهديدات متنوعة، (Buzan^A, Op Cit, p142) ما يعني أن كل مقارنة من مقاربات العلاقات الدولية تفسر الأمن وتهديداته من زاوية نظر مختلفة، من حيث: البحث في إمكانية تحقيق الأمن من عدمه في السياسة العالمية، وتقديم تفسيرات للمعادلة الأمنية فيما يتعلق بالوحدة المرجعية المعنية بالأمن، القيم المهددة، طبيعة ومصادر التهديد، والوسائل المستعملة لتحقيق الأمن، (Battistella^A, 2006, pp 461-462) وهو ما نوضحه في العنصر الموالي من خلال تقديم إجابات المقاربات التقليدية والحديثة عن هذه الأسئلة المركزية ما يساعدنا على رسم تصور أكثر وضوحاً عن طبيعة التهديدات الأمنية والمفهوم الموسع للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية.

2.1.1 المقاربات النظرية المفسرة للأمن والتهديدات الأمنية:

شهد حقل الدراسات الأمنية سجلاً فكرياً قوياً بداية ضمن إطاره التقليدي العسكري الدولاتي وهو ما ترجم في طروحات المنظور التقليدي/العقلاني تحت ما يعرف بمفهوم الأمن الضيق، لكن مع التحولات الدولية الكبرى التي شهدتها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة وبرزت تحولات على مستوى الفواعل والقيم والادراك والأبعاد (القضايا) بدأ الحديث عن تحول المفاهيم التي كانت سائدة في فترات سابقة، من بينها مفهومي الأمن والتهديدات الأمنية، أين ظهرت المقاربات التأملية النقدية التي تؤكد على القطيعة مع الاتجاه التقليدي للأمن في منطلقاته الاستيمولوجية والمنهجية والأنطولوجية.

ولفهم الواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة نحاول الالمام بإجابات مركبة لهذه الأسئلة من وجهة نظر كل مقارنة من مقاربات العلاقات الدولية: الأمن لمن؟ (موضوع الأمن/وحدته المرجعية هل الفرد، المجتمع، الدولة، الإقليم، العالم ككل)، لصالح أية قيم؟ (أي القيم المركزية التي يتعين حمايتها هل بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية...)، في مواجهة أي شكل من التهديدات؟ (ماهي طبيعة ومصادر تهديداته)، وهل هذه التهديدات موجودة موضوعياً أم ذاتياً؟، وعبر أي عملية سياسية وأي خطاب يصبح التهديد رهاناً أمناً؟، وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق الأمن ومواجهة تهديداته؟

1.2.1.1 تصور المقاربات التقليدية للأمن وطبيعة التهديدات الأمنية:

تقدم المقاربات التقليدية مفهوما ضيقا للأمن من حيث طبيعة ومصادر تهديداته، وسبل مواجهتها، خاصة المقاربة الواقعية التي هيمنت على الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية لفترات طويلة، وعلى الرغم من المحاولات التوسيعية للمقاربة الليبرالية للمفهوم إلا أنها تصنف ضمن المنظور العقلاني للأمن.

أولا: تصور المقاربة الواقعية للأمن والتهديدات الأمنية:

تنطلق المقاربة الواقعية بمختلف اتجاهاتها سواء المقاربة الواقعية التقليدية أو الجديدة (Traditional & New realism approach) من رؤية تشاؤمية لطبيعة العلاقات الدولية، التي تتميز بصراعات دائمة من أجل القوة، إذ يصورون النظام الدولي على أنه شبيه بلعبة البلياردو تكون فيه الكرات (الدول) مستقلة الواحدة عن الأخرى وتتصادم في فضاء محدود، ما يجعل حالة الفوضى تسود في ظل غياب سلطة مركزية مشتركة قادرة على ضبط سلوك الدول وحل النزاعات، ومنه فغياب الأمن حالة متأصلة في النظام الدولي، (بيليس، وسميث، مرجع سابق، ص ص 234-236) ويرى الواقعيون أن هناك عاملين أساسيين يجعلان من التعاون أمرا صعبا هما: احتمال الغش وانعدام الثقة في الآخرين، إذ تبقى الدول دوما في حالة خوف من نقض الدول الأخرى لاتفاقيات التعاون ما يجعلها تحقق سبقا عليها، (المرجع نفسه، ص 237) إضافة إلى اهتمامها بالمكاسب النسبية من التعاون (relative gains) واحجامها عن الانخراط في علاقات تعاونية يكون حجم استفادتها منها أقل من استفادة الآخرين. (Jervis, 1999, pp 42-45)

وفي ظل هذه الحالة الفوضوية للنظام الدولي تكون الدولة الوحدة المرجعية المعنية بالأمن، (هيمنة نموذج مركزية الدولة (State Centrism) في تحليل الشؤون الأمنية)، مع أولوية الأمن القومي (National Security) بمعناه الضيق (المتعلق بحماية البقاء القومي، والقيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين أو المحتملين)، (قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 9-10) على غيره من المستويات المتعددة للأمن، وتقديم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، (الحري، مرجع سابق، ص 15) فحسب الواقعيين ضمن سلم ترتيب المسائل الأمنية يحتل الأمن القومي قمة أولويات القضايا الدولية إذ تمثل القضايا العسكرية والأمنية والاستراتيجية قضايا السياسة العليا (Hight Politics) في حين تمثل القضايا الاجتماعية والاقتصادية مسائل السياسة الدنيا (Low Politics)، مثلا يقول دفيد بالدوين: إذا كان للقوة العسكرية صلة بمسألة ما فيمكن اعتبارها مسألة أمنية، أما إذا لم يكن لها صلة بها فهذه المسألة تصنف ضمن طائفة السياسة الدنيا، (Ceyhan, 1998, p22) كما يرى كينيث والتز (K. Waltz) بأنه في ظل الفوضى،

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

الأمن القومي هو الهدف الأسمى، لكن عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى، مثل الهدوء، الرخاء والقوة. (Waltz, 1993, p64)

وبذلك تكون القيم الحيوية للدولة، كالبقاء، الوحدة الترابية والاستقلال الوطني، هي القيم المهددة، في مواجهة تهديدات ذات طابع عسكري، من مصادر خارجية مباشرة، موجودة موضوعيا وليس ذاتيا، (قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 9-10) حيث تسود حالة من سوء الإدراك بين الدول التي تحاول بناء على ذلك تطوير قدراتها العسكرية الذاتية للدفاع عن نفسها أو التأثير على الآخرين، وفق (مبدأ المساعدة الذاتية self-help)، الذي هو حسب المقاربة الواقعية مبدأ للعمل ضمن ظروف نظام فوضوي لا يتحقق فيه التعايش إلا بسياسات تعظيم القوة الذاتية والحفاظ على توازن القوى، (بيليس، وسميث، مرجع سابق، ص 228) ما يجعل الدول في حالة تنافس مستمر وفق منطق اللعبة الصفرية (Zero sum-Game) حيث لا بد فيها من مهزوم ومنتصر لأن زيادة مستوى أمن الدولة (أ) يؤدي آليا إلى انخفاض مستوى أمن الدولة (ب) لعدم امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية الحديثة مما يؤدي إلى انكشافها الأمني، ومنه السقوط في دوامة الفعل ورد الفعل، أي ما يعرف بالمعضلة الأمنية (Security Dilemma) التي تعني حسب جون هرتز مفهوما بنويا تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصدها ونواياها من تلك المحاولات، إلى زيادة تعرض الدول الأخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها هجومية تشكل خطرا محتملا، ما يؤدي إلى الوقوع في دوامة (التصعيد في امتلاك القوة)، وفي ظل هذا يبقى البقاء هو الذي يعرف المصلحة الوطنية للدول، كونه الأهم عن بقية المصالح، ومنه تعتبر القوة العسكرية الأداة / الوسيلة الأساسية لتحقيق الأمن. (المرجع نفسه، ص 246)

ثانيا: المقاربة الليبرالية (liberalism approach) للأمن والتهديدات الأمنية:

يحاول رواد الطرح الليبرالي النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي، حيث يؤكدون على الطبيعة التعاونية للعلاقات الدولية، وإمكانية تحقيق الأمن والسلم العالميين، وتقليص حدة النزاعات عن طريق إتباع منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها، كما تنطلق هذه المقاربة على اختلاف تياراتها من فكرة مركزية هي أن الدولة ليست فاعلا عقلانيا وحدويا بالنظر للدور المتزايد للفواعل من غير الدول كوحدات مهمة في السياسة العالمية سواء من داخل الدولة أو من خارجها، والتي قد يكون تأثيرها في الأمن مساو أو يفوق تأثير الدولة، فالفرد المهدد في حريته ورفاهه الاقتصادي هو

ما يجب أن يتضمنه ويحتويه مفهوم الأمن القومي، (Charles Philippe & Roche, Op Cit, p97) وعليه فالمقاربة الليبرالية ترى أن هناك أنواعا ومصادرا أخرى للتهديدات لا تكون الدول المستهدف الوحيد فيها، قد تشمل الأفراد أو المجتمع أو حتى العالم ككل، كما أنها تهديدات لا تقتصر على جانبها العسكري والأمني فقط، وإنما تمتد لتشمل تهديدات اقتصادية بالدرجة الأولى، وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية، كما أن مصادرها ذات منشأ خارجي وداخلي. (الحري، مرجع سابق، ص ص 16-18)

حيث يعتبر روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) بأن الدولة ليست المحور الرئيسي للعلاقات الدولية، كما أن القضايا الدولية هراكية الشكل، أي أن السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسع لتشمل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية التي يجب أن تحظى بنفس أهمية المسائل الأمنية، وأن كل قضية قد تبرز أهميتها في وقت معين ثم تتلاشى، على عكس افتراض الواقعية حول سيادة الأمن دائما ضمن أهم القضايا في علاقات الدول. (المرجع نفسه، ص ص 16-17) وبناء على ذلك يعرف الليبراليون التقليديون المأزق الأمني بغياب الرفاه الاقتصادي، أما الليبراليون الجدد فيعرفونه بأنه انعدام وجود اتصال ونقص للمعلومات بين الفواعل، مما يؤدي الى أزمة ثقة وتخوف بين الدول، وظهور حالة من اللأمن، ومنه فإن الاتصال بين الدول عن طريق المنظمات شيء ضروري لتحقيق الأمن. (Griffiths, 2007, p21)

ومن هنا فإن المقاربة الليبرالية بمختلف اتجاهاتها تؤمن بإمكانية تحقيق الأمن، لكن تختلف في تحديد سبل تحقيقه فنجد أن:

أ- النظرية الليبرالية الدولية: تركز على التجارة الدولية كدافع للسلم، مثلا يعتقد دافيد هيوم أن مبادئ التقسيم الدولي للعمل، والتبادل التجاري الحر إذا طبقا على المستوى الدولي من شأنهما أن يجعلا من التجارة الدولية لعبة غير صفرية، أي لعبة متغيرة يستفيد منها الجميع بدرجات متفاوتة، وهو ما يجعل الدول تتخبط أكثر في السلوكات التعاونية وتبتعد عن السلوكات النزاعية، ويعتبر ريتشارد كويدن أن التجارة الحرة دبلوماسية جيدة من خلال تكثيف التعاملات والتبادلات بين الدول بما يوحد حول السلم ويمنعها من الدخول في الحروب، أيضا نجد جيريمي بنتام اعتبر أن التجارة في جوهرها مقبولة والحرب غير مقبولة. (Maeyers, 2005, p31)

ب- النظرية المثالية: تركز على مفهوم الأمن الجماعي (Security Collective) عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على تحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، ويعرفه

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

قولدستين بأنه تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، والفاعلين هنا قد يكونوا دول منظمات دولية وإقليمية، وحتى أفراد وجماعات، وهي نفس فكرة (ودرو ويلسون) الرئيس الأمريكي لإنشاء عصبة الأمم لحل النزاعات وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

فالأمن الجماعي حسب هذه النظرية آلية لتجنب المنافسة بين الدول وتخفيف الحروب، تتفق من خلاله الدول على التقيد ببعض المعايير والقواعد للمحافظة على الاستقرار، من بينها التخلي عن استعمال القوة لتغيير الوضع الراهن وتعمل بدلا من ذلك على تسوية النزاعات بالطرق السلمية كالمفاوضات، في سبيل تحقيق المصالح المشتركة بدلا من المصالح الأنانية الفردية، فهو نظام يساهم في خلق الثقة ما يمكن الدول من تركيز طاقاتها ومواردها على رفاهها الاقتصادي المحلي بدلا من التركيز على التدابير الأمنية الوطنية المفرطة، التي تستنزف ميزانية الدولة وتعرقل مسيرة التنمية. (بخوش، مرجع سابق)

ج-أما النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة: فتؤكد على دور كل من المؤسسات الدولية، الاعتماد المتبادل، واستخدام القوة الناعمة في تعزيز الأمن:

فحسب روبرت كيوهان للمؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، دور في تقليص النزاعات لأنها مجهود جماعي مشترك وتعاوني بالنسبة لمجموع الدول في النظام الدولي، (فرج، 2007، ص140) إذ يرى كيوهان ومارتن أن بوسع المؤسسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة التنسيق، إذ تعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل. (بيليس، وسميث، مرجع سابق، ص427)

كما يؤكد كيوهان وناي في نظريتهما عن الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence) بأن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها، أدى إلى تراجع العلاقات الاستراتيجية ما بين الدول لصالح العلاقات عبر القومية، ومنه عوضت (الشبكة العنكبوتية) الليبرالية في تفسيرها للعلاقات الدولية لعبة البيلياردو (Boules de Billiards) الواقعية، والتي مفادها أن العلاقات الداخلية والخارجية غير مرتبطة، ما يجعل من علاقات الترابط الاقتصادي والتجاري بين الدول عاملا محفزا للسلم بين الدول، كونها تفضل المكاسب المطلقة من الدخول في علاقات تعاونية بدلا من المكاسب النسبية، مما يجعل حالة الانسحاب والتراجع عن عمليات التعاون الدولي غير ممكنة لأنها ستؤدي الى الخسارة. (فرج، مرجع سابق، ص284)

إضافة إلى أهمية الاعتماد على القوة اللينة بدلا من القوة الصلبة كسبب في الأمن، إذ يحث جوزيف سينغل ناي (J.S. Nye) الدول على اللجوء في تعاملاتها -وخاصة القوة الكبرى (الولايات

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

المتحدة)- إلى التقليل من استعمال القوة الصلبة وتعويضها باستعمال القوة اللينة (soft Power) أي المجال الثقافي والاقتصادي للانتشار في النظام الدولي (Ney^A, 2011, p2) لأنها تحقق السلم والأمن وأقل تكلفة من استعمال القوة الصلبة (Hard power). (Nye^B, 2012, p4)

د- ونظرية السلام الديمقراطي (Democratic Peace Theory): تعتبر أن نشر الديمقراطية سبب في تحقيق الأمن، لأن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض، (بيليس، وسميث، مرجع سابق، ص429) لوجود قيود مؤسسية كأي الشعوب المفضلة للسلم بدلا من الحرب والديمقراطيات مصممة لتستجيب لذلك، وكذا قيود معيارية وثقافية تتمثل في إيمان الديمقراطيات بفكرة التسوية السلمية للنزاعات. ه- أما منظرو الرشادة الدولية والمحلية، فيعتبر إدوارد كلودزي (Kolodezie) أن الدول ذات الأنظمة السياسية الشمولية، تشكل تهديدا ضد أمن شعوبها من حيث الفساد وتبذير الأموال العامة واحتكار السلطة واستعمال العنف، كما تمثل تهديدا ضد أمن النظام العالمي لأنها دول فاشلة (Failed states). (Classification Des Théories Des Relations Internationales, 2003, <https://bit.ly/3OKhJHY>) وعليه بينما تحصر المقاربة الواقعية مفهوم الأمن في أمن الدولة ببعده العسكري، فإن المقاربة الليبرالية حتى وإن عرضت نوعا من التصور التوسيعي لمفهوم الأمن، من خلال إدخال عوامل أخرى سياسية واقتصادية، إلا أنها لم تخرج عن دائرة الحدود الضيقة للمفهوم، وقد اعتبر ذلك بداية التحول نحو تصورات جديدة لمفهوم الأمن، بعد التراجع الذي بدأت تعرفه النظرة المهيمنة للدولة كمصدر للأمن والتهديد في ذات الوقت، خلال فترة ما بعد الحرب الباردة التي باتت تشكل أرضية خصبة لتنامي النقاشات النظرية النقدية حول مفهوم الأمن، بما ينسجم وطبيعة التوجهات الديناميكية المعاصرة، التي تجعل الفرد كموضوع مرجعي أساسي وما على الدولة سوى ضمان أمنه ورفاهيته.

2.2.1.1 تصور المقاربات الحديثة للأمن وطبيعة التهديدات الأمنية:

تقدم المقاربات الحديثة تصورا موسعا ومعقدا للأمن وتهديداته، ممثلة في المقاربة البنائية، مقارنة ما بعد الحداثة، المقاربة النسوية، المقاربة النقدية الاجتماعية، التي تجمع على رفض مركزية الدولة وأسبقية الشؤون العسكرية، كما تؤكد بأن المفهوم الواقعي للأمن، يهمل علاقة الأمن بمصلحة وقوة المؤمن، وأمن الجماعات الهشة، وعليه فهي مقاربات تملك رؤية نقدية توسيعية لطبيعة التهديدات الأمنية، وسبل مواجهتها، وهو ما نوضحه في طرحنا لوجهة نظر كل مقارنة من هذه المقاربات.

أولاً: المقاربة البنائية (l'approche constructiviste) كجسر للهوة وطبيعة التهديدات الأمنية:

تؤكد المقاربة البنائية أن تحقيق الأمن أمر يمكن تحقيقه إذا تم تغيير طريقة تفكير صناع القرار، لأن بنى النظام الدولي بنى اجتماعية، والفوضى الدولية والبحث عن القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية، وبالتالي فالدول هي التي تصنع محيطها نتيجة ادراكاتها، ومنه الفوضى ليست معطى موضوعي ولكنها تكوين وبناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة واستفاليا (Westphalia) في سلوكاتها، وبالتالي فإن الاستراتيجيين لا يرون إلا ما هو موجود في نياتهم الداخلية وليس الحقيقة (Hopf, 1998, p172) حيث يقول ألكسندر وانت بأن الفوضى هي ما تصنعه الدول (Anarchy is what states make of it)، وكذلك الأمر بالنسبة للمأزق الأمني فهو ليس ظاهرة حتمية (fatal) بل هو تصور عقلي يمكن إعادة بناءه لصالح الأمن عوض المصلحة الضيقة والحرب. (Wendt, 1992, p393) ومنه فقد أطلق البنائيون العنان للتفاؤل بالنسبة لشكل وطبيعة النظام الدولي باقتناعهم أنه ليس هناك صراع وتنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل القوة، ويضربون مثالا بالرئيس السوفيياتي السابق قوربا تشوف (Gorbachev) عندما وضع نهاية سلمية للحرب الباردة باختيار قرار عدم استعمال القوة والتنافس والصراع وترك المجال مفتوحا أمام أمريكا، أي حدث التغيير بظهور تحول في الأفكار التي انعكست على سلوك الدولة السوفيياتية.

كما يرون بأن الشروط المادية ليس المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، وإنما هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوية، قادرة أن تصبغ هوية النظام الدولي مستقبلا، فقد كتب (Alexander Wendt) سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلون جوانب مادية حقيقة حيث تصبح الحروب ضرورية في العلاقات الدولية، (Charles Philips & Roche, Op Cit, p105) وتقول ريتا تورك (Rita Taureck) أن الأمن يبنى بشكل اجتماعي وتذاتاني، كما يرى البنائيون أن: إدراك ما يعتبر أمنا وما يعتبر تهديدا لا يتوقف على تصورات النخب السياسية فقط، بل يؤكدون على أهمية دعم الرأي العام والجمهير لحدوث التغيير في الخطاب السائد، (قوجيلي، مرجع سابق، ص79) مثلا الأحزاب اليمينية في أوروبا الرافضة للهجرة والمهاجمة لكل ما هو إسلامي "الإسلام فومبيا"، تسعى دائما إلى كسب رأي عام وقاعدة شعبية واسعة، ما ساعدها على حصد التأييد في العديد من الدول الأوروبية المناهضة لقضية الهجرة.

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

وتؤكد النظرية البنائية في دراستها للظاهرة الأمنية على علاقة الهوية بالمصلحة والأمن باعتبار أن الهوية هي المتغير الذي يشكل السلوكات الأمنية للفاعل وليس الفوضى (كالنزاعات الداخلية حول عنصر الهوية (Identity))، ويعتبر الاهتمام البنائي بمتغير الهوية تفكيكا لكرات البلياردو الواقعية لمعرفة ما بداخلها، لأنه من المهم معرفة التفاعلات الاجتماعية الداخلية لفهم سلوكات الدول (مخرجات السياسة) التي لا يمكن حصرها في تأثيرات البنية الفوضوية للنظام الدولي فقط. (Wendt, Op Cit, pp 420-423) كما تعتبر التهديد مبني اجتماعيا، فالعدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يعرف بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، ويضرب البنائيون مثالا عن المسدس عندما يحمله صديق ليس له نفس المعنى عندما يحمله عدو، بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في كلتا الحالتين، أي أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولات اجتماعية أكثر منه مادية، (Katzenstein, 1996, p33) مثلا نجد أن أمريكا بعد أحداث سبتمبر 2001 حددت دول محور الشر (إيران، باكستان، كوريا الشمالية) لأنها دول مارقة تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، على الرغم من أن هناك دول عديدة تمتلك هذه الأسلحة لكن إدراك الو م أ للدول الحليفة والعدوة يختلف، فالدول الصديقة حتى وإن امتلكت هذه الأسلحة فإنها تتقاسم معها نفس المعايير وبالتالي لا تشكل خطرا، ومنه فالأمر لا يتعلق بالأسلحة في حد ذاتها وإنما بمن يمتلكها، أي هوية الفاعل وتركيبته القيمية هي التي تحدد كيفية التعامل معه، وهو ما يعني التذاتانية الأمنية، لأن رؤية الو م أ لامتلاك أي دولة عضو في الحلف الأطلسي للسلاح النووي ليست هي نفس الرؤية للسلاح الكوري الشمالي أو الملف النووي الإيراني لأن الفكرة المسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة للو م أ.

وحسب البنائيين مبدأ الاعتماد على الذات ليس الطريقة الوحيدة لتجاوز مسألة فوضوية النظام الدولي، فصحيح أن اللجوء لهذا الخيار مفروض على الدول، لكن ليس لفوضى النظام الدولي إنما لسلوكات الفواعل (الدول) ويقدم التصور البنائي معادلة لفهم العلاقات الأمنية مثلا دولتان "أ" و"ب" فعندما تلجأ الدولة "أ" وفقا للتصور الواقعي البنوي إلى اتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية واقتصادية معينة في صورة الاعتماد على الذات بغية تحقيق البقاء تقوم الدولة الثانية "ب" بانتهاج نفس السلوكات لبلوغ نفس الأهداف، لأن هذه الدولة تتحرك استنادا لمبدأ الشك في علاقاتها الخارجية، لكن النظرية البنائية تتصور أنه لو سلكت الدولة "أ" إجراءات بناء الثقة وقللت من تصرفاتها الدفاعية الفردية، فإنها قد تدفع الدول الأخرى وفق نفس الهدف، مما يجعل الدولتان (أ، ب) تبحثان عن أدوات أخرى لتحقيق بقائهما بعيدا عن نظام العون الذاتي، الذي يتسبب وفقا للبنائيين في التقليل من فرص تحقيق الأمن

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

الدولي، ومنه نجد أن النظرية البنائية اعتمدت نفس مسلمة النظرية الواقعية عن الفوضى لكن اختلفت معها في تفسير سلوكيات الدول باعتبار أن الفوضى تخضع لتأويلات اجتماعية فهي تتشكل من ادراكات وأفكار ومعتقدات الفاعلين وليست هي التي تدفع إلى تشكيل أنماط سلوكية للفاعلين، (بيليس، وسميث، مرجع سابق، ص396) وعن سبل مواجهة التهديدات الأمنية يرى (Emmanuel Adler) أن الجماعات الأمنية (communauté de sécurité) وسيلة لاحتواء النزاعات، وذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغييرا في الثقافة والأطروحات السائدة حول الأمن. (Macleod et al., 2004, pp 12-14)

ثانيا: المقاربات الأمنية النقدية وإعادة صياغة مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية:

نقدم في هذا العنصر تفسير المقاربات الأمنية النقدية للأمن والتهديدات الأمنية، بداية بنظرية ما بعد الحداثة والنظرية النسوية، ثم المقاربة النقدية الاجتماعية، والمدارس الأمنية النقدية الجديدة المفسرة للأمن، أهمها مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، مدرسة أبريستويث، ومدرسة بارس.

أ- تصور مقاربة ما بعد الحداثة والمقاربة النسوية للأمن والتهديدات الأمنية:

* مقاربة ما بعد الحداثة (Post-modernisme) للأمن: تنطلق من رؤية تفاؤلية لطبيعة العلاقات الدولية، حيث اهتمت بدراسة قضايا العنف والدولة ذات السيادة والهوية للدلالة على الطبيعة المركبة للأمن، فحسب **ويليم كونوللي** و**دافيد كامبيل** أن التهديدات الأمنية لا تقتصر على التهديدات التقليدية الناجمة عن غزو دولة أخرى بل هناك أشكالا متغيرة ومتنوعة من التهديدات الجديدة التي لا تعترف بالسيادة كالهجرة والجريمة والإرهاب، (قوجيلي، مرجع سابق، ص58) ويعتبر الخطاب الأمني المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول، ومنه فرص تحقيق الأمن من عدمه، فمثلا يرى **ريتشارد آشلي** في دراسته **بؤس الواقعية الجديدة**، (Viotti & Kauppi, 1997, p19) أن النظرية الواقعية هي إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي لأن خطابها يركز على القوة وبما أنها نظرية سائدة في ميدان السياسة الدولية فخطابها شجع الدول على المنافسة الأمنية، (بيليس، وسميث، مرجع سابق، ص436-438) لهذا فإن هدف أنصار ما بعد الحداثة هو استبدال خطاب الواقعية بخطاب اجتماعي يؤكد على السلام والانسجام، ومتى تم استبدال البرنامج الخاص بالواقعية المتأصل في رؤوس الناس ببرمجيات جديدة تستند على معايير جماعية فإن كلا من الأفراد والدول سيتعلمون منطق التعاون مع بعضهم البعض، وبذلك تصبح السياسة العالمية أكثر سلاما وأمنا، كما يركزون على دور الجماعات المعرفية (الكتاب والأكاديميين) في نشر الأفكار السلمية، وفي عملية تغيير صياغة اللغة والخطاب السائدين عن السياسة

العالمية بما يساعد على تحويل طبيعة هذه السياسة برمتها، ومنه يمكن التغلب على معضلة الأمن التقليدية. (قوجيلي، مرجع سابق، ص ص56-57)

* تصور المقاربة النسوية (L'approche féministe) للأمن والتهديدات الأمنية: تؤكد على إمكانية تغيير واقع العلاقات الدولية من علاقات صراعية إلى تعاونية، إذا ما اعتلت النساء مناصب صنع القرار الدولي، كما يرفضون كون الدولة الوحدة المرجعية المانحة للأمن، ويبحثون كيف يمكن للدولة أن تشكل مصدر اللأمن الموجه نحو مواطنيها، وتدمج في ذلك مفهوم الجندر لتبين كيف أن بعض المعايير الأنثوية والذكورية تؤثر في تصور ماهية الأمن.

وبذلك فهي نظرية تتبنى مقاربة موسعة ومتعددة الأبعاد والمستويات للأمن، إذ تؤكد على الالتزام بهدف الانعتاق من أجل إنهاء تبعية المرأة وهذا يتفق مع التعريف الموسع للأمن الذي يجعل الفرد موضوعاً للأمن (وبينت أنواع الخطر التي يتعرض لها الفرد منها العنف الهيكلي والجسدي).

درست المفكرة (Ann tickner) دور الرجال في زعزعة النظام الأمني نتيجة تصوراتهم الأنثوية والذاتية وعدم وجود عدالة بين الجنسين، مما أدى إلى اختكار مجال التنظير في العلاقات الدولية لصالحهم، وكانت النتيجة النزاعات في النظام الدولي، وعليه فالنظرية النسوية تبحث عن خطاب جديد تمثله المرأة في العلاقات الدولية مما يسمح بإعطاء تصورات جديدة تكون أكثر سلمية لطبيعة المرأة المحبة للسلام والرافضة للحروب والدمار لأنها تعود عليها بالدرجة الأولى. (Tickner, 2001, p 48)

وفي مناقشة النظرية النسوية لسبل تحقيق الأمن ترى ضرورة إدراج الأبعاد غير العسكرية بما فيها الخبرات النسائية في تحليل مضمون الأمن، أي تدعو لتبني مفهوم موسع للأمن يشمل الأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية إضافة إلى البعد العسكري. (بيليس، وسميث، مرجع سابق، ص369)

ب- تصور المقاربة النقدية الاجتماعية والمدارس الأمنية الجديدة للأمن والتهديدات الأمنية:

* تصور المقاربة النقدية الاجتماعية (Critical Approach) للأمن والتهديدات الأمنية: أدى وصول هذه المقاربة إلى حقل الدراسات الأمنية بداية التسعينيات لصعود ما يسمى بالدراسات الأمنية النقدية (Critical Security Studies)، (قوجيلي، مرجع سابق، ص15) وأول من استخدم هذا المصطلح كين بوث للتأكيد على توسيع وتعميق قطاعات ومرجعيات الأمن، (المرجع نفسه، ص32) حيث يعرف الأمن كمرادف للإنعتاق (Immancipation)، إذ يركزون على الفرد كموضوع مرجعي للدراسات الأمنية وليس الدولة عكس النظرية الواقعية التي ربطت أمن الفرد بأمن الدولة، ويؤدي جعل الأفراد موضوعاً للأمن إلى فتح

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

كرة البلياردو الصلبة ووضعها أمام الفحص النقدي، (Booth^A, 2007, p 109) وحسب النظرية النقدية يعني وضع الانسان مركز التحليل الأمني صعود مجموعة من التهديدات ذات الطبيعة المختلفة إلى قلب الأجندة الأمنية، فبالإضافة لتهديد الحروب، يواجه الأفراد تهديدات كالعنف بمختلف أشكاله (جسدي، وبنوي)، كالاضطهاد وتردي الوضع الصحي وسوء التعليم والجهل وتدني مستوى المعيشى، والبطالة والتهميش، الارهاب والجريمة، تغير المناخ ومشاكل الندرة والتنافس الاثني، وبالتالي فالتهديدات ليست موضوعية بل تتضمن معان ودلالات عبر الزمان والمكان، عاكسة لهوية معينة (ما يعتبر تهديدا لفاعل معين قد لا يعتبر تهديدا بالنسبة لفاعل آخر)، وعليه فإن وسائل مواجهتها تبدأ من حماية حقوق الانسان، وترقية حكم القانون لحماية الأشخاص من بعضهم البعض ومن مؤسسات الدولة، في مجالات مثل الحرية من التعذيب، والسجن ظلما، والحماية من العنف. (Bilging, 2008, pp 98-91)

* تصور المدارس الأمنية الجديدة للأمن وتهديداته: دخلت الدراسات الأمنية مع بداية القرن الحادي والعشرين مرحلة ثورية في تاريخ الحقل، تميزت بتعدد وتنوع النظريات الأمنية التي بالرغم من اشتراكها في تبني خلفية الدراسات الأمنية النقدية، إلا أنها تباينت في مقاربتها لمفهومى الأمن والتهديدات الأمنية، من أهمها: مدرسة كوبنهاغن، ومدرسة أبريستويث، ومدرسة باريس، وتعرف بالمقاربات النقدية للأمن في أوروبا (Critical Approaches to security in Europe). (قوجيلي^أ، مرجع سابق، ص37)

- بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن (The Copenhagen School): عمل باري بوزان أحد أهم أقطابها في كتابه: "الشعب والدول والخوف" عام 1982، على توسيع الأجندة الأمنية (Broadening Security Agenda) وتعميق مستويات الأمن (Depeening Security Levels).

يشير التوسيع إلى الانتشار الأفقي للتهديدات الأمنية سواء تعلق الأمر بالقطاع العسكري التقليدي أو القطاعات الأخرى، السياسية، والمجتمعية، والاقتصادية والبيئية، أما التعميق فيشير إلى التحليل العمودي حسب الفواعل لأن الانتشار العمودي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود لم يعد يخص مستوى بعينه وإنما يمس جميع مستويات الأمن، انطلاقا من الدولة ونزولا إلى المجتمع ثم الأفراد، إذ يقول باري بوزان أمن الأفراد والأمن العالمي وجهان لعملة واحدة، وهو ما نوضحه في الجدول (2) أدناه:

(Buzan & Waever, 2003, p30)

قطاعات الأمن		التوسع الأفقي
العسكرية السياسية الاقتصادية البيئية المجتمعية		
دولي	مستويات التحليل	العمق العمودي
مجتمعي		
فردى		
إقليمى		
عالمى		

Source: Balzac, Op Cit, p43.

تركز هذه المدرسة على الأمن المجتمعي أين تكون الأقليات هي الوحدة المرجعية للأمن، وهوية الجماعة هي القيمة المهددة، ما يخلق مأزقا مجتمعيًا عندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم والخوف من المساس بهويتها، أي أن الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي، حيث تأتي تهديداته من مصادر متنوعة على شكل عنف مباشر وبنوي، سببها فعل الأمننة (Securitization) بالدرجة الأولى حسب أوول ويفر، أين يصبح لفعل الخطاب (Speech act) دور في إضفاء الصفة الأمنية على قضية لم تكن كذلك، ورفعها إلى مصاف التهديدات الأمنية، ومنه تكون التهديدات ذاتية أكثر من موضوعية، ما يتطلب وسائل متعددة ومتكاملة لتحقيق الأمن.

- أما مدرسة أبرستويث (Aberystwith): يركز أهم روادها كين بوث وريتشارد واين جونز، (قوجيلي، 2012، ص 30) على ثلاث مبادئ أساسية في إعادة تعريف الأمن: أولاً، يعتبرون الانعتاق كموضوع للدراسات الأمنية، حيث يقول كين بوث في مقال نشره عام 1991 تحت عنوان الانعتاق والأمن، أن الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، ثانياً: يعتبرون الأفراد كموضوع مرجعي للأمن، ثالثاً: يركزون على دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج المعرفة الأمنية، ودرست هذه المدرسة طريقة تسييس الأمن والهجرة (Politiating Security) ليس عن طريق أفعال الكلام وعامة الجمهور (Common Public) الذي ركزت عليه مدرسة كوبنهاغن في دراستها لأمننة الهجرة، وإنما ناددت إلى التركيز على الممارسات غير اللغوية، وعلى فئة الجمهور الواعي (Attentive Public) كالمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين للبحث عن حلول تراعي مصالح المهاجرين. (قوجيلي، مرجع سابق، ص 39-41)

- أما مدرسة باريس: ظهرت مع بداية تسعينيات القرن العشرين مع صعود الدراسات التي تركز على مواضيع الأمن الداخلي، وممارسات الشرطة (Policing)، تعالج مفهوم الأمن كتنقية حكومية

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

(Technique of Government) أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا مثل: كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية، والمراقبة عن مسافة...، وكذلك بالتعاون مع شبكات مهني الأمن (Security professionals) مثل: الجنود، والدرك، والجمارك،... وبدلاً من تركيزها على أفعال الكلام تركز على الممارسات، وتتم مواجهة الهجرة حسب هذه المقاربة من خلال التنسيق بين مهني الأمن، كالأعمال التعاونية للشرطة عبر الحدود، فهي تركز على مفهوم تكنو-استراتيجي للأمن قائم على تقنيات المراقبة المتطورة، وهو ما أطلق عليه دافيد ليون أحد أقطاب هذه النظرية العينية/المراقبة الالكترونية. (المرجع نفسه، ص 59)، (أنظر الجدول (3) أدناه)

الجدول (3): تفسير المقاربات الأمنية النقدية لمفهوم الأمن والتهديدات الأمنية

مؤشرات المقارنة	المقاربة النقدية الاجتماعية	مدرسة أبريستويث	مدرسة كوبنهاغن	مدرسة باريس
مرجعية مفهومة الأمن	الأمن كإعتاق	الأمن كإعتاق	الأمن كفعل كلام	الأمن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	الأفراد	الأفراد	المجتمع	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الحرية والكرامة الإنسانية والرفاهية	حق الأمن للأفراد	الهوية المجتمعية	النظم المجتمعية
طبيعة ومصادر التهديد	تهديدات أمنية لينة مركبة ومتنوعة ومتعددة من مصادر داخلية وخارجية (السلطة، المجتمع، المجموعات الهوياتية الأخرى) تأخذ شكل عنف مباشر أو بنيوي، قد تكون موضوعية أو ذاتية			
من يقوم بالأمن؟	النخب السياسية	المحلل الأمني	النخب السياسية	شبكات مهني الأمن
كيف يتحقق الأمن؟	التدخل الدولي لأغراض إنسانية، تحقيق التنمية الاقتصادية، الضوابط المؤسساتية والقانونية	التحرر من التفكير السلبي والعمل تحت الظروف الأمنية	نزع الأمننة	تكتيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر عبر صيغ تعاونية

المصادر: 1- قوجيلي، سيد أحمد^٣. (2012). تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. ط1. مركز

الامارات للدراسات والبحث الاستراتيجي. ص 36.

2- زقاغ، مرجع سابق، ص 9.

ويمكن أن نوضح الفرق بين المفهوم الضيق للأمن بتهديداته التقليدية حسب المقاربات الأمنية التقليدية والمفهوم الموسع للأمن بتهديداته العابرة للحدود حسب المقاربات الأمنية الجديدة في الجدول (4) أدناه.

الجدول (4): الفرق بين مفهوم الأمن الضيق بتهديداته التقليدية والأمن الموسع بتهديداته العابرة للحدود

الأمن الموسع	الأمن الضيق	الأسئلة المركزية للمقارنة
يمتد الموضوع المرجعي للأمن من الإنسان الفرد إلى المجتمع إلى الدولة ولا يقتصر عليها وصولاً إلى الأمن في نطاقه العالمي.	حماية وجود الدولة القومية (الدولة هي الوحدة المرجعية المعنية بالأمن)	الأمن لمن؟ (الوحدة المرجعية المعنية بالأمن)
حرية الأفراد والجماعات، الحياة الكريمة والكرامة الإنسانية، الوجود الإنساني وضمان حرية وأمن الأفراد والجماعات	الاستقلال السياسي، السيادة، الوحدة الترابية	القيم المهددة
تهديدات غير مباشرة من مصادر داخلية وخارجية ومن طبيعة غير عسكرية متنوعة ومتنوعة ومركبة، ممتدة جغرافياً وعابرة للحدود.	تهديدات مباشرة خارجية، ذات طبيعة مادية صلبة وعسكرية.	الأمن في مواجهة أية مخاطر؟ (مصادر وطبيعة التهديد)
ذاتية وموضوعية	(تهديدات موضوعية على الأغلب)	هل التهديدات موجودة موضوعياً أم ذاتياً؟
الأمننة دور فعل الخطاب السياسي والأكاديمي	تهديدات حقيقية مادية يمكن رصدها والتنبؤ بها	كيف يصبح التهديد رهاناً أمنياً؟
ليس من خلال حماية وجود الدولة فقط، بل بحماية الحق المتساوي للأفراد والجماعات في الوجود والحياة الكريمة بالطرق الدبلوماسية التقليدية وحتى التدخل الإنساني.	تعبئة الدولة لقوة عسكرية أو قدرات استخباراتية لردع مصدر التهديد العسكري الخارجي المباشر.	وسائل تحقيق الأمن / آليات مواجهة التهديدات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-عوني، ملك. (أكتوبر 2011). "الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد "موازية" للأمن في المنطقة العربية". مجلة السياسة الدولية. ص ص 3-5.

بناء على هذا الجدول سنحلل تأثير الثورة المعلوماتية في تحول التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن القومي اليوم، من خلال العنصر الموالي.

2.1 تأثير الثورة المعلوماتية في تحول التهديدات الأمنية:

أحدثت الثورة المعلوماتية تحولات عميقة في طبيعة العلاقات الدولية من حيث التحول في الفواعل، ومعايير قياس قوة الدول، هذه التغيرات بدورها أثرت في تغير طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن القومي اليوم، في ظل ظهور ما يعرف بالفضاء الإلكتروني (Cyberspace) كمجال خامس جديد لإدارة العلاقات الدولية، إلى جانب المجالات الأربع السابقة (البر والبحر والجو والفضاء)، (Ericsson & Giacomello, 2006, p228) هذا الفضاء الجديد غير في كيفية إدراك أشكال التهديد، وطبيعة مصادرها وأبعادها، ومؤشرات قياسها، فحتى التهديدات التقليدية للأمن القومي (العسكرية والسياسية والاقتصادية) قد أخذت منحى آخر من حيث مؤشراتها، ناهيك عن ما فرضته العولمة من تعاظم في حجم مخاطر التهديدات المجتمعية، والبيئية والتكنولوجية التي لا تقل خطورة عن سابقتها.

1.2.1 الثورة المعلوماتية والتهديدات الأمنية: عوامل وأنماط التأثير:

تمثل الثورة المعلوماتية (The information revolution) الموجة الثالث من التطور الذي وصل إليه العالم بعد الثورتين الزراعية والصناعية، حيث خلقت مجتمع المعلومات الحالي الذي يتميز بالإدارة الذكية لتقنيات المعلومات التي تعد قوة لمن يمتلكها ويحصل عليها، وضعفا لمن يفتردها، (أثر ثورة المعلومات والاتصالات على الأمن القومي المصري والعربي، 2015، <https://bit.ly/3zIm2Q6>) وقد صاحبها تحول في القوة والفواعل في العلاقات الدولية، هذه التحولات أثرت بعمق في تغير طبيعة التهديدات الأمنية، ويتم توضيح ذلك بتحديد العوامل المؤثرة في تحول التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية، وتحليل طبيعة العلاقة بين الثورة المعلوماتية والتهديدات الأمنية.

1.1.2.1 العوامل المؤثرة في تحول التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية:

يعتبر التحول في الفواعل مصاحبا لتحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية، وبذلك تكون الثورة المعلوماتية قد خلقت أشكالاً جديدة من القوة، ووسعت دائرة الفواعل في المجال الأمني على غرار العلاقات الدولية، ومنه تغيرت مصادر وأنماط التهديدات وهو ما نوضحه في العنصرين المواليين.

أولاً: الثورة المعلوماتية وتحول الفواعل في العلاقات الدولية: تراجعت أدوار الدولة المتعلقة بالفعل والتأثير في ظل الثورة المعلوماتية لصالح فواعل أخرى تنافسها في أداء وظائفها التقليدية كوظيفتي الدفاع

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

والأمن، فعلى المستوى الفوقي برزت المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية، التكتلات الإقليمية، والمؤسسات الأمنية التي تضطلع بمهام الأمن والدفاع كحلف الناتو، لما تملكه من قدرة على إحلال السلم والأمن الدوليين، ما يقوض من قدرة الدولة على الفعل، (Nye & Keohane, 1972, pp 20) إضافة إلى الاختراق على المستوى التحتي لأدوار الدولة من قبل فواعل تحت قومية ذات مجال حركة عالمي عابر للحدود، كالجماعات الإرهابية والاجرامية، يصف مثلاً جيمس روزنو وماري ديرفي النظام الدولي المصاحب للثورة المعلوماتية بأنه يتجاوز المنظور الواقعي المتمحور حول نموذج مركزية الدولة إلى نموذج الاضطراب الذي يشير إلى نظام متعدد مراكز القوة يضم فاعلين غير دوليين مستقلين عن نظام الدولة، ما يعني تراجع سيادة الدولة وانحسار أدوارها على المستويين الداخلي والخارجي.

فقد ظهر عجز الدولة في السيطرة على ظواهر جديدة كالاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية، تدفق المعلومات الحاسوبية، تجارة البضائع، التحويلات المالية الالكترونية، الدبلوماسية التي لم تعد فواعلها رسمية فقط، التهديدات المباشرة المتمثلة في تحركات الجيوش المعادية، والتهديدات غير المباشرة كالهجرة، مشاكل البيئة، اللاجئين، شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب الذين أصبحت لهم القدرة على فرض منطقهم، والتهديدات المحتملة التي أصبحت تشكلها هذه الجماعات كفواعل من تحت الدولة، التي لم تعد المرجع المطلق لنظرية السياسة الدولية، وبالمقابل برز مرجعان أساسيان جديان هما الفرد والإنسانية (مفهوم الأمن الانساني). (Rosenau, 1990, pp35-37)

ويرى الباحث الياباني كينشي أوهيني من خلال كتابيه المشهورين نهاية الدولة القومية، وعالم بلا حدود، أن الدولة تحولت من متغير مستقل إلى متغير تابع في زمن العولمة فلم تعد ضرورية لتنظيم النشاط الإنساني، بحيث تشكل العولمة تحدياً لسيادة الدولة وشرعيتها، وترى سوزان سترلينج أن عالم العولمة جعل الأسواق تريح والدول تخسر، وهو ما سماه أندرو ماسي بسوقنة الدولة.

ويلخص عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بيل (Daniel Bell) هذا الوضع بعبارته الشهيرة: أصبحت الدولة أصغر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، المخدرات، الإرهاب) وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى.

“the state is becoming too small to handle really big problems and too large to deal effectively with small ones”.

حيث دفعت العولمة بالدول إلى التركيز على المشكلات الكبرى مهملتها مشاكلها الصغرى كالتعليم والرعاية الصحية والبنى التحتية...، كما أنها تفشل في التعاطي مع المشكلات الكبرى لأن المؤسسات

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

الدولية والشركات العابرة للقارات تتولى هذه الوظيفة خدمة للنظام الرأسمالي وليس خدمة للمصالح القومية، (غرايبة، مرجع سابق، ص ص 26-27) ثم إن التحول في الفواعل مصاحب لتحول آخر يتعلق بمعايير قياس القوة في ظل الثورة المعلوماتية، ما أدى إلى التغير في طبيعة التهديدات الأمنية.

ثانياً: ثورة المعلومات وتحول القوة في العلاقات الدولية: حدث تحول في مفهوم القوة من القوة الصلبة المادية (Hard power) المتمثلة في القوتين العسكرية والاقتصادية، إلى بروز الأبعاد غير المادية للقوة مع ظهور القوة الناعمة (soft power) التي تعتمد على الجذب والاقناع وتشمل التحكم في وسائل الاتصالات والسيطرة على المعلومات، (Nye^B, Op Cit, p92) وقد ساعدت الثورة المعلوماتية من خلال الفضاء الإلكتروني وتأثيراته على زيادة الدور النسبي للقوة الناعمة في العلاقات الدولية، إما في شكل معلومات، قيم، وتأثير على الرأي العام، أو عن طريق وجود أسلحة جديدة ذات طابع إلكتروني تدور عبر الفضاء الإلكتروني تعتمد الابتكارات والذكاء البشري، فمع الثورة المعلوماتية ظهرت القوة المعلوماتية والقوة الإلكترونية، اللتان تتمتعان بالخروج عن سيطرت الحكومات لأن الفضاء الإلكتروني عابر للحدود ومتاح استخدامه من قبل جميع الفواعل. (عبد الصادق^أ، 2009، ص ص 58-59)

ومن الباحثين المهتمين بالقوة المعلوماتية كأحد أهم روافد الثورة المعلوماتية نجد **ألين توفلر** حين أكد أن مصدر القوة في عصر العولمة هو امتلاك أكبر قدر من المعلومات، (توفلر، 1990، ص 372) التي أصبحت قوة قومية وأداة من أدوات إدارة الحروب، (المرجع نفسه، ص 56) كما يعد **جوزيف سينغل** **ناي الابن (Joseph. S. Ney)** من أبرز المهتمين بالقوة الإلكترونية، التي تعني قدرة الفاعل على استخدام أدوات الفضاء الإلكتروني للتأثير على الأحداث والحصول على النتائج المرجوة. (Nye^C, 2010, p3) وعليه فإن معايير قياس القوة قد تغيرت، وبشكلها المعلوماتي والإلكتروني يمكن القول أن الثورة المعلوماتية أتاحت الفرصة لفواعل متعددة بأن يكون لها أدوار متنوعة وتأثير على مسار العلاقات الدولية بما فيها المجال الأمني، وهو ما أدى إلى ظهور تهديدات أمنية من طبيعة متغيرة تملك وسائل تهديد جد متطورة تفوق قدرات بعض الدول منفردة وهو ما نوضحه في العنصر الموالي.

2.1.2.1 الثورة المعلوماتية في الأمن والتهديدات الأمنية: طبيعة التغير:

لقد أتاحت الثورة المعلوماتية بما تحمله من تطور متصاعد في تقنية الاتصالات، وأنظمة الشبكات، والدوائر الفائقة التقدم، واستخدام أنظمة الهواتف النقالة، والاتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية مباشرة،

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

واستعمال الأنترنت، قدرة هائلة على ربط ما هو داخلي بما هو خارجي، ما أزال حواجز المكان والزمان، وأضعف قدرة المناعة السياسية للدولة باسم القيم والمصالح والسيادة. (زقاع، مرجع سابق)

وعن طبيعة التغيير الذي أحدثته الثورة المعلوماتية وصف آلفين توفلر في كتابه **حضارة الموجة الثالثة** عصرنا الحالي بأنه العصر الفضائي وعصر المعلومات والحقبة الالكترونية والقرية العالمية، كما قال **زبغنيو بريجنسكي (Brezinski)** أننا نواجه عصرًا تكنولوجياً، أما **دانيال بيل (Bell)** فوصفه بأنه العصر ما بعد الصناعي. (توفلر، مرجع سابق، ص 17)

وقد تصاعد الاهتمام الدولي بالعلاقة بين الأمن-التهديدات الأمنية والتكنولوجيا على إثر بعدين مهمين، يتعلق الأول بالتقدم التكنولوجي والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالمياً، ودخولها في كافة مجالات الحياة وفي عمل المرافق الحيوية من خلال تطبيقاتها المتعددة، ويرتبط الثاني بإمكانية استخدام ذلك التقدم وما أتاحه من أدوات جديدة كوسائل للتهديدات المتخفية للحدود السيادية للدول، بالنظر لتعدد فواعها وأبعادها، (عبد الصادق، 2013) وبفعل هذه الثورة المعلوماتية أصبحت التهديدات الأمنية من طبيعة مركبة وأكثر تعقيداً، ممتدة جغرافياً، عابرة للحدود، متعددة الاتجاهات، ومختلفة من حيث الشكل والمضمون، إذ نجد **كين بوث (Ken Booth)** مثلاً يقول: نحن اليوم نعيش عصر علامات الاستفهام حول ثنائية الأمن-التهديد، في عالم معولم. (Battistella^B, Op Cit, p441)

فحتى التهديدات التقليدية العسكرية، السياسية، والاقتصادية، باتت أكثر خطورة، أين أصبح التهديد المحدق بالأمن القومي اليوم هو اللاتيقين، (فريجة، وفريجة، 2016، ص 167) إذ أصبح العدو مجهولاً، والتهديد يأتي من ذلك التغيير السريع في وتيرة الاتصالات، وهو ما أشار إليه **هيلد (Held)** وآخرون في كتاب **(Globalisation Transformation)**، وعليه أصبحت تهديدات الأمن القومي أكثر انتشاراً، وليست من طبيعة عسكرية تقليدية فحسب. (Battistella^B, Op Cit, p441)

كما ساهمت الثورة المعلوماتية تحت تأثير متغيرات الاعتماد المتبادل المعقد وتدفق الاتصالات في ترسيخ قيم مجتمع المعرفة، (Ericsson & Giacomello, Op Cit, p223) الذي أخذ ينمو جلياً مصاحباً لتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد قائم على ذات الأساس، اتجهت معه الاهتمامات الأمنية إلى جعل الأفراد هم المحور الأساسي الذي يجب تأمينه، وهي تحولات انتقل معها المجتمع البشري من مفهوم الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر في ظل تعولم التهديدات، أين أصبح الأمن القومي يواجه تهديدات حروب الفضاء، الإجرام المنظم والإرهاب، وأخطار الانفجار السكاني، وتدهور مؤشرات الصحة، التعليم،

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

والفقر على المستوى الوطني والعالمي، وقد أبرز عالم الاجتماع البريطاني أنتوني جيندنز العلاقة بين العولمة والتهديدات، حيث تؤدي الأولى إلى نتائج بعيدة المدى، تترك آثارها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، لكن باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، تسفر عن مخرجات يصعب التكهّن بها أو السيطرة عليها، (السيد، 2009، عولمة المخاطر والأمن الإنساني، <https://bit.ly/3cPtYWq>) فالتغيرات الناجمة عن الثورة المعلوماتية تطرح أشكالاً جديدة من التهديد، تختلف عما عهدناه في العصور السابقة، فقد كانت أوجه التهديد في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، أما تهديدات اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره، وأسبابه والتحكم في عواقبه.

كما وضع الريش بيك (Ulrich Buck) مفهومه حول عولمة المخاطر (La Société des Risques)، حيث يعبر مجتمع المخاطر حسبه عن نظرة اجتماعية تصف إنتاج وإدارة المخاطر في المجتمع الحديث، الذي يمثل مجتمعا تزيد فيه معدلات الخطر، كما يمكن أن يصبح مجتمعا منظما لمواجهة باعتماد نفس الأدوات الالكترونية الحديثة. (بيك، مرجع سابق، ص ص 35-37)

فقد خلقت البيئة الأمنية الجديدة في مجتمع المعلومات العالمي انكشافا أمنيا وانتشارا لعوامل الخطر والاضطراب، مست كافة أبعاد الأمن (سياسية، عسكرية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية، تكنولوجية)، حيث ذهب العديد من الكتاب إلى توصيف التأثيرات السلبية للعولمة على الأمن والتهديدات الأمنية بالعديد من التسميات، فكما قال الكاتب الكندي شوسودوفسكي (Chossudovsky) هي عولمة الفقر، وأسماها (Susan Strange) بعصر عولمة اللائقين فيما يخص البيئة أو الحركات المتسارعة لعولمة التهديدات، ووصفها العديد من الباحثين بعولمة الرشوة والفساد، عولمة تجارة المخدرات والأسلحة، (برقوق، 2012) وتزايدت هذه التأثيرات خاصة في ظل ما جاء به الفضاء الإلكتروني كساحة جديدة لتهديد الأمن بمختلف مستوياته، (Kempf, 2015, p9) أين أصبح المفهوم الجديد للأمن القومي يدور حول الحفاظ على سلامة الدولة ومواطنيها في ظل التطورات التكنولوجية المصاحبة للموجة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم، وبالتالي يصبح الأمن انعكاسا لطبيعة التغيير في الصراع والقوة، إذ باتت الصراعات الجديدة مرتبطة في عصر المعلومات بمعرفة من يعرف؟ وأين؟ ولماذا؟ وكيف؟، خاصة وأن الثورة التكنولوجية أحدثت تغييرا في شكل الحرب وفي أدوات ووسائل عمل أجهزة الجيوش، أين ظهرت أشكال جديدة للتهديد كالحروب الالكترونية. (عبد الصادق، مرجع سابق)

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

وعليه سنحاول توضيح متغيرات التهديدات الأمنية التقليدية والعبارة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية على نمط استقراء الأبعاد والمؤشرات التي يحتويها كل متغير في العناصر الموالية.

2.2.1 تحول التهديدات الأمنية التقليدية في ظل الثورة المعلوماتية (العسكرية والسياسية

والاقتصادية):

تساهم الثورة المعلوماتية بشكل سلبي في إحداث تغير أساسي في سمات التهديدات الأمنية التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) التي باتت تمس الأمن القومي بمعناه الموسع (أمن المواطنين، أمن المجتمع، وأمن الدولة)، ما يعني ارتفاع هامش عدم قدرة الدول على التحكم فيها، وبناء على ذلك سنوضح طبيعة هذه التهديدات مع ابراز أهم مؤشراتها ومظاهرها.

1.2.2.1 التهديدات العسكرية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية:

تعتمد الدراسات الأمنية التقليدية في تحديدها لطبيعة التهديدات العسكرية للأمن القومي على حساب مكونات البعد العسكري كميًا، وتشمل هذه المكونات حجم القوات المسلحة، وتكوينها وتنظيمها، وعتادها من الأسلحة، حيث من العوامل المهددة لهذا البعد داخليا نجد:

- تسليح القوات المسلحة من مصادر خارجية أجنبية، لضعف أو انعدام الإنتاج الحربي للدولة، وعدم قدرتها على تصنيع وتحديث الأسلحة، فتلجأ عادة إلى الشراء فقط ما يستتفز ميزانية الدولة.
- تدخل القوات المسلحة بالعمل السياسي خلال فترات معينة من تاريخ الدولة الحديث، مع امكانية وجود مصادر تهديد داخل القوات المسلحة نفسها، كارتفاع نسبة العسكريين المتواطئين لخدمة مصالح الدول الخارجية، التي قد تتدخل في فرض سياسة معينة، أو نظام حكم أو أشخاص ترضى عنهم على الدولة، مع إمكانية فرض ذلك بالقوة في حالة المعارضة والعصيان، ما يهدد الأمن القومي للدول.

أما عن عوامل التهديدات الخارجية للبعد العسكري فنجد:

- وجود توتر في العلاقات البينية مع إحدى دول الجوار سببه مشكلة الحدود الموروثة عن الاستعمار، التي قد ترفع من احتمال التعرض لهجوم مسلح من قبل القوة المجاورة.
- تفوق إحدى الدول المجاورة في حجم التسليح خاصة في ظل توتر العلاقات البينية، ما يرفع من سياسة سباق التسليح إلى أقصى حدودها.
- إنشاء قواعد عسكرية ذات حجم كبير في دولة مجاورة.

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

- قيام قوى عسكرية خارجية بتدريبات عسكرية أو تدخلات عسكرية في الشؤون الداخلية لدول الجوار، على الحدود في وقت الأزمات والتوتر السياسي.

- حظر بيع الأسلحة والمعدات الحربية على الدولة، واحتكار التكنولوجيا العسكرية المتطورة من قبل الدول الكبرى.

- اختراق إحدى الكيانات المعادية للفضاء الجيوسياسي المحيط بالدولة.

- تنامي التداعيات السلبية للنزاعات في دول الجوار على الأمن القومي للدولة. (أسس ومبادئ الأمن الوطني، موسوعة مقاتل من الصحراء، <https://bit.ly/3oDrWLP>)

- ضعف الدولة تكنولوجيا ما يجعلها أمام أشكال جديدة من التهديدات العسكرية غير التقليدية المرتبطة بالفضاء الإلكتروني، كاحتمال الاختراق الخارجي لشبكات قواتها العسكرية وتدمير قواعد بياناتها وما يلحقه من مخاطر تمس بالأمن القومي للدولة في بعده العسكري، (مختار، 2015، ص6) وكمثال على ذلك نجد ما أحدثه فيروس ستاكسنت (Stuxnet) من تدمير في البنية المادية لحواسيب أجهزة الطرد المركزي الإيرانية.

إذا تشكل الثورة المعلوماتية عنصراً أساسياً في إحداث الثورة في الشؤون العسكرية من خلال زيادة درجة التهديدات واتساع ساحة المعركة وتنوع الوسائل المستخدمة عسكرياً، (عبد الصادق، مرجع سابق، ص33) حيث بينما تطور الدول المتقدمة أسلحتها، فإن دولاً أخرى تضطر لزيادة الانفاق المالي من أجل الحصول على أحدث المعلومات والأنظمة، أو أن تدفع ثمن تخلفها في قواتها العسكرية وأمنها، (المرجع نفسه، ص47) وتزداد خطورة التهديدات العسكرية للأمن القومي بعد ثبوت وجود تحول مماثل في التهديدات السياسية بفعل الولوج إلى الثورة المعلوماتية.

2.2.2.1 التهديدات السياسية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية:

تدرك التهديدات السياسية للأمن القومي عندما يحدث خلل في الاستقرار السياسي للجبهة الداخلية وتماسكها من خلال النظام السياسي الداخلي، وديناميكية القيادة السياسية، وقدرة النظام على تطوير نفسه لملاحقة الأحداث، والتمكن من تدوير النخبة، قد باتت هذه القضايا تأخذ منحى جديداً بفعل تأثيرات وسائل الاعلام والاتصال الجديدة، (أسس ومبادئ الأمن الوطني، مرجع سابق) حيث أصبح يفهم غياب الأمن السياسي على أنه محصلة لاهتزاز الاستقرار الاجتماعي، فحتى تكون الدول آمنة سياسياً، عليها تأمين البنية السياسية من مجمل ما تفرزه من تحديات بغض النظر عن شكلها أو مضمونها. (إبراهيم، 2013)

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

حيث يؤكد مارتن ليبست على ارتباط الأمن السياسي بوجود قناعة شعبية بأن المؤسسات والقوانين السائدة هي الأكثر مواءمة للمجتمع، وأن الخضوع لتلك القوانين كفيل بتحقيق المصلحة العامة وحماية المجتمع من التهديدات، لذلك فأى اختلال في العلاقة بين الدولة والمجتمع يعيق تحقيق الضبط الاجتماعي المطلوب، ما يولد عدم الاستقرار السياسي، (السيد، مرجع سابق) لأنه لا ينبغي أن يفهم من الأمن السياسي كل ما هو مرتبط بتأمين الكيان السياسي للدولة، بما يعني محاربة كافة الأنشطة الهدامة الصادرة من مواطنيها، أو الناتجة عن اختراق حواجز الأمن من جهات أجنبية، (مسعود، ومراد، 2004، ص71) فهي ليست سوى شريكا من بين عدة شركاء في رصد خلاصة التفاعلات السياسية محليا وإقليميا وعالميا، ففي ظل العولمة تتجه الدراسات الأمنية الحديثة إلى التركيز على الأمن الإنساني الذي يعني في بعده السياسي تأمين حياة الأفراد ضد العنف السياسي الممارس من الدول، (McDonald, 2002, p 292) وعليه نحدد متغيرات التهديدات السياسية في ظل الثورة المعلوماتية في مؤشرين أساسيين، الأول يتمثل في قضية هشاشة الديمقراطية وتراجع حقوق الانسان، والثاني يتعلق بتفشي الفساد السياسي.

أولاً: ملفات الديمقراطية وحقوق الانسان: باتت هشاشة الديمقراطية من بين التهديدات التي تضاف إلى تهديدات الحروب وعدم المساواة، بالنظر لصعوبات تطبيق الديمقراطية في دول العالم الثالث، ما أدى إلى طرح مفاهيم عديدة لتصنيف النظم السياسية بهذه الدول منها أنها: نظم هجينة ومشوهة وإقصائية، انطلاقاً من مفهومي الديمقراطية والتسلطية، (إبراهيم، مرجع سابق) وتبرز أهم مظاهر الديمقراطية الهشة في: (Halliday, 2005, pp 128-132)

- أن التركيز على الأشكال السياسية، القانونية والانتخابية، مازال يخفي استمرار ملامح غير ديمقراطية، ما يجعل تجاوز هذه التهديدات صعباً، لأنها تظهر وبشكل مباشر الطبيعة شبه التسلطية للنظام السياسي.
- الخلل في توزيع الثروة والدخل، وسيطرة الفساد على دواليب الدولة.
- ضعف الهيكل البنائي للدولة عبر مختلف المؤسسات، وأكثرها تأثيراً السلطة القضائية، منظمات المجتمع المدني، وبروز التناقض في السلطة الرابعة خاصة وإذا كان الاعلام يمثل النظام السياسي وخاضع لسيطرته وتصورات.
- يستخدم فريد زكرياء مثلاً مصطلح الديمقراطية الليبرالية لوصف الأنظمة الهجينة خاصة في العالم العربي، التي أصبحت تختار حكامها اليوم من خلال الانتخابات، لكن تعاني في المقابل نقصاً في حكم القانون، وحماية حقوق الأفراد والأقليات.

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

ومنه أصبحت قضايا حقوق الانسان وحرية أعقد الإشكاليات حاضرا، كمصادرة حرية الرأي والتعبير، قمع المظاهرات والاضرابات العمالية والطلابية، استخدام أساليب لا إنسانية في احتجاز المتظاهرين كالصحفيين، ولأن الديمقراطية تقوم على منطق جامع بين بناء دولة الحق والقانون وتعزيز المشاركة السياسية للمواطن من منطلق مركزية مبدأ المواطنة، مع الحاجة الملحة لجعل حقوق الانسان المحدد لمشروعية النظام السياسي، فإن أي انتقاص من هذه الحريات قد يكون في بداية المراحل الانتقالية نحو الديمقراطية مهددا لاستقرار السياسي، خاصة في ظل تسليط وسائل الإعلام والاتصال الضوء على أشكال العنف السياسي في الدول وصور الانتهاك الجماعي لحقوق الفرد، (برقوق، مرجع سابق) حيث أصبحت المشاكل ذات الطابع الإنساني داخل الدول تجذب الرأي العام الدولي مع انتشارها السريع عبر الصوت والصورة والنص في الفضاء الالكتروني، ووصولها لكافة أرجاء العالم دون أي عائق ما يشكل في الوقت ذاته ضغطا من قبل الرأي العام المحلي على الحكومات لتغيير سياساتها ويؤثر بشكل كلي على النظام السياسي، (عبد الصادق، مرجع سابق، ص 52-53) وبذلك باتت القوة الالكترونية تؤثر على القوة السياسية وعمليات صنع القرار، (المرجع نفسه، ص 58) وبهذا تكون الثورة المعلوماتية قد جعلت من الدولة أكثر الكيانات المهددة في بقائها واستمرارها. (قوجيلي، مرجع سابق، ص 22-23)

وأوجد التزاوج بين السياسة والتكنولوجيا جيلا رابعا جديدا من حقوق الانسان يرتبط بالحرية الالكترونية (Electronic Freedom) كبعد جديد في ممارسة الديمقراطية بشكلها الرقمي من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل السياسي، وما يشكل تهديدا للأمن القومي في هذه الحالة هو شيوع مظاهر ثورة إعلامية جديدة تتميز بسهولة الحصول على المعلومات ونشرها والقدرة العالية على صياغة الرسالة الإعلامية للرأي العام حسب ما يريده القائم بعملية الاتصال دون تدخل من الدولة وغياب لرقابتها، ولنا في ثورات الربيع العربي مثال على ذلك فيما أحدثته مواقع التواصل الاجتماعي من حشد وتجنيد للرأي العام المحلي والعالمي، أدت إلى حالة الفشل الدولاتي بليبيا واليمن مثلا. (المرجع نفسه، ص 74-81)

ويرتبط تهديد هشاشة الديمقراطية وتراجع حقوق الانسان في دول العالم الثالث، بتهديد آخر لا يقل خطورة يمس بأمن الأفراد كأحد أهم مستويات الأمن القومي، هو تفشي الفساد السياسي.

ثانيا: الفساد السياسي في ظل عولمة المخاطر:

يجمع نظام الحكم الراشد في عناصره بين الديمقراطية، احترام حقوق الانسان، وسيادة القانون، (عزي وجلطي، 2005، ص 4) ما يجعل الحكومات خادمة للمصالح العمومية، مع وجود سلطة قضائية

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

مستقلة تفرض الجزاء القضائي الرادع للتعسف والفساد، ومن جهة أخرى هو نظام محكوم بمنطق الجودة والشفافية، وكشف تجاوزات الفساد السياسي والإداري. (برقوق، مرجع سابق)

لكن إذا حدث خلل في أحد هذه العناصر فإنه يؤثر مباشرة على باقي مؤشرات قياس الحكم الراشد بالدول، حيث تقاس قوة الدول اليوم بدرجة الفساد السياسي، الذي يدرك كأحد أهم التهديدات السياسية في ظل الثورة المعلوماتية، خاصة وأن هذا النوع من الفساد يشير إلى سوء استغلال السلطة من قبل القادة السياسيين لتحقيق مكاسب خاصة، كإساءة استعمال موارد الدولة، تزوير الانتخابات، واستخدام الأموال غير المشروعة لكسب الأصوات، متجاهلين مبدأ الاختيار من قبل الناخبين، وقد قدم تقرير اللجنة الدائمة المشتركة للشؤون الخارجية للدفاع والتجارة حسب التقرير العالمي للفساد سنة 2004، موجزا مفاده أن: هناك صلة بين هشاشة الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان والفساد، فكل منها ناتج عن سوء إدارة الحكم بسبب نقص المساءلة والشفافية، وتقضي هذا الثلاث الخطير من تهديدات الأمن السياسي في أي دولة يشكل تهديدا كامنا وبالغ الضرر على أمنها القومي في المدى المتوسط أو الطويل، لأنها تهديدات أمنية تؤثر بشكل سلبي على باقي قطاعات الأمن الاقتصادية والاجتماعية، وتجعل أمن النظام السياسي وأمن المواطن على المحك، وخطورتها تكمن في التفكيك الداخلي لهيكل المجتمع.

(Global Corruption Report, 2004, <https://bit.ly/3Jh55Py>, p1)

ويثبت الواقع الكيفية التي تحولت بها قضايا الفساد السياسي من تحديات مجهرية محلية تخص الشؤون الداخلية لدولة بعينها، إلى قضايا أمنية تمس بالأمن في جميع مستوياته خلال الثورة المعلوماتية، ويمكن أن نضرب مثلا بقضايا الفساد السياسي في دول الحراك العربي التي حولت دوله إلى ساحات جديدة للنزاعات الداخلية العنيفة بفعل الدور الكبير الذي لعبته وسائل الاعلام والاتصال الحديثة في نقل المعلومات وتضخيمها، وعليه لم يعد يحتاج خوض حرب في عصر المعلومات اليوم إلى تحريك المجتمع فيزيائيا، بل يحتاج إلى سياسة علاقات عامة فعالة تستخدم فيها وسائل الاعلام بمهارة لإعلام الرأي العام، حيث أصبحت الثورة المعلوماتية تفرض تغييرات جذرية في الدول، وتسلط الضوء على عجز الحكومات القومية عن ضبط أمن مواطنيها، (Ney & Donahue, 2000, p85) كما تقوم بهدم بعض قيم المجتمع وبناء قيم جديدة، وباتت تساهم فيما يعرف "بالحراك" بزيادة تطلعات المواطنين وطموحاتهم وخلق مطالب وحاجيات جديدة تزيد من إحساسهم بالحرمان عندما تعجز الدولة عن الاستجابة لها فترفع احتمالات ردود الأفعال العنيفة، (مختار، مرجع سابق، ص7) وتزداد خطورة هذه التهديدات السياسية في

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

حال ارتباطها بوجود تهديدات اقتصادية تحول دون تحقيق الدولة لمتطلبات التنمية في ظل الثورة المعلوماتية، ما يجعل أمنها القومي مهددا في كافة أبعاده.

3.2.2.1 التهديدات الاقتصادية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية:

يدرك الأمن الاقتصادي من زاويتين: الأولى تقليدية، تعنى بالأسس الاقتصادية لقوة الدولة العسكرية، بشكل يؤهلها لخوض غمار السباق نحو التسليح بمنطق دولاتي، (Anderson, 2004, p1) إذ عرف كروز وناي الأمن الاقتصادي بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، كما عرف السيادة الاقتصادية باعتبارها أكثر أبعاد الأمن القومي أهمية، لأنها القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي. (Buzan & al., 1998, p 96)

أما وجهة النظر الموسعة فتتقاطع مع تراجع القبضة الحديدية للدولة (Anderson, Op Cit, p 2)، في ظل عولمة تدفق رأس المال، (Mosaddeq, 2004, p 114) حيث تم ربط الأمن الاقتصادي برخاء ورفاهية الفرد، أي اعتناقه من الفقر والجوع، فحسب بوزان فإن هذا القطاع تتنوع وحداته المرجعية من فرد، دولة، نظام اقتصاد عالمي، وتهديداته الموضوعية تشمل عجز الدولة عن تحقيق الأمن الغذائي، وكافة أبعاد التنمية المستدامة في ظل الضغوط التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات الوطنية، (Buzan & Waeber, Op Cit, p 40) وحتى نفهم التهديدات الأمنية الاقتصادية في ظل الثورة المعلوماتية، سنحاول تفكيك المعضلة الاقتصادية للأمن القومي في العناصر المولية.

أولاً: تحدي فجوة الأمن الغذائي والأمن القومي:

يعتبر غياب الأمن الغذائي أبرز التهديدات الاقتصادية التي تواجه الأمن القومي اليوم، ومن خلال هذا العنصر سنحدد المقصود بفجوة الأمن الغذائي وتأثيرها السلبي على الأمن الاقتصادي من الناحيتين المفاهيمية والنظرية، كأحد أهم أبعاد الأمن القومي.

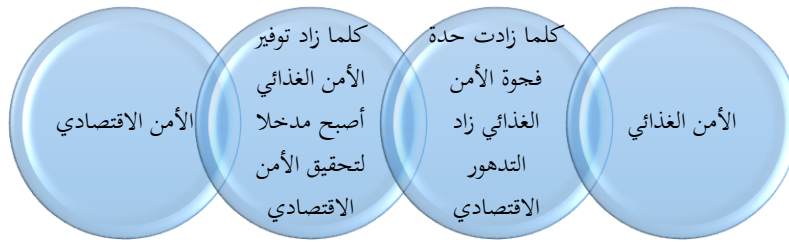
تتمثل العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي في أن الأخير هو كل مركب يشمل متغيرات أهمها الأمن الغذائي وتحقيق مستويات لأبأس بها من التنمية المستدامة، أما في حال غياب الأمن الغذائي، تصبح الفجوة الغذائية من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمن الاقتصادي للدول ما يهدد أمنها القومي، فإذا كان الأمن الغذائي يعبر عن قدرة الدولة على توفير المواد الغذائية الضرورية بشكل منتظم على المستويين المطلق والنسبي، حيث يعني المطلق إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، ويلامس الاكتفاء الذاتي، فيما يعكس النسبي قدرة الدولة على توفير السلع

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى منها بانتظام، (ولد عبد الدايم، 2004) فإن فجوة الأمن الغذائي تعني الفرق بين ما تستطيع الدولة انتاجه من المواد الغذائية وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وتفاقمها يؤثر على الأمن الاقتصادي للدولة، من خلال زيادة مستويات التبعية الغذائية للخارج، ومنه عدم قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات المجتمع من المواد الاستهلاكية الأساسية، ما يرغم الدولة على اللجوء إلى الاستيراد لتوفير هذه المواد. (غراب، 2015، ص 57)

ويتأسس مفهوم فجوة الأمن الغذائي على ثلاث مرتكزات هي: غياب الوفرة، غياب الانتظام والرضى لدى جموع المواطنين، وغياب الاكتفاء الذاتي، (مولاربييه، وكولينز، 1998، ص 17) ويعتقد أن التزايد المستمر في عدد السكان، خاصة في الدول النامية، يشكل خطرا كبيرا، حيث لا تتناسب الزيادة مع معدلات الغذاء، كما أوضحت الكثير من الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين تزايد حدة فجوة الأمن الغذائي والتدهور الاقتصادي، إذ تدرك العلاقة التبادلية بين هذين المركبين من خلال المعادلتين التاليتين:

الشكل (2): العلاقة التكاملية بين الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صديق، الطيب منير. (2008). المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي. جامعة نايف للعلوم الأمنية. مركز الدراسات والبحوث. الرياض. ص 14.

وتقاس فجوة الأمن الغذائي بالعديد من المؤشرات نجلها في النقاط التالية:

- مؤشر مدى وصول المواطنين للغذاء.
- مؤشر مدى توفر الغذاء وثبات الأسعار.
- مؤشر الاستقرار في كميات الغذاء.
- مؤشر نوعية الاستهلاك. (مدني، 2015، ص 76)

يفرز نقص الغذاء انكشافا أمنيا خطيرا للدولة، في ظل تحول الغذاء من سلعة إلى سلاح استراتيجي في يد القوى الكبرى ومؤسساتها لتحقيق مآرب سياسية، في حال غياب مخزون غذائي للدولة وقلة انتاجها الزراعي والحيواني، (Hough, Op Cit, p 84) فالدول التابعة غذائيا للقوى الكبرى مهددة في وجودها، ومتى ما تم قطع الإمدادات عليها تتعرض للمجاعة، وهذا يعني الزوال التدريجي لأنها غير قادرة على

العبارة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

إعانة نفسها، حيث أصبح الغذاء المستورد ذو مخاطر سياسية تهدد الأمن والسيادة الوطنية، مثلاً: يصف الخبير الأمريكي (John BLACK) القمح بأنه السلاح الأنجع لضمان السلام، وحسب ليستر براون قد يحل الأمن الغذائي محل الأمن العسكري كانشغال رئيسي لكثير من الحكومات، إذ أدركت أمريكا وزن القمح كسلاح الأخضر لتغيير سياسات الدول، وهو تهديد لدول العالم الثالث. (السيد، 1998، ص 61)

ويتم ربط هذا التهديد بقضايا الفقر والجوع والمجاعة، حيث أصبح من الضروري توسيع الأمن القومي ليشمل قدرة الدولة على تحقيق الحاجيات المادية الأساسية لمواطنيها، المرتبطة بالبقاء مثل الغذاء، الصحة والتعليم، (Hough, Op Cit, p 84) لأن أي دولة غير قادرة على ضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي لمواطنيها في عصر الثورة المعلوماتية هي دولة فاشلة مهددة في سيادتها تحت مسميات مسؤولية الحماية والتدخل لأغراض إنسانية إذا ما استفحلت قضايا الجوع والفقر فيها وأخذت أبعاداً مجتمعية متعلقة بالتوزيع غير العادل للثروة وشيوع مظاهر العنف، وهذا التهديد مرتبط بتحدي آخر متعلق بعجز الدولة عن تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: تحديات التنمية المستدامة في ظل العولمة والأمن القومي:

يعتبر أي عجز من الدولة في توفير متطلبات الوصول إلى التنمية المستدامة تهديداً مباشراً لأمنها الاقتصادي ومنه أمنها القومي، خاصة في ظل العلاقة المتعدية بين الأمن والتنمية التي تشير إلى الارتباط الوثيق بين تدهور مستويات التنمية وتأثيرها على أمن وبقاء الدول، ومدى تأثير غياب الاستقرار والأمن الداخلي على أبعاد التنمية، (Gaddis, 1986, pp 99-142) سواء كانت بمعناها التقليدي المتعلق بالتحرك من الحاجة وتوفير كافة الاحتياجات الأساسية اللازمة لبناء الدولة من الداخل، (Sen, 1999, p 7) أو بمفهومها الموسع الذي يجعل الإنسان محور العملية التنموية عبر محاولات تمكينه من الوصول إلى كافة احتياجاته وضمان أمنه وحرية وكرامته، وفق مفهوم حديث هو التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، كونها ظاهرة مركبة تشتمل عدة أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية، (Gary & Christopher, 2001, p 589) وبذلك أصبح هناك إدراك عميق للعلاقة بين العجز عن تحقيق التنمية بكامل أبعادها، وما ينجر عنه من تهديدات تمس كافة مستويات الأمن. (Mastanduno & al., 1989, pp 457-474)

ونجد أن روبرت مكنمارا، قد ناقش في كتابه جوهر الأمن (The Essence Security) إشكالية العلاقة بين الأمن والتنمية (برقوق. س، 2010، ص 109) إذ أن الأمن القومي ليس مفهوماً عسكرياً مادياً

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

فحسب يعني حماية الدولة من كافة صور التهديد العسكرية أو باعتباره أمنا محوره الدولة بقدر ما هو أمن للمجتمع والأفراد وللدولة معا، في ظل وثاقة الصلة بين الأمن والتنمية. (Baldwin, 1997, pp 26) وعليه أصبحت تتلخص تداعيات غياب التنمية المستدامة على الأمن القومي في بعده الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات:

- تحدي تأثر اقتصاديات الدول الفقيرة بتداعيات العولمة الاقتصادية والمالية، في ظل ما أفرزته من إصلاحات لم تكن مثمرة بل زادت مشكلاتها عمقا وتعقيدا، وأدت إلى زعزعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ما جعلها رهينة لاقتصاديات المركز والسياسات المملاة من قبل المؤسسات المالية الدولية، التي كانت ولازالت تخدم استراتيجية الاحتواء العالمية الشاملة، في عالم باتت فيه الحدود الفاصلة بين المجالات الاقتصادية والسياسية غير واضحة. (بن العجمي، وبن عيسى، 2011، ص ص 6-9)
- تحدي تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات، وهي حالة أغلبية دول الجنوب الريفية التي تعتمد على عائدات مادة أو اثنين من الموارد الطاقوية، مع أنها لا تملك استقلالية القرار في ادارتها، إلى جانب المخاوف من نضوبها في المستقبل، ما يؤكد غياب استراتيجية أمنية واضحة تجاه الأجيال القادمة، ويؤثر سلبا على النهوض بالعملية التنموية وتحسين الأمن.
- عجز الإصلاحات الاقتصادية عن تحويل المواد الأولية إلى اقتصاد منتج، في ظل ضعف الاستثمار من جهة، وضعف التطور العلمي والتكنولوجي من جهة أخرى.
- تحدي تطور آليات الفساد الإداري والمالي، كعميق لأي عملية تنموية.
- تحديات تفاقم مشكلة البطالة وزيادة حدة أزمة الفقر.
- ضعف معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم.
- تحديات التحول إلى الاقتصاد الرقمي في ظل الثورة المعلوماتية، باعتباره اقتصادا جديدا قائما على الأنترنت، يتعامل مع الرقميات ولا يهتم بالموقع الجغرافي والزمني، بالنظر لخاصية تقلب أسواقه مقارنة بالاقتصاد التقليدي، وقيامه على معايير التجديد المستمر، الجودة والنوعية، الرقمنة والابتكار، والاختراع والمعرفة، (نجم، 2004، ص 88) هذه الخصائص في حد ذاتها تجعل من متطلبات تحقيقه جد صعبة خاصة في الدول النامية، (أبو عمود، 2012، ص 7) ومن هنا أصبح الولوج إلى اقتصاد المعرفة والتحكم في تقنياته أحد أهم التحديات التي تواجه الدول في ظل الثورة المعلوماتية، وعدم القدرة على ذلك يعتبر تهديدا للأمن القومي، (بوجليدة، 2016، ص ص 45-47) وتزداد خطورة هذه التحديات الاقتصادية إذا ارتبطت بوجود تهديدات أمنية عابرة للحدود سواء كانت مجتمعية أو بيئية أو تكنولوجية.

3.2.1 التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية (المجتمعية والبيئية

والتكنولوجية):

تقرض الثورة المعلوماتية مجموعة من التهديدات الأمنية المتعددة للحدود تؤثر على الأمن القومي بسبب خروجها عن السيطرة التقليدية للدولة، يمكن إجمالها في التهديدات المجتمعية، البيئية، والتكنولوجية، من حيث تعداد أهم مؤشراتنا في عالم معولم شبيه بالقرية الكونية.

1.3.2.1 التهديدات المجتمعية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية:

تعتبر التهديدات المجتمعية أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع، من خلال إثارة مفهوم "الأمن المجتمعي" (Societal Security)، الذي يمثل أحد القطاعات الأمنية الستة، يرتبط حسب بوزان بالتنمية المستدامة لمختلف الأنماط المتعلقة باللغة والثقافة، الدين والهوية الوطنية والعادات والتقاليد، ثم إن التطور التقني والتكنولوجي الذي مس وسائل النقل والاتصالات قد ساهم في انتشار تهديدات الأمن الهوياتي، وتزايد تدفقات الهجرة وانتشار الإرهاب والإجرام المنظم ما صعد خطابا أمنيا مختلفا يركز على أمن المجتمع بدلا من أمن الدولة، لأنها تهديدات لم تعد كما كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول، (Buzan & Waever, Op Cit, pp 120-122) بل عابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية. **أولا: الهوية المجتمعية والأمن القومي:**

ارتبطت الهوية المجتمعية بشكل المجتمعات، إذ تعبر عن بناء متعدد الأوجه والأبعاد يتخطى الأيديولوجيا إلى جوهر الشخصية المجتمعية التي محورها الفرد، ومدى وعيه بتمييزه من حيث اللغة، الانتماء، الدين والأعراف التي تشكل في مجملها هوية الذات مقابل الآخر، حيث أن التنوع الهوياتي قابل لأن يكون تهديدا مجتمعيًا مدمرًا إذا لم يجد مشروعا مجتمعيًا يحتويه، خاصة في ظل ارتباط قضايا الهوية بتأثيرات العولمة في الوقت الحاضر ما يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي، وهناك العديد من المعطيات التي تجعل من الاستقرار السياسي متغيرا تابعا لقضايا الانتماء والهوية المجتمعية من قبيل: (الغبرا، 1988، ص 50)

- تحول وعي الفرد والمجموعات بموجب التعبئة الاجتماعية وتأثير تكنولوجيات الاعلام والاتصال الجديدة إلى وعي جديد يتعزز معه تضامنهم وتمسكهم بهويتهم، ما يفرز تهديدا أمنيا جديدا.
- كلما كانت ظروف الأفراد والمجموعات سيئة اقتصاديا واجتماعيا، تزداد احتمالات التمرد لقلب الوضع القائم لصالحهم، ما قد يهدد بخلق كيانات سياسية جديدة وإعادة ترتيب التحالفات على المستويات المحلية

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

والإقليمية، فكلما كانت هوية المجموعات داخل الدولة في خطر تفجر الأمن المجتمعي، وبناء على ذلك أصبح الاهتمام بالاستقرار المجتمعي من ضمن أولويات الدول.

- وعليه يصبح المأزق المجتمعي (Societal Dilema) قائماً إذا أحست الأقليات بأن هناك مساساً بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها، حيث تنتظر لحظات هشاشة الدولة لتحقيق مطالبها التاريخية في الانفصال أو أي شكل من أشكال الحكم تبحث عنه، (زقاع، مرجع سابق) وبما أن البقاء قيمة أساسية لأمن الدولة، فإن البقاء الهوياتي هو القيمة الأساسية للأمن المجتمعي، وعليه يتمحور الأمن المجتمعي حسب باري بوزان حول ما يمكن الجماعات من الإشارة إلى نفسها بضمير نحن في مقابل الآخر، الذي قد يشكل تهديداً موضوعياً لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، جماعة دينية، وبالتالي يكون الأمن المجتمعي مرتبطاً بقدرة المجموعات على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. (المرجع نفسه)

ويمكن للمعضلة الأمنية المجتمعية حسب باري بوزان التوقع ضمن ثلاث مستويات للتحليل:

- مستوى بين الدول (Inter-states): حيث الوطن الأم للأقلية القومية يتجاوز الحدود.
 - مستوى عبر الدول (Extra-states): قد تصبح مشكلة الهوية المجتمعية للأقليات عابرة للحدود، بسبب ظاهرة اللجوء والهجرة على الصعيد الإقليمي، أو نتيجة عدم اعتراف الأقليات بالحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار والتنقل والنزوح حسب منطلقات الحدود العرقية والاثنية.
 - مستوى ضمن الدول (Intra-states): حيث تعيش الأقليات والهويات تتنافس حول القيم المجتمعية، ومن أهم ما ينتج عنها التنافس العرقي، الذي كثيراً ما يفجر العنف. (Roe, 2004, p 114)
- ورغم أن الفارق بين المستويات الثلاث ليس حاداً للتمييز الواضح بينها، لكن الواضح أن جميعها تطرح تهديدات مجتمعية بحاجة لمقاربة حكم فعالة، تقوم على فلسفة احترام الآخر، خاصة في ظل بروز تهديدات أمنية مجتمعية أخرى تستدعي الدراسة على رأسها معضلة الهجرة في ظل العولمة.

ثانياً: الهجرة والمعضلة الأمنية المجتمعية:

ارتبطت مسألة الهجرة (Immigration) بالوجود الإنساني، حيث شهدت البشرية حركات الانتقال بحثاً عن ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل، وقد ساهمت التحولات المجتمعية التي شهدتها البيئة الدولية خلال ثمانينيات القرن الماضي في كثافة تدفق حركات الهجرة على مستوى العالم لعدة أسباب:

- تراجع رقابة الدولة، وجعل حركة التنقل الدولي خاضعة لأطراف أخرى.

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

- التدفق السريع للبنية الديمغرافية عالميا، والتي لازالت تشهد نموا مطردا خاصة في الجنوب.
- مساهمة الثورة التكنولوجية من خلال تطور وسائل الاتصال والنقل في جعل الأفراد أكثر وعيا بالظروف والفرص المتاحة في القسم الآخر من العالم.
- سعي الأفراد والجماعات للبحث عن ظروف أفضل تضمن لهم شروط الكرامة في عالم غابت فيه قيم احترام الكرامة الإنسانية. (Williams, 2008, p 469)

ومع نهاية الحرب الباردة أخذت الهجرة أبعادا جديدة، بسبب ظهور ما يعرف بالنزاعات الداخلية المزمنة في الدول التي أصبحت أهم مورد للهجرة بصفتها غير الشرعية، بالشكل الذي يرسخ مشهد التهديدات الأمنية العابرة للحدود بمختلف تداعياتها، ومن هنا بدأت الدول المستقبلية في جعل الهجرة مسألة أمنية، بالنظر لتداعياتها المباشرة وبعيدة المدى.

وهو ما أشار إليه كل من أول ويفر وباري بوزان في طرحهما لمسألة أمننة الهجرة وتحولها من قضية اجتماعية إلى مسألة أمنية تتطلب أساليب مواجهة جديدة، فبينما تعني الهجرة عملية انتقال شخص أو أكثر من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا، (أبو القاسم خشيم، 2018، ص 57) فإن الهجرة غير الشرعية كقضية أمنية تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، تتعدد أسبابها، كما تتنوع تداعياتها على دول العبور والاستقبال، (عياد، 2008، ص 221) ومن هنا بدأ الربط بين الهجرة والأمن نظرا لتداعياتها على الجبهة الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والسياسية، دون استثناء البيئية منها، فالمهاجر ينتقل وينقل معه جملة اخفاقاته السوسيو اقتصادية والبسيكو-ثقافية من دولة المنشأ إلى دولة الملجأ، ما يشكل تهديدا للهوية الوطنية والانسجام الثقافي للمجتمعات المعنية. (Buzan & al., Op Cit, p 23)

- وعليه أصبحت الهجرة في ظل الثورة المعلوماتية تتطوي على تحديات أمنية يمكن اجمالها في:
- المساس بأمن الأفراد، الجماعات والدول سواء كانت وافدة منها أو مستقبلية لها، ثم تهديد مستوى العلاقات بين الطرفين.
- تصعيد النزاع من الأبعاد المحلية إلى العالمية، ويزداد الأمر تعقيدا عندما يرتبط بقضايا الاتنية والدين واللغة مما يعقد مسألة إدارتها، فنجد مثلا أن التصور الأوروبي للهجرة ينطلق من مسلمة أن الهجرة

الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز لأنها تهدد الهوية الحضارية والثقافية للمجتمعات الغربية.

- تساهم الهجرة في تسهيل حركة الإرهاب والجريمة المنظمة، نظرا لقدرة تلك الشبكات على اختراق واستغلال هذه الفئات وتحويلها إلى مجموعات داعمة لنشاطها. (Ibid, p 24)

- وما تخشاه الدول المستقبلية هو التنافس حول تقاسم المنافع بين المهاجرين والسكان المحليين، في ظل ندرة الموارد، والوظائف، ما يؤثر سلبا على أداء مؤسسات الدولة بشكل يتسبب في إضعاف قدرتها على الاستيعاب بكفاءة، بالإضافة إلى تهديد الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي أمام تشبث المهاجرين بهويتهم الأصلية، وعدم القابلية للاندماج في المجتمع الجديد، وقد تجد في هذا تنظيمات الإرهاب الدولي وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان مرتعا خصبا للنمو أكثر. (Williams, Op Cit, p 471)

ثالثا: تهديد الإرهاب العابر للحدود والأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية:

تحولت التنظيمات الإرهابية في المرحلة المعاصرة إلى أهم تحد أمني على الصعيد العالمي، حيث ارتبط الإرهاب تاريخيا بالعنف غير المشروع الذي تشهده المجتمعات، بسبب التناقضات المجتمعية، (غزلاني، 2010، ص 207) ما يعني أن كافة جهود استئصاله تتطلب القضاء على تلك التناقضات بأبعادها السياسية الاقتصادية والأيدولوجية، والإرهاب ظاهرة قديمة لكن أخذت أبعادا جديدة في ظل الثورة المعلوماتية، ويمكننا استخلاص أهم متغيراته كتهديد عالمي عابر للحدود في النقاط التالية:

- هو عبارة عن عنف منظم، متصل وممنهج قصد خلق حالة من الرعب وتهديد الأمن العام للدولة.

- يهدف لإحداث مستوى من التأثير السياسي، سواء من أجل التعريف ببعض المطالب، أو الضغط على الحكومات لتحقيق بعض الأهداف السياسية.

- يتدرج صعودا من الأسفل إلى الأعلى، من إرهاب الفرد مروراً بإرهاب التنظيم أو الجماعة إلى إرهاب الدولة، مع وجود الغطاء الأيدولوجي والمبررات السلوكية لهذا الفعل. (Schmid, 2004, p 197)

- أصبحت وسائل الإرهاب اليوم أكثر تطورا بفعل الثورة المعلوماتية، حيث أوجد تقنيات جديدة للتهديد، وفي هذا السياق يرى جوزيف س. ناي أن تطور التكنولوجيا والتدفق المعلوماتي الكبير (ثورة المعلومات: صوت وصورة ومحتوى رقمي) سمح لجماعات كان نشاطها ذات يوم منحصرا في نطاق وطني ضيق بالخروج إلى العالمية واستخدام أسلحة أكثر تطورا أو ضررا، كانتشار نظام الشبكات، (Dean & al., 2012, pp 194-195) إذ بات ما يتوافر للتنظيمات الإرهابية من وسائل الاتصالات وقواعد المعلومات،

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

يمكنها من توسيع دائرة جماهيرها وتضخيم الرسالة التي تريد إيصالها، وتحقيق مستوى أعلى من الاستقلال المالي، فتنظيم القاعدة مثلاً أصبح شبكة تغطي أكثر من خمسين دولة على الصعيد العالمي وفق التصور الأمريكي للتهديد. (Reinares, 2005, p 4)

- يمثل الإرهاب في ظل الثورة المعلوماتية ظاهرة عالمية معقدة وعابرة للحدود، أي تهديدا عالميا من حيث الأهداف والتداعيات، ويتطلب حولا عالمية، بصورة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (ستيانوفا، 2011، ص 209) هذا الحدث الاستراتيجي العالمي جعل المقاربات الأمنية في العلاقات الدولية تقدم له تفسيرات متعددة تعكس التنوع النظري في تعريف الظاهرة، نوضحه في الجدول (5) أدناه.

الجدول (5): التجاذب النظري بين المقاربات الأمنية حول تفسير ظاهرة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر

المقاربات الجديدة	تفسيرها لظاهرة الإرهاب وأحداث 11 سبتمبر 2001
المقاربة الواقعية الجديدة	حاولت التقليل من أهمية تأثير الحدث على المسلمات التقليدية في العلاقات الدولية، وقد ورد ذلك في مقال لكينيث والتز بعنوان "استمرارية السياسة الدولية".
المقاربة الليبرالية الجديدة	استغلت الحدث لإعادة الترويج لنشر الديمقراطية على المستوى العالمي على اعتبار أن هناك علاقة مباشرة بين غياب الديمقراطية وظاهرة الإرهاب، مع التذكير بأن "الأمن قيمة تعاونية" وليس "قيمة تنافسية" أي أن الإرهاب ظاهرة عالمية تحتاج مكافحتها تعاوناً أمنياً بين الدول.
المقاربة البنائية	استغلت الأحداث للترويج لدور الأفكار في خلق الإرهاب والحرب عليه.
المقاربة النقدية	ذكرت بالتفريق بين التهديدات الحقيقية والمفتعلة على أساس ذلك الجدل الشهير حول أحداث 11 سبتمبر ومدى اعتبارها أحداثاً مفتعلة لتبرير سياسات معينة.
مقاربة ما بعد الحداثة	استغلت الأحداث لتظهر أهمية متغير "الخطاب" في العلاقات الدولية، إذ تعتبر أن الخطاب الأمني الأمريكي هو الذي صنع المشهد الدولي بتحويل الإرهاب من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية وجعله التهديد الأمني الأبرز مقارنة بالتهديدات الأمنية الأخرى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- Ericsson, John. and Giampiero, Giacomello. (2006). "The information revolution, security, and international relation : (IR) relevant theory ?". International political science review : Vol 27. N03. p226.

2-ستيانوفا، إيكاترينا. (2011). الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة. في: التطورات الاستراتيجية العالمية

رؤية استشرافية. ط1. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص209.

3-Ogunrotifa, Ayodeji Bayo. (Septembre 2012). Research on Terrorism : An Overview Of Theoretical Perspectives. Asian Journal Of Research in Social Sience and Humanities : Vol 2. N 9. Pp 16-20.

يتضح من الجدول أن كل نظرية في العلاقات الدولية تقدم تفسيراً لظاهرة الإرهاب حسب نظرتها

الخاصة، وعليه يمكننا القول أن الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر قد تحول من ظاهرة محلية وإقليمية

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

إلى ظاهرة عالمية تمس بجميع مستويات وأبعاد الأمن، خاصة بعد استفادته من مميزات الثورة المعلوماتية، من حيث فاعلية الاعلام الجهادي، وتنوع تكتيكات الهجوم، وهو ما أشار إليه كلا من **آنيثا بريسين وألبرتو سيرفوني** في دراستهما لتزايد اعتماد الجماعات الإرهابية على وسائل التواصل الاجتماعي والأنترنت لتجنيد المقاتلين الجدد وبت الأفكار المتطرفة، ونفس الشي أشار إليه الباحث **عبد الباري عطوان** في كتابه **الدولة الإسلامية... الخلافة الرقمية**، حين أكد أنه وبدون التكنولوجيا الرقمية كان من المستحيل أن يقوم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في مدة زمنية قصيرة بجذب أعداد كبيرة من الشباب والمراهقين للعمل في صفوفه، (الفي، 2015، ص 4) وخطورة هذا التهديد على الأمن القومي ترتبط بتزايد قدرة تأثيره في ظل الارتباط الوثيق بينه وبين عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ما يجعل منه أشمل وأكثر تعقيدا ويصعب التحكم فيه.

رابعا: تهديد الجريمة المنظمة العابرة للحدود والأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية:

أصبحت الجريمة المنظمة هي الأخرى، ظاهرة متخفية للقوميات وخطرا عالميا، في ظل عالم يتجه فيه كل شيء نحو التعولم، وبات يتسم هذا التنظيم بكونه ذو بناء هرمي محكم، يتدرج من القمة حيث المستويات القيادية إلى القاعدة وأجهزة التنفيذ، يتميز بالسرية والغموض، يستخدم ما أمكن من الوسائل: عنف تهديد، ابتزاز، لتحقيق مكاسب مادية، وتكمن الخطورة اليوم في أن كلا من الإرهاب والجريمة المنظمة أصبحا داعما للآخر بشكل شبكي في ظل الثورة التكنولوجية.

ورغم كون الإرهاب ظاهرة سياسية تهدد الأمن الاجتماعي، فالجريمة ظاهرة اجتماعية تهدد الأمن العام على تعدد صورها ومظاهرها من تجارة مخدرات، الاتجار بالسلاح، جرائم تبييض الأموال، الاتجار بالبشر،...، ما انعكس سلبا على حجم الظاهرة من جهة وعقد سبل التعاطي معها من جهة ثانية (الصيفي، وآخرون، 1999، ص 98)، حيث نصطدم بجملة من الإشكاليات المفاهيمية الخاصة بالجريمة المنظمة في ظل الثورة المعلوماتية، نجملها فيما يلي: (بن أحمد، 2002، ص 342-344)

- اتساع نطاق أعمال هذه العصابات من البلد المصدر إلى بلد الوجهة، ثم الطرف الثالث الذي يشكل نقطة العبور، خاصة مع قدرة التغلغل الهائلة لهذه العصابات.
- فشل الأطر القانونية مهما كانت شمولية في التصدي للظاهرة، حيث لا يعني تفكيك عصابة تعبيراً عن وضع حد لمثل هذه التنظيمات، التي سرعان ما تبدأ نشاطها في إقليم آخر، إذ لا بد من التصدي للظاهرة جذريا من خلال أدوات تهدف لاستئصالها لا نقلها إلى إقليم آخر.

- تنامي حجم تدفقاتها المالية التي تتجاوز كل الأرقام بالنظر لأنها هدفها المركزي مادي.
- تتطلب مواجهتها من الدول القبول بمبدأ تخطي الحدود السياسية من جهة، وتدعيم وجود الفواعل غير الدولتين من جهة أخرى، لأنهم أكثر الشركاء أهلية لاحتوائها. (زيد، 1999، ص 21)
- وعليه يمكن القول بأنه إذا كان الإرهاب مدخلا لمختلف صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن هذه الأخيرة في تفاعلها مع ظاهرة الإرهاب باتت قاعدته الخلفية من خلال تقديم الدعم اللوجستيكي، بالنظر للتهديدات التي تسببها على ثلاث مستويات:
- المستوى الدولي: حيث تهدد قيم ومؤسسات واستمرارية النظام العالمي.
- المستوى الوطني: من خلال المساس بالتجانس الداخلي للدولة أو الإقليم.
- المستوى الفردي: من خلال تأثيرها على الأمن الإنساني كالمساس برفاه الفرد وبقائه.

وقد تزايدت خطورتها في ظل الثورة المعلوماتية مع تعدد مظاهرها، من جرائم اختطاف، جرائم تهريب بمختلف أنواعه، تجارة المخدرات والأسلحة، اتجار بالبشر وتهريب للمهاجرين، وتبييض الأموال، ناهيك عن مظهر جديد تختص به التهديدات التكنولوجية الجديدة متمثلا في الجرائم الالكترونية نوضحه في تهديدات البعد السادس للأمن المتعلقة بالتهديدات التكنولوجية. (عبد الحميد نبيه، 2006، ص 37)

وبالنظر لكون تهديدات الأمن المجتمعي متشابكة ومعقدة في طبيعتها، إلا أن ذلك لا ينفي تبلور تحديات لا تقل خطورة عنها، لها تبعات مدمرة على الوجود الإنساني، كالتحديات البيئية الناتجة في معظمها عن السياسات اللامسؤولة وغير العقلانية للإنسان.

2.3.2.1 التهديدات البيئية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية:

كانت قضايا البيئة في السابق تحظى باهتمام المختصين فقط وارتبطت بالثورة الصناعية في العالم الغربي وما أفضت إليه من تلوث واستنزاف للموارد الطبيعية، ثم جاءت محاولات تدويلها في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين من خلال مؤتمر ستوكهولم، (بيليس، وسميث، مرجع سابق، ص 652) إذ أصبحت تدرك التهديدات البيئية على أنها تهديدات عالمية نظرا للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي، المجتمعي والبشري، وبدأت بذلك تشكل محور اهتمام جميع الفواعل خاصة المجتمع المدني العالمي، وانتشرت الدراسات البيئية منذ نشر تقرير لجنة برونتلاند سنة 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك (Our common future) وتلاها ظهور عدة مفاهيم في الأدبيات السياسية البيئية مثل نظرية

السياسة الخضراء (Green Political Theory)، وبالنظر لما باتت تفرزه البيئة من حركات مسببة لعولمة التهديدات، فإننا سنحلل طبيعة التهديدات البيئية في زمن العولمة من خلال ثلاث متغيرات:

- يتعلق الأول بتداعيات عدم القدرة على تحقيق أمن الطاقة المستدام.
 - أما الثاني فيتعلق بالوقوف على تداعيات تحدي التغير المناخي وندرة المياه التي أصبحت من العناوين البارزة في القرن الحادي والعشرين.
 - إضافة إلى عولمة الأمراض والأوبئة وما يصاحبها من تداعيات على التنمية البشرية والصحية.
- أولاً: قضية الطاقة والأمن المستدام:

أصبحت قضايا الطاقة/ المناخ/ الأمن تفرض نفسها على دينامية الأمن الموسع في عالم ما بعد الحرب الباردة، ضمن ما يتقاطع ومفهوم الأمن المستدام، الذي يجمع بين مفاهيم: الأمن القومي الموسع، الأمن الإنساني والأمن الجماعي، حيث يشير الأول إلى سلامة الدولة ومواطنيها، أما الثاني فيركز على رفاه الفرد وسلامته، أما الأمن الجماعي فيشير إلى التفاؤل بضرورة تحمل الدول الكبرى لمسؤوليتها تجاه البشرية جمعاء. (فاتوران، 2013، ص 145)

تتطوي تهديدات أمن الطاقة على التنافس بين القوى الكبرى للاستحواذ على النفط والغاز، وما يمكن أن يفرزه من صراعات داخل الدول المصدرة، مع ما يمكن أن يفرزه من مخاطر بيئية خارج نطاق السيطرة، فوفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن محاولات استغلال الموارد الطبيعية مطلع تسعينيات القرن الماضي كانت كفيلة بإشعال ثمانية عشر صراعاً مسلحاً، دخل النفط والغاز سبباً في خمسة منها، (Battistella^A, Op Cit, p 527) وبذلك يقوم مفهوم الأمن البيئي في بعده الطاقوي على فرضية أن الضغط المتزايد على النظام البيئي والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية غير المتجددة يحملان أخطاراً تهدد الإنسان لا تقل خطورتها عن الأخطار العسكرية. (Buzan & al., Op Cit, p 73)

كما تتخذ الطاقة والأمن أبعاداً أخرى لا تقل أهمية فيما يسمى بفرضية البترول السياسي التي أطلقها توماس فريدمان، باعتبار أن البترول نعمة اقتصادية إلا أنه نقمة سياسية، من منطلق جدلية العلاقة بين سعر الطاقة والديمقراطية، وتحول استخدام عائدات النفط من عامل لترسيخ أسس الاستقرار الاجتماعي وتعزيز القدرات الوطنية، إلى آلية لشراء السكوت الجماهيري وتآكل الديمقراطية، فمثلاً ثروة الموارد الطبيعية أصبحت هما يتخبط فيه العالم الثالث، لعدم انعكاسها الإيجابي على عملية التنمية، كما لم تسهم في تحسين أوضاع شعوبها الاجتماعية والاقتصادية، وهي الظاهرة التي يصفها بول كولير

(Paul Collier) "فخ الموارد الطبيعية"، كأحد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء عجز الدول الفقيرة عن الخروج من مستنقع الفقر والأزمات الاقتصادية المتكررة. (فاتوراننا، مرجع سابق، ص 154)

ومن هذا المنطلق أصبحت الدول المصدرة للنفط والغاز تواجه تحديات داخلية وخارجية متنوعة فيما يتعلق باستغلالها لمصادر الطاقة التقليدية، فبالنسبة للداخلية، تتلخص في التحديات البيئية المتعلقة بنضوب هذه الموارد الطاقوية على المدى البعيد، وتميزها بصفة الوجود المؤقت، وارتباط هذا التحدي بمشكلة مدى عقلانية عملية إنتاجها واستهلاكها وحسن استغلالها من جهة ومدى وجود مناخ ملائم للاستثمار فيها، وتصبح قضية أمن الطاقة التقليدية تهديدا للأمن القومي إذا ارتبطت بسوء الإدارة والفساد في تسيير عائداتها، والعجز عن استقطاب واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التنقيب والتعبية للشركات الأجنبية في المجال، أما عن التحديات الخارجية فتتمثل في ارتباط أمن الطاقة كمحدد رئيسي للأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بتذبذب أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، وتواجد الدول المصدرة/المنتجة ضمن ضغوط حروب الطاقة الدولية بين القوى الكبرى. (Grigorjeva, 2016, pp 10)

وتزداد مخاطر مشكلة أمن الطاقة في ظل عجز الدول المنتجة للطاقة التقليدية عن تحقيق الانتقال الطاقوي المستدام نحو الطاقات المتجددة، لذلك باتت هذه المشكلة أحد أهم التهديدات غير العسكرية التي تحول دون تحقيق الدول لأمنها القومي، وتزداد خطورتها في حال تحالفها مع مشاكل المناخ والمياه.

ثانيا: التغير المناخي ومشكلة ندرة المياه:

أدخلت قضايا المناخ لأول مرة في أجندة العلاقات الدولية كتعبير عن عولمة التهديدات والتماثل لمرحلة اللايقينية البيئية كما عبرت عنها سوزان سترلينج (Susan Strange) في مؤتمر ستوكهولم عام 1972 الذي أسس أرضية لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ثم ارتفع الوعي الدولي بالآثار المحتملة للتغير المناخي مع تشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المتمخضة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي، حيث أثير النقاش حول البعد البيئي للتنمية، ثم جاء الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982، واللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وتقرير مستقبلنا المشترك عام 1987، وقد تضاعفت الجهود الدولية للحد من تفاقم التدهور الايكولوجي مع مؤتمر ريو دي جانيرو 1992، وبروتوكول كيوتو عام 1997 كمحاولات لوضع حد للتلوث بالغازات المتنوعة المسببة للاحتباس الحراري.

مثلت هذه الاتفاقيات خطوات نحو عولمة القضايا البيئية، لتتوالى اللقاءات العالمية للتأكيد على معطى واضح يؤكد مقاربة إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي وفق متطلبات البيئة، (ثجيل، 2012، ص

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

(325) وقد ناقش مجلس الأمن عام 2007 التغيرات المناخية بوصفها قضية أمنية للمرة الأولى، إذ أقرت فيه الكثير من الدول الصلة بين ارتفاع درجة حرارة الأرض والأمن، لأنها ظاهرة عابرة للحدود لها انعكاسات عبر وطنية دون رد الاعتبار للحدود السياسية، وبالتالي جاءت الكوارث البيئية المصاحبة لها، لتضيف زخماً للجدل الدائر حول سيادة الدولة بسبب عدم اقتصر المشكلة البيئية على مكان محدد، بل تخطته لتصبح من الهواجس العالمية المعاصرة، حيث أن تداعيات التغير المناخي متعددة، منها: ارتفاع المعدل العالمي للحرارة، تزايد وتناقص معدلات تساقط الأمطار، ارتفاع مستوى البحر، حدوث الظواهر المناخية المتطرفة كمشاكل التصحر والجفاف ونذرة المياه، وتزايد حرائق الغابات، (دندن، 2022، ص 279) وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك عام 2009 على القلق من التأثيرات الضارة لتغير المناخ وتداعياته الأمنية المحتملة بما يهدد الاستقرار الداخلي للدول، (أبو دية، 2010، ص ص 4-5) حتى تلك التي لا تساهم في انبعاثات الغازات الدفيئة، (غانم، 2011، ص 32) كبروز نزاعات هوية الجماعة تحصيلاً لعدم قدرة الدولة على التعامل مع الكوارث الطبيعية بنظرة استباقية، وإمكانية استغلال الأطراف الخارجية لأحد مظاهر التدهور البيئي لإحداث فتنة داخلية باستغلال القضايا الحساسة كالتعددية الهوياتية داخل المجتمعات المحلية، وبعث مشاريع لتفتيت الدول، (مثل المشاريع الصهيونية لتفتيت السودان في السابق). (Acharya^A, 1998, p 160)

وقد أوضح باري بوزان عام 1991 كيف أصبح كوكب الأرض موضوعاً مرجعياً للأمن بدلاً من الجماعات الإنسانية التي تعيش فيه، لأن التدهور البيئي بات يعكس المصدر الرئيسي لما اصطلح عليه **مورتن كابلان** "الفوضى القادمة" (Coming Anarchy)، لأن تداعياته تمس بالأمن الإنساني والعالمي على حد تعبير **(Keith Krause)**، (Buzan & al., Op Cit, p 80) أين باتت التهديدات البيئية المتعلقة بتغير المناخ تفرز مشكلات من طبيعة اجتماعية واقتصادية، كمسائل الهجرة والنزوح، الفقر، انعدام الأمن الغذائي، تدهور مؤشرات الصحة، حيث تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن ضحايا التغيرات المناخية سيتجاوزون 300 ألف شخص سنوياً بحلول عام 2030. (ثجيل، مرجع سابق، ص 7) أيضاً أشارت نظرية التفكير الأخضر (Green Thinking Theories) إلى الارتباط بين "الانتمية والبيئة والأمن"، وتؤكد نظرية الأمن البيئي (Environmental Security Theories) على محورية مشكلة تغير المناخ كإحدى التهديدات البيئية المستعصية التي تواجه الأمن القومي. (Dyer, 2001, p 441)

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

كما أصبحت مشكلة ندرة المياه، تترك على أنها أحد أبرز أسباب النزاعات السباقية، الحالية والمستقبلية لدى العديد من الباحثين في الأمن وتهديداته، نظرا للارتباط الوثيق بين الأمن المائي والأمن الغذائي عالميا، فكلاهما مكمل للثاني، ولا يمكن للدول أن تكون آمنة خارج أمنها الاقتصادي بشقه الغذائي الذي يشكل الماء أحد أهم أسباب تحقيقه من عدمه، فنجده مثلا أن كلا من **بيتر غليك (Peter Gleik)**، **ساندرا بوستل (Sandra Postel)**، **بول ايلريش (Paul Elrich)** يتحدثون عن احتمال كارثة ماء عالمية، تؤدي إلى حروب مياه واسعة النطاق، لأن تحديات معضلة الموارد المائية لها تأثيراتها على المدى البعيد، تتعلق بمشكلة تلوث المصادر المائية بالمواد الصناعية السامة وتأثيراته على صحة الإنسان والحيوان، وكذا مشكلة ندرة المياه الصالحة للشرب خاصة في دول العالم الثالث، مثلا طبقا لتقديرات الهيئات الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن عشرات الملايين من الأفارقة سيعانون ندرة متزايدة في المياه، كما ستلحق بالإنتاج الزراعي أضرار فادحة تمس بالأمن الاقتصادي لهذه الدول، خاصة في ظل اتساع المناطق القاحلة وشبه القاحلة، ما يهدد الأمن المجتمعي والبيئي معا، حيث أن هذه التهديدات تزداد خطورة في سياق تفاعلاتها المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع مشاكل البطالة والجفاف، وبالتالي فإن مظاهر انعكاسات ندرة المياه على العلاقات الأمنية، تخلق تحديات اقتصادية ومجتمعية تتجاوز الأبعاد المحلية إلى عبر الوطنية، إذ يشير مثلا الباحث **هومر ديكسن (Homer Dixon)**، إلى "نزاعات الندرة" (Scarcity Conflicts) في دول الساحل الأفريقي، أين أدت الآثار السلبية للتدهور البيئي خاصة شح الموارد المائية إلى تفجرها. (Battistella ^A, Op Cit, p 527)

وإذا كانت الأخطار في بعدها العسكري تتطلب رد فعل بعدي، فإن الأخطار البيئية تقتض إجراءات وقائية استباقية، ومرد ذلك تداخل الأمن البيئي مع كل مظاهر الحياة المجتمعية وشمولية تداعياته، وعليه فإن العلاقة بين التدهور البيئي وغياب الأمن تبادلية، فبينما قد يؤدي اللأمن إلى تدهور البيئة الحيوية، فإن الكثير من المشاكل البيئية تعتبر وقودا لإشاعة اللأمن، (Lall & al., 2008, p 2) وتزداد خطورة التهديدات البيئية إذا وجدت مظاهر لتداعيات عولمة الأوبئة على الأمن القومي.

ثالثا: تداعيات عولمة الأمراض والأوبئة على الأمن القومي:

تتجه أدبيات العلاقات الدولية الموسعة لمفهوم الأمن وأبعاده إلى التأكيد على الانعكاسات السلبية لعولمة الأوبئة على كافة مستويات الأمن (أفراد، مجتمعات، دول، ونظام عالمي)، ففي تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" أكد أنه، وعلى الرغم مما

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الـ 21، هذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، مؤكداً على ما يصطلح عليه بعولمة الأمن من خلال عالمية التهديدات وضرورة عالمية الحلول للمواجهة لأنها تتجاوز قدرات الدول منفردة، وقد حدد التقرير سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة، تتمثل في: عدم الاستقرار المالي وغياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل وغياب الأمان الثقافي وغياب الأمان الشخصي وغياب الأمن البيئي وغياب الأمن السياسي والمجتمعي، ثم كان الأهم غياب الأمن الصحي لأن سهولة الانتقال وحرية الحركة ترتبطان بسهولة انتشار الأمراض، وكان تزامن وقت إعداد التقرير تقريباً مع انتشار فيروس الإيدز الذي فرض على بعض الحكومات آنذاك تبني سياسات وتخصيص مواردها المالية لمواجهته، حيث نجد مثلاً أن دولة جنوب إفريقيا قد جعلته في مصاف التهديدات الأمنية لدرجة كانت تنفق على مكافحته أكثر مما تخصصه من إيرادات لميزانية الدفاع.

كما حذر التقرير من أن سرعة انتشار الأمراض في المستقبل ستكون أخطر، وهو ما يعانيه العالم الآن، حيث أن المتتبع لعولمة الأوبئة ومسار تهديدها في العقد الأخير من القرن الـ 21، يجد أنه ومنذ عام 2009، تم الإعلان عن حالات طوارئ الصحة العامة خمس مرات على نطاق عالمي: جائحة إنفلونزا الخنازير عام 2009، وشلل الأطفال عام 2014، والإيبولا في غرب إفريقيا عام 2014، وفيروس زيكا عام 2015، وانتشار آخر للإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2019، حيث رصد خبراء منظمة الصحة العالمية حدوث 1483 انتشار وبائي في 172 دولة بين 2011 و 2018، واعتبرت المنظمة تلك الحوادث بمثابة مؤشرات على حقبة جديدة من الأوبئة شديدة التأثير والانتشار السريع، وحذرت من التهديدات المرتبطة بالجهاز التنفسي التي قد تسبب عدم الاستقرار الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي العالمي، (الشرقاوي، 2020، ص 6) وعلى ما يبدو أن هذه التوقعات ثبتت مع تداعيات جائحة كورونا العالمية في طبيعتها التي لا تستثني لا الدول المتقدمة ولا المتخلفة، لدرجة اضطرت جميع دول العالم إلى رفعها لمستوى قضية أمنية تمس بأمنها القومي، بالنظر لقدرتها على هدم النسيج الاجتماعي، لسرعة انتشارها، والفرع المجتمعي الناجم عنها، وهو ما وصفه ريتشارد أولمان بأساس التهديد الأمني، كحدث يهدد بشكل مأساوي في فترة وجيزة نسبياً معيشة المواطنين بدولة معينة، لا بل الأمن العالمي ككل، مثلاً تشير الإحصائيات إلى تراجع قطاع السياحة عالمياً، إلى جانب التراجع الاقتصادي نتيجة الترابط بين الدول، حيث بلغت خسائر الاتحاد الأوروبي في مجال التصدير 15.6 مليار دولار، والولايات

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

المتحدة 5.8 مليار دولار، واليابان 5.2 مليار دولار، ... وغيرها، كما تأثرت اقتصاديات دول العالم الثالث الريفية إثر تخفيض الصين ل وارداتها النفطية ما تسبب في انهيار أسعار النفط بدايات الجائحة.

(فيروس كورونا يدفع الاقتصاد العالمي إلى أسوأ أزمة منذ سنة 2009، 2020، <https://cnn.it/3PJ6Tnb>)

وعليه فإن تأثير التهديدات البيئية من بينها تداعيات عولمة الأوبئة اليوم، باتت تفرض على الدول توسيع نظرتها لتشمل تحقيق الأمن اللين، بدلا من استراتيجيات سباق التسلح التقليدية لبناء الأمن القومي، وكذا العمل على المحورين العالمي-الإقليمي كأهم الاستراتيجيات الملحة في زمن عولمة، وتجدر الإشارة أن وباء كورونا جعل صحة الشعب معيارا أساسيا لقياس قوة الدولة ومركزها ونفوذها في النظام الدولي، (العيسوي، 2020) وهو ما أكدته باري بوزان حين اعتبر سابقا أن القطاع البيئي يطرح قضايا تهدد جميع مستويات الأمن لأنها تهديدات عالمية كونية. (Buzan^A, Op Cit, p 85)

كما أشار روبرت كابلان (R. Kaplan) في مقاله بمجلة (The Atlantic) تحت عنوان **الفوضى القادمة (Coming Anarchy)** إلى مصادر التهديد الجديدة، المتمثلة في: الندرة (scarcity)، الجريمة (crime)، الاكتظاظ السكاني (over population)، العشائرية (tribalism)، وانتشار الأوبئة، كونها تهديدات للأمن العالمي وبممكنها تدمير النسيج الاجتماعي لكونبنا، ويقدم كابلان إفريقيا كأبرز من تهددها هذه الظواهر، فالقارة تعج بالمشاكل البيئية التي لا تكف عن لعب دور القوة المعادية. (Kaplan, 1994)

وتزداد أعباء تحقيق الأمن القومي بمفهومه الموسع في ظل اتساع دائرة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، لتشمل نوعا جديدا يرتبط بتنامي التهديدات التكنولوجية في عصر الثورة المعلوماتية.

3.3.2.1 التهديدات التكنولوجية للأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية:

ظهر في ظل الثورة المعلوماتية الفضاء الإلكتروني كفضاء خامس جديد لإدارة العلاقات الدولية، حيث أصبح بيئة ومجالا جديدا لانتشار التهديدات التكنولوجية للأمن القومي، المتمثلة في تحدي الفجوة الرقمية والمعلوماتية، والتهديدات الإلكترونية (جرائم الإلكترونية، إرهاب إلكتروني، وحروب إلكترونية).

أولا: اتساع الفجوة الرقمية والمعلوماتية والأمن القومي:

تشير الفجوة الرقمية والمعلوماتية (Digital & Information Gap) إلى درجة التفاوت في مستوى استخدام وانتاج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين بلد وآخر أو تكتل وآخر أو داخل مناطق البلد الواحد، ويعود أصل استخدام مصطلح الفجوة الرقمية إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين مع ظهور ما يسمى بالأغنياء معلوماتيا (inforiches) والفقراء معلوماتيا (infopauvres) الذي أدخلته مختلف

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

التقارير الرسمية على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعليه إذا كان للفجوة الرقمية جذور تاريخية سوسيو اقتصادية فإنها تعود للعلاقة السائدة بين دول الشمال والجنوب، التي زادت حدتها جراء انفجار الثورة المعلوماتية، لذلك دعت دول الجنوب الى ضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بداية السبعينات من القرن العشرين، ونظام إعلامي جديد أواخر الثمانينيات كتعبير عن هذه الهوة.

غير أن مفهوم الفجوة الرقمية قد أثر عام 1995 من طرف لونغ سكوات (Long SCout) عندما تحدث عن الأخطار الناجمة عن حرمان الفقراء والأقليات من تكنولوجيا الاتصال وفق منظور المشاركة في الحياة الديمقراطية. (Rallet & Rochelandet, 2004, p 23)

وبذلك أبرزت الوقائع أن هذه الفجوة كلما ارتقت زادت قدرتها على الغلبة الاقتصادية والاجتماعية وتفاقت حدة مشاكلها، فمن منظور التنمية الشاملة تبرز الفجوة الرقمية كفجوة مركبة تطفو فوق طبقات متراكمة من فجوات عدم المساواة، التي تحمل كل مظاهر التخلف المجتمعي، بداية بفجوة البنى الأساسية: فجوة العمل، فجوة التعليم، فجوة الرعاية الصحية، فجوة الفقر والغذاء، الفجوة العلمية والتكنولوجية، ثم تأتي الفجوة الرقمية والمعلوماتية في قمة الهرم. (علي، وحجازي، 2005، ص 16)

بما أن الثورة المعلوماتية قد غيرت من معايير قياس قوة الدول، إذ أصبح من يملك المعلومة يسيطر على العالم، فإن تصنيف الدول ضمن دول الفجوة الرقمية، يعتبر تهديدا لأمنها القومي في حد ذاته، حيث أصبحت للمعلومات قيمة اقتصادية وميدانية بالنسبة للجهات العسكرية، وكلما زادت الفاعلية في إدارة تلك المعلومات كلما زادت الفائدة التي يمكن الحصول عليها، وأصبح التفوق في الجانب المعلوماتي إحدى القيم الأساسية للقوة بكافة أشكالها، إذ تعتبر المعلومات مجالا للسيطرة والتحكم، حيث ترسم طرق الحصول عليها شكل السلطة والقوة، لأنها تنقسم إلى معلومات مجانية متوفرة لمن يريدها، وأخرى تجارية متوفرة لمن يرغب بالدفع، وهناك المعلومات الاستراتيجية المتوفرة لمن يسمح له بمعرفتها فقط، وهو ما يشكل أساس الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة التي تجد نفسها مهددة في أمنها المعلوماتي. (عبد الصادق، مرجع سابق)

تقاس الفجوة الرقمية والمعلوماتية بناء على مجموعة من المؤشرات نجلها فيما يلي:

- مؤشر الكثافة الاتصالية: يقاس بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل مائة فرد، وسعة شبكات الاتصال من حيث معدل تدفق البيانات عبرها.

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

- مؤشر التقدم التكنولوجي: يقاس بعدد الحواسيب الآلية وعدد مستخدمي الإنترنت، ومدى حيازة الأجهزة الالكترونية.

- مؤشر الإنجاز التكنولوجي: يقاس بعدد براءات الاختراع، وعدد تراخيص استخدام التكنولوجيا، وحجم صادرات التكنولوجيا العالية والمتوسطة نسبة إلى إجمالي الصادرات.

- مؤشر قياس الذكاء المعلوماتي: يقاس بمدى استخدام تقنيات حلقات النقاش العلمي عبر الإنترنت.

- مؤشرات قطاع المال والأعمال: يقاس بمدى توفر وسائل الأمن المعلوماتي، ونسبة استعمال الموظفين للإنترنت، ونسبة انتشار الشبكات المحلية، مدى تحقيق التحول نحو الإدارة الالكترونية، ونسبة التعاملات البنكية والتجارية الالكترونية.

- مؤشرات ثقافية وعلمية: تتمثل في قياس نسبة انتشار المكتبات الرقمية ومدى انتشار قواعد البيانات والاعتماد عليها في البحث العلمي. (علي، وحجازي، مرجع سابق، ص33)

وعليه يشكل اتساع الفجوة الرقمية بين دول الشمال والجنوب تهديدا للأمن القومي لدول الجنوب بصفة خاصة، بالنظر لسوء توزيع التقنيات التكنولوجية الحديثة على أجزاء العالم، حيث تهيمن الدول المتقدمة على التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات وإنتاج المعلومات ونشرها، وفي المقابل تزداد الهوة في تعامل دول العالم الثالث معها، بسبب غياب الطاقات البشرية المؤهلة تقنيا، ما يشكل انكشافا أمنيا لها، ويجعلها أرضية خصبة لتنامي كافة أشكال التهديدات الالكترونية للأمن القومي. (مكاوي، 1998، ص 37)

ثانيا: التهديدات الالكترونية والأمن القومي:

برزت أنماط جديدة لتهديدات الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية تعرف بالتهديدات الالكترونية، تتميز بالتشابك، التعقيد والتنوع من حيث فواعلها، وأبعادها، ووسائل إلحاق الضرر، والمستويات المتأثرة بفعل التهديد، ما استجوب إعادة النظر في مفهوم الأمن القومي الذي لم يعد يعني أمن الدولة ومؤسساتها الحيوية فقط بقدر ما هو أمن لمواطنيها ومجتمعها بالدرجة الأولى، ومن هنا بدأ الحديث أكثر عن الأمن الالكتروني كأحد أهم الروافد الجديدة للأمن القومي.

أ- الفضاء الالكتروني والتهديدات الالكترونية: المفهوم، الفواعل، والأبعاد:

يمثل الفضاء الالكتروني بيئة تفاعلية حديثة، ومجال افتراضي من صنع الانسان، يعتمد على نظم الكمبيوتر وشبكات الإنترنت، والكم الهائل من المعلومات والبيانات، (Kempf, Op Cit, p 9) يتيح الفرصة للعديد من الفواعل الدوليين وغير الدوليين لاستخدام مختلف مواقعه، كونه يمثل قوة اتصالية

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

عالية جعلت العالم شبيها بقرية صغيرة، وبالنظر لخاصية هذا الفضاء العابر للحدود والمتاح استخدامه من قبل أي فرد، (عبد الصادق، مرجع سابق، ص 59) فإن النمو السلمي لمجتمع المعلومات العالمي صاحبه على نحو متكافئ إمكانية استخدام تلك المقدرات على نحو عدائي، ما يساهم في زيادة معضلة الأمن، حول ضمان سرية البيانات، إرسالها واستقبالها وتخزينها ومدى حماية نظمها من الاختراق والهجمات، خاصة مع زيادة اعتماد كل دول العالم على تكنولوجيا الاتصال في نظمها المالية والاقتصادية والسياسية لتقديم الخدمات بمختلف أشكالها، فمثلا تشير الأرقام عالميا إلى توسع عدد مستخدمي الفضاء الإلكتروني من مليار إلى أربعة مليارات نسمة بعد انضمام شريحة مستخدمي الهاتف المحمول، وهم حوالي ثلاثة مليارات نتيجة خدمات الأجيال المتطورة، ما خلق شبكة معقدة من العلاقات داخل النظام الدولي يتداخل فيها ما هو محلي مع ما هو خارجي. (Internet Security Threat Report, 2018, p 5)

ما أدى إلى ظهور التهديدات الإلكترونية كشكل جديد من الأخطار التي تهدد المحتوى المعلوماتي لما أصبح لها من أوجه رقمية إلكترونية غير مسبوقة في شمولها وعمقها واختلافها واتساع نطاق اختراقها وفداحة أضرارها وذكاء منفذها وتعقد آلياتها، تستهدف إلحاق الضرر بالمعلومات وفسادها وتعطيل اتاحتها كالمعلومات العسكرية والأمنية والاقتصادية والمحتوى الفكري والسياسي والاجتماعي. (عبد الصادق، مرجع سابق، ص ص 49-55)

يتضح من التعريف أنها تهديدات تتميز بسمات مختلفة عن التهديدات التقليدية للفضاءات الأمنية الأخرى (الفضاء الخارجي والبر والبحر والجو)، من حيث مصادرها، طبيعتها المتعلقة بفواعلها، وسائل إلحاق الضرر، وأبعادها، وكذا آثارها التي تمس بجميع مستويات الأمن، (المرجع نفسه، ص ص 30-32) فمثلا قد ساعد الفضاء الإلكتروني على ظهور القوة الناعمة بشكليها الإلكتروني والمعلوماتية التي تتيح لمستخدميها القدرة على التأثير في الرأي العام ما يجعل هذا الشكل الجديد من القوة خارج عن سيطرة الدول، ويخلق حالة جديدة من الانكشاف الأمني وانتشارا لعوامل الخطر والاضطراب.

فمن حيث مصادرها هي تهديدات جديدة قد تكون نابعة من داخل الدولة أو من خارجها، وفي طبيعتها هي تهديدات لينة عابرة للحدود يصعب التنبؤ بها وتوقعها، تشمل فواعل متعددة (أفراد، شركات متعددة الجنسيات، جماعات إرهابية وإجرامية)، (Nye^B, Op Cit, p 10) يمتلكون القدرة على الهجوم واختراق البيانات الإلكترونية واستهداف الأنظمة الدفاعية بالنظر لقدراتهم العالية في المعرفة التكنولوجية، يستعملون وسائل تدمج بين الآليات التقليدية للتهديد ولكن بوجه تكنولوجي يتواءم مع العصر من خلال الاعتماد على الأنترنت ومختلف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، مع اتساع أبعاد

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

تهديد الأمن لتمتد من البعد العسكري إلى السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي، وحتى التكنولوجي، وتتعدى آثارها كافة مستويات الأمن (أفراد، مجتمعات، دول...)، (عبد الصادق، مرجع سابق، ص 32)، أنظر الجدول (6) أدناه.

الجدول (6): خصائص التهديدات الإلكترونية من حيث مصادرها، طبيعتها وآثارها

من حيث مصادرها	ذات منشأ داخلي وخارجي
من حيث طبيعتها	متعددة، مركبة، معقدة، متشابكة، متنوعة من حيث: -فواعلها: تشمل أفراد، شركات متعددة الجنسيات، جماعات إرهابية وإجرامية. -وسائل إلحاق الضرر: متعددة تقليدية بصبغة تكنولوجية تشمل الأنترنت ومختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، منها ما يعرف بإعلام العولمة. -أبعادها: متعددة ومتداخلة من حيث القطاعات المهددة في أمنها الإلكتروني.
من حيث الآثار الناتجة عنها	المساس بجميع مستويات الأمن ما يجعلها تتطلب استراتيجيات وقائية مغايرة لبناء الأمن الإلكتروني.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد الصادق، مرجع سابق. ص 30-34.

يتضح من الجدول أن توصيف التهديدات الإلكترونية يحمل في طياته أنماط تهديد متنوعة.

ب-أنماط التهديدات الإلكترونية:

تتميز البيئة الأمنية الجديدة لمجتمع المعلومات العالمي بانتشار عدد من التهديدات الإلكترونية تتعلق بالجرائم الإلكترونية، الإرهاب الإلكتروني، والحروب الإلكترونية، حيث فيما تشير الجرائم الإلكترونية إلى مجموعة الأفعال غير القانونية التي تتم عبر الأجهزة الإلكترونية وشبكة الأنترنت، وعليه فإن ارتباط هذا النوع الجديد من الجرائم بالأنترنت يميزها عن الجرائم التقليدية بكونها جرائم عابرة للحدود بالنظر لاستفادتها من خصائص الفضاء الإلكتروني، مع صعوبة إثبات وتتبع مصادرها، لأن المجرمين فيها على درجة عالية من الذكاء والتطور التكنولوجي، وارتفاع حجم الخسائر الناتجة عنها، لأنها تستهدف الأمن المعلوماتي للأشخاص، الأموال، وأمن الدولة كالتجسس وإفشاء المعلومات السرية.

فإن الإرهاب الإلكتروني يشير حسب جيمس لويس (James Lewiss) إلى استخدام أدوات شبكات الحاسوب في تدمير البنى التحتية الوطنية بهدف ترهيب الحكومة والمواطنين، أين أصبحت الجماعات الإرهابية تستخدم الفضاء الإلكتروني لنشر أفكارها المتطرفة، التخطيط والتنسيق وكذلك الاتصال بين أعضائها لتمويل عملياتهم والحصول على المعلومات الحساسة، فمثلا تكشف عدة تقارير أن تنظيم

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

الدولة الإسلامية "داعش" لديه 90 ألف صفحة باللغة العربية على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، و 40 ألف بلغات أخرى، بالإضافة إلى مواقع الكترونية للتجنيد بسبعة لغات. (كافي، 2018)

بينما تعتبر الحرب الإلكترونية أشد أنواع التهديدات الإلكترونية خطورة على الأمن القومي، يعرفها بولو شاكريان (Paulo Shakarian) بأنها أعمال تقوم بها الدول أو الفاعلين من غير الدول من خلال اختراق أجهزة الكمبيوتر والشبكات التابعة لدول أخرى بهدف تحقيق أضرار، تشكل تهديدا للأمن القومي، (Shakarian & al., 2013, p 2) سواء من خلال التجسس على المواطنين وصانعي القرار بالدولة لإثارة الفتنة وزعزعة النظام الاجتماعي الداخلي، أو باستهداف البنية التحتية سواء كانت مدنية أو عسكرية بهجمات سيبرانية، للسيطرة على الأنظمة العسكرية، قصد سرقة بياناتها والتلاعب بها، (خليفة، 2018، ص 18) وعليه فهي المستوى الأخطر في تهديدات الفضاء الإلكتروني، لأنها حروب لا تناظرية تهدف إلى التأثير على الإرادة السياسية للطرف المستهدف وقدرته على صنع القرار، وكذلك التأثير في القيادات العسكرية، (المجال الخامس... الحروب الإلكترونية في القرن ال 21، 2010، <https://bit.ly/2Q7RqCi>)

مثال ذلك ما تعرضت له استونيا من هجمات تخريبية استهدفت بياناتها المعلوماتية عبر الفضاء الإلكتروني عام 2007 إثر خلافها مع روسيا، كما استخدمت هذه الهجمات أيضا في الحرب الروسية الجورجية عام 2008، ومثل هذين الحدثين نقلة نوعية ببرز دور الفضاء الإلكتروني في الحرب لأول مرة في التاريخ، دفع بحلف الناتو إلى إنشاء وحدة للدفاع الإلكتروني، وتبعته العديد من الدول التي أصبحت تبحث عن مظلة دولية للتعاون الإلكتروني من أجل حماية منشآتها الحيوية في حال قيام حروب من هذا النوع الجديد، (عبد الصادق، مرجع سابق) ومن هنا ظهر الأمن الإلكتروني كأحد الروافد الجديدة للأمن القومي التي تتطلب الحماية.

ج-علاقة الأمن الإلكتروني بالأمن القومي:

إن ظهور الفضاء الإلكتروني على المستوى الدولي فرض ضرورة إعادة النظر في تعريف مفهوم الأمن ليتماشى مع طبيعة التهديدات الإلكترونية العابرة للحدود، اللينة والمتنوعة، وبذلك جاء مفهوم الأمن الإلكتروني والأمن المعلوماتي كأحد أهم روافد الأمن القومي الجديد.

ففي حين يعني الأمن الإلكتروني جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة لضمان حماية المعلومات بكافة أشكالها المادية والإلكترونية من مختلف التهديدات الإلكترونية: جرائم، تجسس، تخريب، بالاعتماد على وسائل دفاعية من شأنها أن تكشف أو تحبط المحاولات التي يقوم بها القراصنة، (عبد الصادق،

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

مرجع سابق، ص 57) فإن الأمن المعلوماتي يشير إلى اتخاذ إجراءات وقائية لحماية المعلومات من الاختراق والتجسس، من قبل أشخاص غير مخولين بذلك، (غيطاس، 2012، ص 3) لحماية أنظمة البريد الالكتروني ومواقع الأنترنت، وقواعد البيانات المخزنة للمؤسسات العمومية والخاصة، (رجب، 2018، ص 190) حيث يعتبر الأمن الالكتروني أوسع من مفهوم الأمن المعلوماتي، لأنه يهتم بكل ما هو موجود على الفضاء الالكتروني بما فيه أمن المعلومات ويتطلب استراتيجية محكمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بينما الأمن المعلوماتي يهتم بأمن المعلومات الفيزيائية فقط، ويتحقق إذا تم الحفاظ على سرية المعلومات وسلامتها من التعديل من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك، وحمايتها من التلغف. (عبد المنعم، 2018، ص 202)

تظهر العلاقة الترابطية بين الأمن الالكتروني والأمن القومي، حيث أن هذا الأخير لم يعد متعلقا فقط بحماية الكيان المادي للدولة من خلال حماية الموارد والسكان والحدود والحفاظ على عناصر قوة الدولة ومقدراتها القومية، عن طريق قدرة السيطرة على أربع فضاءات استراتيجية: البر والبحر والجو والفضاء الخارجي، بل أصبح المفهوم الجديد للأمن القومي يدور حول: (عبد الصادق، مرجع سابق) الحفاظ على سلامة الدولة ومواطنيها في ظل التطورات التكنولوجية، بشكل تكون فيه جميع الأبعاد القطاعية الشاملة للأمن القومي في مأمن من التعرض لخطر الهجوم الالكتروني، واتخاذ إجراءات وقائية للحماية ضد تعرض البنية التحتية للتهديد في ظل الاستخدام السيء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلما نوضحه في الشكل (3).

الشكل (3): الأبعاد القطاعية الشاملة للأمن القومي المعنية بالحماية في ظل التهديدات الالكترونية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: 1- Baud, Op Cit, pp 618-619.

2- Balzac, Op Cit, p 6.

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

وعليه فقد أدت الثورة المعلوماتية إلى تحول في القوة من الطابع العسكري والاقتصادي إلى المصادر المعلوماتية، وتحول في الفواعل مع تراجع لسيادة الدول، ما أثر على مفاهيم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية، إذ أصبحت قضايا الدفاع عن البنية القومية للمعلومات ذات أهمية قصوى لجميع الدول، ومنه بات تحقيق وحماية الأمن القومي يتطلب الاعتماد على وسائل متعددة من طبيعة مختلفة.

3.1 آليات مواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية:

توجد ثلاث نماذج لوسائل تحقيق الأمن القومي، كل منها يحتاج لقدرات معينة، حيث تختار الدولة أياً منها، سواء بالاعتماد على الوسائل الداخلية وفق نظرة ضيقة، أو بالاعتماد على نظرة موسعة شمولية تدمج بين الوسائل الداخلية، والخارجية (الإقليمية والدولية) للتعاون، وعليه سنحلل شكل ومستوى التفكير الاستراتيجي للدول في ظل عولمة التهديدات، والكيفية التي تستطيع من خلالها بناء تصورات استباقية وإجراءات وقائية بهدف التكيف، ومنه التوقع في حيز الديناميكيات المتفاعلة والمتشابكة اقتصادياً، سياسياً، ثقافياً وأمنياً، بهدف تحقيق الأمن القومي.

1.3.1 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي:

يعتبر نظام الأمن الذاتي أول درجة لتحقيق الأمن القومي، حيث تحاول الدولة الاعتماد على قدراتها الذاتية، لتحقيق أعلى درجات الحماية للأمن، ويتطلب هذا النموذج أن تؤمن الدولة القدر المناسب لمتطلبات أمنها القومي بجهدا فقط، وهو ما يصعب تحقيقه إلا بواسطة دولة عظمى أو دولة إقليمية كبرى مدعومة بقوى عظمى (مثلاً ما تحاول إسرائيل تحقيقه من خلال علاقاتها مع القوى العظمى)، وتتوقف درجة نجاح الدولة في تحقيق أمنها القومي بواسطة هذه الاستراتيجية على ثلاث عوامل: ترتبط بمدى قدرة الدولة على تحقيق اكتفاء ذاتي في كافة متطلباتها واحتياجاتها، وطبيعة النظام بالدولة ونمط توزيع القوة السائد بها، ومستوى قوتها النسبية في مواجهة الدول الأخرى، وعليه فإن جميع دول العالم على اختلاف مستويات قدراتها تنتهج نوعاً من هذا النظام لبناء أمنها داخلياً، بالاعتماد على مجموعة متكاملة من التدابير الأمنية لتحديد مصادر تهديد الأمن القومي في المجالين الداخلي والخارجي، ثم تبنى وسائل داخلية للحماية.

1.1.3.1 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات التقليدية في ظل الثورة المعلوماتية:

تعتمد الدول على عدة آليات لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وتحقيق أمنها القومي داخلياً، تشمل آليات عسكرية وأخرى غير عسكرية (سياسية، وقانونية، واقتصادية، واجتماعية، ومعلوماتية).

أولاً: آليات مواجهة التهديدات العسكرية للأمن القومي على المستوى الداخلي:

ترتبط السياسة العامة الأمنية لأي دولة بنوعية التهديد لسيادتها ووحدتها الترابية، (أسعدي، 2011) وإذا ربطناه بالتهديدات العسكرية فإنه لطالما انطلقت السياسة الأمنية للدول من المقاربة الأمنية الضيقة التي تعتمد على الحلول العسكرية البحتة والمباشرة لتحقيق الأمن القومي (لخاطر، 2019، ص 89)، لأن امتلاك الدولة لقدرات عسكرية عالية يكفي لردع الآخرين عن تهديدها، لكن مع التطور الذي مس هذه التهديدات في ظل الثورة المعلوماتية، فقد أصبحت أغلب الدول تعتمد على ثلاث محاور رئيسية لتحقيق أمنها القومي في بعده العسكري، تتمثل في:

- **المحور الأول:** تبدأ من خلاله الدولة بالتفعيل المستمر لأدوار المؤسسات الأمنية، وجعلها أكثر ديناميكية وتطوراً تماشياً مع الطبيعة المعقدة للتهديدات العسكرية اليوم، لأن المؤسسات الأمنية تعتبر الوسيلة الرئيسية لصناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن القومي، وتتوقف دقة ونجاح الدولة في مواجهة المشاكل الأمنية على دقة هذه الأجهزة في تجميع المعلومات وتحليلها، وإعداد البدائل المتاحة وعرضها بأسلوب واضح على متخذي القرار في الوقت المناسب، (سما، 2018، ص 17) وتشمل كلا من مجالس الأمن الوطني، وزارة الدفاع ممثلة في الجيش، أجهزة الدرك، المؤسسة الاستخباراتية، والجمارك، حراس الحدود، وأجهزة الشرطة، حيث أن كل هذه المؤسسات الأمنية مجتمعة متكاملة الأدوار وتعمل على الجانبين التنظيمي والميداني للمواجهة، لتحقيق التنبؤ المبكر بالتهديدات العسكرية المحدقة بالأمن القومي، (أسس ومبادئ الأمن الوطني، موسوعة مقاتل، مرجع سابق) وهو ما يؤكد على أن جودة المعلومات في العصر الحالي هي مصدر القوة والسلطة ومنه الوسيلة الكفيلة بتحقيق وحماية الأمن القومي، وهو ما أشار إليه ألفين توفلر حين أكد على دور المعلومات في تحقيق الأمن إذ أن القوة الدولية المعتمدة على المعرفة والمعلومات هي القوة عالية النوعية. (عباس، 2017، ص ص 73-75)

- أما **المحور الثاني** فيرتبط باتجاه أغلب الدول إلى تنمية قدراتها الدفاعية برفع ميزانية التسلح بدلا من شن الحروب، كآلية لتحسين أمنها القومي، (أسس ومبادئ الأمن الوطني، موسوعة مقاتل، مرجع سابق) ويقصد **بسياسة الإنفاق على التسلح** الاتجاه العام الذي ترسمه أي دولة في العالم، لتزويد قواتها المسلحة زمن السلم بأحدث الأسلحة والمعدات، وتأمين الحاجيات التسلحية لتلك القوات زمن الحرب، بكمية ونوعية تتناسبان مع التسلح المعادي وتطوره، ويمكن أن نلاحظ هذا الخيار في السياسة الأمنية والدفاعية الجزائرية، حيث أن البعد العسكري لا يزال يحظى بالأولوية في بلورة هذه السياسة، ويمكن رصد من

خلال استمرار ارتفاع ميزانيات الدفاع نتيجة استمرار المأزق الأمني: سباق التسلح بين المغرب والجزائر مثلا، خاصة مع زيادة انعدام الثقة والحذر بعد الاختراق الإسرائيلي للقارة الأفريقية ومنطقة شمال إفريقيا، كما سنوضح في الفصل الثاني أثناء عرضنا للتهديدات العسكرية والأمن القومي الجزائري.

- **المحور الثالث،** يتعلق بتبني آليات وطنية لدمقرطة وإصلاح القطاع الأمني، لأن نجاح الآليات السابقة بصورتها المتكاملة تحدده قاعدة أن أية سياسة دفاعية تعكس بالضرورة طبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين، فإذا كان النظام ديمقراطيا، فإن مؤسسة الجيش تكون خاضعة للسلطة المدنية، ويكون عملها خاضعا لقنوات المراقبة الديمقراطية، أما إذا كان النظام غير ديمقراطي، فإن سياسة الدفاع تعكس توجهات النخب المحتكرة للقرار السياسي، وتكون الحياة السياسية عرضة لتدخلات المؤسسة العسكرية بشكل دائم، هذه القاعدة تجد مدلولاتها أثناء بروز الحاجة إلى ما يمكن أن نسميه بالإصلاح العسكري ودمقرطة قطاع الدفاع، ما يجعل فعالية آليات مواجهة التهديدات ذات البعد العسكري ترتبط بمدى فعالية آليات مواجهة تهديدات البعد السياسي. (أسعيد، مرجع سابق)

ثانيا: آليات مواجهة التهديدات السياسية للأمن القومي داخليا:

تعمل الدول على حماية أمنها القومي في مواجهة التهديدات السياسية من خلال مجموعة من الآليات السياسية الموجهة للعمل على المستوى الداخلي أهمها:

أ- تعزيز الديمقراطية وحكم القانون:

تلجأ أغلب الدول إلى تبني الديمقراطية التشاركية كأحد أهم مقومات بناء الأمن السياسي، وتسعي إلى ترسيخ مبادئها، بإحداث إصلاحات جوهرية لمختلف عناصر النظام السياسي، من أجل ضمان السيادة الشعبية وتعزيز شرعية ومشروعية الحكم، (سلامة، 2006، ص 132) بالعمل على ثلاث محاور رئيسية لبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم: (إدريس عطية للإذاعة: الجزائر دخلت مرحلة تعزيز الديمقراطية الوطنية، <https://bit.ly/3PWDXyn>, 2021)

الأول: يتعلق بتشكيل دستور توافقي لتنظيم عمل مؤسسات الدولة.

الثاني: يرتبط بتوفير نظام انتخابي عادل.

الثالث: يتعلق بالتأسيس لسلطة قضائية مستقلة، لأن التدابير القانونية تمثل أهم الوسائل المضادة في مواجهة سرعة انتشار التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها، حيث أن سيادة حكم القانون تعد شرطا أساسيا للأمن السياسي والممارسة الديمقراطية وضمان استمراريتها، كونها تنظم شكل العلاقات القائمة، وتأخذ صفة الالتزام بالتنفيذ والتقييد والعقاب في كل الحالات المهددة للأمن القومي، (جوهرى، وحسن، 2019، ص

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

(29) وعليه إذا كان النظام السياسي هو الذي يحدد أهداف المجتمع، فإن النظام القانوني هو الذي يحدد الطريق إلى تطبيق تلك الأهداف، ما يحقق عنصر الاستمرارية والاستدامة في الأمن. (سلامة، مرجع سابق، ص 132)

كما أصبحت الضرورة ملحة لتفعيل أدوار منظمات المجتمع المدني وباقي المؤسسات غير الرسمية، وكذا تبني ما يعرف بالديمقراطية الرقمية كآلية لتجديد مضمون الممارسة الديمقراطية في ظل الثورة المعلوماتية، من حيث توسيع فضاءاتها ومجال فعلها، ما يسمح ببروز فضاء اجتماعي جديد يمارس عن طريقه المواطن حريته في التعبير، حيث أن زيادة الاعتماد على هذه الأداة اليوم من قبل الحكومات، في ظل تفاعل أفراد المجتمع معها يقلل من الفجوة بين الحكام والمحكومين، (رمضان، 2017، ص 80) وعليه فإن رصد مدى تحقيق هذه المؤشرات مجتمعة في أي بلد يعتبر تقييما لمدى نجاعة أو فشل التدابير المتخذة لتحقيق الأمن السياسي كأهم أبعاد الأمن القومي. (أعلوان، 2021)

ب- تفعيل سبل احترام وحماية حقوق الانسان:

يعتبر ضمان احترام وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين نصا وتطبيقا، أساسا للحكم الديمقراطي الذي يضمن تحقيق الأمن السياسي، خاصة وأن إعلان فيينا لحقوق الانسان الصادر عام 1993 قد أكد على ترابط وعالمية حقوق الانسان لجميع البشر، وضرورة التمسك بالحقوق المدنية والسياسية على نحو شامل، إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والالكترونية، لذلك فإن أي دولة لا تضمن هذه الحقوق اليوم هي دولة فاشلة مهددة في أمنها القومي تحت ذريعة انتهاك حقوق مواطنيها، وبالتالي فإن توفير الضمانات الكفيلة بتعزيزها يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن السياسي.

تتلخص الآليات الداخلية لحماية حقوق الانسان في مجموعة من الآليات الإجرائية والمؤسسية، حسب طبيعة الدولة موضوع الدراسة، إلى جانب تعزيز سياسات التمكين (الدسوقي، 2018، ص 51) كأداة لإكساب المواطنين القدرة على الصمود في مواجهة مختلف التهديدات، بإشراك جميع فئات المجتمع في عملية الحكم، وحل مشكلات مجتمعهم، بفتح حوار معمق بين الشباب والحكومة واعطائهم الفرصة الكاملة للتعبير عن آرائهم كشركاء في قضايا الأمن، ومنحهم أدوارا مؤسسية في مختلف المجالات، ما يمكنهم من فرصة احداث التغيير وتحقيق الابداع في المستقبل، (عياش، 2011، ص 69) وعليه يبقى تحقيق الأمن السياسي كأحد أهم أبعاد الأمن القومي مرهون بمدى تعزيز هذه السياسات من عدمه في أي دولة، إلى جانب الحاجة الملحة لتفعيل آليات مكافحة الفساد بوجهه السياسي.

ج-تفعيل آليات مواجهة الفساد السياسي:

نظرا لما صار يشكله الفساد السياسي من ظاهرة خطيرة على استقرار الدول، بات من الضروري تبني آليات شاملة للوقاية منه ومواجهته، سواء عن طريق الآليات القانونية أو من خلال المؤسسات والهيئات التي تتولى الوقاية منه باعتبارها أدوات للمواجهة على أرض الواقع، (بن شهرة، 2016، ص11)، إضافة إلى أهمية إشراك جميع الفواعل لمواجهته (مجتمع مدني، قطاع خاص، أفراد)، لأن محاربة الفساد السياسي مسعى طويل الأمد، وعليه فعلمية تقييم مدى نجاعة آليات مواجهته تقوم على عدة مؤشرات نذكر منها: (بن عبد العزيز، 2016، 331)

- مدى تقوية أنظمة المساءلة والشفافية داخل الدوائر الحكومية.
- مدى اتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع انتشار الفساد السياسي، وتكوين رأي عام قوي داخل المجتمع لمحاربتة، وذلك باستخدام أسلوب تنظيم حملات لبناء قاعدة شعبية تدعم جهود مواجهته.
- مدى استخدام الأسلوب العلاجي الذي يمكن منظمات المجتمع المدني من المشاركة بفاعلية في مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، لرصد وكشف الفساد السياسي عن طريق آليات المساءلة والشفافية.
- مدى وجود ضوابط مؤسسية على السلطة، كوجود سلطة قضائية مستقلة وفاعلة، إشراف برلماني متميز، استقلال المدعين العامين وأجهزة الشرطة، وبما أن دراسة حالتنا هي الجزائر فإننا نتطرق بالتحليل لهذه العناصر كما سيكون موضحا في الفصل الثالث من الأطروحة، إلى جانب كل ما سبق لا يمكننا إهمال دور الأداة الدبلوماسية في تحقيق الأمن السياسي، خاصة ما بات يعرف بالدبلوماسية العامة الرقمية الموجهة للعمل الداخلي والخارجي.

د-دور الأداة الدبلوماسية في تحقيق الأمن السياسي: تعتبر الأداة الدبلوماسية الوسيلة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وتحقيق الأهداف الوطنية وقت السلم، وإدارة الأزمات لتجنب الحرب وردع مصادر تهديد الأمن القومي، حيث يساعد العمل الدبلوماسي الجيد على كسب تأييد القوى الإقليمية والدولية لتقبل حلول مناسبة للأمن القومي، (عبد العالي، 2018، ص 7) وفي ظل الثورة المعلوماتية تزامن تحول طبيعة تهديدات الأمن القومي مع تحول مماثل في النشاط الدبلوماسي، الذي اقتضت الضرورة أن يتغير ويأخذ أشكالا مستحدثة في عصر الرقمنة، تتعلق بالدبلوماسية الالكترونية كأحد أهم أدوات حماية وتحقيق الأمن القومي على المستويين الداخلي والخارجي، ظهرت مع تصاعد الاعتماد المتبادل بين التكنولوجيا والسياسة، كأحد الافرع المهمة في أنشطة الخدمات الخارجية، وشكل من أشكال الدبلوماسية العامة،

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

تتطوي على استخدام التكنولوجيات الرقمية ومنصات وسائل الاعلام الاجتماعية، مثل التويتر والفيسبوك واليوتيوب، من قبل الدول للتواصل مع الجمهور المحلي والأجنبي بطريقة غير مكلفة، (عبد الصادق، 2017) إذ تمثل أهم أدوات القوة الذكية التي تستخدمها الدول لترويج قيمها وأفكارها، وتحقيق أهدافها المعرفة بمصالحها الوطنية المختلفة، سواء كانت سياسية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية... (ناي، 2013) حيث أن الاعتماد على هذه الوسيلة الجديدة يقدم مزايا متعددة لمستخدميها. (يمني، 2016)

فبفضل الثورة المعلوماتية لم يعد مفهوم الدبلوماسية على الشبكة الاجتماعية يقتصر على العلاقة بين دولة وأخرى، بل أصبح يعتبر اتصالاً بين الدولة والمجتمع المحلي، إذ توفر الشبكات الاجتماعية للوزارة والرؤساء إمكانية الإصغاء إلى الجمهور وتبادل الآراء معه مباشرة، ما يمكن من التأثير في الرأي العام المحلي والعالمي وتوجيهه بما يخدم الاستقرار السياسي للدولة، (طيايية، 2017، ص90) وبهذا فإن الأداة الدبلوماسية تتيح فرصة لتحقيق الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية، ومع ذلك فإن مختلف الدول تفضل تعددية الأدوات لخلق فعالية أكبر كالاتماد على الآليات الاقتصادية إلى جانب الأدوات العسكرية والسياسية.

ثالثاً: آليات مواجهة التهديدات الاقتصادية للأمن القومي داخلياً:

تتعدد الآليات الداخلية الكفيلة بمواجهة تهديدات الأمن الاقتصادي، لأن عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني ينعكس سلباً على الأمن القومي ويجعله في حالة تهديد مستمر، نذكر منها:

أ- **آليات تحقيق الأمن الغذائي:** تنطلق المحاولات الوطنية لسد فجوة الأمن الغذائي من سياسات التنمية الاقتصادية، سياسة تنمية الإنتاج الغذائي، سياسة مراقبة أسعار الغذاء، وسياسة التدخل في حالة الأزمات الغذائية. (السريتي، 2000، ص 278)

ب- **آليات تحقيق التنمية المستدامة:** تبدأ من تبني استراتيجيات وطنية لبلوغ التكامل بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق برامج التعديل الهيكلي من أجل تحسين النمو الاقتصادي، وتقليص حدة الفقر والجوع والبطالة، (قبوق، وكاكي، 2017، ص8) والاستثمار في الطاقات المتجددة للتقليل من أنماط الاستهلاك المفرط والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، وإدخال البعد البيئي في كل الخطط والبرامج التنموية، إضافة إلى تطوير كل القطاعات خارج المحروقات. (لخضاري. ص، 2018، ص209)

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للشباب كآلية لخلق التنمية المستدامة، من خلال اتخاذ الحكومات لمجموعة من الإجراءات بهدف تحسين أوضاع الشباب، وتفعيل دورهم ودمجهم في عالم الشغل ورفع مستوى معيشتهم، (عدان، 2019، ص96) هذا إلى جانب جعل الجهود الرامية لمواجهة الفساد الإداري والمالي ضمن دائرة أولوياتها، لما له من تأثيرات سلبية على معادلة التنمية، وبما أن أبعاد التنمية المستدامة قد توسعت في ظل الثورة المعلوماتية لتشمل بعداً جديداً يتعلق بالبعد التكنولوجي فإن أغلب الدول أصبحت تعطي أهمية قصوى في أجنداتها التنموية للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي كآلية من آليات تحقيق التنمية المستدامة التي أساسها الابتكار والتكنولوجيا. (بغداد باي، 2017، ص80)

من هذا المنطلق فإن تحقيق الأمن الاقتصادي في ظل الثورة المعلوماتية كأحد أبعاد الأمن القومي يرتبط بشكل وثيق بمدى إتباع آليات تحقيق الأمن الغذائي، ومحاولة بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وبالنظر للطبيعة المتشابكة والمعقدة للتهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية فإن الاكتفاء بمثل هذه الإجراءات غير كافي لحماية الأمن القومي لأن كل أبعاد الأمن مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق، فلا يمكن الحديث عن أمن اقتصادي دون أمن عسكري واستقرار سياسي، ولا حتى اجتماعي وبيئي وتكنولوجي، وعليه تعتمد مختلف الدول على وسائل إضافية تدخل في إطار حماية أمنها القومي من التهديدات المتخطية للحدود، عن طريق توظيف عدة وسائل نوضحها في العنصر الموالي.

2.1.3.1 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية:

تشمل آليات مجتمعية وأخرى بيئية، والتكنولوجية، تتمثل فيما يلي:

أولاً: آليات مواجهة التهديدات المجتمعية للأمن القومي داخليا:

تتبع مختلف الدول مجموعة من الآليات على المستوى الداخلي لتحقيق أمن المجتمع واستقراره، تتراوح بين سياسات تحقيق الأمن الهوياتي من خلال محاولات تكريس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وكذا تبني آليات لمواجهة الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة والإرهاب عبر الوطنيين، هذه الآليات تجمع بين البعدين الضيق والموسع في المواجهة لكل تهديد على حدا وفق نظرة ضيقة، وأخرى شمولية لمواجهة كافة أشكال التهديدات المجتمعية معاً تركز على تنمية المناطق الحدودية وتبني دعامة الحدود الذكية.

أ- الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات المجتمعية وفق نظرة أحادية خاصة بكل تهديد: تبدأ من:

* سياسات تحقيق الأمن الهوياتي: بتبني مشروع مجتمعي قوامه تحقيق الاندماج الاجتماعي، وتحسين العلاقات القائمة بين الدولة والشعب، من أجل وضع أسس التنمية الاجتماعية المستدامة الشاملة للجميع دون تمييز، حسب مبدأ تكافؤ الفرص وتكريس العدالة الاجتماعية، (الاسكوا، 2014، ص3) والتمكين الاجتماعي، وإقامة نظام للرعاية الاجتماعية يتسم بالإنصاف والاستدامة، ووضع آليات مؤسسية لتكييف سياستها الاجتماعية وفقا لخصائصها الجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية وإطار صنع السياسات فيها، بشكل يمكن من تحقيق التماسك الاجتماعي الذي يحد من ظهور مهددات الأمن الهوياتي، وتتضمن الآليات اللازمة لتحقيق ذلك، ما يلي: (الاسكوا، 2008، ص ص 25-27)

- وجود نظام من الضوابط لتحقيق الانصاف الاجتماعي، يقوده مجلس اقتصادي واجتماعي يتولى نقد السياسات الحكومية الاجتماعية وتقديم البدائل، لتسهيل الوصول إلى المعلومات بخصوص الوضع الاجتماعي وتحليلها.

- تحقيق المشاركة الكاملة لكل من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع مراحل وضع السياسة العامة الاجتماعية، لتحسين التمكين الاجتماعي للجميع.

- تعزيز تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية لتمكين المجتمعات المحلية من التعرف على تحديات التنمية وفرصها وتطوير حلول محلية للمواجهة.

- بناء القدرات والتوعية بأهمية تحقيق الأمن الفكري ضد كل أشكال العنف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب وتبني المشاريع الانفصالية على أساس هوياتي وطائفي.

وعليه تنطلق آليات تحقيق الأمن المجتمعي في بعده الهوياتي من تعميم الانصاف والتماسك الاجتماعيين، أثناء حرص الدولة على التوزيع العادل للثروة دون تمييز، إلى جانب محاولة تحقيق أكبر قدر من الجودة في تقديم الخدمات الأساسية وتحفيز المواطنين عن طريق التعليم والتدريب على المشاركة في جميع العمليات الإنمائية باعتبارهم فئات اجتماعية فاعلة وليس مجرد جهات تتلقى المساعدة، تبني سياسات تنموية شاملة مع استهداف مناطق وفئات معينة لرفع التهميش ونقص التنمية الاجتماعية عنها، وكذا وضع مشروع مجتمعي قوامه التأكيد على التنوع الثقافي واللغوي.

* آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية على المستوى الداخلي: تتراوح بين أمنة الظاهرة برفعها إلى مصاف القضايا الأمنية من خلال تجريمها ووضع الآليات القانونية الكفيلة بمواجهتها، إلى جانب

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

الإجراءات الأمنية المادية التي تتولاها مؤسسات متخصصة متنوعة داخل الدولة، وبما أن الظاهرة تتجاوز الإمكانات الفردية للدول فغالبا ما تلجأ هذه الأخيرة إلى استكمال الآليات الوطنية بآلية اقليمية ودولية للمواجهة. (بن عنتر، 2017)

* آليات مواجهة تداعيات تحالف الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة عبر الوطنية: تبدأ عادة بتجريم النشاطين الاجرامي والإرهابي قانونيا ومؤسساتيا، إلى جانب العمل الأمني الميداني للمواجهة، ولأن خصوصية الظاهرتين تتعدى الرؤية الصلبة الأمنية والعسكرية لمواجهتها وتتطلب حولا جديدة تدمج بين الآليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الإنسانية والمعلوماتية، فإن أغلب الدول أصبحت تأخذ في عين الاعتبار هذه الآليات الجديدة ضمن مقاربتها الأمنية لمواجهة الصيغ الجديدة للتحالف بين الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ضمن مقارنة أكثر شمولية لمواجهة كافة التهديدات المجتمعية.

ب-المقاربة الشمولية الموسعة لتحقيق الأمن المجتمعي: في ظل تشابك تأثيرات التهديدات الأمنية المجتمعية كلها من أزمات للهوية، هجرة غير الشرعية، إرهاب عابر للحدود وجريمة منظمة عبر وطنية، أصبحت الحلول القانونية والأمنية العادية غير كافية، بل يستوجب على الدول تبني استراتيجية محلية ذات بعدين اقتصادي واجتماعي لتنمية المناطق الحدودية، (التي تمثل النقاط الفاصلة بين ترابها الوطني والدول المجاورة)، إضافة إلى الاهتمام أكثر بالبعد المعلوماتي في المواجهة الذي يركز على دعامة الحدود الذكية وتسخير التكنولوجيا لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية المعولمة في طبيعتها، كالاتماد على الجدار الافتراضي بمعناه الضيق والموسع، ففي حين يشير المفهوم الضيق إلى استعمال التكنولوجيا العسكرية في مجال الرقمنة والحاسوب لتحسين المراقبة الحدودية، والكشف عن حركة الأشخاص وتحديد اتجاههم في المحيط الحدودي، فإن المفهوم الموسع له يعني حشد قوات الشرطة، بما في ذلك الوكالات العسكرية والاستخباراتية في المنطقة الحدودية، بناء على عسكرة افتراضية شاملة للحدود للكشف بدقة عالية عن كل الاختراقات غير القانونية على مدار الساعة، بغض النظر عن أحوال الطقس السائدة، وفي مختلف الظروف. (Heyman, 2008, p 305)

وعليه فإن آليات مواجهة التهديدات المجتمعية بصفة شاملة في ظل الثورة المعلوماتية على المستوى الداخلي، باتت تتطلب المزوجة بين الآليات القانونية والأمنية التقليدية، إضافة إلى الآليات غير

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

العسكرية (الاقتصادية، الاجتماعية، والمعلوماتية) لتحقيق الأمن المجتمعي الشامل، وهو ما يجعلنا نتساءل عن أهم الآليات الداخلية المستحدثة، لتحقيق الأمن القومي في بعده البيئي.

ثانياً: آليات مواجهة التهديدات البيئية للأمن القومي على المستوى الداخلي:

تتطلب مواجهة التهديدات البيئية بمختلف أشكالها، تبني استراتيجية داخلية وقائية مبكرة من قبل الدول، نظراً لتداعياتها المتعددة التي تمس الأمن القومي في جميع أبعاده ومستوياته.

أ- آليات مواجهة مشكلة الطاقة والأمن المستدام على المستوى المحلي:

أصبحت الدول تولي في سياساتها الطاقوية الداخلية أهمية لمسألة الحفاظ على البيئة، تأكيداً على العلاقة بين تحقيق الأمن الطاقوي المستدام والأمن البيئي ومنه الأمن القومي، ترتكز هذه السياسة على ما يلي: (عطية، وعطية، 2021، ص ص 10-11)

- تسطير مشاريع وطنية تراعي مفهوم الاقتصاد الأخضر للتقليل من الانبعاثات الغازية الخطيرة الناتجة عن الاستثمار في موارد الطاقة التقليدية، والأخذ به كبديل طاقوي لتحقيق الأمن البيئي.

- اتباع سياسة الانتقال الطاقوي من أجل عقلنة انتاج واستهلاك مصادر الطاقة التقليدية حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة.

- الاعتماد على سياسة البحث والتطوير لدعم سياسة الانتقال الطاقوي، من خلال انشاء مراكز متخصصة لاكتساب تكنولوجيا الطاقات النظيفة.

حيث تشكل كل هذه الآليات مجتمعة وسائل داخلية متكاملة لضمان الاستهلاك المحلي والتصدير للخارج من مصادر الطاقة، لارتباط تحقيق أمن الطاقة المستدام بمجابهة مشكلة أخرى تتعلق بغير المناخ.

ب- الآليات الداخلية لمواجهة تحديات تغير المناخ وندرّة المياه:

تبدأ من أمانة هذه الظواهر وجعلها في مصاف القضايا الأمنية التي تتطلب استراتيجيات وقائية واستباقية للمواجهة، كونها كوارث بيئية تهدد جميع مستويات الأمن القومي (أفراد، مجتمع، دولة) وتمس بكل أبعاده (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية...)، ثم تبني خطط للتصدي يشترك فيها كل الفاعلين لإصلاح الممارسات الخاطئة تجاه البيئة وضمان حياة أكثر أمناً، ضمن برامجها لتحقيق التنمية المستدامة، واتباعها بإطار مؤسساتي ضامن لتنفيذها، يراعي الإجراءات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية لحماية البيئة. (البلي، 2020، ص ص 45-49)

ج- الآليات الداخلية لحماية الأمن الصحي ومواجهة تهديد عولمة الأوبئة:

تتبع مختلف الدول منذ القدم استراتيجية وطنية لحماية أمنها الصحي، من خلال التزامها المبكر بمجموع الاتفاقيات الدولية في مجال الحفاظ على الصحة العامة للمواطنين، وجعلها ضمن قانونها الداخلي للوقاية من مختلف الأمراض، لكن الأمر المختلف في التعامل مع تهديد الأوبئة المعولمة حالياً يكمن في خاصية هذه الأوبئة التي تفوق درجة فتكها للنسيج الاجتماعي إكمانيات جميع الدول بما فيها المتقدمة، وعليه أصبحت أي استراتيجية وطنية لحماية الأمن الصحي تأخذ بعين الاعتبار درجة التداعيات المتعددة لهذه المخاطر، وفق خطط تصد متنوعة الأبعاد، تشمل كلا من الجوانب القانونية، والاجتماعية، والصحية، والاقتصادية، لأن الأمن القومي اليوم لم يعد يعني اتخاذ التدابير العسكرية لمواجهة عدو خارجي واضح المعالم، وإنما تحقيق أكبر قدر من التأقلم مع الطبيعة المعولمة للتهديدات الجديدة.

وقد أثبتت ذلك جائحة فيروس كورونا التي ما تزال تفرز العديد من التداعيات على العالم ككل، حين فرضت على الدول إعادة التركيز على مفهوم الأمن الصحي باعتباره أهم متطلبات الأمن القومي الشامل، مع ما يعنيه ذلك من استثمار متزايد في إجراء الأبحاث العلمية لابتكار الأمصال واللقاحات للأمراض المختلفة، وزيادة نسبة الموازنات المخصصة لقطاع الصحة، فيما يتعلق بتطوير وتوفير المستشفيات والاهتمام بالقطاع الطبي، كي لا تتكرر التداعيات الكارثية لوباء كورونا في المستقبل، والتأسيس لوضع الأمن الصحي على رأس أولويات تحقيق الأمن القومي، بدرجة الاهتمام نفسها التي تحظى بها قضايا الأمن العسكري والاقتصادي، بحيث تأخذ في الاعتبار على المدى المتوسط والبعيد التحولات التي نتجت عن هذا الوباء، والتركيز على بناء منظومة صحية متطورة تكون قادرة على التعامل الاستباقي مع هذه النوعية من الأوبئة العابرة للحدود، لتعزيز الأمن الصحي للأفراد والمجتمع. (العيسوي، مرجع سابق)

ثالثاً: آليات مواجهة التهديدات التكنولوجية للأمن القومي على المستوى الداخلي: تتلخص فيما يلي:

أ- الآليات الداخلية لمواجهة تحدي الفجوة الرقمية والمعلوماتية:

تلجأ الدول في إطار جهودها الداخلية لتقليص الفجوة الرقمية وتأثيراتها السلبية على أمنها القومي، إلى تبني مشاريع إلكترونية وتسطير أهداف محددة من ورائها، لتطوير بنية تحتية أساسية من التكنولوجيا وزيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجعل مختلف المؤسسات تستخدم التكنولوجيا في معاملاتها الداخلية والخارجية، وتمكين المواطن من الحصول على المعلومات بأسرع وقت ممكن

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

وبكفاءة عالية وشفافية، بهدف التحسين المستمر لعمليات التفاعل بين الحكومة وقطاع الأعمال والمواطنين، (بن الصغير، 2016) حيث تعمل مشاريع تضيق الفجوة الرقمية عادة على ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

- المحور الاقتصادي والمالي: من خلال إنشاء هيئة تتولى التخطيط للاستثمار في بناء مجتمع المعلومات إلى جانب إشراك كافة الفواعل لتحسين التشريع القانوني المشجع والداعم للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي.

- المحور التقني والمعلوماتي: بتطوير برنامج لمحو الأمية الرقمية، وفتح المراكز المتخصصة للبحث والتطوير في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

- المحور الاجتماعي: من خلال توعية المجتمع بمخاطر هذه الفجوة على الأمن القومي بكافة أبعاده، والتأكيد على ضرورة التحول من الاعتماد الترفيهي إلى التقني المبني على الأسس العلمية الصحيحة لوسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة من قبل المواطنين. (بوغازي، 2021، ص556)

كما تعمل الدول على استكمال هذه الآلية بإتباع آليات إضافية لحماية أمنها القومي من التهديدات الالكترونية الواقعية والمحتملة، نوضحها في العنصر الموالي.

ب-الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات الالكترونية:

يظهر الجانب الإيجابي للثورة المعلوماتية في التطور الكبير الذي تشهده تقنيات ووسائل تحقيق الأمن القومي لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية بما فيها التهديدات الالكترونية الجديدة، حيث أصبحت الدول اليوم تستخدم الفضاء الالكتروني لاعتبارات الأمن والقوة بكافة أشكالها، من خلال إدخال هذا الفضاء ضمن حسابها الاستراتيجي واستراتيجياتها القومية للأمن، لما له من دور في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والحصول على موارد الثروة والسلطة وتحقيق التفوق السياسي، وتعظيم المعارف وتحقيق الأمن والسلام، باعتباره أداة اتصال ووسيلة إعلام دولية، (عبد الصادق، مرجع سابق، ص 59) ويمكن الاستفادة من خدمات الفضاء الالكتروني لضمان الأمن، بتبني جملة من الوسائل القانونية والمؤسسية الداخلية لحماية للأمن القومي من مختلف أنماط التهديدات الالكترونية، (بوكبشة، 2017، ص 37) مثلا نجد أن جميع دول العالم عمدت إلى تشكيل هيئات ومراكز وطنية لضمان الأمن الالكتروني وأمن المعلومات كأهم أسس تحقيق الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية، مهمتها إعداد الاستراتيجية

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

الوطنية للأمن الإلكتروني والاشراف على تنفيذها، وضع سياسات لإدارة المخاطر الإلكترونية، وتحسين أطر الاستجابة للاختراقات المعلوماتية. (مؤشر الأمن السيبراني العالمي، 2017، <https://bit.ly/3bgfxdQ>) وتحاول الدول تعزيز تدابيرها الذاتية لتحقيق أمنها القومي، بالاتجاه إلى التعاون الأمني الإقليمي والدولي الثنائي أو المتعدد الأطراف، وعيا منها باستحالة الفعالية في أدائها الدفاعي لمواجهة التهديدات الأمنية ذات الخاصية العابرة للحدود والعالمية في طبيعتها بمفرها، وهو ما نوضحه في العنصر الموالي.

2.3.1 الآليات الخارجية لمواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي:

إن الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية، قد جعلت من الأحادية الوطنية في مواجهتها أمرا صعبا، حيث بات تحقيق الأمن القومي اليوم يدرك على أنه جزء من الأمن الإقليمي والعالمي، كما أن الاعتماد على الأدوات العسكرية فقط في المواجهة غير كافي، إذ يتطلب تحقيق الأمن معالجة شاملة من خلال التدابير العسكرية وغير العسكرية، مثلا توصل غراهام آليسون في محاولة تبيانه لأثر الثورة المعلوماتية على الأمن القومي، إلى أنه لا يمكن مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود بوسائل قومية فقط، (Ney & Donahue, Op Cit, p 132) لأن هناك حدودا لقدرات الدولة، ونظرا لتلك الحدود ترتبط الدولة مع أطراف أخرى لها مصالح مشتركة معها لإقامة تجمع ما (حلف، معاهدة، منظمة) يمكن عن طريقه تقوية الأبعاد الأمنية ودعم قدراتها.

1.2.3.1 آليات التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن القومي:

يرتبط تحقيق الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية بالأمن الإقليمي، ما يجعل الدول تعتمد على الإقليمية الأمنية، إدراكا منها بأن أمنها واستقرارها لا يتحقق بمجرد تأمين إقليمها الجغرافي بل يتطلب ضمان حد أدنى من الاستقرار والتوازن الجيوسياسي في الأقاليم والدول المجاورة لها.

حيث يمثل نظام الأمن الإقليمي الدرجة الثانية لتحقيق الأمن القومي تلجأ إليه الدولة عندما تعجز عن تحقيق أمنها بجهد وقواها ومواردها الذاتية، فتتجمع مع عدة دول تربط فيما بينها مصالح مشتركة، لتنسق السياسات الأمنية فيما بينها وتجميع قواها بما يمكنها من التفوق النسبي، ضد القوى الأخرى المتعارضة معها في المصالح الأمنية. (الحري، مرجع سابق، ص ص 19-21)

وتأخذ آليات التعاون الإقليمي في مواجهة التهديدات الأمنية عادة شكلين: إما التعاون الإقليمي في المجال العسكري والأمني، أو التعاون الاقتصادي التنموي، من أجل تنمية قدراتها في التكيف مع الظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان للتهديدات الأمنية (أسس ومبادئ الأمن الوطني، مرجع سابق)

المنبثقة عن الثورة المعلوماتية، ويمكن القول أنه قد برز شكل ثالث فرضته التطورات المصاحبة للثورة المعلوماتية هو التعاون الإلكتروني والمعلوماتي، ونجاح هذا النوع من التعاون الأمني ضمن الإقليم يتوقف على شروط يمكن تعدادها فيما يلي: (Buzan^A, Op Cit, pp 73-75)

- وجود خطر خارجي مشترك للدول المشكلة لإقليم معين.
- تماثل التحديات التي تواجه دول الإقليم.
- تطابق المصالح الذاتية لكل دولة في الإقليم مع المصالح المشتركة لكل دوله (وجود مصالح مشتركة).
- وجود رغبة في العمل الطوعي المشترك.
- وجود إرادة سياسية موحدة تلتزم بهذا التعاون ومؤمنة بعوائده.
- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون ورضى للشعوب به.
- وجود تدخلات خارجية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني.
- كما يتوقف نجاح مركب الأمن الإقليمي على ارتباط المصالح الاقتصادية والأمنية للدول المشكلة له، وتوفر حد أدنى من الالتزامات لحماية هذه المصالح.

وعليه تكون المعوقات التي تحد من فعالية آليات التعاون الأمني الإقليمي:

- التناقض في المصالح بين وحدات الإقليم خاصة قضايا الدفاع والأمن.
- التنافس حول قيادة النظام الإقليمي، ومحاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته.
- غياب ادراكات أمنية مشتركة بين دول الإقليم.
- ضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.
- غياب مبادئ الديمقراطية، وانعدام التعددية السياسية، واستبعاد مشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات الخاصة بالنظام.
- تأثير أنماط الصداقة والعداوة بين وحداته. (صخري^أ، 2019، ص ص 294-296)

بذلك يكون التعاون الأمني الإقليمي إحدى وسائل تحقيق الأمن القومي، إذا تم توحيد الجهود وإدراك خطورة التهديدات المشتركة بتوزيع الأعباء وتسهيل نقل الإمكانات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الحدود المشتركة، لكن وبالنظر للصعوبات التي تتخلل قيام هذا النوع من التكامل الأمني فإن أغلبية الدول تتجه إلى إقامة علاقات تعاون ثنائية وثلاثية مع دول الجوار ضمن

دوائر أمنها القومي، والتوجه بنوع من الدبلوماسية الأمنية من خلال اتخاذ خيار الوساطة والتفاوض للتعامل مع قضايا محيطها الجيوسياسي المتأزم والهش كمحاولة لحل أزماته.

ولأن هذه الآليات هي الأخرى تبقى غير كافية لتحقيق الاستجابة الفعالة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية اليوم، فإن أغلب الدول باتت تعتمد على مجموعة من الآليات الدولية للتعاون من خلال الانخراط في المنظمات الدولية والتعاون مع الأقطاب الكبرى في النظام الدولي، لأن عالمية التهديدات تتطلب حولا عالميا أيضا إلى جانب الحلول الفردية والإقليمية.

2.2.3.1 آليات التعاون الدولي لتحقيق الأمن القومي:

يمثل الالتزام بقواعد القانون الدولي والانخراط في المنظمات الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن، أحد أهم الآليات وأعلى نظم الأمن لتحقيق الأمن القومي، من خلال التقيد بما تمليه المنظمات الدولية من مبادئ متعلقة باحترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع التركيز على أهمية الحلول العالمية للتهديدات الأمنية المعولمة التي لا تستثني أي دولة في النظام الدولي، إلى جانب تنويع الشركاء والدخول في علاقات تعاون أمني ثنائية مع الأقطاب الكبرى في النظام الدولي. (أسس ومبادئ الأمن الوطني، مرجع سابق)

ومنه فإن الثورة المعلوماتية قد عملت على تطوير أشكال التهديدات الأمنية بطريقة سلبية من جهة، وفرضت تعددا وتنوعا في آليات مواجهتها لتحقيق الأمن القومي بمفهومه الموسع من جهة أخرى، وهو ما يوضحه الجدول (7) أدناه.

الجدول (7): آليات تحقيق الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية

استراتيجيات تعزيز وبناء الأمن القومي		
الآليات المحلية	الآليات الإقليمية	الآليات الدولية
أهمية التكامل بين الفواعل المعنية بصياغة خطة استراتيجية للأمن القومي + مع الجمع بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية لتحقيق الأمن القومي الشامل.	الاعتماد على مركبات الأمن الإقليمي في المجالين العسكري الأمني والاقتصادي التنموي وحتى المعلومات ضمن الدوائر الإقليمية المرتبط بالأمن القومي، وإقامة علاقات تعاون ثنائية وثلاثية مع دول الجوار.	-الانخراط في المنظمات الدولية والالتزام بمبادئها ومعاييرها المتعلقة بحماية الأمن والسلم. -إقامة علاقات تعاون مع الأقطاب الكبرى في النظام الدولي لتأمين الأمن.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سابق.

العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي

يتضح أن تحقيق الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية يتطلب الدمج بين الآليات الداخلية، الإقليمية والدولية، فعلى المستوى الداخلي مثلاً تؤكد كل دراسات الأمن القومي في عالم العولمة على ضرورة تكامل الأدوار بين الفواعل المعنية بصياغة خطة الأمن القومي (المؤسسة العسكرية والأمنية، المؤسسة السياسية، المؤسسة الدبلوماسية، المؤسسة الاقتصادية، المؤسسة الإعلامية والثقافية)، وضرورة الجمع بين كافة الأدوات العسكرية وغير العسكرية لتحقيق الأمن القومي في العلاقات الدولية المعولمة، إلى جانب تعدد آليات التعاون الإقليمي والدولي لتأخذ الشكلين التقليدي (الأدوات العسكرية والسياسية والاقتصادية للمواجهة) إلى جانب الأدوات الجديدة (البيئية والاجتماعية والتكنولوجية).

خلاصة الفصل:

إذن فقد دخلنا مع الثورة المعلوماتية عهداً دولياً جديداً من التهديدات الأمنية تعكس عولمتها على الصعيد العالمي، من قبيل التهديدات الصلبة التي تمس الأمن العسكري، وتستهدف الكيانات الدولانية إلى السياسية والاقتصادية، ثم العابرة للحدود ذات الطبيعة المتشابكة والمركبة، اللينة، المجتمعية والإيكولوجية والتكنولوجية، يرجح أن يكون لها الأثر الأكبر على الأمن القومي بمفهومه الموسع (أمن الأفراد والمجتمع والدولة) كونها تفرض على الدول تبني استراتيجيات وقائية، وتطوير آليات متعددة الفواعل، والأدوات على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية.

الفصل الثاني:

واقع التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل
الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري

تتمتع الجزائر بموقع جيواستراتيجي مهم، لشساعة مساحتها وطول حدودها، وتنوع ثرواتها الطبيعية، هذه الميزة تجعل من أمنها القومي يرتبط بمجموعة من الفضاءات الجيوسياسية (المغربية والعربية والافريقية والمتوسطية) جغرافيا واقتصاديا وثقافيا، تشكل في مجملها دوائر جيوسياسية لانتشار التهديدات الأمنية على كافة الأبعاد والمستويات، منها التهديدات التقليدية للأمن القومي الجزائري (العسكرية والسياسية والاقتصادية) التي أصبحت تأخذ اليوم منحى أكثر خطورة وبخصائص من طبيعة جديدة ومتغيرة، ناهيك عما باتت تخلفه التهديدات الأمنية العابرة للحدود (المجتمعية والبيئية والتكنولوجية) من تأثيرات لاستفادتها من مميزات الثورة المعلوماتية سلبيا، ولفهم تشابك هذه المعطيات سنحاول تفكيك المتغيرات الجيوسياسية، وتحليل أبعاد وتداعيات التهديدات الأمنية التقليدية والعابرة للحدود على الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية.

1.2 الجزائر: مقارنة جيو استراتيجية:

تتميز الجزائر بموقعها الجغرافي ذو الأبعاد الإقليمية المتعددة (البعد المغربي، العربي، الافريقي، المتوسطي)، التي تمثل مناطق أمنية حيوية متقاطعة لها انعكاساتها السلبية في حالات عدم الاستقرار، بسبب تتعدد وتزايد حدة التهديدات الأمنية الآتية منها في ظل تعقيدات الثورة المعلوماتية، لذلك سنحدد الخصائص الجغرافية والسوسيو اقتصادية للجزائر كأهم المحددات التي تقدم تحليلا جيوساسيا لطبيعة تهديدات الأمن القومي الجزائري، مع تحديد الدوائر والجهات الجيوسياسية لانتشار هذه التهديدات.

1.1.2 الخصائص الجغرافية والسوسيو اقتصادية للجزائر وأهميتها الاستراتيجية:

تعد الخصائص الجيوسياسية (الجغرافية، الحيز المكاني، الامتداد الحدودي، تنوع وتعدد الدوائر الجيوسياسية)، والخصائص السوسيو اقتصادية (المحددات البشرية، عناصر الهوية الوطنية، والمحددات الطاقوية) أهم محددات الأمن القومي الجزائري، التي يمكن من خلالها الكشف عن طبيعة مهدداته من جهة، وتحديد ميادين السياسة الأمنية لحمايته من جهة أخرى، وعليه سنوضح الخصائص الجغرافية والسوسيو اقتصادية للجزائر والكيفية التي قد تتحول فيها هذه المقومات إلى مصدر تهديد.

1.1.1.2 الخصائص الجغرافية للجزائر:

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة من بين المعطيات الثابتة في معادلة قوتها، كما يمكن من خلاله تحديد طبيعة وحجم التهديدات الأمنية الواقعية والمحتملة لأمنها القومي، والجزائر تتمتع بالعديد من الخصائص التي تجعل من موقعها الجغرافي ذا أهمية استراتيجية كبرى، نحددها فيما يلي:

- تحتل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا من حيث المساحة، والأولى إفريقيا ومغاريا، بنسبة 40% من مجموع مساحة الفضاء المغاربي (19 مرة من مساحة تونس، و 05 مرات مساحة المغرب الأقصى)، فهي تشغل أكبر جزء من صحراء هذا الفضاء 1000000 كلم²، كما أنها الدولة الوحيدة التي لديها حدود مع كل دوله، حيث تقع في شمال غرب أفريقيا بين تونس وليبيا من جانبها الشرقي، والمغرب الأقصى والصحراء الغربية من الجهة الغربية، ولها حدود برية مع كل من مالي وموريتانيا والنيجر، بمساحة شاسعة تبلغ 2.381.741 كلم²، (Algeria Country of Origin Information(Coi) Repport, 2011, p 10) ما بين دائرتي عرض 19° جنوبا و 37° شمالا، وخطي طول 9° غربا و 12° شرقا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم، ما يجعلها تشكل واجهة بحرية تقدر ب 57% من الطول الإجمالي للصفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط، من رأس سبارتيل بالمغرب إلى رأس تيب بتونس، فهي من أهم مناطق الحركة البحرية بالمنطقة المتوسطية، كما تتوغل جنوبا باتجاه القلب الإفريقي الصحراوي على مسافة تزيد عن 3000 كلم، وقد أثر موقعها ما بين البحر المتوسط في الشمال والصحراء في الجنوب على خصائصها الطبيعية من حيث تنوع أقاليمها المناخية وبنيتها الجيولوجية التي ترتب عنها تنوع في مواردها الطبيعية. (الشواكة، 2021)

- وتمتد حدودها البرية على طول 6343 كلم، (لروق، 2009، ص38) مقسمة مع دول الجوار مثلما يوضح الجدول (8) أدناه.

الجدول (8): طول الحدود البرية الجزائرية مع دول الجوار

الدول	مالي	النيجر	موريتانيا	المغرب	الصحراء الغربية	ليبيا	تونس	المجموع
طول الحدود	1376 كلم	956 كلم	463 كلم	1559 كلم	42 كلم	982 كلم	965 كلم	6343 كلم
النسبة المئوية	21.69%	15.07%	7.30%	24.85%	0.66%	15.48%	15.21%	100%

المصدر: الحدود البرية للجزائر. موسوعة مقال. <https://bit.ly/3OHRnqf>

يتضح من الجدول أن الجزائر تتمتع بموقع وسط في قلب منطقة المغرب العربي، حتى أنها كانت تسمى بالمغرب الأوسط، (Balta, 1990, p 81) لأنها تمثل محور التقاء بين قارتي إفريقيا وأوروبا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وفي هذا الإطار صرح الرئيس الأمريكي السابق جون كينيدي سنة 1963 بأن الجزائر تمثل مفتاح إفريقيا، (ردموم، 2021، ص 52) إذ تعتبر ممرا حيويا للعديد من طرق

الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري

الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، فمن الناحية الجغرافية والإقليمية، يتميز موقعها بأبعاد متعددة، حيث أن **البعد الأول** هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه: **المغربي** أين تشكل الجزائر قلب المغرب العربي ومركزه الاقتصادي والبشري، والمحور **العربي** من خلال انتمائها للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية، **والبعد الثاني** يتعلق بالتفاعلات الاقتصادية والعلاقات مع الحضارات الأخرى، (الحراشي، 2013، ص 33) بمحوريه: **المتوسطي** حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة المتوسطية، وتستفيد من مزاياها الاقتصادية المشجعة على التبادل والتعاون مع أوروبا (أنابيب الغاز الطبيعي الجزائري نحو أوروبا مثال على ذلك)، وكذا المحور **الافريقي** لتوغل الجزائر داخل العمق الافريقي الذي يربط شمالها بمنطقة الساحل الافريقي وما وراءها، هذه الأبعاد المختلفة تقدم مزايا متعددة للجزائر ولكن في المقابل تطرح مزيدا من احتمالات الانكشاف الأمني على كافة حدودها، وبالتالي فهي أكثر الدول المعنية مباشرة بما تفرزه البيئة الأمنية للأقاليم المجاورة من تفاعلات وتحولات، (لعروق، مرجع سابق، ص 24) خاصة إذا عرفنا أن هذه الامتدادات الجغرافية تتداخل بشكل مركب ومتشابك، ما يجعل إقامة الحدود الفاصلة بين عمق تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري صعبا.

2.1.1.2 الخصائص السوسيو اقتصادية للجزائر:

سنرصد في هذا العنصر أهم المحددات البشرية (عدد السكان، توزيعهم الجغرافي، ودرجة التجانس الاجتماعي)، إلى جانب المحددات الاقتصادية (الطاقوية) التي تميز الجزائر، وكيف تؤثر على ديناميكية أمنها القومي.

أولا: المحددات البشرية:

تشكل الجزائر نسبة 47% من عدد سكان المغرب العربي، حيث تعد أولى الدول المغربية من حيث الثقل السكاني ب 43,9 مليون نسمة حسب الديوان الوطني للإحصائيات في جانفي 2020، (ديموغرافية: عدد سكان الجزائر بلغ 43,9 مليون نسمة في جانفي الماضي، 2020، <https://bit.ly/3PZHrcE>) وذات النسبة الأكبر في النمو الديمغرافي ب 2.15% بعد موريتانيا مقارنة بباقي الدول المغربية، (أنظر الجدول (9) أدناه).

الجدول (9): عدد سكان الجزائر مقارنة بباقي الدول المغربية لسنة 2020 بالمليون نسمة

البلد	عدد السكان سنة 2020
الجزائر	43,9
المغرب	36,910,560
تونس	11,818,619
ليبيا	6,871,292
موريتانيا	4,649,658

المصدر: بلوم، دفيد. (مارس 2020). السكان في عام 2020. دار التمويل والتنمية. ص 7.

حيث تشير تقديرات نفس العام إلى أن نسبة السكان الذين لا تتجاوز أعمارهم 25 عاما بلغت 43.5% من إجمالي السكان، وتقدر نسبة الذين تقل أعمارهم عن 55 عاما بنحو 86.4%، وفقا لكتاب حقائق العالم لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وتشير بيانات الديوان الوطني للإحصائيات إلى استقرار معدل الخصوبة في عام 2019 مقارنة بعام 2018 ب 3 أطفال لكل امرأة، وبلغت الزيادة الطبيعية للسكان 837 ألف نسمة في 2019، أي بنسبة نمو 1.93%، و حسب تقديرات عام 2020 بلغ متوسط معدل الحياة 77.9 سنة وسطيا، مع 77.2 سنة للذكور، و 78.6 سنة للإناث، (السكان في الجزائر، 2021، <https://bit.ly/3zHWaDC>) هذا العدد من السكان الشباب يمكن أن يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني إذا تم الاستثمار في الطاقات البشرية إلى جانب الثروات الطبيعية للجزائر، ويمثل في نفس الوقت سوقا استهلاكية تتجه إلى الزيادة يوميا. (دحموح، 2019، ص 61)

كما نجد توزيعا غير متوازنا للسكان، حيث يقطن ما نسبته 94% من مجموع السكان بالمناطق الشمالية التي لا تزيد نسبتها عن 20% من المساحة الإجمالية للبلاد على حساب الجنوب، وتعد الكثافة السكانية الإجمالية متدنية في الجزائر نظرا لمساحة البلاد الشاسعة، إذ بلغت 18.41 شخصا/كم² عام 2020، وتستحوذ الجزائر العاصمة على نحو 2.95 مليون نسمة (تقديرات 2018) وفقا للديوان الوطني للإحصاءات تليها وهران ب 1.4 مليون نسمة، وقسنطينة 943 ألف نسمة، وبشكل عام فإن نسبة 73.7% من مجموع السكان يعيشون في المناطق الحضرية.

بالنسبة للتركيبة العرقية والدينية، يعتبر معظم الجزائريين عربا ويتحدثون اللهجة الجزائرية العامية العربية، وهناك أقلية نسبتها (25-30%) يتحدثون اللغة البربرية يتميزون بإتباع التقاليد الثقافية التي كانت سائدة قبل مجيء العرب، ينتشر البربر في مناطق عديدة من البلاد ويتحدثون لهجات مختلفة،

كما يعيش بالقرب من مدينة تندوف على الحدود الجنوبية الغربية، الآلاف من مواطني الصحراء الغربية في مخيمات اللاجئين، أين أدى استمرار احتلال المغرب لهذه المستعمرة الإسبانية السابقة إلى جعل اللاجئين سكانا شبه دائمين في الجزائر، كما استقر في السنوات الأخيرة، أفراد من مختلف الدول الإفريقية بالجزائر نتيجة محاولاتهم الفاشلة في الهجرة إلى أوروبا.

يعتقد معظم الجزائريين تقريبا الدين الإسلامي بنسبة 99٪، وهناك أقلية صغيرة من المسيحيين واليهود منذ عام 1962، يتبع معظم المسلمين الجزائريين المذهب السني، وهناك مجموعة صغيرة من المسلمين الذين يعيشون بشكل أساسي في منطقة المزاب بغرداية، يتبعون المذهب الإباضي، ينحدر الإباضيون الجزائريون من القبائل البربرية التي كانت تشكل جزء من الإمبراطورية الرستمية التي تركزت بتيارت في القرن الثامن، ويلعب الدين دورا مهما في المجتمع الجزائري كإطار ثقافي، في المقابل، لطالما كان دوره في مسائل اجتماعية وسياسية محددة متنازع عليه بشكل كبير في المجتمع والسياسات، حيث تاريخيا حاولت بعض الحركات الإسلامية والدولة فرض تفسير الدين واستخدامه لتعزيز مكانتها، (السكان في الجزائر، مرجع سابق) ورغم ذلك يعتبر المجتمع الجزائري متجانسا اجتماعيا إلى حد بعيد مقارنة بالشعوب الإفريقية الأخرى، من حيث أنه مجتمع واحد متعدد اللغات (العربية والأمازيغية) ومتناغم العادات والتقاليد وغني بالثقافات، لكن غالبا ما تطرح قضايا التماسك الاجتماعي والأمن الهوياتي كأحد التهديدات الأمنية الكامنة المرتبطة بالمحددات الاجتماعية والبشرية للجزائر بسبب التوظيف السياسي للعامل اللغوي والثقافي بين العرب والأمازيغ، الميزابيين والمالكيين، وقضية الطوارق، (لخضاري، 2015، ص 138) هذا فيما يخص المحددات البشرية وسنحاول الوقوف على المحددات الطاقوية للجزائر في العنصر الموالي لتبيان الخصائص الاقتصادية التي عادة ما تكون مصدر قوة ولأمن في ذات الوقت.

ثانيا: المحددات الطاقوية:

تملك الجزائر ثروات طبيعية متنوعة تمنحها مكانة طاقوية كبرى، من بينها (الفوسفات، الحديد، الزنك، الذهب، اليورانيوم، التنغستان..)، كما تحتل في المشهد الطاقوي العالمي المرتبة السابعة عشر في الاحتياطيات البترولية المقدرة ب 12.2 مليار برميل، والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج، والثانية عشر من حيث التصدير، أما قدراتها فيما يخص تكريره فتقدر ب 22 مليون طن سنويا، كما تحتل المرتبة السابعة في العالم من حيث الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي التي تصل إلى 4.5م³ بنسبة 2.4% من الاحتياط العالمي، والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج، والمرتبة الرابعة من حيث التصدير، (Depend on the report of Advanced Resources International, 2013, pp 437-438) ويضاف إليهما

مخزونها من الغاز الصخري المقدّر بـ 19.800 مليار متر مكعب، المتمركز في أحواض مويدير وأحنات وبركين وتيميمون ورقان وتندوف جنوب البلاد، حسب ما أكدته تقرير لوزارة الطاقة الأمريكية حول احتياطات المحروقات غير التقليدية، حين ذكر بأن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الصين والأرجنتين من حيث احتياطات الغاز الصخري القابل للاسترجاع.

(Background Reference: Algeria, 2019, <https://bit.ly/3PW4mWw>)

انطلاقا من هذه الأرقام تبرز الجزائر كبلد طاووي مهم في الفضاء الإفريقي، المغاربي والمتوسطي، ومكانتها مهيمنة، فهي المورد الثالث للاتحاد الأوروبي من حيث الغاز الطبيعي والرابع من حيث التزود بالطاقة. (BP Statistical Review of World Energy, 2013, p 16)

كما تزخر بموارد مهمة من الطاقات المتجددة أهمها الطاقة الشمسية، حيث تستفيد من خلال موقعها بكميات كبيرة من الشمس تتجاوز 05 مليار ميغواط ساعي في السنة، لأن مدة الشمس في كامل التراب الوطني تفوق تقريبا 2000 ساعة في السنة، ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة في السنة بمناطق الهضاب العليا والصحراء، حيث أن الطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1م² تصل إلى 5 كيلواط في الساعة أي نحو 1700 كيلواط في الساعة/م² خلال السنة في شمال البلاد و2263 كيلواط م² أثناء السنة في جنوب البلاد. (Cherifi & Haddad, 2019, pp 105-109)

الجدول (10): الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر (كيلو واط ساعي لكل متر مربع في السنة)

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا والسهوب	الصحراء
المساحة بالنسبة المئوية	04	10	86
قدرة الشمس في المتوسط (الساعة-السنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كيلو واط م ² في السنة)	1700	1900	2650

المصدر: جديدي، سميحة. (2019). "استغلال ثروة الطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري: الواقع والآفاق". ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: مال وأعمال: نحو ادماج أعمق لثروتي الشمس والماء في سياسة التنمية الوطنية للجنوب الجزائري، جامعة حمة لخضر الوادي، ص5.

يبين الجدول أن الطاقة الشمسية التي تملكها الجزائر تتيح لها فرصة تصديرها للدول الأخرى، لاتساع مساحاتها واستمرار تعرضها لكميات عالية من موجات الاشعاع الضوئي والكهرومغناطيسي الصادر عن الشمس.

تتميز الجزائر أيضا باحتوائها على طاقة رياح تتراوح حسب المناطق بين 2 إلى 8 م/ثا، حيث تبلغ في متوسطها 5 م/ثا بمنطقة تندوف، تيارت ووهران، وفي أقصاها إلى 6 م/ثا بأدرار، تيميمون وعين صالح، وتعتبر هذه الحقول مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية، (مؤذن، وبن عبد الفتاح، 2018، ص ص 357-358)، أنظر الملحق (2) خارطة توضح حقول الرياح في الجزائر.

ورغم هذه الإمكانيات إلا أن استغلالها بالشكل الذي يحقق الأمن القومي الجزائري يبقى محدودا، حيث تؤثر هذه الدعائم: السكان والطاقة والفضاء الجغرافي بطريقة مزدوجة، فمن جهة تمثل محددات رئيسية لقياس قوة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، وفي ذات الوقت هي محددات قد تزيد من انكشافها الأمني، لأن الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها كنقطة تقاطع بين العديد من الدوائر الإقليمية التي تتوزع تهديداتها الأمنية بشكل متشابك ومترايط، قد جعلها معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه هذه الدوائر وليس دول الجوار المتاخمة على حدودها فقط، وهو ما يؤكد أهمية التحليل الجيوسياسي لطبيعة التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري في عصر الثورة المعلوماتية.

2.1.2 التحليل الجيوسياسي لطبيعة تهديدات الأمن القومي الجزائري:

تتميز البيئة الأمنية التي تتواجد فيها الجزائر بحدود مفتوحة ترتبط فيها الأبعاد الخارجية والداخلية للأمن بشكل دائم وقوي، نتيجة لكثافة وسرعة الاتصالات التي أحدثتها التطور التكنولوجي، وسهولة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال على المستوى الدولي، وإن كانت هذه العوامل قد ساهمت في الربط بين أمن الدول، فإنها قد أدت أيضا إلى توسيع أنماط التهديدات المحدقة بالأمن من حيث رفع هامش مناورة الفواعل غير الدولانية، التي أهم ما يميز مجال نشاطها بالمنطقة المحيطة بالجزائر غالبا أنه غير محدد، لأن التهديدات الأمنية أصبحت عبر قومية، وعليه سنعتمد على التحليل الجيوسياسي لطبيعة تهديدات الأمن القومي الجزائري، لأنه ليس من العملي الأخذ بالتحديدات الجغرافية الطبيعية لدراسة التهديدات في عصر الثورة المعلوماتية، لأن أطروحة التهديد المباشر والواضح المصدر كما في فترة الحرب الباردة، قد تراجعت، وباتت الدول مهددة جيوساسيا (سيليريه، 1988، ص 85) كل حسب إقليمها وقوتها بتهديدات مبهمة المعالم، لا قطرية، غير دولانية وغير عسكرية، (Constain, 1996, p 316) وبوجود هكذا تهديدات أصبحت الأقاليم والحدود كما تشير مصطلحات الجيوسياسة، تشكل رهانا أمنيا بالنسبة للدول، عندما تؤدي الأبعاد الجيوسياسية لإقليم دولة ما إلى ربط أمنها بأمن الفضاءات الأخرى، القريبة منها أو البعيدة، تبعا لمصالح الدولة المهددة التي تكون مجبرة على التفاعل مع هذه الفضاءات إذا أرادت حفظ أمنها والتصدي للتهديدات المحدقة به.

إذا يتجاوز مجال انتشار تهديدات الأمن القومي الجزائري الحدود الجغرافية الطبيعية، ويمتد إلى نطاق أوسع بميلاد "فضاءات افتراضية" فرضها التطور التكنولوجي والمعلوماتي (خضاري، مرجع سابق، ص 42)، ما أنتج مصادر تهديدات متنوعة منها الداخلية والخارجية الآتية من الدوائر الإقليمية المحيطة بها، وليس من دول الجوار الإقليمي التي تشترك معها بالحدود الجغرافية الطبيعية فحسب، لأن لكل دائرة جيوسياسية مجال تغطية تتفاعل من خلاله التهديدات الأمنية لتمس بأمن الدول والأقاليم المجاورة، ووقوع الجزائر ضمن مجال أي دائرة أو على محيطها يعني أنها تؤثر وتتأثر بالتفاعلات التي تحدث داخلها، (Rosière, 2004, p 171) من منطلق عدم وجود حدود واضحة لمنطقة أمن الجزائر التي تتعدى الحجم الجغرافي للإقليم وتمتد في كل الاتجاهات لتشمل تأثير التهديدات الأمنية للإقليم المغربي برمته وجزء واسعاً من القارة الإفريقية والمنطقة المتوسطية والشرق أوسطية، كما سنبرز العلاقة بين تعدد أبعاد التهديد في ظل الثورة المعلوماتية وبروز فضاء أمني خامس إلكتروني إلى جانب الفضاءات التقليدية للأمن (البر والبحر والجو والفضاء الخارجي)، وتأثيره في تحول منحى التهديدات الأمنية حتى التقليدية منها، ما يجعل من أهمية الاعتماد على الجغرافية الافتراضية إلى جانب الجغرافية المكانية أمراً ضرورياً لكشف مصادر التهديد وكيفية مواجهته، إذ صار من المتعذر حصر الحدود أو تحديد مصدر التهديد المحدق بالأمن الجزائري جغرافياً، وهي وضعية عقدت أكثر من الطبيعة العلائقية للأخير.

3.1.2 الدوائر والجبهات الجيوسياسية لانتشار تهديدات الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة

المعلوماتية:

سنقوم هنا بحصر التهديدات الأمنية العابرة للحدود الآتية من كل الدوائر والأجنحة الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار الترابط والتفاعل الدائم بين هذه الدوائر ما يزيد من كثافة تهديداتها الأمنية، ويجعل الحدود الجزائرية ككل الحدود الجغرافية في العالم غير عازلة وقابلة للاختراق بشدة من الداخل، ومن الخارج، ومن الأعلى (لأن الصواريخ الباليستية تتجاهل الحدود ولا تعترف بها)، ومن الأسفل، (لأن العدو قد يكون فاعلاً غير دولتي يعيش ضمن إقليم الجزائر أو على مقربة منه في الأقاليم الجغرافية المجاورة له).

1.3.1.2 تهديدات الدوائر (المغربية والإفريقية والعربية) للأمن القومي الجزائري:

تتعدد مظاهر التهديدات الأمنية الآتية من الدوائر المغربية الإفريقية والعربية، في ظل تفاعلها مع التهديدات الأمنية من المصادر الداخلية في الجزائر، نجلها فيما يلي:

أولاً: تهديدات الدائرة المغاربية:

تعتبر الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلات وتطورات، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 43) وعليه فهي تتأثر بما يأتيها من تهديدات مغاربية المنشأ والمصدر، حيث تغطي تهديدات الجناحين الشرقي والغربي في هذه الدائرة سواء منها التقليدية أو اللينة العابرة للحدود، بالنسبة للجناح الغربي الذي يتضمن الحدود الجزائرية مع المغرب الأقصى والصحراء الغربية وموريتانيا، نجد في مقدمة التهديدات توتر العلاقات البينية الجزائرية-المغربية، (Sehimi, 1991, p 7) ما أفرز حالة من اللاأمن الذاتي عند كل منهما، أدت بدورها إلى لا أمن موضوعي داخل الإقليم المغاربي ككل، وأفضى إلى حالة تأهب عسكري شبه دائم على الحدود المغربية-الجزائرية. (بن عنتر، 2015، ص 5)

أما بالنسبة لتأثر الأمن القومي الجزائري بالتهديدات الأمنية اللينة للدائرة المغاربية، فإن الروابط السوسيو-ساسية، والسوسيو-اقتصادية والسوسيو-ثقافية بين الجزائر والدول المغاربية، من حيث أزمات هشاشة الديمقراطية وتراجع حقوق الإنسان في زمن العولمة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وأزمات الهوية المجتمعية -قضية الطوارق- كلها تهديدات أمنية لينة تؤثر بشكل سلبي على الأمن المغاربي بصفة عامة والأمن القومي الجزائري بصفة خاصة، (Sehimi, Op Cit, p 7) كما تتأثر بما تعانيه دول المغرب العربي من انتشار للإرهاب والجريمة المنظمة بحكم ما يوجد من تداخل وارتباط بين الشبكات الإجرامية المحلية المغاربية والأفريقية والعالمية، (Chauprade, 2008, p 725) لضعف التنسيق الأمني فيما بينها وقدراتها الأمنية المحدودة (موريتانيا مثلاً)، (بن عنتر، 2013، ص 5) ما يجعل أمن الجزائر في ظل الثورة المعلوماتية من أمن الدائرة المغاربية ككل، وهو أمن لا ينفك عن دائرة أخرى لانتشار خارطة التهديدات الأمنية ألا وهي الدائرة العربية وما تحمله من تأثيرات سلبية على الأمن الجزائري في حال عدم الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: تهديدات الدائرة العربية:

ثبت أن لا أمن معظم أنظمة الشرق الأوسط يؤثر على سياسات الأمن الإقليمي برمته، (Buzan & Waeber, Op Cit, p 194) لذا يبقى الأمن القومي الجزائري من مقاربة أمنية إنسانية مهدداً داخلياً وإقليمياً في حال عدم استقرار أي دولة ضمن الدائرة العربية، إذ يؤكد الواقع بأن الجزائر لاتزال تعاني من تهديدات يفرضها انتمائها الجيوسياسي والحضاري للمنطقة العربية، حيث لطالما تأثرت بالنزاع العربي الإسرائيلي في السابق، كما لا تزال هذه الدائرة مصدراً خارجياً لانتشار التطرف والإرهاب والعنف

المسلح داخل الدائرة المغاربية عموماً، وما يحمله ذلك من تهديدات على الأمن القومي الجزائري، بفعل استراتيجية تنظيم القاعدة في السابق وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" المعلوماتية لزيادة التجنيد في صفوفه من شباب دول المغرب العربي عامة، وهي تهديدات زادت خطورتها مع بروز الفضاء الإلكتروني الذي سهل عمل كل من الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة، ضف إلى ذلك ما تفرزه النزاعات الداخلية حالياً في سوريا واليمن من تداعيات، كقضية اللاجئين السوريين بالجزائر وإمكانية تأثير ذلك على الأمن القومي الجزائري، (عبد المنعم، وقدي، 1992، ص 44) دون أن ننسى تؤثر الجزائر كدولة عربية بالمخططات الإسرائيلية للتغلغل والسيطرة على المنطقة، خاصة وأن الاستراتيجيات الأمنية العربية لا تتجه نحو تصور مشترك للأمن ومفهوم موحد للعدو بل نحو التعاون والارتباطات الثنائية مع القوى الغربية، ما يضاعف من تأثير هكذا تهديدات على كل دولة على حدى، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 65) ومنه فإن الانكشاف الأمني الذي تعانيه الجزائر من المنطقة العربية له خصوصيته، (الدهان، 2020)، وتتعدد تداعيات ذلك إذا وجدنا كثافة مماثلة في التهديدات الآتية من الدائرة الأفريقية عبر الجناح الجنوبي للحدود الجزائرية التي أصبحت ممبعة بفعل الثورة المعلوماتية.

ثالثاً: تهديدات الدائرة الأفريقية:

يبدأ تحديد الدائرة الأفريقية للأمن القومي الجزائري انطلاقاً من الصحراء التي تمثل عمق الجزائر الاستراتيجي، والحدود الجنوبية للجزائر المتصلة مباشرة بالساحل الأفريقي، التي تتميز بعدم وجود عوائق طبيعية، ما يسهل انتشار التهديدات الأمنية المنبثقة عنها، في ظل ما تعانيه دول الساحل والدول الأفريقية المحاذية لها من فشل دولتي، وضعف في التماسك السوسيو-سياسي لعلاقة الدولة بالمجتمع، وخلل اقتصادي يشوبه فشل مزمن في تحقيق العدالة التوزيعية، وحالات عنف وتمرد سياسي وصل في حالة طوارق مالي إلى المطالبة بالانفصال، فأغلب المنطقة تشهد نزاعات داخلية لم تجد طريقها للحسم بعد حتى اليوم، ما يعني أن هذه الدائرة للأمن القومي الجزائري تعاني انفلاتاً أمنياً خطيراً، لأنه ووفق مقاربة جيوسياسية، لا تقتصر منطقة أمن الجزائر ضمن هذه الدائرة على دول الساحل الأفريقي المجاورة لها فقط، بل تتوسع أبعد من ذلك لارتباط انتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية بأغلب بؤر التوتر والاقترال الأفريقية المحاذية لدول الساحل (تشابك تأثيرات النزاع الداخلي للطوارق في مالي والنيجر، مع الصراعات العرقية في دارفور والصومال، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والصدمات الاثنية والقبلية في التشاد، والحرب الأهلية في بوركينا فاسو، والصراعات الدينية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، والنزاع الحدودي بين نيجيريا والكامرون حول شبه جزيرة باكازي)، (Zorgbibe،

(2003, p 79) ويتأكد هذا التحليل إذا عرفنا أن سمة القارة الأفريقية هي سرعة انتشار التهديدات بها من النطاق القطري إلى الإقليمي بسبب العجز في مواجهتها وطنيا، وعليه تصبح أي اضطرابات تحدث في الدول المجاورة لجيران الجزائر ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 58) وهو ما يؤكد التأثير الدائم لمنطقة المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا، بما تفرزه الدائرة الأفريقية ككل من أزمات لاجئين وهجرة غير شرعية، إرهاب وجريمة منظمة عابرة للأوطان بكل أنواعها، (تجارة سلاح ومخدرات، تهريب، اتجار بالبشر...)، كما أنها تمثل بيئة خصبة لانتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السل، الطاعون، والإيدز. (مجموعة البنك الدولي، 2020)

وعليه لم يعد البعد الجغرافي عن مناطق الصراعات المسلحة أو بؤر عدم الاستقرار في إفريقيا جنوب الصحراء يضمن الحماية المطلوبة للأمن الجزائري، وبالتالي لا يمكن دراسة الوضع الأمني في الجزائر بعزل عن الدائرة الأفريقية، وتتأزم هذه الوضعية أكثر إذا عرفنا أن أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا بحكم هشاشة اندماجها الاجتماعي، عجزها الاقتصادي وضعف بنائها السياسي، ما سينعكس سلبا على الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل وشمال إفريقيا وحتى منطقة المتوسط، ومنه الأمن القومي الجزائري. (الزيري، 1999، ص 11)

2.3.1.2 تهديدات الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري:

نحدد هنا تهديدات الجناح الشمالي للأمن القومي الجزائري ومدى قابلية الاختراق من أعلى عبر المتوسط، فمنذ نهاية الحرب الباردة لطالما يتم اعتبار جنوب المتوسط تهديدا مباشرا لشماله بسبب ما يصدره له من عوامل مخلة بالاستقرار، لكن في المقابل، نادرا ما يشار إلى ما يمكن أن تشكله الضفة الشمالية للمتوسط من تهديد للجنوبية، حيث وبالنسبة لجنوب المتوسط، وبحكم مدركاته التي تحكمها تجارب خضوعه للاستعمار، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 158) يمكن أن تكون أوروبا كذلك مصدرا للتهديدات الأمنية، بسبب قدراتها العسكرية والتكنولوجية الهائلة، واقتصادها المهيمن على المنطقة، وثقافتها التي تهدد هويات المجتمعات في الجنوب، حيث نجد مثلا أن العلاقة بين الجزائر ودول الضفة الشمالية للمتوسط تتدرج ضمن معادلة "الأنا والآخر"، لأن الضفتين مختلفتين من حيث منظومة القيم الحضارية والثقافية، والتأثير عادة يأتي من المجتمع الحضاري الأقوى على المجتمع الحضاري الأضعف، وعليه يبقى المجتمع الجزائري مهددا بفقدان قيمه وأنماط حياته الأصلية، لأن الجزائر لا تستورد الرساميل والتقنيات من الغرب فقط، بل تستورد منه المفاهيم، القيم والرؤى، وأساليب الحياة، التشكيلات التجارية، والأنماط التعليمية والفكرية والتكنولوجية، الفنية والقيمية الجاهزة، مثل هذه العلاقة أدت إلى ارتباط تقليد

الاعجاب والانبهار بالحضارة الغربية على مستوى المجتمع الجزائري، بطريقة ترهن بقاءه الهوياتي وأمنه، وتزيد تبعيته، في ظل حالة فقدان الثقة بالذات الحاصلة على مستوى أفراد، (Baghzouz, 2009, pp 522-523) خاصة إذا وجدنا أن المشروع الأوروبي يتعارض مع مساعي التخلص من الاستعمار، ما يرجح فرضية السعي الأورو-أطلسي إلى الهيمنة على المنطقة سياسيا، وعسكريا، واقتصاديا وثقافيا وتكنولوجيا، وهو ما تؤكد محاولات فواعل الضفة الشمالية للمتوسط الرامية إلى تشكيل المنطقة المتوسطية وفقا لأطروحاتها ومقارباتها وطبقا للقيم والمعايير والبنى والمؤسسات الغربية، بداعي جلب الاستقرار لهذه المنطقة المضطربة حسب وجهات نظرها الخاصة. (Henry, 2004, p 14)

وعليه، فقد وضع الثقل الجيوسياسي الناتج عن العوامل الجغرافية، الاقتصادية، والسكانية، الجزائر أمام تهديدات أمنية متعددة ضمن هذه الدوائر، مباشرة وغير مباشرة، متداخلة ومتراصة، ما يجعل الأمن القومي الجزائري منكشفا من جميع الجبهات في ظل ما تقدمه الثورة المعلوماتية من تطور في وسائل وأدوات إلحاق الضرر المادي وغير المادي لمصادر التهديد التقليدية منها والعابرة للحدود.

2.2 التهديدات الأمنية التقليدية في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري (العسكرية

والسياسية والاقتصادية):

إن ارتباط الأمن القومي الجزائري بالقضايا اللينة أي بالتهديدات العابرة للحدود، في ظل الثورة المعلوماتية بتداعياتها السلبية المختلفة، لا ينفي بقاء واستمرار العديد من التهديدات التقليدية الصلبة (العسكرية، السياسية، والاقتصادية)، التي تأخذ منحى آخر أكثر خطورة في مختلف متغيراتها ومؤثراتها.

1.2.2 التهديدات العسكرية والأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية:

يواجه الأمن القومي الجزائري مجموعة من التهديدات الصلبة العسكرية منها الواقعية والمحتملة، فالإلى جانب عدم القدرة على تصنيع وتحديث الأسلحة، وصعوبة الفصل بين العلاقات المدنية العسكرية (فترة التسعينيات)، داخليا، فإن العوامل المهددة لهذا البعد خارجيا متعددة ويمكن إجمالها في توتر العلاقات البينية الجزائرية-المغربية وما أفضت إليه من تهديدات صلبة زادت حدتها مع التأثيرات السلبية للثورة المعلوماتية، كما لا يمكن التغافل عن الاختراق من أعلى (الاستراتيجية الأورو-أطلسية) وتعاضم النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا عموما ومنطقة شمال إفريقيا خصوصا، وما يحمله من تهديدات يمكن تصنيفها على أنها صلبة مباشرة في طبيعتها، إضافة إلى التداعيات السلبية للنزاعات الداخلية في دول الجوار (الساحل الإفريقي وليبيا) على الأمن القومي الجزائري.

1.1.2.2 توتر العلاقات البينية الجزائرية-لمغربية:

يأتي هذا التهديد ضمن أهم المدركات الأمنية الجزائرية بحكم أربعة عوامل رئيسية: الأول يتعلق بالمشاكل الحدودية الجزائرية مع المغرب الأقصى منذ الاستقلال، والثاني يتعلق بتأثير النزاع المغربي الصحراوي على العلاقات بين البلدين، والثالث يرتبط بما أفضى إليه المتغيرين السابقين من تنافس وسباق تسلح بين الجارتين، والرابع يرتبط بالتأثير السلبي لاستفادة البلدين من وسائل الثورة المعلوماتية، وعلى هذا الأساس يعتبر المغرب جارا سيئا يحمل أطماعا توسعية، ومنه يأتي الإدراك الجزائري لطبيعة هذا التهديد على أنه تهديد أمني وجودي صلب وكامن على حدودها الغربية يمكن أن يهدد أمنها القومي في أي لحظة بسبب عدم الثقة بينهما.

أولا: المشاكل الحدودية الجزائرية-المغربية:

تاريخيا، يمكن القول أن منشأ تخوف الجزائر وريبتها من نوايا المغرب هو مطالبه الترابية حيال الجزء الغربي من إقليمها تندوف وشار، الذي نشبت بسببه حرب الرمال في أكتوبر 1963، ثم استحكم هذا الإدراك بعد ثلاث حوادث: الأول سنة 1975 بعد الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية وتقاسم إقليمها بين المغرب وموريتانيا، والثاني سنة 1976 بعد حادثة أمغالا والتصعيد في التصريحات بين البلدين، كادت أن تتحول إلى حرب لولا وساطة الرئيس التونسي بورقيبة آنذاك، والثالث سنة 1979 بعد الاحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور انسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله (تيريس الغربية)، حيث أكدت هذه السلوكات النوايا التوسعية للمغرب الأقصى من جهة، وحجم التهديد المغربي للأمن القومي الجزائري من جهة أخرى، وجاء الاتهام المغربي للجزائر بالضلوع في حادثة الهجوم الإرهابي على فندق الأطلس بمراكش سنة 1994 وفرضه تأشيرة دخول على الجزائريين -القرار الذي اعتبرته الجزائر تعسفا-، ليوقف تقريبا التعاون بين البلدين ويعطل الاندماج المغربي، بعد لجوء المغرب إلى غلق حدوده مع الجزائر، ورد فعل الأخيرة بإجراء مماثل مستمر لهذا الوقت، رغم إلغاء التأشيرة بين البلدين للرحلات الجوية آنذاك، لكن الحدود تبقى مغلقة، لأن الجزائر تؤكد على ضرورة الالتزام الأمني للمغرب أولا بمنع مرور المخدرات إلى أراضيها وكافة أشكال التهريب غير المشروعة، (مجدوبي، 2015) ويظل التوتر قائما بين البلدين، وفي كل مرة تحدث متغيرات جديدة تزيد من سوء العلاقات بينهما، مثلا التجاوزات المغربية أثناء تهجم حركة الشباب الملكي المغربي واقتحامهم لمقر القنصلية الجزائرية بالدار البيضاء عام 2013.

واقعيًا تشير الدراسات إلى أن التهديد الترابي المغربي للجزائر ما يزال قائمًا، لأن مشروع المغرب الكبير أو المغرب التاريخي الذي يضم جزءًا من الإقليم الجزائري ويتحدث عن الصحراء الشرقية للمغرب، لازالت السلطات المغربية متمسكة به، وهو ما يعتبر تهديدًا وجوديًا كامنًا للأمن الجزائري ضمن دائرتها المغاربية ويستهدف سيادتها وسلامة إقليمها ووحدتها الترابية، بعد اتخاذ المغرب سلوك دعم حركة متمردية الطوارق للمطالبة باستقلالها عن الجزائر، وكذا محاولة بعثه للمشروع الانفصالي الأمازيغي عنها لخلق الفتنة وتهديد وحدتها الترابية، حين قام مفوض المغرب لدى الأمم المتحدة بإطلاق تصريحات خطيرة في هذا الشأن سنة 2021، وهو ما يعتبره المراقبون للشؤون المغاربية محاولة من المغرب لتحديد واضعاف موقف الجزائر بخصوص قضية الصحراء الغربية.

ومنه تبقى مشكلة الحدود أحد عوامل اختلال ميزان العلاقات الجزائرية-المغربية، ففي حين تؤكد الجزائر على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، فإن المغرب يطالب بحقه التاريخي في عدد من الأقاليم الترابية باعتبارها امتدادًا للسيادة المغربية التاريخية، وكذا رفضه للأخذ بقاعدة الحدود الموروثة، (مرزه، 2015، ص 63) وهنا يكمن الاختلاف في الرؤية والهدف لكلا البلدين، ما يشكل أحد أهم أبعاد التناظر بينهما، ويجعل كلا منهما يعتبر الآخر مصدر تهديد.

ثانيا: الانعكاسات السلبية لقضية الصحراء الغربية على الأمن القومي الجزائري:

تعتبر هذه القضية من أهم أسباب التناقض والتناظر في العلاقات الجزائرية-المغربية، كما أنها تمثل المشكل الأمني الإقليمي الأساسي ضمن المركب الأمني المغاربي، الذي يحول دون تفعيل الأمثل للعلاقات التعاونية المغربية، فبعد نشوب النزاع الصحراوي منذ 1975 غداة الانسحاب الإسباني منها ودخول المغرب إليها بنية أنها أرض من أراضيها، أدى ذلك إلى توتر في علاقات الدولتين، نتيجة رفض الجزائر للاحتلال ومساندتها "الجبهة البوليساريو" المطالبة باستقلال الصحراء الغربية، من جهة، (Benabdallah-Gambier, 2007, p 141) وتمسك المغرب بمغربية الصحراء من جهة أخرى، حيث أن الخلاف بين المغرب والجزائر هو وليد التناقض بين اقتراحهما للتسوية، فبينما يرى المغرب أن استعادة الصحراء الغربية قضية وطنية لا تقبل المساومة، باعتبارها قضية سيادية وفق حجج تاريخية، فإن المقاربة الجزائرية تنطلق من اعتبار القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار، وأن الحل العادل للنزاع المغربي-الصحراوي لن يحصل إلا إذا مارس الصحراويون حقهم في تقرير المصير، مثلما تنص عليه اللوائح الأممية وفق استفتاء حر ونزيه، ويعتبر تمسك الجزائر بهذا الحل وفاء منها بمبادئ الثورة التحريرية التي قامت عليها عقيدتها الأمنية. (Zoubir & Benabdallah-Gambier, 2005, p 185)

وقد سارت الجهود الدولية التي تمت بإشراف الأمم المتحدة في بداياتها بما يتوافق مع المطالب الصحراوية والطرح الجزائري لتسوية النزاع، حيث أقر مجلس الأمن الحل رقم 690 في 19 أبريل 1991 الذي وضع خطة مفصلة لإقامة استفتاء حر ونزيه، لكنه سرعان ما تعطل بعدما اصطدمت بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (MINURSO) بمشكلة إعداد القوائم الانتخابية التي أصر المغرب على أن تضم آلاف من النازحين والمعمرين المغاربة الذين يرجع تاريخ دخولهم إلى الصحراء الغربية للمسيرة الخضراء سنة 1975، وبذلك اتضح أن المغرب بإصراره ذاك، يبحث عن استفتاء يقر دمج إقليم الصحراء الغربية بإقليم المملكة ولا يقبل استقلاله، ومنذ ذلك التاريخ والاستفتاء يؤجل مرة بعد أخرى، بالرغم من اللقاءات المتعددة التي تمت بين المغرب والصحراويين، والجهود الأممية لإيجاد أرضية للتسوية، لكن يبقى النزاع دون الحل النهائي ويظل يتراوح بين طرحي الاندماج والانفصال، خاصة بعد اقتراح التعديلات على الحل الثالث، وفق ما جاء به مخطط بيكر الثاني سنة 2003 الذي ترفضه المغرب لليوم، لأنه وضع شرط إجراء استفتاء تقرير المصير بعد فترة انتقالية تدوم لخمس سنوات، وهو ما تعتبره المغرب متعارضا مع مصالحها الوطنية، والأمن في الإقليم المغاربي، (Ibid, p 159) وازدادت تعقيدات الوضع بعد لعبة التوازن القلق لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بين الجزائر والمغرب، واستعمال هذا النزاع كورقة رابحة في المنطقة بين الجارتين، وعلى ما يبدو أن طول فترة النزاع خادمة لمصالح القوى الأجنبية بالمنطقة المغاربية، ما يعتبر أحد العوامل المسببة لتأزم للعلاقات بين البلدين أكثر.

نجد مثلا إعلان إدارة ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المنتهية ولايته سنة 2021 عن أحقية المغرب بالصحراء الغربية والاعتراف بسيادته عليها دليل على ذلك، لكن مع مجيء إدارة بايدن الرئيس الأمريكي الجديد فقد أظهر نوعا من التراجع عن قرار ترامب وأعاد القضية الصحراوية إلى طاولة الأمم المتحدة، (أبريكة، 2021) ومنه يتضح أن القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة تحاول إمساك العصى من الوسط فيما يخص القضية الصحراوية، وهو الأمر الذي لا يخدم مصلحة كلا من الجزائر والمغرب معا، لأن طول مدة النزاع واستعصاء الحل الجذري له، يجعل من هذه القضية أحد أخطر التهديدات الأمنية الكامنة التي تحول دون تحقيق التعاون المغاربي بصفة عامة، ومن أهم مسببات اللأمن للبلدين بصفة خاصة.

ثالثا: سباق التسلح والمعضلة الأمنية بين الدولتين:

تعتبر قضية زيادة الانفاق على التسلح، من أهم القضايا التي تخل بالتوازن الاستراتيجي في المغرب العربي، وتدل على أن مدركات التهديد للبلدين تتحدد انطلاقا من حالة الشك والتوتر بينهما،

(International Institute for Strategic Studies, 2009, p 258) حيث نجد حسب الاحصائيات أن المغرب قد استفاد في وقت مبكر من الدعم العسكري الغربي (الفرنسي والاسباني والأمريكي) منذ استقلاله سنة 1956 أكثر من أي دولة عربية أخرى، وتقوى هذا الدعم مع بداية الحرب في الصحراء الغربية عام 1975 أين تحصل على أكثر من خمس مجمل المعونات العسكرية الأمريكية لإفريقيا (طائرات حربية، دبابات ومعدات مختلفة)، أي ما يزيد عن مليار دولار خلال فترة التسعينيات، (Zoubir & Benabdallah-Gambier, Op Cit, p 188) مقارنة بالجزائر التي كانت تعاني من أزمتها الداخلية (العشرية السوداء) وما انجر عنها من عدم قدرة على التسلح نتيجة الامتناع الغربي شبه الرسمي وغير المعلن عن بيعها الأسلحة، فضلا عن الأضرار التي لحقت بترسانتها نتيجة الاقتتال الداخلي، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 91) وعليه فإن المغرب قد حقق تفوقا استراتيجيا مغاربيا على حساب الجزائر مما دفع الأخيرة إلى استدراك تأخر قدراتها الدفاعية منذ سنة 2001 بعد الخروج من أزمتها، أين بدأت في تحديث ترسانتها ورفع ميزانية تسليحها واقتناء العتاد العسكري، وإبرام شراكات استراتيجية مع روسيا والصين، وجنوب إفريقيا، وفرنسا، وإيطاليا،... (المرجع نفسه، ص 84) سعيا منها للتزود بنظم تكنولوجية متطورة لحراسة حدودها (برا وبحرا وجوا) وضمان تغطية أمنية لكامل اقليمها، (ولد القابلة، 2009، ص 6) وقد تمت قراءة هذا التسلح الجزائري من قبل المغرب على أنه محاولة منها للحفاظ على التوازن الاستراتيجي معه، وجاء تصعيد وتيرة سباق التسلح بين البلدين وفق سياسات الفعل ورد الفعل التي بلغت أوجها خلال العقدين الأخيرين، حيث تؤكد دراسة المنظمة المتخصصة في مسائل الدفاع "فوركاست انترنشنال" (Forecast International) أن الجزائر منذ بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت تمثل إحدى أكبر الدول الإفريقية انفاقا على التسلح، ففي سنة 2008 خصصت الميزانية العامة 295 مليار دينار جزائري (4.4 مليار دولار) لوزارة الدفاع، وفي المقابل ازدادت كمية تسليح الجيش المغربي أيضا، فقد خصص سنة 2008 حوال 40% من مداخله للنفقات الأمنية، كما رفع موازنة صندوق شراء المعدات الحربية الملكي وتصلحيه من 4.5 مليارات درهم (600 مليون دولار) إلى 10.2 مليارات درهم (1.3 مليار دولار)، وسمح له بطلب قروض قيمتها 72 مليار درهم (9.3 مليارات دولار) لزيادة تمويله خلال السنوات التي بعدها، (مجذوبي، 2021) وحسب تقرير صادر عن المؤسسة الدولية لأبحاث السلام يوم 22 فيفري 2016، فقد استحوذت الجزائر والمغرب على 56% من اجمالي واردات الأسلحة بالقارة السمراء خلال الفترة ما بين 2011 و 2015، محققتين نسبة ارتفاع مقدرة ب 16%، مقارنة بالفترة الممتدة ما بين سنوات 2006 و 2010. (عوف، 2020)

ويشير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بأن نسبة الانفاق العسكري للجزائر عام 2019 من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 6.1٪، مقابل 3.1٪ للمغرب، وتزايدت سنة 2020 لتبلغ 6,7٪ للجزائر، و4,3٪ للمغرب، وهي نسب مرتفعة تنقل كاهل الخزينة العامة للدولتين وتقلل من حجم اهتمامهما بالأوضاع التنموية وتحقيق الأمن البشري، ومنه فإن سياسة الانفاق على التسلح سلاح ذو حدين له فوائده وبالمقابل له مخاطره على التنمية، (Military Expenditure Algeria, 2020, <https://bit.ly/3PIaKk9>) خاصة وأن النسب السابقة تؤكد لها الإحصائيات الرسمية حول القيمة المالية للإنفاق على التسلح لدى البلدين بين عامي 2010 و2020، كما يوضحه الجدول (11) أدناه.

الجدول (11): القيمة المالية لإنفاق الجزائر والمغرب على التسلح بين عامي 2010 و2020 بالمليار دولار

السنوات	الجزائر	المغرب
2010	5.3	3.09
2011	7.6	3.1
2012	8.05	3.3
2013	8.7	3.8
2014	10.02	3.7
2015	10.4	3.4
2016	10.5	3.5
2017	9.9	3.6
2018	9.5	3.6
2019	10.3	3.7
2020	9.7	4.8

المصدر: جالي، مصطفى. (2021). التسلح الجزائري-المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة. مركز الجزيرة للدراسات. ص 5.

يبين الجدول أن البلدين قد أنفقا على التسلح خلال الاحدى عشرة سنة الأخيرة ما يقدر بحوالي 140 مليار دولارا أمريكيا، حيث أنفقت الجزائر 99.997 مليارا، مقابل 39.59 مليارا للمغرب، أين احتلت الجزائر المرتبة 24 عالميا من حيث نسبة الانفاق العسكري والأولى إفريقيا سنة 2020، واحتل المغرب المرتبة 45 عالميا والثاني إفريقيا بعد الجزائر، (جالي، مرجع سابق، ص 5) وعليه يتضح أن المعضلة الأمنية بين البلدين في تطور مستمر، فكلما زادت إحدى الدولتين من ترسانتها العسكرية زادت

حدة مخاوف الدولة الثانية حول ما إذا كان هذا التسلح لأغراض دفاعية أم هجومية، ويمكن أن يضرب مثالا عن توجس المغرب من قيام الجيش الجزائري بمناورات الحزم 2021 العسكرية بالذخيرة الحية على حدود البلاد الغربية، حيث اعتبر المغرب هذه المناورات بمثابة رسالة تهديد لأمنه بعد أزمة الكركات بالصحراء الغربية وعودة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساري) إلى العمل المسلح ضد المغرب، وما تبع ذلك من إقامة الرباط لعلاقات رسمية مع إسرائيل، (مناورات عسكرية جوية وبرية للجيش الجزائري عند الحدود مع المغرب، 2021، <https://bit.ly/3OJVPVw>) هذا التطبيع الذي ترى فيه الجزائر تهديدا لأمنها القومي واختراقا على حدودها.

وعليه فإن توتر العلاقات البينية الجزائرية-المغربية يحمل في طياته مشاكل أمنية كامنة لطالما كانت لها تبعاتها على الجزائر والمنطقة المغاربية عامة، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 89) أهمها ضعف العلاقات التعاونية البينية المغاربية في المجالات الاقتصادية والأمنية، وعلى ما يبدو أن الثورة المعلوماتية تلعب دورا سلبيا في تأجيج الخلاف بين البلدين أكثر من كونها أداة للتعاون وبحث سبل الحل.

رابعاً: التأثير السلبي للثورة المعلوماتية على العلاقات الجزائرية-المغربية:

تتزايد حدة الخلافات بين البلدين بعد استفادتهما من الولوج لتقنيات الثورة المعلوماتية وخدمات الأنترنت، والأزمة الدبلوماسية لشهر ماي 2020 دليل على ذلك، حيث ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في نشر مقطع فيديو للقنصل المغربي بالجزائر بوطاهر أحرضان، يتضمن عبارات (أنتم تعرفون ما هو موجود، نحن في بلد عدو)، وهو يدعو الجالية المغربية العالقة في الجزائر جراء إغلاق الرحلات الجوية أمام حركة الأفراد في إطار حالة الطوارئ الصحية لفيروس كورونا، للهدوء وعدم التجمهر والالتزام بإجراءات السلطات الجزائرية بالحجر المنزلي وعدم التنقل، هذه العبارات حملت التوتر الكامن بين الرباط والجزائر إلى الواجهة، بعد الانتشار الواسع للفيديو على شبكات التواصل الاجتماعي، إذ ترجم تأزم العلاقات بين البلدين من خلال شن وسائل الإعلام المغربية شبه الرسمية حملة على الجزائر تراوحت بين التذكير بالتصرفات الرسمية لكلا البلدين. (معروف، 2020)

كما نجد أن المغرب تشن حربا إلكترونية على الجزائر منذ بداية سنة 2021، حيث اتهم وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة الجزائرية، عمار بلحيمر، المغرب بشن هجوم إلكتروني على الجزائر، في حوار له مع جريدة المساء الجزائرية، لكن اعتبر النشاط المغاربي عبر مواقع التواصل الاجتماعي تصريحاته مناورة لصرف انتباه الشعب الجزائري عن المشاكل الداخلية، متهمين الجزائر بالمثل، وعليه فإن الثورة المعلوماتية بوسائلها أصبحت أداة من أدوات زيادة التوتر بين البلدين أكثر منه

وسيلة لحل الخلافات. (بلحيمر: التحذيرات من الحرب الالكترونية التي تستهدف الجزائر ليست نسجا من الخيال، 2021، الإذاعة الجزائرية، <https://bit.ly/3oBAW48>)

وزاد توتر العلاقات بعد تطبيع المغرب مع إسرائيل، أين قررت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب يوم 24 أوت 2021، (الجزائر تقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، 2021، <https://bit.ly/3bfcrcqo>) ثم غلق مجالها الجوي أمام جميع الرحلات من وإلى المغرب وعلى كل الطائرات التي تحمل ترقيم دولي مغربي، في 22 سبتمبر 2021، الذي يعود حسب بيان مجلس الأمن الجزائري إلى تمادي المغرب في تصرفاته العدائية تجاه الجزائر، (منها سماح المغرب للكيان الصهيوني بإنشاء مصنع للطائرات المسيرة على أراضيه)، وهو ما يحيلنا لدراسة تداعيات تهديد صلب آخر على الأمن القومي الجزائري يتعلق بتداعيات الاختراق من أعلى (الاستراتيجية الأورو-أطلسية) والاختراق الإسرائيلي لأفريقيا ومنطقة شمال إفريقيا.

2.1.2.2 تأثير التهديدات الصلبة من أعلى وتعاضم النفوذ الإسرائيلي بإفريقيا على الأمن القومي

الجزائري:

تعتبر التهديدات الصلبة الآتية من الضفة الشمالية للمتوسط من أخطر أنواع التهديد الأمني الذي لا يمكن تجاهله في ظل الثورة المعلوماتية، إضافة إلى متغيرات البيئة الإقليمية (الأفريقية والشمال إفريقية) حاليا التي تستوجب منا الحديث عما بات يشكله الاختراق الإسرائيلي للمنطقتين من تهديد كونهما أحد الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، سواء كان ذلك على المدى المتوسط أو البعيد. أولا: تداعيات الاستراتيجية الأورو-أطلسية على الأمن القومي الجزائري:

تواجه الجزائر كغيرها من دول جنوب المتوسط اختراقا من أعلى، بحكم أنها دولة ضعيفة عسكريا وتكنولوجيا مقارنة بدول الضفة الشمالية للمتوسط، وبذلك فإن أمنها القومي يتأثر سلبا بما تحمله الاستراتيجية الأورو-أطلسية من توجهات وقائية تجاه الضفة الجنوبية للمتوسط بصفة عامة، وعليه يمكن اجمال التهديدات الصلبة للجزائر على هذا المستوى في النقاط التالية:

- تشكل الاستراتيجية التوسعية والتدخلية لحلف الناتو تحت أي ذريعة كانت في منطقة جنوب المتوسط، أحد أخطر التهديدات الوجودية الصلبة والمباشرة التي تمس بالأمن القومي الجزائري، ويمكن أن تضرب مثالا بما أفرزه تدخل الحلف عام 2011 بقيادة فرنسية في ليبيا من توترات على التخوم الجزائرية الشرقية، لذلك تبقى في غير منأى عن هذا التهديد ما يجعلها متخوفة من التدخل الخارجي الأورو-أطلسي في شؤونها الداخلية تحت أي مبرر، خاصة وأن أهداف الحوار المتوسطي ككل كانت تهدف إلى الاطلاع

عن قرب عما يوجد في منطقة شمال افريقيا لتحسين التأهب للتدخل العسكري بها، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 158) وتاريخ الأزمة السياسية الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي تؤكد أن الدائرة المتوسطة كانت حاضرة وبقوة ضمن مدركات التهديد الجزائرية بسبب تخوفها من تدخل عسكري غربي على أراضيها لكبح استفحال الأزمة وإعادة إحلال الشرعية للانتخابات، وذات المخاوف لا تزال ليومنا هذا خوفا من التدخل في شؤونها الداخلية.

- كما تؤكد خطابات أمانة مشاكل دول الجنوب وإجراءات حظر التسلح عنها مقابل تسلح ضخم نوعيا وكميا في الشمال، حجم التهديدات الأورو-أطلسية على الأمن القومي الجزائري، الذي يبقى يعاني انكشافا استراتيجيا مقابل أوروبا التي لا تعترف صواريخها الباليستية لا بحدود ولا بجغرافيا، وعليه من المنطقي أن تدرك الجزائر أن هناك من التهديدات العسكرية الصلبة ما هي آتية من شمال المتوسط تخترق أمنها من أعلى، لأنها تهديدات أكثر بروزا نظرا لإمكانيات وقدرات الجزائر المحدودة، (Baghzouz, Op Cit, pp 522-523) خاصة في ظل تعامل دول ومؤسسات الضفة الشمالية مع قضية التسلح في المتوسط، بدعوى الحد من تزايد أسلحة الدمار الشامل، وفق نهج أحادي من خلال مواصلة دعم تطوير أسلحتها متعاضية عن التسلح الإسرائيلي، مقابل منع انتشار وامتلاك الأسلحة المتطورة على جميع الدول العربية المتوسطة بما فيها الجزائر، ما يزيد من درجة انكشافها الأمني وتعميق الفجوة التي تفصلها عن الضفة الشمالية في هذا المجال. (بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 149-150)

- يعتبر التفوق التقني المعلوماتي أحد أخطر التهديدات التي يمكن أن تخترق الأمن القومي الجزائري من أعلى (من الضفة الشمالية)، ففي ظل الثورة المعلوماتية لم تعد الصواريخ الباليستية هي التهديد الصلب الوحيد الذي يحرز التفوق لدول الضفة الشمالية للمتوسط على الجنوبية، بل بات الاختراق السيبراني التهديد الأكثر خطورة اليوم.

- تمثل قضية احتكار التكنولوجيا المتطورة من قبل دول الشمال، من أهم التحديات التي تحد من تعزيز القدرات الدفاعية لدول الجنوب عامة في مواجهة أي تهديدات صلبة من أعلى.

إضافة إلى هذه النقطة ففي ظل المستجدات الحالية لا بد من توضيح خطورة تعاظم النفوذ الاسرائيلي بالقارة الافريقية ومنطقة شمال افريقيا، وما يشكله من اختراق للأمن القومي الجزائري.

ثانيا: تعاظم النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا والأمن القومي الجزائري:

تتبنى الجزائر موقفا ثابتا حيال الكيان الصهيوني باعتباره كيانا معاديا منذ عام 1948، حيث تأثرت مباشرة في السابق بامتدادات الصراع العربي الإسرائيلي نتيجة موقفها المساند للقضية الفلسطينية،

ومشاركة الجيش الجزائري إلى جانب التحالف العربي ضد إسرائيل في حربي 1967، و1973، وعليه نجد أنها كانت من بين الدول التي ضمها مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي سنة 2004، الذي كان الغرض منه ضمان أمن إسرائيل، وإعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة العربية بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، إلى جانب مشروع الهلال السامي لإقامة تحالف بين ثالث الطوارق والأكراد واليهود، وتشجيع المشاريع الانفصالية عن البلدان الأصلية وخلق كيانات سياسية جديدة، (لخضاري، مرجع سابق، ص ص 113-116) وهو ما يمس بالأمن القومي الجزائري مباشرة، وعليه فإنها ترى في تعاظم النفوذ الإسرائيلي بقارة إفريقيا عامة ومنطقة شمال إفريقيا خاصة تهديدا وجوديا صلبا لأمنها وفق مدركات العقيدة الأمنية الجزائرية، وينطلق هذا الإدراك من الفكرة الرئيسية الراسخة لدى صانع القرار الجزائري بأن إسرائيل كيان استعماري سالب لحق الفلسطينيين في التحرر، يحمل أفكارا توسعية راسخة تاريخيا ضمن مخططات الاستراتيجية الإسرائيلية الكبرى التي تطمح للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط بحدودها الموسعة من المغرب غربا إلى باكستان شرقا، لذلك فإن أي تواجد لهذا الكيان بالقرب من الحدود الجزائرية هو تهديد مباشر لأمنها القومي على المدى المتوسط والبعيد.

وعليه سنجمل أهم مظاهر الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا عامة ومنطقة شمال إفريقيا خاصة في

النقاط التالية:

- تتطرق خطورة التغلغل الإسرائيلي، من استغلالها للمجال الأمني والعسكري لتحقيق النفوذ بالقارة الأفريقية، حيث أن بعض دولها تستعين بالخبرات الإسرائيلية في قطاع التدريب والتسليح مثل دولة الزائير السابقة التي كانت أول من كسرت المقاطعة الأفريقية بعد حرب أكتوبر لإسرائيل بسبب حاجاتها للمساعدة في المجال العسكري لإعادة تدريب جيشها، والجدير بالذكر هو دعم إسرائيل لحركات التمرد والحركات الانفصالية مثل جنوب السودان، ما يزيد من أمد الحروب الأهلية في القارة، ويدر الأرباح لإسرائيل وغيرها من مصدري السلاح لأفريقيا، خاصة بعد ثبوت ممارسة بعض الشركات الإسرائيلية للصفقات التجارية غير المشروعة للسلاح، مثل شركة (ليف دان) ، وشركة (الشبح الفضي)، ففي الكونغو مثلا قامت هذه الشركات بتدريب الحرس الخاص بالرئيس السابق دينيس نغييسو، وتعاقد خلفه باسكال ليسوبا مع شركة ليف دان الإسرائيلية لتدريب وتسليح ميليشياته الخاصة من الزولو، أما عن صفقات السلاح فنجد أن شركة يافنيه الإسرائيلية المتخصصة في صناعة الطائرات بدون طيار قد عقدت صفقة عام 2006 مع نيجيريا، لبيعها هذه الطائرات إضافة إلى 15 طائرة حربية إسرائيلية وتدريب بعض الطيارين

النيجيريين بقيمة إجمالية تصل إلى ربع مليار دولار، وتعتبر أكبر صفقة تمت في تاريخ إسرائيل بين شركة إسرائيلية ودولة إفريقية، ونتيجة إدراكها لأهمية البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي أقامت علاقات وطيدة مع إريتريا فأنشأت بها عدد من القواعد العسكرية مثل قواعد روجيات ومكهلوي على الحدود السودانية، إلى جانب دعمها لأثيوبيا في بناء سد النهضة الذي يشكل تهديدا أمنيا لمصر والسودان، (التغلغل الإسرائيلي في إفريقي، 2020، <https://bit.ly/3SawdUz>) والأخطر من ذلك هو اتفاقيات التعاون الأمني والتفني التي وقعتها إسرائيل على مقربة من الحدود الجزائرية الغربية مع المغرب، ما يجعل الأمن القومي الجزائري يواجه تهديدات أكثر خطورة عبر هذا الجناح.

- كما تبرز أحد أهم مظاهر الاختراق الإسرائيلي للقارة الأفريقية من خلال الاعتماد على الأداة الثقافية للتغلغل لتلميع صورتها وإغراء العديد من الأنظمة الحاكمة في القارة للتقرب منهم، وتستعين بالكنيسة الإنجيلية لتسهيل مهمتها التوسعية في إفريقيا منذ بدايات 1990، ففي إفريقيا الوسطى مثلاً أصبحت الكفة متعادلة بين الكنيسة الإنجيلية والكنيسة الكاثوليكية، وفي الغابون، يوجد حوالي 1070 كنيسة إنجيلية كما ظهرت عدة جمعيات إنجيلية أنشأها نيجيريون وغانيون وبنينيون، ما يحقق لإسرائيل مزيداً من النفوذ بين الأفارقة، لأنها تمثل إحدى أدوات الضغط الدينية والشعبية المؤيدة لتمكين إسرائيل.

- وتكمن أحد أبرز مخاطر التواجد الإسرائيلي على مقربة من الحدود الجزائرية في امتلاكها لوسائل تكنولوجية متطورة للمراقبة والتصنت، وهذا التفوق التكنولوجي يمنحها القدرة على الاختراق الأمني لأي بلد إفريقي، وبما أن أغلب الدول الأفريقية تعيش حالات توتر أمني فإن الزعماء الأفارقة قد وجدوا ضالتهم في إقامة علاقات تعاون تقنية مع إسرائيل لتحقيق التفوق المعلوماتي على أي معارضة أو أي دولة معادية، خاصة وأن عدد الدول الأفريقية المطبوعة مع إسرائيل في تزايد مستمر، (ولد الأمير، 2019، ص 2-5) لذلك نجد أن الجزائر رفضت منح صفة المراقب الإداري لإسرائيل في الاتحاد الإفريقي، حيث أكدت على لسان وزير خارجيتها رمضان لمامرة يوم 31 أوت 2021 أن منح هذا المنصب للكيان الصهيوني يضر بوحدة هيئة القارة السمراء. (لمامرة منح الكيان الصهيوني صفة مراقب قرار يضر بوحدة الاتحاد الإفريقي، 2021، الإذاعة الجزائرية، <https://bit.ly/3oacgiR>)

- تحمل قضية التطبيع بين المغرب وإسرائيل، في ظل توتر العلاقات البينية الجزائرية-المغربية مجموعة من التهديدات للأمن القومي الجزائري، ومن وجهة نظر أمنية جزائرية فإن التواجد الإسرائيلي على حدودها الغربية ليس بريئاً بل مقصوداً، ما يجعل الحدود الجزائرية على هذا الجناح مخترقة وتتطلب المزيد من الحماية، لأن التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا يأتي في سياق استراتيجي بحث، يهدف لتمكين

إسرائيل وفك العزلة عنها، وليست هذه المشاريع لأجل تنمية إفريقيا، ونلاحظ هذه الرؤية الأمنية من خلال تصريحات رئيس الوزراء الجزائري السابق عبد العزيز جراد حين قال بعد حادثة التطبيع بأن هناك مناورات خارجية تهدف إلى زعزعة استقرار الجزائر، مشيراً إلى رغبة إسرائيل في الاقتراب من الحدود الجزائرية، (رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد ينتقد مناورات أجنبية تهدف لزعزعة استقرار بلاده، 2021، <https://bbc.in/3aRKq7Y>) كما يتضح ذلك من خطاب الرئيس عبد المجيد تبون حين عبر عما يجري من تطورات بالجوار الجزائري، قائلاً بأن الجزائر كانت تتوقع ما يجري في المنطقة. (رئيس الجمهورية يؤكد أن الجزائر قوية ولن تتزعزع، 2020، الإذاعة الجزائرية، <https://bit.ly/3OcO75V>)

وعليه تعتبر الجزائر أن الكيان الصهيوني بات يستخدم المغرب لخلق الاضطراب والفتنة فيها، وتفعيل برامج الجوسسة الالكترونية على المواطنين والمسؤولين الجزائريين، (بلحيمر: إعلام التحالف المغربي- الصهيوني ضد الجزائر وجد أمامه جدارا منيعا من المقاومة والتصدي، 2021، <https://bit.ly/3cpnrBX>) وهذه الفرضية أكد صحتها الباحث الأكاديمي الأردني وليد عبد الحي حين نشر على صفحته في الفيسبوك دراسة تبين الاهتمام المتزايد لمراكز الأبحاث الصهيونية بدراسة الجزائر، لخلق حالة اضطراب فيها، وكيف أن استطلاعات الرأي الصهيونية تشير إلى أن الإسرائيليين يعتقدون أن المجتمع الجزائري هو المجتمع العربي الأكثر كراهية للصهاينة، والذي يجب جره إلى ميدان التطبيع أو انهكاكه، (أكاديمي أردني: الكيان الصهيوني يستخدم المغرب لخلق الاضطراب في الجزائر، 2021، <https://bit.ly/3PCwpKq>) خاصة بعد ثبوت مساندة إسرائيل والمغرب لحركتي الماك ورشاد الانفصاليين في منطقة الأمازيغ بالجزائر، اللتان افتعلتا حرائق الغابات لشهر أوت 2021 لضرب الوحدة الوطنية، حسب التحقيقات الجزائرية. (الرئيس تبون يأمر باستئصال الماك ورشاد وإعادة النظر في العلاقات مع المغرب، 2021، <https://bit.ly/3PdP1R6>)

ومنه فإن التواجد الإسرائيلي على الحدود الجزائرية الغربية وتعاضم نفوذه في القارة الأفريقية يعتبر اختراقاً للأمن القومي الجزائري على المدى المتوسط والبعيد، وهو تهديد مباشر وصلب لا يمكن إنكاره، خاصة في ظل عسكرة التنافس الدولي والإقليمي في كل من منطقتي شمال إفريقيا والساحل الأفريقي، وعليه فمن بين التهديدات الصلبة التي تواجه الجزائر على حدودها اليوم هو إمكانية انعكاس تداعيات نزاعات دول الجوار (بمنطقة الساحل الأفريقي وليبيا) على الأمن القومي الجزائري.

3.1.2.2 تداعيات نزاعات دول الجوار (الساحل الأفريقي وليبيا) على الأمن القومي الجزائري:

تماشياً مع ما قمنا بذكره عند تحديدنا لمظاهر التهديدات الأمنية المنبثقة عن الدائرة الأفريقية للأمن القومي الجزائري، حسب نظرة جيوسياسية موسعة تشمل تداعيات النزاعات في دول الجوار بمنطقة

الساحل الافريقي وما وراءها، حيث تتشابه وتتعدد مظاهر التهديدات الأمنية المخترقة للجزائر عبر حدودها نتيجة انفتاحها الجغرافي الطبيعي على الساحل الافريقي بأكثر من 3819 كلم، أي 66.20% من مجموع الحدود البرية الجزائرية، وهو شريط حدودي صحراوي يزيد من صعوبة تأمينه، (لخضاري، مرجع سابق، ص 19) والأخطر من ذلك أن هذه التهديدات تعتبر السمة البارزة المميزة لكل القارة الافريقية، بحكم أن منطقة الساحل الافريقي تمثل ذلك الجزء الذي يشكل منطقة عبور بري من جنوب منطقة شمال افريقيا إلى أفريقيا جنوب الصحراء، والممتد في شكل حزام على مسافة 3862 كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، أي من دكار إلى جيبوتي مروراً بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان، مغطيا مساحة 3.053.200 كلم²، وكثيرا ما يتم توسيع الحزام الساحلي وفق نظرة جيوسياسية ليشمل أيضا بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، الصومال، إثيوبيا، إريتريا، نيجيريا، كوت ديفوار، غانا، غينيا، البنين، والتوغو، بالنظر لترابط وسرعة انتشار التهديدات الأمنية بين جميع الدول الساحلية ودول افريقيا جنوب الصحراء، (Barreau & Bigot, 2007, pp 264-265) وهو ما يفسر كثافة وتنوع التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر ومصدرها منطقة الساحل الافريقي، (أنظر الخارطة (1) أدناه).

الخارطة (1): ممرات التهديدات الأمنية من منطقة الساحل الافريقي جغرافيا نحو الجزائر



المصدر: بوحنية، قوي. (2014). الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي. مركز الجزيرة للدراسات.

<https://bit.ly/3SciSaO>

وحسب ما ذكرناه سابقا، تتلخص أهم هذه التهديدات في: تعدد تداعيات كل من الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الهجرة غير الشرعية ومشكلات اللجوء، إضافة إلى تحديات التنافس الأجنبي على المنطقة، وتوالي عمليات التدخل العسكري بها لأغراض مختلفة، وما لذلك من تأثيرات سلبية على الأمن القومي الجزائري. (برقوق، 2008، ص 3)

وقد ارتأينا تشخيص التداعيات المركبة للوضع في منطقة الساحل من خلال التركيز على الأزميتين في ليبيا ومالي، اللتان أدخلتا الجزائر في تحد لم يسبق له مثيل منذ اندلاع الحرب في الصحراء الغربية في السبعينيات والحرب الأهلية في التسعينيات، لأن الأزميتين أثبتتا تشابك ديناميكية الأمن لمنطقتي شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، فكلتا الدولتين يشتركان بحدود طويلة مع الجزائر (ليبيا 982 كلم، ومالي 1376 كلم)، ثم إن حالة الاضطراب في الدولتين طال أمدتها وتعددت أسبابها وتداعياتها، وفي كل مرة يطرحان مخاوف جديدة ليس للجزائر وجيرانها فقط، بل لأوروبا والولايات المتحدة، لدرجة أصبحت فيها الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر ممرا لكل التهديدات. (زبير، 2012، ص 3)

وإذا انطلقنا من الفرضية القائلة بأنه كلما فشلت الدولة وعجزت عن فرض سلطتها على كل حدودها، كلما تنامت التهديدات غير دولانية المصدر في كامل الإقليم المجاور لها، وإذا كانت كلتا الحالتين المالية والليبية تعيشان حالة من التوتر الداخلي فإن مسألة إحلال الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية الجزائرية مهمة معقدة، وتحمل في طياتها تداعيات متعددة على الأمن القومي الجزائري.

حيث تظهر خطورة التداعيات الأمنية في الحالة الليبية على الأمن القومي الجزائري، بالنظر إلى أزمات ليبيا السياسية، والصراعات المسلحة، إلى درجة أن أجزاء منها لا تتحكم فيها قوات حكومة، وإنما تسيطر عليها ميليشيات متناحرة، ترفض الاعتراف بالسلطة الليبية الجديدة، ومن ثم، لم يعد هناك طرفان لتأمين الحدود المشتركة، لأن الطرف الجزائري يجد نفسه أمام أطراف متعددة متناحرة داخل ليبيا من أجل السلطة، وفي مواجهة جهات دولية متعددة ومتضاربة المصالح تحاول التدخل لفرض منطقها بخصوص الحل بها، كما أن سيطرة الميليشيات على جزء من الحدود الليبية في ظل رفض الجزائر للتنسيق الأمني مع المجموعات الليبية المسلحة، يجهض التعاون بين البلدين، ويزيد من حدة التداعيات الأمنية الواقعية والمحتمة على الجزائر، ويجعلها مجبرة على بذل مزيد من الجهد لتأمين حدودها، (بن عنتر، 2014) مثلا كشفت تقارير استخبارات جزائرية سنة 2014 أن أقل من 800 كلم فقط تفصل مسلحين تابعين "لداesh" عن الحدود الجنوبية الشرقية، والمشكلة تكمن في أن هذه المسافة عبارة عن صحراء مفتوحة يمكن عبورها بسهولة. (بن أحمد، 2016، ص 5)

كما أن حالة الحدود مع مالي تعرف تقريبا الإشكالية نفسها، ولكن الوضع مختلف بعض الشيء، فدولة مالي غير مستقرة هي الأخرى، وأصبح شمالها ملاذا ومقلا للجماعات الإرهابية والاجرامية، غير أن الأطراف الفاعلة في شمال مالي والمتمثلة في الحركات الأزوادية، لا تكن عداء للجزائر، حتى وإن كانت لا تشاطرها كلها نظرة تسوية الأزمة المالية، بمعنى أن هذه الحركات ليست مصدر تهديد لأمن

الجزائر القومي، على عكس الميليشيات الليبية المعروفة بعدائها للجزائر، غير أن كلتا الحالتين قد تعرضتا للتدخل العسكري الأجنبي وهو ما يعتبر تهديدا استراتيجيا وواقعيا لأمن الجزائر. (بن عنتر، مرجع سابق)

وعليه فإن التداعيات الأمنية للنزاع في الدولتين تحمل تهديدات أمنية متعددة وإن كانت بدرجات متفاوتة على الأمن القومي الجزائري، يمكن إجمالها في النقاط التالية: (صخري، 2015)

- توسع نشاط الإرهاب في علاقته مع الجريمة المنظمة على طول الحدود الجزائرية المالية والليبية.
- قدرة الجماعات الإرهابية على التوغل إلى داخل الحدود الجزائرية مثل أحداث تيقنتورين.
- استغلال الجماعات الإرهابية للأوضاع المعيشية الصعبة للشباب بغرض تجنيدهم، مع استغلالهم للتنوع الثقافي في الجزائر من أجل خلق التوترات.
- أدت الأزمتين في مالي وليبيا بالجزائر إلى زيادة نفقاتها العسكرية وهو ما يؤثر بشكل سلبي على التنمية والقطاعات الأخرى.
- انتشار تجارة الأسلحة والمخدرات وانعكاساتها السلبية على الأمن في منطقتي الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا.
- نظرا لطول الحدود الجزائرية مع ليبيا ومالي، فإنها تجد نفسها بمفردها في مواجهة هذه التهديدات الأمنية، لأن دول الجوار لا تملك القوة العسكرية التي تمكنها من حماية حدودها أو الاشتراك في عمليات تنسيق أمني لحماية الإقليم بكامله، (جارش، 2017، 5) ونفس الاسقاط ينعكس على باقي دول الساحل الإفريقي الأخرى المجاورة للجزائر.

يضاف إلى التهديدات العسكرية المحدقة بالأمن القومي الجزائري، مجموعة من التهديدات الأمنية السياسية التي تأخذ منحى أكثر خطورة في ظل الثورة المعلوماتية، نوضحها في العنصر الموالي.

2.2.2 التهديدات السياسية والأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية:

تشمل مظاهر التهديدات السياسية للأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية: ملفات الديمقراطية وحقوق الانسان، مع انتشار الفساد السياسي.

1.2.2.2 ملفات الديمقراطية وحقوق الانسان:

تمثل عولمة الديمقراطية بمؤشراتها، وكيفية حماية وترقية الحقوق الأساسية للمواطنين من أهم أسباب غياب أو تحقيق الأمن السياسي، وفي ذات الوقت أبرز مظاهر التهديدات السياسية في حال الفشل في تحقيق مؤشراتها.

أولاً: الديمقراطية بين طبيعة النظام السياسي والهيكل البنائي للدولة:

ترجع هشاشة الديمقراطية إلى الفشل في بناء شروط الحق في الأمن السياسي، المتمثلة في: سيادة القانون، التعددية الحزبية، الحق في المشاركة الوطنية، الحق في الشفافية والمراقبة والمحاسبة، والفشل في تفعيل أدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لبناء الديمقراطية التشاركية، وعليه فإن الدراسات الأمنية الحالية تميز عادة بين أمن النظام السياسي وأمن المجتمع، حيث بقدر ما تكون الدولة تسلطية بقدر ما يتم التركيز فيها أكثر على حماية النظام، وبقدر ما تلجأ الدولة لتحسين مبادئ الديمقراطية بقدر ما تحقق أمنها السياسي ومنه أمنها القومي، وعليه سنحدد أهم متغيرات ملف الديمقراطية بالجزائر في عنصرين أساسيين يفرضهما الواقع السياسي للبلاد في ظل الثورة المعلوماتية، هما: طبيعة النظام السياسي الجزائري، ومحاولة خلق التكامل الوظيفي في الهيكل البنائي للدولة.

أ- طبيعة النظام السياسي الجزائري: واجه لنظام السياسي الجزائري مرحلتين من الانغلاق السياسي بالبلاد:

الأولى: أثناء الفوضى التي عاشتها الجزائر بعد وقف المسار الانتخابي في التسعينيات، أين أصبح للأمن السياسي أمراً يفرض نفسه، حيث عانت الجزائر من انغلاق النظام السياسي، بسبب تحجيم قواعد التنافس السياسي والمشاركة السياسية، ما أدى إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهديداً حقيقياً للأمن القومي الجزائري، بسبب ارتباطه بتدهور شرعية النخبة الحاكمة المستمدة من الخارج أكثر من الداخل في وقت مضى، وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للجزائر، (زياني، 2010، ص 294) وهي الأزمة التي كادت أن تسقط النظام، بل أكثر من ذلك الدولة الجزائرية في حد ذاتها كانت مهددة بالانهيار، نظراً للانتكاسات التي خلفتها العشرية السوداء (الآلاف من الضحايا، تخريب الاقتصاد الوطني، تمزيق المجتمع وغرس ثقافة ملؤها الحقد والكراهية...).

أما المحطة التاريخية الثانية: جاءت بعد العجز عن تدوير النخبة والتجديد لمدة عشرين سنة (فترة حكم المرحوم بوتفليقة)، وتفجر ما يعرف بالحراك الشعبي الجزائري لعام 2019، الذي يمثل أهم مظاهر التعبير عن رفض الشعب للطبيعة التسلطية للنظام السياسي الجزائري، حيث خرج الجزائريون إلى الشوارع بالملايين في أكبر احتجاجات شعبية وأكثرها سلمية منذ الاستقلال عام 1962 تعبيرا عن رفض الولاية الرئاسية الخامسة في 22 فيفري 2019، (غبولي، 2019) وهو ما دل على أزمة الشرعية السياسية بالجزائر، وقد بدأ هذا الحراك سياسيا عفويا ضد النظام ثم تحول سريعا إلى مطلب شعبي لتغيير سياسي

جذري، حين تمكنت تلك الاحتجاجات في أبريل 2019 من إسقاط حكم الرئيس السابق، وأحداث انقسام غير مسبوق للنظام السياسي، حيث يمكن إجمال أهم مؤشرات هشاشة الديمقراطية التي ميزت هذه المرحلة وكانت سببا وراء الحراك الشعبي، فيما يلي:

- ضعف سيادة القانون وغياب معايير الشفافية والمراقبة والمحاسبة، فحسب احصائيا سنة 2013 حول معدل الشفافية كانت الجزائر تقع في المرتبة 94 من بين 177 دولة، مما يعني تفشي الفساد السياسي والرشوة، (سالم، 2014، ص 3) هذا الوضع أوجد نفورا من المشاركة السياسية لدى المواطنين، الذين لم تعد لديهم قناعة بأن التغيير يمكن أن يحدث عن طريق الانتخابات، ولم تعد لديهم الثقة بالمنتخبين، وبالتالي فقدت العملية الانتخابية دورها في المحاسبة والتغيير، وباتت المقاطعة سلوكا معبرا عن أزمة الحكم. (وارث، 2013، ص ص 97-99)

- ضعف التعددية السياسية: لأن الواقع العملي لممارسة الديمقراطية بالجزائر، يؤكد بأن عملية الانتقال إلى التعددية لم تكن نابعة من تغيير جوهري في طبيعة السلطة، ولا من القناعة بجدوى التعددية، وإنما كانت كمصدر جديد للشرعية السياسية بعد فشل شرعية الإنجازات المتأكلة، أو بهدف الحصول على مساعدات وتسهيلات اقتصادية من المنظمات الدولية وبعض الدول الغربية، وهو ما يطلق عليه بظاهرة الديمقراطية الدفاعية التي تسمح من خلالها الدول بانفتاح سياسي محدود يمكنها من الاستمرار في السلطة كآلية للحفاظ على الحكم، دون تطوير النظام والممارسات السياسية. (بطوش، 2018، ص 143)

- اتساع الفجوة الجيلية بين الحاكم والمحكوم من حيث السن ومن حيث مستواها التعليمي ودرجة وعيها، نتيجة عدم قدرة النظام السياسي على تغيير قاداته الأوائل بجيل آخر، واستبعاد الشباب من القيادة، ما يعبر عن عدم قدرة النظام على التكيف مع التغيرات الاجتماعية أمام الأجيال الجديدة صاحبة الفعل المباشر والحركات الاحتجاجية، التي لم تعد تعترف بركائز الشرعية التقليدية المعتمدة من قبل النظام، والمتمثلة أساسا في ثورة التحرير وإعادة الأمن والاستقرار بعد العشرية السوداء، وهو ما يظهر التناقض بين مشروع الشعب ومشروع الحكم، ويمكن اعتباره أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تقويض ثقة الشباب بمؤسسات الدولة، (بوعرفة، 2019، ص 16) وهذا السبب في حد ذاته يعتبر بمثابة تحد حتى للنظام الحالي، يجب تداركه مع الوقت لحماية الأمن القومي الجزائري.

- عجز النظام السياسي عن تحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني الذي يبقى يعتمد على محرك واحد هو النفط، هذا إذا أخذنا بطرح سيمور مارتن ليبست (Seymour Martin Lipst) في كتابه "الرجل

السياسي: الأسس الاجتماعية للسياسية"، الذي يفترض بأن غياب التنمية يعرقل عملية الانتقال الديمقراطي ما يؤدي إلى غياب الأمن السياسي. (حجال، 2019، ص 4)

- انطلاق النظام السياسي السابق من فكرة أن إحداث تطورات اجتماعية واقتصادية ظرفية باستغلال الطفرة النفطية، كفيل بالحفاظ على الاستقرار السياسي بغض النظر عن طبيعة الحكم ودرجة التطور المؤسساتي للدولة، (بوحنية^٣، 2019، ص5) وإذا تذكرنا مقاربة صامويل هنتجتون عن العلاقة العكسية بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي ودرجة الاستقرار السياسي، فإننا نجد أن عملية تحديث النظام السياسي الجزائري لم يصاحبها تطور سياسي في المؤسسات السياسية (Dris Aït Hamadouche & Chérif, 2012, p 289) ما أدى إلى دخول البلاد في مرحلة عدم الاستقرار السياسي ظرفية سنة 2019. وعليه، لطالما تم وصف النظام السياسي الجزائري السابق، بأنه نظام هجين يقوم بانفتاح مراقب ومنافسة محدودة كوسيلتين للحفاظ على الوضع القائم بأقل التكاليف، من خلال استغلاله للمكاسب المعنوية، استنادا إلى العوامل التاريخية (الشرعية الثورية، الشرعية المستمدة من إعلان الحرب ضد الإرهاب...)، والمكاسب المادية (الريع النفطي)، (زياني^٤، مرجع سابق، ص 294) ما يطرح إشكالية التخوف مما يجري بعد كل عهدة رئاسية لأن الحكم لا يتعلق بمؤسسات ديمقراطية راسخة، (بطوش، مرجع سابق، ص 144) ومن هنا يجب حماية الأمن القومي الجزائري من التعرض إلى غياب الاستقرار الداخلي والخارجي نتيجة الفشل في الحكم والسياسة الداخلية للدولة. (Acharya^٥, 2007, p 8)

*ويمكن ملاحظة حجم التهديدات السياسية المحدقة بالأمن القومي الجزائري ومدى ارتباطها بالثورة المعلوماتية من خلال تنوع مظاهر الأزمة السياسية المؤقتة في الجزائر سنة 2019، التي مثلت مرحلة انتقال ديمقراطي حساسة، تنوعت فيها مظاهر تهديدات الاستقرار السياسي والأمن القومي الجزائري معا، نحددها في مجموعة من العناصر:

المظهر الأول: دور الفضاء الإلكتروني في تحديد مسار الحراك الشعبي: (حميدو، 2019، ص ص 2-3) حيث تحول بالجزائر إلى أداة فعالة للاحتجاج والتنسيق والتعبئة من أجل إرساء ثقافة جديدة للتغيير والتطلع نحو ثقافة الحرية والمواطنة، واستنادا إلى **نظرية الحرمان النسبي** (Relative Deprivation Theory) فقد مكن تطور وسائل الإعلام الجديدة، الشعب الجزائري من مقارنة مستوى معيشته مع باقي شعوب العالم، ما جعله يشعر بالحرمان والنقص مقارنة بما تمتلكه بقية الشعوب، وبالتالي، تغذى لديه الشعور بحق العيش مثل الآخر، خاصة مع إدراكه أن إمكانيات الجزائر هي نفسها الإمكانيات المتوفرة

لدى الآخر أو أكثر منه، وعليه فقد كانت مواقع التواصل الاجتماعي أهم الوسائط المستخدمة في النشاط السياسي، (بو الجدي، 2019) ولعبت دورا فاعلا كمثير اجتماعي في الحياة السياسية العامة بالجزائر، أسهمت في خلق ما أسماه **يورغن هابرماس** (Urgen Habermas) بالنشوة الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماعي الساعي للدفاع عن الصالح العام في ظل التواصل بين الحاكم والمحكوم، حيث تعددت أبعاد استخداماتها في الحراك الجزائري انطلاقا من إنتاج الخطاب المناهض للعهد الرئاسية الخامسة والترويج له بأساليب مختلفة، مروراً بتنظيم النشاط السياسي للحراك والتعبئة له، وصولاً إلى الحراك السياسي الميداني، (حميدو، مرجع سابق، ص3) فتبين أن مواقع التواصل الاجتماعي قد وفرت وسائل بديلة للتعبير عن الرأي، بالمفهوم الذي وضعه يورغن هابرماس، وعليه بات يوصف الحراك الشعبي الجزائري بأنه حراك رقمي، من خلال إدخاله لكافة الشعب في اللعبة السياسية، رغم هذه الإيجابيات التي قدمها الفضاء الإلكتروني إلا أن الكثير من الباحثين تحدثوا عن تأثيراته السلبية حيث نبهوا لكون أن من وقفوا خلف معظم المنصات «جهات مجهولة» أظهرت تحكما كبيرا في التكنولوجيا، (لكنها تبقى حسب الطبيعة السلمية لحراك الجزائر ذات خصوصية جزائرية تستدعي الدراسة والانتباه)، (بو الجدي، مرجع سابق) ودليلهم في ذلك أن بداية الحراك الشعبي الجزائري جاءت بسرعة أين خرج مئات الآلاف في جمعة 22 فيفري الأولى استجابة لنداءات لا أحد يعلم مصدرها الحقيقي ولا من يوجهها، لكن الكل أصبح يتابع ما ينشر ويطبق لتتسع دائرة التفاعل، وخطورة الثورة المعلوماتية تكمن في التحول إلى درجة التضخيم والأخبار المزيفة، والانتقال من مرحلة التحريك الحماسي إلى التحريض، سيما وأن المواقع مفتوحة على مختلف الفئات، وتحسن اللعب على وتر العاطفة، لأن الهوية الرقمية مبهمة لا يمكن معرفة جهة الدعاية، وعليه فإن تهديد الثورة المعلوماتية للمجال السياسي والأمن القومي مرتبط بالتوظيف السلبي لتقنياتها، لخدمة أجندات خفية، قد تمس بالأمن الداخلي (Chun & Keenan, 2006, p 13) ويمكننا ملاحظة خطورة هذا التأثير السلبي في الشعارات المرفوعة عند عودة الحراك للساحة يوم 22 فيفري 2021، أين تداول الناشطون ميدانيا ورقميا شعارات من قبيل "مؤسسة المخابرات إرهابية"، (بو الجدي، مرجع سابق) والواقع يثبت بأن استفادة الحراك من مزايا الثورة المعلوماتية قد وضع الجزائر أمام مأزق سياسي في ظل عدم استقرار إقليمي على طول الحدود الجزائرية، لأن مواقع التواصل الاجتماعي كانت قوة ضغط على الحكومة وسلاحا لتوجيهه وتأطير الرأي العام افتراضيا ما أدى إلى اظهار النقائص النسبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلاد أمام الشعب.

وعليه فالانتقال السلمي والسلس للسلطة اليوم أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى وهو ما تعمل عليه السلطة الحالية للبلاد إدراكا منها بأهميته. (بوعرفة، مرجع سابق، ص 21)

المظهر الثاني: هو مقاومة النظام السياسي السابق لأي تغيير جذري وعدم قدرة "الحراك" على تشكيل إرادة سياسية جديدة، حيث تميزت فترة الحراك بتمسك الشعب الجزائري بحقوقه الشرعية في التغيير الشامل ومماثلة السلطة في الاستجابة الكاملة لمطالب الشعب، ويعتبر هذا "الحراك" إحدى أطول الحركات السياسية وأكثرها صمودا وسلمية في التاريخ الحديث للجزائر، إذ شكل أداة ممارسة ضغط على النظام السياسي والقيادة العسكرية معا، لكن ما يعاب عليه هو عجزه عن إيجاد بديل سياسي يمكنه أن يقدم فعليا خارطة طريق عملية وواقعية من أجل إحداث تغيير سلمي وديمقراطي، ما أتاح للقيادة العسكرية والسلطة الحاكمة بحكم الواقع تمرير قرار الانتخابات التي أنقضت البلاد من الدخول في الفوضى.

المظهر الثالث: هو تزايد المخاوف من التدخلات الخارجية خلال فترة الحراك الشعبي، فقد أشار قائد الأركان الراحل أحمد قايد صالح في بيان له في 30 مارس 2019 إلى خطورة هذه التدخلات التي تستخدم عملاء داخليين لزعزعة استقرار الجزائر وتخريب سلمية الحراك، وكثيرا ما يضرب مثال آخر بالتأهب الإقليمي في ليبيا والمغرب الأقصى للتشويش على سلمية الحراك، فمثلا وبحسب مصادر إعلامية فإن حملة خليفة حفتر لتحرير طرابلس في الرابع من أبريل 2019 جاءت بإيعاز من فرنسا للتشويش على الحراك الجزائري واستغلاله خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن حفتر قد هدد في نهاية عام 2018 الجزائر بنقل الحرب إلى أراضيها، كذلك أجرى المغرب في الثامن من أبريل 2019 أكبر مناورات في تاريخه والمسماة "جبل صاغرو" نسبة لمقاطعة بين "تاغونيت وفوم زكيد" بالقرب من الحدود الجزائرية، وهي مناطق شهدت اشتباكات تاريخية بين الجيشين الجزائري والمغربي في حرب الرمال، وهنا يرى متابعون أن تزامن المناورات مع ذروة الأزمة السياسية في الجزائر يصب في نفس الهدف وهو التشويش على الحراك الشعبي، كما رصدت قوى الأمن تحركات مشبوهة لمجموعة من المواطنين الأجانب دخلوا البلاد ومعهم معدات عسكرية إلكترونية دقيقة وحساسة في مطاري العاصمة ووهران كانت تهدف إلى تأليب الرأي العام واستهداف المتظاهرين في المسيرات لزعم الفوضى والفتنة. (أحمد حرزلي، 2019)

المظهر الرابع: ضعف النظام الانتخابي وقدرة تحقيق إجماع شعبي توافقي حول دستور الجزائر الجديدة: تميزت الانتخابات الرئاسية للجزائر الجديدة في 12 ديسمبر 2019 بمحاولة تحقيق التغيير الجذري بدلا من الإصلاح السطحي، إذ نجد أن أغلب الشعب استمر في التظاهر تعبيراً عن رفضه لها أثناء وقبل

إجراء هذه الانتخابات، لا سيما وأن قرار إجرائها وتحديد تاريخها جاء قبل تحقيق مشروع دستور توافقي، لكن حصل على رضا شعبي فيما بعد، لكن رأى المراقبون أنه كان هناك نوع من العزوف الشعبي عن المشاركة فيها، خاصة وأن الراصد لطبيعة المشاركة السياسية بالجزائر يجد خلافا وضعفا من حيث الحجم والشكل والهدف منها منذ زمن طويل، لكن انتخابات عام 2019 شهدت انتعاشا في هذه المشاركة، (غبولي، 2020) فالأغلبية الشعبية كانت راضية عن اختيار السيد عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد، (الحاج، 2019) حيث استقطبت ما يقارب 40% من الجزائريين المخولين قانونيا للتصويت، وأوصلت رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبون إلى السلطة أين حصل على ثقة حوالي 20% من الناخبين المسجلين، كما نظم العديد من الجزائريين احتجاجات حاشدة خلال يوم الانتخابات، واستمروا في اللجوء إلى الشوارع باحثين عن مواصلة الإصلاحات الجديدة، أنظر الجدول (12) أدناه.

الجدول (12): بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019

النتائج النهائية العامة للاقتراع (بما فيها المواطنين المقيمين في الخارج)			الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح		
الناخبون المسجلون	24.464.161	السيد تبون عبد المجيد	4.947.523	58,13%	
الناخبون المصوتون	9.755.340	السيد بن قرينة عبد القادر	1.477.836	17,37%	
نسبة المشاركة	39,88%	السيد بن فليس علي	897.831	10,55%	
الأصوات الملغاة	1.244.925	السيد ميهوبي عزالدين	619.225	7,28%	
الأصوات المعبر عنها	8.510.415	السيد بلعيد عبد العزيز	568.000	6,67%	

المصدر: بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية لـ 12 ديسمبر 2019، (16 ديسمبر 2019). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3PI3xkk>

ويرى الكثير من الجزائريين بأن هذه الانتخابات قد ساهمت في إزاحة أزمة الشرعية بالبلاد، فمن حيث الشكل يلاحظ وجود نوع من الاستقلال المؤسساتي في إدارتها، ومن حيث الهدف منها فقد وضع الأمن الوطني فوق كل اعتبار مع الهدف الرئيسي الذي لعبته ألا وهو شعور المواطن بمواطنته، فحتى الآن الأغلبية الساحقة من الجزائريين راضية عن الجمهورية الجديدة، كونها تجسيد فعلي للإرادة الشعبية والمطالب التي جاء بها الحراك، خاصة وأن العام الأول من الرئاسة الجديدة شهد محاولات من النظام لاستعادة الشرعية، من خلال سلسلة من الإصلاحات أهمها تغيير دستور عام 2016، وتشكيل لجنة للإشراف عليها ومراقبتها، وتحديد موعد الاستفتاء مع إجراء حوار فعلي مع الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية الرئيسية ضمن الحركة الاحتجاجية، ولذلك توصف هذه الفترة بأنها مرحلة انتقالية تشهد نوعا

من الرضا الشعبي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نتائج الاستفتاء على مسودة تعديل الدستور في أول نوفمبر 2020، التي تدل على تزايد نسبي في المشاركة الشعبية حيث بلغت 24%، كما يوضح الجدول (13) أدناه.

الجدول (13): بيان المجلس الدستوري بخصوص نتائج الاستفتاء على مسودة الدستور

24.466.618	العدد الاجمالي للناخبين المسجلين بما في ذلك المقيمين بالخارج
5.661.551	العدد الاجمالي للناخبين المصوتين بما في ذلك المقيمين في الخارج
23,84%	نسبة المشاركة

المصدر: نتائج تعديل الدستور: المجلس الدستوري يعلن عن النتائج النهائية للاستفتاء. (12 نوفمبر 2020). الإذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3Ji3bP0>

ونفس الشيء أظهرته الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021، أين تم الاعتماد فيها على قانون الانتخابات الجديد الذي أقر العمل بنظام التمثيل النسبي بالقائمة المفتوحة، وإسقاط "نظام المحاصصة" الذي فرضه القانون السابق منذ 2012 لصالح النساء، مكتفيا بضرورة المناصفة في الترشيحات، وتخصيص ثلثها على الأقل للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة، (حذاقة، 2021) والملفت للانتباه أن هذه التعديلات قد جاءت بأمر رئاسي في غياب البرلمان، ورغم كثرة الانتقادات الموجهة له خصوصا بعد تراجع التمثيل النسوي في البرلمان إلى نسبة 8,35% سنة 2021، بعدما كانت 25,97% في برلمان سنة 2017، وتصدر حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم في العهد السابق) نتائج الانتخابات التشريعية بـ 105 مقعد، (إسلام، 2021) يبقى المشهد السياسي في الجزائر ينال رضى عامة الشعب لحد اليوم، (حجال، مرجع سابق) وتظل الجزائر حتى الآن تعمل بنظامها على استعادة الشرعية وتطوير البلاد بأي ثمن وشعب مصمم على استعادة حقوقه بطريقة سلمية وحضارية، (غبولي، مرجع سابق) وما يشجع ذلك محاولة إعادة بناء الهيكل البنائي لمؤسسات الدولة الجزائرية.

ب- التكامل الوظيفي بين عناصر الهيكل البنائي للدولة:

يعتبر ضعف أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أهم أخطر مظاهر التهديدات السياسية للأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية، حيث إذا استندنا إلى معايير قياس درجة فاعلية هذه المؤسسات لصامويل هنتجتون (التكيف والتعقيد والاستقلالية والتماسك)، فإننا نجد معظم المؤسسات بالجزائر تحاول التكيف لحد الآن مع متطلبات العمر الجيلي والتحول في الوظائف من حيث زيادة انخراط الشباب والنساء بها، وكيفية استخدام الطرق الالكترونية والرقمية للقيام بمهامها خدمة للمجتمع

والأمن معاً، كما تحاول أن تتمتع بالتعقيد الكافي والاستقلالية التي تخولها لخدمة الشعب وجعله فوق كل اعتبار، كما أن تماسك معظم المؤسسات الجزائرية يرتبط بمدى أدائها لمهامها الموكلة إليها بفاعلية، وهو ما يتضح جلياً في النقاط التالية:

- انصرف النظام السياسي السابق، بهيئاته الرسمية، السلطات التشريعية، الرئاسية والقضائية، عن تحقيق أهدافه، وتوفير حاجيات المواطن الأساسية، وخدمة حقوقه، وهي أكبر مثال على ضعف الهيكل البنائي للدولة الجزائرية، ودليل على عدم الترابط بين الشعب ومجموع هذه المؤسسات، وفق فكرة الشمولية في اتخاذ القرار، ما يؤكد هشاشة الديمقراطية ووجود انتهاك لحقوق الإنسان بمعناه الواسع ألا وهو المشاركة في الحكم، وهو ما تتداركه السلطة الحالية. (Peace and Violence, 2012, p 376)

- يعاب على جمعيات المجتمع المدني في الجزائر عدم قدرتها على الفعل والتأثير في المجال السياسي، (تورين، 2000، ص 83) إذ تتميز بعدم تحمل مسؤوليات التطوير وأداء الوظائف الاجتماعية بشكل سليم، ويلاحظ ضعفها في توظيف الحوار العام بين المواطنين والدولة، وغياب دورها في الضغط لتقوية المجتمعات المحلية والدفاع عن قضاياها، وعلى الرغم من الإعلانات الرسمية التي تشجع المنظمات المدنية الحديثة، إلا أن الممارسة بعيدة عن ذلك، ورفض الحراك الشعبي بأن تمثله هذه المؤسسات في مسيرته دليل على غياب ثقة الشعب الجزائري بها، لكن هناك محاولات جدية للإصلاح.

- كما نجد ضعفاً في التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام فيما يتعلق بتحقيق التواصل بين السلطة والمواطنين وهو سبب أزمة الثقة المستمرة بين النظام السياسي والشعب.

- تحاول الأحزاب السياسية تجاوز الضعف في أداء واجباتها سواء فيما يتعلق بالتنشئة السياسية، أو التجنيد السياسي، أو لعب دور الوساطة بين المجتمع والسلطة بتجميع المطالب وخلق سبل الاتصال السياسي والاجتماعي، (بوغرارة، 2016) لأن الكثير منها تأسس بموجب القوانين المؤسسة للتعددية وليس من خلال مشروع اجتماعي تسعى لتحقيقه، وبالتالي فبرامجها ماهي إلا ردود فعل وليست نتاج البيئة والنضج السياسي، ما يجعلها غير واضحة الهدف وتفتقد لرؤية واضحة حول التنمية وافتقارها إلى التأثير الفعال لرسم خارطة الطريق للخروج من الأزمات السياسية والاجتماعية، ودليل ذلك عدم قدرتها على حشد المواطنين أثناء حراك سنة 2019، وحسب تقرير البارومتر العربي لعام 2017، فإن نسبة 87% من المواطنين الجزائريين المستجوبين في استطلاعات الرأي، اعتبروا أنه لا يوجد حزب سياسي يمثل طموحاتهم السياسية، و2% من المستجوبين فقط أعضاء في حزب سياسي، ونسبة 14% من المستجوبين أظهروا ثقة في الأحزاب السياسية. (حجال، مرجع سابق)

- كما أن انزواء النخب المثقفة في الجزائر أمام مختلف الأحداث واكتفائها بدور المتفرج، يزيد من الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي سوءاً، ويمكننا ملاحظة ذلك أثناء الحراك الشعبي، حيث بقي المثقف الجزائري حبيس حساباته وتأويلاته، ما جعله لا يتحرك إلا بعد فوات الأوان، وإذا تحرك لا يكاد يسمع صوته، فلم يؤدي لا وظيفة التأطير عبر وسائط التواصل الاجتماعي ولا وظيفة الترشيد للحراك. (بوعرفة، مرجع سابق، ص ص 23-24)

وعليه إذا كان قياس درجة ضعف أو قوة عناصر الهيكل البنائي للدولة يرتبط بمدى وجود تشابك وتكامل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مع تبادل للأدوار في أداء وظائفها، لتحقيق استجابة فعالة في متطلبات المجتمع وأهدافه، فإن الملاحظ لطبيعة البناء الهيكلي للدولة الجزائرية يجد محاولات لتحقيق التكامل الوظيفي لهذه المؤسسات مجتمعة، ما يعتبر أحد الأسباب التي تزيد من مسؤوليتها الاجتماعية في بناء الأمن بكل أبعاده، لذلك فإن درجة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة تتزايد، وهذا ما أظهرته نتائج استطلاعات البارومتر العربي عام 2017، إذ أن أكثر من 75% من المستجوبين الجزائريين يتقنون في مؤسسة الجيش، و60% منهم يتقنون في مؤسسة الشرطة، لكن أقل من 40% فقط يتقنون في الحكومة والنظام القضائي، أما البرلمان والأحزاب السياسية فهي المؤسسات الأقل ثقة، (حجال، مرجع سابق) وحسب مؤشر الحوكمة العالمي لسنة 2020 (Worldwide Governance Indicators) تحصلت الجزائر على نسبة 30% في مؤشر فعالية الحكومة، وجاءت بذلك في المرتبة الثانية عشرة على مستوى الدول العربية، (الدباغ، 2021، ص 2) كما صنفنا من حيث معدل الديمقراطية (Economist Intelligence Unit) لسنة 2020، ضمن الدول ذات النظام السياسي المستحدث، بمعدل 3.77 نقطة من أصل عشرة وهي مرتبة متدنية. أنظر الجدول (14) أدناه.

الجدول (14): معدل الديمقراطية في الجزائر سنة 2020 حسب مؤشر (EIU)

معدل المؤشرات الفرعية لمقياس الديمقراطية بالجزائر سنة 2020						معدل الديمقراطية الكلي
الحقوق المدنية	الثقافة السياسية	المشاركة السياسية	أداء الحكومة	العملية الانتخابية والتعددية الحزبية	المرتبة	مجموع النقاط
3.82	5.00	4.44	2.50	3.08	115	3.77

المصدر: الدباغ، علي. (3 سبتمبر 2021). مؤشر الديمقراطية العالمي 2020. صحيفة المثقف. العدد 5477. ص 4. يتضح من الجدول أن معدل المؤشرات الفرعية لمقياس الديمقراطية سالبة في الجزائر سنة 2020، أين صنفنا في المرتبة 115 عالمياً ضمن النظم السياسية المستحدثة من بين 167 دولة، وفي المرتبة

السابعة عربيا، (الدباغ، مرجع سابق، ص2)، ولم يختلف الأمر حيث صنفت في المرتبة 113 عام 2021، (مؤشر الديمقراطية لعام 2021: ما هو ترتيب البلدان العربية؟ ، 2022 ، <https://bit.ly/3yOJcm8>) ما يجعل أولوية السلطة الحالية هي الأمن السياسي كأحد أبعاد الأمن القومي.

ثانيا: ملفات حقوق الانسان بالجزائر بين النص والممارسة:

يعتبر الهدف من وجود الدولة، هو خلق الظروف التي تمكن المواطنين من الوصول لإشباع حاجاتهم السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وحتى الالكترونية لأنها حقوق باتت متشابكة ومتراصة وغير قابلة للتجزئة في ظل الثورة المعلوماتية، (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، 2005، ص 4) لذلك أصبحت تتحدد وظائف الدولة في حماية الأمن الداخلي للمواطن أساسا، من خلال ممارسة نشاطاتها في مختلف المجالات بشكل تكاملي وعادل، وأي عجز في ذلك يعد تهديدا لأمنها السياسي ومنه أمنها القومي، (عدلي، 2001، ص 33) والواقع يؤكد وجود تفعيلاً للحقوق والحريات الأساسية بالجزائر من حيث احترامها وحمايتها، نوضحها في النقاط التالية:

- وجود نقص نسبي بين القوانين المكتوبة التي تحدد حقوق المواطن الجزائري والممارسة الفعلية، وتزامن ذلك مع زيادة الوعي الشعبي بفعل ولوجه إلى خدمات الأنترنت التي تجعل من القضايا المحلية المنشأ ذات صبغة إقليمية وعالمية، (المرجع نفسه، ص 153) فبالرغم من أن مختلف الدساتير الجزائرية في كل مرة تفتح مجالا لممارسة حرية من الحريات الأساسية، إلا أن أهم ما يلاحظ عند استقراءنا لقرارات المجلس الدستوري سابقا هو عدم وجود أي نوع من أنواع الاجتهاد الدستوري الذي يمكن أن يحسب في مجال حماية الحقوق والحريات. (حماني، وحدي، 2018، ص 69)

- تلاحظ محاولات جادة لضمان فئة الحقوق الأساسية (السكن، الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين) بسبب الانتهاك المستمر لحقوق السكن، وتدهور النظام الصحي، وانتشار العنف بمختلف أشكاله (الحياني، 2017)، حيث تم تسجيل أكثر من 13 ألف حالة عنف خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2021، مع تفاقم ظاهرة استغلال الأطفال في سوق العمل والتسرب المدرسي، حيث تسجل الجزائر سنويا ما يقارب 400 ألف حالة تسرب من المدرسة، واستمرار معاناة أكثر من مليوني جزائري من ذوي الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بتوفير العمل اللائق لهم، إلى جانب محاولات تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، حيث تحتل الجزائر المرتبة 127 حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2021.

- ومن حيث الحق في الصحافة وحرية الرأي والتعبير، تم تصنيف الجزائر وفقا لمؤشر حرية الصحافة العالمي لمنظمة مراسلون بلا حدود سنة 2022 في المرتبة 135 من بين 180 دولة كبلد تعمل على

ممارسة العمل الحقوقي والإعلامي والنقابي، لمواجهة تعرض النشطاء للتضييق، والمتابعة القضائية لمجرد كتابة تعليق على حدث عام في مواقع التواصل الاجتماعي. (بونني، 2022)

- وظيفة تمكين الشباب والمرأة للمشاركة الفعالة في الحكم بالجزائر، وهو أحد الأسباب المركزية والمطالب التي جاء بها الحراك الشعبي لعام 2019، وعجز الدولة في المستقبل عن الاستثمار في الشباب ومنحهم أدوارا مؤسسية في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية...، سيفاقم من الشرخ الحاصل بين هذه الفئة والسلطة السياسية بالبلاد، وهو ما قد يتحول إلى تهديد أمني رئيسي لا يمكن التغافل عنه، (عدلي، مرجع سابق، ص 153) خاصة وأن الرأي العام الجزائري حاليا يأمل في سلسلة الإصلاحات التي تقوم بها القيادة السياسية، أن تكون أساسية، وموجهة، تحمل التغيير المنهجي الحقيقي، لتهدة الشعب. (غبولي^٣، مرجع سابق)

- حق تنظيم وتأسيس الجمعيات، خاصة وأن الرأي العام المحلي حاليا يرى أن فئة الحقوق الممنوحة في هذا الإطار بعد التصويت على مسودة تعديل الدستور نصوص قانونية جيدة إذا حظيت بالتطبيق. (لحياي^٣، 2020)

- ويضاف إلى قائمة الحقوق اليوم فئة الحقوق الالكترونية كأحد أبرز مظاهر الحقوق الشعبية في ظل الثورة المعلوماتية، وأي خلل يصيب هذا الحق قد يهدد الاستقرار السياسي للدولة وأمنها القومي، خاصة إذا علمنا أن النظام السياسي الجزائري السابق قد سارع مباشرة عند بداية الحراك الشعبي إلى محاولة التعتيم على الاحتجاجات، واعتماد أسلوب التحكم بتدفق الإنترنت في البلاد لمنع المتظاهرين من النقل المباشر للمسيرات عبر الهاتف أو رفع الفيديوهات على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، رغم ما ينتج عنه من أضرار على المستوى الاقتصادي وتعطيل المصالح الشخصية، وهو ما يعتبر خرقا لحق من حقوق المواطن الجزائري آنذاك ألا وهو حقه الالكتروني في التعبير عن الرأي.

وعليه في ظل الثورة المعلوماتية أصبحت فئة الحقوق المرتبطة بحرية الرأي والتعبير، الحق في المعارضة، حرية التنظيم والتجمهر، فئة الحقوق الالكترونية، أكثر أهمية، وأي إخلال بها يعتبر تقييدا لحرية المواطن الجزائري وتهديدا لأمنه السياسي، وأحد أبرز مظاهر هشاشة الديمقراطية، وتزداد خطورة التهديدات السياسية على الأمن القومي الجزائري إذا ربطناها بمظهر آخر هو ملف الفساد السياسي.

2.2.2.2 الفساد السياسي والأمن القومي الجزائري:

إن مشكلة الفساد ليست بالقضية الجديدة في الجزائر، فقد شهدت منذ الاستقلال العديد من أشكاله خاصة قضايا الفساد الإداري بوجه سياسي، وقد كانت سنوات التسعينيات وما عاشته الجزائر من مرحلة انتقالية بيئة خصبة لنموه، حيث أدى عدم استقرار الحكومات وبروز ظاهرة التغيرات المستمرة، بالكثير من المسؤولين الحكوميين إلى البحث عن طرق غير مشروعة لتأمين مستقبلهم، واغتنام فرصة وجودهم في مناصب المسؤولية لتحقيق أغراضهم الشخصية، التي تبرز في مشاريع تجارية وعقارية، وعليه صارت المناصب السياسية وسيلة للثراء، كما تفاقمت الظاهرة بحجم غير مسبوق خلال فترة النظام السابق التي تميزت بالاستقرار في الحكومات وشخصياتها، وتعددت قضايا الفساد السياسي التي وضعت الجزائر تحت المجهر الدولي (وارث، مرجع سابق، ص ص 97-99)، أنظر الجدول (15) أدناه.

الجدول (15): أشهر قضايا الفساد السياسي في الجزائر

قضايا فساد البنوك الخاصة "بنك الخليفة"	قضايا فساد البنوك العمومية	فضيحة سوناطراك	فضيحة الأشغال العمومية: سرقة الملايير من المال العام	قضية العصابة وتهريب الملايير من المال العام إلى الخارج

المصادر: 1-عولمي، عبد العالي. (2 أكتوبر 2012). أخطر قضايا الفساد في الجزائر. موقع جزييريس.

<https://bit.ly/3OGBIav>

2-بوطورة، فضيلة. وسمايلي، نوفل. (23 ماي 2019). تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، ص7.

يتضح من الجدول أن الجزائر سجلت العديد من قضايا الفساد السياسي من سنة 2000 حتى

2021، نختصرها في التحليل التالي: (بوطورة، وسمايلي، مرجع سابق، ص ص 7-10)

- قضايا فساد البنوك الخاصة: أهمها قضية بنك آل خليفة الذي قام بتحويل الأموال العمومية والإيداعات المالية للخواص إلى عملة صعبة ونقلها إلى الخارج، وقضية بنك الجزائر التجاري والصناعي المتهم بالتزوير ومخالفة تشريعات وتنظيمات الصرف، حيث قدرت مصادر مصرفية وقضائية رسمية أن الخسائر الناجمة عن هاتين القضيتين بحوالي 3 ملايين دولار، إذ تسبب بنك آل خليفة في خسائر بلغت 2 مليار دولار، أما البنك الصناعي والتجاري فقد كلف 800 مليون دولار.

- قضايا فساد البنوك العمومية: أشهرها المخالفات المصرفية للبنك الوطني الجزائري حين تم اختلاس 3200 مليار سنتيم من المال العام سنة 2005 في ظل غياب سلطة الإشراف والرقابة، وقضية فساد

بنك الفلاحة والتنمية الريفية أين سجلت المفتشية العامة لإدارة بدر في 2005 ضياع مبالغ مالية في صفقات مشبوهة بين متعاملين خواص تجاوزت 1700 مليار سنتيم، وكذا قضية التسيير الكارثي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الذي منح قروضا ل 65 ألف فلاح بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 19 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 دون ضمانات.

- قضية سوناطراك: التي برزت عقب نشر موقع ويكيليكس لوثائق سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح بالتفصيل شبكة الفساد السياسي والمالي في قطاع النفط الجزائري، حيث تتعلق القضية بخمس صفقات مشبوهة بقيمة مليار دولار أمريكي منحها وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل ومساعديه منهم محمد مزيان لشركات نفطية أجنبية، أين كشفت التحقيقات عن وجود شبكة دولية كبيرة للفساد تشمل مسؤولين جزائريين في قطاع الطاقة ومسؤولين في شركة سوناطراك كانت تتلقى رشاي وعمولات شركات أجنبية تنشط في الجزائر، مقابل الحصول على صفقات مع شركة النفط الجزائرية سوناطراك، وقد توصلت التحقيقات إلى تهريب الأموال العمومية للخارج من خلال عثورها على حسابات مصرفية في سنغافورة والإمارات وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وهونغ كونغ والولايات المتحدة الأمريكية للمتهمين.

- قضية الطريق السيار -شرق غرب-: حين اشتبه في تورط وزير الأشغال العمومية آنذاك عمار غول و 16 شخصا وسبع شركات أجنبية في القيام بالرشوة وغسل الأموال وتبديد المال العام، ففي البداية خصصت ستة مليارات دولار لإنجاز المشروع خلال مدة لا تتجاوز أربع سنوات، لكن أثناء تقييم قيمة إنجاز سنة 2014 ظهر جليا تبديد أمواله في الفساد التي بلغت أكثر من 13 مليار دولار بعد تعثر إنجاز أكثر من مرة وتجاوزه المدة المحددة.

وعلى مستوى إدارة الجمارك تمت مقاضاة أكثر من 100 جمركي بتهمة الرشوة وتهريب 8 آلاف مليار إلى الخارج، ومتابعة أكثر من 530 بسبب الرشوة والأخطاء المهنية، خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، وعلى مستوى البلديات كشفت مصادر من وزارة الداخلية والجماعات المحلية إدانة 612 رئيس بلدية من أصل 1541 رئيس على المستوى المحلي نتيجة تورطهم بعمليات فساد، كما أن 1147 منتخب محلي سابق تورطوا في قضايا مشبوهة ومعاملات غير قانونية خاصة ما تعلق منها بمجال العقار وتحويل الأراضي والتلاعب في منح الصفقات العمومية، إضافة إلى المعاملات التجارية الدولية للإدارة الجزائرية من أمثلتها استيراد 100 مطحنة بقيمة 800 مليون دولار وهي قديمة تحايل فيها المستوردون وأظهروها بفاتورات جديدة، (المرجع نفسه، ص5) ومن أشهر قضايا الفساد التي تؤكد على التزاوج بين الفساد السياسي وتجارة المخدرات في ظل عولمة وعالمية هذان التهديدان اللذين أصبحا

عابرين للقارات فضيحة تهريب قناطر الكوكابين المخبئة في باخرة اللحوم المجمدة المستوردة من البرازيل إلى الجزائر سنة 2018 التي تورط فيها كمال الشيخ صاحب شركة دنيا للحوم في الجزائر الحاصل على امتياز استيراد اللحوم سنة 2007 من شركة مينيرفا فود البرازيلية بشكل فردي لتوزيع لحومها في الجزائر، وأثناء وصول الشحنات إلى مناء وهران بعد مروره على مينائي البرازيل واسبانيا تم العثور على حاويات محملة بلحم فاسد وكمية معتبرة من الهيروين، وهي قضية اتهم فيها رجال قضاء والمستورد وأشقاؤه ورجال أمن. (القصة الكاملة لل 7 قناطر من الكوكابين، 2018، <https://bit.ly/3oeR2QQ>)

وما كشف عنه الحراك الشعبي عام 2019 من ملفات فساد خير دليل ما أضعف سبل تحقيق التنمية، أين ظهرت إجرامية السلطة من خلال ثبوت تورط قيادات وزارية وسياسية وحزبية وأمنية في خط الإجرام المالي والتجاري العابر للقارات، في قضية تسمى **فضيحة العصابة** التي أكدت مرة أخرى على أن الفساد بالجزائر كان لصيقا بالسلطة السابقة، بسبب استحواذ هذه الجماعة على مقاليد الحكم، ونهب مقدرات الدولة الجزائرية لتحقيق منافع شخصية، في فترة تميزت بسوء التسيير، وغلق باب المنافسة السياسية واختراق مبادئ دولة القانون، والجدير بالذكر أن الثورة المعلوماتية قد ساهمت بشكل كبير في توعية الشعب بالظاهرة خلال العقد الأخير، وهو ما أدى بجموع الشعب إلى الاحتجاج، ولولا سلمية الحراك الشعبي الجزائري وتلاحم الجيش مع شعبه لسارت الأوضاع إلى طرق مهددة لأمن الدولة الجزائرية بأكمله وهنا تمكن خطورة الفساد كأهم مؤشرات التهديدات السياسية للأمن القومي الجزائري.

فجاءت محاكمة قادة سياسيين ووزراء إثر وقوف كبار المسؤولين أمام محكمة الجنايات بالجزائر، في قضايا فساد هي الأولى من نوعها، (زاموش، 2020) حيث وجهت إليهم المحكمة تهم الحصول على امتيازات غير قانونية، وتبييض للأموال وتمويل خفي للحملات الانتخابية وتحويل الممتلكات الناتجة عن عائدات إجرامية، (لحياني، 2019) وتهريب أموال بالعملة الصعبة إلى خارج التراب الوطني، (المديني، 2019) وهو ما يؤكد استفادة عدد محدود من رجال الأعمال من مبالغ معتبرة، طيلة السنوات الماضية في شكل امتيازات وإعفاءات جبائية وضريبية وجمركية، حيث قال الخبير الاقتصادي **عبد الحميد علوان** أن الجزائر تحصي نحو أربعة آلاف ملياردير تزايد عددهم خلال العقدين الأخيرين، وهذا العدد غير منطقي، ودليل على الربح بطرق غير شرعية، ما أضعف معدلات النمو رغم توفر البلاد على كل المؤهلات الاقتصادية، وهي وضعية ساهمت فيها الحكومات المتعاقبة، حيث تحولت الهيئات الرسمية لمكافحة الفساد إلى هيئات استشارية فقط، وأفرغت من مهامها الأساسية، (عبد الحي، 2019، ص 2)

وحسب مؤشر Gini Index لقياس مستوى توزيع الدخل والثروة خلال الفترة ما بين 2010-2019 تم وضع الجزائر ضمن الدول التي تنتمي فيها ظاهرة الفروق الطبقيّة الناتجة عن سوء توزيع الثروة، حيث صنفت عند معدل 32.2% ما يعني أن الثروة تذهب لصالح 10% من السكان فقط.

(Algeria Gini Index, 2021, Gini Index world Data Atlas, <https://bit.ly/3ocIbiR>)

كما تمت محاكمة قادة أمنيين كاللواء الهامل مدير الأمن الوطني، الذي تبين لاحقا ضلوعه في تهريب المال وتجارة الذهب، وقد كشف الخبير الاقتصادي عبد المالك سراي، عن تحويل 160 مليار دولار من أموال الجزائر بطرق غير شرعية عن طريق قنوات متعددة خلال 2015 و 2020، مشيرا إلى أنه بين 2017 و 2018، فقط تم تحويل ثمانية مليارات دولار بطرق غير شرعية، (بوحنية، مرجع سابق، ص3) وفي هذا الصدد أشارت الدراسات أن الأمر الرئاسي المؤرخ في 23 جويلية 2015 قد ساهم في زيادة النشاط السياسي الفاسد، بنصه على عدم تجريم التسيير، فحتى وكيل الجمهورية لم تكن له صلاحية فتح قضية فساد إلا إذا حركت المؤسسة القضائية. (قارة، 2018، ص7)

إذا تؤكد مؤشرات الفساد السياسي بالجزائر خلال العشرين سنة الأخيرة، أنه بلغ مداه، حيث يبين مؤشر إدراك الفساد (Corruption Perception Index) لمنظمة الشفافية الدولية أنها جاءت في المرتبة 112 من أصل 180 برصيد 30 نقطة عام 2017، (المرجع نفسه، ص 93) كما صنفت عام 2018 بالمرتبة 105 عالميا بمعدل 35 نقطة من أصل 100، (عبد الحي، مرجع سابق، ص 3) أما سنة 2019 فاحتلت المرتبة 106 عالميا بمجموع 34 نقطة متراجعة بمرتبة عن سنة 2018، وسجلت عام 2020 انخفاضا في مستوى الفساد ب 36 نقطة وحلت في المرتبة الـ 104 ويعود الأمر لديناميكية تحريك محاكمات الفساد السالفة الذكر، ورغم ذلك تراجعت ب 13 درجة سنة 2021 لتحل المرتبة 117، (الجزائر، 2022، <https://bit.ly/3PQOsN5>) لذلك تبقى من الدول التي تشهد تأثيرات سلبية للظاهرة على أمنها السياسي والاقتصادي والمجتمعي، لأن الفساد طيلة 20 سنة كان مؤسسة قائمة بحد ذاتها في الجزائر، أين طالّت تداعياته كل أبعاد التنمية، (وارث، مرجع سابق، ص93) ومع الوقت أصبح يقلل من ثقة الشعب في السلطة ويقوض من شرعيتها، بسبب تشويبه لجميع السياسات العامة للدولة الجزائرية.

ولأن الاستقرار في شمال أفريقيا، وحتى في منطقة البحر المتوسط عموما، يبقى مرهونا بالانتقال السلمي والسلس للسلطة بالجزائر، (غبولي، 2019) فإن الدروس المستفادة من الحراك الجزائري لعام 2019 أهمها أن الثورة التكنولوجية باتت تحد من تسلط الحكومات وتجند الرأي العام لإحداث التغيير، وليس هناك نظام سياسي في العالم ولا دولة أيا كانت في منأى عن هذه التأثيرات التي إذا لم تتم إدارتها

بشكل جيد قد تفتك بالأمن القومي، وبذلك فإن أشكال الانتقال الفوقي والمفروض للسلطة، الذي يهدف إلى إعادة إنتاج النسق السياسي بثوب جديد بات أحد أهم وأخطر التهديدات السياسية للأمن القومي في عصر الرقمنة (آيت حمدوش، 2019، ص 2)، لأن إجراء الانتخابات لا يقضي على أزمة الشرعية، وتمتع الرئيس المنتخب بالشرعية الدستورية وافتقاره للشرعية الشعبية قد يؤدي إلى انتفاضات شعبية أخرى، (غبولي، 2019) ما يؤثر على باقي أبعاد الأمن القومي منها الاقتصادية.

3.2.2 التهديدات الاقتصادية في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري:

تواجه الجزائر كباقي الدول مجموعة من التهديدات ذات الطابع الاقتصادي، التي تمثل أكثر المظاهر المعرقة لتحقيق الأمن القومي الجزائري الشامل بكافة أبعاده، كون الجزائر تعاني من فجوة في الأمن الغذائي، وتحديات متعددة تعيق تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وعليه فإن غياب اقتصاد مستقر ومتنامي يساوي مجتمعا غير آمن، وهو ما نوضحه في العناصر الموالية.

1.3.2.2 تحدي فجوة الأمن الغذائي والأمن القومي الجزائري:

إن الراصد لواقع البيئة الأمنية الاقتصادية الجزائرية في السنوات الأخيرة يجد عدة مؤشرات تؤكد أن الجزائر تقبع ضمن دول الفجوة الغذائية، بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد عن ربع وارداتها السنوية، وهذا الاعتماد الخارجي المتزايد على مصادر الغذاء يشكل تهديدا حقيقيا لقراراتها السياسية، لاسيما تجاه القوى الكبرى الموردة وبصفة خاصة الاتحاد الأوروبي لأنه المتصدر على قائمة الموردين.

أولا: واقع البيئة الأمنية الاقتصادية الجزائرية (2000-2022):

تتعدد مظاهر خضوع الاقتصاد الجزائري لفجوة الأمن الغذائي، فمنذ أوائل السبعينيات، كان هناك نمو مطرد للاحتياجات الغذائية بالجزائر، مدفوعا بطفرة النفط والنمو السكاني وتغير أنماط الاستهلاك تحت سيطرة نمط غذائي يركز على السميد، البطاطا والحليب، ونتيجة لذلك اتسعت الفجوة الغذائية، ويمكن اعتبارها من أحد أهم مظاهر فترة التسعينيات بسبب الصدمة النفطية، حيث تحدثت التقارير في تلك الفترة عن توقع إمكانية أن يزداد اعتماد الجزائر على الواردات الغذائية في المستقبل إذا لم يحدث تغيير راديكالي في النظام الغذائي-الزراعي المسيطر، (صوالي، 2020) والراصد لقيمة الصادرات والواردات والفجوة الغذائية بالجزائر يجد مثلا في سنة 2000 انخفاضا في قيمة الصادرات الغذائية إلى 26.16 مليون دولار، وانخفاضا في قيمة الواردات إلى 1733.01 مليون دولار، حيث قدرت قيمة الفجوة

الغذائية ب 1706.85 مليون دولار، بسبب انخفاض أسعار الأغذية على مستوى الأسواق الدولية وليس بسبب تراجع الاستهلاك، ومع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 بلغت قيمة الصادرات الغذائية 95.85 مليون دولار، وارتفعت قيمة الواردات إلى 7215.80 مليون دولار، لترتفع معها قيمة الفجوة الغذائية إلى 7155.95 مليون دولار، ما أظهر حدود سياسات الأمن الغذائي الجزائري، أمام هذا الواقع الجديد الذي يعرفه جيسون مور "بنهاية الغذاء الرخيص"، وتزايدت المخاوف بشأن العلاقة بين نموذج الأمن الغذائي الجزائري واستقرارها الاقتصادي، (صقر، 2017) فقد سجلت قيمة الصادرات الغذائية سنة 2014 ما قيمته 306.97 مليون دولار، أما الواردات بلغت ارتفاعا قياسيا ب 12758.08 مليون دولار، لتتسع قيمة الفجوة الغذائية إلى 12451.11 مليون دولار، (بيانات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2015) كما هو مبين في الجدول (16) أدناه، أنظر الملحق (3).

الجدول (16): قيمة الصادرات والواردات والفجوة الغذائية في الجزائر خلال سنوات (2000-2008-2014)

السنوات	قيمة الفجوة الغذائية	قيمة الواردات	قيمة الصادرات
2000	1706,85	1733,01	26,16
2008	7155,95	7215,8	95,85
2014	12451,11	12758,08	306,97

المصدر: بيانات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. (2015). المنظمة العربية للتنمية الزراعية. المجلدات

من 18 إلى 35. <https://bit.ly/3Sn5G6P>

ووفق تصنيف صادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة (Economiste) البريطانية رتب 11 دولة عربية بالنسبة للأمن الغذائي لعام 2015 احتلت الجزائر المركز الثامن عربيا، و 70 عالميا من بين 109 دولة، إذ أشار إلى ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية الغذائية خاصة من المواد الأولية، (المرجع نفسه) ورغم تحسن تصنيف الجزائر حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي سنة 2021 أين جاءت الأولى إفريقيا والثامنة عربيا بدرجة 63.9 والمرتبة 54 عالميا، إلا أنها تبقى واقعا من الدول التابعة غذائيا للعالم المتقدم لا تحقق الاكتفاء الذاتي ولا تملك سيادتها الغذائية، (المؤشر العالمي للأمن الغذائي: الجزائر تنصدر قائمة البلدان الإفريقية سنة 2021، 2022، <https://bit.ly/3AZI8j4>) في ظل العجز المستمر للميزان التجاري بالبلاد الذي بلغ 10.6 مليار دولار في 2020، بزيادة 73.48% عن سنة 2019 أين كان يقدر ب 6.11 مليار دولار، ورغم تراجعته ب 1.57 مليار دولار عام 2021 (جبريل، 2021) إلا أن الجزائر تبقى تعاني فجوة في الأمن الغذائي، يمكن رصد أهم مؤشراتها في العنصر الموالي.

ثانيا: مؤشرات فجوة الأمن الغذائي في الجزائر: تتمثل في:

- مؤشر الإنتاج والاستهلاك: يعتبر تحدي تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية أهم تحديات الأمن الغذائي بالجزائر، حيث تصنف على أنها الدولة الثالثة عربيا بعد مصر والسعودية من حيث كميات الاستيراد السنوية من الحبوب خاصة القمح، (امدادات الغذاء العالمية في مرمى تهديدات كورونا، 2020، <https://bit.ly/3BmKHdZ>) وهو تحدي ناتج عن الازدياد المطرد للطلب المحلي نتيجة تزايد عدد السكان، وتذبذب الوضعية الإنتاجية للحبوب من سنة لأخرى، فمساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 6.40% خلال سنوات (2010-2020)، وعليه فإن نسبة الاكتفاء الذاتي تبقى دون 50%، ومن هنا تأتي مشكلة تغطية العجز عن طريق الاستيراد، لأن الصادرات الزراعية لا تصل إلى نسبة 3%، ما يعكس غياب استراتيجية إنتاج مستدام في الجزائر، أنظر الجدول (17) أدناه.

الجدول (17): قيمة الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2018 (بالمليون دولار)

السنوات	المواد الغذائية	المنتجات الزراعية	مجموع الواردات الكلية	الواردات الغذائية من الواردات الكلية
2010	6058	341	40473	14.99%
2011	9850	387	47247	20.85%
2012	9022	330	50376	17.90%
2013	9580	508	55028	17.40%
2014	11005	658	58580	18.79%
2015	9314	663	51702	18.01%
2016	8223	503	70894	17.64%
2017	8438	611	46059	18.31%
2018	8573	563	46197	18.51%

Source: Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie: Année (2015, 2016, 2017, 2018), (2018), Ministère des finances: Direction Générale des Douanes Algérienne, <https://bit.ly/2TGwPpL>

نلاحظ من الجدول أن قيمة واردات الأغذية زادت قيمتها بمعدل 254.98% من سنة 2000 إلى سنة 2018، وهي زيادة تعكس وضع الجزائر كبلد تابع غذائيا للخارج وعاجز عن توفير غذائه محليا، حيث ارتفعت فاتورة الحبوب بنسبة 17.66% خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 مقارنة بنفس الثلاثي من سنة 2014، في وقت تدهور أسعار البترول وعجز ميزانية الدولة، كما تشير احصائيات التقرير الاقتصادي الجزائري السنوي لعام 2016 إلى استمرار عجز التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، حيث لم يساهم القطاع الفلاحي سوى بنسبة 1,8% في النمو الإجمالي للناتج الداخلي الحقيقي، كما لم

تتجاوز النسبة 1,2٪ سنة 2017، (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، ص 140) وحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام 2017 فإن الجزائر تعتمد بنسبة 79٪ على استيراد الحبوب سنوياً، (تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، ص 21) ونجد حسب إحصائيات وزارة التجارة الخارجية لعام 2018 أن الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية لم تتعدى 373 مليون دولار، بنسبة 0.90٪ من الصادرات الكلية، ما يؤكد عدم قدرة الإنتاج المحلي على تحقيق الفائض فيتمجه للاستيراد من الخارج.

(Rapports Statistiques Du Commerce Extérieur de l'Algérie, Année (2015, 2016, 2017, 2018), Op Cit)

وبذلك يسجل الميزان التجاري الغذائي عجزاً مستمراً، والأسوأ هو تفاقم هذا العجز من سنة لأخرى، مثلاً بينما بلغت قيمته 8089 مليون دولار عام 2017، فقد ارتفع بنسبة 2.43٪ ليزيد بقيمة 8200 مليون دولار خلال سنة 2018، (الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2018) وهو ما تؤكد معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات حين رصد أن المواد الغذائية احتلت نسبة 30٪ من مجموع الواردات عام 2020 ما يظهر التبعية الغذائية للخارج، حيث تصدر الحبوب بمعدل 4 مليار دولار سنوياً، يليها الحليب بـ 1 مليار دولار، والسكر 800 مليون دولار، (حميدي، 2021)

كما يلاحظ وجود خلل في نوعية استهلاك المواطن الجزائري، حيث رصدت منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة سنة 2017، بأن متوسط حصول الفرد الجزائري على البروتين الحيواني كمادة ضرورية لصحة الجسم لم تزد عن 26 غرام خلال فترة 2015-2017، كما سجلت انخفاضاً بنسبة 6.77٪ في حصة إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب خلال الفترة من 1999-2017، ما يدل على أن نوعية الغذاء في الجزائر لا تزال رديئة، (حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2017، <https://bit.ly/3OJyovB>) ويمكن أن نضرب مثلاً بتمادي المواطن الجزائري في تخزين السلع من جهة وهلع الشراء (Panic Buying) أثناء بدايات جائحة كورونا كأحد مظاهر الخلل في نوعية الاستهلاك، وفي هذه النقطة بالذات على الشعب الجزائري وحكومته إدراك الدروس المستفادة من الجائحة التي أكدت على فرضية أن من لا يملك سياسة أمن غذائي فعالة من حيث الإنتاج والاستهلاك، وتأمين الواردات يهدد في أمنه الاقتصادي المرتبط بالأمن الاجتماعي والسياسي، وهي أجزاء من كل مركب يعرف بكيفية الحفاظ على الأمن القومي للدولة.

- مؤشر مدى وصول المواطنين إلى الغذاء واستقرار إمداداته: إن نصيب الفرد الجزائري من الإمدادات الغذائية متذبذب، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن توفر الغذاء على المستوى القومي لا يعني نفاذ

الأفراد والأسر إليه، فقد ينتشر الجوع بينما تنتشر السلع بالأسواق لأن الأفراد يعجزون عن الوصول إليه نتيجة نقص الدخل، مثلا حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2020 صنفت الجزائر ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، فبينما قدر عام 2019 بنحو 4060 دولارا، تناقص إلى حدود 3970 دولارا عام 2020 بفارق 90 دولارا للفرد الواحد، ونسبة تراجع تقدر بنحو 2,21%. (صواليلي، مرجع سابق)

كما يمكننا رصد هذا المؤشر في ظل أزمة كورونا، حيث حرمت عمليات الإغلاق الملايين من العمال بأجر يومي من دخلهم، مما دفع العديد من العائلات إلى حافة الفقر والجوع، بسبب تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين العاطلين عن العمل وتوقف نشاطاتهم اليومية بفعل سياسات الحجر المنزلي، خاصة وأن للجزائر قدرات اقتصادية محدودة للتعويض عن انخفاض الدخل، ما جعل فئة كبيرة من المواطنين يقبعون تحت خط الفقر في زمن الجائحة، (أبو زينة، 2020، ص 7) رغم تحسن المؤشر سنتي 2021 و2022 حيث صنفت الجزائر ضمن فئة البلدان التي تقل فيها سوء التغذية عن 2.5%، لكن يبقى ضعف الأمن الغذائي مستمرا ودون المستوى المطلوب الذي يحقق الأمن الاقتصادي. (المؤشر العالمي للأمن الغذائي: الجزائر تتصدر قائمة البلدان الإفريقية سنة 2021، مرجع سابق)

- **مؤشر مدى توفر الغذاء وثبات الأسعار:** تعرف مختلف المواد الغذائية واسعة الاستهلاك بمختلف الأسواق الجزائرية تذبذبا وارتفاعا في الأسعار، وإذا استرجعنا إلى الذاكرة بدايات العشرية السوداء نجد أن أحد أسبابها هو الجوع وارتفاع الأسعار، إلى درجة أصبحت ترتبط قضية ثبات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر بمدى استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، ونجد مثلا أن الجزائر في جانفي 2011 قد شهدت احتجاجات بسبب ارتفاع أسعار السكر والزيت، ما يعكس وجود أزمة في توفير المواد الأولية واسعة الاستهلاك في متناول جميع المواطنين، وهي أحد مظاهر فجوة الأمن الغذائي التي تنعكس بالسلب على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومنه على الأمن القومي الجزائري، (التحقيق حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع: توزيع التقرير النهائي على النواب، 2011، <https://bit.ly/3oA7j3g>) وحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة سنة 2017، تطورت قدرة الفرد الجزائري على شراء الغذاء، بزيادة مقدارها 21.41% بين سنتي 2000 و2017، غير أنها لا تزال بعيدة عن المستويات الدولية من حيث القدرة الشرائية ما يؤثر سلبا على كمية ونوعية الغذاء المستهلك، (حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، مرجع سابق) كما نجد ارتفاعا للأسعار في ظل جائحة كورونا بسبب نقص تموين أسواق الجملة وتهافت المستهلكين على هذه المواد خوفا من تداعيات الفيروس، والسلوك الاستهلاكي للمواطن الجزائري وسياسات المضاربة لدى بعض التجار، (لحياي،

(2020) ما يؤكد الخلل في نموذج الأمن الغذائي الجزائري، كما تشهد الفترة الحالية موجات متكررة من عدم توفر الموارد الأساسية تراوحت بين أزمة سميد، وأزمة زيت وأزمة حليب، أرقت المواطن الجزائري، ما يستوجب إعادة النظر في الآليات الجزائرية لمواجهة فجوة الأمن الغذائي وتحقيق الأمن الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار تضاعف المخاطر في ظل الكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة، وعليه فإن هذا التهديد في ارتباط وثيق بتهديد آخر يتعلق بتحديات التنمية المستدامة.

2.3.2.2 تحديات التنمية المستدامة والأمن القومي الجزائري:

يعتبر هذا الصنف من التهديدات محوريا في عصر يرتبط فيه تحقيق الأمن بتوفير أكبر قدر من التنمية المستدامة بمختلف أبعادها (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، البيئية، التكنولوجية)، وبصفة خاصة التنمية الاقتصادية المستدامة أين أصبح هناك نوع من المقايضة للسياسة بالاقتصاد وبالتالي بات تحقيق الأمن القومي اليوم مرهون ببلورة استراتيجية اقتصادية فعالة وبعيدة المدى، والراصد لهذا الشكل من التهديدات الأمنية في الجزائر يجد قصورا في تلك الاستراتيجية، حيث يمكن ملاحظة حجم تداعيات غياب التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المظاهر:

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالتأثيرات السلبية للرأسمالية والسياسات المملاة من المؤسسات الاقتصادية الدولية، حيث أن عملية الانتقال في الثمانينيات والتسعينيات إلى الرأسمالية لم تتم بصورة تدريجية وهادفة، بل تمت بصورة استعجالية غير مدروسة، بسبب تعرض الجزائر كباقي دول العالم للضغوط من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية حول فرض الإصلاحات الهيكلية والنقدية لتعجيل التحول نحو الرأسمالية، هذه الحالة مكنت مع مرور الوقت فئات قليلة من سبل الرخاء بينما حشرت الأغلبية في زاوية الفقر وانخفاض القدرة الشرائية، إذ ظهر جيل من الليبيراليين الجدد أعادوا هيكلة الاقتصاد الجزائري وفق نظام البيوتات والأفراد لا نظام المؤسسات والجماعات، (بوعرفة، مرجع سابق، ص16) وأصبحت هناك طبقة من الأثرياء تقابلها طبقة واسعة من الفقراء والعاطلين عن العمل.

- تحدي نقمة الموارد وطبيعة الاقتصاد الريعي بالجزائر: يؤكد الخبراء بأن التعويل الكبير على الموارد الطبيعية في الجزائر صار نقمة وأدى إلى محدودية العوامل الجيو اقتصادية، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري مرهون لتصدير الطاقة مما يكرس تبعيته للخارج، وتعتبر نظرية المرض الهولندي بأن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع في إنتاجية القطاع المنتج (الصناعي والفلاحي) ما يسبب انخفاضا في النمو الاقتصادي، ويزداد التدهور الاقتصادي في حال تراجع أسعار النفط والغاز عالميا،

كما ترى بأن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، لأن وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة تدفق الإيرادات المالية في يد الحكومة، ما يشجع على الفساد، والجزائر تعتبر من بين الدول التي تمتلك وفرة في الموارد البترولية من جهة وتراجعا في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، حيث أن الاقتصاد الجزائري لا يزال ريعيا، من خلال اعتماد صادراته على المحروقات بنسبة تفوق 95٪، وبهذا يعد النفط والغاز المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، وتبقى الصادرات خارج المحروقات عند مستويات منخفضة، حيث تمثل الجباية البترولية أكثر من 70٪ من مداخيل الدولة وهي وضعية لم تتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي، إذ نتج في الجزائر ما يسمى بالعقلية الريعية (Mentality Rentier)، أين يصبح الدخل لا يرتبط بالعمل في الدوائر الإنتاجية أو تحمل المخاطرة، وإنما بمثابة "ريح مفاجئ" يرتبط بالحظ، ويخضع لتقلبات السوق العالمية للنفط والغاز، وبالتالي الإخفاق في بناء اقتصاد منتج ومتنوع، (شكوري، 2012، ص 108) ما يطرح مشكلة غياب استراتيجية أمنية لتأمين حياة الأجيال القادمة. (لخضاري. ص، مرجع سابق، ص 136)

مثلا سجلت احتياطات الصرف في البلاد انخفاضا حادا من 193.6 مليار دولار في عام 2014 إلى نحو 65 مليار دولار في جوان 2019، ما يعيد الخوف في كل مرة تتخفّض فيها أسعار النفط إلى ذاكرة الجزائريين الأزمة التي أصابت سوق النفط العالمية في العام 1986، وأسفرت عن أعمال الشغب العنيفة عام 1988، وبالتالي فإن الأمن الاقتصادي للجزائر يؤثر ويتأثر بكافة أبعاد الأمن الأخرى وأي خلل اقتصادي قد يهدد الأمن القومي للدولة ككل. (غبولي، مرجع سابق)

- عجز الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر عن تحويل الموارد الأولية إلى اقتصاد منتج وهو ما يهدد الأمن الاقتصادي ومنه الأمن القومي الجزائري، ففترة طويلة من الزمن والوزارات تعد برامج التوزيع والانفاق لا الإنتاج دون إشراك لفئات المجتمع في العملية التنموية، مما خلق ثقافة اللامبالاة وسط المجتمع، وجعل الاقتصاد هشاً ومستهلكاً يدور في حلقة مفرغة، وعليه يبقى إشباع حاجيات المجتمع رهن المتغيرات الخارجية (سعر البترول، سعر صرف الدولار، أسعار المواد الاستهلاكية...)، (بطوش، مرجع سابق، ص 148) ضف إلى ذلك مشكلة انتشار الاقتصاد الموازي، حيث بلغت الأموال المتداولة فيه أكثر من 40 مليار دولار. (بطالة وفقير وفساد، 2019، <https://bit.ly/3Q6dpEj>)

- تطور آليات الفساد في الاقتصاد الجزائري: لقد استفادت الجزائر خلال بدايات الألفية الجديدة من طفرة مالية راجعة لارتفاع أسعار النفط، حيث تمكنت مثلا في مارس 2013 من جمع احتياطي هام من

النقد الأجنبي بلغ 189 مليار دولار، دون ذكر السنوات السابقة، لكن ما يلاحظ أن معظم الأموال استنزفت في الفساد أثناء تحالف بين المال الفاسد والساسة الفاسدين، ما يجعل أهم صفة تطلق على مدة عشرين سنة من الحكم بالجزائر أنها فترة اختلاس الأموال العامة ومقدرات الشعب الجزائري، (بنكاسم، 2019، ص2) حيث قدر حجم الفساد في البلاد لعام 2019 لوحده بقيمة 60 مليار دولار، (بطالة وفقير وفساد، مرجع سابق) إذ أصبح مؤسسة المؤسسات في الجزائر ما يرهن مستقبل الأجيال القادمة، (زياني، مرجع سابق، ص 295) ويجعلها في غير مأمن من الهزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- **تفاقم مشكلة البطالة وزيادة حدة الفقر:** تعاني الجزائر من عدم القدرة على استيعاب العدد الكبير من المتعلمين الآخذ في الازدياد، نتيجة بروز طبقة متعلمة من الشباب تطمح لحياة أفضل، فحسب الاحصائيات الرسمية قدرت نسبة البطالة ب 11.7% عام 2018، حيث 25.7% من إجمالي العاطلين هم من أصحاب شهادات التكوين المهني، و 24.9% من أصحاب شهادات التعليم العالي، أما من حيث الفئة العمرية، فقد بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب (ما بين سن 20 إلى 34 سنة) ما يقدر ب 26.4%، والملاحظ من هذه الأرقام، هو أن المتعلمين من الشباب عامة، يشكلون أكثر الفئات تضررا من البطالة، وبلغت النسبة سنة 2019 ما يفوق 11.4% بانخفاض طفيف مقارنة بسنة 2018، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019، <https://bit.ly/3Jgfnj3>) لكن سرعان ما ارتفعت لتصل إلى 14.1% سنة 2020، (أطلس بيانات العالم، 2020، <https://bit.ly/3Q81vd3>) وهي نسبة عالية، قد تجعل من مشكلة البطالة في أوساط الشباب الجزائري على المدى الطويل أمرا مهددا للأمن القومي الجزائري في حال استفحالها، لأن الجيل الجديد المعاش لعصر الأنترنت تفوق مطالبه وتوقعاته مطالب الأجيال السابقة، بحكم أن الثورة المعلوماتية مكنتهم من معرفة الحياة المزدهرة لشعوب الدول المتطورة، وبالتالي فإن أهدافهم لا تقتصر على الأكل والشرب والادعان. (حجال، مرجع سابق، ص9)

الجدول (18): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2016-2022)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة البطالة	10.5%	11.7%	11.7%	11.4%	14.1%	13.4%	12%

المصدر: الجزائر معدل البطالة سنة 2022. (2022). أطلس بيانات العالم. <https://bit.ly/3Q81vd3>

يتضح من الجدول أن معدل البطالة بالجزائر مرتفع، وما يزيد الظاهرة خطورة هو أن نسبة التوظيف مقارنة بعدد السكان لم تزد عن 35.1% سنة 2022، (أطلس بيانات العالم، مرجع سابق) رغم وضع منحة البطالة قيد التنفيذ، إذ تبقى البطالة تهديدا يتسم بالديمومة والتفاقم.

أما فيما يخص تفاقم أزمة الفقر، فحسب الإحصائيات صنف الجزائر في المرتبة 93 حسب مقياس التنمية على مستوى العالم لسنة 2013 من بين 183 دولة شملها التصنيف، حيث قدرت نسبة السكان تحت خط الفقر بـ 23٪، (سالم، مرجع سابق، ص3) وحسب بيانات سنة 2019، فإن أكثر من 15 مليون جزائري يقعون تحت خط الفقر، (بطالة وفقير وفساد، مرجع سابق) هذه الإحصائيات تؤكد غياب سياسة اجتماعية واضحة وسليمة اتجاه الفقراء، إذ تمثل أحد أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، (صاطوري، 2016، ص307) ويمكن ملاحظة مؤشرات التهديدات الاقتصادية للأمن القومي الجزائري من خلال مجموعة الإحصائيات المبينة أدناه في الجدول (19).

الجدول (19): مؤشرات الأزمة الاقتصادية لعام 2019

عدد العاطلين عن العمل	4.462 مليون شخص
نسبة انخفاض القدرة الشرائية	أكثر من 37٪
نسبة انخفاض قيمة الدينار	34٪
عدد الجزائريين تحت خط الفقر	15 مليون جزائري
قيمة العجز في الميزان التجاري	4.13 مليار دولار
حجم عجز الخزينة العمومية	31 مليار دولار
نسبة الدين الداخلي من الناتج الإجمالي الداخلي	34٪
قيمة تراجع احتياطات النقد الأجنبي	82.12 مليار دولار

المصدر: بطالة وفقير وفساد. (2019). العربي الجديد. <https://bit.ly/3Q6dpEj>

يوضح الجدول تفاقم التهديدات الاقتصادية للأمن القومي الجزائري سنة 2019، ولم يختلف الوضع فحسب مؤشر الفقر العالمي لسنة 2022 يبقى معدل الفقر بالجزائر في حدود 5.5٪ أي ما يعادل 15 مليون نسمة حيث أن واحدا من بين ثلاثة مواطنين يعيش فقرا مدقعا. (سجال، 2022) -ضعف معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم: يلاحظ أن تحسن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط بمدى ارتفاع مداخل البترول، فمثلا بعد أن وصل معدل النمو الاقتصادي 3.78٪ سنة 2015، فإنه قد تراجع ليصل إلى حدود 1.9٪ سنة 2020 بسبب تراجع أسعار النفط.

الجدول (20): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2015-2022)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل النمو الاقتصادي %	3,78	3,76	1.4	2.3	0.8	1.9	3.4	3.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية. (2022)، مجموعة البنك الدولي. <https://bit.ly/3cJXOM9>

يتضح من الجدول أن معدل النمو الاقتصادي الجزائري ضعيف لا يرتقي بالاقتصاد الوطني، خاصة في ظل استمرار ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ نسبة 4.2٪ سنة 2019، ورغم تراجع النسبة إلى 2.6٪ سنة 2020 فإنها ارتفعت وفق ما تبينه بيانات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2021 إلى 3.9٪، (وكالة الأنباء الجزائرية^{٣٤}، 2021، <https://bit.ly/3cPumo5>) وترجع أسباب هذا التدهور الاقتصادي أساسا إلى ضعف الاستثمار والتطور التكنولوجي.

- **صعوبات التحول إلى الاقتصاد الرقمي:** تواجه الجزائر مجموعة من العراقيل التي تعيق محاولاتها لتطوير اقتصادها الرقمي للنهوض باقتصادها الوطني، نجلها فيما يلي:

- ضعف درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة التصنيع والتعليم والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية، حيث لا تتجاوز قيمة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد الوطني الجزائري 2.91٪ من الناتج الداخلي الخام، حيث احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا في المؤشر العالمي للخدمات الالكترونية الذكية، الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية عام 2018، وهي مرتبة متدنية، على اعتبار أن 193 دولة شملها الترتيب والتقييم. (لشموت، 2019)

- قلة الموارد التقنية وقصور الكوادر البشرية المؤهلة الكفيلة بتطوير هذا القطاع في الجزائر، وهو ما يسبب الضعف الكبير في الولوج لخدمات التجارة الالكترونية، حيث أن أغلب المؤسسات الجزائرية المنشأة لهذا الغرض تصنف ضمن المستوى الثاني في تطبيق خدمات التجارة الالكترونية، ومثالنا عن ذلك هو مجموعة العراقيل التي واجهتها المؤسسات المصرفية والبنكية الجزائرية خلال جائحة فيروس كورونا فيما يخص تطوير شبكات الدفع الالكتروني. (شيني، 2011، ص 17)

- وجود ثغرات تشريعية وتنظيمية للعمل بالتجارة الالكترونية في الجزائر، من بينها ضعف قوانين حماية المستهلك في الجزائر، ما يجعل التخوف من مخاطرها يحول دون الولوج إليها.

- تواضع حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات التي لا تزال في مراحلها الأولى بالجزائر، وضعف شركات تقديم خدمات الأنترنت، مع تخلف البنية التحتية في مجالات الاتصال ما يطرح مشكلة تأمين الاقتصاد الرقمي الجزائري ضد التهديدات الالكترونية الداخلية والخارجية منها.

- ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية، مع عدم توافر التمويل اللازم لتبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية التجارة الالكترونية.

- عدم توفر بنية تحتية كافية للخدمات المالية المؤمنة إلكترونية، مع تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث وسائل وتقنيات الدفع الحديثة. (جليد، وآخرون، 2013، ص 38)

- عدم القدرة على الابتكار والابداع والتجديد في ميدان استخدامات تكنولوجيا الاعلام والاتصال لأغراض اقتصادية، فحسب مؤشر الابتكار العالمي لعام 2016 صنفت الجزائر في المرتبة 113 من بين 128 دولة، وهي مرتبة متأخرة لا تساعد على الانتقال للاقتصاد الرقمي، كما أن نسبة التعاون بين الجامعات الجزائرية والقطاع الصناعي لم تتجاوز 2.26٪، وترجع بعض الدراسات هذا التأخر إلى ضعف الانفاق الحكومي الجزائري على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز نسبة 0.07٪ أعوام 2005-2015 على التوالي. (الاسكوا، 2020، ص ص 41-42)

وعليه فإن مظاهر التهديدات الأمنية الاقتصادية التي تواجه الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية متعددة ومتنوعة، تتجاوز الأشكال التقليدية للأمن الاقتصادي بمعناه الصلب المرتبط بتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، والتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، إلى ضرورة تبني استراتيجية تنموية شاملة ومستدامة، عمادها تركيز الاهتمام على تحقيق كل من الاقتصاد التقليدي والجديد في آن واحد، لأن المعاملات الالكترونية العالمية لا تدع مجالاً أمام الاقتصاديات الوطنية للمنافسة في حال عدم تطوير الاقتصاد الرقمي، خاصة وأن التهديدات التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) تتكامل تأثيراتها السلبية مع باقي التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل ثورة المعلومات.

3.2 التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري (المجتمعية والبيئية والتكنولوجية):

يواجه الأمن القومي الجزائري بمفهومه الموسع مجموعة متشابكة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود المجتمعية، والبيئية، والتكنولوجية، تتمثل متغيراتها ومؤشراتها في العناصر المولية.

1.3.2 التهديدات المجتمعية والأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية:

تبرز مظاهر التهديدات المجتمعية للأمن القومي الجزائري في أزمة عناصر الهوية المجتمعية الجزائرية، تنامي معضلة الهجرة غير الشرعية، وتداعيات كل من الإرهاب والجريمة المنظمة العابرين للحدود في ظل الثورة المعلوماتية.

1.1.3.2 أزمة عناصر الهوية المجتمعية والأمن القومي الجزائري:

يمثل ملف المكونات الهوياتية أحد أخطر التهديدات الأمنية الكامنة في الجزائر، لأن قضايا الاندماج الاجتماعي وتحسين الأمن الهوياتي وبناء المشروع المجتمعي الجزائري والبحث في مصادر تهديده لطالما ظلت قائمة منذ الاستقلال، وارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات الثورة المعلوماتية يجعلها

مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري، كونها تهدد كيان الدولة ووحدتها، لما تخلفه من تفكيك للتجانس الاجتماعي، لأنها ليست ذات طابع قومي فقط بل أغلبها ذات طبيعة عبر وطنية، كأزمة الطوارق وأزمة الأمازيغ، وعليه سنحدد الأسباب الكامنة وراءها، وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري.

أولاً: أسباب أزمة الهوية المجتمعية في الجزائر:

تتعدد العوامل المسببة لتنامي أزمة الهوية المجتمعية في الجزائر، ما يشكل تحدياً للأمن القومي الجزائري، أنظر الملحق (4) المتضمن لخارطة توضح التعدد القبلي في الجزائر، حيث أن أهم الخصائص العامة للمجتمع الجزائري أنه يتميز بالتعدد والتنوع، هذه المميزات تترتب عنها تهديدات لا تزال تترسخ فيما يسمى بأزمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري، إذ أن الثالوث الهوياتي "اللغة والدين والإرث التاريخي والثقافي" لا يزال محل استخدام سياسي، ما يطرح معضلة مجتمعية حقيقية في البلاد، وهو السبب الكامن وراء أزمة الأمازيغ مثلاً، في ظل غياب مشروع مجتمعي بالجزائر مع الفشل في بناء الأمة وتحديث المجتمع في ظل الثورة المعلوماتية لتحقيق التماسك الاجتماعي، (زياني¹، مرجع سابق، ص 294) لذلك تعتبر أزمة الهوية في الجزائر أزمة تكريس وتفعيل لمقومات الهوية الوطنية المتمثلة في الدين الإسلامي، اللغة العربية والثقافة الأمازيغية، بسبب الإهمال والتجاهل من قبل السلطة السياسية منذ الاستقلال، وضعف الأدوار الفاعلة لكل من المجتمع المدني والأحزاب السياسية في بلورة هذه العناصر، كسبيل لتحقيق الوحدة الوطنية. (نحاح، 2004، ص ص 46-47)

مثلاً عن تأثير المقوم الديني على الهوية الجزائرية، فرغم أن الدساتير الجزائرية اعتبرت الدين الإسلامي من الثوابت الوطنية كونه الدين الوحيد للأمة، إلا أن مفارقات الجدل بينه وبين السياسة جعلت البلاد والشعب الجزائري يشهدان عشية سوداء لا زالت آثارها حاضرة لحد الساعة، حيث تميز الخطاب السياسي الجزائري حول الإسلام بالشعبوية، ما أدى إلى بروز الاختلاف الأيديولوجي عند التعاطي مع القضية الدينية بين العلمانيين والإسلاميين، كانتشار بعض الأفكار المناهضة للقيم الإسلامية أهمها المطالبة بإلغاء قانون الأسرة المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية. (زياني، وحجيج، 2011، ص 10)

ورغم أن الجزائر ليست دولة طائفية لأن غالبية السكان يدينون الإسلام، إلا أنها أمام تحدي بروز طوائف وأقليات مذهبية ودينية، كالتائفة الشيعية، ومعتقي النصرانية، نتيجة حركتي: "التشيع، والتتنصير" اللتان برزتا بقوة في العقود الثلاثة الأخيرة بالجزائر، (مباركية، 2013، ص 221) ويمكن أن نضرب مثلاً بالأحداث التي حدثت في مدينة "بريان" بولاية غرداية جنوب الجزائر بين أتباع الاباضية والمالكية، كما سنوضحه في مظاهر أزمة الهوية بالجزائر لاحقاً، إضافة إلى المواجهات المتكررة في

مدينة تيزي وزو بمنطقة القبائل بين مواطنين مسلمين محليين، ومرتدين حديثا إلى المسيحية، (قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 27-28) ويرجع ذلك إلى وجود أطراف أجنبية عديدة تسعى إلى إثارة الطائفية وتغذيتها، من خلال الدعم المالي لمشاريع التنصير ونشر العقيدة الشيعية في دول المغرب العربي.

أما عن تأثير المسألة اللغوية على الهوية الجزائرية فتبقى محصورة في ذلك الخلط بين اللغة الفرنسية والتعريب واللهجة الجزائرية، لأن مشروع تعريب المجتمع والإدارة لم يحقق أهدافه المرجوة، ومشكل اللغة سيبقى مطروحا ما دام هذا الخلط مستمرا، وما دامت النخب الحاكمة عاجزة عن بناء أمة تأخذ بعين الاعتبار موروثها التاريخي العربي والبربري، لأن التعددية اللغوية في الجزائر حقيقة ثابتة، فبالرغم من أن أغلبية السكان يتحدثون العربية، ثمة عدد لا بأس به يتحدثون اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة، في حين تتكلم فئة اللغة الفرنسية، فحسب المجلس الأعلى للفرونكوفونية هناك 11 مليون جزائري قارئ ومتحدث باللغة الفرنسية أي ما يعادل 28٪ من السكان، (مباركية، مرجع سابق، ص 158) ويمكن التهديد في مزج اللغة الفرنسية مع اللغة العامية، ما يزعزع قوام الهوية الوطنية، لأن اللسان الدارج يتحول إلى خليط من اللغات واللهجات. (قيرة، وآخرون، 2002، ص 159)

كما لا يمكننا إهمال انعكاسات ثورة معلوماتية على المواطنة والهوية الجزائرية، من خلال الاخلال بالنظام الاجتماعي المتمثل في الجانب الأخلاقي والقيمي الذي كان يحكم توازن المجتمع واستقراره، ما يمثل تهديدا مباشرا لبقاء المجتمع الجزائري بخصائصه الوطنية، إضافة إلى تأثير الثقافات الوافدة على الأمن الهوياتي الجزائري، خاصة في ظل تنامي عقدة تفوق اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، حيث يسود اعتقاد بأن النخب الفرونكوفونية في الجزائر هي التي تحظى بالمناصب والامتيازات لذلك يحرص الجزائريون على تعليم أبنائهم اللغة الفرنسية، (سالم، مرجع سابق، ص ص 119-122) وكذا التأثيرات السلبية للأوربة والأمركة عبر وسائل الاعلام على المنظومة القيمية والثقافية الأصلية للمجتمع الجزائري. تشكل هذه القضايا منافذا لتهديد الأمن القومي الجزائري في بعده الثقافي والاجتماعي مع مرور الوقت، على المستويين الداخلي والخارجي، كونها أزمات تتعلق في جزء كبير منها بمنظومة القيم لدى المكونات الاجتماعية، التي لا يمكن التفاوض بشأنها أو مقايضتها، ما يجعلها تؤثر سلبا على وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي الوطني للجزائر خاصة في ظل الثورة المعلوماتية، وعليه سنرصد أهم مظاهرها وتداعياتها في العنصر الموالي.

ثانيا: مظاهر أزمة الهوية المجتمعية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري:

تتجلى مظاهر أزمة الهوية المجتمعية بالجزائر في مجموعة متكاملة من التهديدات الداخلية هي أزمة الطوارق، وأزمة الأمازيغ اللتان تأخذان طابعا عبر وطني، وأزمة غرداية، إلى جانب تداعيات التهديدات الخارجية للأمن الهوياتي الجزائري.

أ-مظاهر التهديدات الداخلية لأزمة الهوية المجتمعية في الجزائر:

يواجه الأمن القومي الجزائري ثلاث أزمات هوياتية مركبة، تتمثل في أزمة الطوارق، وأزمة الأمازيغ وأزمة غرداية، كأحد أهم القضايا التي تفرض نفسها، جراء ما تحمله من مخاطر محتملة قد تمس بالتماسك الاجتماعي للدولة الجزائرية إذا لم توضع لها حلول جذرية بعيدا عن الحلول الآنية الطرفية.

* أزمة الطوارق والهوية المجتمعية الجزائرية:

تعتبر قضية الطوارق من بين القضايا المجتمعية التي تفرزها بيئة اللاأمن الإفريقية الساحلية على الأمن القومي الجزائري، فهي من المشكلات الأمنية القديمة والمعقدة المتمتعة بخاصيتها عبر الحدودية، نظرا لارتباط الطوارق الجزائريين الاجتماعي بنظرائهم في الساحل الإفريقي، (خضاري، مرجع سابق، ص 19) وعليه فإن حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديم مقارنة بالتهديدات الأخرى، حيث تمثل هذه الأزمة موروثا استعماريًا يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينا فاسو 1960، والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة التي اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا (التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها)، وإسبانيا (الصحراء الغربية)، وإيطاليا (صحراء ليبيا) كانت اعتباطية ولم تراعي الحدود الأنثروبولوجية العرقية والدينية للمجتمعات الإفريقية منها الطوارق، (Mutin, 2005, pp 88-90) اللذين انقسموا إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية بالصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بحرية التنقل والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية، ومنذ ذلك الوقت وإلى اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتا مالي والنيجر، اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان الشمال خلال

الثمانينيات أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا واتخاذ العنف وسيلة للمطالبة بحقوقهم، حيث ظهرت مجموعة من حركات الأزداد تسمي نفسها تحررية تمردت على سلطة الحكومات المركزية، أدت إلى تنامي مشكلات أمنية على دول الجوار من بينها الجزائر، كموجات اللاجئين والمهاجرين وما صاحبها من جرائم منظمة في الصحراء الجزائرية نتيجة استخدامهم لها كمنطقة للانكفاء الاستراتيجي، وتمثل العمليات التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (الهجوم على ثكنتين عسكريتين في كيدال بمالي) انطلاقا من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينات القرن الماضي، أحد أسباب توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كما كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني وفتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر التي كانت في أوج العشرية السوداء. (Meddi, 2008)

وإن كانت الجزائر قد عمدت إلى سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر ترقية ظروفهم المعيشية ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، فإن هذه السياسة الجزائرية لم تكفي للحد من تهديد الأزداد ونشاطهم المسلح في مالي والنيجر اللتان لم تقدما بديلا لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بما يخدم استقرار المنطقة، وعليه فمع عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة الطوارق، فإنها تبقى تمثل تهديدا كامنا للأمن القومي الجزائري قد تزداد تبعاته (بن عنتر، مرجع سابق، ص 55) مع ما تقدمه الثورة المعلوماتية من فرصة لمختلف الجماعات المهمشة للتعريف برأيها ليس وطنيا فحسب بل وحتى عالميا، وبالرغم من أن الطوارق الجزائريين لا توجد لهم مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا انتماءهم لها، فإن اعتبارنا لقضية الطوارق بحكم طبيعتها عبر قومية كتهديد للهوية المجتمعية الجزائرية ومنه أمنها القومي يتأسس على أربعة أسباب جوهرية:

أولها هو الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالبات انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، نتيجة للرابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاث، وبسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ على منطقة الصحراء الكبرى (بين الجزائر وفرنسا، الجزائر والمغرب، الجزائر وليبيا في السابق)، (مقداد، 2009، ص 13) ومع عمل عدد من الجمعيات الفرنسية على دفع بعض جماعات الأزداد لتبني مطال متطرفة، يبقى احتمال إحياء مشروع الدولة الصحراوية الكبرى قائما، وتكمن خطورة هذا التهديد في أن الجزائر أيضا شهدت صراعات بين العرب والطوارق في مدينة برج باجي مختار جنوب الجزائر قرب الحدود مع مالي، ورغم أن السلطات الجزائرية قامت باحتوائه من خلال الاستعانة بعقلاء المدينة، إلا أن التخوف يبقى قائما في ظل البعد الإقليمي لقضية الطوارق.

والسبب الثاني هو خطر التدخل الأجنبي في المنطقة وتأثيراته السلبية، مثلما حدث عندما تدخلت فرنسا في مالي، والسبب الثالث هو خطر تحالف حركات الأزداد المسلحة في دول الساحل الأفريقي مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات الجريمة المنظمة، وهذا الاحتمال وارد بالنسبة للمتمردين المسلحين في مالي والنيجر الذين يعتبرون الموقف الجزائري مساندا لحكومتها باماكو ونيامي، ويعتبر الهجوم الإرهابي على المركب البترولي بتقنتورين في الجزائر 2013 بعد التدخل الفرنسي في مالي من أهم الأمثلة على ذلك، والسبب الرابع هو تحدي انفتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتر والأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء، ما يسهل من انتقال التهديدات الجديدة (تجارة المخدرات والأسلحة، الأمراض المعدية...) إلى الجزائر في ظل الانكشاف الأمني الذي تعانيه بحكم جغرافيتها واتساع حدودها. (بويبية، 2011، ص ص 56-60)

وعليه بالنظر لهذه المتغيرات فإن أزمة الطوارق تبقى من التهديدات المجتمعية الكامنة للأمن القومي الجزائري، التي تتطلب عددا في أساليب مواجهتها، خاصة إذا عرفنا أنها ليست القضية الهوياتية الوحيدة التي تحمل صفة التهديد للاستقرار المجتمعي الجزائري، بالنظر لثقل تأثيرات أزمة الأمازيغ.

* قضية الأمازيغ والهوية المجتمعية في الجزائري:

تعد الجزائر أول الدول العربية التي شهدت الحراك الاجتماعي الأمازيغي للمطالبة بالاعتراف باللغة الأمازيغية منذ الاستقلال، إذ اقتضت الحركة البربرية في أول ظهور لها على جماعة البربر المثقفين بالفرنسية والقاطنين بفرنسا، الذين أسسوا جماعة تحمل اسم الأكاديمية، ثم توسع نشاطها وأصبح يطلق عليها "اتحاد الشعب الأمازيغي"، أين بدأ هذا التنظيم ينشر في مجلة سياسية أهدافه المتمثلة في: معارضة التعريب القسري، المطالبة بالاعتراف الرسمي باللهجة القبائلية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، والمطالبة بالديمقراطية ذات الطابع الغربي، أما داخل البلاد فجاء الحراك الاجتماعي الأمازيغي بعد أن أعلنت حكومة بومدين تنفيذ سياسة التعريب الشامل، وبعده أخذت الأزمة منعطفا آخر في الثمانينات، وأصبحت أكثر تعقيدا مما انعكس على الاستقرار السياسي والأمني للدولة، ونقصد بها حوادث الربيع الأمازيغي "تافوست" التي وقعت في منطقة القبائل شمال الجزائر سنة 1980، أين أصبحت القضية تأخذ طابعا سياسيا للاعتراف بالهوية واللغة الأمازيغية، حيث واجهت السلطات الجزائرية الحراك في بداياته بالعنف، حين اعتقلت عددا من المتظاهرين في صفوف طلبة جامعة تيزي وزو، وبعدها بدأت الحركة الأمازيغية بالظهور على المسرح الثقافي، ومهدت إلى عقد مؤتمر "ياكورن"، وإقامة المحاضرات في الجامعة الصيفية بمدينة أغادير المغرب حول خصوصية الثقافة الأمازيغية، وبسبب الفشل في تحقيق

الوحدة المغاربية، برزت نزعة قومية لهذه الحركة في الجزائر في التسعينيات للضغط على النخب السياسية من أجل الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية، وقد دفعت العشرية السوداء إلى تعميق الهوة الثقافية بين العرب والأمازيغ مرة أخرى، (لحياني، 2014) ثم جاء عقد المؤتمر العالمي الأمازيغي في جنوب فرنسا الذي ضم عددا كبيرا من الشخصيات البارزة وأربعين جمعية أمازيغية من داخل دول المغرب العربي وخارجها، أصدر ميثاقا لتدويل القضية البربرية عن طريق المنظمات الدولية وكسب التأييد لها بالوسائل المادية والمعنوية، وقد نجح في نشر الحس القبائلي بهوية ثقافية مختلفة، مما أدى إلى حشد تأييد الطبقة الشعبية القبائلية بالانخراط في الاحتجاجات التي أصبحت تهدد البنية السياسية والمجتمعية للدولة الجزائرية. (الحيدري، 2011، ص 15)

جاءت آنذاك استجابة حكومة الرئيس السابق "أمين زروال" حين أدرج مصطلح "الأمازيغية" لأول مرة منذ الاستقلال في الميثاق الوطني كأحد العناصر الثقافية المكونة للهوية الجزائرية، كبداية لاحتواء الحراك الأمازيغي بطريقة سلمية، وبالرغم من ذلك ظلت مطالب الأمازيغ الجزائريين في التصاعد كالمطالبة بإصلاحات دستورية تشمل الاعتراف باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية كلغة وطنية رسمية، حيث ظهر الحراك الأمازيغي من جديد نتيجة الأحداث التي وقعت في منطقة القبائل 2001، التي صاحبها التخريب والاعتداء على الممتلكات من أجل إيصال مطالبهم للنخبة الحاكمة، وبدأت بعدها المفاوضات بين الحكومة وعروش القبائل في جويلية 2001، أين وافقت الحكومة الجزائرية على اعتماد اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، كما تم تأسيس تلفزيون بالأمازيغية للتعبير عن هذه الثقافة، ثم تم ترفيع اللغة الأمازيغية لغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية بعد التعديل الدستوري لسنة 2016.

لكن يكمن التهديد، في أن مطالب الهوية الأمازيغية التي تحقق الجزء الأكبر منها في الواقع والمتعلق بترقية اللغة الأمازيغية، يمكن أن تعيد مرة أخرى طرح مطالب إضافية ذات صلة بالاعتراف السياسي بالقضية وضرورة منحها بعدا ساميا في أي وقت، (أوكليل، 2019، ص 342) وبالنظر إلى المسار التاريخي لمطالب الهوية الأمازيغية، فإنها تظل دائما معضلة أمنية مزمنة تتطلب التفكيك والحل المحكم، لأن الواقع يؤكد أنه لطالما فرضت معالجة قضية الأمازيغ في الجزائر تحديات جمة، خاصة في ظل التوظيف السياسي لها لأكثر من مرة، (بوضياف، 2008، ص 272) فمثلا قد حاولت بعض الأطراف تقسيم الحراك الشعبي خلال الجمعة رقم 18 من عمر الحراك سنة 2019، عبر خطوط إيديولوجية واشتية أثناء التذكير بالهوية الأمازيغية واعتبار العلم الأمازيغي تهديدا للوحدة الوطنية، (غولي، مرجع سابق) حين حذر رئيس الأركان الراحل أحمد قائد صالح في 19 جويلية 2019 من محاولة اختراق الحراك، عبر

رفع رايات أخرى غير الراية الوطنية، وأضاف أن الأمن تلقى تعليمات بمنع رفع أعلام بخلاف العلم الجزائري، (مسعد، 2019) كما يكمن التهديد حاليا في محاولات الأطراف الخارجية للعب على وتر هذه القضية وتهديد الوحدة الوطنية الجزائرية، مستغلين ما أصبحت تتيحه وسائل الثورة المعلوماتية من سرعة في نشر الأخبار الزائفة المضللة للتأثير على الأمن المجتمعي الجزائري، وهو ما أثبتته أحداث شهر أوت 2021 حين ثبت دعم كل من الحركة الصهيونية والمغرب لحركتي الماك ورشاد الانفصاليين في منطقة القبائل الجزائرية، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقا، ما يؤكد أن معالجة هذه الأزمة بشكل جذري يتطلب التعاطي معها بمنهجية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الدائم كخطوة أولى لتثبيت عقيدة أمنية متكاملة للحل النهائي، (بوضياف، مرجع سابق، ص 272) ويضاف إلى هذين الأزمتين أزمة ثالثة لا تقل خطورة عنهما، تتمثل في أزمة غرداية كأحد تهديدات الهوية المجتمعية الجزائرية الكامنة والتي تتطلب حولا جذرية لأسبابها العميقة.

* أزمة غرداية والهوية المجتمعية في الجزائر:

تعد ولاية غرداية الواقعة جنوب الجزائر أحد المناطق التي تشهد توترا مجتمعيًا ممتدا، حيث حصلت مواجهات طائفية بين أتباع المذهبين المالكي والاباضي من العرب والأمازيغ، في الكثير من المرات منذ الاستقلال إلى اليوم، وهي أزمة متعددة الأسباب والأبعاد فطالما تبدأ باشتباكات ثم تأخذ أبعادا طائفية ومذهبية، لتبقى الأسباب الحقيقية في كل مرة غير واضحة، وتتباين تفسيرات المراقبين لأصول ما يقع في غرداية، إن كانت تتبع من منطلق طائفي بين الأمازيغ والعرب، أو مذهبي بين الإباضيين والسنة، في حين يرجعها آخرون إلى تفسيرات اجتماعية واقتصادية تطالب بتحسين مستوى معيشة المواطنين في المنطقة، وهناك من يرجعها إلى بروز جماعات دينية عابرة للحدود في مقدمتها تنامي الظاهرة الأصولية السنية المتشددة في العالم العربي خلال الفترة الأخيرة، التي تتهم الإباضيين بأنهم على مذهب الخوارج، كواحدة من تلك العوامل التي ضاعفت من حجم واستمرار الصراع، (بوزانة، 2015) وقد تعددت محاولات الحكومة الجزائرية، والمحاولات الأهلية، لنزع فتيل الأزمة بين أطرافها، لكن دائما ما تتجدد وتعود الخلافات للظهور، حيث نجد مثلا أحداث غرداية في 22 نوفمبر 2013، التي استمرت إلى غاية أبريل 2014، وتعرف بأحداث القرارة سببها مباراة كرة قدم جرت بين الفريقين المحليين للمدينة خلفت مقتل تسعة أشخاص وجرح 400 شخص، ونهب وإحراق مئات المحلات التجارية والمنازل، (كامل، 2015) ثم ظهرت بعد ذلك أكثر من مرة بشكل متقطع، إلى غاية أحداث شهر جويلية 2015 وما خلفته من آثار وصلت إلى حد سقوط 22 قتيل ومئات الجرحى، ويؤكد الدارسون لحديثات الأزمة

الدور السلبي الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي آنذاك في توثيق الحدث وتأجيجه، (زنييد، 2015) ما يجعلها قضية تتطلب بعد النظر في مسبباتها ومن ثمة سبل إيجاد حل نهائي لها، فرغم كل المحاولات لتهدة الوضع في المنطقة، إلا أنها لا تزال من القضايا المستعصية عن الحل الجذري، وأحد تهديدات الأمن الهوياتي الجزائري، في ظل التخوف المستمر من استفادتها بشكل سلبي من تأثيرات الثورة المعلوماتية التي قد تغذي هكذا أزمات إذا تم التوظيف السياسي لها.

وكمثال على خطورة ما تحمله هذه الأزمات الثلاث من تهديد على الأمن القومي الجزائري، نجد أن الحراك الشعبي لعام 2019 قد أثبت درجة تعدد وتنوع التوجهات الأيديولوجية التي كانت وعاء للتوترات بين ثلاث تيارات: المحافظون (أي الإسلاميين الذين يدعمون الاعتراف بالثقافة الأمازيغية ولكن مع ربطها بالعروبة والإسلام)، والتقدميون (الذين يدعمون التعددية الثقافية وتأسيس دولة علمانية)، والعاديون الذين يدعون أنهم جماعة وسطية ترفض التحيز الأيديولوجي، حيث انعكست هذه الانقسامات على الطريقة التي تفاعل بها الحراك مع مشروع الدستور، فقد استنكر العلمانيون عدم ضمان التنوع الديني بشكل كاف، على الرغم من مواد الدستور التي تكفل حرية الوجدان، فيما ينتقد كثير من الإسلاميين بشدة هذه المواد، ويعتبرونها تهديدا للثقافة الإسلامية الجزائرية، فيما اعتبر الأمازيغ أن المواد التي تصف الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية -دون تبني إطار قانوني يسمح بالنهوض بها- هي مجرد تلاعب لإغفالهم عن مطالبهم الأساسية. (ياسين، 2020، ص 5)

ب- التهديدات الخارجية للأمن القومي الجزائري في بعده الهوياتي:

يواجه الأمن القومي الجزائري في بعده الهوياتي تهديدات خارجية، من خلال تبعات تطبيقات الاتحاد الأوروبي لسياسة العدالة والشؤون الداخلية ومحاولة تحقيقه للهوية المتوسطة على حساب الهوية الوطنية لدول الجنوب، إضافة إلى زيادة ضغوط القوة المهيمنة بعد أحداث 11 سبتمبر، لاسيما تأثيرات العولمة الثقافية وتداعيات فرض القيم الغربية.

* تأثير السياسة الأوروبية للاحتواء الجهوي الشامل:

تعتبر الجزائر من الدول التي تأثرت بشكل مباشر بتداعيات السياسة الأوروبية للتزويب ونقل المعايير إلى دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وفق ما جاءت بها قمة فيرا بإيطاليا عام 2000، لأن هذه المعايير لا تتطابق مع البنية الاجتماعية والقانونية والدينية للجزائر، وتتخذ صفة الفرض والاجبار من قبل الاتحاد الأوروبي بدلا من الترغيب والتحفيز، حيث وجدت الجزائر نفسها مجبرة على تبني قانون

تجريم الهجرة سنة 2008 بعدما كانت ترفضه، كما مست هذه المعايير قانون الأسرة الجزائري سنة 2003 الذي أصبح يعبر عن روح القانون الأوروبي أكثر مما يعبر عن الروح القانونية الجزائرية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وتكمن خطورة هذا التهديد في أن هذه السياسة الأوروبية لازالت تنحصر في نقل الأفكار للبنى القانونية والشؤون الداخلية بعيدا عن نقل الأفكار العلمية والفنية ما يخدم مصلحة أوروبا على حساب شركائها المتوسطيين.

وعليه تبقى الجزائر مهددة بالفكرة المتوسطية لتغيير الهوية كدولة عربية مسلمة لها جذور تاريخية لإرثها الأمازيغي العريق. (زياني، وحجيج، مرجع سابق، ص ص 11-16)

* تداعيات العولمة وفرض القيم الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر على الأمن الهوياتي الجزائري:

تؤثر العولمة على عناصر الثقافة الوطنية الأساسية من عادات وتقاليد، كالتخلي عن الزي الشعبي المحلي، والانتقال من شكل العائلة المتماسكة والكبيرة إلى العائلة الصغيرة، إلى جانب التداعيات التي تمس بالجانب القيمي والأخلاقي للمجتمع الجزائري كزوال الخصوصية الأخلاقية ما يشكل تهديدا مباشرا لبقاء مميزات المجتمع، (الفتني، ومالكي، 2021، ص 1296) فمثلا قد استغلت الدول الغربية أحداث 11 سبتمبر لممارسة مزيد من الضغط على الدول الإسلامية من بينها الجزائر، لإحداث تغييرات عميقة في منظومتها التربوية وبرامجها التعليمية، وما لذلك من تداعيات على منظومة القيم لدى الشباب على المدى الطويل. (زياني، وحجيج، مرجع سابق، ص 17)

إذا تعتبر أزمة الهوية المجتمعية من بين أهم التهديدات المجتمعية للأمن القومي الجزائري، كونها في ارتباط وثيق بسلبيات الثورة المعلوماتية، التي قد تحولها من أحداث عرضية إلى أزمات عميقة تهدد النسيج المجتمعي ككل، خاصة في ظل النزاعات الطائفية التي تشهدها دول الجوار، والتي تهدد الأمن الهوياتي الجزائري من خلال عاملي الاستقطاب والتعدد، وهو ما يحيلنا إلى تناول معضلة مجتمعية أخرى لا تقل خطورة عنها، تتمثل في الهجرة غير الشرعية كونها تهديدا أمنيا عابرا للحدود، تتميز بتعدد أبعادها، أسبابها، وتداعياتها.

2.1.3.2 الهجرة غير الشرعية والمعضلة الأمنية المجتمعية في الجزائر:

تعد الجزائر من الدول التي أهلها موقعها الجغرافي وظروفها الداخلية والدولية أن تكون بلد منشئ وعبور فمقصدا للمهاجرين غير الشرعيين، ما أفرز عدة تداعيات على مختلف المستويات، سواء الأمنية لارتباط هذه الظاهرة بالإرهاب والجريمة المنظمة، أو الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى الصحية.

أولاً: معضلة الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأبعاد والعوامل المسببة:

تعتبر معضلة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ثلاثية الأبعاد، فهي لا تزال مصدراً للهجرة بنوعيتها الشرعية وغير الشرعية نحو أوروبا، وأصبحت معبراً وأرضاً مستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين من الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، ومن هنا فإن أسبابها متعددة ومتداخلة بالنظر لتعدد أبعادها، منها الداخلية الخاصة بالجزائر في حد ذاتها بسبب ما تشهده من تحديات داخلية سياسية، واقتصادية، واجتماعية وديمقراطية، وأسباب خارجية متعلقة بالأسباب الكامنة وراء تزايد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من البيئة الإقليمية المجاورة.

أ- الجزائر بلد منشأ وعبور ومقصد للهجرة غير الشرعية:

تظل الجزائر من دول المنبع المصدرة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي لحد اليوم، حيث تفيد الإحصائيات أن قيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية أحبطت محاولات غير شرعية لـ 1500 مواطن جزائري حاولوا الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا سنة 2015، (الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر المتوسط منذ عام 2015، 2020، <https://bbc.in/3JfOqw7>) وتؤكد الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن هذه الإحصائيات لا تعكس العدد الحقيقي للحراقة الجزائريين عبر المتوسط، وفيما تستفحل هذه الظاهرة أصبحت وجهة للمهاجرين من إفريقيا والشرق الأوسط العابرين إلى أوروبا، الذين يجدون في اتساع الحدود الجزائرية ضالتهم، لكن جزءاً منهم فقط ينجح في ذلك، بينما يلقى بعضهم حتفه في مياه المتوسط، فيما تستقر الأغلبية في البلدان المغاربية منها الجزائر بشكل نهائي، أو مؤقت في انتظار اقتناص اللحظة الملائمة لمعاودة الكرة ثانية، أنظر الملحق (5) خارطة توضح أهم مسارات عبور الهجرة غير الشرعية الإفريقية من الجزائر نحو أوروبا.

وقد تنامت ظاهرة العبور من الجزائر والاستقرار فيها بعد النزاع الداخلي في ليبيا ومالي وسوريا، وسياسات الغلق المرحلي لحدود بلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة، حيث ظهر تحول في مسار الهجرة من الجنوب نحو الشمال، إلى الهجرة جنوب-جنوب كتوصيف لهذه الحركة نحو الجزائر، (بن عنتر، مرجع سابق) وفي تحقيق قامت به اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب على عينة من 2000 شخص سنة 2015، حين قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين بـ 26 ألف مهاجر مقابل 40 ألف مهاجر في عام 2003، تأكد أن 40% من المهاجرين يعتبرون الجزائر المقصد النهائي، ونسبة 40% يرونها مجرد طريق للمرور إلى أوروبا، والـ 20% المتبقية مواقف متنوعة، أنظر الجدول (21) أدناه.

الجدول (21): أعداد المهاجرين الدوليين واللاجئين في الجزائر سنة 2015

الأعداد المقدرة لللاجئين		النسبة المئوية من إجمالي السكان		أعداد المهاجرين الدوليين			
2015	2000	2015	2000	2015	2010	2005	2000
94144	167453	0,6	0,8	242391	244964	247537	250110

المصدر: تقييم إطار سياسة الهجرة في إفريقيا التابع للاتحاد الإفريقي، (2016)، <https://bit.ly/2k9Dvg8>

يوضح الجدول أن عدد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين في الجزائر تضاعف بين سنتي 2010-2015 بسبب الانفلات الأمني في دول الجوار، وحسب الحصيلة العملية السنوية التي يقدمها الجيش الوطني الشعبي في مجلة الجيش كل سنة، فإن أعداد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين مرتفع باستمرار سواء من الجزائريين أو من الجنسيات الأخرى المتسللة نحو أوروبا. أنظر الجدول (22) أدناه.

الجدول (22): حصيلة إحباط محاولات المهاجرين غير الشرعيين من وعبر الجزائر (2015-2021)

السنوات	عدد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين
2015	إحباط محاولات 4218 شخص منهم 1500 جزائري و 2718 من جنسيات إفريقية
2016	6103
2017	14165
2018	6834
2019	4465
2020	توقيف 8184 مرشح للهجرة غير الشرعية باستعمال قوارب تقليدية الصنع، و 3085 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة
2021	توقيف 5839 مهاجرا غير شرعي من مختلف الجنسيات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مجموعة أعداد لمجلة الجيش الجزائرية، على الرابط:

<https://bit.ly/3zflwHB>

يبين الجدول كثافة الهجرة غير الشرعية من وعبر الجزائر نحو أوروبا، ما يعكس خطورة الظاهرة واستفحالها خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يؤدي بنا إلى طرح أهم العوامل المسببة للظاهرة.

ب- العوامل المسببة للظاهرة: أهمها:

- الأسباب السياسية والأمنية: كانت ولا تزال الأوضاع السياسية الداخلية أهم مسببات هجرة الشباب الجزائري من مختلف الفئات بحثا عن الأمن في أوروبا، ففي حين كانت عملية وقف المسار الانتخابي التي دخلت على إثرها الجزائر في دوامة العنف وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في التسعينيات سببا

في نمو الظاهرة بشكل ملفت، (الدهيمي، 2010، ص 9) فإن إجهاض مساعي الحراك الشعبي لعام 2019 وامتصاص مطالبه يمثل أحد الدوافع الرئيسية لنمو الهجرة غير الشرعية مرة أخرى خلال سنة 2020، حيث تحدثت صحيفة "البابيس الاسبانية" عن وصول أكثر من 400 مهاجر غير شرعي جزائري إلى سواحلها في 20 جوان 2020، ووفقا لبيانات وكالة الحدود الأوروبية "فرونتكس"، يمثل الجزائريون 55٪ من المهاجرين الذين تم اعتراضهم سنة 2020، (وصول أكثر من 400 حراق جزائري إلى السواحل الاسبانية خلال 24 ساعة، 2020، <https://bit.ly/2KXNzm1>) هذا فيما يخص الأسباب الداخلية التي تجعل من الجزائر دولة مصدرة للهجرة، أما عن الأسباب الخارجية التي تجعلها بلد عبور واستقبال نجد ما تشهده المنطقة المغاربية والشرق أوسطية ودول الساحل الافريقي من تحديات سياسية أهمها غياب الحكم الراشد والديمقراطية، (غري، 2012، ص 51) التي أفضت إلى نزاعات داخلية كتحول الحراك في ليبيا وسوريا إلى نزاعات داخلية بتداعيات إقليمية (أبو خشم، وآخرون، 2014، ص 79)، أبرزها أزمة اللاجئين بعد زيادة عدد النساء والأطفال فيها، بكل ما تطرحه من تعقيداتها وتهديداتها، خاصة إذا تم استغلال هذه الفئات من طرف الشبكات الاجرامية في شبكات الدعارة والتجارة بالبشر، ما يطرح تحديات على الأمن القومي الجزائري، (الهلال الأحمر الجزائري يدعو اللاجئين السوريين للالتحاق بمراكز الاستقبال، 2015، <https://bit.ly/3Bqj2c3>) أنظر الملحق (6) فيه خارطة توضح أهم مسارات الهجرة غير الشرعية من الساحل الافريقي نحو الجزائر.

- الأسباب الاجتماعية والديمغرافية: تواجه الجزائر كبلد مصدر للهجرة كغيرها من دول البيئة الإقليمية المجاورة لها (البيئة المغاربية والافريقية وبعض دول الشرق الأوسط) تحديات اجتماعية داخلية مسببة للهجرة غير الشرعية كضعف المستوى المعيشي وسيطرة الثقافة السلبية، ناهيك عن الزيادة في عدد السكان مع العجز عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم (خدايرية، 2013، ص 115)، مثلا تجعل الأسباب الاجتماعية والديمغرافية لدول الساحل الافريقي من الجزائر منطقة استقبال وعبور للأفارقة نحو أوروبا، إذ تشير الاحصائيات إلى أن عدد السكان في هذا الإقليم يزيد عن مائة مليون نسمة، حيث تمتاز دوله بنسب ولادات عالية تتراوح بين 30-48 ألف. ومنه فالعامل الديمغرافي سبب من أسباب تنامي الظاهرة. (العلوي، 2015، ص 3)

- الأسباب الاقتصادية: تعد العوامل الاقتصادية الداخلية للجزائر أحد أسباب الهجرة غير الشرعية كالبطالة، والفقر، والتضخم (الاسكوا، 2015، ص 20)، أما عن الأسباب الاقتصادية الخارجية التي تجعل

منها منطقة استقبال وعبور للمهاجرين غير الشرعيين من الساحل الافريقي فنجد أن الاحصائيات تشير مثلا إلى أن أربع دول من الساحل الافريقي (النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا) تقع في قائمة أفقر 15 دولة في العالم وهي أسباب دافعة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عبر الدول المغاربية وحتى محاولة الاستقرار فيها. (العلوي، مرجع سابق، ص ص3-5)

- الأسباب البيئية: تتمثل في الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية ويمكن ملاحظتها كأهم أسباب تنامي الظاهرة من أو عبر دول الساحل الافريقي نحو الدول المغاربية، أو عبرها إلى أوروبا، إذ نجد مثلا أن إثيوبيا والصومال وتشاد والسينغال من الدول التي تقع في نطاق حزام الجفاف ما يلحق أضرارا بالقطاع الزراعي قدرت مثلا في هذه الدول ب 140 مليون دولار سنة 2000. (اليتيم، 2011، ص 24)

ثانيا: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري: يمكن إجمالها على النحو التالي:

- على المستوى السياسي والأمني، تشكل الهجرة غير الشرعية سببا في توتر العلاقات بين دول المقصد ودول المنشأ والعبور، مثلا اعترف المكلف بالعدالة والحريات في اللجنة الأوروبية "جاك بارو" سنة 2011 بأن العلاقات مع الجزائر صارت معقدة لرفضها التوقيع على اتفاقيات استقبال المهاجرين غير الشرعيين بعد ترحيلهم من التراب الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية، كما يعرض وجود المهاجرين الأفارقة بأعداد متزايدة الدول المغاربية إلى ضغوط خارجية ومشكلات محلية متعددة، فأوروبا دولا واتحادا، تضغط عليها لتراقب حدودها، حيث تقوم عمليا بحراسة حدود أوروبا عن بعد من خلال منع هجرة مواطنيها والمواطنين الأفارقة، (بن عنتر، مرجع سابق) مثلا أحصت خلية علم الاجرام بالدرك الوطني الجزائري 30000 مهاجرا غير شرعيا من دول افريقية متعددة خلال الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2007، بتمنراست لوحدها حوالي 45 جنسية إفريقية، كما أوقفت مصالح الدرك سنة 2013 أزيد من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة إفريقية، وقدر الهلال الأحمر الجزائري عددهم في مدينتي ورقلة وغرداية ب 5000 إلى 6000 من مواطني الساحل الافريقي أغلبهم من مالي والنيجر (خليفة، ع. 2015، ص 41)، كما تم إيقاف أكثر من 220 أجنبي من جنسيات مالية وتشادية ونيجرية بولاية تمنراست خلال نفس السنة، وارتفعت النسبة ب 80% سنة 2014، (الجزائر ترحل أول دفعة من اللاجئين الأفارقة قبل نهاية 2014، 2014، <https://bit.ly/3zIDHao>) وحسب إحصائيات مجلة الجيش في شهر جويلية سنة 2017 بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر 5449. (بوحداء، 2020، ص 143)

كما أصبحت الجزائر بعد النزاع في سوريا منطقة عبور بامتياز للمهاجرين غير الشرعيين السوريين، إذ تشير إحصائيات وزارة الداخلية بأن عددهم بلغ حوالي 12.000 سوري موزعين على مختلف ولايات البلاد سنة 2015، (الهلال الأحمر الجزائري يدعو اللاجئين السوريين للالتحاق بمراكز الاستقبال، 2015، مرجع سابق) وحسب بيان لوزارة الدفاع الجزائرية، فإن اللاجئين السوريين أصبحوا ينتقلون من الجزائر العاصمة إلى مدينتي الوادي وإليزي في أقصى الجنوب، ثم ينتقلون مسافة تزيد عن 1500 كلم عبر الصحراء للوصول إلى السواحل الليبية نحو إيطاليا، في رحلة طويلة محفوفة بالمخاطر، وحسب البيان أوقف حرس الحدود الجزائري 200 سوري على الحدود مع ليبيا سنة 2014، ممن كانوا يحاولون سير نفس المسار السابق، بمساعدة لبيين تعهدوا بتهريبهم بقوارب صيد من السواحل الليبية إلى الإيطالية بمبالغ تصل إلى ثلاثة آلاف دينار ليبي للفرد الواحد (نحو 2500 دولار). (طريق آخر للهجرة إلى أوروبا من جنوب الجزائر عبر صحراء ليبيا، 2014، <https://bit.ly/3OCUW0Q>)

تختلف الأرقام بشأن العدد الحقيقي للاجئين الليبيين في الجزائر بعد الحراك بها، ففي حين تحدث الهلال الأحمر الجزائري عن وجود أكثر من 50 ألف لاجئ دخلوا الجزائر هربا من الأوضاع في ليبيا، ذكر مصدر مسؤول من وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2014 لبوابة إفريقيا الإخبارية أن عددهم يقارب 30 ألف لاجئ، دخل أغلبهم عبر المعابر الحدودية المشتركة ويستقرون بالمدن الجنوبية الشرقية للوطن (إليزي، وادي سوف، ورقلة، والجهة الجنوبية لتبسة)، وهناك أعداد فضلت التوجه نحو الشمال بحثا عن العمل والاستقرار. (معزوي، 2015)

وما يزيد الأعباء على الجزائر ذات المساحة الشاسعة، هو أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الافريقية والشرق أوسطية) على أراضيها تفاقم من معدلات الجريمة وتنوعها، كالسرقة والانخراط في شبكات الدعارة، تزويج المخدرات، تجارة الأسلحة أو القيام بأعمال إرهابية، مثلا أثبتت تحقيقات أجهزة الأمن الجزائري وجود علاقة تواطؤ بين شبكات تهريب المهاجرين والإرهاب، إذ يقوم الأخير بتزويدها بمعلومات حول تحركات الأمن مقابل مبالغ مالية، (الحسن، ومبارك، 2008، ص 82) ما خلف "مافيا منظمة" (خليفة، ع. مرجع سابق، ص 41) في تبييض الأموال وعمليات تزوير الوثائق والأوراق المالية، (الحسن، ومبارك، مرجع سابق، ص 82) إذ تؤكد تقارير الدرك الوطني الجزائري أنه تم توقيف 688 مهاجرا غير شرعي خلال الثلث الأول من سنة 2008 لتورطهم في جرائم تمس بأمن البلاد واقتصادها (تزوير جوازات سفر ووثائق رسمية، تزوير العملة، حيازة مخدرات، تهريب)، (Ploch, 2011, p 16) ما يؤكد ازدواجية العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب، وكذا علاقة التأثير والتأثر بينهما، كما وجدت

الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري

الحكومة الجزائرية نفسها مثقلة بعبء أمني وسياسي إضافي، إثر قيام مهاجرين بإقامة أحياء من صفيح وامتهان التسول، لاسيما مع استقرار بعضهم في الجزائر، فمن جهة تتخوف من انفلات أمني وأعباء اقتصادية، ومن جهة ثانية تخشى اهتزاز صورتها لدى المنظمات الدولية في حال ترحيلهم.

- **على المستوى الاقتصادي والتنموي** تؤدي هجرة الأدمغة الجزائريين إلى تفاقم تحديات تحقيق التنمية المستدامة، كما أن الهجرة الإفريقية والشرق أوسطية غير الشرعية إلى الجزائر تزيد من الإخلال بآليات سوق العمل، بانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية، التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية، إلى جانب الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية، وتزايد جرائم غسيل الأموال. (زقاع، ومنصوري، 2016، ص ص 162-163)

- **أما على المستوى الاجتماعي** فتهدد الأمن المجتمعي الجزائري وهويته لأن أغلب المهاجرين القادمين من إفريقيا يختلفون في أنماطهم الحضارية والثقافية وعاداتهم عن نمط المجتمع الجزائري من حيث ظهور ممارسات تتنافى وقيم المجتمع، (Kodmani-Darwish, 1998, pp 38-40) كانتشار الدعارة والتسول، نقشي الرشوة، انتشار الأحياء العشوائية، وتدهور الصحة البيئية، ودخول عادات غريبة وثقافات دخيلة على المجتمع، (دخان، والحامدي، 2016، ص 172) فهناك أبعادا اجتماعية تطرح إشكالات لم يعهدها المجتمع المحلي، منها الزواج المختلط، وانتشار ظاهرة ممارسة العبادات المسيحية، إذ بدأ المشهد الاجتماعي المغاربي عامة يتطور، لكن، في سياق غير متسامح على صعيد العلاقة مع الآخر الإفريقي (المسلم والمسيحي على حد سواء) حتى وإن كان تأثيرهم ضعيفا في هذا الخصوص مقارنة بالتهديد الهوياتي القادم من الشمال. (بن عنتر، 2016)

- **على المستوى الصحي:** تشكل الهجرة غير الشرعية الإفريقية مصدرا لانتشار الأمراض المعدية بالجزائر منذ القدم خاصة الولايات الحدودية، كمرض الإيدز ومرض الإيبولا سابقا. (عواشيرة، 2018، ص 149) وعليه فإن الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعددة الأبعاد والعوامل والتداعيات على الأمن القومي الجزائري، وفي ترابط وثيق مع تهديدات أمنية أخرى من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة.

3.1.3.2 تداعيات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنيين على الأمن القومي الجزائري في ظل

الثورة المعلوماتية:

يعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي استفادت بشكل لافت مما تتيحه الثورة المعلوماتية من قدرة على الفعل والتأثير، أدت إلى ظهور صيغ جديدة من التحالف والتكامل في الأدوار بينهما ما يعقد من مهمة الحماية والمواجهة.

أولاً: الانتقال من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب العابر للحدود والأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية:

تعد الجزائر من الدول التي تأثرت بشكل لافت بالتهديد الإرهابي في مقابل الدول الأخرى، حيث وصل إلى حد تهديد كيان الدولة في تسعينيات القرن الماضي بسبب التدهور الاقتصادي والسياسي الذي شهدته البلاد، ورغم انحسار مده في السنوات الأخيرة إلا أنه أخذ اشكالا جديدة، في ظل استفادته من التقنيات المتطورة التي أتاحتها الثورة المعلوماتية، إذ أصبحت الجزائر منذ سنة 2003 تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) والمغربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية، والمغربية) ومد مجال نشاطها إلى دول الساحل الأفريقي، حيث باتت هذه التنظيمات تشكل فواعلا جيوسياسية إقليمية وعبر قومية ذات ارتباطات فكرية ومادية مع الإرهاب العالمي، تؤثر في الديناميكيات الأمنية لكل من الأمن المغربي، والأمن في الساحل الأفريقي، والأمن في المتوسط، والجدير بالذكر أن هذه الجماعات قد ارهقت الجزائر نتيجة جهودها في تأمين حدودها مع دول الساحل، وأبرز ذلك ما قامت به "حركة التوحيد والجهاد" حين اختطفت دبلوماسيين جزائريين في دولة مالي، وتهديدها بتصفيتهم إذا لم تستجب السلطات الجزائرية بإطلاق سراح عدة قيادات من الحركة ودفع فدية 15 مليون أورو سنة 2014، (باخورية، 2014، ص 104) إلى جانب حادثة الاعتداء الإرهابي على محطة تيقنتورين سنة 2013 التي أخذت أبعادا دولية، (نتيجة مقتل شخصين، جزائري وبريطاني، وجرح ستة أشخاص أربعة منهم جزائريين وبريطاني ونرويجي، واحتجاز 41 رهينة منهم أمريكيين وبريطانيين ويابانيين)، (بوعافية، 2014، ص 8) كما أن الحصيلة العملياتية السنوية للجيش الوطني تثبت تواصل تداعيات خطر الإرهاب على الأمن القومي الجزائري، (أنظر الجدول (23) أدناه).

الجدول (23): الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب (2015-2020)

مؤشرات المقارنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الارهابيون المقضي عليهم	157	125	91	32	15	
ارهابيون موقوفون		225	40	25	25	37
ارهابيون سلموا أنفسهم	/	/	30	132	44	/
تفكيك شبكات الدعم والاسناد	/	/	214	170	245	108
مخابئ الإرهابيين	/	458	423	499	295	251

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مجموعة أعداد من مجلة الجيش الجزائرية: <https://bit.ly/3Q1u4bP>

كما تشير الحصيلة السنوية لعام 2021 الى تحييد 23 إرهابيا، وتفكيك خلايا إرهابية مكونة من منتسبين للحركتين الإرهابيتين "الماك والرشاد"، (مجلة الجيش، 2022، ص 23) وقد تعاظم خطر الإرهاب بعد ثبوت تورطه في عمليات إجرامية نفذها بهدف تمويل عملياته، وكذلك بعد التحالفات التي أنشأها مع عصابات تهريب المخدرات والسلاح والبشر، وهو ما أكدته وزير الخارجية الجزائري السابق مراد مدلسي لدى افتتاحه لأعمال مؤتمر التنسيق بين دول الساحل في مارس 2010 بالجزائر، عندما صرح أن الإرهاب يشهد تطورات خطيرة في تحالفه مع الجريمة المنظمة وبات يطرح تهديدات حقيقية، وقد زاد التداخل بينهما بعد الانفلات الأمني في ليبيا والمخاوف الجزائرية من تواجد التنظيم الإرهابي داعش على مقربة من حدودها في ظل ما أتاحته الأزمة الليبية من انتشار فوضوي للأسلحة، ما انعكس على الأمن في منطقتي الساحل الأفريقي وشمال إفريقيا، (لخضاري، 2014، ص 76) بعد التدخل الفرنسي في مالي، أين وجدت الجزائر نفسها بحكم موقعها المحوري كنقطة ارتكاز بين المنطقة المغاربية والساحلية والمتوسطية التي تشهد تداخلا وتحالفا بين الجماعات الإرهابية والاجرامية من حيث التعاون والحماية المتبادلة، التأمين والدعم الوظيفي، محاطة بحزام ناري على طول حدودها يتخلله نشاط مكثف لهذه الجماعات ساهمت في حدته الثورة المعلوماتية، حيث أخذ نشاطها منحى أخطر بعدما أصبحت الجريمة المنظمة تمول وتمون الجماعات الإرهابية، بينما توفر هذه الأخيرة الحراسة والحماية وتأمين طرق التهريب للعصابات الاجرامية، وفي هذا الصدد، سنحدد أنماط النشاطات الناتجة عن تحالف العصابات الإرهابية والاجرامية بالمنطقة ومظاهر تأثيرها على الأمن القومي الجزائري في أربعة متغيرات رئيسية تتعلق أساسا بجرائم الاختطاف، وجرائم التهريب بمختلف أنواعه، تجارة المخدرات والأسلحة، والاتجار بالبشر، كما هو مبين في العنصر الموالي.

ثانيا: تداعيات الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية:

يواجه الأمن القومي الجزائري في بعده المجتمعي أشكالا متنوعة من الجرائم المنظمة عبر الوطنية، تزداد خطورتها في ظل تحالفها مع الجماعات الإرهابية العابرة للحدود كتهديدات معولمة ومتكاملة الأدوار خلال الثورة المعلوماتية، وعليه نجمل مختلف الصيغ الجديدة لهذا التحالف في النقاط التالية:

أ-جرائم الاختطاف والأمن القومي الجزائري: باتت جرائم اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري أحد أهم النشاطات الاجرامية المحلية التي تمس بالأمن خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير إحصائيات سنة 2015 أن عدد حالات اختطاف الأطفال بلغت 220 حالة منهم 15 حالة متبوعة بالقتل العمدى، وهو

رقم مرتفع جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا، فيما بلغت حصيلة سنة 2016 ما يقارب 6193 حالة من جرائم الاختطاف، وهي مؤشرات تؤكد خطورة الظاهرة على الأمن القومي الجزائري في بعده المجتمعي (سباغ، والعيزوي، 2019، ص638)، كما تعتبر عمليات اختطاف الأجانب في الصحراء الجزائرية من أهم النشاطات الإرهابية التي تتم بتعاون سري مع العصابات الاجرامية، ما يضع الجزائر في مأزق، لأنها مطالبة إما بتحمل مسؤوليتها كاملة في حماية الأجانب سواء كانوا سواحا، مستثمرين أو عمالا، أو أن ترضخ للضغوط الدولية، سواء الأوروبية، التي أدخلت أمن رعاياها بالخارج في خانة المخاطر التي تستوجب تدخلها ولو باستخدام القوة العسكرية، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 132) أو الأمريكية التي تعتبر أن الإرهاب في الساحل الافريقي لا يؤثر على القارة الافريقية فقط بل على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي ككل. (Ploch, Op Cit, p 3)

ب- جرائم التهريب والأمن القومي الجزائري: تتنامى تداعيات جرائم التهريب على الأمن القومي الجزائري بشكل عنقودي (Cluster) وفق مجموعة معقدة من التهديدات المترابطة، تبدأ من تهريب المواد الاستهلاكية البسيطة ثم تمتد تدريجيا نحو البضائع ذات العلاقة بالمصالح الاقتصادية الحيوية مثل تهريب الأنواع البيئية النادرة، المعادن الثمينة، العملة، المواد الاستهلاكية المدعمة، نظرا لاستفادة هذه الجرائم من أدوات الاتصال المعقدة والنقل المتطورة وسريعة الحركة، وتنظيمها لشبكة من التحالفات مع الجماعات الإرهابية في المنطقة، ما يجعلها تتميز بخاصية التمدد الإقليمي في كل الاتجاهات، نتيجة اتساع نطاق التهريب كتهديد من التهريب البسيط إلى التهريب الكبير والمنظم والمركب، حيث يشهد تطورا وديناميكية بمختلف أنواعه عبر كل من الحدود الغربية والشرقية والجنوبية للجزائر، لكثرة المواد المهربة التي تختلف حسب طبيعة المنطقة التي يتم التهريب عبرها. (مصباح، 2015، ص ص 97-98)

أين تأخذ جرائم تهريب المواد الأولية المدعمة من الجزائر أخطر أشكالها على الحدود الغربية والشرقية، ما يستنزف الاقتصاد الوطني أكثر، حيث تشير التقارير إلى أن من بين النقاط الحدودية التي تعرف كمنافذ للتهريب: تبسة، مغنية، سيدي الجيلالي، باب العسة بتلمسان، النعامة، بني ونيف، بشار وتندوف، لدرجة أصبحت فيها مدينة وجدة المغربية سوقا لتداول السلع الجزائرية المهربة من مواد غذائية أساسية، مواشي، وقود...، حيث باتت هذه الأنشطة غير القانونية مصدر رزق للعديد من السكان الحدوديين، وتوفر مناصب شغل غير مراقبة، (لحياني، ص، 2014) مثلا سجلت مصالح الجمارك في الحصيلة السنوية لعام 2013 ما يعادل 510 قضية تهريب على مستوى مفتشية بئر العائر التابعة إقليميا إلى المديرية الجهوية لتبسة، مع إحباط محاولة تهريب ما قيمته 35 مليار سنتيم من مختلف

المواد المحجوزة أهمها المازوت و 686 لترا من الوقود و 243 وسيلة تعبئة فارغة وصلت قيمتها المالية لحدود 500 مليون سنتيم، كما قدرت كمية المواد الغذائية المحجوزة 7506.6 كلف، إلى جانب ألياف النحاس ومواد كهربائية وإلكترونية ومواد تجميل ومشروبات كحولية. (غانم، د. 2020)

تشير تقارير وزارة الطاقة والمناجم إلى أن عمليات تهريب الوقود بكل أشكاله على الحدود يفوق ما قيمته 2 مليار دولار سنويا، (مصباح، مرجع سابق، ص 101) كما كشفت تقارير مديرية الأمن الوطني عن ضبط حوالي 350 كلف من المرجان الخام الموجه للتهريب عام 2013 بولاية الطارف، و 41.5 كلف بولاية القالة، (بن حملة، 2013) إلى جانب تهريب الثروة الحيوانية بالجنوب الجزائري، إذ تم حجز أكثر من 600 رأس من الأغنام والأبل في حدود مدينة جانت بإيليزي عام 2012 مهربة من الجزائر إلى دول أفريقية، وحسب الاستجواب ظهر أنها تأخذ خطا عابرا للقارات يصل إلى دول الخليج، حيث تنشط في تمراس شبكات مافيا منظمة تهدد التنوع البيولوجي للمنطقة، تعمل على صيد الحيوانات النادرة المهددة بالانقراض وتهريب الآثار كذلك، (مافيا التهريب تستنزف الثروة الحيوانية بالجنوب، 2012، <https://bit.ly/2F96NDP>) كما تم تفكيك شبكة دولية للاتجار غير المشروع بالذهب عام 2014 بلغت قيمتها 28 مليار سنتيم. (غانم، د. مرجع سابق)

كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء الإرهابي لتنظيم القاعدة في نهاية جوان 2010 بتنزواتين (تمراس) على حرس الحدود الجزائريين، أنه كان بغرض تسهيل عملية تهريب 7 قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. (مقتل 11 جنديا جنوبي الجزائر، 2010، <https://bit.ly/3OlieT4>) وما يثير التوجس من علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة في الصحراء الكبرى أنه لم يحدث أن أبلغ مهرب عن موقع جماعة إرهابية، كما لم تعترض جماعة إرهابية طريق عصابات للتهريب، وفي ذلك دليل على العلاقة بينهما، وتؤكد تحريات أجهزة الأمن الجزائرية المتابعة لنشاط إمارة الصحراء أن أغلب تمويل وتمويل للتنظيمات الإرهابية في الصحراء الكبرى مصدره إما عمليات التهريب بكافة أشكاله (مواد غذائية مدعمة، سجائر، مهاجرين سريين)، وإما الاتاوات التي يدفعها المهربون لهذه التنظيمات بغرض تأمين تنقلاتهم، وتؤكد التحريات أن أبسط دليل على عمق العلاقة بين عصابات التهريب وإمارة الصحراء هو فشل إجراءات الحصار التي انتهجتها قوات الأمن الجزائرية من خلال حظر نقل الوقود إلى أغلب ولايات الجنوب دون رخصة أمنية منذ سنة 2006، لمنع وصوله إلى شبكات الإرهاب، إلا أنهم لم يعانوا من أزمة وقود بسبب إمداد المهربين لهم بهذه المادة للتنقل. (بويبية، مرجع سابق، ص 86)

وتشير الإحصائيات السنوية للجيش الوطني إلى خطورة تداعيات جرائم التهريب على الأمن القومي الجزائري (مجلة الجيش، 2016، ص ص 20-21)، أنظر الجدول (24) أدناه.

الجدول (24): الحصيلة السنوية لمحاربة جرائم التهريب في الجزائر (2018-2021)

أوقف الجيش 1785 مهريا، 950 منقبا عن الذهب، 1032044 لترا من الوقود، 483 جهازا للكشف عن المعادن، 1212 مطرقة ضغط، 89 نظارات ميدان، 78 أجهزة اتصال، 1402 مولدا كهربائيا، 7 أجهزة نظام تحديد المواقع، 4 لوحات توليد الطاقة الشمسية.	الحصيلة السنوية لعام 2018
أوقف الجيش 1909 مهريا، 3001 منقبا عن الذهب، 6249 طن من المواد الغذائية، 918102 لتر من الوقود، 2170 مطرقة ضغط، 3181 مولد كهربائي، 1159 كاميرا مراقبة ولواحقها، 415 جهاز كشف عن المعادن، 284 أجهزة اتصال.	الحصيلة السنوية لعام 2019
4755 مهريا ومنقبا عن الذهب، 2451 طن من المواد الغذائية، 1304908 لتر من الوقود، 2376 مطرقة ضغط، 3460 مولد كهربائي، 186 جهاز كشف عن المعادن، 1001 مركبة، 5051 كاميرات مراقبة، 3765 جهاز اتصال.	الحصيلة السنوية لعام 2020
استرجاع كمية 1107361 لترا من الوقود، و9276 وسيلة تستعمل في التنقيب عن المعادن، وتوقيف 11460 منقبا ومهريا للذهب.	الحصيلة السنوية لعام 2021

المصادر: 1- الحصيلة السنوية 2018 لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. (جانفي 2019). مجلة الجيش. (666). ص ص 21-22.

2- الحصيلة السنوية 2019 لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. (جانفي 2020). مجلة الجيش. (678). ص 75.

3- حصيلة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة 2020. (جانفي 2021). مجلة الجيش. (690). ص 27.

4- حصيلة سنة 2021، (جانفي 2022). مجلة الجيش. (702). ص 23.

يُبين الجدول الأعداد الهائلة للحصائل السنوية المتعلقة بمكافحة جرائم التهريب بمختلف أنواعها، حيث تمكن الجيش الجزائري خلال السداسي الأول لعام 2018 لوحده من توقيف 947 مهريا و48 منقبا عن الذهب مع إحباط تهريب 565581 لترا من الوقود وحوالي 540 طنا من المواد الغذائية، وحجز 451 مولدا كهربائيا، 390 مطرقة ضغط و184 جهاز كشف عن المعادن، وحوالي 1800 قنطار من التبغ و223304 علبة من السجائر مع حجز 416 عربة من مختلف الأصناف على الحدود الجزائرية مع مالي لوحدها (خريس، 2018)، وما يوضحه الجدول في تكملة الحصيلة السنوية لنفس العام والأعوام التي تليها، تبين مدى خطورة التهريب على الأمن القومي الجزائري، أين سجلت وزارة الدفاع

الوطني 26639 قضية متعلقة به خلال الفترة ما بين سنة 2015 و 2019، (حامدي، 2021، ص343) حيث باتت الظاهرة بقدر ما تهدد الاقتصاد الوطني تهدد الأمن القومي الجزائري في بعده المجتمعي، وتتفاقم مشكلة التهريب إذا وجدت أشكال من الجرائم المنظمة المماثلة لها كالاتجار بالمخدرات والأسلحة. **ج-تجارة المخدرات والأمن القومي الجزائري:** تعاني الجزائر من تنامي تداعيات تجارة المخدرات على أمنها القومي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

-تعدد مسارات تجارة المخدرات: تعد الجزائر بلد عبور لمختلف أنواع المخدرات عبر عدة مسالك، كونها تتوسط دول شمال افريقيا لذلك فإنها حسب التقرير السنوي لمركز مراقبة المخدرات في العالم تتأثر بخارطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار بالمخدرات في المنطقة التي تعتمد على ثلاث محاور: (شحاتة، 2004) الأول يمر من أكبر المدن المغربية الساحلية نحو أوروبا مباشرة، أو من المدن الحدودية المغربية عبر الجزائر إلى كل من أوروبا والشرق الأوسط، والثاني يمر عبر الجزائر وتونس وليبيا عن طريق الحدود البرية للمنطقة المغاربية إلى أوروبا، والثالث من دول الساحل الافريقي وافريقيا جنوب الصحراء إلى الدول المغاربية نحو أوروبا.

حسب المسار الأول: تعتبر الجبهة الغربية للأمن القومي الجزائري معبرا تقليديا للمخدرات من المغرب إلى الجزائر، سواء للاستهلاك المحلي أو بلد عبور باتجاه أوروبا والشرق الأوسط، وتجدر الإشارة أن الإنذار الأول للاتجار غير المشروع بالمخدرات في الجزائر يعود لسنة 1975 عندما اعترضت مصالح الأمن 3 طن من القنب الهندي مع القبض على مهربيها الذين كان أغلبهم من الأجانب، كما تم حجز 2 طن سنة 1989 وتوقيف حوالي 2500 شخصا، ومنذ ذلك الوقت أصبح تدفق مادة المخدرات من القنب مستمرا بلا انقطاع، إلى جانب دخول أنواع جديدة إلى السوق الجزائرية من الكوكايين والهيروين والأفيون سنة 1992، والكراك سنة 2007، حيث يمر معظم تهريب المخدرات عبر المغرب العربي على طول المثلث الشمالي للحدود المغربية الجزائرية، بين منطقتي "فجيج والسعيدية" في شكل شحنات فردية تتراوح ما بين 10 و 30 كلغ، وتتم أيضا جنوبا على الحدود في مناطق حول النعامة وبشار وهنا تكون الشحنات بشكل أكبر، مثلا اعترضت الأجهزة الأمنية ثلاثة أطنان من القنب الهندي شهر ماي 2019، أثناء تهريبها عبر الحدود قرب مدينة عين الصفراء بالنعامة، أين تهيمن شبكات التهريب المغربية وتتعاقد مع مهربين من داخل الحدود الجزائرية.

أما المسار الثاني، يشمل تنامي الظاهرة عبر المسالك الشرقية الجزائرية مع تونس وليبيا بعد الفشل الدولاتي في ليبيا.

ويشمل المسار الثالث، المسالك الحدودية الجنوبية عبر دول الساحل الأفريقي مروراً بالجزائر إلى أوروبا والشرق الأوسط، وهو ما يجعل الجزائر في مواجهة معضلة أمنية متعلقة بتجارة المخدرات على جناحها الجنوبي ما يؤثر على أمنها الاقتصادي والمجتمعي معاً، (القاسمي، 2006، ص 11) خاصة في ظل ضعف برامج تنمية المناطق الحدودية غير المتناسقة مع معدلات الزيادة السكانية، وتزايد نسبة البطالة بها، أين يلجأ الشباب إلى الطرق غير المشروعة لكسب العيش على طول الحدود الجزائرية، وزيادة تشاركتهم مع الشبكات الأخرى المتواجدة وراء الحدود من الدول الأخرى، (كلاغ، 2021، ص 35) حيث يشير تقرير لمصالح الدرك الوطني صادر سنة 2009 أن تجارة المخدرات أصبحت تمثل نسبة 26,63% من نشاط الجريمة المنظمة في الجزائر، (دندن، 2013، ص 86) كما بلغت كمية المخدرات المحجوزة في الجزائر والتي كانت في طريقها إلى أوروبا والشرق الأوسط سنة 2013 أكثر من 9%، وحسب إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات فإن الكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية حسب المصالح الثلاث (الدرك الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني، الجمارك) سنة 2014 بلغت أزيد من 182 طناً من الكيف المعالج، و1.050.612 قرصاً مهلوساً، وأوضح آنذاك المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات محمد بن حلة أن القنب الهندي يمثل أكبر كمية المخدرات المحجوزة، وأنها قادمة من المغرب بنسبة 80%، وأن تجار المخدرات يقومون بتهريبها من دول الساحل مروراً بالجزائر إلى أوروبا، حيث أن 50% من المواد المهلوسة حجزت سنة 2014 في الولايات الجنوبية (تمنراست، غرداية وأدرار)، (الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح مكافحة، 2014، <https://bit.ly/3PQ6qzG>) وتساهم عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (غينيا، السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا، والكاميرون)، وضعف الأنظمة الجنائية الإفريقية وفسادها، بنية الحروب والنزاعات فيها، وانكشاف الجزائر من الجنوب، في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والمواطن الجزائري. (براهمة، 2013، ص 18)

-تحول الجزائر إلى منطقة استهلاك: تشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروين والكراك المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، ومئات الآلاف من الأقراص المهلوسة المؤثرة على العقل، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن القومي

الجزائري، ويمكن أن نستدل على ذلك بإحصائيات الكميات المحجوزة من المخدرات في الجزائر خلال سنوات 2019 و 2020 و 2021، كما هو مبين في الجدول (25) أدناه.

الجدول (25): مجموع الكميات المحجوزة من المخدرات لسنوات (2021-2020-2019)

التصنيف حسب نوعية المخدرات	الكميات المحجوزة خلال سنة 2019	الكميات المحجوزة خلال سنة 2020	الكميات المحجوزة خلال سنة 2021
القنب	راتنج القنب	50584,166 كغ	77004,523 كغ
	حشيش القنب	8,081 كغ	1,496 كغ
	بذور القنب	885,372 كغ	4297,330 غ
	نبات القنب	1486 نبتة	7378 نبتة
الكوكايين		309973,352 غ	29854,947 غ
الهروين		303,698 غ	2371,518 غ
الأفيون	خشخاش الأفيون	/	12 غ
	بذور الأفيون	43 غ	/
	نبات الأفيون	884 نبتة	/
المؤثرات العقلية		1970766 قرص	5154701 قرص
		309 قارورة	268 قارورة
		5037472 قرصا	234 قارورة

المصادر: 1- نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها: حصيلة 2020. (2020). الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، ص3. <https://bit.ly/3oBQc0L>

2- نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها: حصيلة 2021. (2021). الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها. ص3. <https://bit.ly/3zJ1Jlz>

يوضح الجدول أن الأعداد في مستويات مرتفعة، خاصة وأن الكميات التي تحجز وتتلّف في الجزائر أقل بكثير من الكميات التي تعبرها نحو بلدان أخرى أو تستقر فيها من أجل الاستهلاك المحلي، وبذلك فالجزائر ليست منطقة عبور لتجارة المخدرات فقط بل تحولت أيضا إلى سوق استهلاكية، نظرا لرواج تعاطيها لدى الشباب الجزائري، (المرجع نفسه، ص18) وما يصاحب ذلك من تهديد للعمق الاجتماعي والأمن الجزائري من الداخل، خاصة وأن إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها لسنة 2017 أشارت إلى أن نسبة المدمنين في الوسط التربوي بلغت نسبة 13٪، وأن 27٪ من كمية المخدرات التي تعبر المناطق الحدودية توجه نحو السوق المحلي للاستهلاك، (كلاغ، مرجع سابق، ص44) وعليه فإن الاتجار بالمخدرات وترويجها في الجزائر، يجب أن يرفع إلى مصاف التهديد الموضوعي الوجودي

بحكم أنه يلحق ضررا فادحا بالسلامة الصحية، المعنوية والعقلية للمجتمع الجزائري من جهة، وكذا تماسك الدولة الجزائرية في حد ذاتها من جهة أخرى، لأن المخدرات إذا هاجمت الفرد البشري تضعف الشعوب وكمحصلة لذلك تضعف الدول. (Chauprade, Op Cit, pp 726-727)

- تأثير التحالف بين تجار المخدرات والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود: تتزايد الأدلة بشأن استخدام عائدات المخدرات في تمويل النشاطات الإرهابية، لدرجة برز توجه قائل بأنه لا يمكن ربح حرب مكافحة الإرهاب من دون ربح معركة القضاء على تجارة المخدرات في المحيط الإقليمي للجزائر، وما يؤثر بشكل سلبي على الأمن القومي الجزائري هو القدرة الفائقة لكل من التنظيمات الإرهابية والاجرامية في المنطقة على التكيف بسرعة بفضل استغلال وسائل التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهدافها، ما يجعل نشاطها يتميز بالتنوع والمرونة، (دندن، مرجع سابق، ص 88) فالثورة المعلوماتية قد جعلت من تجارة المخدرات تهديدا ليس عابرا للحدود فقط بل عابرا للقارات، من أمريكا الجنوبية وصولا إلى دول غرب إفريقيا مرورا بالدول المغاربية خاصة الجزائر والمغرب إلى السوق الأوروبية، وهو ما أكدته الصحيفة البريطانية "صنڊاي تلغراف" (The Sunday Telegraph) حين قالت سنة 2013 أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية المتحالفة معه تجمع ملايين الدولارات كل عام من وراء تأمين المرافقة المسلحة لمهربي الكوكايين من أمريكا اللاتينية عبر الصحراء الأفريقية نحو أوروبا. (فتحي، 2021)

الخارطة (2): مسارات تجارة المخدرات من أمريكا اللاتينية عبر إفريقيا (منها الجزائر) إلى أوروبا

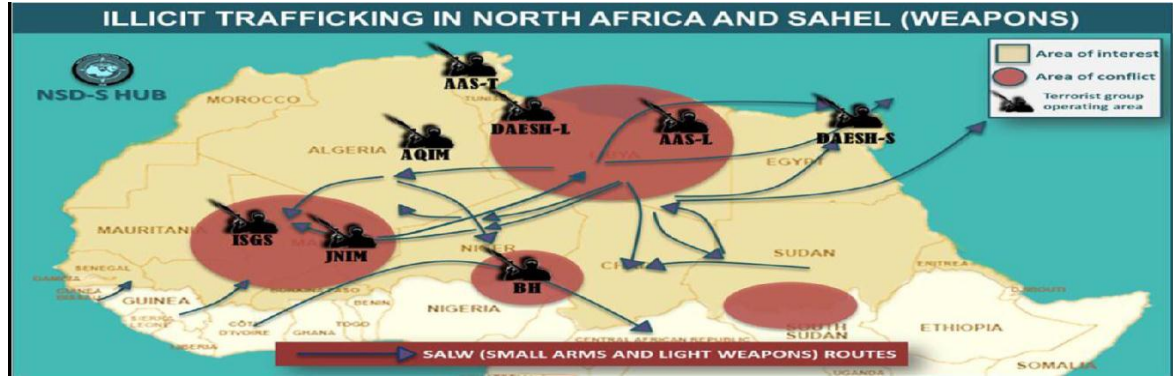


تبين الخارطة كيف أصبحت تجارة المخدرات ظاهرة عابرة للقارات، فقد دفعت عملية احتجاز الرهائن في المنشأة الغازية تيفنتورين بعين صالح جنوب الجزائر، المتخصصين في القضايا الأمنية إلى إثارة ما يسمى بالعلاقة بين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتجار المخدرات تحديدا الكوكابين، وذكرت صحيفة "صنڨاي تليغراف" في تقريرها، أن 35 طنا من الكوكابين تمر حاليا عبر غرب أفريقيا كل عام وفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، وتجارته تدر 900 مليون سنويا، وعليه تثبت هذه الأرقام العلاقة بين ظاهرة المخدرات وظاهرة الإرهاب على المستوى العالمي ككل، لكن ما يجعل منها تهديدا أمنيا لا يستهان به على الأمن القومي الجزائري هو تلك الصعوبات التي تواجهها الجزائر وعلى رأسها تأمين حدودها بالكامل، حيث أصبحت الصحراء الجزائرية أهم مناطق العبور المفضلة لمهربي المخدرات من أمريكا اللاتينية نظرا لموقعها الذي يتوسط دول المغرب العربي وكونها أقل خطرا من الدول المجاورة التي تشهد اضطرابات أمنية وعدم استقرار. (كلاغ، مرجع سابق، ص36)

-تداعيات عولمة الإدمان على المخدرات الرقمية (Digital Drugs): التي تعبر عن مجموع الممارسات الحديثة، المنحرفة والمرتبطة بالإنترنت والمنتشرة في أوساط الشباب، حيث يعتبر الإفراط في استخدامها وتزايد ساعات استعمالها شكلا من أشكال الإدمان، إذ تؤكد كل الدراسات العالمية الحديثة أن للهاتف النقال والكمبيوتر بمعظم تطبيقاته وبرامجه ذبذبات كهربائية تؤثر على خلايا الدماغ، قد تصل في حالة إفراط الاستعمال إلى الشلل المخي، ناهيك عن الأضرار النفسية والإخلال بالعلاقات الاجتماعية التي يحدثها الارتباط المتواصل بمواقع التواصل الاجتماعي، وكذا الاستماع المستمر للأغاني كنوع من الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت، إلى جانب التأثيرات السلبية للتطبيقات والبرامج الالكترونية، إذ يجد مدمن المخدرات الرقمية نفسه مرتبطا بشدة بالمواقع التي اعتاد استعمالها ليفقد السيطرة والقدرة على التحكم في سلوكه مع بروز حالة من التوتر والعصبية تؤثر في علاقاته بمجتمعه، ومن هنا أصبحت المخدرات الرقمية من أخطر التهديدات السيبرانية على الأمن الصحي للفرد والمجتمع باعتبارها تستهدف موجات الدماغ مباشرة، وتزداد خطورة هذا النوع من المخدرات بتشجيعه المستمر لكافة أشكال العنف ضد النفس وضد الآخرين، وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، (أبو دوح، 2016، ص ص 3-5) فقد أصبح المجتمع الجزائري يشهد تنام غير مسبوق للظاهرة خاصة بين الشباب، مثلا تم احصاء خمس حالات انتحار أوساط مراهقين جزائريين بسبب لعبة الحوت الأزرق الافتراضية سنة 2017. (الحوت الأزرق لعبة إفتراضية تحصد أرواح المراهقين في الجزائر، 2017، <https://bit.ly/3PTYgFY>)

د- تجارة الأسلحة والأمن القومي الجزائري: تبرز تجارة الأسلحة ورواجها الكبير في القارة الإفريقية عموما ومناطق الاقتتال خصوصا كمصدر تهديد آخر للأمن الجزائري، إذ تشير تقديرات تقرير "مسح الأسلحة الخفيفة" وهو برنامج بحث مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف لسنة 2003 أن هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيف في القارة الإفريقية، وأن 80٪ من الأسلحة الموجودة في الجزائر مصدرها بؤر الاقتتال في إفريقيا الغربية التي تأتي إلى الجزائر عبر مالي والنيجر، ما يغذي النشاطات الإرهابية والاجرامية، خاصة وأن كلا من تجار الأسلحة والمخدرات يمثلان مصادر تمويل للشبكات الإرهابية العابرة للحدود ما يعرقل مسارات مواجهتها. (Doungue, 2019, p 5)

تشير الاحصائيات أن تجارة الأسلحة قد زادت مع الانفلات الأمني في ليبيا ومالي، حيث أصبحت الحدود رخوة وغير مسيطر عليها من قبل الدولتين، وهو ما تؤكد بيانات وزارة الدفاع الوطني التي تثبت الانتعاش الكبير الذي تعرفه سوق الأسلحة على الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية للبلاد، إذ تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمل بعين آميناس وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، (دحموح، مرجع سابق، ص 61) كما استرجعت مصالح الأمن والجيش عام 2014 في تمراسات واليزي 104 قطعة سلاح مهربة من الحدود الجنوبية، وعالجت مصالح الأمن 20 قضية بالولايتين تتعلق بحيازة وتهريب الأسلحة، بلغ عدد المتهمين فيها 18 متهما نصفهم من محافظة إليزي الحدودية مع ليبيا، (تهريب السلاح الفردي من ليبيا "تجارة تروق الأمن الجزائري"، 2014، <https://bit.ly/3POCLqn>) وأكدت حصيلة النصف الثاني من سنة 2014 والثلاث أشهر الأولى من سنة 2015 لوزارة الدفاع الوطني تنفيذ ما يزيد عن 330 عملية حجز للأسلحة، (دحموح، مرجع سابق، ص 62) وأثبتت التحقيقات الأمنية وجود اتصالات بين شبكات تجارة الأسلحة في ليبيا والجزائر ومالي مع الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة خاصة المرابطين بشمال مالي وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ويمتد اتصال تجارة الأسلحة حتى بكتيبة عقبة بن نافع الناشطة في جبال الشعانبي بين تونس والجزائر، (يوسف، 2013، ص 29) وهو ما أكدته تقرير صادر عن (Nato Strategic Direction South) عندما اعتبر أن الأمن القومي الجزائري هو الأكثر تضررا بظاهرة انتشار السلاح منذ سنة 2011، أنظر الخارطة (3) أدناه.



المصدر: بن عودة، محمد الأمين. (2020). تهديد انتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الأمنية بليبيا، مجلة مدارات سياسية: المجلد 4، العدد 1، ص 57.

توضح الخارطة تأثير المناطق الجنوبية للجزائر بالحركة غير المشروعة للأسلحة بمنطقتي الساحل الافريقي وشمال افريقيا، وتؤكد حصيلة الأسلحة المهربة من ليبيا والمضبوطة من طرف السلطات الجزائرية بالجنوب عام 2016 خطورة الظاهرة على الأمن القومي الجزائري، مثلما يوضحه الجدول (26) أدناه.

الجدول (26): أهم الأسلحة المهربة من ليبيا والمضبوطة في الجنوب الجزائري الكبير سنة 2016

الكمية	نوعية السلاح
688	بنادق كلاشنكوف الأوتوماتيكية
48	المدافع الرشاشة FMPK
37	قذائف الهاون
35	مسدسات أوتوماتيكية من أنواع مختلفة
792	قنابل
06	صواريخ مضادة للطائرات
18	RPG-7rocket propelled grenade

المصدر: بن عودة، مرجع سابق، ص 59.

يبين الجدول أن وزارة الدفاع الوطني حجزت أكثر من 2000 قطعة سلاح من مختلف الأنواع منذ سنة 2011 إلى غاية 2016، (بلعباس، 2018، ص92) وتكمن خطورة هذا التهديد في ظل المعطيات الحالية للأزميتين في مالي وليبيا الممتدتين لزمان غير معلوم بفعل الوضع الأمني المتردي بهما، ما يعني أن مستويات تهديد انتشار الأسلحة ستظل مرتفعة نسبيا في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار بالبلدين،

وهو ما تؤكدته الحصيلة السنوية لمحاربة الاتجار بالأسلحة والذخيرة للجيش الوطني من سنة 2017 إلى سنة 2021، كما يوضح الجدول (27) أدناه.

الجدول (27): الحصيلة السنوية لمحاربة الاتجار بالأسلحة والذخيرة (2017-2021)

الحصيلة السنوية 2017	توقيف 17 تاجرا بالأسلحة، 1436 قطعة سلاح من أنواع مختلفة، 4240 كغ مواد كيميائية لصناعة المتفجرات، 34 مقذوف وحشوة RPG-1، 6 مقذوف وحشوة RPG-2، 96 قاذفات هاون من مختلف العيارات، 38 سلسلة ذخيرة، 23 حشوة دافعة، 258 مخزن ذخيرة، 179426 طلقة من مختلف العيارات.
الحصيلة السنوية 2018	توقيف 25 تاجر بالأسلحة، واسترجاع 704 قطعة سلاح، 143 حشوات متفجرة، 457 كبسولات متفجرة، 52 سلسلة ذخيرة، 399 مخزن، 300 قذيفة من مختلف العيارات، 94764 طلقة من مختلف العيارات، 2224.2 كغ مواد متفجرة، 1695.87 كغ مواد كيميائية موجهة لصناعة المتفجرات، 32 هاتف مفخخ.
الحصيلة السنوية 2019	حجز 1402 قطعة سلاح من مختلف الأنواع، 1500 صواريخ من مختلف العيارات، 33 شرائط ذخيرة، 240 مخزن ذخيرة، 101 ألغام، 1725 قذائف من مختلف العيارات، 193680 طلقات من مختلف العيارات، 1891.4 كغ مواد متفجرة.
الحصيلة السنوية 2020	حجز 40 مسدس رشاش من مختلف الأصناف، 25 مسدس آلي من مختلف الأصناف، 249 بندقية، 74 مخزن ذخيرة، 64710 طلقة من مختلف العيارات، 391 قنبلة ولغم تقليدي الصنع، 831.585 كغ مواد متفجرة.
الحصيلة السنوية 2021	استرجاع 567 قطعة سلاح، و 97 من القنابل تقليدية الصنع.

المصادر: 1- الحصيلة العملياتية 2017. (جانفي 2018). مجلة الجيش. (654). ص 23.

2- الحصيلة العملياتية 2018، مرجع سابق، ص 21.

3- الحصيلة السنوية 2019، مرجع سابق، ص 75.

4- الحصيلة السنوية 2020، مرجع سابق، ص 22.

5- حصيلة 2021، (جانفي 2022). مجلة الجيش. العدد 702. ص 23.

إذا تشهد الحصيلة العملياتية السنوية لمكافحة الاتجار بالأسلحة حسب الجدول وتيرة متصاعدة،

وتزداد خطورتها في ظل استفحال ظواهر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في المنطقة.

هـ-الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين: أصبحت معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ودول شمال إفريقيا فضاء خصبا للاتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي، حيث تشهد القارة تهريب ما بين 200000 و 400000 طفلا سنويا، (لخضاري، مرجع سابق، ص 49)

نحو دول الخليج العربي عبر موريتانيا مرورا بالجزائر، أو نحو أوروبا عن طريق مالي والجزائر ثم تونس لتكون الوجهة إيطاليا، أو عبر محور المغرب-اسبانيا وكثيرا ما يرى هؤلاء الأطفال أو النساء مشردين في شوارع تمنراست أو وهران كنتيجة لتقطع مسار الرحلة لأسباب مادية أو بسبب تغيير مسار الخطة بالاستقرار النهائي في دول العبور من بينها الجزائر، وتزداد خطورة هذا التهديد ضمن الدائرة الافريقية للأمن الجزائري تزامنا مع إمكانية استعمال السلاح والقوة المادية من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها، (تتامي عصابات تهريب البشر إلى جنوب الجزائر، 2016، <https://bit.ly/3Q22QCa>) حيث كشف محافظ بمديرية شرطة الحدود التابعة لمديرية الأمن الوطني، "بن شريف مهدي"، عام 2014 عن تفكيك شرطة الحدود لعدة شبكات دولية مختصة في تزوير جوازات السفر والتأشيرة، تتكون من رعايا يحملون جنسيات مختلفة، من بينها تفكيك شبكة تتكون من رعايا أترك ذوي أصول كردية، دخلوا الجزائر وحاولوا الهجرة إلى أوروبا، عن طريق تأشيرة مزورة، إضافة لتفكيك جزئي لشبكة تزوير جوازات للسفر، تتكون من رعايا يحملون جنسية سنغافورية، وشبكة أخرى تحمل الجنسية الماليزية، كما أكد محمد بوخلوف رئيس خلية الاتصال والعلاقات العامة لشرطة الحدود بمطار الجزائر على توقيف 86 حالة تزوير لوثائق السفر بالمطار سنة 2020. (روبرتاج قناة النهار الجزائرية، <https://bit.ly/3POCZhd>، 2021)

يتبين من خلال رصدنا لأهم أشكال التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة أن هذه التهديدات في حالة تطور مستمر مستفيدة من تقنيات الثورة المعلوماتية، كما أنها مترابطة لا يمكن الفصل الموضوعي فيما بينها، وتتم عبر مختلف الجبهات الحدودية الأمنية للجزائر، فنحن هنا فصلنا في كل تهديد على حدى لإبراز مدى شدة خطورتها على الأمن القومي الجزائري ومدى التداخل فيما بينها في ظل الثورة المعلوماتية وميوعة الحدود، لكن هي قضايا مترابطة ومتداخلة، الفرق البسيط بينها يتعلق بأن شدة تأثيرها تختلف من جبهة أمنية لأخرى فقط، فبينما تزداد خطورة تجارة المخدرات على الأمن القومي الجزائري من الحدود الغربية والجنوبية، فإن مشاكل التهريب بمختلف أنواعه تزداد تأثيراتها على كل من الحدود الجنوبية- الغربية والشرقية، أما تجارة الأسلحة فقد أخذت منحى خطيرا نحو وعبر الجزائر بعد الانفلات الأمني في ليبيا ومالي، (Murray, 2012) وحالة المعضلة الأمنية بها القائمة على فكرة الفوضى الناشئة (Emerging anarchy) كما يسميها باري بوزان، (Buzan & Hansen, 2012, p159) ما يجعل من مسألة ضبط الحدود الجزائرية المشتركة معهما أمرا معقدا، دون أن ننسى تأثير جريمة تبييض الأموال

التي قمنا بتحليلها في عنصر الفساد المالي والإداري وتهريب الأموال العامة للخارج سابقا في التهديدات السياسية والاقتصادية.

وعليه فإن وتيرة التحالف بين تهديد الإرهاب والجريمة المنظمة متصاعدة ما يصعب مكافحتها بصفة مطلقة، ويؤكد فرضية أننا في عصر اللاتقنين وعصر علامات الاستفهام حول من يفعل ومن يؤثر، والأمن القومي الجزائري اليوم في مواجهة فواعل من طبيعة مختلف تأثيراتها عالمية وعابرة للحدود، يصعب رصدتها والتنبؤ بمآلاتها، وبما أن التهديدات المتخطية للحدود لا تتوقف عند التهديدات المجتمعية فإن الأمن القومي الجزائري اليوم يواجه وبشكل أكبر تهديدات بيئية وتكنولوجية من طبيعته معقدة.

2.3.2 التهديدات البيئية في عصر الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري:

يواجه الأمن القومي الجزائري مجموعة من التهديدات البيئية تعيق جهود الاستدامة البيئية، لتعدد تأثيراتها على كافة مستويات وأبعاد الأمن.

1.2.3.2 قضية الطاقة والأمن المستدام:

تمثل مشكلة عدم القدرة على تحقيق الأمن الطاقوي المستدام أحد أهم التهديدات البيئية وأكثرها خطورة على الأمن القومي الجزائري بكافة أبعاده، سواء تلك التهديدات المتعلقة باستغلال موارد الطاقة التقليدية، أو المرتبطة باستغلال الطاقات المتجددة.

أولا: تهديدات أمن الطاقة الجزائري المتعلقة باستغلال موارد الطاقة التقليدية: تتعدد تحديات مشكلة أمن الطاقة التقليدية في الجزائر، منها الداخلية والخارجية نحددها فيما يلي:

أ-التحديات الداخلية لأمن الطاقة التقليدية في الجزائر: تتعلق ب:

- التحديات البيئية، تشمل بالدرجة الأولى المخاطر الجيولوجية المرتبطة بنضوب مصادر الطاقة التقليدية (البترول والغاز) باعتبارهما العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تؤكد بعض الدراسات بأن هذه الموارد مهددة بالزوال وقد تتضرب بحلول عام 2060، وترى بأن تقديرات احتياطي الجزائر السابق ذكره من النفط والغاز (النفط نحو 12.2 مليار برميل و 4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي)، لم تعد صحيحة، فقد أعلنت الحكومة عام 2016 أن الاحتياطيات التقليدية المؤكدة تبلغ 2745 مليار متر مكعب فقط، وهو أمر بالغ الخطورة، أي أن مراجعة التقديرات قلصت الاحتياطي المؤكد من الغاز بنحو 40%، كما أن مؤشر نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج (P/R) عند أدنى مستوياته خلال فترة ثلاثة وثلاثين عاما، (Aissaoui, 2016, p 7) ما يطرح تحديات تواجه قطاع الطاقة الجزائري على المدى البعيد

والمتوسط، وولفت الانتباه إلى اشكالية مدى قدرة الجزائر على خلق بدائل طاقوية جديدة للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية في ظل خطة تحقيق التنمية المستدامة.

- تحدي سوء استغلال الموارد الطاقوية التقليدية بشكل مضر للبيئة، مثل إمكانية حدوث حوادث التسرب النفطي والإشعاعي، وما يترتب عليه من تأثير سلبي على الأمن البيئي، كتغير المناخ.

- تحدي مدى عقلانية عملية إنتاج واستهلاك مصادر الطاقة التقليدية: الذي يظهر في تزايد نمو إنتاج المحروقات (النفط والغاز الطبيعي)، أين تضاعف حجم إنتاج النفط أكثر من ثلاث مرات (26,5 مليون طن سنة 1995 إلى 86,6 مليون طن سنة 2008)، كذلك تطور حجم إنتاج الغاز من 2,3 مليون طن سنة 1970 إلى 79,4 مليون طن سنة 2005، ما يؤكد غياب العقلانية في استغلال هذه الموارد الناضبة دون مراعاة حقوق الأجيال القادمة. (بن حماد، 2016، ص 90)

كما يعرف استهلاك الطاقة في الجزائر اتجاها تصاعديا، حيث انتقل من 26330 ألف (ط م ن) سنة 1993 إلى 43362 ألف (ط م ن) سنة 2010، بمتوسط نمو سنوي بلغ 4٪ سنويا، ما جعل الاستهلاك الوطني يتضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال 30 سنة، وتبقى المنتجات البترولية ذات النسبة الأعلى من الاستهلاك حيث بلغت سنة 2010 نسبة 39٪، يليها الغاز الطبيعي بنسبة 26٪ في ذات السنة، (المرجع نفسه، ص 95) ثم الكهرباء، ويعود ذلك لتزايد عدد السكان ونمو القطاع الحضري، كما تشير احصائيات سنة 2014 إلى أن الجزائر تعتمد بشكل كلي على المحروقات بنسبة 89,43٪ من إجمالي الاستهلاك الكلي للطاقة، (بريطل، 2016، ص 146) وتشير احصائيات وزارة الطاقة لعامي (2018 و 2019) إلى أن الاستهلاك النهائي للطاقة بلغ 50,4 مليون طن عام 2019، مقابل 48,1 مليون طن عام 2018، أي بزيادة قدرها 4,6٪، حيث تنامي الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي ليسجل 45.5 مليار م³ سنة 2018 بزيادة قدرها 8.6٪ عن عام 2017، (Benali, 2020) ووفقا للسناريو الحالي تشير وثيقة لجنة ضبط الكهرباء والغاز الجزائرية، إلى أن الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي سيقفز بحلول عام 2030 إلى نحو 67 مليار م³ أي ما يعادل نحو 73٪ من الإنتاج الوطني، ويعود هذا الارتفاع حسبها إلى أن الغاز الطبيعي هو المصدر الرئيس لتوليد الطاقة الكهربائية في الجزائر، مبينة أنه خلال الفترة ما بين (2008-2018) سجل الطلب الوطني على الكهرباء نموا متزايدا بمقدار 7٪ سنويا بسبب النمو السكاني. (ارتفاع استهلاك الجزائر من الغاز يشكل تحديا للصادرات، 2019،

(<https://bit.ly/3JhS34/>)

- تحدي غياب مناخ ملائم للاستثمار: حيث أن البيئة الداخلية غير مشجعة على الاستثمار الخاص في الموارد الطاقوية التقليدية، أين احتلت الجزائر في تقرير البنك الدولي حول الانجاز العملي لسنة 2015 المرتبة 154 من أصل 189 بلدا فيما يتعلق باستقطاب الشركات النفطية الدولية وهو أداء سيئ، ورغم إصلاحات قانون الاستثمار الجديد سنة 2020، إلا أنها لا تزال تشهد تأخرا في المشاريع نتيجة صعوبات جذب شركاء الاستثمار دوليا. (محفوظ، 2022)

- تحدي سوء الإدارة والفساد في التسيير: مثلا سوء ادارة سوناطراك لإنتاج النفط والغاز وملفات الفساد التي لا تزال قيد المراجعات القانونية لحد الآن.

- التحديات التقنية والتكنولوجية: تعجز الجزائر عن استقطاب واستخدام التكنولوجيات المتطورة في مجال الكشف والتقيب عن حقول البترول والغاز بالشكل الذي يخلصها من التبعية للشركات الأجنبية.

- تحديات استغلال الغاز الصخري، كونه غازا طبيعيا ثقيل يتولد داخل صخور السيشت، يتم استخراجها على عمق يتراوح بين 4 و 5 آلاف متر، لكن يرى الجيولوجيون أن طريقة استخراجها تسبب أضرارا بيئية، حيث تعتبر عملية التكسير الهيدروليكي من أكثر الجوانب إثارة للجدل، خاصة تلك المتعلقة باستخدام كميات كبيرة من المياه، وخطر التلوث الناتج عن استخدام المواد الكيميائية، إذ يتطلب حفر بئر بعشر تجزيئات للتكسير من 10.000 إلى 20.000 متر مكعب، ما يزيد الضغط على موارد المياه، حيث أن معدل استهلاك المياه يصل إلى 2.5 مليار متر مكعب في السنة، في حين أن معدل تجدد المياه هو مليار متر مكعب في السنة، (بوضاضة، والعايب، 2017، ص ص 182-183) وقد شرعت الجزائر عام 2017 في إحياء مشروع استغلال الغاز الصخري جنوب البلاد، بعد تجميده سنة 2015، عقب احتجاجات شعبية وسياسية رافضة له بحجة مخاطره البيئية، وفي شهر أكتوبر 2018، وقعت شركة النفط الوطنية (سوناطراك) أول عقد لاستغلاله مع شركتي بي بي البريطانية، وإيكينور النرويجية بهضبة تادمايت، (Hocini, 2019, p 26) أين تقلل السلطات الجزائرية من مخاطر استغلاله على البيئة لأسباب منها: بعد الآبار عن الحواضر السكانية وبعد المياه الجوفية عن مكامن هذه الموارد جيولوجيا، لكن قد يكون عامل نقص الثقة الغالب بين الشارع ونظام الحكم، وغياب الشفافية في التعامل مع موارد البلاد، سببا في بروز الشك حيال السياسات الحكومية بشكل عام وخاصة في مجالي النفط والغاز، وهي أبرز التهديدات الأمنية الكامنة التي تواجه الأمن الطاقوي الجزائري.

(Cadre de Politique Commercial: Algerie - Politiques Commerciales et Diversification, 2017, <https://bit.ly/3OXvhQR>, p 6)

ب-التحديات الخارجية لأمن الطاقة التقليدية في الجزائر: تتعلق أساسا بمشكلة تقلب أسعار الطاقة في الأسواق الدولية وما يترتب عنها من أزمات اقتصادية تهدد الأمن الاقتصادي الجزائري، حيث أدى تذبذب أسعار الطاقة منذ سنة 2014 الى تراجع الانتاج وتدهور ميزان المدفوعات واضعا بذلك السياسة المالية في وضع غير مستقر، ما خلق فجوة مالية بسبب انخفاض الصادرات وزيادات الواردات، في ظل زيادة الاستهلاك المحلي للنفط والغاز، بالشكل الذي يهدد استدامة الموارد على المدى البعيد، كما أدى ذلك إلى تراجع الاحتياط الجزائري من العملة الصعبة لدى البنوك المركزية، ما يؤكد على علاقة الترابط والتأثير بين أسعار النفط ومستوى احتياط الصرف الأجنبي. (أوسير، 2016، ص 43)

إضافة إلى تأثر الجزائر بديناميكية حروب الطاقة بين القوى الكبرى من جهة والدول المصدرة والمنتجة من جهة أخرى، حيث تعتبر من دول منظمة الأوبك المنتجة المتأثرة مباشرة بسياسات التحالفات الدولية المتناقضة حول قضيتي رفض خفض الإنتاج من قبل بعض الدول والسعي لخفض الإنتاج من دول أخرى، وهو ما يفسر اقحام الجزائر كباقي دول المنظمة ضمن المفاوضات لتحسين الأوضاع الاقتصادية للدول المتأثرة بأزمة النفط، في كل أزمة اقتصادية ناتجة عن تذبذب الأسعار وصراعات الطاقة، وتزداد خطورة هذه التحديات على الأمن القومي الجزائري في بعده الطاقوي، في ظل ضعف استراتيجية الانتقال الطاقوي نحو انتاج واستهلاك الطاقات المتجددة.

ثانيا: تهديدات أمن الطاقة المستدام المتعلقة باستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر: على الرغم من تبني الجزائر المبكر لبرنامج الطاقات المتجددة (2010-2030)، لكن ما يعاب عليه أنه لايزال في بداياته، فالاقتصاد الجزائري يعتمد كليا على إنتاج الطاقة الأولية انطلاقا من الوقود الأحفوري بنسبة 49% من الغاز الطبيعي، وبنسبة 50% من المنتجات السائلة، أما مساهمة الطاقات المتجددة فلا تمثل سوى 1% من مجموع الطاقات الأولية، (عطية، وعطية، مرجع سابق، ص5) ويتضح هذا التعثر من خلال ما تم تحقيقه من البرنامج إلى غاية سنة 2020، فالجزائر تنتج حاليا حوالي 400 ميغاواط فقط من مصادر الطاقة المتجددة، وتمتلك 22 محطة شمسية، منها محطات هجينة تسير بالغاز والطاقة الشمسية معا، وبحسب المخطط الحكومي، فإنه كان يفترض في عام 2020 أن يكون مستوى الإنتاج 4500 ميغاواط، أي أن ما تحقق أقل من 10% من المستهدف في المدى الزمني. (لشموت، مرجع سابق)

ويبدو واضحا أن تحقيق قدرة 22 ألف ميغاواط بحلول عام 2030 هدف بعيد المنال، بل أصبح الحديث اليوم حتى من قبل بعض الرسميين عن إنتاج 6000 ميغاواط آفاق 2027، وهو تراجع كبير،

بل إن تحقيق الهدف الأخير ليس سهلا أيضا إذا علمنا أنه يستوجب في المتوسط بناء 120 محطة بطاقة 50 ميغاواط للمحطة الواحدة، أي عشر محطات سنويا، وهو معدل لا يمكن بلوغه وفق الظروف الحالية، نظرا للعجز المالي الذي تعرفه شركة الكهرباء، وعدم وجود قطاع خاص قوي ومتخصص، قادر على تقديم إضافة نوعية وكمية في القطاع. (المرجع نفسه)

وتتمثل عراقيل تحقيق مشروع الطاقات المتجددة بالجزائر في:

الافتقار لثقافة التخطيط المسبق، وارتفاع تكلفة مشاريع الطاقة المتجددة مع قصور آليات التمويل، ضعف المخصصات المالية لتطوير معدات هذه الطاقة، وعدم تشجيع مناخ الاستثمار على استغلالها، إذ أن الاستثمار فيها يمثل مخاطرة مالية، حيث تشير التقديرات إلى أن إنجاز 1 ميغاواط يكلف 2 مليون دولار، ما يعني بلوغ 22 ميغاواط يتطلب غلafa ماليا في حدود 40 مليار دولار، وهذا يبدو غير ممكن في ظل الموارد المالية المتاحة، وتوجه الحكومة لاستثمار أكثر من 50 مليار دولار في مجال الاستكشاف والتنقيب خلال الفترة (2020-2024)، (تصريح وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب للإذاعة الوطنية، 2019، <https://bit.ly/3cPERaK>) إضافة إلى نقص الطاقات الفنية والتقنية اللازمة من أجل تطبيق المشروع، وصعوبة تخزين الطاقة، وقلة الاهتمام باستخدامها من الأطراف المعنية، وكذا عدم وعي المجتمع بأهميتها، (مؤذن، وبن عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 365) خاصة في ظل محدودية القدرات التصنيعية، وعدم القدرة على منافسة الشركات العالمية، ما يضطر السلطات إلى الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الدولية. ومنه يحتاج استخدام التكنولوجيات المتقدمة في إنتاج الطاقة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح) إلى تضافر جهود شركات التصنيع والمستخدمين، السلطات التشريعية والتنفيذية والبحث العلمي وغيرها، كما يجب تحديد الأدوار وخطط التنفيذ ووضع نظام إداري متكامل للتنسيق بين هذه الأطراف من أجل الوصول إلى إنتاج الطاقة من مصادر متجددة. (باتر، ووردم، 2011، ص 34)

وعليه فإن أحد أهم تهديدات أمن الطاقة بالجزائر قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي مهمتين، ما أنتج مشكلة تتعلق بسوء استغلالها من جهة، والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية من جهة أخرى، (صاطوري، مرجع سابق، ص 307) وهو ما يؤثر سلبا في تقاوم تحد آخر مرتبط بتغير المناخ وآثاره.

2.2.3.2 تأثير التغير المناخي ومشكلة ندرة المياه على الأمن القومي الجزائري:

تعتبر الجزائر من أكثر البلدان قابلية للتأثر ومشكلة تغير المناخ في جميع المجالات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، فقد صنفها تقرير البنك الدولي لسنة 2013 من بين 12 دولة الأكثر توترا بالتغيرات المناخية من حيث الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، كما تعد قضية ندرة المياه أحد أهم نتائج تهديد تغير المناخ وفي ارتباط وثيق به، بالنظر لتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري.

أولا: مشكلة تغير المناخ والأمن القومي الجزائري:

تظهر جليا مظاهر تأثير التغيرات المناخية على الأمن القومي الجزائري بجميع أبعاده، حسب ما تبينه الدراسات حول تطور عوامل المناخ في السنوات الأخيرة من حيث تداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري، ومدى ارتباط ذلك بتعدد مظاهر الكوارث الطبيعية على الأمن القومي في بعده البيئي من فيضانات، حرائق غابات، تصحر، جفاف وندرة في المياه.

إذ تتأثر الجزائر بشكل سلبي بظاهرة الاحتباس الحراري من حيث ارتفاع درجة الحرارة وتذبذب تساقط الأمطار كونها تنتمي لدول البحر الأبيض المتوسط التي تصنفها الدراسات المستقبلية كأكثر المناطق المعرضة لارتفاع درجة حرارة الهواء بزيادة في المتوسط السنوي تقدر بحوالي 1,5 درجة مئوية، (Nouaceur et al., 2013, p 310) ويتوقع أن تزيد درجات الحرارة الإقليمية إلى 2,2 درجة مئوية عام 2040، وهي مؤشرات خطيرة تمس بالأمن البيئي للمنطقة ككل، حيث يؤكد عبد الرحمان مجراب المختص في علم المناخ أن ظاهرة تذبذب الفصول والتداخل النسبي لبعضها خلال السنوات العشرين الأخيرة تدخل ضمن إطار التغيرات المناخية التي يشهدها العالم نتيجة الاحتباس الحراري، ونفس الشيء أكده التقرير الصادر عن المنظمة الحكومية لتغير المناخ سنة 2014، حين وضع الجزائر ضمن البلدان التي ستسجل ارتفاعا في درجات الحرارة تتراوح ما بين 3,5 و 5 درجة مئوية، إلى جانب انخفاض نسبة تساقط الأمطار إلى 40% خلال القرن ال 21، وهي نتائج محصل عليها من 21 نموذجا مناخيا يتوقع استمرار ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبق. (الهيئة الدولية المعنية بالمناخ، 2021، ص ص 2-5)

وفي هذا السياق المعقد، تنشأ تحديات متعددة تزيد من الكوارث الطبيعية، منها: الجفاف، وارتفاع منسوب مياه البحر، وزيادة نسبة الأحماض في المحيطات، والفيضانات وارتفاع نسبة حرائق الغابات، حيث تتفاعل جميع هذه التحديات مع التغيرات البيئية الأخرى مثل التلوث الحضري المتعلق بالعجز عن تدوير النفايات وتأثيراتها السلبية على الأمن الهوائي. (تقرير موقع شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر المتوسط، 2018، ص 5)

حسب معطيات الديوان الوطني للأرصاء الجوية فقد سجلت الفترة ما بين (1994-2020) سنوات جد حارة، أين قدر ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من 2 درجة مئوية، مع تسجيل مؤشرات سلبية في تساقط الأمطار لم تتجاوز 1 مم سنوياً، حيث انخفض متوسطها بين (2010-2020) بنسبة 10٪، وسجل ارتفاع في مستوى سطح البحر ما بين 5 إلى 10 سم، لدرجة أصبحت مشكلة تغير المناخ وتأثيراتها تتطور بشكل خطير، وتمس بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأمن القومي الجزائري، ففي الجانب الاقتصادي، ذكر البنك الدولي في تقرير عن "إدارة آثار تغير المناخ"، بأن هذا الأخير قد يزيد أسعار المواد الغذائية في أفريقيا خاصة الدول المغاربية مثل الجزائر أين ستصل إلى 12٪ مع حلول عام 2030 و 70٪ بحلول عام 2080، ما يمس بالأمن الغذائي، (حالة المناخ في عام 2021: ظواهر متطرفة وآثار كبيرة، 2021، <https://bit.ly/3OK2tLs>) وهو ما يؤكد بيان الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، حين صرح بتراجع إنتاج الحبوب سنة 2021 بنسبة 40٪ بسبب نقص الأمطار. (الإذاعة الجزائرية، 2021، <https://bit.ly/3Q03qQP>)

كما أصبحت للتغيرات المناخية تأثيرات سلبية مرتبطة بسلسلة الحرائق المتزامنة مع موجات الحر، (Ben Hadj, 2009, p 25) خاصة وأن الجزائر تحتوي على 4.1 ملايين هكتار فقط من المساحة الغابية رغم أنها أكبر دولة مساحة في منطقة شمال إفريقيا، مع معدلات ضعيفة في التشجير لا تتجاوز 1,76٪ سنوياً، (علي، 2018) مثلاً تشير الإحصائيات إلى أن مساحة الغابات المحروقة في الجزائر صيف سنة 2020 قد بلغت 2.4711 فدان (آلاف الهكتارات)، بمعدل 20 حريق يومياً بمتوسط 7 هكتارات، (اسلام، مرجع سابق) ما يضر بالثروة الغابية والحيوانية، (الإذاعة الجزائرية، 2020، <https://bit.ly/3vkLSGX>) وقد أدت حرائق صيف 2021 بداية من 9 أوت في 26 من أصل 58 ولاية، إلى مقتل أكثر من 100 مواطن، واتلاف 5 آلاف هكتار من الأشجار المثمرة في ولاية تيزي وزو لوحدها أغلبها من الزيتون بمساحة 4500 هكتار، وأكثر من 20 ألف رأس حيواني، و 6 آلاف هكتار في بجاية، ويمكن القول أن غياب استراتيجية وطنية وقائية لمواجهة حرائق الغابات التي عادة ما تحرق أكثر من خمسين هكتار من الغطاء النباتي منذ سنوات، (حرائق الغابات في الجزائر إعلان الحداد الوطني مع ارتفاع حصيلة القتلى، 2021، <https://bbc.in/3zHDrNy>) هي سبب تفاقم تداعيات الحادث، الذي كشف أن دولة مثل الجزائر ولمدى عقدين من الوفرة المالية لا تملك طائرة متطورة لإخماد الحرائق، هذه الهفوة استغلت من قبل المجرمين لتخريب الثروة الغابية وضرب الوحدة الوطنية، بعد أن أخذت الكارثة بعداً هوياتياً إثر مقتل الشاب جمال بن سماعيل حرقاً، وهو المتطوع العربي لإخماد حرائق تيزي وزو ومساعدة

أهل المنطقة، من قبل أشخاص ثبت ضلوعهم في حركتي الماك والرشاد الارهابيتين الداعيتين لانفصال منطقة القبائل، المدعومتين من قبل اليهود والمغرب، لتفتيت الوحدة الوطنية الجزائرية، (الرئيس تبون يأمر باستئصال الماك ورشاد وإعادة النظر في العلاقات مع المغرب، 2021، <https://bit.ly/3OJc8BG>) مثلما أشرنا إلى ذلك في دور العنصر الأجنبي في تأجيج أزمة الهوية الأمازيغية في الجزائر.

ومن أهم التحديات أيضا، ضعف استراتيجية التكيف مع التغيرات المناخية في الجانب التكنولوجي، وغياب نظم المعلومات التي تسمح بربط الجزائر بمحيطها الإقليمي والدولي، وتساعد على تطوير أطر التبادل التقني، واكتساب التكنولوجيات المتطورة للتأقلم مع الظاهرة وآثارها.

(Le Rapport de La Seconde Communication National de l'Algérie Sur Les Changements Climatiques, 2010, <https://bit.ly/3Snb5uD>, pp 192-200)

كما يعد التصحر قضية استعجالية وتهديدا للأمن القومي الجزائري، لأن الصحراء تحتل نسبة 82,95% من مساحة البلاد، فهو يشكل خطرا محدقا على الأقاليم المتاخمة للصحراء، لأنه يهدد التنوع البيولوجي، واستدامة إنتاج مختلف السلع الأساسية للعيش، ومن مسبباته موجات الجفاف على فترات متقاربة، تزايد النمو الديمغرافي والرعي المفرط، ما يعقد الوضع البيئي في الجزائر، ويوسع دائرة المناطق الجافة وشبه الجافة، فقد أشارت دراسة تم إعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة عن واقع التصحر في الوطن العربي بأن نسبة التصحر في الجزائر تقدر ب 82.7٪، أما نسبة المساحة المهددة بالتصحر فمقدرة ب 9.7٪، أي حوالي 9 ملايين هكتار، (الزبيعي، 2011، ص1)، أنظر الجدول (28) أدناه.

الجدول (28): نسبة المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر بالسهب في الجزائر (الوحدة: الهكتار)

أنماط المناطق المعرضة للتصحر	المساحة بالهكتار	النسبة من الاجمالي
المناطق المتصحرة	487.902	3.53%
المناطق الحساسة جدا	2.215.035	16.03%
المناطق الحساسة	5.061.388	36.62%
المناطق متوسطة الحساسية	3.667.035	26.61%
المناطق غير الحساسة	2.379.170	17.21%
إجمالي المساحة السهبية	13.820.530	100%

Source : le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques, Op Cit, p 105.

يبين الجدول أن التصحر في الجزائر أصبحت يهدد المجال السهبي الواسع، وهي المنطقة الرعوية عالية الجودة في البلاد، حيث أن المساحات المهددة هي 13.820.530 هكتار أي ما يعادل 69%

من مساحة السهوب، (بقرمي، 2006، ص 15) وقد عرض التقرير الرابع للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ سنة 2007 دراسة استشرافية آفاق 2025، تؤكد أن استمرار ارتفاع درجة الحرارة فوق 1 درجة مئوية سيؤدي إلى تصحر 100 كلم من المناطق السهلية، (Kara & Arif, 2013, p 20) كما تشكل قضية الجفاف ونُدرة المياه أحد أبرز آثار التغيرات المناخية على الأمن البيئي الجزائري.

ثانيا: مشكلة ندرة المياه والبعد البيئي للأمن القومي الجزائري:

ترتبط مشكلة ندرة المياه بالتذبذب المناخي والاستغلال المفرط والتسيير السيئ لها، حيث تمثل تحديا أمنيا خاصة وأن مجمل الأبحاث المنجزة لحد الآن ترشح تفاقمها في ظل تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان، وحاجات التنمية الاقتصادية، (طاهرية، 2017، ص165) لأن النمو الديمغرافي بالجزائر تصاحبه مشكلة سوء التهيئة العمرانية المنجزة، وسوء الامداد بخدمات الماء الشروب، وضعف برامج إعادة تطهير واستغلال مياه الصرف، وهذا الوضع سيمارس ضغطا إضافيا على الأمن المائي في الجزائر، وعليه يمكننا رصد أهم مظاهر مشكلة ندرة المياه من خلال النقاط التالية:

-تخضع نسبة 95% من الإقليم الجزائري لمناخ جاف، كما أن الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا وبصعوبة، ويقدر الحجم الإجمالي الممكن تعبئته من المياه السطحية ب 4.7 مليار متر مكعب، حيث لا يمثل سوى 38% من الحجم السنوي الإجمالي. (الاسكوا، 2020، ص 50)

الجدول (29): المتوسط السنوي لتساقط الأمطار في مختلف مناطق الجزائر (مم)

المناطق	الغرب	الوسط	الشرق
الساحل	400	700	900
الأطلس التلي	600	1000-700	1000-800
الهضاب العليا	250	250	400
الأطلس الصحراوي	150	200	400-300
الصحراء	150-20	150-20	150-20

Source: le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques, Op Cit, p 28.

يوضح الجدول وجود تراجع نسبي في كمية تساقط الأمطار بالجزائر وارتفاعا في درجات الحرارة كأهم أسباب مشكلة ندرة المياه، حيث تراجع معدل تساقط الأمطار في منطقة الشرق 19.2%، ومنطقة الوسط 14.8%، ومنطقة الغرب 24%، (لخضاري، 2013، ص 8) وأدت التغيرات المناخية إلى تعديل

توزيع فترات التماطر، إذ أصبحت قصيرة وغزيرة ما قد يؤدي إلى كوارث طبيعية في حين أصبحت فترات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة طويلة، وتشير التوقعات إلى انخفاض المتوسط السنوي لهطول الأمطار بنسبة 12 ٪ بحلول عام 2030، (برنامج الأمم المتحدة: حالة المدن العربية 2012/2013 تحديات التحول الحضري، 2012، ص 18) كما تؤكد الدراسات أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من إجمالي الموارد المائية يقل عن 500 ملم³، كما لوحظ استنزاف ما بين 45 و 65 ٪ من موارد المياه المتجددة، وقدر نقص الموارد المائية سنة 2020 ب 420 م³، ويتوقع أن يتم استنزاف ما قيمته 300 م³ حتى سنة 2025، كما تواجه الجزائر أيضا صعوبة في عمليات التبادل ما بين الأمن الغذائي والأمن المائي وذلك في ظل تسجيل معدلات نمو سكاني تتراوح ما بين 1,5 و 1,8 ٪ سنويا إضافة لزيادة معدلات الاستهلاك في المناطق الحضرية. (بوسكار، 2016، ص 184)

تعاني الجزائر من عدم قدرتها على امتلاك التكنولوجيا النظيفة لتحلية مياه البحر، كما يعتبر تلوث مياه السواحل من أخطر أنواع التلوث في بعض المناطق الجزائرية كمنطقة واد السمار بالعاصمة ووادي الكرمة بوهراة وكذا سواحل سكيكدة، حيث وصلت نسبة الزئبق في الماء إلى 1 ملغ/م³، في حين أن النسبة المئوية المسموح بها دوليا هي 0.001 ملغ/م³، مما يؤثر على الثروة السمكية في هذا الشريط. وينجر عن مشكلة تلوث المياه في الجزائر مجموعة من الأمراض كالتيفويد والكوليرا، (المرجع نفسه، ص 197) والوضع الصحي لسكان مدينة البليدة لسنة 2018 خير دليل على ذلك، بسبب قلة تطهير المياه، فالجزائر من الدول التي تعرف تفاقمًا لمشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي، خاصة مع الزيادة في التطورات الصناعية والسكانية وتركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية والساحلية، ما يولد مشاكل صحية وظروف معيشية سيئة تعيق تحقيق نسق التنمية المستدامة في الجزائر. (ناصر، 2009، ص 170)

وعليه فإن تحديات مشكلة تغير المناخ وندرة المياه في الجزائر تتجاوز بكثير حدود القيود القديمة، لأن تعقيدات الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، والمناخ، تفاقم من التحديات البيئية، (تقرير مجموعة البنك الدولي، 2017، ص 6) التي تزداد خطورة تداعياتها في ظل وجود مظاهر لتأثرات عولمة الأمراض والأوبئة على الأمن القومي الجزائري.

3.2.3.2 تأثير عولمة الأمراض والأوبئة على الأمن القومي الجزائري:

تطرح الأوبئة المعدية مخاطر متصاعدة على كل من الأمن الإنساني، الأمن القومي، والأمن العالمي، في ظل العولمة، وسهولة التنقل من منطقة إلى أخرى، ما يسهل وتيرة انتقالها بسرعة فائقة،

بتداعيات اقتصادية واجتماعية، وصحية عالمية لا تخص دولة بعينها، والجزائر كغيرها من دول العالم لم تكن في منأى عن تأثيرات انتشار الأوبئة سواء في محيطها القاري أو العالمي، ويتضح ذلك جليا من خلال التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا عالميا، التي لم تسلم منها الجزائر.

أولا: واقع الأمن الصحي في الجزائر قبل جائحة كورونا:

تسجل الجزائر في العقود الأخيرة، انتشار أنواع جديدة من التهديدات المرضية، يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

* الأمراض الوراثية: وإن كانت البحوث الطبية قد توصلت إلى تحديد أسباب بعضها وطرق علاجها، إلا أن بعضها الآخر لا تزال الأبحاث جارية بشأنها، منها:

- أمراض الحساسية المختلفة: مثل أمراض الحساسية الناجمة عن بعض المواد الغذائية، أو المواد الكيميائية، أو الناجمة عن التلوث البيئي والتغير المناخي.

- الأمراض السرطانية: وهي أمراض يمكن أن تصيب أي عضو من أعضاء الجسم البشري.

* الأمراض المعدية: وهي أمراض تنتقل من فرد إلى آخر من خلال طرق العدوى المعروفة في المجال الطبي، كمرض فقدان المناعة الذي تعود بداية اكتشافه إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ومرض السارس الذي يرجع ظهوره إلى سنة 2003، والإنفلونزا المختلفة مثل الإنفلونزا الموسمية، إنفلونزا الطيور، إنفلونزا الخنازير التي بدأت في الظهور منذ سنة 2008، ثم جاء وباء فيروس كورونا كأحد أخطر الأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي للإنسان.

• وعن أسباب انتشار التهديدات المرضية الجديدة في الجزائر، نذكر ما يلي:

- ظاهرة العولمة التي سهلت التنقل والاتصال بين أفراد، خاصة أمام الطبيعة المعدية لهذه الأمراض.

- مقاومة فيروسات هذه الأمراض للقاحات والمضادات الحيوية.

- فشل الأبحاث الطبية والصيدلانية في إيجاد أدوية للقضاء على بعض الأمراض مثل مرض الإيدز.

- انخفاض وتراجع الأجهزة المناعية للإنسان بفعل تغير نمط المعيشة والغذاء والرفاهية المبالغ فيها لدى البعض، والفقر المدقع للبعض الآخر.

- احتكار المخابر الطبية لبراءة اختراع العديد من الأدوية.

- التلوث البري والمائي والجوي، ما انعكس سلبا على الصحة الإنسانية. (كردالواد، 2015)

وبخصوص مظاهر انتشار تهديدات الأمراض والأوبئة قبل جائحة كورونا، نجد ما تفيد به تقارير وزارة الصحة الجزائرية، التي تؤكد بأن العديد من الأمراض المعدية كانت تأتيها من إفريقيا، إذ تنتقل

عبر المهاجرين السريين القادمين من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية من بينها السيدا، التي تعرف انتشارا بين سكان المدن الجزائرية الجنوبية، وحسب بيان لوكالة الأنباء الجزائرية فقد قدرت حالات الإصابة بها 2000 حالة منها 150 وفاة خلال سنة 2020، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020، <https://bit.ly/3PXPvKQ>) كما تؤكد تقارير وزارة الصحة أن 90% من الملاريا سجلت بولايتي أدرار وتمنراست ومصدر العدوى بنسبة 95% اللاجئين من مالي والنيجر (علامة، 2015، ص 216)، مثلا في زمن قريب سجلت الجزائر أكثر من 1000 إصابة بالملاريا آتية من خارج البلاد سنة 2020، موزعة على نطاق خمس مدن جنوبية جزائرية (تمنراست، وأدرار، وإيليزي، وورقلة وغرداية). (عويمر، 2020)

ثانيا: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الأمن الصحي الجزائري:

تؤكد أزمة فيروس كورونا الفرضية القائلة بأن العولمة قد سهلت حرية التنقل وفي المقابل سرعت وتيرة انتشار الأمراض، ومن هنا يتم توصيف فيروس كورونا (COVID19) على أنه تهديد أمني عابر للحدود كونه انطلق من الصين، ثم انتشر في عدة دول ليست في المحيط الإقليمي لبلد المنشأ فحسب، ولكن في مختلف القارات كنتيجة لزيادة حركة السفر والتجارة العالمية، مما جعل العالم قرية صغيرة بحق، في مواجهة عدو مجهول وغير مرئي يصعب تحديده والتنبؤ بتداعياته، أو بالأحرى هو تهديد عالمي الانتشار، معقد، متغير في خصائصه، يتطلب بالمقابل مواجهة عالمية لانعكاساته. (عبد الفتاح، 2020)

أ- أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر: انتشر الفيروس في الجزائر بسرعة لعدة أسباب:

- تباطؤ الحكومة الجزائرية في فرض الحجر الصحي أثناء بدايات الأزمة.
 - عدم غلق المطارات والموانئ ومداخل البلاد لمنع دخول الوافدين من خارج الجزائر بالرغم من أن الحالات الأولى المسجلة كانت من الوافدين من إيطاليا وفرنسا.
 - التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كورونا.
 - نقص الوعي واستهتار فئة كبيرة من شرائح المجتمع بخطورة الفيروس ومواصلة حياتهم بشكل عادي. سمحت هذه العوامل للفيروس بإحداث تداعيات متعددة على الأمن القومي الجزائري بجميع أبعاده.
- ب- تداعيات أزمة فيروس كورونا على الأمن القومي الجزائري: سبب التهديد الوبائي لفيروس كورونا منذ دخوله إلى الجزائر شهر فيفري 2020، تداعيات متعددة، يمكن إجمالها فيما يلي:

* **التداعيات الصحية:** تطورت الوضعية الوبائية لفيروس كورونا في الجزائر بشكل سريع ولافت، بعد ظهور أول إصابة عند وصول رجل إيطالي الجنسية في 27 فيفري 2020 للبلاد، ثم إصابتين في 2

مارس 2020، وبعدها بدأت عدد الإصابات ترتفع إلى أن صنفّت الجزائر كأول الدول العربية والافريقية من حيث عدد الإصابات نهاية شهر مارس 2020، (716 حالة إصابة، و 44 حالة وفاة، و 37 حالة شفاء)، وبقيت الإصابات في زيادة وتطور مستمر. أنظر الجدول (30) والشكل (4) أدناه.

الجدول (30): تطور حالات الإصابة، الوفاة والشفاء بفيروس كورونا في الجزائر خلال أشهر سنة 2020

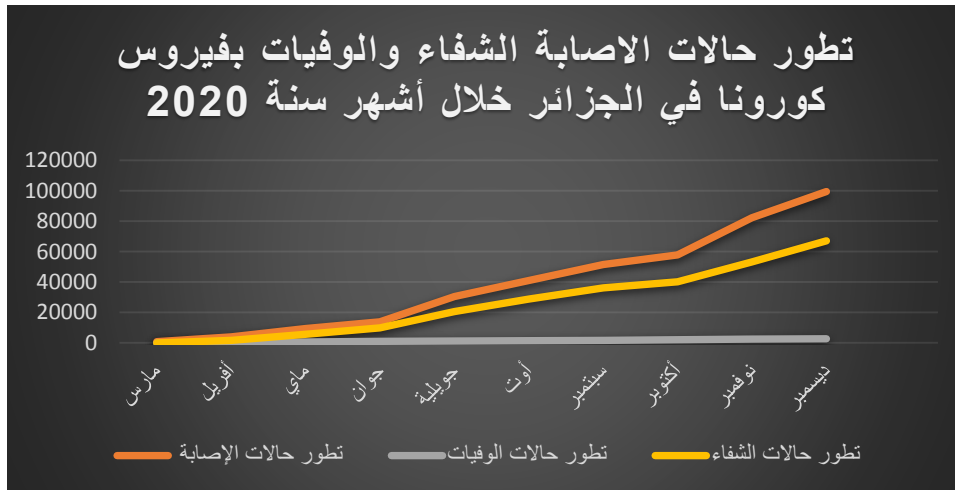
تطور الوضعية الوبائية لفيروس كورونا في الجزائر سنة 2020			
الأشهر	تطور حالات الإصابة	تطور حالات الوفاة	تطور حالات الشفاء
مارس	716	44	37
أفريل	4006	450	1702
ماي	9394	638	5549
جوان	13907	912	9897
جويلية	30394	1210	20537
أوت	41068	1424	28874
سبتمبر	51519	1736	36174
أكتوبر	57942	1964	40261
نوفمبر	82221	2410	53204
ديسمبر	99610	2756	67187

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. (2020). <https://bit.ly/3Br65Pe>.

يوضح الجدول الأعداد المتزايدة لحالات الإصابة والوفيات والشفاء بالفيروس سنة 2020، وهو

ما ارتأينا تمثيله في الشكل (4) أدناه.

الشكل (4): تطور حالات الإصابة، الوفاة والشفاء بفيروس كورونا في الجزائر حسب أشهر سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

إن الشكل هو تمثيل بياني لمعطيات الجدول السابق، وحسب بيان لوزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات فإن إجمالي الحالات المؤكدة يوم 14 أفريل 2021 بلغ 118.975 من بينها 176 إصابة جديدة، بينما بلغ العدد الإجمالي للمصابين الذين تماثلوا للشفاء 82.929 شخص والعدد الإجمالي للوفيات 3.141 حالة، (الإذاعة الجزائرية، 2021، <https://bit.ly/3PHCmWx>) وبقيت الجزائر تسجل حصيلة يومية في تطور مستمر، خاصة مع الموجة الثالثة للوباء من منتصف شهر جويلية حتى نهاية شهر أوت 2021، والموجة الرابعة بداية عام 2022 التي تجاوز فيها عدد الإصابات اليومية عتبة الألف إصابة، لدرجة أعادت الدولة تطبيق إجراءات الحجر الصحي الصارم.

أثبتت أزمة فيروس كورونا النقائص المسجلة في قطاع الصحة الجزائري من حيث نوعية الخدمات فيما يخص ضعف الهياكل والطاقت الطبية المتخصصة، ونقص التكوين لدى الطاقم الإداري المرافق للطاقت الطبية، وكذا سوء التغطية الصحية لبعض مناطق التراب الوطني خاصة الجنوب، حيث يوجد نحو 61% من المستشفيات في الشمال، و28.4% في مناطق الهضاب العليا، في حين لا يتوفر الجنوب إلا على نحو 11.7%، (منه، 2020، ص2) لكن ذلك لا ينفي المجهودات المعتبرة التي تبذلها الدولة من أجل حماية الأمن الصحي. (شايب، 2020، ص 431)

*** التداعيات الاجتماعية:** شكل اغلاق المدارس والجامعات إثر جائحة كورونا خطرا حقيقيا على العملية التربوية في الجزائر التي لا تدعم التعليم الالكتروني بالشكل المطلوب، في ظل صعوبة تكيف الطلبة معه، وعدم توفر أجهزة الوساطة الالكترونية وخدمة الأنترنت عالية الجودة لدى بعض الطلاب في المناطق النائية، وكذا صعوبة التطبيق في بعض المواد التقنية والتطبيقية التي تستوجب الاحتكاك المباشر بالمخابر والأساتذة المؤطرين، مع ضعف البنية التحتية وقلة الإمكانيات المدعمة لهذا النمط من التعليم، (مامي، ودرامشية، 2020، ص 194) وعليه تبقى قضية تحقيق التعليم الالكتروني كبديل حضاري رهانا وطنيا لمواكبة التحولات السوسولوجية والثقافية وتحقيق الابداع في المجال العلمي، وجائحة كورونا قد أثبتت عدم جاهزية قطاع التربية الوطنية للتوجه إلى هذا النمط من التعليم، الأمر الذي أحدث تصدعا في برنامج العام الدراسي لأقسام الامتحانات النهائية، وتوالت سياسة إغداق الشهادات من الوزارة لتغطية الهفوات والنقص، كما تحفظت عن تحويل النظام التربوي الحضوري إلى رقمي وتوالت تمديدات العطلة لمدة سبع أشهر (من مارس إلى نوفمبر 2020)، مع عدم نجاح مشروع بث دروس على التلفزيون الرسمي والاذاعات لفئة التلاميذ غير القادرين على الاتصال بالأنترنت، (أ مبارك، ويكري، 2020، ص ص

13-15) قبل اللجوء إلى سياسة التدريس بالتناوب وفق بروتوكول صحي يتماشى مع الأزمة، هذا ولا يمكن انكار النجاح النسبي الذي حققته الجامعات الجزائرية في المجال لأنها لم تجد بديلا غيره.

كما أدت أزمة فيروس كورونا إلى تعويض التفاعل الاجتماعي التقليدي بعلاقات التواصل الافتراضية، ما خلق فجوة في العلاقات الاجتماعية على أرض الواقع لدى الشباب الجزائري، أيضا تراجعت المطالب الاحتجاجية بالتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي السلمي بسبب تفادي انتشار العدوى، حيث أن التبعاد الاجتماعي المرافق للحجر المنزلي علق الحراك، الذي لم تتوفر له الدافعية من أجل العودة بعد كل مرة تخف فيها موجات الفيروس. (بكيس، ورزقي، 2020، ص ص 698-699)

وأظهرت هذه الأزمة ضعف العلاقة بين المواطن الجزائري ومؤسساته ونظامه العام، من خلال لفت الانتباه إلى النجومية الزائفة للفنانين والرياضيين على حساب الخبراء وأصحاب العلم والكفاءات، كما أبرزت مشكل التنشئة الاجتماعية فيما يخص الثقافة الصحية للمواطن الجزائري، ما يتطلب التدخل المؤسساتي لتعديلها، وكشفت الجائحة عن ظاهرة انتشار الفقر المتعدد الأبعاد، حيث أن أكثر من 41% من السكان يصنفون ضمن الأكثر فقرا في مؤشر الثروة. (ماهر، 2020)

* **التداعيات الاقتصادية:** زادت خصوصية الاقتصاد الجزائري كالاقتصاد ريعي من حدة تأثره بتداعيات جائحة كورونا بفعل تراجع أسعار النفط، وبذلك تعددت القطاعات الاقتصادية المتأثرة سلبا مع تفشي فيروس كورونا، أهمها:

- قطاع المحروقات: حيث تقلص مستوى الصادرات الجزائرية من البترول والغاز بنسبة 7,5% عام 2020، مع انخفاض في مداخل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليار دولار.

- قطاع الصناعة: نتج عن تقييد حركة النقل والحركة المتخذة توقف نحو 50% من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، مع زيادة عبء الأجور دون توفر مداخل لمقابلة هذا الانفاق، كما أثرت الجائحة على سلاسل توريد المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس على خفض الإنتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة تلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، وما صاحب ذلك من أزمة تصنيع للأكسجين سنة 2021. (الحكومة الجزائرية: بيان إجتماع مجلس الوزراء، 2020، <https://bit.ly/3JcFbwo>)

- قطاع النقل: أدى قرار تعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة الجزائرية منتصف شهر مارس 2020، إلى خسارة هذا القطاع 50% من أعماله، لتزامنه مع الموسم الصيفي، (الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر ب 50 بالمئة من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل البحري، 2020، <https://bit.ly/3Brbjuv>)

كما قدرت خسائر مؤسسة مطار الجزائر ب 1,3 مليار دينار سنة 2020، أين تراجعت مداخيلها بنحو 96% مقارنة بعام 2019، (كوفيد 19: مؤسسة مطار الجزائر تسجل خسائر ب 1,3 مليار دينار منذ منتصف مارس، 2020، <https://bit.ly/3vqwB7P>) وبلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية قرابة 1 مليار دج أي نسبة 50% من رقم أعمالها مقارنة بسنة 2019، (كوفيد 19: الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية تسجل خسارة تقارب 1 مليار دج، 2020، <https://bit.ly/3S3ckyG>) ناهيك عن الخسائر التي تكبدها قطاع النقل العمومي والخاص خلال بدايات الجائحة قبل سياسات الفتح الجزئي.

- قطاع السياحة: تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بتداعيات الأزمة، لأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر وحرية التنقل والحركة، حيث خسرت الجزائر 7 مليار دولار من العملات الأجنبية سنة 2020، بسبب الشلل في هذا القطاع.

كما عانى العمال بأجر يومي والعاملون في القطاع غير الرسمي الذين يمثلون نحو 35% من القوى العاملة، (وكالات السياحة والأسفار في مواجهة جائحة كورونا، 2020، <https://bit.ly/3bl1WBP>) والشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة من الأزمة، خاصة وأن الإحصائيات تقدر عدد السكان النشطين ب 11,048 مليون عامل، يعمل منهم نحو 6,95 ملايين في القطاع الخاص، أي نسبة 63% من إجمالي القوة العاملة في الجزائر، أما القطاع العام فيشغل قرابة 4,09 ملايين عامل، أي نسبة 37% من العاملين فقط، وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 60.97% سنة 2020 مقابل 46.26% سنة 2019. (منه، مرجع سابق، ص2)

* **التداعيات الالكترونية التي ارتبطت بالجائحة:** نجد تأثير الشائعات الالكترونية والأخبار المزيفة حول الوباء، من خلال الاستخدام السيئ لمواقع التواصل الاجتماعي، عبر سياسة التهويل في الأرقام والتخويف من الجهات الناشرة، وتكمن خطورة هذا الأمر في إمكانية الاخلال بالنظام العام وأمن واستقرار المجتمع، لأن نقشي الشائعات الالكترونية في الفضاء الميدياتيكي لها أبعادها النفسية على الرأي العام وتمس بحقوق الأفراد، مثلما صرحت به **دليلة زناد** للإذاعة الجزائرية، وهو ما أكدته المحامية المعتمدة بمجلس قضاء ولاية سطيف **نسرین ساعي** معتبرة أن هذه الشائعات تصنف في خانة البلاغ الكاذب الذي يعاقب عليه المشرع الجزائري، وفق ما تنص عليه المادة 300 من قانون العقوبات، (بن ربيالة، وسراي، 2020، ص 280) لأنها نوع من الجرائم الالكترونية. (المرجع نفسه، ص 283)

وكعينة لأبرز الشائعات المتداولة عبر المنصة الزرقاء ما تعلق بالإشاعة الواردة في بيان باسم وزارة التجارة التي تعلن قرار غلق محطات الوقود كإجراء احترازي لمنع انتشار الفيروس، وكرد فعل من الشعب الجزائري اصطف العديد من السائقين أمام محطات الوقود في طوابير لتعبئة خزانات سياراتهم دون التأكد من صحتها، (تسريب إشاعة حول غلق محطات الوقود: مصالح الأمن تلقي القبض على المسرب، 2020، <https://bit.ly/3oA4wal>) كما تداول البعض بيانا منسوباً لوزارة التربية فيما يتعلق بالامتحانات الرسمية الوطنية، مما اضطر الوزارة إلى اصدار بيان توضح فيه أنها لم تتخذ أي قرار بشأن السنة الدراسية ككل لأن الأمر مقرون بتطورات الوباء، وطالت الاشاعات أيضا رئاسة الجمهورية، حيث تم تداول وثيقة عبر الفايسبوك يدعي أصحابها أنها مسودة الدستور، وقد لاقت هذه الوثيقة تصديقا من قبل بعض الأطراف، الأمر الذي دفع برئاسة الجمهورية إلى التأكيد بأن ما تم تداوله مجرد إشاعات كاذبة ولا علاقة له بالوثيقة الحقيقية للدستور، (Clement, 2020) وهنا تكمن خطورة هذه الإشاعات التي لم تخص وباء كورونا فقط كتهديد لحياة الإنسان وإنما استغلّت الوضع المتأزم لتطاله إلى المساس بأمن الدولة. (All About Fake News: Fake News Defined, 2020, <https://bit.ly/2Iv2kw0>)

إذا تعتبر التهديدات في مجال البيئة والصحة غير مرئية ونتائجها غير متوقعة، خاصة وأن الجزائر من الدول التي تفتقر للإمكانيات المادية والتكنولوجية للتنبؤ بمثل هذه الأزمات وطرق مواجهتها ومعالجة آثارها في المستقبل.

3.3.2 التهديدات التكنولوجية للأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية:

يترتب عن التطورات السريعة التي يشهدها المجال التكنولوجي على المستوى العالمي بروز تهديدات من طبيعة مختلفة للأمن القومي الجزائري، كمشكلة اتساع الفجوة الرقمية، وبروز تهديدات الكترونية متعددة الأشكال، منها الواقعية كالجرائم الالكترونية المرتبطة بإساءة استخدام الأنترنت بطريقة مضرة لحريات وحقوق الأفراد الشخصية، ومنها المحتملة كالإرهاب الالكتروني والحروب الالكترونية التي قد تشنها الجهات المعادية.

1.3.3.2 تحدي الفجوة الرقمية والمعلوماتية والأمن القومي الجزائري:

تواجه الجزائر عقبات متعددة من أجل وضع التكنولوجيا في طريق الاستخدام الإنتاجي، ما يحول دون تحقيق الأمن الجزائري في بعده التكنولوجي، بسبب تعدد أسباب ومظاهر تحدي الفجوة الرقمية.

أولاً: أسباب الفجوة الرقمية والمعلوماتية في الجزائر: يمكن تحديدها فيما يلي:

أ- الأسباب الاجتماعية:

- هجرة الكوادر الجزائرية المتخصصة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال مما ساعد على تفشي ظاهرة الفقر المعرفي، بسبب نقص الإرادة الكافية التي توفر البيئة التنظيمية والمناخ المجتمعي المشجع على البحث والابتكار، (أبو حلاوة، 2018) خاصة مع غياب الشفافية وروح العمل الجماعي والتطوير وحب العمل والابتكار لدى الشباب الجزائري. (الضامن، 2006، ص 5)

- وجود نسبة عالية من الأمية المعلوماتية (Information illiteracy) في الجزائر حيث يجهل الكثير من أفراد المجتمع كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة بطريقة سليمة ومفيدة، تجنباً لتهديداتها الالكترونية، وهي المشكلة تقف عائقاً أمام عمليات التنمية والتقدم، (حافظي، ومزلاح، 2008، ص 113) وقدرت نسبتها 8٪ عام 2020 مقارنة ب 22٪ عام 2008. (مغزور، 2021)

- ثقافة المجتمع الجزائري التي تعتبر وسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة أداة رفاهية وتسلية، بدلاً من اعتبارها أداة عمل وتعلم وعلم. (فؤاد، 2013، ص 29)

ب- الأسباب السياسية:

- صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية بسبب سرعة التطور التكنولوجي، وشدة تداخل أمور التنمية المعلوماتية مع العديد من مجالات التنمية المجتمعية الأخرى، ما يجعل القيادة السياسية في الجزائر تقف حائرة بين قناعتها بأهمية هذه التنمية الجديدة وبين كيفية إدراجها ضمن الأولويات الضاغطة كالغذاء والسكن والتعليم والصحة.

- سيطرة الولايات المتحدة عالمياً على المحيط الجيومعلوماتي خاصة فيما يتعلق بالإنترنت، ومن أبرز مظاهر ذلك تشبثها بأن تحتكر شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة (ICANN) مسؤولية تسيير المهام الأساسية للإنترنت (Internet Governance) مما يثير القلق من أن تصبح الإنترنت ملكية أمريكية خاصة.

- انحياز المنظمات الدولية إلى صف الكبار، أهمها منظمة حماية الملكية الفكرية (WIPO)، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات. (الضامن، مرجع سابق، ص 5-6)

ج- أسباب تنظيمية: منها غياب استراتيجية وطنية فعالة وواضحة في مجال المعلومات، ما ساهم في ظهور الفجوة المعلوماتية بين الجزائر والدول الصناعية والنامية الأخرى، حيث تفتقد الجزائر إلى مناهج

التفكير والتخطيط المستقبلي المنظم فليست العملية مرتبطة بامتلاك أجهزة حواسيب بنسب مرتفعة قياسا لعدد السكان أو حتى استخدام هذه الحواسيب على نطاق واسع فقط، وإنما هي في إنتاج المعلومات والقدرة على تخزينها في مراكز معلومات وأبحاث، وإدارتها، ووجود قوانين تسمح بحرية الاتصال، ومحو الأمية المعلوماتية، وإيجاد الطرف الاقتصادي المواتي لاستخدامها، إضافة لشروط أخرى عديدة تتعلق بمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري في أي بلد من البلدان، (حافظي، ومزلاح، مرجع سابق، ص 114) حيث عادة ما تشغل الحكومات المتعاقبة بتوفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم واستعادة الأمن والاستقرار، لتبقى مسائل الإنترنت واقتصاد المعرفة -الذي يشير إلى الاقتصاد الذي يؤدي فيه نشوء المعرفة واستثمارها دورا حاسما في خلق الثروة والتنمية-، لا تلقى الاهتمام الكافي. (العادلي، وعباس، 2015، ص 70)

د- الأسباب التكنولوجية: كصعوبة لحاق الجزائر بسرعة التطور التكنولوجي في ظل تنامي الاحتكار التكنولوجي والمعلوماتي على مستوى العتاد أو البرمجيات، (علي، وحجازي، مرجع سابق، ص 23) وافتقارها إلى الموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا بالثورة المعلوماتية، (Rouha, 2003) وعدم قدرتها على مواكبة شدة الاندماج المعرفي الذي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات.

ثانيا: مظاهر الفجوة الرقمية والمعلوماتية (Digital & Information Gap) في الجزائر:

رغم سعي الجزائر إلى بناء مجتمع معرفة قائم على بنية تحتية متينة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتقديمها الدعم للمشاريع التنموية الرامية إلى تضيق الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة وكذا بينها وبين الدول المجاورة والعربية، إلا أن الواقع يبرز تعدد أنواع الفجوة الرقمية في الجزائر، ويمكن ملاحظتها من خلال مظهرين أساسيين:

المظهر الأول: وجود فجوة رقمية بين الجزائر والعالم الخارجي، حيث أن آخر الدراسات حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال تؤكد وجود تأخر كبير في اكتساب وسائلها، ففي دراسة مقارنة قدمتها كونفدرالية إطارات المالية والمحاسبة بوهان حول التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الاقتصاد، احتلت الجزائر المرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصال، أما فيما يتعلق بتقنية الأنترنت، فإن نسبة الربط في المنازل مازالت ضعيفة مقارنة بالدول الإفريقية، ويرجع ذلك إلى نقص ثقافة نشر التكنولوجيا ونقص خطوط الهاتف، حيث أن الجزائر لا توفر إلا 6 خطوط هاتف ثابت لكل 100 نسمة، في الوقت الذي يصل فيه الرقم إلى 90 خطا لكل مواطن في الدول المتقدمة تكنولوجيا، كما يشكي

المستخدمون لشبكة الانترنت من خلال الهواتف المحمولة، من بطئ سرعة الانترنت، مثلا بلغت نسبة سرعة التحميل عبر الانترنت لعام 2021، حوالي 13.23 ميغابايت في الثانية عبر الهواتف النقالة بارتفاع سنوي بلغ 67.9%، و 5.29 ميغابايت عبر الانترنت الثابت، بارتفاع سنوي بلغ 34.9%، لكنها تبقى قليلة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى ودول العالم المتقدم، إضافة إلى غلاء تسعيرة الانترنت على الهاتف النقال وعدم توافق الهواتف لدى عامة الشعب مع الخدمة المتوفرة. (Kemp^A, 2021)

المظهر الثاني: وجود فجوة داخلية على مستوى الولايات أو الجهات، حيث يتصل الجزائريون على شبكة الانترنت من أربعة مناطق بشكل غير متساوي: وسط البلاد 51%، تمثل الجزائر العاصمة لوحدها 29,98% من هذه النسبة، الشرق 23,97%، والغرب 15,68%، أما الجنوب 9,36%، وعليه يمكن رصد مؤشرات الفجوة الرقمية في الجزائر، من خلال ما يلي:

- تتجلى مظاهر الفجوة الرقمية بالنسبة لمؤشر الكثافة الاتصالية ومؤشري التقدم والانجاز التكنولوجي في عدم استكمال البنية التحتية لمجتمع المعلومات، فلو أخذنا مشروع الجزائر الالكترونية، رغم اطلاقه منذ سنة 2013 إلا أنه يبقى متعثرا على أرض الواقع، بسبب عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن تلبية طلبات العملاء لإيصال الهاتف الثابت الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت، والتأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وعليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية بين الجزائر ودول العالم المتقدم، وحتى بينها وبين بعض الدول العربية الأخرى التي تصنف ضمن المستوى المرتفع لاستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة كالإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الكويت وقطر، ودول أخرى في المستوى المتوسط كالسعودية ولبنان والأردن، غير أن الجزائر تصنف تحت هذه الدول ضمن المستوى المعتدل وقبلها كل من عمان وتونس والمغرب ومصر، (عباس، 2004، ص 106) فحسب ما ورد في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي أعد على أساس مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن الجزائر احتلت المرتبة 12 عربيا، و 113 عالميا خلال سنة 2015، وعلى الرغم من احرازها تقدما إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بالدول العربية الأخرى. (مسعوداوي، 2015، ص 234)

- أما بالنسبة لمؤشر الذكاء المعلوماتي: تعاني الجزائر من قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتطوير في ميدان تكنولوجيا الاعلام والاتصال، ويرجع ذلك بالأساس إلى كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات وضعف الاستثمار فيها، فالجزائر تبقى من الدول العربية الفقيرة معلوماتيا، نتيجة عدم قدرتها على اكتساب، استرجاع، معالجة، ونشر المعلومات، ما يؤثر على عملية اتخاذ القرار في كافة

الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري

المستويات، ودليل ذلك أن الجزائر لا تزال بلدا مستخدما لمنتجات التكنولوجيا الأجنبية أكثر منه منتجة لها، وتواجه مشاكلًا أثناء تشكيل عالم ما بعد الصناعة لأنها من آخر الدول التي تستقبل التكنولوجيا المتطور بحكم أنها دولة متخلفة صناعيا، ما يجعلها تقف موقف المتخوف من تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبذلك تضاف الفجوة المعلوماتية والرقمية إلى الفجوة اللانهائية في المنافسة الدولية، ما يعمق من فجوة التنمية بين دول الشمال والجنوب، ويجعل الجزائر من الدول المهددة تكنولوجيا في أمنها القومي، (الصالح، 2000، ص 22) خاصة وأن المؤشرات الثقافية والعلمية لقياس هذه الفجوة سلبية من حيث الضعف في نشر قواعد البيانات العلمية للمكتبات والربط بين مختلف مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، مثلا نجد أنها احتلت المرتبة 121 من بين 131 دولة وفي المرتبة الأخيرة عربيا في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2020 الذي نشرته

المنظمة العالمية للملكية الفكرية. (World Intellectual Property Organization, 2020, p34)

- وفيما يخص مؤشر قطاع المال والأعمال: نجد ضعفا في توفير وسائل أمن المعلومات بالإدارات العمومية لحماية الفرد والمجتمع من القرصنة والتجسس المعلوماتي، (فؤاد، مرجع سابق، ص 29) وكذا محدودية انتشار استخدامات الانترنت في مجال التجارة الالكترونية لأن التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، مثلا يتخوف المتعاملون الاقتصاديون والمواطنون من استعمال البطاقة المغناطيسية لسحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني، حيث أشار التقرير الرقمي للجزائر 2021 بخصوص التجارة الإلكترونية، إلى أن 42.8% فقط من الجزائريين ممن يفوق سنهم 15 سنة من يحوز على حساب بإحدى المؤسسات المالية، و3.2% على بطاقة ائتمان (5.1% ذكور و1.3% إناث)، ويقوم 4.6% بعمليات شراء عبر الأنترنت، (Kemp^A, Op Cit) حيث أن قيم مؤشر الجاهزية الالكترونية للجزائر تبقى ضعيفة رغم التطور المحرز مقارنة بالدول المتقدمة التي تحرز معدلا يصل إلى 8.26 كدولة السويد مثلا، أنظر الجدول (31) أدناه.

الجدول (31): قيم مؤشر الجاهزية الشبكية للجزائر (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2019
المؤشر	3.10	3.20	3.53
الترتيب العالمي	120	117	98

Source: Network Readiness Index 2019 Algeria. (2019). Portulans Institute, <https://bit.ly/3bhn7Vw>, p 4.

يوضح الجدول أن الجزائر احتلت سنة 2019 المرتبة 98 من بين 121 دولة فيما يخص مؤشر الجاهزية الشبكية (Network Readiness Index)، بمعدل 3.53 نقطة، وهي مرتبة متأخرة ما يؤكد أن

الرقمنة المرجوة في الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى، (Soumitra & Bruno, 2019, p 212) أنظر الملحق (7) يوضح مؤشر الجاهزية الشبكية حسب مجموعة من المعايير تعكس وتفسر الفجوة الرقمية في الجزائر 2019، يمكن اجمالها في: الأسعار المرتفعة للهواتف الذكية، ضعف الربط الجغرافي بالإنترنت عالية التدفق، عدم تطوير تطبيقات ذكية للهواتف، عدم توفر آخر التكنولوجيا الحديثة، ضعف التجارة الإلكترونية، تأخر تطوير الإدارة الإلكترونية، مشاكل تنظيمية وعدم ملائمة التشريعات، الضعف في انتاج السلع والخدمات عالية الجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتزايد مشاكل الأمن السيبراني، وهو ما يحيلنا إلى تحديد أبرز التهديدات الإلكترونية بالجزائر.

2.3.3.2 التهديدات الإلكترونية والأمن القومي الجزائري:

تشهد الجزائر زيادة في عدد مستخدمي الفضاء الإلكتروني، تظهر جليا من خلال مؤشرات البيئة الأمنية الإلكترونية بالبلاد، هذه الزيادة أصبحت تفرض تزايدا مماثلا في عدد الاختراقات والتهديدات الإلكترونية للأمن القومي الجزائري، كما نوضحه في العنصرين المواليين.

أولا: واقع البيئة الأمنية الإلكترونية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول التي تبنت نهج الحكومة الإلكترونية لتسيير شؤونها الداخلية، والولوج لهذا الشكل من الاستراتيجيات يوفر مزايا لمستخدميه كما يطرح جملة من التحديات ترتبط أساسا بكيفية الحفاظ على الأمن الإلكتروني في مواجهة مختلف أشكال الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود في خصائصها، والمتفحص للبيئة الأمنية الإلكترونية في الجزائر يجد أن عدد مستخدمي الفضاء الافتراضي يتزايد بوتيرة سريعة، حيث باتت خدمات الهواتف المتحركة وخدمات الإنترنت جزءا لا يتجزأ من حياة الجزائريين في السنوات الأخيرة، إذ وبحسب الإحصائيات الرسمية التي تقدمها مواقع عالمية متخصصة في تتبع استخدامات شبكة الإنترنت، فإن العدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت في الجزائر تجاوز 24 مليون مستخدم في 2019 من إجمالي عدد السكان المقدر بـ 42 مليون نسمة، بينما كان العدد 20 مليون مستخدم سنة 2016، أي بارتفاع يقدر بـ 4,28 مليون مشترك مقارنة بسنة 2016، بمعدل أكثر من 15 مليون جزائري يستخدمون الإنترنت يوميا، حيث تنامت الزيادة السنوية لمستخدمي الإنترنت بنسبة 17% في الفترة ما بين 2018 و 2019، ووصل العدد حسب التقرير الرقمي للجزائر 2021 حوالي 26.35 مليون شخص بنسبة 59.6% من العدد الإجمالي للسكان المقدر بـ 44,23 مليون نسمة، وجاء معدل الزيادة السنوية للاشتراك في خدمة الهواتف المتحركة عند 4%، إذ وصل عدد

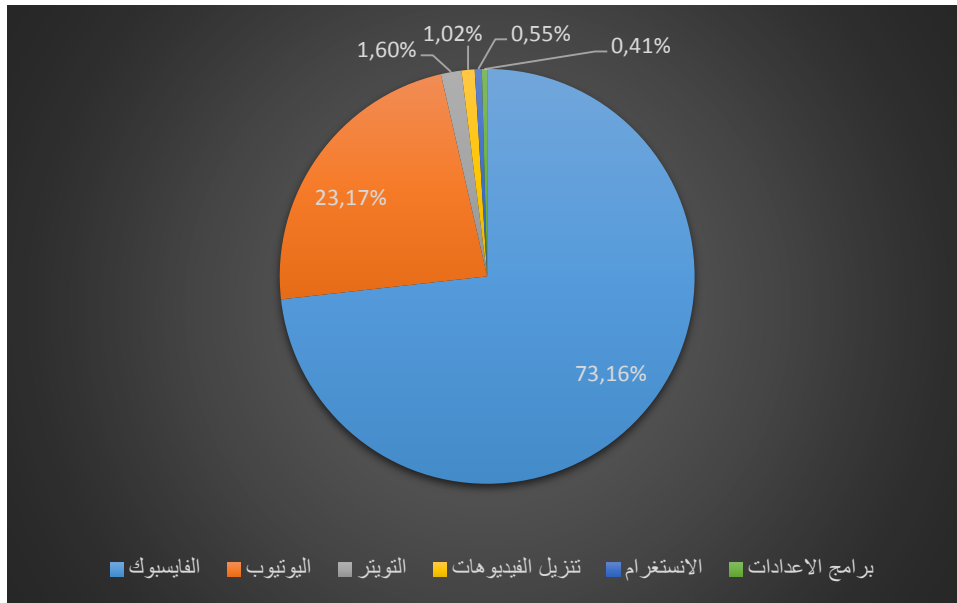
مستخدميها حسب تقرير جانفي 2020 حوالي 49 مليون، لامتلاك الأفراد أكثر من شريحة هاتفية، (Kemp^A, Op Cit) كما تنامي الدخول على الانترنت باستخدام الهواتف المحمولة بنسبة 11٪، (Kemp^B, (2019) وأحصى تقرير سنة 2021 وجود أكثر من 18 مليون حساب CCP. (Kemp^A, Op Cit)

وتظهر لنا نفس الاحصائيات أن عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية في الجزائر سنة 2021 بلغ 25,5 مليون مستخدم بنسبة 56,5٪ من عدد السكان، حيث وصل عدد مستخدميها عبر الهواتف النقالة 24.48 مليون شخص بنسبة 97.9٪ من العدد الإجمالي لمستخدمي الأنترنت، منهم 86.4٪ عبر الهواتف المحمولة، ونسبة 2.1٪ عبر أجهزة الكمبيوتر في المكتب.

ووفق التقرير بلغ عدد مشتركى الفيسبوك بالجزائر، أكثر من 23 مليون مستخدم يمثلون 71.8٪ من عدد السكان الذين يتجاوز سنهم 13 سنة، إذ أن 62٪ من المشتركين فيه رجال و38٪ نساء، تليه منصة تويتر بأكثر من 625 ألف مستخدم، ثم الانستغرام بحوالي 6.80 مليون مستخدم، ويشمل تطبيق "ماسنجر" 14 مليون مستخدم، وتضم منصة "لينكد إن" 2.5 مليون مستخدم، ويوجد 5 ملايين جزائري على منصة "سناپ شات"، ويستخدم 88.3٪ من الجزائريين عبر هواتفهم المحمولة أرصدة الأنترنت ذات الدفع المسبق، و11.7٪ منهم الأنترنت بالدفع البعدي (الاشتراك). (Kemp^B, Op Cit)

كما تبين بيانات موقع ستاتكونتر (Statcounter) ترتيب المواقع الالكترونية الأكثر استخداما في الجزائر خلال شهر أوت 2021، كما هو موضح في الشكل (5) الموالي.

الشكل (5): المواقع الالكترونية الأكثر استخداما في الجزائر شهر أوت 2021 بحسب موقع ستاتكونتر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Social Media Stats Algeria. (August 2021). Statcounter. <https://bit.ly/3zkAX1v>

الثورة المعلوماتية والأمن القومي الجزائري

يبين الشكل تصدر موقع الفايستوك قائمة المواقع الالكترونية الأكثر استخداما بالجزائر في أوت 2021 بنسبة 73.16٪، وجاء في المرتبة الثانية اليوتيوب بنسبة 23.17٪، ثم التويتر بنسبة 1.6٪، وبعده تنزيل الفيديوهات بنسبة 1.02٪، والانستغرام بنسبة 0.55٪، ثم برامج الاعدادات بنسبة 0.41٪، (Social Media Stats Algeria, Op Cit) هذا الارتفاع المتزايد في وتيرة استخدام وسائل الفضاء الالكتروني، ترتب عنه تعدد أشكال التهديدات الالكترونية التي تؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري.

ثانيا: أنماط التهديدات الالكترونية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري:

تشهد البيئة الأمنية الجزائرية تنامي العديد من التهديدات التي فرضتها الثورة المعلوماتية، خاصة بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والعديد من المواقع الالكترونية التي تهدد استقرار الدولة والمجتمع ولما لا المواطن الجزائري في حد ذاته، حيث ومن أهم هذه التهديدات الالكترونية نجد على التوالي: الجريمة الالكترونية كتهديد واقعي، والإرهاب الالكتروني، والحرب الالكترونية (تهديدان محتملان).

أ- تداعيات الجريمة الالكترونية على الأمن القومي الجزائري:

تعتبر الجرائم الالكترونية أحد أخطر التهديدات الالكترونية التي تستهدف أمن الدولة الجزائرية، حيث حسب إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني في مارس 2016، فإن مصالح شرطة مكافحة الجرائم الالكترونية سجلت 567 قضية تتعلق بجرائم الأنترنت، أنظر الجدول (32) أدناه.

الجدول (32): إحصائيات الجرائم الالكترونية المسجلة حسب المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2016

نوع الجريمة	القضايا المسجلة	القضايا المعالجة	عدد المتورطين	النسبة المئوية للقضايا المعالجة
جرائم المساس بالأشخاص عبر الأنترنت	430	289	356	68٪
جرائم الاعتداء على سلامة الأنظمة المعلوماتية	57	31	39	55٪
جرائم الاحتيال عبر الأنترنت	25	17	32	68٪
جرائم التحريض والتطرف عبر الأنترنت	14	14	31	100٪
الجرائم المخلة بالحياة	12	08	22	67٪
جرائم بيع السلع المحظورة عبر الأنترنت	06	05	15	84٪
جرائم القرصنة ونسخ البرامج دون حق	23	21	48	92٪
المجموع	567	385	543	68٪

المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني. (2016). <https://bit.ly/3zjCQeA>.

يتضح من الجدول أن الفرق المتخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية للأمن الوطني تمكنت من معالجة 385 جريمة إلكترونية من أصل 567 قضية مسجلة، تورط فيها 543 شخص سنة 2016، وحسب إحصائيات سنة 2017 فإن العدد وصل إلى 2130 جريمة إلكترونية، (الإذاعة الجزائرية، 2018، <https://bit.ly/3OCYMH/>) حيث أشارت المديرية العامة للأمن الوطني بأنه تم حل 1570 منها خلال نفس السنة مباشرة، وقدرت نسبة النجاح في عدد القضايا التي تم حلها بـ 73٪، أين تمكنت المديرية من توقيف 2101 شخص متورط، من بينهم 2026 شخصا بالغا و 75 قاصرا، كما سجلت ذات المصالح 2704 ضحية للجرائم المتصلة بالإعلام الآلي، من بينهم 2300 شخصا بالغا و 188 قاصرا و 216 شخصا معنويا، ما يعني أن الجهات المتورطة والجهات المستهدفة من فئات عمرية متعددة، وتنقسم هذه القضايا إلى 1511 قضية متعلقة بالمساس بالأشخاص كالسب والقذف والمساس بحرمة الحياة الخاصة في الفضاء الافتراضي عبر الانترنت، تورط فيها 1283 شخصا، من بينهم 58 قاصرا، وتضرر منها 2381 ضحية، من بينهم 149 قاصرا و 2119 بالغا و 113 شخصا معنويا، أما جرائم الابتزاز عن طريق شبكة الانترنت، فقد بلغ عدد القضايا المتعلقة بها 47 قضية أغلبها يتعلق بعروض عمل وهمية للحصول على المال، تورط فيها 56 شخصا وراح ضحيتها 73 شخصا بالغا، بالإضافة إلى تسجيل 49 قضية متعلقة بالاعتداء على القصر متعلقة بأفعال غير أخلاقية ومخلة بالحياء، تورط فيها 67 شخصا بالغا و 5 قصر وراح ضحيتها 31 قاصرا، كما عولجت 28 قضية اعتداء على الأنظمة المعلوماتية من بريد إلكتروني ومواقع إلكترونية لمؤسسات عامة وخاصة من خلال محو أو تغيير بياناتها، تورط فيها 26 شخصا وراح ضحيتها 45 شخصا من بينهم 26 شخصا معنويا. (المديرية العامة للأمن الوطني، 2017، <https://bit.ly/3oBC087>)

وحسب المصلحة المركزية لمكافحة الجرائم السيبراني للدرك الوطني في حصيلة عام 2018، فقد صرح الرائد رامشية فريد أنه قد تمت معالجة 1140 قضية متعلقة بالجرائم الإلكترونية منها 136 قضية خاصة بالأطفال وشباب قصر دون سن 18 سنة، وأضاف أن 30٪ من هذه القضايا تتعلق بالابتزاز والتشهير. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018، <https://bit.ly/3PKee0Y>)

وتضاعف العدد إلى أن سجلت حوالي 4210 قضية مرتبطة بالجرائم الإلكترونية سنة 2019، (طوبالي، 2020) كما عالجت فرق مكافحة الجرائم المعلوماتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني 8 آلاف قضية تتعلق بالجرائم المعلوماتية والنصب والاحتيال عبر الإنترنت سنة 2020، والتحليل الجنائي أفضى إلى أن عمليات الاحتيال عبر الأنترنت استهدفت المواطنين من مختلف الفئات والأعمار عبر

الوطن، حيث يقوم المجرمون بعرض امتيازات أو خدمات وسلع وهمية والإيحاء بالحصول على أموال، ما يجبر ضحاياهم، وفق خطوات احتيالية تدريجية، لفتح روابط مشبوهة ومنه تحقيق النتيجة الإجرامية، (المديرية العامة للأمن الوطني، 2020، <https://bit.ly/3znqi6e>) مثل قضية الاحتيال على الطلبة عبر منصة الفايسبوك سنة 2022.

توضح هذه الاحصائيات أن الجرائم الالكترونية بالجزائر في تزايد مستمر، وأصبحت تأخذ منحاً أكثر خطورة بتهديدها لأمن الأفراد، والمجتمع والدولة معاً، وتزداد التأثيرات السلبية للتهديدات الالكترونية إذا وجدت تداعيات سلبية للإرهاب الالكتروني على الأمن القومي.

ب- تداعيات الإرهاب الالكتروني على الأمن القومي الجزائري: يعتبر الإرهاب الالكتروني أخطر التهديدات المحتملة على الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية، خاصة مع الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تشهدها المنطقة العربية عموماً، ودول الجوار خصوصاً، بعد بروز العديد من المواقع الالكترونية التي تحمل أفكاراً هدامة، تدعو إلى نشر الفوضى والعنف والتطرف والكراهية والانقسام، تمس بأمن الدولة والمجتمع معاً، وهو ما أكدته اللواء مناد نوبة، القائد العام للدرك الوطني الجزائري في كلمة له بمناسبة افتتاح الندوة الدولية حول الأمن السيبراني، حيث اعتبر أن الإرهاب الالكتروني بات من أخطر الجرائم التي تستهدف الجزائر، من خلال تنامي مظاهر الترويج لكل أشكال العنف والإرهاب والتطرف، باستعمال أحدث التقنيات التكنولوجية خاصة شبكات التواصل الاجتماعي والمننديات الالكترونية. (تخصيص خلايا أمنية لتعقب الإرهاب الالكتروني في الجزائر، 2016، <https://bit.ly/3Sb1G91>) ومن أهم المواقع الالكترونية التي تدعو إلى التعبئة والتجنيد والدعوة والانضمام للتنظيمات الإرهابية، ولها تأثير محتمل على الأمن القومي الجزائري، المواقع الالكترونية الخاصة بتنظيم القاعدة منها موقع النداء، وكذا الصحف والمجلات الالكترونية المتخصصة لخدمة التنظيم منها: صحيفة ذروة السنام، ومجلتي صوت الجهاد والبتار. (كافي، 2018)

أما عن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" فقد كشف السيد محمد عيسى وزير الشؤون الدينية والأوقاف عام 2016 أن التجنيد الالكتروني لداعش في الجزائر عن طريق شبكة الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بلغ 100 شاب جزائري آنذاك. (زولا سومر، 2016، ص 4) كما أدى انتقال تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" إلى الساحل الافريقي خاصة بعد استفادته من خصائص مواقع التواصل الاجتماعي لتنفيذ مخططاته، إلى خوض مصالح الأمن الجزائرية حرباً سرية ضد الإرهابيين، من خلال

ملاحقة مجموعة من الناشطين على التويتر، الذين ينشرون مواد تشير لضرورة تأسيس الدولة الإسلامية، حيث أشارت الإحصائيات عام 2015 إلى وجود أكثر من ثلاثين ناشط من هؤلاء، وتتخوف مصالح الأمن من أن يتحول أنصار داعش عبر شبكات التواصل الاجتماعي من مجرد أنصار إلى خلايا نائمة تهدد الأمن الجزائري واقعيا، لاسيما بعد اختفاء جند الخلافة التي جاء محلها إسم "ولاية الجزائر"، كأحد أهم خلايا الإرهاب الإلكتروني المهددة لأمن الجزائر، خاصة بعد أن هدد أعضاء هذا التنظيم بالانتقام من المؤسسة العسكرية بعد العملية العسكرية في فركيوه بالبويرة شرق الجزائر ضد تنظيم جند الخلافة عام 2015، التي تم فيها القضاء على 25 إرهابيا من التنظيم. (بن أحمد، 2015)

وتزداد حدة التهديدات الإلكترونية التي تواجه الجزائر إذا علمنا أنها من دول الفجوة الرقمية المعرضة لتأثيرات الحروب الإلكترونية سواء على المستويين الإقليمي أو العالمي.

ج- مخاطر الحروب الإلكترونية على الأمن القومي الجزائري: بما أن مخاطر تأثير الحروب الإلكترونية (حروب الجيل الرابع) متعددة الأبعاد، فهي أمنية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية وفكرية، (بدان، 2010، ص 45) ولأن الجزائر تقع ضمن دول الفجوة الرقمية والمعلوماتية عالميا فإن الأمن القومي الجزائري يتأثر بشكل متزايد بتهديدات هذه الحرب من حيث أبعادها الثقافية والفكرية خاصة، إذ تعد الجزائر من الدول التي تواجه صعوبات في حماية قيمها المجتمعية من الانحلال والتفتت الهوياتي والتمزق الكبير في الشخصية الوطنية للفرد الجزائري في ظل عصر الثورة المعلوماتية، هذا على المستوى العالمي.

أما على المستوى الإقليمي، فمنذ بداية سنة 2021 كثر الحديث عن حرب الكترونية مغربية ضد الجزائر وجيشها من قبل مسؤولين جزائريين، حسب قولهم أن الهدف منها هو زعزعة استقرار البلاد وأمنها، حين قال الناطق الرسمي للحكومة الجزائرية **عمار بلحيمر** في عدد من الحوارات بأن الجزائر مستهدفة الكترونيا وبشكل مباشر، وأن الحرب الإلكترونية التي تستهدف بلاده تنطلق من 5 دول عبر 7 شبكات بحسابات وصفحات مزيفة، بغرض تشويه سمعة الجزائر ومؤسساتها العسكرية والتحريض ضد أمن ووحدية واستقرار الوطن، وأشار في مقابلة خاصة مع الموقع الإلكتروني التابع لقناة "المباين" إلى أن الإحصائيات التي قدمتها شركة كاسبيرسكي صنفت الجزائر سنة 2018 في المرتبة الأولى عربيا والـ 14 دوليا من حيث البلدان أكثر تعرضا لما يعرف بالحروب الإلكترونية بنسبة هجمات طالت 44% من المستخدمين، إضافة إلى أن موقع الفايبيوك قد فكك السنة الجارية 2020 72 شبكات تنشط بحسابات وصفحات مزيفة في خمس دول منها المغرب. (بورنان، 2021)

وفي نفس السياق المرتبط بالتحذيرات الجزائرية من تعرضها لحرب إلكترونية مهيكلية، حذر الفريق **السعيد شنقريحة** أثناء إشرافه على ملتقى بعنوان "حروب الجيل الجديد.. تحديات وأساليب جديدة" بمقر المدرسة العليا الحربية بمحافظة البليدة (وسط)، من خطورة تداعيات الوضع الإقليمي على أمن الجزائر، مشيراً إلى أن حروب الجيل الجديد لها أسلوبها الخاص، فهي تستهدف المجتمعات، وتقوم على الدعاية والدعاية المضادة، من خلال تبني استراتيجية التأثير على الإدراك الجماعي بغرض التلاعب بالرأي العام لمواطني الدولة المستهدفة، وتوجيه سلوكياتهم ونمط تفكيرهم، دون أن تعلن عن نفسها، ودون أن يكون لها عنوان واضح أو تأثير مكشوف، وأوضح بأن غايتها إجهاد النظام القائم، وتفكيك الدولة الجزائرية من الداخل، باتباع خطوات طويلة الأمد، وباستعمال أدوات مختلفة، معلوماتية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية، مضيفاً أن إفرازات العولمة ساهمت في توسيع أشكال وأساليب تجسيدها، بهدف تضليل مختلف فئات المجتمع، وتزوير الحقائق والضغط على الحكومات. (المرجع نفسه)

وتمثل حادثة برامج "بيغاسوس" للتجسس الإلكتروني المنتج من قبل شركة "إن إس أو" التابعة للكيان الصهيوني، والذي استخدمته المخابرات المغربية للتجسس على مواطنين ومسؤولين جزائريين شهر جويلية 2021، من أخطر مظاهر هذه الحرب الإلكترونية التي قد تتحول من محتملة إلى واقعية وبتداعيات غير مسبقة على الأمن القومي الجزائري في المديين المتوسط والبعيد. (دعوات لفتح تحقيق مستقل في قضية تورط المغرب في أكبر قضية تجسس، 2021، <https://bit.ly/3cSCGDj>)

وعليه تبقى الجزائر من الدول التي ليست في منأى عن التأثيرات السلبية والمحتملة للحروب الإلكترونية على أمنها القومي بكافة أبعاده، في ظل عالم افتراضي لا يقيني وبيئة إقليمية هشة ومتأزمة، لأنها أمام شبكة من التهديدات الأمنية، المتداخلة وشديدة التفاعل والتأثير المتبادل فيما بينها، بفعل النتائج السلبية للثورة المعلوماتية.

خلاصة الفصل:

تعتبر الجزائر من الدول ذات الموقع الاستراتيجي والمساحات الشاسعة، والامتداد الحدودي الكبير، ما جعلها تتصف "بالدولة القارة" وتنوع ثرواتها، لكن باتت هذه الأبعاد الجغرافية في حد ذاتها وبفعل التأثيرات السلبية للثورة المعلوماتية تطرح إشكالية حول كيفية حماية وتحقيق الأمن القومي في ظل بيئة إقليمية ودولية لا يقينية، سمتها البارزة تعدد التهديدات الأمنية العابرة للحدود الآتية منها، ما يجعل الموقع الجغرافي الشاسع للجزائر سلاحاً ذو حدين فمن جهة هو مصدر قوة، ومن جهة أخرى يحتم عليها

مضاعفة جهودها للحفاظ على الأمن بكل أبعاده في مواجهة تهديدات أمنية مزدوجة المصادر (داخلية وخارجية) بفعل الولوج إلى التكنولوجيا الحديثة التي تضاعف من حجم وشدة التهديد.

تتميز التهديدات الأمنية التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) للأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية، بأنها ليست ذات منشأ خارجي فقط بل سببها التفاعلات الداخلية بالدولة أيضا، كونها متعددة المظاهر، ومتراكبة، كما أن تداعياتها تفوق الآثار التي كانت تنتج عنها في وقت مضى لارتباطها بتقنيات عالية التطور تكشف كل صغيرة وكبيرة أمام الرأي العام المحلي والدولي معا.

كما أن التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تواجه الأمن القومي الجزائري اليوم متشابكة ومركبة، قد تأتي في شكل اضطرابات هوياتية مجتمعية حادة أو تهديدات إرهابية واجرامية عابرة للحدود، واضطرابات بيئية (كوارث طبيعية وأوبئة معدية) وحتى تكنولوجية (تهديدات الكترونية)، تزداد خطورتها في ظل استفادتها بشكل سلبي مما توفره الثورة المعلوماتية من تقنيات.

يتضح لنا أن هناك نوعا من الاعتماد المتبادل بين كل هذه الأبعاد للتهديدات الأمنية، فهشاشة الوضع السياسي أو الاقتصادي يفاقم من حدة التهديدات الأمنية الأخرى المجتمعية والبيئية والتكنولوجية، والعكس صحيح، ما يطرح تساؤلات حول مستوى التفكير الاستراتيجي الجزائري في ظل عولمة التهديدات، فيما يخص آليات المواجهة على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي لبناء تصورات استباقية ووقائية تحقق التكيف مع الديناميات المعقدة التي تفرضها طبيعة هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري.

الفصل الثالث:

الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية
العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات،
التقييم والآفاق

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

تتبنى الجزائر آليات متكاملة داخليا وخارجيا (إقليميا ودوليا) لضبط تداعيات التهديدات الأمنية المحدقة بأمنها القومي خلال الثورة المعلوماتية، إدراكا منها بمدى خطورتها وطبيعتها المعقدة والمركبة، وهو ما سنوضحه في هذا الفصل من خلال تحديد مرتكزات ومبادئ، وسائل وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية، ثم تحليل مختلف الجهود الجزائرية الداخلية والخارجية لمواجهة، مع تقييم استراتيجيتها، والبحث في آفاقها.

1.3 العقيدة الأمنية الجزائرية: المرتكزات، المبادئ، الوسائل والأهداف في ظل الثورة المعلوماتية:

تتنوع المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن (منها العوامل الجغرافية، التاريخية والأيدولوجية)، كما أن التحول في شكل التهديدات ساهم في تحديد شكل هذه العقيدة، التي انتقلت من الاعتماد على المفهوم الضيق للأمن بتهديداته الصلبة الخارجية المباشرة، إلى المفهوم الواسع للأمن الذي تتعدد مصادر وأشكال تهديداته، ومنه إعادة النظر في استراتيجية تحقيق الأمن القومي من حيث الآليات، والوسائل التي أصبح من الضروري اليوم تعددها وتنوعها، وعليه سنوضح مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية ومبادئها ووسائلها وأهدافها خاصة في ظل الثورة المعلوماتية.

1.1.3 مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

بما أن العاملين الجغرافي التاريخي قد ساهما في تحديد ماهية التهديدات الأمنية الموجهة ضد الأمن القومي الجزائري، فإن العوامل ذاتها -بالإضافة للعامل الأيدولوجي- قد ساهمت في بلورت العقيدة الأمنية الجزائرية وكيفية تصورها لطبيعة التهديدات الواقعية والمحتملة وكذا سبل المواجهة والحماية. حيث تمثل العقيدة الأمنية بشكل عام الأداة التي تعرف من خلالها الدول التهديدات والمخاطر والتحديات التي تحيط بها، ومنه تحديد الوسائل المستخدمة للمواجهة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتوخاة منها، أهمها ضمان الأمن القومي، وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها كونها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، وتساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية. (زياني¹، مرجع سابق، ص 290)

تاريخيا، تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت في رسم التزامات الجزائر داخليا وخارجيا، ورغم التحولات التي عرفت الجزائر

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

في ظل الثورة المعلوماتية لكن هاجس التاريخ يظل حاضرا ويطلع عقيدتها الأمنية، ودليل ذلك رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الجزائرية وحتى شؤون دول الجوار. (بن عنتر، مرجع سابق، ص 42) وتعد الجغرافيا بدورها عاملا محددًا للعقيدة الأمنية الجزائرية نظرا لطبيعة المجال الجيوسياسي الشاسع وخصائص الموقع الجغرافي الذي تحتله، كما تم إبراز ذلك في الفصل السابق حول الدوائر والجبهات الجيوسياسية لانتشار تهديدات الأمن القومي الجزائري، فهذا الموقع جعلها منكشفة أمنيا على كل الجبهات، ومنه فإن عقيدتها الأمنية ظلت تأخذ بعين الاعتبار هذا الانكشاف.

كما يظل العامل الأيديولوجي أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر، في السابق رسمت الأيديولوجية الاشتراكية مبادئها وأهدافها على مدار فترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مساندة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، والمحافظة على مكانة الجزائر الإقليمية، والاستعانة بالمؤسسة العسكرية في مجهودات التنمية الوطنية، وعليه، أكدت الدساتير الوطنية لسنوات 1964 و 1976 و 1986، أن الاشتراكية كنظام هي المنهج الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، وبعدها كان للتحويلات العالمية والداخلية التي مرت بها الجزائر مع بداية الثمانينات، الأثر البالغ في إعادة تشكيل التوجهات الإيديولوجية للعقيدة الأمنية الجزائرية، حيث أعادت صياغة المبادئ التي تقوم عليها هذه عقيدة لتتواءم مع الترتيبات الأمنية ذات الجانب الصلب واللين ومدرجات التهديدات العابرة للحدود، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى التركيز على كل من البعدين الداخلي والخارجي معا تداركا منها لطبيعة ومصادر هذه التهديدات المتعددة والمتنوعة، ما أثر بشكل واضح على صياغتها لآليات بناء الأمن. (زياني، مرجع سابق، ص ص 291-292)

2.1.3 مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية:

تقوم عقيدة الجزائر السياسية والأمنية على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت وهي: التأكيد على الشرعية الدولية (كل تحرك يجب أن يكون بإذن الأمم المتحدة)، والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح، وأهمية احترام مبدأ السيادة، ورفض التدخل الأجنبي، إلى جانب مبدأ رفض الخيار العسكري وتفضيل الحوار السياسي والتسوية السلمية للنزاعات، ومساندة حركات التحرر، وعدم اللجوء إلى القوة، والترويج لشعار أمن غير منقوص لكل الدول، ونظام أمني خاص بكل دولة، واستقلال أمني بعيدا عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها. (بن عنتر، 2018، ص 2)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

حيث تتبنى الجزائر مقاربة مستقلة لحماية أمنها القومي تفضل فيها الاعتماد على نظام الأمن الذاتي أولاً، لضمان استقلال قرارها الاستراتيجي، إذ ترى بأنها مطالبة بأن تحمي أمنها بنفسها، ثم الاهتمام بمقاربة بناء الأمن من خلال التعاون وتنسيق جهودها الثنائية والجماعية مع دول الجوار من أجل التصدي لكل مهددات الأمن القومي والإقليمي، ووفق هذه المقاربة، رفضت الجزائر إبرام اتفاقيات دفاعية مع قوى أجنبية، كما لم تقبل بوجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها ولم تمنح حتى تسهيلات لتواجدها، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 41) ويمكن أن نضرب مثالا برفضها إقامة القاعدة العسكرية الأمريكية "أفريكوم" على أراضيها. (لخضاري، مرجع سابق، ص 97)

الجدير بالذكر حالياً أن العقيدة الأمنية الجزائرية، التي تركز على الاعتماد على الذات في بناء قدرات دفاعية وطنية، قد تأسست تاريخياً على عدم التدخل المزدوج: العسكري بمعنى الامتناع عن إرسال قوات إلى خارج الحدود، والسياسي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، هذا المبدأ ظل معمولاً به منذ الاستقلال، باستثناء المشاركة في الحروب العربية ضد إسرائيل في 1967 و 1973، (بن عنتر، مرجع سابق، ص 2) لكن في ضوء اقتراب مصادر التهديد من الحدود وتهديد سلامة أراضي الجزائر ومصالحها، وهو أمر غير مسبوق (مثال التهديدات الناجمة عن تدهور الوضع الأمني في ليبيا ومالي)، ثار الجدل حول عقيدتها الأمنية، وزاد الاهتمام بسؤال أولوية التمسك بالمستلزم الأخلاقي أم المستلزم الأمني، وعليه منذ سنة 2011 بدأ توقع إحداث تحولات في العقيدة الجزائرية، خاصة بعد التحول البراغماتي في التعامل الجزائري مع الأزمة في مالي (السماح للطائرات الحربية الفرنسية باستعمال الأجواء الجزائرية أثناء عملياتها العسكرية في مالي عام 2012)، وهو ما أكدته التحول القانوني من خلال القرار الذي جاء به التعديل الدستوري لعام 2020 حول مشاركة الجيش الجزائري في القوات الأممية لحفظ السلام، والذي يمكن القول عليه أنه ليس تدخلاً بالمعنى العسكري المنفرد المرتبط بمصالح الدولة الخاصة، بل يبقى مساهمة في تحرك جماعي دولي في ظل مشروعية أممية، وهو تغيير جاءت به مقتضيات الوضع الأمني في المنطقة. (بن عنتر، 2020)

كما تركز العقيدة الأمنية الجزائرية أيضاً على تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي في كل ما من شأنه تحقيق الدفاع والأمن وترقيتهما، (لخضاري، مرجع سابق، ص 128) وهو ما يجعلنا نبحث في مدى ديناميكية وسائل وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

3.1.3 وسائل وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية:

تبدأ العقيدة الأمنية الجزائرية من تحديد إجابات للعديد من الأسئلة المتعلقة بسياساتها الأمنية والدفاعية منها: من يهدد الأمن القومي الجزائري؟ ومن أين يأتي التهديد؟ ماهي وسائل المواجهة؟ وما الأهداف المتوخاة تحقيقها من خلال هذه الوسائل؟

حيث كانت العقيدة الأمنية الجزائرية في السابق حبيسة تصورات تقليدية لحروب بين جيوش نظامية، لأنها صممت في البداية لمواجهة تهديدات دولاتية المصدر قادمة بالأساس من الحدود الغربية، بسبب التوتر البنيوي مع المغرب، وبالتالي فإن وسائل المواجهة كانت عسكرية صلبة بالدرجة الأولى، لكن مع القطيعة الاستراتيجية التي أفرزتها الثورة المعلوماتية في مجال التهديد، أصبحت الجزائر تدرك أن تهديدات هذا العصر ذات منشأ مزدوج داخليا وخارجيا متعددة ومتنوعة عابرة للحدود وغير الدولاتية يصعب رصدها وبالتالي مواجهتها، وتتطلب تنوعا وتعددا في الوسائل. (بن عنتر، مرجع سابق، ص4)

وعليه، تحدد العقيدة الأمنية الجزائرية آليات الاستراتيجية الأمنية والدفاعية للجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية منها والعابرة للحدود بخصائصها الجديدة، وفق مجموعة من الوسائل المتكاملة لتحقيق الأمن القومي الجزائري تتلخص في العمل على ثلاث محاور رئيسية:

- يتضمن المحور الأول العمل على المستوى الداخلي الوطني لضمان الأمن القومي الجزائري ومواجهة مختلف التهديدات الأمنية.

- يتمثل المحور الثاني في العمل على المستوى الإقليمي من خلال التعاون المتعدد الأطراف أو التنسيق الثنائي والثلاثي مع دول الجوار لحشد جهود دول الأقاليم المجاورة كسبيل لإحلال الأمن القومي والإقليمي.

- يتعلق المحور الثالث بالتعاون الدولي عبر المشاركة في الاتفاقيات القانونية الدولية لحفظ وبناء الأمن ومواجهة مختلف التهديدات الأمنية الواقعية والمحتملة، والانخراط في المؤسسات الدولية الكفيلة بضمان ذلك، إضافة إلى إقامة علاقات تعاون مع أهم القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي. (المرجع نفسه، ص4)

بذلك، تطمح الجزائر في عقيدتها الأمنية إلى تحقيق أهداف مرتبطة في الأساس باحتواء التهديدات الأمنية التي تفرزها الفضاءات الأمنية الهشة المحيطة بها، ما يجعل المصلحة الوطنية الجزائرية في هذه الفترة معرفة بالبقاء وحماية أمنها القومي -في شكل السلامة الترابية، والاستقرار السياسي- من المخاطر اللينة والزاحفة عبر الحدود في بيئة إقليمية لا يقينية وفوضوية، من خلال الإدارة الفعالة لتأمين حدودها،

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

بما يضمن أمنها وأمن جيرانها، (زغوني، 2016) مع الأخذ في عين الاعتبار التحول في مفهوم الأمن القومي الذي أصبح يرتبط بأمن المواطن الجزائري والمجتمع، وأمن الدولة. (لخضاري، 2013، ص11)

الجدول (33): العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث العوامل المؤثرة، المبادئ، مدركات التهديد، الوسائل والأهداف

المرتكزات/العوامل المؤثرة	العوامل الجغرافية، التاريخية الأيديولوجية، الاقتصادية، البشرية، التكنولوجية المعلوماتية.
المبادئ	التأكيد على الشرعية الدولية، الانتخاظ في كل الآليات الدولية لضبط التسلح، احترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، رفض التدخل الأجنبي والخيار العسكري مقابل تفضيل الحل السياسي السلمي للنزاعات عن طريق الحوار والوساطة والتفاوض، مساندة حركات التحرر، السماح بتدخل الجيش ضمن قوات أممية، الترويج إقليمي (مغاربيا، عربيا، وإفريقيا) لتعاون غير منقوص لكل الدول ونظام أممي خاص بكل دولة، واستقلال أممي بعيدا عن أي مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها.
مدركات التهديد	تهديدات ذات منشأ مزدوج داخلية وخارجية متعددة ومتنوعة عابرة للحدود وغير دولانية يصعب رصدها وتتطلب استراتيجية متعددة المستويات والآليات والوسائل للمواجهة.
استراتيجية المواجهة وآليات تحقيق الأمن القومي	استراتيجية أمنية تشمل آليات على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي، متنوعة الوسائل وشاملة لعدة أبعاد (عسكرية وغير عسكرية).
الأهداف	البقاء وحماية أمنها القومي -السلامة الترابية، والاستقرار السياسي- إلى جانب التركيز على أمن الشعب والمجتمع.

المصادر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- 1- بن عنتر، عبد النور. (2018). عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية. مركز الجزيرة للدراسات. ص6.
- 2- زغوني، رابح. (2016). أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح، سياسات عربية. ع 23. ص86.

يوضح الجدول أن الجزائر تعتمد في استراتيجيتها لمواجهة تداعيات التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية، على مقارنة ثلاثية المستويات (بداية بالمستوى الداخلي ثم المحور الإقليمي ضمن الدوائر الجيوسياسية لأمنها القومي، دون أن تهمل المحور الدولي للتعاون)، ومتعددة الأبعاد تجمع على كل مستوى من المستويات الثلاث بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية للحماية من مختلف التهديدات الأمنية سواء كانت تقليدية أو عابرة للحدود.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة

المعلوماتية:

تعتمد الجزائر على مجموعة من الآليات الوطنية (العسكرية وغير العسكرية) لمواجهة مختلف أشكال التهديدات الأمنية التقليدية منها أو العابرة للحدود، وتحقيق أمنها القومي في ظل الثورة المعلوماتية.

1.2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات التقليدية وتحقيق الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة

المعلوماتية:

تتلخص الجهود الجزائرية الداخلية لمواجهة التهديدات التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) وحماية أمنها القومي خلال الثورة المعلوماتية، فيما يلي:

1.1.2.3 الآليات الجزائرية الداخلية لمواجهة التهديدات العسكرية:

تشمل الآليات الجزائرية الداخلية لمواجهة التهديدات العسكرية العمل على ثلاث محاور رئيسية:

أولاً: تفعيل الدور التنظيمي والميداني للمؤسسات الأمنية:

تعتمد الجزائر على بنية مؤسساتية أمنية وتنظيمية وقائية متكاملة الوسائل والأدوار لمواجهة التهديدات العسكرية الواقعية والمحتملة للأمن القومي الجزائري، قائمة على العمل الميدان الداخلي المباشر، وتتميز بتبني استراتيجية التحديث المستمر لبنيتها كإجراءات وقائية واستباقية لتحسين نوعية المواجهة، يمكننا رصد ما يلي:

- دور المجلس الأعلى للأمن كهيئة استشارية تعقد اجتماعات دورية لاتخاذ القرارات المتعلقة بحماية الأمن القومي بكافة أبعاده، منها البعد العسكري للأمن.

- الأدوار المتكاملة للجيش الجزائري من خلال بنائه التنظيمي (وزارة الدفاع الوطني، هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي، وقيادات القوات البرية، الجوية، البحرية، قيادة الدفاع الجوي للإقليم، وقيادة الدرك الوطني)، في ظل التعاون المستحدث مع الجمارك، وحراس الحدود: حيث نجد أن الدساتير الجزائرية المتعاقبة قد حددت مهام الجيش الوطني الشعبي في الدفاع عن أمن وسيادة الوطن والحفاظ على السلامة الترابية ووحدةها، ونجد ذلك واضحاً في كل من دستور 1963 حسب المادة 08 منه، ودستور 1976 وفق المادة 82، ودستور 1989 في المادة 24، ودستور 1996 في المواد 25 و26، (باسماعيل، 2014، ص ص 4-6) وهو ما يؤكد دستور سنة 2020 من خلال ذكر أهمية ضمان احترافية الجيش الوطني الشعبي وعصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري. (إحداث تحولات عميقة من أجل جزائر جديدة، 2020، <https://bit.ly/3zKhsR2>)

حيث يقوم البناء التنظيمي والهيكل للجيش الجزائري على النحو التالي:

- وزارة الدفاع الوطني (MDN): مؤسسة مركزية مقرها العاصمة، وظيفتها تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال الدفاع الوطني، تضم مجموعة من المديريات المركزية يندرج تمثيل بعضها عموديا على مستوى النواحي العسكرية بمديريات جهوية مثل: مديرية الاعلام والاتصال والتوجيه، مديرية المصالح المالية، مديرية الموارد البشرية، مديرية المنشآت العسكرية...

- هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي: مهمتها وضع الهياكل التنظيمية للجيش، واقتراح ميزانيها، وصياغة وتنفيذ برامج الدراسات الخاصة بالأسلحة وتجهيزاتها، وإعداد برامج التعبئة والتشغيل، وتحديد قواعد التجنيد.

- قيادات القوات المسلحة: وهي هيئات نظامية تابعة لوزارة الدفاع الوطني، تشمل قيادة القوات البرية، قيادة القوات الجوية، قيادة القوات البحرية، قيادة الدفاع الجوي عن الإقليم، قيادة الدرك الوطني. (لخضاري، مرجع سابق، ص ص 131-132)

تعطي الجزائر منذ استقلالها أولوية للقوات البرية، انعكاسا لمدرجات التهديد، فحسب تصنيف مركز (Global Firepower) لسنة 2022، يبلغ العدد الإجمالي للجنود في الجيش الجزائري حوالي 280 ألف جندي، وتصل الطاقة البشرية التي يحظى بها سنويا إلى حوالي 685 ألف شخص بلغوا سن الخدمة الوطنية، وعدد الجنود الموجودين بالخدمة لنفس السنة 130 ألفا، فيما بلغ عدد جنود الاحتياط 150 ألفا، وبذلك احتل الجيش الجزائري المرتبة 31 عالميا من أصل 142 دولة، والمرتبة الثالثة عربيا بعد مصر والسعودية، والثالثة إفريقيا بعد مصر وجنوب إفريقيا، (2022 Algeria Military Strength, <https://bit.ly/3PIIqpn>, 2022) ويتم التركيز على القوات البرية في هندسته بسبب شساعة المساحة وطول الحدود البرية، ويعتمد من حيث نهجه القتالي على المدرعات والقاذفات البرية، ويوجد في الجزائر ست نواح عسكرية: الناحية العسكرية الأولى بالبليدة، الناحية العسكرية الثانية بوهران، الناحية العسكرية الثالثة ببشار، الرابعة بورقلة، الخامسة بقسنطينة، والسادسة بتمنراست. (باسماعيل، 2014، ص 10)

وتتضمن خطة تأمين الحدود التي وضعتها قيادة هيئة أركان الجيش في فيفري 2013 بعد عملية تيقنتورين الإرهابية، وضع مخطط للتدخل السريع متكامل الأدوار بين مختلف الوحدات الأمنية لمواجهة أي عمليات تسلل والتعامل معها في زمن قياسي، من خلال تشكيل وحدات مختلطة من قيادة القوات

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

البرية، وقيادة القوات الجوية، ومديرية أمن الجيش، ثم قيادة الدرك وقيادة حرس الحدود، لتأمين الحدود على مدار الساعة، كما تم تقسيم الحدود البرية للجزائر حسب قيادات النواحي العسكرية التي تقع الحدود ضمن نطاق اختصاصها الإقليمي، ويعمل خبراء من الجيش على مراقبة التحركات على الحدود بناء على تقارير تأتي على مدار الساعة من قيادات وحدات القوات البرية الموجودة على الحدود والصور والتقارير التي ترسلها طائرات المراقبة التابعة للقوات الجوية، ودوريات الدرك والجيش وحرس الحدود التي تراقب الحدود بواسطة الدوريات البرية، وقبل هذا تحصل قيادات النواحي العسكرية على تقارير يومية من قيادات أمن الجيش التي تعمل على جمع المعلومات حول الحالة الأمنية للبلاد من مختلف المصادر. تشمل مخططات تأمين الحدود البرية للجزائر ثلاث أنظمة مراقبة برية وجوية واستخباراتية، كما تتعاون خمس فروع مع القوات المسلحة في عملية تأمينها، وقد سمح تعاون كل هذه الفروع وتنسيقها في غرف العمليات التابعة لقيادات النواحي العسكرية بتقليل حالات التسلل عبر الحدود البرية، بفضل المراقبة الجوية عن طريق طائرات مراقبة وطائرات عمودية بعضها مجهز بمعدات الرؤية الليلية، إلى جانب نشر قوات أمنية مدعمة للمراقبة على طول الحدود، مثلا جهزت قيادة الجيش الوطني في ديسمبر 2014 الحدود الجنوبية الشرقية التي تفصل الجزائر عن ليبيا بمدافع وأسلحة ثقيلة ودبابات، كما عمدت إلى تحصين مراكز المراقبة المتقدمة لمنع تعرضها لهجمات انتحارية، (بن أحمد، 2016) وتذكر دراسة "لبيار رازوكس" (Pierre Razoux) بعنوان **تأملات في الأزمة الليبية** الصادرة عن معهد البحوث الاستراتيجية للمدرسة العسكرية أن أكثر من خمسة آلاف حمة حدود للدرك الوطني الجزائري متواجدون على طول الحدود الجزائرية الليبية ويقومون بعمليات تمشيط مدعومين بالقوات الجوية. (Razoux, 2013, p41)

قامت الجزائر كذلك بنشر 30000 جندي على الحدود الغربية والجنوبية للبلاد، وإقامة 30 قاعدة عسكرية على الحدود مع مالي والنيجر وليبيا، كما كلف 64 ضابطا من وحدات الاستطلاع السرية بالإشراف على 84 وحدة تنتشر في إقليمي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي لمواجهة شبكات الإرهاب والتهريب، إلى جانب 5000 فردا من قوات الكوماندوس الخاصة المدربة على التحرك في المناطق الصحراوية يرابطون في 32 نقطة عسكرية على الشريط الحدودي، تشرف عليها 84 كتيبة أمنية أخرى، ويضاف إليهم 320 مظليا من قوات الصاعقة، و29 من مقتفي الآثار بالصحراء وخبراء بخابيا المسالك الوعرة التي ينتهجها مهربي السلاح، مع الاستعانة ب 12 وحدة من المفزة الخاصة التابعة لقوات الدرك

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الوطني، على طول شريط يمتد لمسافة 1000 كلم، يشرف على تسييرها قائد القيادة الجهوية الرابعة للدرك الوطني لإفشال مخططات تهريب السلاح من الحدود الليبية والمالية إلى الجزائر. (بيطاشي، 2014) وحسب اتفاق سنة 2008 فقد تم وضع إطار للتعاون بين قوات الدرك الوطني والجمارك، لتدريب الأخيرة على الرمي بالسلاح واستعمال معدات الرؤية الليلية وتكتيكات الاشتباك في الميدان وطرائق تسييرها، وقامت مديرية الأمن الوطني أيضا بتدريب الوحدات نفسها على تقنيات محاربة تهريب الأسلحة والمتفجرات ومواد صنعها، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع قدرات الجمارك القتالية في إطار برنامج تحديث القطاع وتدريبه للتعامل مع مختلف التهديدات الأمنية.

أما فيما يتعلق بحرس الحدود، الذين أصبحوا خاضعين لوصاية الدرك الوطني، فقد تم تزويدهم بمعدات حديثة تعمل بالأشعة تحت الحمراء، كما تمت زيادة عددهم وعدد أماكن انتشارهم على الشريط الحدودي الجنوبي والشرقي، إما بإنشاء أو تهيئة مراكز جديدة على أنقاض المراكز القديمة أو استحداث حواجز دائمة أو مؤقتة في المناطق المعزولة لسد الثغرات التي يتخذها المهربون والإرهابيون كمرات. وعليه فإن هذه التشكيلة من المؤسسات الأمنية تضمن السير الحسن للإجراءات الأمنية الوقائية تنظيميا وميدانيا، وتسعى لتحقيق الكفاءة في مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية والعابرة للحدود، بدءا بإعداد خطط المراقبة والرصد، وإنشاء الحواجز المادية في المناطق الحدودية المفتوحة من خلال اتخاذ تدابير صارمة ومكثفة للدوريات الأمنية، وحتى الاستعانة بالآليات التكنولوجية الحديثة للحماية داخليا، والجدير بالذكر أن مؤسسة الجيش الوطني تتميز باتخاذها للخيار الدفاعي والامتناع عن التدخل الخارجي، (مشيري، 2018، ص352) إلا في إطار التعاون الدولي حسب ما جاءت به المادة رقم 31، وخاصة الفقرة الثالثة من التعديل الدستوري لعام 2020، (خليل، 2020، ص9) بعد موافقة البرلمان، كما تتبنى الجزائر محورا ثانيا قائما على زيادة الانفاق على التسلح ومحاولة اكتساب التكنولوجيا المتطورة لمواجهة التهديدات العسكرية.

ثانيا: زيادة الانفاق على التسلح ومحاولة اكتساب التكنولوجيات المتطورة:

تتبنى الجزائر سياسة زيادة الانفاق على التسلح من خلال رفع ميزانية وزارة الدفاع الوطني، نظرا لنتامي الهواجس الأمنية وزيادة التداعيات الجيوسياسية للانفلات الأمني على كافة الجبهات الحدودية في العقود الأخيرة، أنظر الجدول (34) أدناه.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الجدول (34): إنفاق الجزائر العسكري (2010-2018) بالمليار دولار

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
9.6	10.2	10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

المصادر: 1- بن عنتر، مرجع سابق، ص3.

2- معهد ستوكهولم: الجزائر الأولى إفريقيا في الانفاق العسكري. (2019). موقع العربي 21.

<https://bit.ly/3w79aAG>

يوضح الجدول تضاعف إنفاق الجزائر العسكري خمس مرات سنة 2016 مقارنة بسنة 2010، أين حصلت على المرتبة الـ 20 عالميا، والمرتبة الثالثة عربيا بعد الامارات العربية المتحدة والسعودية، بعد بلوغ حجم الإنفاق المخصص للتسلح واقتناء التجهيزات التكنولوجية الحربية 10.654 مليار دولار خلال سنة 2016، ويلاحظ من الجدول انخفاض حجم الانفاق سنتي 2017 و 2018 على التوالي، أين صنفت في المرتبة 22 عالميا، ولكن بقيت تحتل المرتبة الأولى إفريقيا، (معهد ستوكهولم: الجزائر الأولى إفريقيا في الانفاق العسكري، مرجع سابق) وتشير بيانات الجريدة الرسمية أن ميزانية وزارة الدفاع شهدت ارتفاعا بزيادة مليار دولار سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث بلغت 10.3 مليار دولار، فيما انخفضت سنة 2021 حين قدرت بـ 9.6 مليار دولار، وذلك راجع لإعطاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم بسبب أزمة كورونا، (مذكور، 2021) وتقدر بـ 9.3 مليار دولار سنة 2022. (لحياني^ك، 2022)

أما عن محاولة اكتساب التكنولوجيا المتطورة لخدمة البعد العسكري للأمن القومي، فنجد مثلا سياسة ادخال الاعتماد على وسائل الفضاء الالكتروني ضمن أولويات خطط عصرنة القوات المسلحة لتحسين القدرات العسكرية اللازمة سواء في حالي الهجوم أو الدفاع لحماية المصالح، ما يسمح بسهولة تبادل المعلومات وتدفقها، وسرعة اتخاذ القرارات العسكرية، وبالتالي تحقيق الأهداف عن بعد، حيث وضعت وزارة الدفاع الوطني هذا الهدف ضمن أولوياتها الاستراتيجية منذ بداية سنة 2002، وهو ما تؤكد مجلة الجيش في عددها رقم 694 لشهر ماي 2021، حين ذكرت أن القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي "تواصل تنفيذ استراتيجية التحديث والعصرنة التي تبنتها وتحسين جاهزية وحدات الجيش الوطني الشعبي بالعمل على اكتساب التكنولوجيا العسكرية التي تمكنها من التحكم في مختلف الأسلحة التي بحوزتها"، (مجلة الجيش، 2021، ص19) ولبلغ هذه الأهداف لا بد من ديمقراطية وإصلاح القطاع الأمني بتحقيق التوازن في العلاقات المدنية العسكرية، كأحد أولويات تحقيق الحماية للأمن القومي الجزائري في بعده العسكري.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

ثالثا: الإصلاح العسكري ودمقرطة السياسة الدفاعية:

تعتبر الجزائر من الدول التي عانت خلال فترة التسعينيات من الخلل في العلاقات المدنية العسكرية، بعد تدخل الجيش لإلغاء الانتخابات وما انجر عنه من حالة عنف وغياب استقرار، لذلك بعد نجاح سياسة المصالحة الوطنية وإعادة انتخاب الأمن عملت الجزائر على تفعيل سياساتها العامة الأمنية دون المساس بخصوصيات الأفراد، ومحاولة الفصل بين الجانبين العسكري والسياسي، بإضفاء المزيد من الشفافية على عمل الأجهزة الأمنية، وتكييفها مع السياسات العادية التي تخضع لمجموعة من المعايير يراد منها ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة في قطاع الأمن، حيث يعتبر الهدف الرئيسي منها هو إيجاد مناخ للثقة بين المؤسسات الأمنية والسلطة المدنية، وبناء دور مهني للجيش في علاقته بالدولة والمجتمع، (زياني، ب، 2012، ص ص8-9) ومثال ذلك الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في ظل الأزمة التي عاشتها الجزائر سنة 2019، عند تأكيدها على وحدة الشعب مع جيشه، ووقوفها الى جانب مطالب الشعب، حين أعلن وزير الدفاع الوطني المرحوم أحمد قايد صالح عن وجوب تطبيق المادة 102 من الدستور، التي تدعو الى اعلان حالة شغور منصب رئيس الجمهورية مع التأكيد على أهمية الأخذ بالحلول الدستورية والسياسية كحل للخروج من الأزمة السياسية، كما أكد في كل مواقفه أن الجيش لن يخرج عن مهامه الدستورية في حماية الوطن وشعبه من أي تهديد، (حرزلي، 2019) متعهدا بعدم إراقة قطرة دم جزائري واحدة، وهو الالتزام الذي تحقق فعلا على أرض الواقع، وأعاد بعث ثقة الشعب في جيشه، وعليه فإن نجاح هذه الآليات التي تحمل صبغة عسكرية يرتبط بضرورة تبني آليات سياسية تكفل تحقيق الأمن القومي الجزائري في بعده السياسي.

2.1.2.3 الآليات الجزائرية الداخلية لمواجهة التهديدات السياسية: نجلها فيما يلي:

أولا: تعزيز الديمقراطية وحكم القانون:

تحاول إدارة الحكومة الجزائرية الجديدة اتخاذ آليات لتحقيق الأمن السياسي بمفهومه الشامل، من خلال فتح المجال لديمقراطية أكثر تشاركية للارتقاء بالحقوق وصياغة سياسات تسمح بمواجهة التهديدات، عن طريق مساهمة جميع أفراد الشعب، لزيادة تنمية القدرات والانتفاع من الحاجات، وتحقيق حرية وكرامة الشعب الجزائري، بداية بالتعديل الدستوري لعام 2020، لكي تكون الآليات السياسية والقانونية فعالة في مواجهة التهديدات السياسية في ظل الثورة المعلوماتية، (بوعرفة، مرجع سابق، ص22) حيث تم تأسيس لجنة خبراء قامت بصياغة مقترحات لمسودة الدستور الجديد قبل عرضه على الاستفتاء

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الشعبي، أهمها الاعتماد على النظام شبه الرئاسي لتحرير رئيس الجمهورية من الأعباء المرتبطة بالتسيير الحكومي، مع المحافظة على شرعيته التي يستمدّها من الانتخاب عن طريق الاقتراع العام، وعدم ممارسة أكثر من عهدين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين، وتعزيز مركز رئيس الحكومة وتوسيع صلاحياته إذا نتج عن الانتخابات التشريعية أغلبية برلمانية، أو منصب الوزير الأول إذا نتج عنها أغلبية رئاسية، ناهيك عن إلغاء حق الرئيس في التشريع بأوامر خلال العطل البرلمانية، (حذافة، 2020) وكذا التأكيد على مبدأ "الفصل بين السلطات والتوازن بينها واستقلال العدالة والرقابة على عمل السلطات العمومية وضمان الأمن القانوني"، من خلال تنظيم السلطات بصفة "عقلانية ومتوازنة"، وتوسيع صلاحيات البرلمان في مجال التشريع، وتعزيز سلطة رقابته، وتفعيل حق المعارضة البرلمانية، وإنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تعنى بتنظيم ومراقبة الانتخابات، أما بخصوص استقلالية قطاع العدالة وضمان الأمن القانوني، تم تحويل المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية وإعادة النظر في صلاحياتها وتشكيلتها. (إحداث تحولات عميقة من أجل جزائر جديدة، مرجع سابق)

كما تسعى الجزائر في إطار جهودها الرامية لتحقيق الأمن السياسي إلى تفعيل الأداء السياسي لكل مكونات المجتمع الجزائري، من أحزاب سياسية، وسائل إعلام وغيرها، مثلاً تم تأسيس المرصد الوطني للمجتمع المدني (ONSC) وفق مرسوم رئاسي في أبريل 2021 وحسب نص المادة 213 من الباب الخامس المتعلق بالهيئات الاستشارية لدى رئيس الجمهورية، من مهامه تقديم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، لترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، والمشاركة مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، إلى جانب استحداث منصب مستشار الرئيس المكلف بشؤون الجمعيات، وإنشاء تكتل نداء الوطن الذي يضم 100 جمعية لتفعيل الديمقراطية التشاركية. (المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة إستشارية جديدة يحدد مهامها الأساسية مشروع الدستور الجديد، 2021، <https://bit.ly/3zJbCPZ>)

وقد أصبح الشعب اليوم يمارس نوعاً من الديمقراطية الرقمية بفضل الولوج لخدمات الأنترنت، من خلال التعبير عن رفضه للمقترحات والبرامج السياسية الموجودة، حيث نجد مثلاً عدة حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات، لعبت أدواراً بارزة في إثارة قضايا الرأي العام حول الانشغالات اليومية للمواطن الجزائري، مثلاً أفكار المدون الجزائري "علي رحايلية" التي شكلت مقالاته السبب الرئيسي لتجميد قانون المحروقات الذي يقضي بخصخصة أكبر شركات النفط في البلاد، والذي تم تجميده بالفعل من قبل السلطات العليا، بسبب الضغوطات الإعلامية والسياسية. (عبد الفتاح، ف. 2012)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

وتتم ممارسة السياسية في الفضاء الإلكتروني، عبر ثلاث محاور أساسية:

- تعبئة الرأي العام: حيث يمكن أن نعطي مثالا عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشريعات 2021 أين أعطيت الفرصة لحاملي الشهادات من خريجي الجامعات للترويج لمقترحاتهم.
- ظهور المواطنة الافتراضية: أين برز مجتمع افتراضي في الجزائر يطالب بحقوقه السياسية عبر الأنترنت، وتجلّى ذلك بصورة أكبر أثناء الحراك الشعبي.
- تفعيل الدور الافتراضي للمجتمع المدني في الترويج لسياساته. (ساسي، 2015، ص 58-59)

ثانيا: تفعيل سبل احترام وحماية حقوق الانسان:

تعمل الجزائر على حماية حقوق الانسان من خلال مجموعة من الإجراءات والأجهزة المتوفرة على المستوى الوطني، نبينها فيما يلي: (خلفة، 2010، ص70)

أ- الآليات الإجرائية لحماية حقوق الانسان في الجزائر: هي جملة الإجراءات التنفيذية التي تحقق عن طريقها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية دورها في حماية حقوق الانسان، وتتخذ شكل التقارير بأنواعها وإجراءات تقديمها، والتوصيات والشكاوى والبلاغة الفردية وغيرها، تنقسم إلى:

* الإجراءات الحكومية لحماية حقوق الانسان: يمكن حصرها في ثلاث آليات أساسية:

- الرقابة المختلفة: وهي أساس مبدأ المشروعية الذي يتطلب وجود نظام رقابي وطني شامل وفعال يجسد فكرة دولة القانون وحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، تنحصر في الرقابة على أعمال السلطة التشريعية، ثم الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية من خلال بيان السياسة العامة، والرقابة عن طريق اللجان الدائمة والمتخصصة، وآليات استجواب أعضاء الحكومة حول قضايا الساعة، تأتي بعدها الرقابة على أعمال الإدارة وتتولاها السلطة القضائية باعتبارها آلية إجرائية.
- الإجراءات التعليمية: تلتزم الدولة الجزائرية بتدريس حقوق الانسان في جميع برامجها التعليمية، لتكوين مجتمع واعي بثقافة حقوق الانسان وحياته الأساسية.
- الحماية الدبلوماسية: تعد آلية من آليات حماية حقوق المواطنين خارج أوطانهم، ضد أي انتهاكات داخل الدولة المضيفة.

* الإجراءات غير الحكومية لحماية حقوق الانسان في الجزائر: تتبناها منظمات المجتمع المدني نظرا لما تملكه من قوة مؤثرة في مجال الحقوق والحريات، سواء من حيث اتصالها المباشر بأعضاء السلطة التنفيذية بغية التأثير فيهم للحصول على قرارات خادمة لحقوق الانسان، أو من حيث الضغط على

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

السلطة التشريعية للموافقة على مشاريع القوانين التي تخدم المصلحة العامة، أو من حيث تنظيم تظاهرات وحملات لتوعية المواطنين بحقوقهم المشروعة وطرق الحصول عليها، وتتمثل أهم الوسائل التي تستعملها هذه المنظمات من أجل حماية حقوق الإنسان فيما يلي:

- المقاطعة ومقاومة الطغيان كوسيلة للتعبير عن عدم الرضى تجاه موقف السلطة الحاكمة بخصوص المسائل الحيوية التي تخص الصالح العام، ويمكن أن نلاحظ هذا الدور لمنظمات المجتمع المدني الجزائري أثناء بدايات الحراك الشعبي لعام 2019 عندما وقفت إلى جانب المطالب الشعبية بالتغيير.

- الصحافة الحرة: هذه الوسيلة في الجزائر موجودة قانونيا من خلال القانون المتعلق بالإعلام الذي يكرس حرية الصحافة ويلغي احتكار الدولة لها، لكن الواقع يشير إلى التضيق عليها، بسبب الرقابة المستمرة من قبل الحكومة وتدخلها فيما تنشره. (تقرير حقوق الإنسان في العالم، 2021، ص69)

- الرصد والمراقبة كأسلوب في يد منظمات المجتمع المدني لتعزيز مسؤولية الدولة في حماية حقوق الإنسان، من خلال تحديد المشكلات التي يتم رصدها وإجراء التحقيق فيها عن طريق المقابلات مع الضحايا والتكفل بحمايتهم وإعداد التقارير المفصلة عن مختلف الانتهاكات، ثم مراقبة كيفية سير إجراءات المحاكمة فيها ومدى خضوعها للمعايير الوطنية والدولية، كما يمكن لهذه المنظمات رصد ومراقبة الانتخابات ومدى نزاهتها، لكن ما يعاب على هذا الاجراء في الجزائر أنه يظل فارغا من محتواه بسبب تبعية المجتمع المدني للسلطة الحاكمة وعدم خروجه عن أوامرها.

ب- الآليات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر: تحرص الجزائر على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بموجب نصوص دستورية وقوانين تشريعية أو بمقتضى أوامر ومراسيم، أهمها:

* المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH): تأسس بموجب التعديل الدستوري لعام 2016 بنص المادتين 198 و199، ثم مع صدور القانون 16/13 في 3 نوفمبر 2016، كبديل عن اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، يمثل جهازا لمراقبة وتقييم كل ما يتعلق بحقوق الإنسان في الجزائر، وهو مؤسسة مستقلة إداريا وماليا يوضع تحت رعاية رئيس الجمهورية حامي الدستور والحريات، له دور استشاري مع الإنذار المبكر حول انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال تقديم آراء واقتراحات مناسبة، ويوجه هذا المجلس لكل من السلطتين التنفيذية والبرلمان تقريرا سنويا حول وضعية حقوق الإنسان ويضمن نشر هذا التقرير ويقوم بإعلام الرأي العام حول مضمونه، (إكرام، 2019) لكن دوره ضعيف، ويقتصر على تقديم التقارير السنوية والتوصيات دون الرقابة والتقييم الفعلي على أرض الواقع.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

* البرلمان: له مهمتين: التشريع والرقابة، يعتبر من خلال مهمته التشريعية منشأ ومطورا وحاميا لحقوق الانسان، ويستطيع عن طريق مهمته الرقابية استدعاء أعضاء الحكومة لتبليغهم بانشغالاته فيما يخص حقوق الانسان، كما له الحق في مناقشة مخطط الحكومة ودراسة سياسته العامة واستجواب الوزراء شفويا وكتابيا مع تشكيل لجان تحقيق برلمانية، لترقية وحماية حقوق المواطن الجزائري. (جغري، 2017، ص49)

* المحكمة الدستورية: جاءت كبديل عن المجلس الدستوري سنة 2020، تعمل على حماية الدولة من القوانين المتناقضة، لمراقبة مدى دستورية القوانين، وتتكلف بنوعين من الرقابة، أحدهما سابقة وتكون على القوانين العضوية، وأخرى لاحقة تكون على القوانين العادية.

كما نجد المؤسسات المدافعة عن حقوق الانسان في الجزائر، منها: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، والرابطة الجزائرية لحقوق الانسان التي تتمتع بصفة مراقب لدى اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب، وعضويتها لدى المنظمة العربية لحقوق الانسان، وصفة مراسل لدى الفدرالية الدولية لحقوق الانسان، إضافة إلى جمعية ترقية المواطنة وحقوق الانسان، كما يوجد مرصد للإقصاء والتفاوت، ولجنة المفقودين في الجزائر، والرابطة القومية لأسر المفقودين وغيرها. (بلخير، 2020، ص ص 11-15)

وتعمل الجزائر على تعزيز سياسات التمكين السياسي لجميع فئات المجتمع خاصة فئتي الشباب والنساء، لتحقيق الاستقرار السياسي والتخفيف من حدة التهديدات السياسية على الأمن القومي الجزائري، وتمكين الشباب من الشروع في ممارسة حقوقه السياسية، أهمها الحماية القانونية لضمان العدالة والمساواة في الحماية والممارسة، (عياش، مرجع سابق، ص69) والمشاركة في الشأن العام المتمثل في الانتخابات، (حذاقة، مرجع سابق) وكذا حرية الرأي والتعبير والتفكير والإعلام، والولوج للخدمات الالكترونية المختلفة.

وقد كفل التعديل الدستوري لعام 2020 هذه الحقوق نصيا في مسودته، كما جاء في القانون العضوي للانتخابات عام 2021 التأكيد على أخلة الحياة السياسية وتعزيز مشاركة الشباب من أصحاب الشهادات في الحياة السياسية، وتعزيز تواجد المرأة في المشهد السياسي بتشجيع التمثيل النسوي في القوائم الانتخابية بالمناصفة والمساواة وإلغاء نظام المحاصصة مع مراعاة التقسيم الإداري الجديد في توزيع المقاعد الانتخابية محليا ووطنيا شرط التوقيعات بالنسبة للمترشحين الأحرار والأحزاب السياسية، (أخلة الحياة السياسية ومشاركة الشباب والمرأة في الحياة السياسية مسعى قانون الانتخابات، 2021، <https://bit.ly/3oGMLpW>) ورغم ذلك تبقى آليات نسبية وغير فعالة تواجهها العديد من العقبات.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

ثالثا: تفعيل آليات مواجهة الفساد السياسي على المستوى الداخلي:

تتخذ الجزائر مجموعة من الآليات الداخلية لمواجهة الفساد، منها القانونية، والمؤسسية، كالبرلمان، الديوان المركزي لقمع الفساد، مجلس المحاسبة، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد.

أ- القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد: كانت الجزائر سباقة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003، والاتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشوة والفساد التي بدأ العمل بها في 14 ديسمبر 2005، كما سعت إلى تكييف قوانينها المحلية مع هذه الاتفاقيات الدولية، من بينها إصدار القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي حدد مجال الفساد باختلاس الممتلكات والإضرار بها، والجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، والتستر على جرائم الفساد، وقد اعتمد عليه المشرع الجزائري في البحث عن الآليات المؤسسية الكفيلة لمواجهة الظاهرة بمختلف أشكالها على المستوى الوطني. (بوشطولة، وقدة، 2021، ص553)

ب- الآليات المؤسسية لمواجهة الفساد في الجزائر: أهمها ما يلي:

* البرلمان: يملك العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا لمواجهة الفساد السياسي، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام، حق إسقاط الحكومة برفضة البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه انتهاكا لحقوق الشعب، وتشكيل اللجان البرلمانية التي لها دور في إعداد البرامج وتقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الفساد، والتحقيق في قضاياها، وإحالة المتورطين على العدالة، لكن يثبت الواقع العملي أن البرلمان الجزائري لم يتمكن من تجسيد هذه الأدوات على أرض الواقع، بسبب الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي عليه، حتى بعد المصادقة على مسودة التعديل الدستوري لعام 2020، حيث يبقى المجلس الشعبي الوطني يعاني من ضعف فيما يخص مشاركته في إعداد القوانين، نتيجة ضعف نظام التمثيل الحزبي التعددي، وافتقاد أغلب النواب للثقافة السياسية والقانونية التي تؤهلهم لوضع برامج وسياسات خاصة بمكافحة الفساد، وعليه أصبحت هذه الهيئة مكانا للثراء أكثر من التشريع ومناقشة القضايا التي تهم المجتمع ككل.

* مجلس المحاسبة: هو أول جهاز وضع لمواجهة الفساد في الجزائر، باعتباره هيئة رقابية ذات طابعين إداري وقضائي على الدولة والهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية، يتمتع بصلاحيات مراجعة وتدقيق حسابات الهيئات العمومية والتأكد من صحة الأرقام في ميزانيتها إدارية كانت أم اقتصادية، ومراقبة جميع المعاملات وضبط وكشف المخالفات المالية والتحقيق فيها، ومساءلة ومحاسبة مرتكبيها،

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

لكن رغم هذا فإن المجلس لم يحقق أهدافه، ويرجع ذلك إلى عدم استقلاليته وتبعيته للسلطة التنفيذية، مع عدم فعالية الأدوات التي يملكها. (بوسعيد، وعقون، 2018، ص 322-327)

* **المفتشية العامة للمالية:** أنشأت بموجب المرسوم 35/80 المؤرخ في 01 مارس 1980، وتُسند لها صلاحية المراقبة المالية على إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية بكافة المؤسسات.

* **المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها:** أنشأ بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 02 جويلية 1996، مهمته تقصي فضائح الفساد والرشوة واختلاس المال العام والخاص.

* **السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (SATPCC):** تم تنصيبها في 21 جويلية 2022 كبديل عن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، صلاحياتها محددة في المادة 205 من دستور 2020، يعين رئيسها من طرف رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، تتشكل من مجلس يضم ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية من بين الشخصيات الوطنية المستقلة وثلاثة قضاة واحد من المحكمة العليا وواحد من مجلس الدولة والثالث من مجلس المحاسبة، وكذا ثلاث شخصيات مستقلة تختار من قبل رئيسي غرفتي البرلمان والوزير الأول (أو رئيس الحكومة)، على أساس كفاءتهم في المسائل المالية والقانونية و نزاهتهم وخبرتهم في مجال الوقاية من الفساد، إضافة إلى ثلاث شخصيات من المجتمع المدني، يتم اختيارهم من طرف رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني، وتتولى المهام التالية:

- تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، والتعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.
- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون والحق وتعكس الشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.

- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها. (Journal Officiel De La Republique Algerienne, 2022, p6)

* **الديوان المركزي لقمع الفساد (OCRC):** تأسس تنفيذا للتعليمية الرئاسية رقم 03 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد المؤرخة في 13 ديسمبر 2009، التي تضمنت وجوب تعزيز آليات مكافحة الفساد ودعمها على الصعيد المؤسساتي والعملي، (بوسعيد، وعقون، مرجع سابق، ص 322)، لكن الجدير بالذكر

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

أنه منذ إنشائه لم يصدر عن رئيسه إلا تصريح واحد مفاده أن 40 ألفا من مختلف القطاعات الاقتصادية قيد التحقيق على مستواه، ما يعني محدودية استقلاليته من الجانب الوظيفي. (تياب، 2021، ص122)

إذا تعمل الجزائر على تفعيل أدوار كل هذه المؤسسات مجتمعة لمنع انتشار الفساد السياسي، لكن رغم ذلك تبقى الممارسات الفاسدة مرتفعة وتحول دون تحقيق الحد الأدنى من الأمن السياسي، وهو ما تؤكد التقارير الدولية كما أشرنا في الفصل الثاني.

أما بالنسبة لدور الدبلوماسية الرقمية في تحقيق الأمن السياسي فنجد مثلا أن الرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون يستخدم دبلوماسية التويتر في توجيه الرسائل للشعب، وطمأنته فيما يخص القضايا العامة للبلاد، حيث توجه في شهر ديسمبر سنة 2020 برسالة مصورة للشعب متحدثا فيها عن مرضه بفيروس كورونا وأنه في طريق التعافي والعودة للبلاد، وأوضح فيها اهتمامه بشؤون الشعب العامة كتوصياته الخاصة بكيفية تسيير الدخول الاجتماعي لذات السنة، متطرقا لما تتعرض له الجزائر من تهديدات أمنية على إثر حادثة تطبيع المغرب مع إسرائيل. (سكاي نيوز عربية، 2020، <https://bit.ly/3OHwlm9>)

وعليه، يتضح أن الآليات الوطنية لمواجهة التهديدات السياسية متعددة ومتكاملة، لكن في ظل علاقة الاعتماد المتبادل بين مختلف التهديدات الأمنية، فإن تحقيق الاستجابة الفعالة للمواجهة تتطلب تبني آليات داخلية أخرى لمواجهة التهديدات ذات الطابع الاقتصادي.

3.1.2.3 الآليات الجزائرية الداخلية لمواجهة التهديدات الاقتصادية:

تتخذ الجزائر آليات فردية للتدليل من حدة فجوة الأمن الغذائي، مع محاولة تحقيق أهم متطلبات إرساء أسس التنمية المستدامة التي تشكل أهم مقومات تحقيق الأمن القومي بمفهومه الشامل.

أولا: الآليات الداخلية لتحقيق الأمن الغذائي:

تنطلق الآليات الوطنية الجزائرية لسد فجوة الأمن الغذائي من الإدراك بأهمية تحقيق توافر الغذاء (Food Availability)، وجودة الغذاء (Food Quality)، لضمان أمن غذائي مستدام (Sustainable Food Security)، لذلك تؤكد على التزامها بالمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادتين 54 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي باعتباره حقا من حقوق الإنسان. (World food programs, 2009, p23)

رغم أن الدساتير الجزائرية المتعاقبة لم تؤسس صراحة للحق في الغذاء الكافي أو التحرر من الجوع ضمن اعتراف بنص دستوري صريح بمواد وأحكام ذات الصلة بهذا الحق مباشرة، وهو في الحقيقة

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

فراغ، لكنها تشير إليه ضمنا مع حقوق أخرى، خاصة حق الرعاية الصحية في المادة 66 التي تنص على مراعاة ظروف المعيشة للأشخاص الهشة كون الصحة تتطلب توفير السكن اللائق والماء والغذاء المتوازن، (سلماني، 2020، ص230) وكذا الحق في السلامة الغذائية وحماية المستهلك طبقا للقانون 09-03، وقوانين حماية البيئة وفق ما نص عليه دستور 2016 في المادة 68 التي تحتوي على هدفين: أولهما محاربة الفقر بحلول عام 2030، والثاني يتعلق بالقضاء على الجوع وضمان نظام انتاج غذائي مستدام، وتنفيذ سياسات زراعية تؤدي لزيادة الإنتاجية وتحافظ على النظم الايكولوجية. (هوارى، 2017) وتوظف الجزائر مجموعة من الآليات على المستوى الوطني لسد فجوة الأمن الغذائي، أهمها:

أ- سياسة التنمية الاقتصادية: حيث تحاول الاعتماد على إمكاناتها الداخلية، بتوفير الأراضي الصالحة للزراعة لتوفير الغذاء على المستوى المحلي ولو بمستويات متوسطة، إلى جانب سياسة الاستيراد لمواجهة العجز الوطني في بعض المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع. (بن عيسى، وكبيري، 2018، ص137) ب- ترقية الاستثمار الفلاحي: تتبنى الجزائر قانون الاستثمار 93-12 الذي وضع أساسا قانونية مناسبة لدخول القطاع الزراعي في الميدان الاقتصادي الحر، حيث أصبح القطاع الفلاحي يقوم بكل العمليات الإنتاجية والتجارية والتسويقية للمنتجات الزراعية بينما تتكفل الدولة بالاستثمار في مشروعات تنمية القطاع لتوسيع الأراضي الفلاحية وإنشاء شبكات الري وتصريف المياه، ثم تلتها مجموعة من القوانين الأخرى المشجعة للاستثمار كالقانون رقم 01-03، والقانون 08-06، ومشروع قانون المالية لعام 2020 الذي أكد على حرية الاستثمار بدل قاعدة 51/49% التي كان معمولا بها في السابق وتم إلغاؤها بموجب هذا القانون فيما يخص الاستثمارات غير الاستراتيجية، كإجراء من شأنه المساعدة على نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة إلى الجزائر، وتحسين صورة الجزائر كوجهة استثمارية، (مشروع قانون المالية، 2020، <https://bit.ly/3bj1296>) إضافة إلى الحوافز التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشائه لعدد من المؤسسات العاملة في مجال تطوير الاستثمار الفلاحي أهمها:

- الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: التي تهدف إلى توسيع الإنتاجية وترقية المقاولات الفلاحية لتهيئة البنية التحتية الملائمة للمستثمرين.
- المديرية الجهوية للمصالح الفلاحية: كونها تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فهي تساند المستثمرين بهدف زيادة الإنتاج الفلاحي.

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- المعاهد التقنية: تساعد الفلاحين والمستثمرين في الميدان الزراعي وفي تربية الحيوانات من خلال توعيتهم بضرورة مواكبة التقدم العلمي في هذا المجال.

- الصناديق الفلاحية: لتشجيع الاستثمارات الخاصة كالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI). (منصوري، 2006، ص18)

ج. اتباع سياسات الدعم الفلاحي: لتقديم دعم خاص للفلاحين من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي، ودعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المحدد لكيفية منح قطع الأراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية والجبلية بهدف إعادة الطابع الفلاحي لها واسترجاع التوازن البيئي، (الزيري، مرجع سابق، ص201) وتطوير مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي بالهضاب العليا والسهوب في محاولة لضبط الإنتاج الفلاحي، وقد وضع مخطط الإنعاش الاقتصادي عام 2020 أهدافا طموحة لتقليص الواردات ب 10 مليار دولار ابتداء من 2020 وتحقيق ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال كل سنة. (مخطط الإنعاش الاقتصادي: خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات، 2020، <https://bit.ly/3ScTB3N>)

د. ترقية الصناعات الغذائية: من خلال تكثيف عملية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصناعة المواد الغذائية، (فوزي، 2007، ص 32) وقد كان هذا الهدف محور برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2014-2019، حيث تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 376767 مؤسسة سنة 2006 إلى 1022621 سنة 2016، في مختلف القطاعات، أما فيما يخص فرع الصناعات الغذائية فقد تطور من 15270 مؤسسة عام 2006 إلى 304091 مؤسسة سنة 2016، (بكريتي، وطويل، 2018، ص31) والعدد في تزايد مستمر حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يؤكد مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) على أهمية إعطاء الأولوية للمؤسسات الناشئة ورفع التمييز في إعطاء الامتيازات بين المؤسسات العامة أو الخاصة، ما يوفر حوافز وفرص أكبر للنهوض بالاقتصاد الجزائري. (مخطط الإنعاش الاقتصادي: خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات، مرجع سابق)

هـ. محاولة التحكم في أسعار الغذاء وتدعيم المواد الأساسية حتى تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، وسياسة التدخل في حالة الأزمات، سواء عند ارتفاع الأسعار بتطبيق الضوابط عليها، أو التدخل في حالة الكوارث الطبيعية، ونذكر على سبيل المثال الإدارة الجزائرية لأزمة الغذاء في ظل أزمة فيروس كورونا. (السريتي، مرجع سابق، ص278)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

ثانيا: الجهود الجزائرية الداخلية لتحقيق التنمية المستدامة:

تتبنى الجزائر الخطة الأممية لتحقيق سبعة عشر هدفا من أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، كما هي موضحة في الملحق (8)، وبناء عليها وضعت استراتيجية وطنية مبكرة تتمحور حول مجموعة من الجهود لبلوغ مؤشرات الاستدامة بمفهومها الشامل، وذلك من خلال ما يلي:

أ- ادماج مبدأ الاستدامة البيئية في مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بوضع آليات مؤسسية وقانونية ومالية داخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها كتابة الدولة للبيئة كمديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، وكذا المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة كجهاز للتشاور المتعدد القطاعات يرأسه رئيس الحكومة، وأيضا المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CNESE) كمؤسسة ذات صبغة استشارية.

ب- محاولة تحقيق النمو الاقتصادي المستدام لتقليص الفقر والبطالة: بوضع مخططات للإنعاش الاقتصادي وبرامجا لدعم النمو منذ سنة 2001 هي كالتالي: (حجام، وطري، 2019، ص ص 134-135)

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي كان محوره دعم النشاطات الإنتاجية مثل الفلاحة والصيد البحري والموارد الصيدلانية والحفاظ على الموارد المائية التي تعتبر مصدرا للتنمية المستدامة، مع محاولة تحقيق التنمية المحلية والبشرية من خلال المخططات البلدية لتوفير الشغل والحماية الاجتماعية وتعزيز الخدمات العامة والبرامج الخاصة بالتدريب لخلق أفراد قادرين على التسيير الجيد في جميع القطاعات، وقد خصصت له 559 مليار دينار جزائري. (لخضاري. ص، 2018، ص 214)

- البرنامج التكميلي (2005-2009) خصصت له 300 مليار دينار جزائري لمواصلة إعادة بناء الاقتصاد الوطني في جميع القطاعات، وخلق سياسة تنموية مستدامة كتدعيم المؤسسات المنتجة، ومحاولة تحقيق تنمية منصفة عبر أنحاء البلاد تراعي حقوق الأجيال القادمة حسب ما ذكر في أهدافه.

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2010-2014): خصصت له أكبر الأغلفة المالية، ما يعادل 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، و156 مليار دولار لإطلاق المشاريع الجديدة، ما يعادل 1000 مليار دينار جزائري.

- ثم تلاه البرنامج التكميلي (2015-2019) الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، (صاطوري، مرجع سابق، ص ص 305-308) وهنا بدأت السياسة الجزائرية بمحاولة تكملة البرامج التنموية

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

المعطلة من المخططين السابقين، ما خلق نوعا من عدم التوازن في الميزان التجاري لظهور عدة قضايا فساد، في قطاع المحروقات والأشغال العمومية.

والجزائر الآن في صدد تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي الجديد (2020-2024) لترقية الاستثمار، وإشراك الشباب كفاعلين اقتصاديين، وحسب التقارير الرسمية للدولة الجزائرية فإن الأهداف الرئيسية المتوخاة خلال هذه الفترة تتلخص في: (بن عدة، ولكل، 2022، ص410)

- حماية الصحة العامة للسكان، بالتركيز على مواجهة أزمة كورونا الصحية والتخفيف من تأثيراتها السلبية على التنمية بمختلف أبعادها.

- تطوير كل القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، والاستثمار في الطاقات المتجددة.

- التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية.

ج-مواجهة الفساد الإداري والمالي: تتمثل أهداف الجزائر الجديدة على لسان المسؤولين في محاولة استرجاع أموال الجزائر المهربة للخارج وتكثيف الآليات الرقابية والعقابية على الفساد بكافة أنواعه. (بوطورة، وسمايلي، مرجع سابق، ص4)

د-المراهنة على دور التمكين الاقتصادي للشباب في دفع عجلة التنمية المستدامة: بتمكينهم من الدخول لسوق العمل وتحسين مشاركتهم في الحياة الاقتصادية كأهم أولويات الأجندة التنموية، بتشجيع الاستثمار المقاولاتي، وفيما يلي نوضح أهم هذه الآليات: (عدان، مرجع سابق، ص100-104)

- سياسة دعم تشغيل الشباب وفق المرسوم الرئاسي رقم 96-234 الذي يشجع ذوي المشاريع على إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، وترقية برامج التكوين والتشغيل، وتقديم إعانات للشباب في شكل قروض.

- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-04 المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم، وكذا دعم التشغيل وفق المرسوم التنفيذي 94-188 من خلال المساهمة في إعادة إدماج البطالين، إلى جانب إمكانية مساهمته في تمويل نشاطات السلع والخدمات عبر منح قروض غير مكافأة وفق ما نص عليه المرسوم التنفيذي 04-01، وحسب الإحصائيات الرسمية فقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق 8902 مشروع خلال سنة 2016.

-إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي 96-296، لترافق الشباب ذوي المشاريع من خلال إعلامهم بكل المعلومات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاطهم، ومتابعة

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

استثماراتهم ومساعدتهم في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في تزايد مستمر بلغت 11262 مشروع سنة 2016، وبعد تفاقم نسبة البطالة أوساط الشباب تم تخصيص منحة بطالة للفئة العمرية ما بين 19 و 40 سنة وفق شروط محددة سنة 2022 كآلية للتخفيف من حدة الظاهرة وتبعاتها.

- تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سنة 2001 بموجب الأمر رقم 01-03، تتولى تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار، وتقديم تسهيلات استثنائية تخص الاستثمارات في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

-إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 لمنح القروض دون مكافأة، وتقديم الاستشارة وتدعيم المستفيدين، ومتابعة انجاز المشاريع والمشاركة في تحصيل الديون، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن عدد المشاريع الممولة من هذه الوكالة في تزايد مستمر.

هـ-الاهتمام بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي: تترك الجزائر أهمية النهوض بالاقتصاد الرقمي وترقية مؤشرات كآحد الآليات الرئيسية لزيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات البعد التكنولوجي في ظل الثورة المعلوماتية، من خلال مشروع الحكومة الالكترونية، (الاسكوا، 2017) حيث أنشأت الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري منذ سنة 2002 لتساهم في حركة التنمية والتكنولوجيا والتطوير، إلى جانب تشجيع ابرام الاتفاقيات بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمجموعات الدولية الناقلة للتكنولوجيا الحديثة، من بينها اتفاقية أوراكل الأمريكية لتطوير برمجيات التكوين في مجال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال مع سوناطراك و بريد الجزائر التي ساهمت في تحسين نوعية خدمات المؤسسات وزيادة القيمة المعرفية المضافة في الاقتصاد الوطني، لأنها سمحت بإرسال بعثات جزائرية من الجامعيين والهنئين نحو الخارج لزيادة درجة تأهيلهم في المجال، وكذا مشروع انخراط 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية في القاعدة الإعلامية أوميديس التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لإقامة شبكة للشركات المتوسطة عبر الأنترنت لتبادل المعلومات، (بغداد باي، مرجع سابق، ص 93-95) ونجد أيضا مشروع الحضيرة الالكترونية لسيدي عبد الله من أجل تحقيق الربط بين التكنولوجيا والتنمية. (مسعي، 2015، ص283)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

إن تم إنجاز العديد من الأعمال في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة، تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، ورغم ذلك تبقى الجزائر متأخرة في مجالات محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديمغرافية، الحماية والارتقاء بالصحة وتحسين المستوطنات البشرية، والنهوض بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه تتخذ جملة من الآليات الإضافية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود الأخرى (المجتمعية والبيئية والتكنولوجية) المرتبطة بشكل وثيق بمدى نجاح آليات مواجهة التهديدات التقليدية.

2.2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية:

تعتمد الجزائر على مجموعة من الآليات الوطنية المتكاملة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود (المجتمعية والبيئية والتكنولوجية) وتحقيق أمنها القومي في ظل الثورة المعلوماتية، تتمثل في:

1.2.2.3 الآليات الداخلية لمواجهة تهديدات الأمن المجتمعي الجزائري:

توظف الجزائر مجموعة من الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات المجتمعية، كل تهديد على حدة، لكن مع ادراكها لخطورة الاعتماد المتبادل بين كل من أزمة الهوية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة أصبحت تتبنى مقاربة شمولية لتحقيق أمنها المجتمعي تركز على تنمية المناطق الحدودية والآليات المعلوماتية الحديثة للمواجهة، نوضحها في تحليلنا للعناصر الموالية.

أولا: الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات المجتمعية وفق نظرة أحادية خاصة بكل تهديد:

نتلخص فيما يلي:

أ- آليات تحقيق الأمن الهوياتي كأحد أبعاد الأمن القومي الجزائري: تنتهج الجزائر سياسة عامة اجتماعية تقوم على المحاور التالية:

- اتباع سياسة التمكين الاجتماعي لجميع فئات المجتمع الجزائري حسب مبدأ الانصاف وتكافؤ الفرص، لتحفيز كل المواطنين على المشاركة الفعالة في العمليات التنموية، وذلك تجسيدا لالتزامها الدولي بإعلان تونس 2014 بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، حين تعهدت بتحقيق المساواة وتشجيع دور كل من المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرار والمشاركة في الحياة الاجتماعية. (الاسكوا، 2019، ص13)

حيث أنشأت الجزائر المجلس الأعلى للشباب (CSJ) وفق المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 18 أبريل 2017 المحدد لتشكيلته وتنظيمه باعتباره هيئة استشارية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى تقديم اقتراحات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي، والمساهمة في ترقية القيم الوطنية والحس المدني والتضامن الاجتماعي،

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

والمشاركة في متابعة وتقييم المخطط الوطني للشباب. (المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 18 أفريل 2017 المحدد لتشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره، 2017، ص5)

- محاولة تحقيق الجودة في تقديم الخدمات الأساسية، حيث تحدد الجزائر في برامجها التنموية وجهة النفقات لصون العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة للجميع، والحد من الفقر وعدم المساواة وتحسين التنمية البشرية، وتعزيز رأس المال البشري والابتكار لتحقيق العدالة في توزيع الثروة بين مختلف مناطق الوطن خاصة تنمية المناطق الحدودية الجنوبية ومناطق الظل، مثلا تعتمد الجزائر على سياسة اتاحة الفرص المتساوية في التعليم من خلال مجانيته، وسياسة الانفاق على السكن الاجتماعي، وتحسين خدمات الصحة العمومية.

- تبني سياسات تنموية شاملة تستهدف مناطق وفئات معينة لرفع التهميش ونقص التنمية الاجتماعية عنها، مثلا تقوم الجزائر بتوجيه الميزانيات العامة على نحو منهجي للفئات المهمشة والمستبعدة (فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، المطلقات، والأرامل من ذوي معدومي الدخل)، مع التزامها بالاستثمار في القطاعات الاجتماعية المختلفة (الشغل، الصحة، التعليم والسكن) كأحد أهداف التنمية المستدامة.

- وتتبنى الجزائر حاليا بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ سنة 2014 سياسة عامة اجتماعية قائمة على ترشيد النفقات في مختلف القطاعات الاجتماعية. (العوفي، 2018، ص81)

- دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال المشاورات التي يؤديها مع الحكومة، لتقديم البدائل ووضع السياسات الاجتماعية اللازمة لتحقيق الأمن المجتمعي، ومراقبة وضعية الانصاف الاجتماعي. (العايب، 2016، ص421)

- تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في تطوير التنمية محليا.

- التأكيد على أهمية ممارسة سياسة إعلامية هادفة قوامها تحقيق الأمن الفكري ضد كل أشكال العنف الثقافي والتطرف المسبب للإرهاب والأزمات ذات الطابع الانفصالي الهوياتي.

- إنشاء المجلس الإسلامي الأعلى بموجب المادة 171 من دستور سنة 1996 كهيئة استشارية مرجعية في كل المسائل المتصلة بالإسلام لمواجهة التحولات الثقافية والاجتماعية الكبرى التي تمس بالأمن الهوياتي. (المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 98-33 المؤرخ في 24 جانفي 1998 المتعلق بالمجلس الاسلامي الأعلى، 1998، ص7)

- رسم سياسات وطنية تؤكد على التنوع اللغوي والثقافي كأحد أهم ركائز تحقيق الأمن الهوياتي، ويمكن أن نعطي مثالا بالتعديلات الدستورية حول التنوع اللغوي بإدراج اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد إلى

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

جانب اللغة العربية وترسيم تدريسها في دستور سنة 2016، مع تخصيص ال 12 جانفي من كل سنة عيداً وطنياً، وتكريس دستور سنة 2020 ذلك عندما حافظ على نفس الوضع القانوني للغة الأمازيغية إلى جانب اقتراح تدابير إضافية لتجنب أزمة الهوية مثل أن تكوين المدارس الحكومية حيادية وتجنّبها التأثير الأيديولوجي، والإبقاء على المواد المتعلقة باحترام "حرية الوجدان". (باسين، مرجع سابق)

- كما تعمل الجزائر على ترقية استعمال اللغة العربية ضد عوامل التأثير السلبية من خلال إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية بموجب المادة 23 من الأمر رقم 96-30 المؤرخ في ديسمبر 1996، (المادة 23 من الأمر رقم 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، 1996، ص5) الذي تمت دسترته بموجب المادة 3 من التعديل الدستوري لسنة 2016 من أجل تعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية لمواجهة التأثيرات الاجتماعية والثقافية الكبرى الدخيلة. (القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، 2016، ص5)

عليه، تنطلق الآليات الجزائرية لحماية الهوية الوطنية ومواجهة مختلف أزمات الأمن الهوياتي، من وضع سياسات تتماشى مع عصر العولمة، تتبناها مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية بالدولة لتحقيق الوحدة الوطنية، مع التركيز على الشباب وجعله محور التنمية الاجتماعية المستدامة، ووضع الآليات المؤسساتية الكفيلة بمنع مظاهر تهديد الوحدة الوطنية.

ب- الآليات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية على المستوى الداخلي:

تبذل الجزائر عدة جهود على المستوى الداخلي لمواجهة الهجرة غير الشرعية بكل أبعادها (دولة مصدرة ومنطقة عبور واستقبال)، من خلال تبني سياسة عامة تتراوح بين المعالجة القانونية والإجراءات الأمنية الميدانية واستحداث مؤسسات معنية بالتصدي للظاهرة.

*** الإجراءات القانونية:**

بدأت الجزائر في مجال التصدي للهجرة من تطبيق أحكام القانون البحري 212-66 الصادر بتاريخ 21 جوان 1966، حتى سنة 2008 حين جاء القانون رقم 08-11 المؤرخ في 21 جوان 2008 الخاص بتجريمها ورفعها إلى مصاف القضايا الأمنية وتنظيم دخول وإقامة الأجانب في البلاد، (القانون رقم 08-11 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، 2008، ص10) حيث سارعت الجزائر إلى إصدار القانون رقم 01-09 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، جرمت بمقتضاه المادة 175 مكرر 1 مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، وأصدرت في إطاره ترتيبات بخصوص مهمة تنظيم العبور وحماية الحدود وحراسة السواحل، (القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

156 المؤرخ في 05 أوت 1966 والمتضمن قانون العقوبات، 2009، ص30) كما أقرت نفس المادة عقوبة الحبس والغرامة المالية على كل مهاجر جزائري أو أجنبي غير شرعي من أو عبر الجزائر، ومدت المخالفات إلى فئات المتورطين في مساعدة المتسللين ومهربي المهاجرين، (الأمانة العامة للحكومة، 2009، ص 76) وفق المادة 303 مكرر 31 و 32 التي أقرت عقوبات متنوعة على جرائم تهريب المهاجرين، والمادة 303 مكرر 36 التي تقر بتخفيض العقوبات إلى النصف إذا تم الإبلاغ عن العمليات قبل الشروع فيها. (المرجع نفسه، ص118)

*** الإجراءات الأمنية والمؤسسية:**

تستعين الجزائر بمجموعة من المصالح الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، كوحدات حراس الحدود وحراس السواحل ومصالح شرطة الحدود، كما أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني، الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية كجهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري المعنية بمتابعة شبكاتهما.

أما على الصعيد الفني والمعلوماتي فقد تم تجهيز السواحل الجزائرية بنظام مراقبة متطور (الجهاز المندمج) استجابة للضغوط الأوروبية، (عواشيرة، مرجع سابق، ص ص 155-156) مع وضع نظام للمراقبة الالكترونية مزودا بكاميرات على طول الحدود، وإنشاء قواعد جوية خاصة بفرق حرس الحدود مدعمة بطائرات مروحية جديدة لتكثيف الآليات الوقائية. (شوادرة، 2018، ص53)

كما لا يمكن أن نهمل البعد الإنساني في تعامل الجزائر مع الظاهرة، حيث تعمل على وضع المهاجرين للذين يتم القبض عليهم داخل التراب الجزائري في مراكز إيواء خاصة وإن كانت الطاقة الاستيعابية لها محدودة، مع تنظيم عمليات ترحيل للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية، ففي الفترة ما بين 2014 و 2016 أنفقت الجزائر ما يعادل 79 مليون يورو في عمليات ترحيل شملت 30 ألف مهاجر غير شرعي، من بينهم 18 ألف امرأة وستة آلاف طفل، (أيمن، 2018، ص24) إلا أن هذه العمليات تبقى قليلة لصعوبة تنظيمها، فهي ممكنة باتجاه دول الجوار، مثل مالي والنيجر، لكنها صعبة إن لم نقل مستحيلة نحو دول غير مجاورة، لأن المهاجرين السريين يتعمدون إتلاف أوراق هويتهم والتخلص منها، لتجنب ترحيلهم نحو أوطانهم الأصلية، بل مجرد عملية تحديد سنهم (بالنسبة للقصر) تقتضي إمكانات بشرية وتقنية معتبرة. (بن عنتر، مرجع سابق)

إذا هذه الحلول التي تتخذها الجزائر على المستوى الوطني، وإن لم تؤت ثمارها في الحد من الهجرة غير الشرعية، إلا أنها مع ذلك تعبر عن مجموعة تدابير للتخفيف من حدتها.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

ج- المقاربة الجزائرية الوطنية لمواجهة الظاهرة الإرهابية:

تتسم التجربة الجزائرية الداخلية في مواجهة الارهاب بالتنوع والديناميكية بداية بتجريم النشاط الارهابي وتوكيل الأجهزة الأمنية بمعالجته، ثم إتباع مقاربة سياسية وإنسانية للمواجهة من خلال مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية، تتلخص في العناصر التالية:

* الإجراءات الأمنية والقانونية للمواجهة:

بدأت السياسة الوطنية لمواجهة الإرهاب من إعلان حالة الطوارئ وانتهاج سياسة الكل الأمني سنوات التسعينيات، أي التركيز على الشق الأمني في ظل العمق السياسي والاجتماعي للأزمة، جنبا إلى جنب مع الإجراءات القانونية التي تجرم الظاهرة بموجب المرسوم التشريعي رقم 92/03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 الذي يتعلق بمكافحة التخريب والارهاب، (المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30/09/1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، 1992) ولمنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف، جاء التفريق بين العمل السياسي والإرهابي، حيث نصت المادة 42 من دستور سنة 1996 على حظر إنشاء أحزاب سياسية على أسس دينية، لغوية، عرقية، جنسية، مهنية أو جهوية. (دستور 1996 المادة 42، 1996)

ثم اتباع سياسة منع تمويل الإرهاب، حيث تنص المادة 87 مكرر 4، أنه يعاقب بالسجن من خمسة إلى عشرة سنوات، وبغرامة مالية من 100 ألف إلى 500 ألف دج، كل من يشجع الأفعال الإرهابية أو يمولها، مع إقرار نصوص قانونية ردعية متعلقة بمكافحة الظاهرة كالأمر رقم 95-10 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، والأمر رقم 95-11 المعدل لقانون العقوبات، الذي يقر عقوبات على كل من يقوم بأعمال تخريبية أو إرهابية ماسة بأمن الدولة، تتراوح بين السجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة لمن يقوم بها، والمؤبد لكل من يقوم بتأسيس منظمة إرهابية أو ينتمي إليها، يضاف إلى ذلك الحجز والحرمان من الحقوق الوطنية لفترة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات، وكذلك القانون رقم 05-01 المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، والذي كان له الفضل الكبير في محاربة الظاهرة الإرهابية وتجفيف منابع الأموال غير المشروعة المترتبة عنها والمستخدمه في تمويلها. (القانون رقم 05-01 المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، 2005)

كما استحدثت الجزائر استراتيجية للعمل الأمني الميداني الوقائي قائمة على تطوير أداء أجهزة الجيش في مراقبة الحدود واقتسام صلاحياته مع أجهزة الدرك الوطني المكلف بتغطية أمن المدن والمناطق

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

النائية، بإنشاء فرق تدخل خاصة، وتدريبهم على القيام بالعمليات الخطيرة والتدخل في الأماكن ذات الكثافة السكانية لتحرير الرهائن، كما تم إنشاء سرايا الشرطة القضائية لجمع المعلومات المتعلقة بالإرهاب وتفكيك المتفجرات، التي بلغ عددها 200 سرية عبر الوطن، (بوزيتونة، ولحشر، 2019، ص38) إضافة إلى تكوين أجهزة أمنية وقائية جديدة "الحرس البلدي"، بمقتضى المرسوم 96-266، تم الترخيص لها باستعمال القوة للمحافظة على النظام العام، (المرسوم التنفيذي رقم 01-336 المؤرخ في 28 أكتوبر 2001 المتضمن القانون الأساسي لموظفي الحرس البلدي، 2001) وإنشاء ما يعرف بمجموعات الدفاع الذاتي لتعزيز الأمن بمقتضى المرسوم رقم 97-04 المحدد لشروط ممارسة حق الدفاع المشروع في إطار منظم، لمحاربة الخلايا الإرهابية وحماية المواطنين. (المرسوم رقم 97-04، 1997)

إلى جانب تشديد المراقبة على حركة الموانئ والمطارات والنقل عبر الحدود، وإنشاء بنك لصور وبيانات المطلوبين والمشبوهين ومراقبة المراسلات غير القانونية، وذلك قبل أن تشهد الألفية الجديدة بداية لتبني المقاربة السياسية والإنسانية للمواجهة بعد ظهور قناعة بضرورة تنويع آليات التصدي للظاهرة التي تتميز بتعدد تداعياتها. (بوحنية، 2017، ص2)

*** الإجراءات السياسية والإنسانية للمواجهة:**

حاول المشرع مع تأزم الوضع الأمني في الجزائر إيجاد حلول بديلة وفق مقاربة سياسية وإنسانية جديدة، انطلقت مع قانون الرحمة وفق الأمر 12-95 سنة 1995 الذي استفاد بموجبه الإرهابيون من التخفيف في العقوبات والاعفاء منها وفق شروط معينة، ثم قانون استعادة الوثام المدني 1999 لإعادة روح التسامح بين أبناء الشعب الواحد، وإعطاء حلول ملائمة للمتورطين في التنظيمات الإرهابية، ثم جاء قانون المصالحة الوطنية كمشروع قانوني وسياسي واجتماعي وانساني يهدف لمحاربة الإرهاب وإعادة السلم والأمن للمجتمع الجزائري، (بوزيتونة، ولحشر، مرجع سابق، ص 43-44) ختم بصدور بنود ميثاق سياسة السلم والمصالحة الوطنية (Paix et la Réconciliation Nationale) الذي تبنته الجزائر وفقا للمرسوم رقم 95/06 المؤرخ في 28/02/2006، بعد أن نال تركية الشعب الجزائري بنسبة 97% في الاستفتاء الجماهيري عام 2005، (المرسوم الرئاسي رقم 95/06 المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، 2006، ص15) لتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، حيث استفاد بموجبه مرتكبو الجرائم الإرهابية من حق العفو إذا سلموا أنفسهم طواعية، أو ساهموا في تفكيك الشبكات الإرهابية، وقد بلغ عددهم حوالي 15 ألف منذ سنة 1999، (بوزيتونة، ولحشر، مرجع سابق، ص45) كما تم تقديم تعويضات

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

مادية لضحايا الإرهاب رصدت لها ميزانية تقدر بأكثر من 22 مليار دينار جزائري، (بوحنية²، مرجع سابق، ص6) ما جعل التجربة الجزائرية متميزة وفعالة لحد بعيد.

إذا ساهمت المصالحة الوطنية بذلك في انحسار النشاط الإرهابي المحلي بالجزائر، وأعيد الاستقرار والأمن للمجتمع داخليا، لكن مع تحول النشاط الإرهابي إلى الساحل الأفريقي والدوائر الإقليمية المجاورة، من بينها النشاط الإرهابي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بطابعه الإجرامي الدولي، وظهور صيغ جديدة لتحالف الإرهاب مع عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإن الجزائر قد طورت مقاربتها لتشمل آليات مستحدثة نوضحها في العناصر الموالية. (مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية في صلب مخطط عمل الحكومة، 2014، <https://bit.ly/3OKWbv3>)

د- الآليات الجزائرية الداخلية لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

تعمل الجزائر على حماية أمنها القومي في مواجهة مختلف أشكال الجرائم المنظمة العابرة للحدود من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية، فبالرجوع إلى قانون العقوبات الجزائري نجد أن المادة 176 هي الوحيدة التي تصلح لتحديد موقف المشرع الجزائري من تعريف الجريمة المنظمة، مع العلم أن هذه المادة تم تعديلها بموجب القانون 15/4، وتقع في الفصل السادس المتعلق بالجنايات والجنح ضد الأمن العمومي، تحت عنوان معاقبة جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين.

ومنه فإن التشريع الجزائري لم يتناول صراحة تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وإنما اكتفى فقط بذكر بعض الإجراءات الجزائية المقررة لها، مع تطوير القوانين التشريعية الخاصة بمختلف أشكال نشاطها، (القانون رقم 04-15 المتضمن قانون العقوبات، 2004، ص5) من جرائم اختطاف، جرائم تهريب بمختلف أنواعه، تجارة المخدرات والأسلحة، اتجار بالبشر وتهريب للمهاجرين، وتبييض الأموال، نوضحها في (الجدول (35) أدناه)، الذي يبين أن المنظومة التشريعية الجزائرية في تطور مستمر تماشيا مع المستجدات الوطنية والدولية التي تعرفها مختلف أشكال الجرائم المنظمة عبر الوطنية.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الجدول (35): أهم الإجراءات القانونية المخصصة لمواجهة أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود

أشكال الجرائم المنظمة	الإجراءات القانونية الجزائرية للمواجهة
جرائم الاختطاف	-إصدار القانون رقم 20-15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 للوقاية من جرائم الاختطاف ومكافحتها، ينص في المادة 54 منه، على العقوبات المتصلة بذلك، مع تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.
جرائم التهريب	إصدار القانون 05-06 الصادر في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، حيث حددت المادة 10 منه العقوبات المترتبة على كل حالة من حالات التهريب على حدا.
تجارة المخدرات	إصدار القانون 04/08 للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، تبني خطة قانونية لمراقبة المواقع الافتراضية المشبوهة آفاق 2030.
تجارة الأسلحة	-إصدار الأمر 97-06 في 21 جانفي 1997 لتجريم المتاجرة بالأسلحة، حيث تنص المواد من 26 إلى 30 على العقوبات المقررة التي تتراوح بين السجن والغرامات المالية.
تهريب المهاجرين	نجد المواد من 303 مكرر 30 إلى 303 مكرر 41 من القانون 01/09 لتجريم تهريب المهاجرين، وإقرار عقوبة الحبس والغرامات المالية.
الاتجار بالبشر	نصت المواد من 303 مكرر 4 إلى المادة 303 مكرر 15، على تجريمه، ضمن القانون 01/09. كما نصت المواد من 303 مكرر 16 إلى 303 مكرر 19 منه بوضع عقوبات على جريمة تجارة الأعضاء البشرية كصورة من صور الاتجار بالبشر.
تبييض الأموال	إصدار القانون 05-01 المؤرخ في 5 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

المصادر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1-حساني، خالد. (2013). محاربة الجريمة بين اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع الجزائري. مجلة التراث. 3(1). ص ص 112-117.

2-دكاني، عبد الكريم. وبخماوي، الشريف. (2018). مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي. مجلة مدارات سياسية. 2(6). ص ص 104-105.

3-تازير، آمنة. (2020). واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر: دراسة في الممنوع، مجلة الدراسات والبحوث القانونية. 5(1). ص ص 100-102.

كما تعتمد إلى جانب هذه الإجراءات، آليات أمنية للمواجهة، تبدأ من مهام الأجهزة الأمنية المختلفة كأجهزة الشرطة والدرك والجمارك وفرق حراس الحدود، إضافة إلى إنشاء أجهزة متخصصة للحد من مختلف هذه الجرائم من بينها:

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها (Onlcdt) في 2 أكتوبر 2002 لرسم سياسة وطنية للوقاية من المخدرات، ومتابعة تنفيذها مع مختلف القطاعات والهيئات العاملة في الميدان، (مجلة الشرطة، 2012، ص41) كما تعمل الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال على إدراج المخدرات الرقمية بجدول المخدرات التقليدية لتسهيل مكافحة المواقع المنحرفة المشجعة على عنف الشباب، وإعداد مبادرات أمنية لمواجهةها بتدريب فرق مراقبة ومكافحة خاصة تقوم برصد وحجب المواقع التي تروج لها. (مرسي، 2016، ص31)

- إنشاء الديوان الوطني لمكافحة التهريب بموجب الأمر الرئاسي 06-09 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 05-06، المكلف بإعداد برنامج عمل وطني لمواجهة الظاهرة، وجمع المعلومات والمعطيات والدراسات حولها، وتنسيق جهود كافة الجهات المعنية بالوقاية منها، واقتراح تدابير للتعاون الإقليمي والدولي. (بركات، 2015، ص45)

وبما أن الإجراءات القانونية والأمنية أحادية الصيغة في مواجهة كل تهديد على حدا، عادة لا تكون كافية لمواجهة مثل هذه التهديدات العابرة للحدود فإن الجزائر تعتمد على مجموعة إضافية من الإجراءات غير العسكرية للتخفيف من حدة التهديدات الأمنية المجتمعية على الأمن القومي الجزائري.

ثانيا: المقاربة الجزائرية الشمولية الموسعة لتحقيق الأمن المجتمعي وفق آليات غير عسكرية:

تدرك الجزائر محدودية الآليات الأمنية والقانونية الصرفة الأحادية في مواجهة كل تهديد من التهديدات المجتمعية، وعليه باتت تتبنى آليات مكملة وفق مقاربة أمنية شاملة لتعزيز الأمن الحدودي تركز على الوسائل الاجتماعية والاقتصادية وحتى المعلوماتية المرنة، نوضحها في عنصرين متكاملين هما مقاربة تنمية المناطق الحدودية في بعدها الوطني واستحداث دعامة الحدود الذكية والمراقبة الالكترونية.

أ- مقاربة تنمية المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات المجتمعية:

تعتمد الجزائر على البعدين الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة مختلف أشكال التهديدات الأمنية المجتمعية وفق مقاربة محلية لتنمية مناطقها الحدودية المتاخمة لبؤر التوتر في البلدان المجاورة، من خلال محاولة تطوير مشاريع البنية التحتية وإرساء التنمية المستدامة في هذه المناطق، باعتبارها مناطق حساسة لتحقيق الأمن القومي الجزائري في بعده المجتمعي، خاصة وأن مساحة الولايات الحدودية الجزائرية تمتد على مساحة تقدر ب 1.323.395 كلم² أي ما يعادل 42% من المساحة الاجمالية

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

للوطن، من ولاية الطارف في الشمال الشرقي إلى ولاية تلمسان غربا، والتي كان عددها 12 ولاية تشمل كلا من (الطارف، سوق أهراس، تبسة، الوادي، ورقلة، إيزي، تمنراست، أدرار، تندوف، بشار، النعامة، تلمسان)، (فوق، وقارة عشيرة، 2018، ص61) قبل التقسيم الولائي الجديد لعام 2021 الذي أصبحت بموجبه ولايات الجزائر 58 ولاية بدلا من 48 ولاية قبل هذه السنة، وبذلك انضمت إلى الولايات الحدودية كلا من (جانت، وبرج باجي مختار، وعين قزام، وبني عباس) ليصبح العدد 16 ولاية، (لحياني^ل، 2021) خاصة وأن مؤشرات المساحة الشاسعة إلى جانب الانخفاض في الكثافة السكانية بهذه المناطق التي تقدر بحولي 2 نسمة/كلم، وارتفاع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بها، يجعلها سلاحا ذو حدين فمن جهة قد تصبح مناطقاً رخوة توفر ملاذاً آمناً لانتشار جميع أنواع التهديدات الأمنية العابرة للحدود لضعف مستويات التنمية بها، ما يولد مخاطرًا على الأمن المجتمعي، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون نقطة قوة يمكن استغلالها لدعم النمو الاقتصادي للبلاد بصفة عامة وتحقيق تنمية مستدامة في هذه المناطق بصفة خاصة.

نجد بدايات اهتمام الجزائر بتدارك الفجوة واللاتوازن بين كل مناطق الوطن في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة (براقدي، 2018، ص243) المؤرخ بموجب القانون رقم 01-20 في 12 ديسمبر 2001 والذي تمت المصادقة عليه بموجب القانون 02-10 بهدف تحقيق الربط بين مختلف النشاطات التنموية والاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة المحافظة على البيئة وتحقيق استدامتها، (شنخير، 2020، ص200) ومن أهم البرامج التنموية الطموحة المخصصة للمناطق الحدودية التي تأخذ في عين الاعتبار الحساسية الأمنية لهذه المناطق وحاجاتها التنموية وفق رؤية تدمج بين الرهانين الأمني والتنموي، (بن مراسلي، وبوناصر، 2021، ص173) نجد المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم آفاق 2030، الذي عقد في أكتوبر 2018 بالجزائر العاصمة كلقاء تشاوري تشاركي ضم 400 مشارك من مختلف الفاعلين والخبراء، من أجل العمل على تحقيق ستة محاور رئيسية: (صحراوي، وحرفوش، 2020، ص250-251)

- **المحور الأول:** يهدف لإنصاف الأقاليم وتدعيم الاستفادة المتساوية بالمياه والطاقة، والاهتمام بالدراسات الهيدرولوجية قصد التسيير العقلاني والمستدام للإمكانيات المائية عبر الحدود، وتنمية الطاقات المتجددة، وتدعيم الاستفادة المتساوية من السكن والصحة والتعليم لاسترجاع ثقة سكان هذه المناطق في الدولة.
- **المحور الثاني:** تنويع الاقتصاد الحدودي لمحاربة الاقتصاد الموازي غير المشروع عبر الحدود وتحقيق التنمية المحلية، من خلال تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتنمية فرع التربية

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الحيوانية في الجنوب، ودعم الفلاحة الصحراوية، ومحاولة ادماج هذه المناطق في الوجهات السياحية الكبرى، والاستفادة من الصناعات التقليدية وترقيتها، مع إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي خصصت له الدولة 2٪، وصندوق الجماعات المحلية لتمويل مشاريع التنمية بها. (بن مرار، وملاح، 2021، ص302)

- **المحور الثالث:** تنمية وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية، وتنمية النقل، وعصرنة المطارات، ورقمنة الأقاليم عبر ربط التجمعات السكنية والمراكز بالألياف البصرية، ونجد الاهتمام بهذا المحور في إطار سياسة الجمهورية الجديدة أين صرح وزير الأشغال العمومية آنذاك فاروق شيالي شهر ديسمبر 2020 عن سعي الحكومة لاستكمال مشاريع الطرق والسكك الحديدية في الجنوب الجزائري أين تم تسليم ما مجموعه 780 كلم من خطوط السكك الحديدية في مارس 2021، وإطلاق المشاريع التي كانت مجمدة، أما عن المشاريع الجديدة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية لاسيما إنجاز خط سكة حديدية يربط بشار بتندوف وخط يربط بين أدرار وبرج باجي مختار وآخر بين المنيعه وتمنراست، حيث تعتبر هذه المشاريع استراتيجية للاقتصاد الوطني، تسهم في استغلال مناجم غار جبيالات (الحديد) وجبل العنق في عنابة (الفوسفات) ومناجم الذهب في تمنراست، كما ستجعل من الجزائر بوابة لأفريقيا وطريقا يسهل وصول البلدان الأفريقية المجاورة إلى البحر الأبيض المتوسط. (إطلاق خطوط جديدة للسكة الحديدية، 2021، <https://bit.ly/2F96NDP>)

- **المحور الرابع:** تنظيم وإعادة التوازن لشبكة التجمعات السكنية من خلال تحسين المرافق والخدمات.

- **المحور الخامس:** تنمية المبادلات عبر الحدود بابرارم الاتفاقيات مع دول الجوار، ووضع هيئات للتسيير المشترك للمناطق الحدودية، وخلق مراكز عبور جديدة وإنشاء فضاءات تبادل عبر الحدود لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية، مثل المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا وبين الجزائر والنيجر. (بن مراسلي، بوناصر، مرجع سابق، ص167)

- **المحور السادس:** خلق هيئة مكلفة بالمتابعة والتنفيذ، والاعتماد على مبدأ التشاركية بين جميع الفاعلين المحليين في المناطق الحدودية، مع اتباع نظام تحفيزي من خلال جهاز الإعلان عن المشاريع الاستثمارية الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين.

تبين هذه المحاور أن إعادة التنظيم والتوازن الجهوي، الديمومة، الجاذبية والعدالة هي الأوجه الأربعة لاستراتيجية تهئية وتنمية الجزائر آفاق 2030، (شنيخر، مرجع سابق، ص200) خاصة المناطق الحدودية منها، كما أولت سياسة الجمهورية الجديدة عام 2020 أهمية لاستراتيجية تنمية وانعاش مناطق الظل لتحسين ظروف معيشة المواطنين بها، وفك العزلة عنها، (مراد، 2021) وتعزيز مواجهة الجرائم

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

المنظمة عبر الوطنية والإرهاب العابر للحدود والهجرة غير الشرعية على المستوى المحلي، لأن أمن الدولة مرتبط بأمن المناطق الحدودية وبتكثيف التنمية فيها، فكلما ارتفع النمو الاقتصادي وتحسنت درجة التنمية الإنسانية انخفضت مستويات التهديدات الأمنية والعكس صحيح، (بن مرار، ملاح، مرجع سابق، ص302) ويمكن الاعتماد على هذا المجال المتعلق بتنمية المناطق الحدودية كمقاربة لحماية الأمن في إطار التعاون الإقليمي عبر الحدود عن طريق تكثيف التبادلات وتنمية المشاريع المشتركة، كما سنوضح ذلك في أطر التعاون الإقليمي ذات الأبعاد المختلفة مع دول الجوار لاحقا، وقبل ذلك فإن دعامة الحدود الذكية تمثل أحد أهم الوسائل المعلوماتية المستحدثة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود في بعدها المجتمعي.

ب- دعامة الحدود الذكية: التكنولوجيا في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود:

تعتمد الجزائر على مجموعة من الآليات التكنولوجية لمواجهة التهديدات الأمنية المجتمعة بمختلف صورها، كآليات مكملة لإدارة حدودها بطرق أكثر نجاعة وأقل تكلفة، في إطار مسعاها لاستخدام التقنية العلمية والتكنولوجية لمواكبة التحديث على المستوى العالمي، نجلها في العنصرين التاليين:

*** السياج الافتراضي والأمن القومي الجزائري في بعده المجتمعي:**

تتبنى الجزائر نظاما افتراضيا بمعناه الضيق والواسع لمراقبة حدودها الوطنية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، هذا النظام يعرف بالجدار أو السياج الافتراضي، الذي يعبر عن التحول نحو استخدام تقنية الحدود الذكية أو التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود، إلى جانب الحواجز المادية في المناطق المفتوحة من خنادق وسيارات شائكة، حيث تستعمل الجزائر ما يعرف بالسياج الأمني (Security Fence) كسياج إلكتروني يعتمد على خلايا ضوئية وأمواج ميكرو وفيية في المناطق الحدودية الجزائرية، وفي حالة اختراقها يرسل إشارات مباشرة لمراكز المراقبة، ما يسهل عملية ضبط التسلل، مثلا عملت منذ سنة 2014 على إرساء أنظمة تقنية متطورة ترمي إلى المراقبة الإلكترونية على الشريط الحدودي الغربي، والنقاط الرخوة على الشريطين الحدوديين الشرقي والجنوبي عام 2016، من خلال تجهيزات تكنولوجية حديثة أهمها:

- كاميرات أنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجاريا.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- كاميرات المراقبة الحرارية (Thermal Surveillance Camera) طويلة المدى، التي ترسم الأشياء والأجسام من مسافات بعيدة، من خلال قياس المدى الحراري المنبعث منها، وتعكس صورة على شاشة مراكز المراقبة. (إيدابير، 2020، ص569)

- أنظمة المستشعرات الرادارية مثل الرادار دائري المستوى (Round-Level Radar) على الحدود الغربية الجزائرية، (Heyman, 2008, p305) يستخدم تقنية المسح الإلكتروني النشط، للتعقب وتغطية المناطق الواسعة، لكشف الراجلين أو الذين يستخدمون المركبات، ويوفر قدرة رصد مستمرة في كل أحوال الطقس.

- أنظمة الرؤية الليلية (Night Vision) لإظهار الصور في الظلام، باستخدام الأشعة تحت الحمراء.

- أنظمة الطائرات من دون طيار (Remote Control Planes) التي تمثل طائرات صغيرة الحجم تستخدم لمراقبة عمليات التهريب عبر الحدود وبنقل تقارير حية ومباشرة. (إيدابير، مرجع سابق، ص570)

- أنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد: تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية لمواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، (قدادرة، 2014) كنظام أفيس اثنان للكشف عن هوية الإرهابيين في 15 ثانية، الذي تمكن من ملئ قاعدة بيانات تضم 3 ملايين حالة تخص إرهابيين وهربين للسلاح والمخدرات. (نظام أفيس 2 للكشف عن هوية الإرهابيين في 15 ثانية، <https://bit.ly/3zpJJoC>، 2014)

أما عن السياج الافتراضي بمعناه الموسع، فقد عملت الجزائر على إدراج العديد من الفواعل والتقنيات لتسهيل الإسناد الإداري والفني، بتعزيز مجموعات حرس الحدود بالشرطة القضائية والدرك الوطني، ودور الاستخبارات في توفير المعلومة بين كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين، وانعكاسات ذلك على إعداد خطط عمليات أمن المناطق الحدودية البرية والبحرية ومنه حماية الأمن القومي الجزائري، ونظريا تؤكد هذه الازدواجية في تبني الجزائر لمعنى السياج الافتراضي طروحات مدرسة باريس القائمة على مفهوم التحديث لتحقيق الأمن اعتمادا على دور التكنولوجيا وفقا للمعنى الضيق، وعلى شبكات مهنيو الأمن وهم الخبراء في المجال الداخلي والخارجي وفقا للمعنى الواسع.

حيث تتبنى الجزائر الإجراءات المعلوماتية المستحدثة في الجنوب الجزائري، إذ أسندت وزارة الدفاع الوطني ملف مراجعة أمن الحدود الآني "معلومات جديدة كل دقيقة" إلى القطاع الجهوي في الناحية العسكرية ببلدية الدبداب الحدودية مع غدامس الليبية سنة 2014 لإعداد تقارير كل ساعة وربطها بالخط الفوري لوزارة الدفاع، من أجل تحديث المعلومات ورصد الخطط والإمكانيات وتلقي التعليمات لمعالجتها وتنفيذها بأقصى سرعة، في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود، (إيدابير، مرجع سابق،

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

ص571) كما تعتمد الجزائر على تحليل المعطيات الجغرافية، من خلال دور المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد.

* تحليل المعطيات الجغرافية: دور المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد:

يعد المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد بمثابة منظومة وطنية تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي الجزائري مكلف بإنتاج المعلومة الجغرافية والبحث فيها وتطويرها منذ نشأته سنة 1967، وقد تبنى إجراءات عملية لإدماج التقنيات الحديثة للإعلام الآلي والجغرافيا في صناعة الخرائط ورصد المعلومة وتحليلها وصولا لإخضاعها للتحسين المستمر، وتكمن أهمته في خدمة التنمية وحماية حدود الوطن وتزايده، وتتمثل أدواره في:

- مساهمة المعهد كمنظومة تقنية في تحديد عمليات رسم الحدود مع دول الجوار وضمان المحافظة على الملفات التقنية المسيرة لها، كدوره في المنظمة الإفريقية للخرائط والاستشعار عن بعد وكذا علاقاته مع معاهد أخرى لتنسيق العمل فيما يخص خرائط المناطق الحدودية الموحدة. (المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد لعب دورا استراتيجيا في التنمية وحماية التراب والحدود الوطنية، 2017، <https://bit.ly/3cGPZqs>)
- تقوم فرق المعهد بتنفيذ مهام الحفاظ على الشريط الحدودي بالتعاون مع هيئات الجيش الوطني والجماعات المحلية بصفة دورية.
- يطور طرق الملاحظة المرتكزة على التقنيات الفضائية بالاعتماد على الخرائط، نظرا للحساسية التي تعرفها الحدود إقليميا.

- يساعد على استغلال المعلومات الجغرافية التي تدرج ضمن القدرات الخاصة في شتى التطبيقات العسكرية لحماية الحدود، ومختلف مراحل القرار لتخطيط المهام وتحسين عمليات البحث.
- تساهم تقنياته الحديثة في الكشف عن بعد والتصوير الجوي في تقليص التكلفة والمدة المطلوبة لجمع المعلومات الأمنية لحماية كافة الحدود الجزائرية، وبالتالي تعزيز وسائل إنتاج المعرفة الأمنية حول إدارة الحدود والعصرنة التدريجية لإجراءات جمع ومعالجة المعطى الرقمي ذي المرجع الفضائي.

- يوفر التغطية الخرائطية للبلاد بسرعة ما يجعل إنتاجه متكيفاً مع متطلبات التنمية المستدامة، ما يساعد على تسيير وتقييم حجم الأخطار البيئية الكبرى كالزلازل والفيضانات والحرائق... لتقديمه العديد من الحلول التشخيصية. (تنويه بالدور الإستراتيجي لمعهد الخرائط والكشف عن بعد في التنمية وحماية الحدود، <https://bit.ly/3Q09l8g>، 2017)

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

وقد تزايدت أهمية هذا المعهد في حماية أمن الحدود بعد تزويده بكاميرا رقمية من الجيل الجديد لدعم أدواره سنة 2019، تسمى "ديجيتال مابينغ كاميرا 3" أو كاميرا رسم الخرائط الرقمية وتسمح بإعطاء صور أكثر دقة عن مختلف الأماكن في أي وقت من اليوم، ما يساعد في تحسين دقة الخرائط التي يتم رسمها وصنعها. (كاميرا رقمية من الجيل الجديد تدعم قريبا المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد، 2019، <https://bit.ly/3oHfjQ0>)

بناء على ما سبق تنتهج الجزائر استراتيجية أمنية شاملة على المستوى الوطني قائمة على اتخاذ إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (اقتصادية-اجتماعية ومعلوماتية) لمواجهة مختلف أشكال التهديدات الأمنية المجتمعية، ولأن تحصين الأمن القومي اليوم أصبح يرتبط بمواجهة التهديدات البيئية العابرة للحدود، فإن الجزائر كغيرها من دول العالم تعتمد مقاربة داخلية لتحقيق أمنها البيئي.

2.2.2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات البيئية وتحقيق الأمن القومي الجزائري:

تعتمد الجزائر على استراتيجية وطنية متكاملة لمواجهة مختلف التهديدات البيئية العابرة للحدود والعالمية في طبيعتها، بدءا بالتأثيرات السلبية لقضية الطاقة والأمن المستدام، ثم مشكلة تغير المناخ وندرة المياه، وكذا مشكلة عولمة الأوبئة وتداعياتها على الأمن الصحي كأحد أبعاد الأمن القومي الجزائري.

أولا: الآليات الداخلية لمواجهة مشكلة الطاقة وتحديات الأمن المستدام:

تدرك الجزائر أهمية رسم سياسات طاقوية قادرة على امتصاص الصدمات، تتميز بالديناميكية تبعا للتطور الحاصل في قطاع الطاقة داخليا وخارجيا، (زيد المال، 2013، ص25) وتؤكد على العلاقة المتبادلة بين تحقيق الأمن الطاقوي وضمان الأمن القومي الجزائري، تتلخص فيما يلي:

أ-الاقتصاد الأخضر كبديل طاقي لتحقيق الأمن البيئي: تتبنى الجزائر مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياساتها الطاقوية باعتباره الاقتصاد القائم على انبعاثات الكربون المنخفضة، والاستخدام الكفء للموارد والتنمية الاجتماعية الشاملة، (ثابتي، وبركنو، 2014، ص92) ومن أهم المشاريع المحققة في هذا المجال: - المركز الهجين (الطاقة الشمسية والغاز): يعتبر أول محطة للطاقة الهجينة بالجزائر، يقع في حاسي الرمل يحتل مساحة تقدر ب 130 هكتار، يعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميغا واط، منها 120 منتوجا عن طريق الغاز و 30 من الطاقة الشمسية، ويندرج تنفيذ هذا المشروع في إطار البرنامج الوطني للطاقة المتجددة لزيادة 40% من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء آفاق 2030، من أجل ترقية استعمال

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الغاز الطبيعي مع مراعاة الشروط البيئية في إنتاج الطاقة الكهربائية بسبة 95% منه. (زيد المال، مرجع سابق، ص25)

- مصانع اسمنت بمصافي مرشحات النسيج: وهو برنامج لتجديد معدات مواجهة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة عام 2012، كنظام تصفية مرشحات النسيج بمصنع الاسمنت الشلف، حققت الجزائر بفضلها نقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطن.

- التصميم المعماري الذكي: يدمج هذا المشروع قيم الاستدامة البيئية في المباني الذكية، لإنشاء مدن ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسييرا متكاملًا وحوسبة للتركيب التكنولوجي مثل: تكييف الهواء، توزيع المياه، السيطرة على استعمال الطاقة وتحويل مياه الأمطار إلى مياه ري، ومثال ذلك مدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة التي صممت حسب هذه المعايير. (تقرارات، وآخرون، 2017، ص580)

ب- مشروع الطاقات المتجددة: حيث تتبع الجزائر سياسة الانتقال الطاقوي (Energy Transition) كمحاولة لإحداث تغيير في عملية إنتاج الطاقة واستهلاكها، تراعي فيها مسألة الاستدامة البيئية والانفتاح على مجالات نظيفة تساهم في حماية المحيط وتطوير الاقتصاد الأخضر وتحقيق العدالة المناخية، (عطية، وعطية، مرجع سابق، ص ص1-2) من خلال استحداثها للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2010-2030) كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي المستدام، رصدت له ميزانية تقارب 120 مليار دولار، هدفه توسيع استخدام الموارد الطاقوية التي لا تنضب، (Grigorjeva, 2016, p3) ومن أهم المشاريع الجزائرية المخطط لها ضمن هذا البرنامج ما يلي:

- مشروع الطاقة الشمسية: تعتمد الجزائر استراتيجية طويلة الأمد بهدف تطوير صناعة الطاقة الشمسية، حيث سطرت مخططا لإنتاج 22000 ميغاواط بين عامي 2011 و2030، منها 12000 ميغاواط لتغطية الطلب المحلي و10000 ميغاواط يمكن تصديرها، مع وضع هدف بلوغ نسبة 37% من إنتاج الكهرباء الوطنية من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030 رغم التأخر في تحقيقه. (كعوان، وجابة، 2015، ص96)

- مشروع طاقة الرياح: حيث استثمرت الجزائر 30 مليون أورو لبناء أول مزرعة لطاقة الرياح بين عامي 2011 و2013 تبلغ قدرتها حوالي 10 ميغاواط، كما أنجزت مزرعتين هوائيتين تقدر قدرة كل واحدة منهما 20 ميغاواط خلال الفترة (2014-2015)، كما أن هناك مخططا لإنجاز مشاريع أخرى هي قيد التنفيذ خلال الفترة (2016-2030) قدرتها 1100 ميغاواط، للتخفيف من انبعاث الغازات

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وخلق فرص لتصدير الكهرباء النظيفة، لكن الملاحظة الجديرة بالذكر أن الطاقة الشمسية تحتل المكانة الأولى من مصادر الطاقة المتجددة بالجزائر بنسبة 79٪ مقارنة بطاقة الرياح التي تمثل 3٪.

- **مشروع الطاقة النووية:** حيث تطمح الجزائر إلى إنتاج 30٪ من طاقتها الكهربائية من الطاقة النووية، وتقوم حاليا بتطوير البرنامج مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ تتوفر البلاد حاليا على متفاعلين نوبيين "نور وسلام" لأغراض في مجالات الصحة والزراعة، في كل من درارية وعين وسارة مخصصين للاستخدام العالمي بمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترسم الجزائر استراتيجية لاستغلال 30 ألف طن من اليورانيوم، وقد رصدت لهذه العملية حوالي 150 مليون دولار، لإنتاج الطاقة الكهربائية، كما فتحت المجال للمستثمرين الأجانب للشراكة مع المؤسسات الجزائرية لاسيما في منطقة تمنراست وتندوف، وقررت بناء 10 متفاعلات نووية موجهة لإنتاج الطاقة الكهربائية. (وزارة الطاقة والمناجم، 2018، ص 31) وتعتبر **سياسة البحث والتطوير** من السياسات الداعمة لعمل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، حيث اختارت الجزائر نهج البحث العلمي لاكتساب تكنولوجيات الطاقة من خلال مجموعة من المراكز أهمها: (بن حماد، مرجع سابق، ص 90) مركز تطوير الطاقة المتجددة (CDER)، وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES)، وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم (UDTS)، وحدة البحث التطبيقي في الطاقة المتجددة (URAER)، وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي (URERMS)، والمعهد الجزائري للطاقات المتجددة (IAER) لتسيير المشاريع الطاقوية النظيفة. (دفور، وآخرون، 2017، ص 463) وعليه تتمحور السياسة الطاقوية الجزائرية حول تحقيق الأهداف التالية:

- ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا، وترقية اقتصاد الطاقة، وإعادة تأهيل المناطق الملوثة، وتطوير التسيير البيئي.
- تحقيق سياسة التحكم في الطاقة وترشيد انتاجها واستهلاكها، عن طريق ادراج برنامج الفعالية الطاقوية الذي يهدف الى تحسيس المواطنين بمسؤوليتهم اتجاه الطاقة. (زيد المال، مرجع سابق، ص 25)
- ضمان عوائد كافية ومنتظمة للبلاد من أجل تحقيق التنمية والأمن الطاقوي على المدى الطويل.
- العمل على إقامة توازن بين انتاج مصادر الطاقة التقليدية والاستخدام النظيف والفعال لها، إلى جانب تطوير الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة، (عطية، وعطية، مرجع سابق، ص 10) لمواجهة مشكلة أمن

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الطاقة باعتبارها من التهديدات الجديدة ذات الصلة الوثيقة بتهديدات أخرى لا تقل مخاطرها عنها من بينها التأثيرات السلبية لتغير المناخ والمشاكل المرتبطة به.

ثانيا: الآليات الجزائرية الداخلية لمواجهة تأثيرات التغيرات المناخية ومشكلة ندرة المياه:

تتعامل الجزائر مع التهديدات البيئية المتعلقة بتغير المناخ ومشكلة ندرة المياه كونها تهديدات عالمية متخطية للحدود، تمس بأمنها القومي في جميع أبعاده ومستوياته، وعليه تتبنى استراتيجية متعددة الجوانب للمواجهة، تبدأ من أمننة هذه التهديدات عبر اتباع إطار قانوني لحماية البيئة، مع اسناده بمجموعة من المؤسسات على المستوى الوطني، تراعي الإجراءات الاقتصاديةية والتكنولوجية والإدارية.

أ-الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر ومواجهة مشكلة تغير المناخ وندرة المياه:

تبدأ الجزائر التزاماتها بحماية البيئة من مصادقتها على الاتفاقيات الدولية لتحقيق الأمن البيئي، أهمها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ التي تهدف إلى النقييل من الغازات الدفيئة، حيث تم الالتزام بإنجاز جرد وطني للغازات الدفيئة، إضافة إلى اتفاقية حماية طبقة الأوزون التي التزمت فيها بتأسيس مكتب الأوزون الوطني لتطبيق خطة عمل بروتوكول مونتريال من أجل تطوير مشاريع تستعمل التكنولوجيا البديلة غير الملوثة لطبقات الجو، إلى جانب مصادقتها على اتفاقية التنوع البيولوجي في 6 جانفي 1995 حيث رصدت ميزانية قدرت ب 335 ألف دولار من أجل تحقيق التنمية البيئية المستدامة للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وكذا الانضمام للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر أين أعدت برنامجا وطنيا طويل المدى للتخفيف من ظاهرتي الجفاف والتصحر والتأكيد على تنفيذه بإدماجه في السياسة الوطنية للتنمية المستدامة.

بناء على هذه الالتزامات الدولية للجزائر، فإنها تتبع سياسة تشريعية وطنية تتميز بالتطور المستمر، حيث شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون 83-03 لحماية البيئة، وقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في جوان 2003 الذي أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريو دي جانيرو 1992، وكذا القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات للتقليل من آثارها السلبية على الصحة العمومية والبيئية، (قبقوب، وكاكي، مرجع سابق، ص121) إلى جانب القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو والتأكيد على اجبارية تنفيذه، (عبد الصمد، 2015، ص 123) وإنجاز حوالي 30 مشروعا مخصصا لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون،

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

وتشجيع الاقتصاد الأخضر، كما تهتم الجزائر أيضا بوضع مؤسسات تكفل التنفيذ الواقعي لهذه التشريعات على أرض الواقع.

ب- الآليات المؤسسية لتحقيق الأمن البيئي الجزائري ومواجهة مشكلة تغير المناخ وندرة المياه:

أنشأت الجزائر عدة مؤسسات في وقت مبكر تهدف إلى حماية البيئة، رغم حلها والحاقها بمكاتب وزارات متعددة منذ سنة 1971 إلى غاية 1994 حين تم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وإنشاء المديرية العامة للبيئة، والمفتشية العامة للبيئة والمفتشيات الولائية، (قادري، 2013، ص281) ومن الهيئات التي أنشأت خصيصا لتحقيق الأمن القومي في بعده البيئي بالجزائر نذكر:

- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة: تتمثل مهمته في متابعة السياسة الدولية البيئية، يتولى رئاسته الوزير الأول، كما يضم 12 وزيرا وأعضاء آخرين من ذوي الاختصاص في ميدان البيئة.
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: أنشئت سنة 2000، وحدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 01-09 الصادر في 7 جانفي 2001، كأول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لإدماج البيئة ضمن مخططات التنمية.
- مرقب المهن البيئية: تم إنشاؤه بالتنسيق مع عدة وزارات لتحسين التعاون بين الجماعات المحلية والمؤسسات المعنية بالرقابة على النشاطات المضرة بالبيئة، ومؤسسات تسيير النفايات الصناعية، ومكاتب دراسة التأثيرات المترتبة على البيئة، وجمعيات حماية البيئة، لخلق نظام تسيير بيئي عقلاني ونشر السلوكات البيئية السليمة.

كما استحدثت المشرع الجزائري هيئات إدارية مركزية أخرى تعنى بحماية البيئة، للتكيف مع التغيرات المناخية ومشكلة ندرة المياه، وتحقيق استجابة استباقية للمواجهة، أهمها: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة 2002، الوكالة الوطنية للنفايات والمحافظة الوطنية للساحل 2002، الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية 2001، الديوان الوطني للتنظيف 2001، صندوق البيئة وإزالة التلوث 2001، المركز الوطني للتكوين في المهن البيئية، والمركز الوطني لإنتاج التكنولوجيا الأكثر نقاء 2002، المفتشيات الجهوية للبيئة 2003، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المديرية الولائية للبيئة 2003، الوكالة الوطنية لعلوم الأرض 2006، (عبد الصمد، مرجع سابق، صص 121-123) الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية التي أنشأت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-375 المؤرخ في 26 سبتمبر 2005 بهدف إدماج إشكالية التغيرات المناخية في كل المخططات التنموية، إضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم 2011.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

تعكس هذه الهيئات الاهتمام الفعلي بحماية البيئة، وتتميز بالامتداد العلمي والتقني في سياساتها، وتتماشى مع الأدوات الاقتصادية المتعلقة بالحماية البيئية على الأعمال الملوثة، ما يعكس التنوع في آليات الحماية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، (كحلي، 2018، ص ص260-261) خاصة بعد انشاء وزارة الموارد المائية والبيئة سنة 2015، ووزارة البيئة والطاقات المتجددة عام 2016. (عجود، 2020، ص98)

الجدير بالذكر هو تبني نظام شامل لتبادل المعلومات بين مختلف هذه الهيئات والقطاعات (كقطاع التهيئة العمرانية والبناء، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قطاع الصحة العمومية، قطاع السياحة، وقطاع الصناعة)، (الأبرش، 2017، ص136) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن الوكالات التي تعتمد على هذا النظام الوكالة الوطنية للموارد المائية من أجل مواجهة مشكلة ندرة المياه. (قدي، 2016، ص 188)

ومن الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات في مجال حماية الغابات والسهوب: عمل الحكومة من خلال وزارة البيئة على إعادة تهيئة 3 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، وعملية مكافحة الجراد الصحراوي برش 1400 هكتار من الأراضي الموبوءة، بالتعاون مع منظمة الفاو، وتقدر قيمة البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25 مليار دينار، خاصة بعد حوادث حرائق الغابات الأخيرة أين أدركت الجزائر أهمية اقتناء الوسائل المتطورة تحسبا لأي كوارث طبيعية مماثلة في المستقبل، فمثلا ذكر تقرير للإذاعة الجزائرية بأن وزارة الدفاع تتفاوض مع شركة روسية لاقتناء 4 طائرات برمائية خاصة بإخماد الحرائق. (وزارة الدفاع تتفاوض مع شركة روسية لاقتناء 4 طائرات برمائية، 2021، <https://bit.ly/3beOMX4>)

تعمل الحكومة الجزائرية في مجال الحماية من التلوث المائي ومواجهة مشكلة ندرة المياه، على إعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الشروب ل 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، مع إعادة تأهيل 24 محطة للتصفية، وتجديد وتوسيع منشآت التمويل بالماء بقيمة 170 مليون دينار، أنجزت منه 50%، كما قامت بإعادة النظام التعريفي للماء وإنشاء ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه، كما سعت منذ عام 1992 لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي بعد تمويل صندوق البيئة العالمي للبرنامج المغاربي لمكافحة تلوث البحر، إضافة إلى إعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الإطارات المتخصصة، حيث باردت الحكومة الجزائرية بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية بالمدن الساحلية، (خضاري، مرجع سابق، ص ص213-214) وحسب تصريح

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

للسيد مصطفى شاوشي المكلف بالإعلام بوزارة الموارد المائية، فإن محطة شاطئ النخيل بالجزائر العاصمة لتحلية مياه البحر دخلت حيز الخدمة شهر أوت 2021، وتتمتع بطاقة إنتاج تقدر بـ 7500 متر مكعب يوميا، إلى جانب محطتي زرادة وعين البنيان اللتان تتمتعان بطاقة إنتاج تقدر بـ 20 ألف متر مكعب يوميا، مع استلام ست محطات أهمها محطة مرسى بولاية الجزائر بطاقة إنتاج قدرها 60 ألف متر مكعب يوميا، ومحطة برج الكيفان بطاقة إنتاجية 10 آلاف متر مكعب، في حين تبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطة قورصو (ولاية بومرداس) 80 ألف متر مكعب يوميا بطاقة 40 ألف متر مكعب يوميا، كما ينتظر أن يتم استلام محطة بوسماعيل (ولاية تيبازة)، والشروع في إنجاز 35 بئرا ارتوازيا فضلا و73 مشروع منقب مائي. (الإذاعة الجزائرية¹، 2021، <https://bit.ly/3OGgSYR>)

وعليه فإن الإطار المؤسسي لقطاع البيئة في الجزائر عرف تشكيلات متنوعة، حيث انتقل الاهتمام بالقطاع عبر قطاعات مختلفة بين منتصف السبعينات حتى منتصف التسعينات، ما أثر سلبا على عملية تطبيق سياسة بيئية واضحة المعالم، لكن مع بداية الألفية الجديدة بدأت الجزائر باعتماد سياسة بيئية مؤسسية وتشريعية واضحة لتحقيق الأمن البيئي، ما يؤدي بنا للبحث في السياسة العامة الصحية لمواجهة أخطار الأمن الصحي المرتبطة بما تخلفه التهديدات البيئية السابقة من آثار سلبية على صحة الانسان.

ثالثا: الآليات الجزائرية الوطنية لمواجهة تهديد عولمة الأوبئة وتحقيق الأمن الصحي:

تولي الجزائر أهمية لضمان أمن مواطنيها الصحي منذ الاستقلال، وعليه سنحدد الإطار العام للاستراتيجية الوطنية لمواجهة انتشار الأوبئة بصورة عامة، ثم نوضح التدابير التي تتخذها الجزائر لمواجهة أزمة فيروس كورونا كونها ظاهرة غير مسبوقة في تداعياتها على الأمن القومي الجزائري.

أ- الاستراتيجية الوطنية لمواجهة انتشار الأمراض والأوبئة:

تلتزم الجزائر بالاتفاقيات الدولية في المجال الصحي وتجعلها جزءا من قانونها الداخلي بموجب المادة 132 من دستور 1996، من خلال نصوص قانونية أساسية منظمة للممارسة الصحية، وأخرى متعلقة بحماية الإطار المعيشي والبيئي للفرد الجزائري، (كردالواد، مرجع سابق) وعند تفحص الإطار العام المنظم لاستراتيجية الجزائر لحماية الأمن الصحي من التهديدات المرضية، يتجلى لنا أنها تقوم على أربعة عناصر:

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- الوقاية من الأمراض بجميع أنواعها: حسب ما حددته المادة 25 من قانون الصحة رقم 05-85 المؤرخ في 16 فيفري 1985 المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-13 المؤرخ في 20 جويلية 2008، لحماية صحة الفرد والجماعة معا.

- الحماية من الأمراض عند ظهورها: كما يبين القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الذي جعل الأخطار المتعلقة بصحة الإنسان من الأخطار الكبرى التي تهدد الجزائر.

- جعل الهيئات الصحية تعمل كآليات للإنذار المبكر عند ظهور أوبئة خطيرة تهدد الأمن الصحي.

- تطوير دور الإعلام الصحي إلى جانب إشراك جميع الفواعل ومؤسسات المجتمع المدني من أجل التوعية والتوجيه لضمان الحماية والوقاية من التهديدات الوبائية، وقد تعزز هذا الدور بعد ظهور ما يعرف بوسائل تكنولوجيايات الاعلام والاتصال الجديدة الناتجة عن الولوج لخدمات الأنترنت. (المشابقة، مرجع سابق، ص212)

ب- التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا في الجزائر:

قامت الجزائر منذ بدايات الجائحة برفعها إلى مصاف التهديدات الأمنية التي تمس بالصحة العامة للمواطن الجزائري، وذلك بجعل مواجهتها ضمن أولويات الاجتماعات الدورية للمجلس الأعلى للأمن ووزارة الصحة، وتم من خلالهما تحديد السياسات المتبعة التي تتمثل فيما يلي:

* **التدابير الصحية:** اتباع سياسة الحجر الصحي (Quarantine) الذي يعني إبعاد وعزل المواطنين حسب تطور الحالة الوبائية في البلاد لتفادي زيادة انتشار الوباء، ويمكن القول أنه كان جزئيا منذ بداية الجائحة في الجزائر، بالنظر لتحديد ساعات الحجر وعدد الولايات، وفق ما نصت عليه المراسيم التنفيذية المحددة لصيغه وآلياته، منها المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020، والرسوم رقم 20-72 في 28 مارس 2020، وبعده توالى المراسيم التنفيذية المتضمنة لتمديد إجراءات الحجر منها المرسوم رقم 20-102 في أبريل 2020، الذي أقر عقوبات جزائية على المخالفين للتدابير الوقائية المتخذة، منها غرامة مالية تتراوح بين 3 آلاف إلى 6 آلاف دينار، والحبس لمدة 3 أيام على الأكثر، وحجز السيارات والدراجات النارية، وفرض ارتداء الكمامة، (الجريدة الرسمية، 2020، ص 8-9) وقد خصصت الجزائر تقريبا 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات الصحية سنة 2020، (منه، مرجع سابق، ص2) ويحتوي القطاع الصحي على 82716 سرير منها 2500 سرير تم تخصيصها للمصابين بداية الجائحة، ويتوفر على 5787 جهاز للتنفس الاصطناعي والتخدير والإنعاش، قبل استيراد معدات

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

طبية من الصين. (China Sends Medical Aid to Help Combat COVID-19, 2020, <https://bit.ly/3SeLWCc>)

كما تعاونت مع منظمة الصحة العالمية، عبر مبادرة كوفاكس الدولية الداعمة لتوزيع اللقاح بشكل عادل على كافة الدول المتضررة، (Algeria Press Service, 2020) وتعتبر من الدول السباقة لاقتنائه، إذ خصصت ميزانية معتبرة لقطاع الصحة سنة 2021 قدرت بـ 4 مليار دولار، من أجل تسريع وتيرة التلقيح، حيث رصدت أكثر من 12 مليار دينار لاقتناء 9 ملايين و 200 ألف جرعة من اللقاح الصيني "سينوفارم" كدفعة أولى، كما رصدت 25 مليار دينار إضافية لاقتناء دفعة ثانية حسب ما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 21-297، المؤرخ في 22 جويلية 2021، (الدولة ترصد 25 مليار دينار إضافية لاقتناء لقاح كورونا، 2021، <https://bit.ly/3QaFytX>) واستلمت شحنتين من لقاحي أسترازينيك وأوجونس أند جونس في إطار مبادرة كوفاكس، (كوفيد-19: استلام شحنتين من لقاحي أسترازينيك وأوجونس أند جونس، 2021، <https://bit.ly/3JeTvET>) وأقامت شراكة مع الصين من أجل التصنيع المحلي للقاح الصيني، بوحدة إنتاج اللقاح في قسنطينة بقدرة إنتاج 2,5 مليون جرعة، (الدولة ترصد 25 مليار دينار إضافية لاقتناء لقاح كورونا، مرجع سابق) مع اتخاذ قرار رئاسي بإعداد برنامج لإنشاء 4 مستشفيات جديدة لمواجهة مختلف الأمراض من بينها مستشفى للحروق، ومستشفيات للاستعجالات في عنابة، قسنطينة ووهران، كاستراتيجية استباقية لمواجهة التداعيات المحتملة للأوبئة والكوارث البيئية في المستقبل. (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2021، <https://bit.ly/3vo5Tg8>)

* **التدابير الاجتماعية:** قررت الوزارات الوصية في الجزائر مع بدايات الجائحة، إغلاق الجامعات والمدارس ومؤسسات التكوين المهني، المساجد، والزوايا وفق المرسوم التنفيذي رقم 20-69 في 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، (الجريدة الرسمية، 2020، ص7) الذي أقر وضع تدابير التباعد الاجتماعي، وتعليق ثم تنظيم تنقل الأشخاص، وتحديد فترات غلق المحلات والمؤسسات وتوقيف ذلك، وحتى عملية رفع الحجر كانت بمراسيم تنفيذية وتنظيمية وقائية من الجائحة. (المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، 2020)

أين أصبحت الجامعات الجزائرية تعتمد التعليم عن بعد، عبر سياسات التفويج كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل الأزمة، وتفاذي سنة بيضاء، وذات الأمر بالنسبة لقطاع التربية.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

كما باتت الجماعات الإقليمية (البلدية والولاية) تؤدي دورا اجتماعيا للوقاية من الفيروس، بعد أن أقر القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في المادة 9 بضرورة مشاركتها في تسيير الأخطار المتصلة بصحة الانسان، (ناجي، 2020، ص412) حيث تبنت الدولة نظام اللامركزية أين منحت نصوص المراسيم التنفيذية للوالي صلاحيات لإدارة الكارثة الصحية، (الجريدة الرسمية³، مرجع سابق) إذ تم تشكيل لجان يقظة وغرف عمليات طوارئ على مستوى كل الولايات، يشرف عليها الوالي بصفته رئيسا، وتضم في تركيبها ممثلي الأجهزة الأمنية والمدنية محليا، وممثلي المجالس المحلية المنتخبة ومديري قطاع الصحة، حسب ما نصت عليه المادة 7 من المرسوم التنفيذي 20-70، وقد كانت هذه الأداة من الناحية الميدانية فعالة، حيث ظهر نشاط لجان اليقظة الولائية في الميدان الأمني من خلال فرض احترام الحجر الصحي ومنع التجول واحترام التباعد الاجتماعي، وتقييم المؤسسات والإدارات والأحياء السكنية، (المرسوم التنفيذي 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 المتعلق بالتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، 2020) إضافة إلى تشكيل اللجان الشعبية على مستوى البلديات لمواجهة جائحة كورونا، التي تعمل بالتنسيق مع الجمعيات الولائية والبلدية الناشطة في مجال التضامن بما في ذلك المكاتب المحلية للهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية، لتشكيل خلية بلدية لليقظة، مهمتها إحصاء العائلات المعوزة المتضررة من الكارثة الصحية وضمان التمويل والمساعدة لها خلال فترة الحجر، وقد نجحت هذه المقاربة في تفعيل آليات العمل التطوعي من خلال المبادرات التضامنية لتمويل مدينة البلدة بدايات الجائحة.

وظهرت جهود تطوعية لتنظيمات المجتمع المدني كشريك استراتيجي لدعم السياسات الوطنية في الحد من آثار الوباء على المجتمع، أهمها التكتل الوطني للتضامن والإغاثة الذي ضم الهلال الأحمر الجزائري، الكشافة الإسلامية الجزائرية جمعية الإرشاد والإصلاح، هدفه التنسيق والتعبئة والتضامن وتنظيم المبادرات التطوعية، وفي هذا السياق يمكن القول أن الاستراتيجية الجزائرية في تسيير الكوارث والأزمات لها تقاليد للاستثمار في الجمعيات الخيرية كوسيلة لاحتواء الأزمات. (المرجع نفسه)

* **التدابير الاقتصادية:** تتمثل في التخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار سنة 2020، ونفقات ميزانية التسيير ب 30% دون المساس بأعباء الرواتب، والإبقاء على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وقطاع التربية، التكفل بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من انتشار الفيروس، وتكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

دولار من أجل الحفاظ على احتياطي الصرف. (بيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء، 2020، <https://bit.ly/3Q1QCdf>)

وقررت الحكومة تسهيل جدول السداد لدافعي الضرائب بإجراءات التأجيل وإعادة الجدولة، مع تخفيض سعر الفائدة الأساسي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس لتثبيته في 3% بدلا من 3.25%، وتخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 8% إلى 6%، ورفع عتبة إعادة تمويل الأوراق المالية العامة القابلة للتداول من قبل بنك الجزائر، مع مضاعفة المبادرات للحفاظ على الوظائف ومساعدة الطبقات الهشة المتأثرة بالجائحة، كتخصيص 20 مليار دينار جزائري للفئات المهنية التي فقدت مصدر دخلها بسبب الوباء، و 11.5 مليار دينار جزائري لوزارة الداخلية فيما يخص علاوة 6 آلاف دينار جزائري التي تم رفعها إلى 10 آلاف دينار جزائري لصالح 2.2 مليون محتاج. (منه، مرجع سابق، ص ص 6-7)

* **التدابير الالكترونية:** اتخذت الجزائر إجراءات لمحاربة جريمة نشر الشائعات والأخبار المزيفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول جائحة كورونا، أهمها المادة 96 من قانون العقوبات التي تنص على العقاب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 3600 إلى 36000 دج، لكل من يعرض بغرض الدعاية منشورات تمس بالمصلحة الوطنية. (رزقي، 2021، ص 377)

كما نجد محاولة مختلف الفواعل في الجزائر لتحويل دور مواقع التواصل الاجتماعي من دور سلبي عبر نشر المعلومات الخاطئة وتضخيمها إلى دور إيجابي في إدارة الأزمة ونشر التوعية الصحية كإعلام بديل يصل مداه لكل المجتمع، وقد تمكنت بفعل ذلك من تشكيل وعي اجتماعي عام أثناء التحذير من مخاطر الفيروس، وحسب مؤشرات التفاعل العربي حول فيروس كورونا لبرنامج (Talkwaker) فإن شبكة الفيسبوك قد لعبت دورا كبيرا في بناء سلوك وثقافة صحية لأفراد المجتمع الجزائري بنسبة تفوق 20%. (حمدوش، ودعاس، 2020، ص 167)

إذا يتضح أن الآليات الجزائرية الوطنية لمواجهة مختلف أشكال التهديدات البيئية متنوعة، تعكس إدراكها لضرورة وضع استراتيجية شاملة للأمن القومي تأخذ في عين الاعتبار الطبيعة المعولمة للتهديدات الأمنية الجديدة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن مكانة مواجهة التهديدات التكنولوجية ضمن هذه الاستراتيجية، باعتبارها أحد أخطر مظاهر التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

3.2.2.3 الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات التكنولوجية وتحقيق الأمن القومي الجزائري:

تحاول الجزائر مواجهة التهديدات التكنولوجية لأنها القومي عبر مجموعة من الآليات الوطنية، سواء تعلق الأمر بمشروع الحكومة الالكترونية لتضييق الفجوة الرقمية، أو مجموعة الآليات القانونية والمؤسسية لمواجهة مختلف أنماط التهديدات الالكترونية.

أولاً: الآليات الداخلية لمواجهة تحدي الفجوة الرقمية والمعلوماتية:

تضع الجزائر مخططاً وطنياً لتدارك الفوارق بينها وبين الدول الأخرى وحتى داخلها في امتلاك المعرفة والقدرة على استخدام التكنولوجيا، كمحاولة لسد الفجوة الرقمية، من خلال مشروع الحكومة الالكترونية عام 2013، الذي يعبر عن آلية حديثة لتطوير البنية التحتية التكنولوجية، ويعمل هذا المشروع من خلال ثلاث محاور رئيسية: (بن الصغير، مرجع سابق)

أ- **المحور الاقتصادي والتشريعي:** أطلقت الجزائر هذا المشروع من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال بالتعاون والتشاور مع مختلف القطاعات الأخرى أثناء الفترة (2008-2013) التي تم فيها تحديد أهدافه الرئيسية قبل البداية في إنجازه عام 2013، من بينها تطوير البنية التحتية الخاصة بالمشروع، وعملت الجزائر على تفعيل التشريع القانوني المشجع للاستثمار التقني والتحول للاقتصاد الرقمي، كالمرسوم التنفيذي رقم 307/2000 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المعدل لمرسوم رقم 257/98 المتعلق بضبط شروط وكيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، المرسوم التنفيذي رقم 123/01 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام استغلال خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المعدل بموجب القانون رقم 11-14 المؤرخ في 02 أوت 2011، والمتضمن في القسم السابع عقوبات المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ويشمل المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 7، وتتوالى التشريعات لذات الغرض حتى الآن. (المرجع نفسه)

ب- **المحور التقني والمعلوماتي:** تسطير برنامج لمحو الأمية الرقمية بإدراج مادة الاعلام الآلي في مختلف البرامج التعليمية، وفتح المراكز المتخصصة للبحث والتطوير في مجال تقنية المعلومات والاتصالات من خلال إنشاء المؤسسات الاستشارية التالية:

- تأسيس المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا كهيئة استشارية مستقلة، تتكفل بمهمة مرافقة السلطات العمومية لتحديد السياسات الوطنية في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتشجيع الابداع العلمي وفق ما حدده القانون رقم 20-01 المؤرخ في 30 مارس 2020 المتعلق بمهام هذا

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

المجلس وتشكيلته وتنظيمه. (القانون رقم 20-01 المؤرخ في 30 مارس 2020 المتعلق بمهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا وتشكيلته وتنظيمه، 2020، ص4)

- إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-85 المؤرخ في 10 مارس 2015 كهيئة استشارية مهمتها تقديم الاستشارة لرئيس الجمهورية والحكومة والهيئات العمومية والخاصة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا، خدمة للأمن التكنولوجي. (المرسوم الرئاسي رقم 15-85 المؤرخ في 10 مارس 2015 المتضمن إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها، 2015، ص4)

كما اتخذت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية عددا من الإجراءات لتعميم استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة والتقليص من آثار الفجوة الرقمية على مستوى الاستخدام بين الولايات وبين أفراد المجتمع من بينها: خفض سعر الأنترنت في إطار مخطط وطني أطلقته مؤسسة اتصالات الجزائر سنة 2019، إلى جانب مضاعفة نقاط النفاذ العمومية إلى خدمات الأنترنت، حيث شهدت سنة 2017 إطلاق أول قمر صناعي جزائري للاتصالات "الكومسات" وهو سادس قمر تطلقه الجزائر منذ سنة 2002، لإتاحة الشمولية الرقمية وإمكانية النفاذ حتى للمناطق المعزولة، وقد تم اطلاق التطبيقات الأولى لهذه التكنولوجيا الجديدة من خلال مشاريع التعليم الالكتروني والصحة الالكترونية الساعية لربط 27.000 مدرسة و3.7000 مستشفى، بهدف ضمان التعليم والرعاية الصحية بتكلفة أقل، وكذا محاولة تطوير المحتوى الرقمي بإنشاء حاضنات تقنية مرافقة للشركات الناشئة وأصحاب المشاريع لتعزيز صناعة المحتوى المحلي، إلى جانب مشاريع التطبيقات الشاملة للحكومة الالكترونية، تطوير البوابة الالكترونية للصفقات العمومية، وتحديث بوابة المواطن، وتحديث التصديق الالكتروني منذ سنة 2015، ومشروع تعميم الخدمة الشاملة للاتصالات الالكترونية لسنة 2018 عبر كل التراب الوطني. (بوصبع، 2021، ص ص 213-215)

ج-المحور الاجتماعي: يهتم بتوعية المواطنين حول مخاطر الفجوة الرقمية، وجعلها قضية ضمن أولويات مختلف الفواعل أهمها وسائل الاعلام ومنظمات مجتمع المدني، (بن الصغير، مرجع سابق) وحسب ما يبينه مؤشر نضج الحكومة الالكترونية فقد أحرزت الجزائر تقدما ب 30 مرتبة ما بين 2016 و2020 من حيث الولوج لخدمات الأنترنت، بسبب التحسن في الرأس المال البشري والبنية التحتية. أنظر الجدول (36) أدناه.

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الجدول (36): قيم مؤشر نضج الحكومة الالكترونية في الجزائر (2016-2020)

السنوات	2016	2018	2020
مؤشر الرأس مال البشري	0.6412	0.6640	0.6966
مؤشر البنية التحتية	0.1934	0.3889	0.5787
مؤشر نضج الحكومة الالكترونية	0.2999	0.4227	0.5173
الترتيب	150	130	120

المصدر: بن الزين، إيمان. وصالحي، سميرة. (2020). الحكومة الالكترونية في الجزائر ومقارنتها بأفضل نماذج الحكومة الالكترونية العالمية والقارية الرائدة. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة. 4(2). ص35.

يلاحظ من الجدول أن الخدمات الالكترونية قد بلغت أحسن معدل لها سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، حيث قدمت الحكومة الجزائرية خدمات الكترونية مبتكرة مثل ربط المستشفيات بشبكة رقمية للوقوف على آخر إحصائيات الوباء وحالات الشفاء، وكذا تفعيل منصات التعليم عن بعد بالجامعات، كما ازداد الطلب على خدمات الدفع الالكتروني، وتحسن مؤشر المشاركة الالكترونية للمجتمع المدني، وفق ما يوضحه الجدول (37) أدناه.

الجدول (37): مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر 2016-2020

السنوات	2016	2018	2020
المؤشر	0.1186	0.2022	0.1584
الترتيب	167	165	183

المصدر: بن الزين، وصالحي. مرجع سابق. ص40

لكن رغم التحسن في المؤشر فإن الجزائر لا تزال تصنف ضمن الجيل الأول ويبقى أمامها العديد من التحسينات لبلوغ التطور المنتظر في مشروع الحكومة الالكترونية بكل أهدافه، حيث صنف في المرتبة 120 سنة 2020 وهي دون المتوسط العالمي، كما هو مبين في الجدول (36) السابق، ما يبرز حجم المعوقات التقنية والفنية التي تعترضها، لذلك تعتمد على آليات إضافية لحماية أمنها القومي من التهديدات الالكترونية نوضحها في العنصر الموالي.

ثانيا: الآليات الداخلية لمواجهة التهديدات الالكترونية وتحقيق الأمن الالكتروني الجزائري:

تعمل الجزائر كغيرها من دول العالم على أمنة فضاءها الالكتروني، من خلال استحداث آليات وقائية وطنية يمكن القول عنها أنها شاملة لكل الجوانب وذات صلة بتحقيق الأمن القومي الجزائري بكافة أبعاده ومستوياته، لمواجهة مختلف أشكال التهديدات الالكترونية المحتملة، تتراوح بين التدابير القانونية

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

والمؤسساتية، مع استراتيجية للدفاع والأمن الإلكتروني خاصة بالجيش الوطني، لضمان الأمن القومي في بعده الإلكتروني.

أ- الآليات القانونية لتحقيق الأمن الإلكتروني الجزائري: تتمثل فيما يلي:

- تعديل قانون العقوبات لسد الفراغ القانوني في هذا المجال، وذلك بموجب القانون 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 المتمم والمعدل للأمر 156/66 المتضمن في القسم السابع منه قانون العقوبات على المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وصور الأفعال التي تشكل اعتداء على النظام المعلوماتي، ونجد قبل هذا القانون أن المشرع الجزائري قد حاول مواجهة الجريمة المعلوماتية من خلال قانون الملكية الأدبية والفنية حسب الأمر 14/73 المؤرخ في: 1973/04/03 المعدل والمتمم بمقتضى الأمر 10/97 المؤرخ في: 1997/03/06 والمعدل والمتمم بالأمر 05/03 المؤرخ في: 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، حينما أدمج بموجب الأمرين الأخيرين برامج الإعلام الآلي ضمن المصنفات الأصلية التي تشملها الحماية القانونية وقرر للاعتداء عليها عقوبة الحبس والغرامة المالية وفق المادة 394 من قانون العقوبات المحددة لشكل العقاب وصوره. (بوسقية، 2019، ص445)

- كما تناول قانون الإجراءات الجزائية المعدل بموجب القانون 14/04 المؤرخ في: 2004/11/10 الجرائم المعلوماتية من خلال استحداث المحاكم الجزائية ذات الاختصاص الموسع التي أجاز لها تمديد اختصاصها للنظر في هذه الجرائم (المواد 37-40-329)، وتمديد الاختصاص الإقليمي لمعابنة هذه الجرائم (المادة 16)، (بوزيدي، 2017، ص12) ثم اختار المشرع الجزائري للتعبير عن الجريمة الإلكترونية مصطلح الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بموجب القانون 04/09 المتضمن: الوقاية من هذه الجرائم ومكافحتها، أين تبنى بموجبه تعريفا موسعا للجرائم الإلكترونية، معتبرا أنها تشمل بالإضافة إلى المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، أي جريمة أخرى ترتكب بواسطة منظومة معلوماتية، وبذلك لم يعد مفهوم الجريمة الإلكترونية يقتصر على الأفعال التي تكون فيها المنظومة المعلوماتية محلا للاعتداء بل توسع نطاقها لتشمل إضافة إلى ذلك تلك الأفعال التي تكون المنظومة المعلوماتية وسيلة لارتكابها، (القانون رقم 04-09 المؤرخ في 5 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، 2009، ص ص5-7) كارتكاب جرائم إرهابية إلكترونية، جرائم التزوير أو جرائم أخلاقية بواسطة الشبكة المعلوماتية. (روبرتاج مجلة الجيش، 2013، ص16)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- وأكد على ذلك القانون 07-18 المؤرخ في 10 جويلية 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي.

- كما جاء المرسوم الرئاسي رقم 05-20 المؤرخ في 20 جانفي 2020 المتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية ليضفي بعدا قانونيا ومؤسساتيا جديدا لحماية أمن المعلومات والأمن الالكتروني الجزائري، من خلال استحداث مجلس وطني لأمن الأنظمة المعلوماتية، ووكالة وطنية لذات الاختصاص مقرها العاصمة. (المرسوم الرئاسي رقم 05-20، 2020، ص5)

ب- الآليات المؤسساتية لتحقيق الأمن الالكتروني الجزائري:

تنتهج الجزائر كباقي الدول سياسة تشكيل أجهزة متخصصة لمواجهة التهديدات الالكترونية المستحدثة، تتمثل في عدة مؤسسات نوضحها فيما يلي:

- المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية: استحدثه المرسوم الرئاسي رقم 05-20 يوم 20 جانفي 2020، يتولى إعداد الاستراتيجية الوطنية لأمن المعلوماتي، يرأسه وزير الدفاع الوطني أو ممثله، ويتكون من: ممثل عن رئاسة الجمهورية، ممثل عن الوزير الأول، الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، الوزير المكلف بالداخلية، الوزير المكلف بالعدل، ووزراء الطاقة والمالية والتعليم العالي والاتصالات.

- الوكالة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية: هي الجهاز الإداري الثاني، تأسس بموجب نفس المرسوم الرئاسي السابق، يمثل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحضر عناصر الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية لعرضها على المجلس، وتنسيق وتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من المجلس لحماية الأمن المعلوماتي. (المرجع نفسه، ص ص6-7)

- الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها: هي سلطة إدارية تساعد السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في التحريات بشأن الجرائم ذات الصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال وضمان مراقبة الاتصالات الالكترونية للوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التخريب أو الجرائم التي تمس بأمن الدولة، أما بخصوص كيفية سير وتشكيل الهيئة، فقد أوضح المشرع ذلك بموجب المرسوم الرئاسي 15-261 المؤرخ في 08-10-2015 المتعلق بتحديد مهامها لا سيما المواد 11-21-22 منه. (الجريدة الرسمية، 2015، ص ص17-19)

- المؤسسات التابعة لمديرية الدرك الوطني: من خلال المصلحة المركزية لمكافحة الاجرام السببراني، ومركز الوقاية من جرائم الاعلام الآلي وجرائم المعلوماتية للدرك الوطني، الذي أنشأ سنة 2008، هدفه

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

تأمين منظومة المعلومات لخدمة الأمن العمومي، يقوم بتحليل المعطيات للجرائم المعلوماتية المرتكبة، ومحاولة معرفة هوية أصحابها، ويعمل بالتنسيق مع المؤسسات الأمنية الأخرى، لتأمين الشركات، البنوك، ومختلف المؤسسات، بالإضافة إلى دور المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الاجرام في تقديم المساعدة التقنية للمحققين في الجرائم الالكترونية. (روبرتاج مجلة الجيش، مرجع سابق، ص12)

- المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المعلوماتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني: قامت مصالح الأمن بإنشائها سنة 2011 استجابة لمطلب الأمن الالكتروني، أضيفت للهيكل التنظيمي سنة 2015، بالإضافة إلى الأدوار التي تقوم بها فرق مكافحة الجرائم المعلوماتية على مستوى 48 ولاية، ومخابر الشرطة العلمية والتقنية، (المصلحة المركزية للجريمة الالكترونية في مواجهة مجرمي العالم الافتراضي، 2016، <https://bit.ly/3QarlNz>) أنظر الشكل (6) أدناه.

الشكل (6): المؤسسات الوطنية المكلفة بمواجهة التهديدات الالكترونية وتحقيق الأمن الالكتروني



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-بارة، سمير.(2017، جانفي 30-31). الدفاع الوطني والسياسات الوطنية للأمن السيبراني في الجزائر: الدور والتحديات [بحث مقدم]. في ملتقى "سياسة الدفاع الوطني بين التحديات الإقليمية والالتزامات السيادية" جامعة ورقلة (ط.2)، الجزائر. ص 435.

2-المصلحة المركزية للجريمة الالكترونية في مواجهة مجرمي العالم الافتراضي. مرجع سابق.

3-www.radioalgerie.dz

4-المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020.(2020، جانفي 26). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (4). ص ص 06-07.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

وبالنظر لصعوبة تقصي أثر التهديدات الالكترونية وتحديد هوية مرتكبيها، فإن الجزائر لم تكتفي بهذه الآليات فحسب، بل تم اعتماد جملة من الاستراتيجيات الخاصة بالجيش الوطني للدفاع والأمن الالكتروني.

ج- استراتيجيات الدفاع وتحقيق الأمن الالكتروني الخاصة بالجيش الوطني:

- تبنت قيادة الدفاع الوطني جملة من التدابير لتحقيق الأمن الالكتروني، تتمثل في استحداث مصلحة الدفاع السيبراني ومراقبة أمن الأنظمة في نوفمبر 2015 على مستوى دائرة الاستعمال والتحصين لأركان الجيش الوطني، بهدف تأمين وحماية المنشآت الحيوية للبلاد، وتجسيد السياسة الشاملة للدفاع السيبراني الرامية لضمان فعالية الحماية ضد التهديدات الالكترونية التي تستهدف أنظمة المعلومات ومنظومات الاتصال، ومنظومة الأسلحة للجيش. (استحداث مصلحة الدفاع السيبراني ومراقبة أمن الأنظمة، 2017،

(<https://bit.ly/3vqi9g4>)

- وتحديد سبعة محاور في استراتيجية الدفاع والأمن الالكتروني للجيش الوطني يتعلق الأول بالجانب الوظيفي والتنظيمي: لضمان فعالية أعمال الدفاع السيبراني، والثاني يرتبط بالاستحداث المستمر للأطر القانونية المتعلقة باستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، أما الثالث فهو جانب الموارد البشرية من حيث ضمان كفاءته العالية، والرابع يمثل الجانب التقني: كالحرص على كفاءة الأجهزة والوسائل المستعملة، مع ضمان اليقظة للكشف عن الهجمات الالكترونية، والخامس هو جانب الوقاية والتحصين عن طريق التنظيم المستمر للملتقيات والمحاضرات عبر كل ولايات الوطن الذي تقوم به قيادة الجيش الوطني، والسادس جانب البحث والتطوير، أما السابع فهو جانب التعاون: من خلال العمل على تعزيز التعاون في مجال الدفاع الالكتروني مع الدول الشريكة للاستفادة من الخبرات والوسائل التكنولوجية المتطورة، قصد الالمام بالتطورات في مجال الدفاع السيبراني، وتحسين المعارف في مجال الوقاية لتحديد أثر التهديدات الالكترونية على الأمن القومي. (بوكشة، مرجع سابق، ص35)

ولأن الآليات المحلية عادت لا تكون كافية في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود، المعقدة والمركبة في طبيعتها، حيث يصعب على الدول مواجهتها بصفة منفردة، فإن الجزائر تدرك أهمية التعاون على المستويين الإقليمي (ضمن الدوائر الاستراتيجية لأمنها القومي) والدولي، لتعزيز هذه التدابير الداخلية بإجراءات وقائية على المستوى الخارجي.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

3.3 الآليات الإقليمية والدولية لمواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية:

تعمل الجزائر وفق استراتيجية أمنية تركز على الآليات الخارجية للتعاون الإقليمي والدولي.

1.3.3 آليات التعاون الإقليمي ومواجهة التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية:

نطلق هنا من افتراض أن تنوع الامتدادات الجيوسياسية للجزائر على مجموعة من الفضاءات، قد أدى إلى تنوع التهديدات الأمنية المحدقة بأمنها، وعليه فإنها أصبحت تدرك أهمية توسيع مقومات بناء أمنها القومي إلى ما وراء حدودها، بانتهاج آليات قانونية ومؤسسية متعددة الأبعاد كوسائل وقائية واستباقية لتحقيق الأمن الإقليمي ومواجهة مختلف أبعاد التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية.

1.1.3.3 آليات التعاون الإقليمي ضمن الدائرتين المغاربية والعربية:

تتعدد الآليات التعاونية الجزائرية -المغاربية والعربية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية، وتحقيق الأمن القومي الجزائري، انطلاقا من ضمان الأمن الإقليمي.

أولا: آليات التعاون الإقليمي الجزائري ضمن الدائرة المغاربية:

تدرك الجزائر في عقيدتها الأمنية أهمية التنسيق مع الدول المغاربية لإيجاد حلول مشتركة تساهم في التقليل من مخاطر التهديدات الأمنية المشتركة ضمن هذا الاقليم، وعليه فإنها تؤكد على ضرورة تفعيل التعاون المغربي في إطار اتحاد المغرب العربي وإن كان هذا التكتل مغيب في ظل السياق الحالي للعلاقات المغاربية-، وكذا إبرام اتفاقيات التعاون والتنسيق الثنائي والثلاثي مع دول الاقليم.

أ-أبعاد التعاون الجزائري-المغربي في إطار اتحاد المغرب العربي:

تتميز تجربة التعاون الجزائري-المغربي في إطار اتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه وإلى الوقت الحالي بالجمود وعمومية الأهداف، فعلى الرغم من وجود تهديدات أمنية مشتركة تمس بالأمن المغربي ككل، فإن مستوى الإدراك بين دوله لدرجة خطورتها متواضع، يحول دون تبني رؤية مغاربية مشتركة للمواجهة، حيث نجد أن الجزائر قد حاولت بمعية الدول المغاربية وضع إطار عام لانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين السياسية، والأمنية، والبيئية والتكنولوجية والثقافية، أين وقع الدول الأعضاء خلال الفترة (1989-2019) على حوالي 37 اتفاقية لتحقيق البناء التدريجي لمنطقة التبادل الحر والوحدة الجمركية وتقليص الحواجز التجارية التمييزية، ودفع النشاط التكامل في جانبه الاقتصادي

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

والاجتماعي (الأمن الاقتصادي والمالي، والغذائي وترقية البنية الأساسية للتنمية البشرية) وصولاً إلى الجوانب الأخرى (الأمن البيئي، والتكنولوجي، ومكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة...)، (صايح، 2012) لكن ما يعاب عليه أنه لا يرقى إلى تفعيل التعاون بطريقة ديناميكية. (بن عنتر، 2004، ص2)

ففي الجانب السياسي والقانوني على الرغم من احتواء الميثاق المؤسس على اتفاقية تعاون قضائي بين دول الاتحاد، إلا أنها غير مفعلة لمواجهة مختلف أشكال التهديدات الأمنية المحدقة بالأمن المغربي بسبب عدم توقيع المغرب عليها، وفي الجانب الاقتصادي مثلاً، نجد أن معدل التبادل التجاري بين دوله لسنة 2019 لم يتعدى 2.8% وهي أدنى نسب التعاون الاقتصادي في العالم، (Merchandise Intra-Trade and Extra-Trade of Country Groups by Product, Annual, 2019, <https://bit.ly/3ScIyI4>) ونفس الشيء ينعكس على باقي الميادين الأخرى، مثلاً بالنسبة للتعاون في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، رغم بدايته المبكرة منذ المصادقة على بروتوكول التعاون بين دول شمال إفريقيا في مجال مقومات الزحف الصحراوي يوم 5 فيفري 1977، (الأبرش، مرجع سابق، ص260) للقيام بالعديد من الدراسات المتعلقة بتأثير التغيرات المناخية على المنطقة وسبل تعزيز آليات التكيف والتخفيف من أضرارها، كمشروع بناء القدرات المغربي لتلبية أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (RAB/94/G31) سنة 2003، وعقد ندوات تعاونية مشتركة منها ندوة سنة 2013 بالدار البيضاء في المغرب، التي ارتبط موضوعها بتأقلم الفلاحة والزراعات الكبرى مع التغيرات المناخية، لتمكين الدول المغربية من تكيف الفلاحة مع الكوارث الطبيعية، حيث تم الاتفاق على سبع محاور استراتيجية تتعلق بتطوير الرصد الجوي، وتشجيع الأبحاث المشتركة من أجل إحداث بنك للمعطيات المغربية، (بنك التنمية الإفريقي، 2013، صص 2-4) إلا أن التعاون المغربي في هذا المجال يبقى ضعيفاً ويشوبه الغموض من حيث النتائج.

وعليه، بناء على العوامل السابقة، بات يقتصر التعاون الجزائري-المغربي على اعتماد الإعلانات للتأكيد على ضرورة التعاون وتقديم التوصيات للعمل المشترك دون الفعالية في الأداء، ومن أهم الإعلانات الدورية التي قدمت توصيات بأهمية التسيير والإدارة المشتركة للتهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود كونها تهديدات مشتركة تمس بأمن الإقليم المغربي ككل، نذكر: اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي في 21 أبريل 2013 بالرباط بمشاركة كافة الوزراء وحضور الأمين العام للاتحاد المغربي، الذي تناول العديد من المحاور، منها:

- مواجهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية في إطار مغربي متوازن.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المغاربية المشتركة مع الشركاء الأوروبيين والدوليين للحد من الجرائم المنظمة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية.

- العمل على بلورة استراتيجية مغاربية في مجال مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، تعزيز وتكامل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال. (Derenne, 2013, p2)

لكن ما يعاب عليه هو غياب استجابة مغاربية مشتركة فعالة لتطبيقه في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود بكافة أبعادها، وعليه نجد أن الجزائر اتجهت أكثر نحو إبرام اتفاقيات تعاون ثنائية وثلاثية، وانتهاج نوع من الدبلوماسية الأمنية لتسيير أزمات المنطقة، كما سنوضحه في العنصر الموالي.

ب- مبادرات التعاون الثنائية والثلاثية وتفعيل الدبلوماسية الأمنية تجاه القضايا المغاربية:

تعمل الجزائر في ظل قصور تجربة التعاون الإقليمي المغاربي على محورين إضافيين، يتعلق المحور الأول بإقامة نوع من التنسيق الأمني والعملياتي ثنائي وثلاثي الأطراف مع الدول المغاربية، والتوجه بنوع من الدبلوماسية الأمنية في مواجهة التداعيات السلبية للأوضاع الأمنية المتردية في دولتي تونس وليبيا خصوصا، وكذا محاولة إيجاد تسوية للقضية الصحراوية كمحور ثاني.

*** مبادرات التعاون الثنائية والثلاثية مع الدول المغاربية: أهمها:**

- **اتفاق التعاون الثنائي بين الجزائر وليبيا:** كانت بداياته مع اللجنة الأمنية الجزائرية-الليبية سنة 2002، حين قامت بتنسيق نشاطات مصالح الأمن بين البلدين في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة ومراقبة الهجرة السرية وتنقل الأشخاص، ثم مع توقيع البلدين على اتفاقيات ثنائية سنة 2012 حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة، وفي أوت 2013 قررا تفعيل لجنة مشتركة، يمثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها لدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، مثلما أكد رئيس الوزراء الليبي آنذاك حين قال أنه: "تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية"، (Bakrania, 2014, p10) كما قدمت الجزائر في هذا الإطار مساعدات لليبيا من أجل مكافحة الإرهاب قدرت بأكثر من مائة مليون دولار في السنوات الأخيرة ما بعد الحراك العربي. (بن عنتر، مرجع سابق، ص4)

- **اتفاق التعاون الثنائي بين الجزائر وتونس:** شهدت العلاقات الجزائرية-التونسية حركية كبيرة بعد الحراك العربي من خلال تبادل الزيارات السياسية التي انتهت بتوقيع اللجنة المشتركة للتعاون الأمني سنة 2014 على عدة اتفاقيات في مجالات متعددة بين البلدين، منها اتفاقية التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب ومحاربة التهريب، واتفاقية التعاون المالي بين المصرفين المركزيين حيث منحت الجزائر لدولة

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

تونس ما يقدر بـ 100 مليون دولار في شكل قروض امتيازية سنة 2015، ونفس الشيء سنة 2021 حين منحها قرضا قيمته 300 مليون دولار، (الجزائر تمنح تونس قرضا بقيمة 300 مليون دولار، 2021، <https://bit.ly/3cSEU5S>) إلى جانب اتفاق تزويد المدن الحدودية بالغاز، وإطلاق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي، وإنشاء خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية، مع إعادة النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة لتنشيط السياحة المشتركة، كما اتفقتا منذ سنة 2014 في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، من خلال الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود، حيث تم التركيز على تنمية المناطق الحدودية المشتركة لمواجهة استراتيجية داعش الترويجية والدعائية لجذب شباب هاته المناطق إلى صفوفه. (الجلال، 2014)

- **اتفاقيات التعاون الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود بعد الحراك العربي:** أهمها خطة عمل طرابلس لتعزيز التعاون العملي بين ليبيا ودول الجوار لحماية أمن الحدود، ومحاولة تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الحدودية بما يساهم في تحقيق الأمن، من خلال التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني، وكانت الجزائر بناء على توصيات هذه الخطة حريصة على خلق جو حياة لائق باللاجئين من مختلف الدول الأخرى، أين قامت بإنشاء ثلاث مراكز لإيواء اللاجئين الليبيين، مركزان بمدينة إيليزي ومركز بدينة وادي سوف، كما أقرت الحكومة الجزائرية سنة 2014 تقديم مساعدات إنسانية للمدن الحدودية الليبية "غات وغدامس وأوباري"، (زياري، 2015) وتوالى عقد رؤساء حكومات الدول الثلاث بعد ذلك لاجتماعات تؤكد نفس الهدف، من بينها اجتماع غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود، هدفه تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة لمقاومة التهريب والإرهاب على خلفية التدخل العسكري الفرنسي آنذاك في مالي، (غمراسة، والسعيداني، 2013) ويستمر هذا التعاون في جانبه العملياتي الأمني لحد الآن، مع وضع أهداف لتحقيق التعاون الاقتصادي التنموي.

ج-الدبلوماسية الأمنية تجاه القضايا المغاربية: تعمل الجزائر أيضا على المحور الدبلوماسي لتسوية القضايا المغاربية الجوهرية التي تمس بالأمن في المنطقة، حيث نجد:

* **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية تجاه القضية الليبية:** تعتمد الجزائر خيار التفاوض والوساطة لتسوية الأزمة الليبية، من خلال دعوتها لنبذ كل أعمال العنف داخل ليبيا وضرورة إجراء حوار سياسي شامل

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

بين مختلف الأطراف الفاعلة، إلى جانب رفض كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية الليبية، وتجلى ذلك عندما اعترضت على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر في 12 مارس 2011 الذي أضفى الشرعية على التدخل الأجنبي في ليبيا، (بن عنترة، 2014) وعليه فهي تتبنى مقاربة دبلوماسية أمنية تجاه ليبيا قائمة على ثلاثة مضامين أساسية: يتمثل الأول في ضرورة العمل على دفع الأطراف الليبية دون إقصاء أي طرف نحو حوار سياسي يكون كفيلا بوقف الصراع الداخلي، والمضمون الثاني أمني مرتبط بضرورة جمع الأسلحة المنتشرة بطريقة غير شرعية في ليبيا، أما الثالث فيتمثل في أنه بعد نجاح الخطوات السابقة يتم الانتقال إلى إيجاد الآليات الكفيلة ببناء مؤسسات الدولة.

لذلك قادت الجزائر الوساطة من أجل جمع الفرقاء الليبيين في عدة لقاءات حوار، مؤكدة على أن الحل يجب أن يكون ليبيا-ليبيا، مع الحرص على الوحدة الليبية، إذ لا تشارك الجزائر في الاجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحسم العسكري، وتساند المبادرات التي تشجع وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية، مع دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي-الليبي لتشكيل حكومة وحدة وطنية، من أجل احتواء التهديدات الأمنية المنبثقة عنها، (بن عنترة، 2011) مثلا بادرت الجزائر في ماي 2014 إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية الليبية المتصاعدة، كما استقبلت وفودا من حكومة الإنقاذ في طرابلس عام 2015، ودعت إلى جانب مصر وإيطاليا في السنوات الأولى للحراك إلى الحل عبر طاولة المفاوضات، فنجد أن وزراء خارجية هذه الدول قادوا اجتماعات دورية لبحث سبل الإسراع في إيجاد حل للأزمة، مهدت الطريق لتوقيع اتفاق الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015، (لحياني، 2015) وكذا مشاركتها إلى جانب مصر وتونس يوم 20 فيفري 2017 في مبادرة ثلاثية لجمع الفرقاء الليبيين على طاولة المفاوضات مجددا لإيجاد حل سياسي سلمي واحتواء الانقسام السياسي في ليبيا، كما دعمت المبادرة الفرنسية في إطار جهود الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية بقيادة الرئيس الفرنسي ماكرون عام 2018، وكانت من الدول المشاركة في اجتماع باريس، (بسيكري، 2018، ص5) كما أعلنت الجزائر مباشرة بعد خروجها من الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد عام 2019، اتخاذها حزمة تدابير أمنية جديدة لتأمين الحدود الشرقية الجنوبية مع ليبيا، حيث عقد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أول اجتماع للمجلس الأعلى للأمن القومي بصفته وزيرا للدفاع، بعد أقل من أسبوع من استلامه السلطة، وبحث المجلس الأوضاع في المنطقة الحدودية مع ليبيا، وقرر إعادة تفعيل وتنشيط دور الجزائر على الصعيد الدولي

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

فيما يتعلق بهذا الملف، وبذلك حمل الاجتماع رسالة قوية للخارج والداخل أن مرحلة جديدة بدأت تعيد الجزائر إلى أداء أدوارها الطبيعية في مجالها الحيوي ولن تقبل باستبعادها من الترتيبات القادمة في الملف الليبي. (لحياني، 2019)

وقد تلاها توافد مسؤولي وزراء خارجية عدد من الدول إلى الجزائر لبحث الأزمة الليبية، حيث بدأت الزيارات بداية سنة 2020 مع وصول رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج، ووزير الخارجية محمد الطاهر سيالة، ووزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا، ووفد ممثل عن المشير حفتر، لمناقشة تطورات الأزمة الليبية وفق الحل السياسي وترتيبات عقد مؤتمر برلين، وهو الملف الذي كان أيضا، موضوع اتصال هاتفي بين الرئيس تبون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، حصلت بموجبه الجزائر على مقعد بشكل رسمي في مؤتمر برلين، وأتبعته زيارة الوفد الليبي، بزيارة لوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، ثم وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، قبل أن يصل وزير الخارجية المصري سامح شكري، للقاء الرئيس تبون ووزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، أين أكدت الجزائر تمسكها بموقفها الرامي إلى الحل السلمي في ليبيا، حيث عبر الرئيس تبون لدى استقباله وزير الخارجية المصري سامح شكري، بأن الجزائر ترفض أن يكون الدم الليبي ثمنا لمصالح دول أجنبية، مع ضرورة صون دماء الليبيين، دون التفرقة بينهم بسبب لغة الاستقطاب الدولي، (زاموش، 2020) كما أصبحت تعتمد من خلال رمضان لعامرة وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج نوعا من الدبلوماسية الالكترونية لترويج رؤيتها فيما يخص حل الأزمة، ونلاحظ ذلك في تغريداته المتكررة عبر حسابه على التويتر حول مستجدات القضية، مثلا في 22 جويلية 2021 نشر أنه بحث عبر مكالمات هاتفية مع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، وممثل الأمين العام الأممي في ليبيا، التشيكي يان كوبيش، سبل التنسيق مع تركيا لتعزيز التعاون من أجل إيجاد حل للرهانات الأمنية في ليبيا، (الإذاعة الجزائرية، 2021، <https://bit.ly/3Q97der>) وعليه تبقى الجهود الجزائرية متواصلة لتسويق رؤيتها الأمنية في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة الليبية، ما لم تصل هذه الأخيرة إلى الحل الجذري النهائي.

*** الدبلوماسية الجزائرية والتعامل مع قضية الصحراء الغربية:** تحرص الجزائر دبلوماسيا على ألا يتحول دعمها لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره إلى انخراط مباشر لها في النزاع، من هذا المنطلق، رفضت الدعوات الأمريكية والأوروبية من فرنسا وإسبانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب قصد إيجاد مخرج للخلاف حول الحل، فإن كان يبدو من

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الوهلة الأولى أن هذا السلوك من القوى الغربية هو حرص منها على عدم تحول التعارض الجزائري-المغربي إلى نزاع مباشر، فإن الجزائر أدركت أنه يخفي محاولة غير مباشرة لتوريطها في النزاع المغربي-الصحراوي، الذي تؤكد على الدوام أنها ليست طرفا فيه، ويعتبر توريطا للجزائر انطلاقا من عاملين أساسيين:

- إذا قبلت الجزائر بالحوار السياسي المباشر مع المغرب فسيكون هذا إقرارا منها بأن النزاع هو حقا نزاع بينها وبين المغرب.
- أن الشروع في هذا الحوار يعني سحب القضية الصحراوية من الأمم المتحدة وإسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بإلغاء صفة تصفية الاستعمار عن النزاع.

إذا تتميز المقاربة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية بالتقاء الدوافع الاستراتيجية (التصدي لمحاولات التوسع المغربي) مع المبادئ الأيديولوجية الراسخة في عقيدتها الأمنية (دعم البوليساريو كحركة تحرر)، وما يعطي دفعا أكبر لموقف الجزائر هو التوافق بين السلطة والقاعدة الجماهيرية حول ضرورة دعم الشعب الصحراوي في نضاله نحو الاستقلال، وقد قاد هذا التوافق إلى تعبئة شاملة لصالح الموقف الصحراوي، سلطة ونخبة وشعبا وإعلاما. (Zoubir, Benabdallah-Gambier, Op Cit, p194)

كما تحاول الجزائر الاستفادة من مميزات الثورة المعلوماتية لترويج رؤيتها حول حل القضية الصحراوية، عبر الإعلانات الدورية المنددة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لكل من وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية، والتلفزيون الجزائري، فالمتتبع لما ينشر يوميا عبر هذه المواقع يجد كتابات وتصريحات ممنهجة ساعية لخدمة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية تجاه القضية. ولأن التهديدات الأمنية للدائرة المغاربية مرتبطة بالتهديدات الآتية من الدائرة العربية، فإن الجزائر تعتمد على آليات تعاون إقليمي ضمن هذا الدائرة هي الأخرى لحماية أمنها.

ثانيا: الآليات الجزائرية للتعاون الإقليمي ضمن الدائرة العربية وما وراءها:

تدرك الجزائر أهمية التعاون متعدد الأطراف ضمن الدائرة العربية (جامعة الدول العربية) وما وراءها (أي البعد الإسلامي للتعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي)، لتحقيق أمنها القومي في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود خلال الثورة المعلوماتية.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

أ- أبعاد التعاون الجزائري-العربي ضمن جامعة الدول العربية:

تتعدد أبعاد التعاون الجزائري-العربي في إطار جامعة الدول العربية، لتشمل المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الصحية والتكنولوجية، نوضحها فيما يلي:

- البعد السياسي والأمني للتعاون: تلتزم الجزائر بحكم عضويتها في جامعة الدول العربية بمبادئها المؤسسة، أهمها توثيق الصلة مع الدول العربية وصيانة استقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إلى جانب اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي تمكن الجامعة من مبادرة الوساطة لفض النزاعات بين الدول الأعضاء، (جامعة الدول العربية: المبادئ والأهداف، 2014، <https://bit.ly/2SyAv8a>) ويمكن أن نلاحظ هذا الالتزام الجزائري واقعياً أثناء موقفها الدبلوماسي تجاه النزاع في كل من سوريا واليمن، حيث تماشياً مع هذه المبادئ التي تتوافق مع أسس عقيدتها الأمنية، اتخذت موقفاً رافضاً للتدخلات الخارجية في البلدين، أين شجعت الحوار السياسي السلمي باعتباره الكفيل بالحفاظ على وحدة أراضي الدولتين، فبالنسبة للقضية السورية لطالما دعمت محادثات السلام (جنيف، فيينا، آستانا) لإيجاد تسوية بين أطراف النزاع، حيث وضع عبد القادر مساهل عندما كان يشغل منصب وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية يوم 9 أبريل 2017، موقف الجزائر من مفاوضات آستانا، عقب محادثات جمعته بالممثلة السامية للاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغيريني" حين أكد أن الجزائر تتابع الوضع في سورية وتهدف إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي بين كل الأطراف السورية، يشجع الحوار الشامل، المصالحة الوطنية، ومكافحة الإرهاب، (تنّاح، 2018، ص106) وذات الأمر يؤكد الرئيس الجزائري الجديد من خلال تشجيع عودة سوريا إلى مقعدها في جامعة الدول العربية خلال القمة العربية الـ 33 بالجزائر، وحث بقية البلدان على مساندة هذا التوجه. (الدخيل، 2022)

أما بالنسبة لموقفها الدبلوماسي فيما يخص النزاع باليمن، فقد رفضت الانضمام للتحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب وعملية عاصفة الحزم عام 2015، تماشياً مع ما كان ينص عليه دستورهما حسب المادة 26 التي لا تسمح بمشاركة الجيش الجزائري في مهمات خارج الحدود، وبذلك كانت قد التزمت بالحياد عن سياسة المحاور، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الحوار وتقريب وجهات النظر، عن طريق الوسائل السلمية كالوساطة والتفاوض، (حجال، والغنجة، 2017) كما نجد أنها من الدول العربية التي تلتزم بالميثاق العربي لحقوق الإنسان كآلية لتحقيق الأمن السياسي. (ورشة العمل الإقليمية، 2013، ص13)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

-البعد الاقتصادي للتعاون: تنتمي الجزائر لكافة المنظمات العربية المتخصصة في المجال الاقتصادي التابعة للجامعة العربية، أهمها: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صندوق النقد العربي، والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، وكذا منطقة التبادل العربي الحر حين أعلنت رسميا من خلال المرسوم الرئاسي رقم 223 شهر أوت 2004 مصادقتها عليها، والتزامها بتحرير المبادلات التجارية مع الدول الأعضاء، ومنذ سنة 2009 بدأت تستفيد من الاعفاء الكامل من الحقوق الجمركية، أين تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة الجزائرية لتسيير ومتابعة البرنامج التنفيذي بالتنسيق مع الدول الأعضاء في المنطقة وكذا الأمانة العامة للجامعة العربية، (منطقة التبادل العربي الحر، 2017، <https://bit.ly/3S7Rmip>) كل هذه المبادرات مجتمعة تعبر عن رغبة الجزائر في مواجهة التهديدات الاقتصادية بآليات عربية مشتركة.

كما تشارك الجزائر في جميع المؤتمرات الوزارية للجامعة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، لتحقيق التنمية المستدامة، من بينها: الاجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بتمكين المرأة سنة 2014، المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والتحرك المطلوب ما بعد 2015، المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة لنفس السنة، مؤتمر أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015، وإطلاق استراتيجية التنمية المستدامة للمنطقة العربية تماشيا مع أهداف الأمم المتحدة في القمة العربية لعام 2015، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2015، ص2) ورغم التقدم المحرز من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك من الناحية الإدارية، لكن المسألة مختلفة على أرض الواقع، لأن ما يحول عائقا أمام تحقيق الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي العربي ومنه الأمن الاقتصادي الجزائري، هو تماثل اقتصاديات الدول العربية عموما، وعدم التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي يبقى مستوى المبادلات التجارية بينها ضعيفا لا يرقى إلى المستوى المطلوب، ولا ينسجم مع الأهمية الاستراتيجية لمواجهة كافة أشكال التهديدات الاقتصادية في ظل الثورة المعلوماتية. (نحو مقارنة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، 2014، <https://bit.ly/3bhsbct>)

-البعد المجتمعي للتعاون: تشارك الجزائر في جميع المبادرات العربية لمواجهة الارتباط الوثيق بين مختلف التهديدات المجتمعية: من أزمة للهوية، هجرة غير الشرعية، وإرهاب عابر للحدود، وجريمة

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

منظمة عبر وطنية، حيث تولت إلى جانب الدول الأعضاء في الجامعة العربية مهمة إعداد التقارير الدورية المناهضة لمظاهر الكراهية والتمييز ضد العرب والمسلمين المقيمين في المجتمعات الغربية، فنجد مثلاً أنها انضمت إلى ورشة العمل الدولية بالقاهرة سنة 2017 من أجل مواجهة التطرف وتعزيز الحوار لتحقيق الأمن الهوياتي، وكذا مشاركتها في المؤتمر الدولي الحامل بعنوان "جامعة الدول العربية وتحالف الحضارات... رسالة إلى الإعلاميين" بالقاهرة سنة 2018. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص65)

كما كانت سباقة في الانضمام إلى الاتفاقية العربية لمكافحة المخدرات سنة 1961 والبروتوكول المعدل لها، واتفاقية المؤثرات العقلية عام 1989، (دكاني، وبحماوي، مرجع سابق، ص111) وكذا التنديد بالتهديد الإرهابي، أين أثمرت مساعيها بتوقيع اتفاقية حول التعاون العربي لمكافحة الإرهاب 1999، أهم ما تضمنته نبذ العنف بكل أشكاله وصوره، وتعزيز التعاون القضائي العربي-العربي، وتبادل الخبرات والمعلومات، (المرسوم الرئاسي رقم 98-413 المؤرخ في 7 ديسمبر 1998 المتضمن المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، 1998، ص4) كما صادقت على اتفاقية جامعة الدول العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010، التي نصت المادة 13 منها على اتخاذ كل الدول الأطراف تدابير في قانونها الداخلي لتجريم تهريب المهاجرين، وكافة أشكال التهريب والإرهاب والتطرف. (الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، 2010، <https://bit.ly/3S9cxQU>)

-البعد البيئي للتعاون: تشجع الجزائر التعاون العربي لحماية البيئة وتحقيق التنمية البيئية المستدامة، من خلال مشاركتها في مجلس وزراء العرب للشؤون البيئية منذ عام 1987، الذي يهدف لتحديد التهديدات البيئية ذات الطبيعة الإقليمية، واقتراح مخطط عمل لمواجهةها، من خلال تنسيق مواقف المجموعة العربية في المحافل البيئية الدولية وتعظيم دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في المجال، وكذا انضمامها لمنظمات العمل العربي المشتركة المتخصصة في المجال البيئي أهمها: المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة وشبه القاحلة، لبناء نظم معلومات عن الموارد المائية وإعداد الخارطة الرقمية لهذا المورد بالمنطقة، وإعداد برامج لمكافحة التصحر، ووضع برنامج عربي للطوارئ فيما يخص التغيرات المناخية والكوارث الصحية، لكن ما يلاحظ هو فشل النظام الإقليمي العربي في إقامة نظام عملي لمواجهة أزمة فيروس كورونا، وهو أحد الدلائل على ضعف التعاون العربي ضمن البعد البيئي للأمن.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- **البعد التكنولوجي للتعاون:** تدرك الجزائر أهمية التعاون العربي لتحقيق أمنها التكنولوجي من خلال انضمامها للمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، التي تحاول تحديد فرص تحقيق الأمن التكنولوجي العربي، كما كانت من الدول السبّاقة لإبرام الاتفاقيات المتخصصة في هذا المجال منها:

- المبادرة الإقليمية العربية بالتعاون مع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-17) الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات بمدينة بيونس أيرس بالأرجنتين سنة 2017، لتحقيق الأمن التكنولوجي بالمنطقة العربية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 16)

- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات: أين وقع ممثلو الجزائر إلى جانب وزراء الداخلية والعدل ل 22 دولة عربية، بمدينة القاهرة في 21 ديسمبر 2010، على التعاون القضائي وتشجيع السياسات الجنائية المشتركة لحماية المجتمع العربي من جرائم تقنية المعلومات. (الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، 2010، <https://bit.ly/3JgZpVS>)

- المكتب العربي للشرطة الجنائية: تتخبط الجزائر فيه، بهدف تنمية التعاون بين أجهزة شرطة الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها منها الإلكترونية، لتسهيل ملاحقة المجرمين في حدود قوانين كل دولة. (بوجليدة، مرجع سابق، ص 46)

كما تنتمي الجزائر إلى المبادرات العربية التي تؤكد على الترابط بين التكنولوجيا والتنمية، بالتعاون مع خطة عمل الاسكوا (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وشمال إفريقيا) التي تسعى لوضع خطط عمل إقليمية عربية قطاعية، ولا سيما ما يتعلق بقطاع العلم والتكنولوجيا والابتكار، وقطاع مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي والمجتمعات الذكية، في عدد من الدول العربية. (الاسكوا، مرجع سابق)

وعليه فإن أبعاد التعاون الجزائري العربي ضمن جامعة الدول العربية متعددة ومتنوعة، ولتحقيق الفعالية في المواجهة تتجه إلى أبعد من الدائرة العربية للتعاون ألا وهو التعاون الإسلامي بمنظور شامل لتحقيق أمنها القومي، خاصة في بعده الهوياتي.

ب- التعاون الجزائري في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي:

تنتمي الجزائر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي منذ تأسيسها عام 1969، كونها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة تضم في عضويتها 57 دولة موزعة على أربع قارات، وتلتزم بمبادئها وأهدافها الرامية حسب ميثاقها إلى حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها، وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان، (مركز سيسيرك، 2021، <https://bit.ly/3zJIHeG>) كما تتعاون الجزائر في إطار المنظمة على مواجهة مختلف التهديدات الأمنية، خاصة بعد توسيع نطاق عملها تماشياً مع المستجدات

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

التي باتت تفرضها الثورة المعلوماتية، وبذلك تجاوز مجال عملها الميدان السياسي التقليدي، لتشمل العديد من المجالات الجديدة ذات الصلة بتحقيق الأمن في أبعاده الاقتصادية (التمكين الاقتصادي، والرفاه)، والاجتماعية (التمكين الاجتماعي والتنمية البشرية)، والبيئية (ترشيد استغلال المياه، ومعالجة مشاكل تغير المياه والكوارث الصحية)، والتكنولوجية (تحسين استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة)، ويمكننا ملاحظة التزام الجزائر بهذه الأبعاد الجديدة خدمة لأمنها القومي انطلاقا من توقيعها على برنامج عمل المنظمة للفترة ما بين (2005-2025) الذي يشمل مجالات التعاون التالية: (برنامج عمل منظمة المؤتمر الإسلامي حتى عام 2025، 2014، <https://bit.ly/2JWMWd1>)

- **المجال الأمني والسياسي للتعاون:** تدعم الجزائر بناء على خطة البرنامج، قرارات المنظمة لحل النزاعات بطريقة سلمية، وتفعيل منظومة حقوق الانسان والحكم الراشد والمساءلة، وحرية الاعلام وتشجيع الدبلوماسية العامة، كما تؤكد على موقفها الثابت الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والمناهض للتطبيع مع إسرائيل.

- **المجال الاقتصادي للتعاون:** تتبنى الجزائر خطة الأمن الاقتصادي للمنظمة الرامية لتحسين التعاون بين الدول الأعضاء في ميدان التشغيل والبنية التحتية والتصنيع، والتجارة والاستثمار والقطاع المالي، وكذا النهوض بسياسات التمكين للشباب والمرأة، وتحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء، وقد تمكنت المنظمة في هذا الصدد من رفع معدل التعاون التجاري بين دولها إلى مستوى 18.7% سنة 2014 من بينهم الجزائر، وعلى الرغم من أنها نسبة غير كافية لكنها مشجعة للمزيد من التعاون الاقتصادي.

- **المجال الاجتماعي والثقافي للتعاون:** تدعم الجزائر خطة عمل المنظمة الرامية لتحقيق الوسطية وتناغم الثقافات والأديان، التي تتماشى مع برنامجها الوطني لحماية أمنها الهوياتي، وكذا خطة عمل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والتشدد والطائفية، الرامية لمواجهة التهديدات المجتمعية العابرة للحدود، حيث وقعت الجزائر على معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي التي تم ابرامها عام 1999، كما صادقت الجزائر على بنود الخطة المتعلقة بتمكين المرأة وتحسين التعليم، والتخفيف من حدة الفقر، والنهوض بسياسات الضمان الاجتماعي آفاق 2025.

- **المجال البيئي للتعاون:** تلتزم الجزائر بمخطط العمل الإنساني الإسلامي المشترك في مواجهة التهديدات البيئية كمسكلة تغير المناخ، والكوارث الطبيعية المرتبطة بها، والتعاون في ميدان الأمن الصحي، والأمن الطاقوي، لتحقيق الاستدامة البيئية، لكن ما يلاحظ على هذا التعاون هو غياب الفعالية في الأداء والالتزام بين كافة دول المنظمة.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- **المجال التكنولوجي للتعاون:** تتعاون الجزائر مع الدول الأعضاء في المنظمة من أجل تحسين خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأمين البنية المعلوماتية من التهديدات التكنولوجية المتنوعة، خاصة فيما يتعلق ببرنامج حماية الطفولة عبر الأنترنت، وحماية الهوية الإسلامية من سياسات الغزو الممنهج. لكن وعلى الرغم من وجود هذه الاتفاقيات الجزائرية-المغربية والعربية وحتى ذات البعد الإسلامي، المبرمة لمواجهة كافة التهديدات الأمنية، إلا أنها تعاني من غياب الفعالية في التسيير والقصور في أداء المهام، لهذا فإن الجزائر تتجه للاهتمام بالدوائر الاستراتيجية الأخرى لأنها القومي أهمها الأفريقية والمتوسطة بإبرام اتفاقيات تعاون جماعية وثنائية لتحقيق الحماية المطلوبة.

2.1.3.3 آليات التعاون الإقليمي ضمن الدائرة الأفريقية:

تتنتمي الجزائر إلى الآليات التعاونية لمنظمة الاتحاد الأفريقي، وكذا دول الساحل الأفريقي لتحقيق أمنها القومي، ويتضح ذلك فيما يلي:

أولاً: أبعاد التعاون الإقليمي الجزائري ضمن الاتحاد الأفريقي: تتراوح آليات المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود الآتية من الدائرة الأفريقية، بين الاعتماد على أدوات عسكرية وغير عسكرية، تتمثل في:

- **البعد الأمني والسياسي للتعاون:** بدأت الجزائر تعاونها مع الدول الأفريقية من خلال العمل على المحورين الأمني والسياسي، منذ نشأة منظمة الوحدة الأفريقية قبل تحولها إلى منظمة الاتحاد الأفريقي، أين كانت من بين أكثر الدول فعالية ضمن المنظمة بمبادئها كدعم حركات التحرر الأفريقية، والدعوة لتقرير مصير الشعوب الأفريقية التي كانت لاتزال تحت الاستعمار، كما أنها تعتبر من الدول المؤسسة للاتحاد الأفريقي بغرض التنسيق الإقليمي للتعامل مع التهديدات التي تراها مشتركة بين الدول الأفريقية، وتتطلب انشاء هوية أمنية مشتركة تقوم على مفهوم موحد للتهديد، لذلك تعمل سياسيا على الترويج لمبادئ عقيدتها الأمنية المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي بشؤون القارة الأفريقية، وتولي الدول الأفريقية لحماية أمنها بنفسها بعيدا عن المضلات الأجنبية، والتأكيد على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، حيث تدعم الجزائر برنامج الاتحاد الأفريقي عام 2007، (The African Union Border Programme) لإدارة الحدود من حيث التحديد والترسيم، وبناء المؤسسات الكفيلة بذلك وتنمية القدرات وتعبئة الموارد اللازمة لحل الخلافات عبر الحدود، (Bakrania, Op Cit, p12) وكذا الترويج لرؤيتها الخاصة بحل القضية الصحراوية، وفي إطار سعيها للمساهمة في حل

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

المشاكل الإفريقية، توسطت لتسوية النزاع الإثيوبي الإريتيري سنة 2000 بمنطقة القرن الإفريقي، تأكيداً على دورها الدبلوماسي الريادي في القارة، إلى جانب جهودها لإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في القمة الأولى للاتحاد سنة 2002، قبل أن يبدأ في ممارسة عمله سنة 2004، كآلية وقائية لإدارة ملفات الأمن الإفريقي واحتواء النزاعات بطرق إفريقية.

(Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, 2010, p25)

وقد نجحت من خلال هذين البعدين في كسب التأييد الإفريقي النسبي للقضيتين الصحراوية والفلسطينية، وأهم مكسب حققته الدبلوماسية الجزائرية حالياً من خلال الاتحاد الإفريقي هو تمريرها لقرار تعليق منح صفة مراقب لإسرائيل لدى الاتحاد الإفريقي.

-البعد الاقتصادي التنموي للتعاون: تقوم المقاربة الجزائرية على دعم الجهود الأمنية والسياسية بآليات اقتصادية لتنمية القارة الإفريقية، وتمكين دولها من الانتقال من حالة التبعية والاستدانة المزمنة إلى حالة القدرة على التنمية، ويمكن أن ندرج الاسهام الجزائري في إطلاق مبادرة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) سنة 2001 المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي من خلال التكامل الإقليمي الإفريقي وبالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الراغبة في مساعدة دول القارة على تحقيق الأمن والتنمية، قامت الجزائر في إطارها بإلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لـ 14 دولة إفريقية سنة 2013، لدفع عجلة التنمية، كما نجد انضمامها لقمة مجموعة الثمانية (G8) ومساهمتها في إنشاء "منظمة صحاري العالم" سنة 2002 لترقية استراتيجية التنمية الإفريقية والوقاية من الاستغلال المفرط لثروات المناطق الصحراوية، والجدير بالذكر أن الجزائر تشارك في الاجتماعات الإقليمية الإفريقية الدورية لخلق الوظائف للشباب وتمكين المرأة أهمها: الاجتماع الإقليمي الثاني عشر في أكتوبر 2011 بجنوب أفريقيا، لمواجهة التلوث الخطير "الفقر والبطالة والتلوث" بالقارة، (منظمة العمل الدولية، 2011، ص1) ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا بالسودان من 19-23 فيفري 2018 في سياق خطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 لمعالجة قضية عمالة الشباب، وخطة التنمية المستدامة 2030. (منظمة الأغذية والزراعة، 2018، ص2)

-البعد المجتمعي للتعاون: تشجع الجزائر التعاون الإفريقي لمواجهة الهجرة غير المشروعة حسب برنامج "مواطنو إفريقيا"، الذي يهدف إلى جعل استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه إفريقيا تنصب في تمويل التنمية، ورفض الهجرة الانتقائية للكفاءات، (عواشيرة، مرجع سابق، ص154) إضافة إلى الجهود

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الجزائرية من أجل التسويق القاري لتصورها المتعلق بتجريم دفع الفدية للإرهاب، خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر من 12 إلى 14 جويلية 1999، أين استطاعت جلب تأييد ومصادقة دول المنظمة على الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ثم تم تبني البروتوكول الملحق لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا سنة 2004، ودعوتها المستمرة إلى تحديث الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب وفق مقاييس عالمية، (الاتحاد الإفريقي، 2004، ص3) ولتحقيق ذلك تحتضن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) منذ أكتوبر 2004، الذي يهدف إلى تنظيم ندوات وملتقيات مع دول القارة الإفريقية وحتى خارجها كالاتحاد الأوروبي، من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول الظاهرة الإرهابية وقطع تمويله بالسلاح، ودعم القدرات وتحقيق تعاون إقليمي ودولي للحد منه. (الخميس، 2019)

كما تتعاون الجزائر مع منظمة الدرك الإفريقي (OGA) لذات الغرض، وتترأس المكتب الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا والساحل، لتحسين التعاون مع مصالح الدرك المشتركة في مجال التنسيق الأمني وتبادل المعلومات والخبرات من أجل مكافحة الإرهاب وتجارة الأسلحة، وتوفير شبكة استعلام استخباراتي تغطي 26 دولة إفريقية حول انتشار الجريمة المنظمة بشتى أشكالها. (بلعباس، 2018، ص100)

وتدعم الجزائر خطة عمل الاتحاد الإفريقي الأمنية منذ سنة 2013 لمراقبة المخدرات ومحاربة الجريمة، التي تم من خلالها إطلاق مشروع منظمة الشرطة الإفريقية (Afrapol) في أشغال المؤتمر الإفريقي للمدراء والمفتشين العامين للشرطة بالقارة السمراء المنعقد بالجزائر يومي 10-11 فيفري 2014، لجعل أجهزة الشرطة بالقارة تواكب المستجدات والتطورات في ظل الثورة المعلوماتية. (المديرية العامة للأمن، 2014، ص7)

-البعد البيئي للتعاون: تبذل الجزائر إفريقيا جهودا لدعم التنمية البيئية المستدامة في إطار مبادرة النيباد، كما أنها عضو في اللجنة الإفريقية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، حيث ترأست الوفد الإفريقي للمفاوضات حول التغيرات المناخية في العالم بين سنتي 2007 و 2009، ونظمت ندوة إفريقية سنة 2008 جمعت وزراء البيئة للتحضير لقمة كوبنهاغن حول التغيرات المناخية سنة 2009 والبحث عن موقف إفريقي موحد يدعم موقفها التفاوضي العالمي في بروتوكول كيتو سنة 2012، كما شاركت في الندوة الإفريقية السابعة حول مواجهة التغيرات المناخية برعاية الأمم المتحدة، لضمان تنمية مستدامة لإفريقيا بأديس أبابا 2010. (Centre de Conférences Des Nations Unies: Agir Face Aux Changements Climatiques Pour Promouvoir Un Développement Durable En Afrique, 2010, p2)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

إضافة إلى الجهود الجزائرية ضمن الاتحاد الافريقي لمواجهة الأمراض المعدية (الايذز والسارس، وانفلونزا الخنازير، وكورونا...)، حيث كانت من الدول الافريقية السباقة الداعية لعقد منتدى افتراضي لوزراء الاتحاد الافريقي منتصف سنة 2020 لبحث سبل تحقيق استجابة افريقية فعالة في مواجهة جائحة فيروس كورونا، (قرني، 2020) وكذا دعوتها لتوزيع اللقاح المضاد للفيروس بطريقة عادلة تراعي ظروف دول القارة الافريقية، وتأكيدا من خلال أجندة عمل الاتحاد 2063 على ضرورة تحسين مستويات التعاون القاري لتجنب أزمات أمن الطاقة.

-البعد التكنولوجي للتعاون: نجد في هذا الصدد اتفاقية الاتحاد الافريقي لأمن الفضاء الالكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي سنة 2010 المعتمدة خلال القمة الـ 23 التي انعقدت بمالابو بجمهورية غينيا الاستوائية، حيث يتضمن الفصل الثالث منها تعزيز الأمن الالكتروني ومكافحة الجريمة الالكترونية، يتناول في قسمه الأول تدابير الأمن الالكتروني الواجب اتخاذها على المستوى الوطني فيما يتعلق بالجانب القانوني والمؤسساتي وكذا أهمية التعاون الدولي لمواجهة التهديدات الالكترونية، مع التأكيد على أهمية نشر ثقافة تأمين الفضاء الالكتروني من خلال أدوار متكاملة للحكومات مع القطاعين العام والخاص، وقد تم إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية في ماي 2018 لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية، تتعلق بخلق الثقة في مجال الخدمات المقدمة بواسطة الأنترنت . (اتفاقية الاتحاد الافريقي بشأن أمن الفضاء الالكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، 2010، ص18)

ولأن التعاون القاري ضمن منظمة الاتحاد الافريقي تشوبه العديد من العوائق فإن الجزائر تلجأ إلى تعاون إقليمي إضافي مع دول الساحل الافريقي، لتحقيق أمنها القومي.

ثانيا: التعاون الإقليمي مع دول الساحل الافريقي: تسعى الجزائر إلى إيجاد مقاربة إقليمية تحصينية ضد مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود مع دول الساحل الافريقي، تشمل عدة أبعاد:

-البعد السياسي للتعاون: تتجه الجزائر بدبلوماسية أمنية لمواجهة كافة أشكال التهديدات الأمنية الآتية من الفضاء الجيوسياسي للساحل الافريقي، قائمة على الالتزام بمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحسن الجوار، (غزالي، 2018، ص220) فبالنسبة لتسوية أزمة الطوارق في النيجر، فإن الجزائر ساهمت من خلال توسطها في مفاوضات إحلال السلام في توقيع اتفاقية سنة 1997، التي توجت بالاحتفال الرسمي لنهاية الحرب سنة 2000، أما عن أزمة الطوارق في مالي، فقد توسطت المفاوضات بين حكومة مالي والأزواد منذ بداياتها، أول جهودها في هذا السياق عندما جمعت السلطات المالية يومي 5 و6 جانفي 1991 في تمراس إلى جانب ممثلي الحركة، أين اتفقوا على وقف إطلاق النار، لكن

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

خاصية تجدد النزاع بقيت تحول في كل مرة دون تحقيق المسعى الجزائري المتعلق بالحل الجذري، فرغم عمليات الوساطة المتكررة: (لقاء الجزائر الأول عام 1991، الثاني عام 1992، الثالث 1994، اتفاق السلام لعام 2006) إلا أن تطبيق بنود اتفاقيات السلام اصطدمت واقعا بالعديد من العراقيل تجعل النزاع مزمنًا متعدد التداعيات السلبية على الأمن الإقليمي لجميع دول الجوار، (بن عنتر، مرجع سابق، ص57) أخطرها التي تشهدها المنطقة منذ انقلاب سنة 2012 الذي جاء على إثره التدخل الفرنسي في مالي، نظرا لحجم تداعياته على الأمن القومي الجزائري كما ذكرنا سابقا، ولحد اليوم تحاول الجزائر الترويج لمقاربتها الأمنية القائمة على تفضيل الحلول السياسية والسلمية والحوار، الراضية للتدخل الأجنبي في المنطقة، لكن دون تحقيق الفعالية المطلوبة، وعليه تتجه إلى إبرام مبادرات تعاون أمني للمواجهة.

-البعد الأمني للتعاون: لطالما أولت الجزائر أهمية قصوى لمعالجة قضايا الساحل الأفريقي في الاجتماعات الدورية لمنظمة الوحدة الأفريقية سابقا وبعدها الاتحاد الأفريقي، لكن مع تزايد مخاطر التهديدات الأمنية المنبثقة عن الأوضاع الأمنية المتردية في المنطقة، أصبحت تبحث عن مبادرات للتنسيق والتعاون الأمني المباشر (المتعدد الأطراف والثنائي) مع دول المنطقة، وكانت أولى المبادرات مع الندوة التنسيقية لدول الساحل الصحراوي التي عقدت في الجزائر يوم 16 مارس 2010، بمشاركة ممثلي كل من: "الجزائر، بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، النيجر وتشاد"، تم الاتفاق فيها على تنسيق التعاون الأمني على المستوى الوطني، والثنائي، والإقليمي والدولي، لمواجهة تداعيات الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والهجرة غير الشرعية، وتمكنت الجزائر في إطار المسار التكميلي لهذه الندوة، من رسم خارطة إدراكية للأمن في المنطقة، بتشكيل لجنة قيادات الأركان المشتركة حسب اتفاق تمناست لتجسيد التعاون الأمني الميداني المشترك مع دول الساحل الأفريقي، (Chenna, Op Cit, pp 141-142) كما تم إنشاء وحدة التنسيق والاتصال، لكسر الأضلع الثلاث لمثلث الإرهاب، تركز على النحو الآتي:

-الضلع الأول: ملاحقة الأفراد المنفذين للأعمال الإرهابية.

-الضلع الثاني: تأمين المنشآت الحيوية المعرضة للعمليات الإرهابية.

-الضلع الثالث: منع مرور كل وسائل الأسلحة والمتفجرات والمعدات التي تساعد في القيام بالعمليات الإرهابية، مع تجريم دفع الفدية للإرهابيين مقابل تحرير الرهائن. (الخميس، مرجع سابق)

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

وكذا إنشاء خلية وحدة الربط والادماج الاستخباراتية، لتعزيز دور المخابرات واستحداث دوريات مختلطة على طول الحدود لتفعيل التبادل الاستعلامي بين دول المنطقة.

(Centre international pour développement des politiques Migratoires, 2013, p78)

تتمثل الميزتان الأساسيتان لهذه المبادرات في تجاوز الإشكالات المتعلقة بمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود على الحدود المتقاسمة بين دول المنطقة، لاسيما بتمكين القوات النظامية للدول المعنية من عبور الحدود إلى تراب الدولة المجاورة في حال حدوث مطاردات تستلزم ذلك، فضلا عن ضمان تكوين جيد للضباط الموريتانيين، الماليين، والنيجريين من قبل مصالح الأمن الجزائرية بحكم خبرتها في التعامل مع ظاهرة الإرهاب خصوصا. (مصباح، مرجع سابق، ص99)

-**البعد الاقتصادي التنموي للتعاون:** تعمل الجزائر على الربط بين الإجراءات السياسية والأمنية بإجراءات اقتصادية لغرض تحقيق الأمن والتنمية في الساحل الافريقي، فنجد انضمامها إلى تجمع دول الساحل والصحراء سنة 2002، الذي يضم (جيبوتي وافريقيا الوسطى وجامبيا وارينيريا والكونغو الديمقراطية والسنغال ومصر وتونس والمغرب ونيجيريا والنيجر وليبيا والتشاد ومالي وبوركينا فاسو والسودان) ويسعى إلى تنفيذ مخططات تنموية متكاملة في الدول الأعضاء، والتخفيف من حدة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الافريقي في ظل دعم التعاون جنوب-جنوب، من خلال مشروع الطريق السيار العابر للصحراء الذي يربط بين الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ونيجيريا وتونس لزيادة نسبة المبادلات التجارية وتحسين الظروف المعيشية، وفك العزلة عن هذه المناطق، إضافة إلى مساهمة سوناطراك في تطوير حقول النفط بالنيجر، وإنجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء (نيجال) الذي يربط حقول الغاز في النيجر بموانئ الجزائر، إذ توجه الرسوم المدفوعة فيه لخلق التنمية في المناطق الحدودية للنيجر، كذلك قيام الجزائر بتمويل عمليات حفر آبار المياه ومراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية في شمال كل من النيجر والتشاد ومالي.

كما قامت بتجسيد مشروع كابل الألياف البصرية على مسافة 230 كلم الرابط بين عين قزام الجزائرية وأرليت بالنيجر، ووضع مخطط خط آخر للألياف البصرية يقارب 950 كلم، مع تقنين النشاط التجاري التقليدي للطوارق (تجارة المقايضة) أثناء إقامتها لمعرض تجاري سنوي بولاية تمنراست كفضاء اقتصادي يلتقي فيه الطوارق من كل الدول، كما استثمرت 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي، وتعد موريتانيا أكبر المستفيدين بمسح ديون بمقدار 250 مليون دولار، كما قدمت هبة بقيمة 10 ملايين دولار للحكومة المالية لبعث النشاط التنموي في شمال مالي سنة 2010، في إطار مبادرة النيباد.

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

ودعمها لمسار نواكشوط الذي أطلقتته لجنة الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن في 13 مارس 2013 لتعزيز التعاون الأمني بين 11 دولة أفريقية (الجزائر، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال وتشاد) بتركيز العمل الأفريقي ضمن محاور الأمن والحكامة والتنمية، (بن عنتر، 2015) كما قامت بافتتاح المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا سنة 2018، وفتح الحدود مع النيجر سنة 2021 لزيادة حجم المبادلات التجارية والفرص الاستثمارية التعاونية، في ظل مخططها لتنمية المناطق الحدودية في بعده الإقليمي مع دول الجوار.

وتعقد مجالس دورية لمرصد الصحراء والساحل بالجزائر لتعبئة الموارد المالية من أجل تعزيز برامج مكافحة التصحر وإدارة الموارد المائية لاستكمال المشاريع المخطط لها، (صحراوي، وحرفوش، 2020، صص 248-249) إلى جانب تعاون الجزائر مع هيئة تنسيق العمل الإنساني في منطقة الساحل الأفريقي، لتجميع الموارد اللازمة من أجل مواجهة مشاكل الأمن الغذائي المنقوص، وانتشار الأمراض المعدية، وتداعيات الكوارث البيئية. (زقاع، ومنصوري، 2014، ص75)

ويعتبر الجانب التكنولوجي نوعا ما مغيبا في التعاون الجزائري مع دول الساحل الأفريقي، وعليه تتجه بنظرة متوسطة أخرى لحماية أمنها، باعتبارها أحد الدوائر الاستراتيجية المهمة لتحقيق استجابة فعالة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية.

3.1.3.3 آليات التعاون الإقليمي ضمن الدائرة المتوسطة:

تبلور وتطور الانشغال الأمني الجزائري حول ضرورة التعاون متعدد الأبعاد ضمن الدائرة المتوسطة بصورة خاصة، تزامنا مع تحول أشكال التهديدات الأمنية وتقاطع تداعياتها مع مختلف الدوائر الجيوسياسية لأنها القومي، وعليه انضمت إلى مجموعة من المبادرات التعاونية المتوسطة هي على النحو التالي:

أولا: أبعاد التعاون في إطار الشراكة الأورو متوسطية (مسار برشلونة 1995):

تعتبر الجزائر من الدول التي تؤكد على رغبتها في وضع هندسة جديدة للعلاقات الأورومتوسطية وفق ما تفرضه التطورات الدولية والإقليمية السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى التكنولوجية والبيئية، من خلال انضمامها إلى مشروع الشراكة الأورو متوسطية الذي يشمل ثلاث محاور:

- الأول يتعلق بالحوار السياسي حول الأمن والاستقرار وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث نجد مشروع دعم إصلاح العدالة والشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي الموجه نحو دول جنوب المتوسط من بينها الجزائر التي استفادت من تمويل قدره 15 مليون أورو لدعم قدرات المنظومة القضائية في ميدان

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

التنظيم ونوعية الخدمات، كما انضمت لبرنامج أورواماد عدالة في 3 سبتمبر 2014، لمدة ثلاث سنوات يتمحور حول تقديم مساعدات لتحقيق العدالة القضائية، وتعديل قانون السجون وحقوق المرأة الجزائري، وكذا انضمامها لمجموعة تريفى (TREVI) التي تضم وزراء العدل والداخلية، وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث قوانين ردع المهاجرين السريين. (بوقنطار، 2005) - الثاني يتضمن جوانب التعاون الاقتصادي والمالي من منظور السوق الحر، أين قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ 4.60 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل تكاليف الانفتاح الاقتصادي من خلال برنامج ميدا (MEDA).

- الثالث يشمل الحوار حول المسائل الاجتماعية والثقافية من أجل دعم حقوق الانسان مثلاً أبرمت الجزائر اتفاقاً مع إيطاليا في نوفمبر 1992 لمحاربة الإرهاب، والاجرام المنظم والاتجار بالبشر والمخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، يؤكد على ضرورة تبادل المعلومات، والمساعدة المتبادلة في المجال، كذلك نجد اتفاقية شراكة الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي سنة 2002 التي تنص المادة 84 منها على التعاون في مجال الوقاية ومحاربة الهجرة السرية (عواشيرة، مرجع سابق، ص154)، دون أن ننسى البرنامج الإقليمي الأورو متوسطي للبيئة الذي نفذ على ثلاث فترات منذ سنة 1997 إلى سنة 2008، وبرنامج كليما ميد الذي استهدف العديد من دول جنوب المتوسط من بينها الجزائر لتقديم المساعدة التقنية وإرساء اقتصادات مستدامة منخفضة الكربون، وورشات العمل المختلطة لدراسة تداعيات ندرة المياه. (دندن^ب، مرجع سابق، 290)

كما نجد الاتفاقية الجزائرية-الفرنسية لمواجهة الجريمة الالكترونية المنصوص عليها في الاتفاقية الأرومتوسطية المؤرخة في 22 أبريل 2002، الهادفة لربط الجهود بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من جنوب المتوسط في مجال الأمن الالكتروني ومواجهة الاجرام المنظم، حيث نصت المادة الأولى منها على إقامة الطرفان تعاوناً عملياً وتقنياً. (بوزيدي، مرجع سابق، ص12)

لكن ما يعاب على هذا الشكل من التعاون، أن الدول الأوروبية وضعت مجموعة من الاملاءات تتناسب مع رؤيتها الخاصة للجانب الأمني في المتوسط، وفق شروط سياسية دون الأخذ بعين الاعتبار رؤية دول جنوب المتوسط التي وجدت نفسها بمثابة حواجز أمام مختلف التهديدات لحماية الأمن الأوروبي، على حساب الجوانب التنموية والإنسانية التي تهمها.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

ثانيا: أبعاد التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي:

جاءت السياسة الأوروبية للجوار عام 2003 كاعتراف بالاعتماد المتبادل بين كل أبعاد الأمن العسكري السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والتكنولوجي، ومن ثم الحاجة إلى تشكيل مجموعة إقليمية سياسية متكاملة في شكل مجتمع أمني متشابك ترتبط فيه المخاوف الأمنية الأساسية بين مجموعة دوله، وتتمثل أهداف سياسة الجوار في:

- إقامة حلف من الأصدقاء لتعزيز الأمن الأوروبي، من خلال تطوير الالتزام المشترك بالقيم المشتركة كسيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الانسان.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والفني والتقني.

وقد وضعت مجموعة من البرامج لتحقيق هذه الأهداف تشمل عدة أبعاد للتعاون:

- **التعاون السياسي والأمني**، حيث تم وضع تحسين الحوكمة وسلطة القانون وحقوق الانسان، ودعم اصلاح العدالة، والتحكم في الهجرة والتنقل كأهم الأهداف السياسية والأمنية التي يجب أن تحتل الأولوية في أجندات عمل دول الجنوب وفق ما يتماشى مع أجندة العمل الأوروبية، ونجد في هذا الصدد التعاون الجزائري مع الشركاء الأوروبيين في إطار برنامج ميدا للاستفادة من خبرة مصالح الشرطة الأوروبية في تكوين مصالح الأمن الجزائرية خلال الفترة (2004-2010)، ثم تبعه مشروع آخر سنة 2011 بغلاف مالي يساوي 5 مليون أورو لدعم التعاون في المسائل البوليسية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية من بينها الجزائر، عن طريق التكوين المتواصل على التكنولوجيات والتقنيات الشرطية الجديدة. (مزيوت، وآخرون، مرجع سابق، ص96)

- **التعاون الاقتصادي والاجتماعي**: نجد انضمام الجزائر إلى خطة عمل البحر المتوسط 2016-2025 لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية برعاية الأمم المتحدة، (روغوشيتش، 2020، ص14) تحسين المبادلات التجارية، البحث والابتكار، تمكين الشباب وقضايا المساواة بين الجنسين، عصنة قطاعات الصحة والفلاحة، أين يساعد برنامج التنمية الزراعية والريفية الأوروبي-الجزائري على تسويق منتجاتها الزراعية والنفاذ للسوق الأوروبية، وكذا مواجهة التهديدات المجتمعية العابرة للحدود (الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والجريمة المنظمة)، كبرنامج إينيس (AENEAS) حين قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية وتقنية لدول الجنوبية للتعاون التنموي. (برنامج التنمية الزراعية والريفية في المتوسط يساعد الجزائر على دعم تسويق المنتجات الزراعية والنفاذ إلى الأسواق، 2016، <https://bit.ly/3ytVJv9>)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- **التعاون في مجال الطاقة والصحة والبيئة:** أين وضعت المجموعة الأوروبية وفق تصورها أجندة تعاون مع الدول المتوسطية من بينها الجزائر في مجالات أمن الطاقة وفق تصور أوروبي يقوم على ضمان امدادات مصادر الطاقة من دول الجنوب دون مراعاة التبعات الاقتصادية لتصورها، الأمن الصحي من خلال المبادرة الأوروبية لإنشاء قوة عمل إقليمية للوقاية من الأمراض والأوبئة العابرة للحدود خلال الفترة ما بين 2020 و 2024 بميزانية تقدر ب 6 مليون أورو، يتكفل بمراقبة تنفيذها المركز الأوروبي لمكافحة الأمراض، (المبادرة الأوروبية للأمن الصحي، 2021، <https://bit.ly/3PhMqoU>) ومواجهة مشكلة التغيرات المناخية عبر المبادرة المتوسطية للتكيف مع تغير المناخ التي يدعمها الاتحاد من أجل المتوسط والوكالة الفرنسية للبيئة والطاقة، والمخطط الأزرق المتوسطي، وكمثال على هذا التعاون نجد مشاركة الجزائر في البرنامج المتوسطي للوقاية من الكوارث الطبيعية لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 7 أبريل 2021، ويمكن أن نذكر استفادة الجزائر من التمويل الإنساني الأوروبي لمساعدة ضحايا حرائق الغابات ب 80.000 أورو في 8 سبتمبر 2021. (الاتحاد الأوروبي يقدم يد المساعدة لضحايا حرائق الغابات، 2021، <https://bit.ly/3atPeR0>)

إضافة إلى التعاون في مواضيع مختلفة ومتداخلة كالثقافة، وترقية الاعلام، وتطوير أداء المجتمع المدني، وفتح الحوار المتعدد بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية على جميع المستويات، لكن في ظل ضعف الآليات التحفيزية والتنظيمية يلاحظ قصور وعدم تفعيل لهذا المجال من التعاون، بسبب العراقيل التي تعانيها دول الجنوب، حيث أن ما يعاب على هذه السياسة هو غلبة المواضيع المتخصصة في مكافحة الهجرة واللجوء والفقر وحماية حقوق الانسان ونشر معايير الديمقراطية، إذ تقوم سياسة الجوار هذه على ثلاث خصائص:

- الأولى الاتجاه بسياسات تفضيلية مفصلة على المقاس، انطلاقا من مبدأ أن الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، حيث تكون وطيدة إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة، وتكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح.

- الثانية هي مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة.

- والثالثة هي علاقات الثنائية السياسية حيث يقيم الاتحاد الأوروبي ككتل علاقات مع كل دولة من دول جنوب المتوسط شراكة على حدا.

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

تمثل هذه الخصائص مجتمعة أحد أهم عراقيل تحقيق استجابة متوسطة فعالة في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود بطريقة تكاملية مشتركة، أين تجد الجزائر نفسها على غرار دول جنوب المتوسط الأخرى ملزمة بتحمل تكلفة الوقوف كجدار صد (حزام واقٍ) عازل للتهديدات الأمنية الوافدة إلى أوروبا وتحت ضغوط خارجية متعددة تحد من مسار تحقيق أمنها القومي، لأن الدول الأوروبية قد أقحمتها في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية بالنسبة للأمن الأوروبي.

ثالثا: أبعاد التعاون في إطار مجموعة (5+5) دفاع:

ظهرت معالم الحوار 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى بروما عام 1990 وعلى الرغم من تعطله لمدة عشر سنوات، إلا أنه انطلق من جديد سنة 2001 ببرشلونة، ويشمل كلا من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا من الضفة الشمالية للمتوسط، إلى جانب الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا من الضفة الجنوبية، والهدف منه حسب قمة تونس سنة 2003، هو محاولة إيجاد مقاربة مشتركة بين دول غرب المتوسط لمعالجة المسائل الأمنية المختلفة من بينها الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة عبر الوطنية وقضايا الإرهاب والتطرف. (ذبيح، وزناتي، 2019، ص222)

وعلى العموم تهتم مبادرة 5+5 دفاع التي تنتمي إليها الجزائر بأربعة مجالات: المراقبة البحرية، مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية، تفعيل دور الأمن الجوي، التكوين المعلوماتي وتفعيل دور البحث والتحري. (الخميس، مرجع سابق)

فعلى المستوى الأمني مثلا أكد اجتماع طرابلس 2010 وقمة مالطا 2010 على تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتزمت من خلاله الجزائر بالسعي للتخفيف من المد المتزايد للظاهرة بإبرام الاتفاقيات مع الدول المصدرة وفرض عقوبات على الهجرة غير الشرعية المغادرة منها إلى أوروبا، وتكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الشركاء الأوروبيين في المجال، إضافة إلى انشاء مجموعة اتصال ثنائية حول مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني في فيفري 2011 مع بريطانيا وألمانيا. (رابحي، ورشيد، 2020، ص ص 197-198)

كما أبرمت اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي حول مشروع تساكمد (Taskmed) في جويلية 2011 من أجل بلورة استراتيجية إقليمية لتدريب وتطوير المهارات الفنية للوحدات الأمنية المختصة في مواجهة تهريب المواد النووية عبر الحدود والتجارة في المواد المشعة. (مصباح، مرجع سابق، ص109)

وعلى المستوى التنموي والاجتماعي، ترأست الندوة ال 14 لحوار 5+5 بالجزائر العاصمة في 21 جانفي 2018 التي تم فيها التطرق إلى الإشكاليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

وقضايا الشباب والشغل والتنمية المستدامة، والإرهاب والتطرف والأزمات والنزاعات التي تواجه منطقة غرب المتوسط، حيث حثت فيها الجزائر على ترقية التعاون بين بلدان الحوار عن طريق تبادل الخبرات، وتحقيق مقاربة توافقية براغماتية للتعاون لصالح الاستقرار والأمن والرفاهية المشتركة بالمنطقة، (حوار 5+5: إعلان الجزائر يكرس مبدأ الحوار السياسي لحل الأزمات في المنطقة، 2018، <https://bit.ly/3cLJR09>) ونظمت سنة 2018 المنتدى الثالث لشبكة مراكز التفكير والندوة الثالثة للمالية والاستثمار 5+5 والندوة الوزارية الثانية لتطوير الاقتصاد الأزرق.

وترأست مناصفة مع مالطا الندوة الـ 15 لوزراء خارجية دول الحوار 5+5 في جانفي 2019، تحت شعار "العمل معا من أجل مستقبل مستدام لغرب المتوسط"، لدراسة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة مع التطرق إلى دور الشباب في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة على ضفتي البحر المتوسط، وضرورة التعاون من أجل التصدي للتهديدات الأمنية بطريقة تعاونية ديناميكية، (مسهل يتراأس مناصفة الندوة الـ 15 لوزراء خارجية دول الحوار 5+5 بمالطا، 2019، <https://bit.ly/3cTFXCz>) وتلاه الاجتماع الحادي عشر لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء سنة 2019، خصص لدراسة سبل تطوير الآليات الالكترونية للدفاع، وتناول الاجتماع الثاني عشر عبر تقنية التحاضر عن بعد سنة 2020، سبل إرساء حوار توافقي يكون مقصده مكافحة كل التهديدات العابرة للحدود، بما فيها فيروس كورونا، مع التطرق لمواضيع متنوعة كالاقتصاد البحري المستدام، وتطوير الدفاع الجوي. (علامة، 2020)

وعن البعد التكنولوجي للتعاون، نظمت في إطار هذه المبادرة، ملتقى دوليا حول "الجريمة المعلوماتية: شبكات التواصل الاجتماعي والأمن العمومي"، يومي 22 و 23 أبريل 2015 بالنادي الوطني للجيش، حضره ممثلون عن الدول الأعضاء، لبحث سبل تكثيف الجهود المشتركة لمواجهة الجريمة المعلوماتية، (مجلة الجيش، 2015، ص41) وانضمت إلى الورشة الإقليمية للتعاون القضائي الدولي وتعاون الشرطة بشأن الجريمة السيبرانية والحجة الالكترونية في 26 أبريل 2021، لتحسين الاستجابة الفورية في مواجهة التهديدات الالكترونية. (التعاون بشأن الجريمة السيبرانية في منطقة الجوار الجنوبي، 2021، <https://bit.ly/3OYiuOO>)

كما نجد حضورا للجزائر ضمن الترتيبات الأمنية المتوسطية الأورو-أطلسية منذ سنة 2000 بعد خروجها من عزلتها، وتغير الرؤية الأمريكية للجزائر باعتبارها دولة جديرة بالتعاون الأمني لخبرتها في مواجهة الإرهاب. (بوسبنة، 2016، ص234)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

وعليه تعتبر الجزائر من أبرز دول جنوب المتوسط الأكثر حضورا في المشاريع الأوروبية الوقائية لمواجهة مختلف أشكال التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية، وهي مبادرات تظل قائمة ولا يمكن الاستغناء عنها في أي مقارنة لإحلال الأمن القومي الجزائري، حيث نجد سنة 2021 مشروع الاستجابة التضامنية الأوروبية ضد فيروس كورونا الذي استفاد منه قطاع الصحة الجزائري بتبرعات للكمادات والأجهزة الطبية، مثالا على ذلك، ونظرا لتشابك وارتباط التهديدات الأمنية ضمن كافة الدوائر الجيوسياسية لأمنها القومي، خاصة وأن البعض منها يحمل صفة العالمية في تداعياته، فإن الجزائر تلجأ لتعزيز أمنها الإقليمي بالاهتمام أكثر بمحور التعاون الدولي.

2.3.3 آليات التعاون دوليا:

تتخبط الجزائر في آليات التعاون الدولي لحماية أمنها القومي، إدراكا منها بأن التهديدات في ظل الثورة المعلوماتية عالمية في طبيعتها وتتطلب حلولاً عالمية مماثلة لمواجهتها، من خلال التعاون المتعددة الأطراف في إطار المنظمات الدولية، أو بإبرام علاقات تعاون ثنائية مع القوى الكبرى في النظام الدولي.

1.2.3.3 التعاون الجزائري في إطار المنظمات الدولية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تدرك أهمية الانخراط في المنظمات الدولية السياسية أو المتخصصة في ميادين أخرى (اقتصادية، أمنية، ثقافية، تكنولوجية) لتحقيق أمنها القومي ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية.

أولا: التعاون الجزائري ضمن منظمة الأمم المتحدة:

انضمت الجزائر لهيئة الأمم المتحدة بعد الاستقلال في 8 أكتوبر 1962، أين التزمت بمبادئها واعتبرتها أساسا لقانونها الداخلي ومحددا سلوكها الخارجي، ومنذ ذلك الوقت لعبت دورا دبلوماسيا في تشجيع السلم العالمي، حيث ساهمت في التوسط لحل العديد من النزاعات (النزاع العراقي-الإيراني، النزاع الاثيوبي الايريتريري)، الدفاع عن قضايا التحرر (فلسطين والصحراء الغربية)، المطالبة بنظام اقتصادي عالمي عادل، إلى جانب التزامها بتطبيق معاهدات دولية متعددة الميادين، لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، منها:

- **الميدان السياسي للتعاون:** نجد التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل التي صودق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 6-299 ليوم سبتمبر 2006، والاتفاقيات

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الأممية لمكافحة الفساد منذ سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-127، (الأمم المتحدة، 2013، ص2) وتشارك الجزائر بصفة دائمة في أشغال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل بحث سبل التعاون في جميع الميادين، نذكر مثلا تأكيد وزير خارجيتها "رمطان لعمامرة" خلال أشغال الدورة 76 للجمعية في 25 سبتمبر 2021 عن التزامها الدائم بدعم القضيتين الفلسطينية والصحراوية، تشجيع مبادرات دعم الدول النامية في ميدان الطاقة، التنمية، التكنولوجيا والابتكار، والتزامها السياسي بمبادئ التغيير الديمقراطي وحل النزاعات بطرق سلمية، (الاذاعة الجزائرية، 2021، <https://bit.ly/3AzLM1P>) يؤكد هذا التصريح رغبتها في تفعيل التعاون الدولي السياسي لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية المحدقة بأمنها القومي، والأمن الإقليمي والعالمي.

- **الميدان الاقتصادي للتعاون:** تلتزم الجزائر ببرامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، من خلال انضمامها لمنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105 المتعلقة بإلغاء العمل الإجباري، والإعلان المتعلق بالحق في العمل، واتفاقية العمل الدولية رقم 182 بشأن حظر عمل الأطفال منذ سنة 2000، إلى جانب تبنيتها للاتفاقيات الأممية الرامية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة من أجل ضمان الأمن الاقتصادي للدول الأعضاء، أهمها خطة التنمية المستدامة آفاق 2030.

- **الميدان المجتمعي للتعاون:** وقعت الجزائر على جميع الاتفاقيات الأممية للحماية من مختلف أشكال التهديدات المجتمعية للأمن حيث نجد:

- التزامها بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المهاجرين واللاجئين، كاتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين التي صادقت عليها سنة 1963، البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف سنة 1967، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين في 10 نوفمبر 2000 لتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية وتشجيع التنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة خاصة الفقر، (يوسفات، والطبيي، 2019، ص352) والمصادقة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، بموجب المرسوم الرئاسي 417/03 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003، (مرسوم رئاسي رقم 02 - 55 مؤرخ في 05 فبراير 2002 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2002، ص4) وانضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحماية المهاجرين وأفراد عائلاتهم سنة 2005، والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والممارسات الشبيهة بالرق صودق عليها بالمرسوم 63-340 ليوم 11 سبتمبر 1963، والتزامها بقرارات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- مصادقتها على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 9 ديسمبر 1999 بموجب المرسوم الرئاسي الجزائري رقم 2000/445 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، وكللت مجهودات الجزائر لإقناع المجتمع الدولي بخطورة ظاهرة الإرهاب على الأمن الدولي، بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة (رقم 1904) المتعلقة بتجريم دفع الفدية (شهر ديسمبر 2009) والتي تعتبر مكملة لللائحة (رقم 1373) المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته (اللائحة رقم 1267)، وإقرارها للمرسوم الرئاسي رقم 04-165 المؤرخ في 08 جوان 2004، الذي يتضمن التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (المرسوم الرئاسي رقم 04-165 مؤرخ في 08 جوان 2004، يتضمن التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، 2004، ص4) التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 مؤرخ في 05 فبراير 2002، (مرسوم رئاسي رقم 02 - 55 مؤرخ في 05 فبراير 2002 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2002، ص4) إضافة إلى مصادقتها على أهم اتفاقيات اليونسكو لحماية التراث الثقافي، واتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

- **التعاون في المجال البيئي:** تعد الجزائر طرفا في العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، إذ صادقت على الاتفاقية المتعلقة بالتراث العالمي الثقافي والطبيعي المبرمة بباريس في 23 نوفمبر 1972، كما صادقت في 13 ماي 1974 على الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات في 18 ديسمبر 1971، وتنتمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما انضمت إلى الاتفاقية الدولية حول مكافحة تلوث مياه البحر، واتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث المبرمة في 16 فيفري 1976، وكذا الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية عام 1982، واتفاقية رامسر 1984، والانضمام رسميا لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في 22 سبتمبر 1992، وبروتوكول مونتريال، والاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ 1993، والمصادقة على اتفاقية التنوع البيولوجي 1995، واتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة التصحر 1996، وبروتوكول كيوتو سنة 2005، واتفاقية بال 2006، واتفاقية برشلونة حول الملوثات الصناعية 2006، واتفاقية باريس للمناخ 2015، والخطة الأمامية للتنمية المستدامة آفاق 2030، تثبت كل هذه الاتفاقيات التزام الجزائر دوليا بالاتجاهات البيئية العالمية المتمثلة في حماية طبقة الأوزون، والمسائل المتعلقة بها

كقضية ندرة المياه والتصحر. (الأبرش، مرجع سابق، ص ص259-260)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- وفي مجال الأمن الصحي، انضمت الجزائر إلى اتفاقية منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة التي تعمل على ترقية الصحة البشرية من خلال إعلام الحكومات بمختلف الأمراض وطرق علاجها، وتزويد الدول الفقيرة بالأدوية واللقاحات والأطعم الطبية، كآلية للإنذار المبكر على المستوى العالمي عند ظهور أمراض جديدة، كما وقعت على تعاهد الألفية سنة 2000 الذي يضم ثمانية أهداف، منها المتعلقة بالصحة، حيث جاء الهدف الرابع بعنوان: تخفيض نسبة وفيات الأطفال، والهدف الخامس بعنوان: تحسين الصحة الأمومية، أما الهدف السادس: مكافحة الأمراض الرئيسية، (كردالواد، مرجع سابق) وكذا برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس الايدز، ولأن أزمة فيروس كورونا قد أكدت على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بالإدارة الدولية للآزمات والكوارث التي تشكل تهديدا للأمن القومي، فإننا نجد الجزائر قد كانت من الدول السبابة للدعوة في إطار جهودها مع منظمة الصحة العالمية إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التوزيع العادل للقاح كورونا. (العيسوي، مرجع سابق)

- أما عن الجانب التكنولوجي للتعاون، تلتزم الجزائر بأهداف الخطة الأممية للتنمية المستدامة آفاق 2030 التي يعد البعد التكنولوجي فيها عاملا مهما لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

هذا فيما يخص الجهود الجزائرية لاحتواء تداعيات التهديدات الأمنية على أمنها القومي من خلال التعاون في إطار منظمة الأمم المتحدة، كما نجد أنها تعزز هذا التعاون بجهود إضافية في إطار المنظمات الدولية المتخصصة من بينها المؤسسات الاقتصادية الدولية.

ثانيا: علاقة الجزائر بالمؤسسات الاقتصادية الدولية:

تقيم الجزائر بصفتها دولة سائرة في طريق النمو علاقات تعاون مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، لمعالجة المشاكل والاختلالات الأساسية التي يعاني منها اقتصادها، أهمها:

- صندوق النقد الدولي الذي انضمت إليه مباشرة بعد استقلالها في 26 سبتمبر 1963، أين وقعت في إطاره مجموعة من الاتفاقيات لمعالجة انخفاض إيرادات الدولة واحتياطات الصرف نتيجة لتراجع أسعار النفط، كبرنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (أفريل 1994-مارس 1995)، واتفاقية التسهيل التمويلي الموسع (أفريل 1995-مارس 1998) لتسريع وتيرة التصحيح الهيكلي، حيث حققت الجزائر من خلالهما تحسنا طفيفا في النمو الاقتصادي وارتقاعا في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي بالنواتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21.5% سنة 1996، كما انخفض عجز الميزانية العامة خلال فترة البرنامج من 8.7% سنة 1993 إلى 2.9% سنة 1998، وتراجعت نسبة التضخم من 29% سنة

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

1994 إلى 5% سنة 1998، وقد استجبت الجزائر بالصندوق مرة ثانية بداية من جوان 2014 بعد تدهور أسعار النفط وضعف احتياطياتها من العملة الخارجية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، أين فتحت مشاورات مع خبرائه لتحديد الاختلالات الهيكلية واقتراح نموذج لنمو الاقتصاد الجزائري، وما يشار إليه هنا أنها رفضت العودة للاستدانة الخارجية وفضلت الاعتماد على وسائلها الذاتية والأخذ بمشاورات المادة الرابعة للصندوق الرامية لترشيد استغلال النفقات العامة. (سعدان، 2018، ص126)

- أما عن علاقتها بالبنك الدولي منذ شهر أوت 1963 فقد تراوحت بين التعامل الحذر خلال فترة السبعينيات، أين اقتصر التعاون على إبرام اتفاقيات قروض مصغرة لدعم التنمية الريفية وبعض المشاريع الأخرى، ثم تسارعت وتيرة التعاون من نهاية الثمانينيات إلى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث زاد عدد مشاريع القروض لدعم الإصلاحات في قطاعات متعددة، كالمساعدة التقنية التي قدمها البنك الدولي لقطاع الاتصالات والبريد الجزائري بمبلغ 9 مليون دولار سنة 1999، وتقديم مساعدة للخصوصية بمبلغ 5 مليون دولار، والمساعدة التقنية لقطاع الطاقة والمناجم بمبلغ 18 مليون دولار، وتطوير الهياكل القاعدية للجهاز المالي بمبلغ 16.5 مليون دولار، ومنذ عام 2010 أصبحت تركز الشراكة الجزائرية مع مؤسسات البنك الدولي على الخدمات الاستشارية، من خلال مشاريع للمساعدة الفنية في ستة قطاعات تشمل الزراعة والتنمية الريفية، والتمويل، والاستثمار، والحماية الاجتماعية، والإدارة المتكاملة لمشاريع الصحراء، وتقديم الاقتراحات لتجسيد الرؤية التنموية الجزائرية آفاق 2030، وعلى العموم تسعى الجزائر من خلاله إلى خلق استقرار نسبي في سعر الصرف وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، وإن حققت بعضا من أهدافها إلا أنها تبقى ضئيلة نظرا لحجم المخاطر التي يواجهها الاقتصاد الجزائري اليوم. (التقرير السنوي 2021، <https://bit.ly/3AEJDSD>)

كما أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها للانخراط في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، وابتداء من 1995 في منظمة التجارة العالمية، حيث تم تكوين فوج عمل للانضمام إلى المنظمة، وأكلت له مهمة تقديم تقرير بخصوص أعماله، وبرتوكول للانضمام، أين تم عقد عدة اجتماعات رسمية بهذا الخصوص، لكن لا تزال المشاورات متعثرة نظرا لشروط المنظمة المتعلقة بالحصول على العضوية فيها من جهة، والاختلالات التي يعانيها الاقتصاد الجزائري حاليا. (سعدان، مرجع سابق، ص153)

وعليه تحاول الجزائر تحقيق أمنها القومي في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود من خلال التعاون مع مجموعة من المنظمات الدولية الأخرى المتخصصة.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

ثالثا: التعاون الجزائري ضمن المنظمات الدولية المتخصصة:

تقيم الجزائر علاقات تعاون متعددة الأطراف ضمن مجموعة من المنظمات الدولية المتخصصة في مجالات: الطاقة، الأمن، والاتصالات، إدراكا منها بضرورة مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود من خلال الآليات الجماعية الدولية.

أ-التعاون الجزائري في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، ومنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF): تدرك الجزائر أن مواجهة التحديات المختلفة لأمن الطاقة، تتطلب جهودا عالمية، حازمة، ومستدامة لعقود من الزمن، وعليه نجد أنها تنتمي لثلاث منظمات طاوقية دولية هي: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OPAEP)، ومنتدى الدول المصدرة للغاز، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، مما يدل على مكانة الجزائر في الساحة الطاوقية العالمية، إذ تعمل من خلال المنظمات الثلاث على تنسيق سياسات الدول الأعضاء المصدرة للنفط والغاز، وتقريب وجهات النظر والوساطة بين أعضائها في حال وجود خلافات، لإيجاد حلول مناسبة تحقق استقرار أسعار النفط، وذلك بتأكيدا أن على أن أي سياسة للغاز لا تنفصل عن البترول، (مشده، 2004، ص13) وعليه ترأست الجزائر المنظمات الثلاث سنة 2020 على إثر تداعيات فيروس كورونا وتزامنه مع زيادة حدة أزمة النفط العالمية بعد قرار المجلس الوزاري لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول في اجتماعه الـ 310 بالكويت، والاجتماع الوزاري الـ 22 لمنتدى الدول المصدرة للغاز بفيينا خلال نفس السنة، كما قادت الاجتماعات الدورية لمنظمة الأوبك الرامية لخفض إنتاج النفط من أجل التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2014 على اقتصاديات دول المنظمة، ونجد مثلا أنها نجحت في اقناع الدول الأعضاء بخفض انتاجها بنسبة 1.8 مليون برميل خلال الفترة ما بين مارس 2017 ومارس 2018، (زلماط، 2021) قبل عودة الخلافات بين دول المنظمة في السنوات التي بعدها، الناتجة عن صراع المصالح بين القوى الكبرى وحتى داخل المنظمة، وهو المعرقل الرئيسي للجهود الجزائرية في هذا الصدد.

ب-التعاون الجزائري في إطار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (INTERPOL): في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة المختلفة، بدء من الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة والتخريب بمختلف أنواعه، وصولا إلى القرصنة والجرائم الالكترونية ومسائل الأمن الإقليمي من أجل تعزيز فعالية أجهزة الشرطة وتحسين التعاون بين الدول المنتمية إليها، ويهدف التعاون الجزائري مع الإنتربول إلى ما يلي:

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- تعزيز أمن الحدود لدعم جهود مكافحة الإرهاب بفضل أدوات الانترنت وخدماته الميدانية، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وتنفيذ العمليات على الحدود.

- تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تعزيز مكافحة كافة الجرائم المنظمة العابرة للحدود، وتبادل المعلومات عن العصابات الاجرامية ومقارنتها بالبيانات المسجلة في قواعد بيانات الانترنت لتسهيل كشف الروابط بين الشبكات الاجرامية وتفكيكها. (بلعباس، مرجع سابق، ص ص102-103)

ومن بين المبادرات الجزائرية ضمن هذه المنظمة الاجتماع الافريقي الإقليمي للإنترنت الذي عقد في وهران يوم 29 أكتوبر 2013 حول تعزيز بناء القدرات الأمنية وتحسين تبادل المعلومات بين الوحدات الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي، خلص إلى الموافقة على خطة شاملة خاصة بالقارة الافريقية فترة 2014-2016 لمساعدة رؤساء أجهزة الشرطة الإقليمية وتدريب الوحدات الأمنية على تقنيات التعقب وكشف الجرائم، وتفعيل التكامل العملياتي واللوجستي بين مكاتب الإنترنت الإقليمي الأربعة التي مقراتها: أبيدجان، نيروبي، هراري، وياندي، كتنظيم أمني عبر إقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للقارات مثل تهريب المهاجرين وتجارة الأسلحة والمخدرات. (مصباح، مرجع سابق، ص108) ونظرا للبعد الدولي الذي عادة ما تتخذه الجرائم الالكترونية، انضمت الجزائر الى اجتماع المنظمة العاشر لرؤساء المصالح المختصة في مكافحة الجرائم المعلوماتية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد يومي 10 و 11 ماي 2017 بفرنسا، الذي انتهى بتعيين رئيس المصلحة المركزية لمحاربة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال للمديرية العامة للأمن الوطني على رأس مجموعة خبراء الانترنت، وهذا اعترافا من الهيئات الدولية بالاحترافية التي أضحت تتميز بها الشرطة الجزائرية في مختلف المجالات، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017، <https://bit.ly/3S9gPrA>) ونظرا لارتباط تداعيات التهديدات الأمنية العابرة للحدود بالثورة المعلوماتية، فإن الجزائر تعمل على تعزيز مركزها ضمن الاتحاد الدولي للاتصال كهيئة تابعة للأمم المتحدة.

ج-مساهمة الجزائر في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU): تسعى من خلاله إلى تعزيز استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة، منذ انضمامها اليه في 3 مارس 1996، كما تهدف حاليا للنهوض بالتنمية الرقمية آفاق 2030، أين شاركت في الدورة ال 19 لمؤتمر المندوبين المفوضين له من 20 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 2014، وعرضت مشروعين لتعديل لوائح الاتحاد تتعلق بالقرار 174 تحت عنوان: دورة الاتحاد الدولي للاتصالات بخصوص مسائل السياسات العمومية الدولية ذات الصلة بأخطار

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال لأغراض غير مشروعة، والقرار 130 حول تعزيز دور الاتحاد الدولي للاتصالات لإرساء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وقد تم تعيين الجزائر كمشرف على تنفيذ اللائحة رقم 174 خلال أشغال مجلس الاتحاد الذي تم عقده من 12 إلى 22 ماي 2015. (بوجليدة³، مرجع سابق، ص47)

ولاستكمال نقائص التعاون ضمن المنظمات الدولية، تلجأ الجزائر منذ استقلالها إلى إقامة علاقات تعاون وصداقة مع الكثير من دول العالم من بينها القوى الكبرى في النظام الدولي.

2.2.3.3 التعاون الجزائري مع القوى الكبرى في النظام الدولي:

تقيم الجزائر علاقات تعاون متعددة المجالات مع القوى الكبرى في النظام الدولي، أهمها:

أولاً: التعاون الجزائري مع الوم أ:

تعتبر العلاقات الجزائرية الأمريكية ضاربة في التاريخ، خاصة إذا رجعنا إلى الدعم الذي قدمه الرئيس الأمريكي الأسبق "جون كينيدي" للجزائر في حربها ضد الاستعمار الفرنسي، لكن بعد الاستقلال تراوحت هذه العلاقات بين الفتر وعودة الرواج من جديد، ففي فترة حكم الرئيس هواري بومدين تميزت بالاضطراب بسبب الاختلاف في التوجهات الخارجية لكلا البلدين، إذ لم تخفي الجزائر انتقاداتها للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحرب في الفيتنام وكوبا، والشرق الأوسط وموقفها من الصحراء الغربية، وصل الخلاف إلى حد قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع الوم أ سنة 1967، ثم أخذت العلاقات مساراً إيجابياً في ثمانينيات القرن العشرين أثناء فترة حكم الرئيس الشاذلي بعد تبني الجزائر للتعديلات الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق، ونجاح الجزائر في الوساطة بين الأمريكيين والإيرانيين التي توجت بالإفراج عن الرهائن الأمريكان في طهران، ثم عاد مسار العلاقات إلى الغموض بسبب عزلة الجزائر سنوات التسعينيات خلال أزمتها الداخلية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم للحركة الإسلامية بها، ويمكن القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، (بلعربي، وعابسة، 2017، ص4) قد كانت من أهم محطات أوج التقارب بين البلدين لتجربة وخبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب ومصادقية طرحها بخصوص البعد العالمي للظاهرة، أين ظهر تعاون متعدد المجالات والمستويات بينهما.

فعلى المستوى الأمني بدأ التدريب العسكري للإطارات الجزائرية في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية، والتعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية لتقويض الشبكات الإرهابية الناشطة إقليمياً وعالمياً، الذي يندرج ضمنه تبادل المعلومات وتسليم المجرمين بخصوص

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الجرائم الالكترونية، (بوحنية، وآخرون، 2015، ص461) ويفضل هذا التعاون الثنائي، انضمت الجزائر إلى منظومتين أمنيتين هما الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي في الشمال، من خلال انخراطها في "عملية المسعى النشط" التي تهدف لمواجهة كافة أشكال التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ومنطقة الساحل الأفريقي في الجنوب، في إطار مبادرة عموم الساحل سنة 2002، قبل توسيعها إلى "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" عام 2005 التي شاركت فيها الجزائر بهدف تعزيز إمكانياتها وتطوير جهودها الاستباقية وتحسين قواتها الاستخباراتية لمواجهة الإرهاب، من أجل دعم الأمن في المنطقة، وفي المقابل رفضت الجزائر استضافة قاعدة أفريكوم (Africom)، انطلاقاً من مبادئها الرافضة للتواجد الأجنبي على أراضيها مع الإبقاء على تطوير التعاون الاستراتيجي. (بلعربي، وعباس، مرجع سابق، ص10) كما جاء اتفاق التعاون الجمركي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية عام 2010 بهدف تشجيع مكافحة المخالفات الجمركية، والتنسيق في مجال الوقاية من التهريب وتبييض الأموال والجريمة المنظمة، وكذا اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة، (مزار، وحاج، 2017، ص261) لتبادل الأدلة الجنائية بين المسؤولين الجزائريين والأمريكيين حول الجرائم المنظمة بمختلف أنماطها، ثم توجت العلاقات بين البلدين بإنشاء "مجموعة اتصال ثنائية" سنة 2011 من أجل هيكلة الحوار ليشمل كل الأبعاد السياسية والدبلوماسية والأمنية والقانونية والمالية والعملياتية إضافة إلى المساعدة التقنية، (بلعربي، وعباس، مرجع سابق، ص11) ونجد مثلاً استضافة الجزائر لقائد أفريكوم "ستيفن تاونسند" من قبل رئيس الجمهورية الجديد "تبون" ورئيس أركان الجيش الجزائري "السعيد شنفريحة" في 28 من سبتمبر 2021 من أجل بحث سبل تطوير التعاون الأمني العملي بين البلدين. (موقع الشروق، 2021، <https://bit.ly/2F96NDP>) أما على المستوى الاقتصادي، نجد أن الجزائر دخلت ضمن دائرة الاهتمامات الاقتصادية الأمريكية بعد زيادة التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي من خلال مبادرة إيزنستات في 1998، ومشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004 الهادف لإعادة هيكلة المنطقة العربية وإصلاح نظمها الاقتصادية والسياسية والتعليمية، (برقوق، س، 2008، ص5) ولأن المبادرات الأمريكية للتعاون تتميز بالمشروطة السياسية مثلها مثل المبادرات الأوروبية، فإن الجزائر تتجه لإقامة علاقات تعاون متعددة المجالات والمستويات مع كل من الصين وروسيا.

ثانياً: التعاون الجزائري مع روسيا والصين:

تتعدد أبعاد التعاون الجزائري مع كل من روسيا والصين، نوضحها فيما يلي:

أ-أبعاد التعاون الجزائري الروسي:

يرجع تاريخ العلاقات الجزائرية الروسية إلى العهد السوفياتي، أين كان الاتحاد السوفياتي أول دولة في العالم تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر المستقلة في 23 مارس 1962، كما اعترفت الجزائر بروسيا الاتحادية رسميا في 26 ديسمبر 1991، ورغم انحصار المد السوفياتي خلال فترة التسعينيات، فإن الجزائر ظلت مثلما كانت حليفا استراتيجيا لروسيا في منطقة المغرب العربي، ولم تغير نهاية الحرب الباردة من هذه العلاقة الخاصة شيئا، ويمكن القول أنها علاقة متعددة الأبعاد، تتضح من خلال ما يلي:

-البعد الأمني للتعاون الجزائري-الروسي: بدأ بتلقي الجزائر أول صفقاتها التسليحية ابان الثورة من الاتحاد السوفياتي والصين، وأصبحت بعد ذلك أحد الشركاء الأساسيين منذ سنة 1962، من أجل تحقيق ثلاثية: "تحديث المنظومة الدفاعية، اعتماد مفهوم الاحترافية، والتصدي لكافة التهديدات الأمنية في المنطقة"، وبعد إعلان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في 2001، التي توجت بزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مارس 2006 للجزائر، تم توقيع أربع اتفاقيات للتعاون، هي: (اتفاقية حول شطب الديون الجزائرية بقيمة 4.7 مليار دولار مقابل تعهد الجزائر بشراء منتجات من روسيا بمقدار هذه الديون، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية حول تشجيع الاستثمارات وحمايتها، واتفاقية حول التعاون بين الغرفتين التجاريتين والصناعيتين في البلدين)، إلى جانب عقد مؤسسة الصادرات الدفاعية "روس ابرون اكسبورت" صفقة توريد أسلحة للجزائر بقيمة 7.5 مليار دولار، 90% منها عبارة عن عتاد حديث، أين أصبحت الجزائر ثاني زبون للصناعة العسكرية الروسية في افريقيا، إذ بلغت المشتريات عام 2013 ما قيمته 1.9 مليار دولار، ونصف مليار دولار سنة 2015، وهي تجهيزات متنوعة تخص القوات البرية والجوية والبحرية، وفي تواصل مستمر حسب حاجة الجزائر ووفقا للمقتضيات الأمنية، كما تعد روسيا من الدول التي أيدت المقاربة الجزائرية لمحاربة الإرهاب، وتتطابق أيضا وجهات نظر البلدين حول تجفيف منابع الإرهاب في دول الساحل، وكذا بشأن خارطة محاربة الجماعات المسلحة في سوريا، وضرورة الحفاظ على الوحدة الليبية.

-البعد الطاقوي للتعاون: ساهمت روسيا في إنشاء القاعدة الصناعية الوطنية الجزائرية وتطوير فروع الاقتصاد مثل الطاقة والتعدين والصلب والحديد وإنشاء المشاريع المائية، كمساهمتها في إقامة مصنع الحديد والصلب بعنابة، والمحطة الكهرو حرارية بجيجل، وخط أنابيب الغاز حاسي مسعود، وسد بني زيد، وإنشاء معهد النفط والغاز والكيمياء ببومرداس، ومساهمتها في إطلاق القمر الصناعي الجزائري

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الأول سات 1، ومشاريع السكك الحديدية بقيمة 1 مليار دولار من خلال شركة "راسي جليسم ايداروف"، كما يحاول البلدان توحيد توجهاتهما العالمية حول أسعار النفط والغاز من خلال منظمة الأوبك، إلى جانب تزايد حجم التبادل التجاري بشكل تصاعدي منذ سنة 2006 إلى غاية 2015، أين تحتل روسيا المرتبة 15 من الممونين الأوائل للجزائر. (كلاغ، 2017، ص ص 117-122)

وعليه يعتبر البعدين الأمني والاقتصادي أهم أبعاد التعاون بين الجزائر وروسيا، لكن في الواقع فإن أبعاد التعاون تمتد لأكثر من ذلك إلى الأبعاد السياسية والتكنولوجية، من خلال محاولات تطوير مجال البحث والتطوير التقني لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية المحدقة بالأمن القومي الجزائري.

ب-أبعاد التعاون الجزائري مع الصين:

تمتد العلاقات الجزائرية الصينية إلى التفاعل بين الحضارتين الصينية والعربية الإسلامية، وارتباط الدول المغاربية بطريق الحرير الصيني نحو إفريقيا، وكذا تأييد بكين لثورة التحرير الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955، واعترافها بحكومتها المؤقتة في 2 ديسمبر 1958، إلى جانب دفاع الجزائر عن مبدأ "وطن واحد للصين الشعبية" واستعادة مكانها في هيئة الأمم المتحدة وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، وقد سهلت هذه الخلفية التاريخية تطور العلاقات الثنائية بين البلدين بعد نهاية الحرب الباردة، وتعزيز التعاون بينهما في مجالات متعددة.

-البعد السياسي والأمني للتعاون: جمعت المواقف المشتركة في الكثير من القضايا الدولية بين الصين والجزائر، كمسألتَي تايوان وحقوق الإنسان، كما ساعدت عودة الجزائر إلى الساحة الدولية بعد العشرية السوداء على تعزيز العلاقات الأمنية والسياسية بين البلدين، من خلال دعم الصين للمقاربة الأمنية الجزائرية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتوالي الزيارات الرسمية بينهما، وانخراط الجزائر في قمم المنتدى الصيني الإفريقي، والمنتدى الصيني العربي، التي توجت بتوقيع اتفاقيات تعاون استراتيجية متعددة الميادين، دائما ما تعكس التشابه في بعض مبادئهما للسياسة الخارجية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام الوحدة الوطنية والسلامة الترابية، ورفض الحرب كوسيلة لحل النزاعات، كما تحتل الصين المرتبة الثانية بنسبة 13% من حيث بيع المعدات العسكرية للجزائر بعد روسيا التي تصدر بنسبة 67% حسب احصائيات سنة 2021. (ياحي، 2021)

-البعد الاقتصادي والتكنولوجي للتعاون: تحاول الجزائر الاستفادة من كل الفرص الاقتصادية التي تقدمها الصين بعد تصاعد قوتها الناعمة في إفريقيا، من خلال المزايا التي تقدمها في مجال التكنولوجيا

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

والخبرات دون مشروطية سياسية، مما سهل إنشاء فضاءات متزايدة للتعاون بين البلدين في مجال الاستثمار والبناء والعمالة والتجارة، أين أصبحت الجزائر الشريك التجاري الأول للصين وأكبر سوق للتصدير في منطقة المغرب الغربي، كما قدرت نسبة الاستثمارات الصينية بالجزائر ب 6% من مجموع الاستثمارات الصينية بإفريقيا، أي احتلت المرتبة الرابعة بعد جنوب إفريقيا، زامبيا، ونيجيريا، إلى جانب الاستثمارات الصينية بالجزائر لتوطين التكنولوجيا المتطورة خدمة لأغراض سلمية، خاصة في مجال تطوير البنية التحتية للمعلومات والاتصالات. (كعبوش، 2021، ص244)

-البعد الاجتماعي والثقافي للتعاون: تجمع الصين بالجزائر علاقات ثقافية واجتماعية تتركز على علاقات الصداقة التاريخية، إذ وقع البلدين نحو 20 اتفاقية للتعاون والتبادل في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والاعلام في أوت سنة 2002، إلى جانب ارسال بعثات طلابية جزائرية للدراسة في الصين، كما اعتبرت الجزائر سنة 2015 من الخمس الدول الأكثر تمركزا للعمال الصينيين في إفريقيا، وتحاول الجزائر الاستفادة من ميكانيزم القوة الناعمة بتعزيز شبكة من العلاقات الاجتماعية عبر جمعيات الصداقة الصينية الجزائرية منذ سنة 1993، وكذا المساعدات التي تقدمها الصين للدول الإفريقية في مجال الصحة، (طيب، 2018، ص ص4-6) مثلا وجدت الجزائر في الصين الحليف الاستراتيجي في ظل أزمة فيروس كورونا من خلال المساعدات الصينية (كمادات وأجهزة طبية) بدايات الجائحة، واتفاق الشراكة لتصنيع لقاح كورونا في الجزائر بالتعاون مع شركة سينوفاك الصينية، واستراد اللقاح الصيني لتطعيم المواطنين الجزائريين.

يتضح من خلال ما سبق أن الجزائر تتبنى استراتيجية أمنية موسعة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية، محليا وإقليميا ودوليا، وهو ما يحيلنا إلى تقييم مدى كفاءة هذه التجربة الجزائرية والمعوقات التي تعترضها.

4.3 تقييم الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود أثناء الثورة

المعلوماتية وآفاقها:

تغيرت الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية تبعا للتغيرات الدولية والإقليمية، وما صاحبها من تحول في مفاهيم الأمن وطبيعة مهدداته كما ذكرنا سابقا، وعليه سنبحث هنا عن مدى نجاعة التجربة الجزائرية وآفاقها، وقدرتها على تحقيق استجابة فعالة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية في ظل الثورة المعلوماتية، من حيث ضمان الأمن القومي الجزائري: دولة، نظاما، أفرادا، ومجتمعاً.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

1.4.3 كفاءة الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود خلال الثورة

المعلوماتية (داخليا وخارجيا):

ننطلق من افتراض أن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات المحدقة بالأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية، تتميز بقدر كبير من الخصوصية، على الرغم من العيوب التي تعيق تفعيلها بشكل مطلق وديناميكي.

1.1.4.3 كفاءة السياسة العامة الأمنية الجزائرية على المستوى الداخلي:

يحتلنا البحث في مدى كفاءة مضمون السياسة العامة الأمنية الجزائرية من حيث البرامج المسطرة لحل المشكلات الأمنية والقيم المحققة منها داخليا، إلى استنتاج أن الجزائر لطالما أولت في برامجها الأمنية أهمية بالغة لتحقيق أمن الدولة بمعناه الصلب (العسكري) نظرا لثقل مصادر تهديد هذا البعد من مصادر داخلية وخارجية، من خلال الاعتناء بحماية الإقليم الوطني، ووضع السلامة الترابية ضمن أولوياتها، حيث على الرغم مما عرفه مفهوم الأمن القومي من تطور مفاهيمي وتغير في مهادته، فإن الأساس الصلب يبقى ضمن صدارة أولويات مخطط الأمن الوطني، وعليه تبقى الجزائر تسعى لتحقيق احترافية، وإعادة رسم طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، وبناء جيش وطني عصري قائم على نخبة عسكرية رفيعة المستوى، متشعبة بالقيم الوطنية ومؤمنة بالامتداد الشعبي والاجتماعي للمؤسسة العسكرية، وعلى عتاد متطور تكنولوجيا، إلى جانب الإبقاء على درجة من الاستقرار السياسي والاقتصادي، عبر رصد آليات وطنية محلية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية المستدامة، مثلما رصدنا ذلك سابقا، وبالتالي فإن عملية تقييم مدى كفاءة هذه السياسة في أدائها لوظائفها التقليدية (حفظ الأمن والنظام والدفاع عن الوطن، ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية)، تؤكد على الالتزام المستمر بمواكبة المستجدات رغم الصعوبات التي تحول دون تحقيق الفعالية المطلوبة، من حيث ملائمة ميزانية الدفاع المسطرة لتحقيق الأمن القومي بمعناه الصلب، واتخاذ القرارات الأمنية الداخلية وتنفيذها في وقت مبكر. كما أنها أصبحت تلتفت بصورة واضحة لمعالجة التهديدات العابرة للحدود التي باتت تقرض نفسها في ظل الثورة المعلوماتية، سواء كانت مجتمعية، بيئية أو تكنولوجية، وعليه فإن قياس فعالية وفاعلية السياسة العامة الأمنية من حيث مقارنة النتائج/ المكاسب المحققة فعلا، مع الأهداف المرسومة لها بالنظر لمجموعة الموارد المتاحة، يجد أنها حققت النتائج التالية: (لخضاري، مرجع سابق، ص ص 22-23)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- نجاح الاستراتيجية الجزائرية المحلية في مكافحة الإرهاب كتهديد مجتمعي، ما يجعلها مدرسة لترويج استراتيجيتها التي قللت من تأثيراته السلبية على المستوى الوطني.

- اهتمامها بتأمين التماسك الوطني وتحقيق السلم الاجتماعي حتى وإن كان على درجة متواضعة، إلا أنها نجحت إلى حد متوسط في ادماج شباب الجنوب في الحياة الاجتماعية والسياسية للدولة، وترقية اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، والتخفيف من حدة تبعات قضية بني ميزاب الأمنية خلال فترات نشوبها، وإن لم تصل إلى تبني حلول جذرية ونهائية، لأن خصوصية التهديدات المجتمعية تحول دون تحقيق الاستجابة الفورية الفعالة والمرسخة للحلول الجذرية.

- كما أدخلت الجزائر البعد البيئي ضمن استراتيجيتها الوطنية لتحقيق أمنها القومي بمفهومه الموسع، ضمن قانونها الداخلي تماشيا مع الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة من الأضرار التي يسببها الإنسان، وحماية المواطن والمجتمع الجزائري من الكوارث البيئية، وعلى الرغم من محدودية قدراتها في مواجهتها بشكل دائم، خاصة فيما يتعلق بعوائق تحقيق أمن الطاقة المستدام، وضمان الأمن الصحي في وقت مبكر.

- تركيز الجزائر المبكر على البعد التكنولوجي وعيا منها بترابط تداعياته على جميع أبعاد الأمن السابقة الذكر، حيث تشمل مقاربتها للأمن التكنولوجي ترقية وتطوير الأساليب التكنولوجية في مواجهة مختلف التهديدات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، إلى جانب أمننة الفضاء الإلكتروني وجعل الأمن الإلكتروني ضمن شواغلها الأمنية الآنية والمستقبلية، على كل المستويات (أمن دولة، أفراد، مجتمع)، هذا على المستوى الداخلي، كما تدرك الجزائر أهمية العمل على المستويين الإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تتجاوز قدرات الدول منفردة وتتطلب جهودا جماعية إضافية.

2.1.4.3 كفاءة الاستراتيجية الأمنية الجزائرية على المستوى الخارجي:

تعمل الجزائر جاهدة على تشجيع التعاون الخارجي، من خلال الاحتكام إلى نصوص الشرعية الدولية، المتوافقة مع مبادئ عقيدتها الأمنية، وتبني مقاربة أمنية إقليمية ودولية متعددة الأبعاد في مواجهة التهديدات الأمنية، تشمل وسائل عسكرية وغير عسكرية لتعزيز أمنها القومي، إذ نجد تعددا وتنوعا في المبادرات الأمنية التعاونية الجزائرية ضمن جميع الفضاءات الجيوسياسية لأمنها القومي (المغاربية، العربية، الأفريقية، المتوسطية)، تعكس رغبتها في احتواء التهديدات الأمنية الآتية من هذه الأقاليم عبر

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

آليات أمنية ثنائية وجماعية إقليمية مماثلة، وهو ما يؤكد بأن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تطويرية وشاملة تتماشى مع المستجدات الإقليمية المحيطة بها.

تبرز فعالية الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في اتجاهها المبكر لتقوية علاقاتها التعاونية على المستوى الدولي منذ الاستقلال سواء من خلال المنظمات الدولية المتخصصة، أو بإقامة علاقات متعددة المجالات مع القوى الكبرى في النظام الدولي، هذه العلاقات تتميز بالتشابك والتطور المستمر تبعا للمستجدات الدولية، ويمكن أن نضرب مثالا بتحول العقيدة الأمنية الجزائرية بعد الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر 2001، من تبني المفهوم الضيق للأمن بتهديداته الصلبة، إلى توسيع مفهوم الأمن القومي الجزائري ليشمل مواجهة كافة التهديدات الأمنية من المصادر الداخلية والخارجية، التي تتطلب حولا عالمية للمواجهة.

وعليه فإن تعداد التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر داخليا وخارجيا لا يعني تصوير المشهد الأمني بها بأنه في حالة انهيار، لأن الجزائر لحد الآن ورغم تشابك وتعدد طبيعة مهددات أمنها أثبتت لحد بعيد أنها تملك عقيدة أمنية في تطور مستمر تتماشى مبادئها مع التعامل الميداني في المواجهة، خاصة فيما يتعلق باحترافية الجيش وإدراكها بمقدار الرهانات المرفوعة على الأجندة الأمنية في كل مرة، كذلك يبقى من خصوصيات الشعب الجزائري التضامن والاجماع الوطني أمام أبسط محاولات المساس بسيادة الجزائر وسلامتها الترابية، (المرجع نفسه، ص 21-27) وعليه فإن الغرض في الأساس من عرض طبيعة التهديدات الأمنية هو تبيان خطورتها ومعوقات تحقيق استجابة داخلية وخارجية فعالة في مواجهتها للاستفادة من الدروس في المستقبل.

2.4.3 معوقات الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة

المعلوماتية (داخليا وخارجيا):

تعتبر الآليات الجزائرية الداخلية والخارجية للمواجهة متكاملة الأدوار لحد بعيد في مواجهة التهديدات الأمنية بمختلف أنماطها، لكن هناك العديد من العوائق التي تحول دون تحقيق استجابة فعالية لتحقيق الأمن القومي الجزائري بشكله المطلق نحددها فيما يلي:

1.2.4.3 عراقيل تحقيق استجابة فعالة في مواجهة التهديدات الأمنية على المستوى الداخلي:

تتعدد صعوبات تحقيق استجابة فعالة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية، نظرا لتعدد وتنوع هذه الأخيرة، حيث تواجه الجزائر فيما يتعلق بمقاربتها الأمنية لمواجهة

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

التهديدات العسكرية الصلبة جملة من العراقيل تتمثل في كثافة تداعياتها، وتعدد مصادرها، فمنها الداخلية (الخلل في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية)، والخارجية نظرا لتعدد مظاهر التهديدات الصلبة ضمن جميع دوائر الأمن القومي الجزائري (توتر العلاقات البيئية الجزائرية-المغربية، التهديدات من أعلى، النزاعات في دول الجوار، والاختراق الإسرائيلي لمنطقة شمال إفريقيا)، كما ذكرنا سابقا، والملاحظة المركزية على تداعيات هذه التهديدات أنها معقدة ومتشابكة ومتطورة ويصعب التنبؤ بمآلاتها ولا حتى رصدها، لدرجة بات يصطلح عليها أنها تهديدات تقليدية صلبة بمنحى جديد في ظل الثورة المعلوماتية، هذه الخصائص في حد ذاتها تشكل عراقيل أمام تحقيق استجابة جزائرية مطلقة لمواجهتها.

وفيما يخص مواجهة التهديدات السياسية يبقى هدف تأسيس جمهورية جديدة وفق مقومات الدولة الحديثة أمرا صعبا وممكنا، لأن مبدأ الشرعية الثورية لا يزال قائما كأداة لما بعد الاستقلال، حيث تمت الاستجابة للطموحات والمطالب الشعبية بصياغة دستور جديد عبر مجلس تأسيسي منتخب، بدلا من تجارب اللجان الدستورية التي يعينها الرئيس، والتي كانت تنتج في كل مرحلة نصا دستوريا ظرفيا لا يحل جوهر الأزمة السياسية في الجزائر، ويبقى هيمنة مجموعة على صناعة القرارات وتحديد الخيارات الاستراتيجية، ويمنع أي فرصة لانتقال السلطة إلى مجموعات سياسية تحظى بالرصيد الشعبي، فجاءت مخرجات التعديل الدستوري بسقف نسبي من التطلعات السياسية والشعبية، إذ استبعدت اللجنة الدستورية بالكامل خيار النظام البرلماني، واعتبرت في تقريرها النهائي أن هذا النوع من النظام السياسي لا يشكل بديلا حقيقيا بالنظر إلى السوسيولوجيا السياسية للجزائر، بل إنها رفضت الخوض في الخيار بين النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، وقررت اعتماد نظام شبه رئاسي يبقى على الشكل السابق للحكم، (لحياني، 2020) لذلك تبقى التساؤلات والتحليلات للواقع السياسي الجزائري تؤكد ضرورة تحقيق تغييرات عميقة تعيد بناء العلاقات الوظيفية بين مؤسسات الدولة، وتكرس الديمقراطية الشعبية، ومن بين هذه الأسئلة يبقى رهان التهديدات الأمنية السياسية حاضرا وممكنا في أي وقت ويهدد الأمن القومي للدولة الجزائرية بمفهومه الموسع المتعلق بأمن المواطن الجزائري ومدى تكريس حقوقه وحرياته، (حذاقة، مرجع سابق) خاصة وأن المقاربة الجزائرية لبناء الأمن السياسي تصطدم بوجود بعض الممارسات الشعبية للديمقراطية الرقمية، لكن أغلب التحليلات للعقبات أمام تطبيق هذه الآلية بفعالية هو مدى وجود الإرادة السياسية الفعلية واللازمة لتجسيدها على أرض الواقع، حيث نجد برنامجا حكوميا طموحا لتجسيد العملية الديمقراطية الرقمية من خلال أبعادها الأربعة المتمثلة في:

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

- محاولة توفير أنظمة الاقتراع الالكترونية: التي تسمح للناخبين بالتصويت الكتروني دون حاجة التنقل إلى مراكز التصويت.

- تفعيل النشاطات السياسية للأحزاب عبر الأنترنت.

- دعم الشفافية الالكترونية بنشر وثائق الحكومة عبر الأنترنت، ما يساعد على محاربة الفساد وتدعيم آليات الرقابة.

- دعم المشاركة الديمقراطية من خلال استطلاع رأي الشعب حول المسائل ذات الشأن العام، ونشر القرارات قبل ترسيمها من أجل الأخذ برأي المواطنين فيها.

يحللنا الاهتمام بهذا النوع من الديمقراطية إلى ذكر العراقيل على المستوى القانوني التي تحاول في كل مرة المكافحة الجدية للفساد بالجزائر، أين اتسمت جهود مواجهته بتاريخ طويل، تحولت على إثره هيئات محاربتة إلى آليات لها دور في الرقابة والتشريع، ورغم أن الحراك الشعبي قد دعي إلى إزالة بعض الحواجز التي تعيق هذه الجهود، بما في ذلك إحالة بعض من رموزه للقضاء، فإن استطلاعات الرأي الشعبي تؤكد رضى نسبيا لعموم المواطنين، وهو ما يثير في كل مرة سؤالا يرتبط بمدى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر. (مرواني، 2019)

ومن عراقيل تحقيق استجابة فعالة في مواجهة تهديدات الأمن الاقتصادي، نجد أن غنى الدولة لم ينعكس على تحقيق الثراء في المجتمع، إذ حال الريع النفطي دون البحث الأنجع عن بدائل اقتصادية منتجة للثروة، فإن نجاح في شراء السلم الاجتماعي، يبقى من النسبي القول بتحقيقه للأمن الاقتصادي، الذي يبقى رهين أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالنسبة لمعوقات تحقيق الأمن الغذائي نجد أن الاختلال في التوازن بين عدد السكان وكمية الإنتاج، تصحر وجفاف الأراضي الزراعية، اهتمام الدولة بتدعيم الأسعار أكثر من تدعيم الإنتاج، ومحاولة ترشيد تسيير وتنظيم المخططات الزراعية المختلفة، وإيجاد العلاقة بين مخابر البحث ومديرية الفلاحة، والاعتماد على ثقافة الزراعة التقليدية إلى جانب استعمال ثقافة البحث العلمي، غياب استراتيجية وطنية لإنتاج البذور، يحول دون سد الحاجيات الغذائية محليا، ويعيق تحقيق التنمية المستدامة، (حجام، وطري، مرجع سابق، ص137) خاصة في ظل ضعف الاندماج في اقتصاد المعرفة بسبب الفقر الرقمي، وضعف خدمات الأنترنت في الجزائر، هجرة الأدمغة والكفاءات وبالتالي غياب رأسمال بشري محلي في مجال التكنولوجيا وتقنياتها، إلى جانب ضعف نظام

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

الابداع والابتكار، (بغداد باي، مرجع سابق، ص99) ومعوقات خلق فرص عمل في القطاع العام الجزائري منذ 2014، رغم السياسات الجديدة الداعمة للتشغيل.

وعليه فإن سلبيات تحقيق استجابة فعالة في مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) في ظل الثورة المعلوماتية باتت متعددة ومتشابكة ومعقدة أكثر من أي وقت مضى، كما تواجه الاستراتيجية الأمنية الجزائرية مجموعة من العراقيل تحول دون تحقيق استجابة فعالة في مواجهة التهديدات الأمنية (المجتمعية، والبيئية، والتكنولوجية) على المستوى الداخلي.

فعلى مستوى الأمن المجتمعي نجد عراقيل تجسيد مشروع الهوية الوطنية المتكاملة وضرورة توضيح مقومات الهوية الوطنية (الدين الإسلامي، اللغة العربية والثقافة الأمازيغية) وتكريسها في عقول أفراد المجتمع، وانقسام الأحزاب السياسية إلى اتجاهات بين علمانية ومحافظية، ما أدى إلى تشتيت هذه المقومات بدلا من جمعها، وفشل منظمات المجتمع المدني في المشاركة في بناء مشروع سياسي ومجتمعي قوي مرسخ لهذه المقومات، كما يكمن الاشكال أثناء الثورة المعلوماتية في كيفية بناء سياسات تهدف لانخراط كافة الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية، بما يحقق التنمية السياسية والمجتمعية والاقتصادية، (الحيدري، مرجع سابق) حيث لا نجد مراجعات سياسية وقانونية لعلاقة المواطن بالأمن الهوياتي في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري نتيجة التطور التكنولوجي، وبالتالي فإن السياسات يجب تجديدها مقابل مخاطر جديدة، إلى جانب ضرورة بناء ثقة المواطن الجزائري في مؤسسات الدولة، وارجاع الأمل بصلاح النخب الحاكمة والعامة، ما يحد من اغتراب وازدواجية سلوك الفرد الجزائري بين الكسل الفكري وافتقار مقوم الحس الحضاري، وما يترتب عليه حاليا من فشل في تحديث المجتمع، ومنه لم تستطع الجزائر أن تؤسس لمجتمع عصري يقوم على التعدد والتنوع وترسيخ ثقافة احترام الآخر، كما أن أسبقية الأمن القومي إلى جانب أمن الفرد والمجتمع حقيقة لا يمكن التغافل عنها واقعا في الجزائر، لمواجهة أي ترهل في السياسة الأمنية الثقافية والاجتماعية واضح. (زياني، وحجيج، مرجع سابق، ص20)

إذا الحلول الجزائرية الداخلية لمواجهة تهديدات الهوية المجتمعية تنبع من جنس الأزمة وتستهدف نواتها الحقيقية، لمواجهة تأزمها، بسبب المغالاة في تسييس خطاب الهوية، ومكافحة مفهوم الفشل المدني الذي تتبناه النخب الحاكمة لتحقيق التعديلات في البلاد. (المرجع نفسه، ص ص9-10)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

تؤكد كثافة العمليات الممارسة من تنظيمات الإرهاب والجريمة المنظمة (اختطافات، تهريب، اتجار بالمخدرات، بالبشر أو بالسلاح) وشبكات الهجرة غير الشرعية، بأن التغطية الأمنية والإجراءات المتخذة قطريا أو إقليميا مازالت غير كافية للقضاء على هذه التهديدات الأمنية المجتمعية.

ويمكن القول أن السياسات العامة البيئية في الجزائر قد ساهمت في التطورات العالمية في مجال حماية البيئة، إلا أنها غير كافية في إلزام الجميع بأهمية تحقيق الأمن البيئي، نظرا لضعف المؤسسات المعنية كالوزارات والهيئات الوطنية إلى جانب اللجان الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمديريات الفرعية في مجال مراقبة وحماية البيئة، خاصة في ظل انعدام أجهزة التتبع والرقابة وآليات متابعة البرامج المتعلقة بتحقيق الاستدامة البيئية والتنمية، وعدم مرونة الإجراءات التشريعية في مواكبة التغيرات البيئية المحلية والعالمية، ما يعني هشاشة التخطيط البيئي المحلي، (البلي، مرجع سابق، ص59) الراجع لنقص الموارد البشرية المؤهلة لحماية البيئة ومواجهة الكوارث، وقلة الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع.

أما عن سبلات تحقيق استجابة فعالة في مواجهة تهديدات الأمن الصحي، فتشمل محاولة مواجهة تردي المنظومة الصحية والخدمات الصحية النوعية للمصابين بالأمراض المزمنة، حيث أظهرت أزمة فيروس كورونا هذا الضعف كما ذكرنا ذلك سابقا، من حيث ضعف الخدمات العمومية الصحية والسلوك السلبي للمواطن الجزائري في التعاطي مع إجراءات الحجر المنزلي والتدابير الوقائية. (لخضاري، مرجع سابق، ص26)

وفيما يتعلق بمعوقات تحقيق الأمن الإلكتروني الجزائري بشكله المطلق، نجد أن:

- طبيعة التهديدات الإلكترونية من حيث خصائصها المعقدة والمركبة من جهة، وتعدد مرتكبيها وتنوع مصادرها، تصعب من دور المؤسسات المختلفة في مواجهتها.

- بما أن الجزائر من دول الفجوة الرقمية والمعلوماتية فإنها تبقى تفتقر للخبرة التكنولوجية اللازمة لإدارة ومواجهة مثل هذه التهديدات غير المادية، حيث أن العدو غامض ويصعب تحديده.

- صعوبة لحاق الجزائر بسرعة التطور التكنولوجي، في ظل ضعف العوامل المادية والفنية التي تساعد على تجهيز البنية التحتية لمشروع الحكومة الإلكترونية الجزائري، وهو ما يحول عائقا دون الانتفاع

إيجابيا من مميزات الثورة المعلوماتية لتحقيق الأمن الإلكتروني. (Soumitra, & Bruno, 2019, p7)

إذا تشكل كل هذه العراقيل مجتمعة أسبابا تحول دون تحقيق استجابة محلية فعالة في مواجهة

التهديدات الأمنية التقليدية والعابرة للحدود داخليا، وهو ما يحيلنا للبحث عن أهم عراقيل التجربة الجزائرية

في المواجهة على المستويين الإقليمي والدولي.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

2.1.4.3 عراقيل تحقيق استجابة فعالة في مواجهة التهديدات الأمنية على الخارجي:

تتعدد العراقيل التي تحول دون تحقيق استجابة فعالة في مواجهة التهديدات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، أهمها:

أولا: العراقيل على المستوى الإقليمي:

تفتقد الجزائر للقدرات والامكانيات اللازمة للالتفات إلى ما وراء حدودها، على نفس القدر من الاهتمام بعملية بناء سياستها الأمنية الداخلية، فغالبا ما نلاحظ عدم كفاءة السياسة العامة الأمنية الجزائرية بالنظر لوقت البدء في اتخاذ القرارات الأمنية وتنفيذها تجاه أزمات البيئة الإقليمية، كما أن الدائرة المتوسطة للأمن القومي الجزائري ظلت بعيدة عن بؤرة التوجس والريبة إلى غاية فترة التسعينيات، ويبقى تعاملها مع محيطها القاري خاصة الساحل الأفريقي ضعيفا نتيجة لضعف مستويات التعاون بين دوله، ونفس الشيء ينطبق على الدائرتين المغاربية والعربية، ولنا في اتباعها استراتيجية الصمت والتأخر في توضيح موقفها السياسي الخارجي تجاه الحراك العربي منذ بداياته سنة 2011، ثم اتباع سياسة الحياد السلبي، أكبر مثال، حيث يصف الباحث جلال خشيب الجزائر "بلدا معطلا" (Broken Country) استلها ما مما يسميه كارل شميدت "بالغروسروم المعطل" لعدم استثمارها في مصادر القوة الناعمة ما جعلها دولة ضيقة الأفق، محدودة التأثير في محيطها الإقليمي. (خشيب، 2021، ص65)

يمكن التمييز على مستوى الدائرة العربية بين متغيرين أساسيين يؤثران في صون المصالح الجزائرية على الساحة العربية، المتغير الأول هو القضية الفلسطينية وما أنتجته من رهانات أمنية جزائرية تجاه إسرائيل بوصفها عدوة (لخضاري^٣، مرجع سابق، ص293) خاصة في ظل محاولاتها لاخترق منطقة شمال إفريقيا، والمتغير الثاني هو التحديات المتعلقة بتفعيل الدفاع العربي المشترك، بسبب عدم توافق مواقف جميع الدول في الجامعة العربية حول تبني سياسة موحدة لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، في ضوء الخلافات السياسية بين بعض الدول في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، (عاطف، 2015، ص4) ويمكن أن نضرب مثلا بالتعارض الدبلوماسي العربي-العربي حيال أزمات الحراك العربي، وذهاب مواقف بعض الدول العربية في اتجاه أحادي بعيدا عن الاجماع في إطار الجامعة تماشيا مع إملاءات خارجية وتفضيلا للمصالح الخاصة على حساب المصالح الجماعية العربية، كشرعنة التدخل في سوريا وليبيا واليمن.

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

نجد على المستوى المغاربي عدم توافق إيرادات النخب السياسية، وغياب الرغبة في العمل المشترك، فرغم أن التهديدات الأمنية للدول مغاربية مشتركة، لكن لا توجد إدراكات أمنية مشتركة لمواجهةها، إذ تصل رؤى هذه الدول في بعض الأحيان إلى حد التناقض في المصالح حول قضايا الدفاع والأمن، بسبب تأثير نمط العداوة السائد في العلاقات الجزائرية المغربية، والتنافس حول قيادة النظام الإقليمي المغاربي، وضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول هذا الإقليم في شتى المجالات، نظرا للتشابه في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهشة.

كما أن المقاربة الأمنية الجزائرية ضمن الدائرة الأفريقية تشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية مع دول الساحل تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، وتعاني الترتيبات الأمنية المشتركة من صعوبات ميدانية تحد من فعاليتها، لعل في صدارتها غياب الثقة بين بلدان المنطقة، وضعف أجهزتها الأمنية، أين اصطدمت الجزائر بعدم قدرة هذه الدول على التنسيق الأمني وتوزيع الأعباء فيما بينها، ووجدت نفسها المتكفل الوحيد بحماية أمنها وأمن جيرانها، والجدير بالذكر هو ملاحظة غلبة الجانب الأمني على أهداف المقاربة الجزائرية من التعاون الإقليمي مع دول الساحل الأفريقي، في ظل إهمال الجانب التكنولوجي للتعاون، حيث تركز على معالجة أزمة الأزواد، وملف الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في اتحادها بعصابات الجريمة المنظمة، وكذا ملف اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، كما أن هذه الأهداف في حد ذاتها متعثرة، لأنه حتى ولو تم التعاون في مجال مواجهة التهديدات عبر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، فلا يمكن تطبيقه على أرض الواقع بسبب الاختلالات الوظيفية والأمنية لدول الجوار. (بن عائشة، 2015)

ويمكن أن نضرب مثلا بالتحليل السياسي الذي قدمه الأستاذ **عبد المجيد لشهب** لقناة "إلترانز"، حين قال أن المنتبج لتفاعل الجزائر مع أزمت منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل يلاحظ أنها تقف عند مستوى التعبير عن الموقف، وليست في مستوى أداء الدور، (زماموش^٣، مرجع سابق) كما أن الخلاف حول طبيعة ودرجة العلاقة مع الأطراف الخارجية غير الإقليمية قد أصبح عقبة أمام أي تعاون إقليمي جدي، (بن عنتر^٤، مرجع سابق) حيث أن المقاربات الأمنية لدول الجوار القائمة على عدم الاستقلالية في منظومتها الدفاعية والارتباط بالقوى الأجنبية لحماية أمنها، قد أجهدت الجهود الجزائرية لبناء مقاربة أمنية مستقلة للاعتماد الذاتي والتعاون الثنائي والجماعي مع الدول المتاخمة لها أو الأقاليم المجاورة، فكل من دول الساحل الأفريقي، ليبيا بعد الحراك العربي، تونس وخاصة المغرب ترتبط بمعاهدات دفاعية

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

مع قوى أجنبية، وهو ما يعرقل سبل حماية الأمن القومي الجزائري كليا في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود أثناء الثورة المعلوماتية، خاصة في ظل تنافس القوى الكبرى واستقطابها للدول المغاربية والساحلية، ما يجعل الجزائر في موقف المواجهة غير المتكافئة مع هذه القوى، ويضيق هامش حماية مصالحها الحيوية ضمن الدوائر الجيوسياسية لأمنها القومي.

ونجد أيضا أن العلاقات التعاونية ضمن الدائرة المتوسطة لاحتواء التهديدات الأمنية العابرة للحدود عمودية المنشأ، تتم هندستها في مخابر دول الضفة الشمالية ثم ترجمتها إلى طروحات تسعى لخدمة المصالح الأوروبية وفق طرح أحادي فوق يقلص من دور دول الضفة الجنوبية في بناء تصورات الأمن في المتوسط، ويجعلها مجرد تابع وأدوات تنفيذية تتلقى املاءات مفروضة، بما فيها الجزائر، (لخضاري^٣، مرجع سابق، ص ص 293-294) التي غالبا لا تجد حيلة إلا الانخراط في الركب، وعليه هي مبادرات كرست العلاقات الزبونية لدول المحيط اتجاه دول المركز، وجعلت منها حواجزا أمنية أمام التهديدات القادمة لأوروبا، على حساب تصورها الخاص للأمن المرتبط بالتنمية أساسا ونقل التكنولوجيا، وما يزيد من حدة التأثيرات السلبية لتهديدات هذه الدائرة على الأمن القومي الجزائري هو غياب الفعالية في المبادرات التعاونية المغاربية والعربية والافريقية سابقة الذكر، ما يجعل من جميع دول هذه الأقاليم تابعة أمنيا وبصفة كلية للدول الأوروبية.

إذا تصطدم الاستراتيجية الجزائرية لبناء أمنها القومي على المستوى الإقليمي، بتحدي تشابك وتعدد وترابط التهديدات الأمنية المنبثقة عن جميع الدوائر الأمنية الإقليمية (العربية، المغاربية، الافريقية، والمتوسطة)، وكذا اصطدامها باستراتيجيات خارجية أكبر من قدرتها على صدها ومواجهتها، لأن هذه الاستراتيجيات تحاول فرض رؤيتها لبناء الأمن وفق مصالحها، وغالبا ما تتعارض مع المصالح الاستراتيجية للأمن القومي الجزائري. (المرجع نفسه، ص 12)

ثانيا: العراقيل على المستوى الدولي:

تواجه الاستراتيجية الأمنية الجزائرية على المستوى الدولي مجموعة من التحديات، تحول دون تحقيق الاستجابة الفعالة لضمان أمنها القومي نجمها فيما يلي:

- رضوخ أغلب المنظمات الدولية في قراراتها المتعلقة بالأمن لحسابات ومصالح القوى الكبرى في النظام الدولي، وعليه فإن أغلب قرارات التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث من بينها الجزائر والدول

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

المحيطة بها، يخضع لمثل هذه الاعتبارات، ومنه فإن القول بإمكانية تحقيق أمن قومي مطلق من خلال آليات التعاون الدولي غير ممكن.

- تبدأ برامج المؤسسات الاقتصادية الدولية لتحقيق الأمن الاقتصادي المستدام، بنوع من التدخل في السياسات الداخلية لدول العالم الثالث، من خلال المشروطة السياسية المفروضة على الدول الطالبة للمساعدة، والجزائر تتأثر أكثر مما تؤثر بفعل هذه المنظومة الدولية الجديدة لعولمة السوق.

- يبقى التعاون الجزائري مع المنظمات الدولية المتخصصة في مجالات الطاقة والاتصالات والأمن الشرطي محدودا لضعف إمكانياتها من جهة، وخضوع هذه المنظمات لتقلبات الأوضاع في النظام الدولي، ما يعكس الخلل في أي علاقات تعاونية على المستوى الفوقي، وفي أغلب الأحيان تجد الجزائر نفسها تدفع ثمن عدم رغبة القوى الكبرى في نقل التكنولوجيا المتطورة عبر هذه المنظمات، أو تتكبد عناء الخلافات بين القوى الكبرى حول أمن الطاقة على المستوى العالمي. (الجزائر في العالم، 2022، <https://bit.ly/3c123Ta>)

- كما تعتبر الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي أرضية للتنافس بين القوى الكبرى (التنافس الأمريكي-الروسي-الأوروبي والصيني) بسبب مجالها الحيوي، حيث تسعى هذه القوى لتأمين مصالحها، على حساب تحقيق التحول الاقتصادي والتنمية في المنطقة، فالملاحظ لأغلب المبادرات الأوروبية والأمريكية يجد أنها رسخت علاقات التبعية للخارج حسب منطق المحيط والمركز، ووفق سياسات تفضيلية تبين أن من مصلحتها التعامل مع كل دولة من المنطقة على حدى، مستغلة في ذلك فرصة إمساك العصى من الوسط لإطالة توتر العلاقات الجزائرية المغربية بسبب قضية الصحراء الغربية من جهة، وكذا عدم قدرة كل من الدول المغاربية والعربية والافريقية على حل مشاكلها الداخلية بأياد داخلية من جهة أخرى، وعليه فإن العلاقات الجزائرية مع القوى الكبرى جعلت منها سوقا استهلاكية للمعايير الديمقراطية، والمنتجات الاقتصادية والأسلحة، أكثر منها شريكا استراتيجيا، حيث اختلطت على الجزائر كغيرها من الدول النامية الأولويات في ظل قصور الرؤية الاستراتيجية وغياب المشروعات التكاملية البديلة لمواجهة التنافس والاستقطاب العالمي، للاستفادة من المزايا التي يتيحها أكثر من سلبياته. (دندن، مرجع سابق، ص ص 48-49)

وعليه تبقى الاستراتيجية الأمنية الجزائرية على قدر من النسبية نظرا لما يرجى منها، مقارنة بما يواجهها من عراقيل على المستويين الداخلي والخارجي، حيث أن النتائج المتحققة فعلا ما عدا صون السلامة الترابية والاستقلال الوطني، فإننا لا نجد تحققا للأهداف المرسومة الأخرى كالتنمية الاجتماعية

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

والبيئية والتكنولوجية المستدامة بالقدر المرغوب فيه مقارنة بالموارد المتاحة، ما يعكس ضعفا في جودة أداء السياسة العامة الأمنية من حيث مقارنة المكاسب بالتكلفة والموارد المتاحة. (لخضاري^٣، مرجع سابق، ص293)

3.4.3 آفاق الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل الثورة المعلوماتية:

يمكننا استشراف مستقبل الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية والعابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية، من خلال ما يلي:

1.3.4.3 آفاق الاستراتيجية الجزائرية على المستوى الداخلي: نلخصها فيما يلي:

أولا: مستقبل الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات التقليدية في ظل الثورة المعلوماتية:

يتحكم في مستقبل الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) خلال الثورة المعلوماتية، مدى قدرة الجزائر على مواجهة العراقيل المطروحة والتأقلم مع مستجدات التهديدات الأمنية، ومدى تبني آليات استباقية مستمرة.

- بالنسبة لمواجهة التهديدات العسكرية الصلبة فإن الجزائر أثبتت قدرتها على التكيف مع طبيعتها المركبة في ظل الثورة المعلوماتية من خلال العصرية المستمرة للمؤسسات الأمنية المختلفة، لكن مستقبل الاستراتيجية الجزائرية من ناحيتي تحقيق الاستمرارية في فعالية الأداء أو الفشل والتراجع مرهون بحالة الأوضاع الأمنية في دول الجوار، ومستقبل العلاقات الجزائرية-المغربية المتأزمة خاصة في ظل ازدواجية الاختراق (الإسرائيلي والاختراق من أعلى) لمنطقة شمال إفريقيا عموما، ما يخلق صعوبات تتسم بالديمومة أمام الجهود الجزائرية لضمان أمنها القومي. (تداعيات التقارب المغربي الإسرائيلي على أمن الجزائر والمنطقة، 2021، <https://bit.ly/3yRz3WV>)

- فيما يتعلق بمستقبل مواجهة التهديدات السياسية، يحذر مثلا أستاذ العلوم السياسية مولود ولد الصديق من تتجدد موجات أخرى للحراك الشعبي الجزائري قد تكون أشد وأقوى، إذا ما استمر النظام الحاكم باعتماد الآليات نفسها في المرحلة المقبلة، خصوصا في حال تعزز الإحباط السياسي، بإخفاقات اجتماعية واقتصادية للسلطة السياسية الجديدة (لحياني^٣، مرجع سابق)، كما وصف الباحث منصور لخضاري في كتابه "السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات" عام 2015 حجم التهديدات السياسية للأمن القومي الجزائري بقوله أن التركيز على إدانة النظام السياسي الجزائري ولو بتغيير واجهته ووجوهه من دون الالتفات إلى حقيقة وعمق الأزمات الاجتماعية والأوضاع الإقليمية والدولية ذات التأثير على الأمن الوطني، من شأنه أن يعود بالسلبية على سياسته إلى حد لا تستطيع

الحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

معه الجزائر ككل متكامل نظاما ومجتمعاً ودولة تأمين نفسها (لخضاري^٣، مرجع سابق، ص 139)، وعليه فإن ما يواجه الجزائر من تهديدات للأمن السياسي، تتمحور حول سبل فتح حوار معمق بين الشباب والحكومة، لبعث الثقة وإدراك أهمية الاستثمار في الطاقات الشابة لتحديد مسار مجتمعهم، وهذا الطريق هو الحل الأكثر فعالية لمواجهة باقي التهديدات الأمنية الأخرى كالتطرف والإرهاب والهجرة غير الشرعية، وحتى مواجهة تحديات التنمية المستدامة. (الطراح، وسنو، مرجع سابق، ص ص 117-118)

- إن مستقبل الأمن الاقتصادي الجزائري مرهون بمدى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي ومستويات متوسطة من التنمية المستدامة، (غراب، مرجع سابق، ص 62) والمؤشرات الحالية للاقتصاد الجزائري في ظل الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري والعجز عن تحقيق الزيادة المطلوبة في الصادرات خارج المحروقات، تجعل بقاء الاقتصاد الجزائري عرضة لما تحمله التهديدات الاقتصادية المختلفة من مخاطر أمراً ممكناً على المدى القصير والمتوسط، ولا يمكن الحديث عن أمن قومي مطلق في بعده الاقتصادي في ظل الظروف الحالية كما يصعب التنبؤ بتحسين الأوضاع على المدى الطويل.

وهو ما يحيلنا للبحث في مستقبل الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

ثانياً: مستقبل الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية:

يرتبط مستقبل الاستراتيجية الجزائرية بمدى تزايد أهمية الأبعاد الأمنية الحديثة في استراتيجية الأمن القومي، التي باتت محددا رئيسيا لقوة الدولة أو ضعفها، من حيث التركيز على:

- الأمن المجتمعي: بتوفير الغطاء الواقي للمجتمع الجزائري والحفاظ على جوهره من خلال تبني آليات ديناميكية واستباقية مركبة لمواجهة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة عبر الوطنية، أمنة قضية الهجرة غير الشرعية، وحماية قيم المجتمع الأساسية وهويته.

- الأمن البيئي: من الصعب التنبؤ بمستقبل أي استراتيجية لحماية الأمن القومي في بعده البيئي نظراً لخاصية التهديدات البيئية المركبة والمعقدة، وعليه فإن الحديث عن إمكانية حدوث سيناريو إيجابي يقود إلى تقوية الأمن البيئي الجزائري، يستوجب استراتيجية طويلة الأمد في تطور مستمر، تراعي تحقيق أمن الطاقة المستدام، مواجهة ثنائية تغير المناخ وندرة المياه، وتقوية الأمن الصحي في مواجهة عولمة الأوبئة.

- الأمن التكنولوجي: عن طريق محاولة تطوير قدراتها لتقليص الفجوة الرقمية، ووضع الأمن الإلكتروني ضمن أولوياتها. (مدحت، 2020)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

ولأن مستقبل الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية على المستوى الداخلي مرتبط بمدى فعاليتها على المستوى الخارجي، فإننا سنبحث في آفاقها من خلال العنصر الموالي.

2.3.4.3 آفاق الاستراتيجية الجزائرية على المستوى الخارجي:

يتوقف مستقبل الاستراتيجية الجزائرية على المستوى الخارجي بمدى الاستغلال الأمثل لمصادر القوة الصلبة والناعمة الكامنة للجزائر، بهدف بلوغ مكانة القدرة والتأثير الأنسب المتوافقة مع مقومات البلد، حيث أن نسبة الانفاق على التسليح يجب أن تتوازن مع مصادر القوة الناعمة غير المفعلة، بالتركيز على ما يلي:

استغلال العامل التاريخي الذي يميز البلاد الممتد إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وإبقاء التاريخ الثوري للجزائر حيا في ذاكرة الأجيال القادمة لتنمية الروح الوطنية والتأثير خارج الحدود، ويمكن ذلك بتخصيص ميزانية محترمة للدعاية الإعلامية الصناعية السينمائية كما تفعل عديد الدول.

مع ضرورة استغلال الزخم الثقافي واللغوي والطاقة السكانية والعامل الديني، فتعدد اللغات بين عربية وبربرية يمكن للجزائر من الانتشار في محيطها الإقليمي الشمال أفريقي والعربي، أما العامل الديني فتعتبر الجزائر مركزا للعديد من الطرق الصوفية المنتشرة اليوم في ربوع أفريقيا، لاسيما الطريقة التيجانية التي يتبعها أكثر من 80 مليون شخص في نيجيريا وحدها، كما أن للجزائر جالية كبيرة خارج الوطن (خمسة ملايين جزائري مقيم في فرنسا والرقم مرشح لأن يصل إلى تسعة ملايين سنة 2030، مجموع 2 مليون جزائري يتوزعون على كندا والولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا) من شأنها أن تساهم في قوة البلد الناعمة إذا ما تمكنت من تنظيم جهودها عبر أطر مؤسساتية، للاستفادة من علمها وخبرتها المكتسبة هناك، كما يمكن للمهاجرين من فئة الطلبة الترويج لبلادهم، ويسمح استقبال الطلبة من دول أخرى بالتعريف بالجزائر.

إلى جانب ترقية قطاع السياحة لجذب الأجانب وتنويع مداخل الاقتصاد الجزائري بعيدا عن النفط، مع تنويع الآليات التنموية والتكنولوجية للتعاون مع دول الجوار، وعليه فإن آفاق التجربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية يتوقف على مدى تفعيل الآليات اللينة إلى جانب الصلبة، ما سيدفعها تلقائيا لتحسين وضعها الداخلي ويسمح لها بالتحرر من الركود على المستوى الخارجي. (خشيب، مرجع سابق، ص ص70-80)

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

كما أن مستقبل المكانة الإقليمية الجزائرية مرهون بضرورة بلورة استراتيجيات متطورة تضمن التكيف الأمني الإيجابي في مواجهة تزايد التهديدات ضمن جميع الدوائر الإقليمية لأنها القومي، لأن الجزائر محاصرة ببيئة متوترة، ولا يبدو في الأفق القريب أو المتوسط أن هناك مؤشرات استقرار بدول الجوار، وعليه يرى بعض المختصين أن القرار الجديد الذي يسمح للجيش الجزائري بالانتشار خارج الحدود من شأنه أن يحقق المرونة المطلوبة والتكيف الإيجابي في مواجهة التهديدات الإقليمية التي تستوجب مبادرة، بجعل الموقف الجزائري في موقع الفعل لا رد الفعل إذا ما تم تفعيله بشكل جيد. (بن داخه، 2021، ص21)

يرتبط مستقبل الاستراتيجية الأمنية الجزائرية على المستوى الخارجي بمدى استيعاب وإدراك الجزائر لحركية تحول القوة عالميا، حيث يتبلور حاليا اتجاه لتشكيل عالم متعدد الأقطاب، يفرض على الجزائر إعادة رسم أولوياتها وتوجهاتها، خاصة وأن سياسة النظر شمالا التي أعطت الأولوية للتعامل مع القوى الغربية كانت مخرجاتها في غير صالح الجزائر، مع مبادئها القائمة على المشروعية السياسية والنزعة التدخلية، ومنه فإن فرصة الجزائر مستقبلا مرهونة بتنويع الشركاء مع التركيز على الاتجاه شرقا بالتعاون مع روسيا والصين والهند وماليزيا وتركيا...، لأن هذه الدول تتأى عن المساس بالشؤون التي تعد من صميم سيادة الدول التي تتعامل معها، وتركز على المصالح الاقتصادية بعيدا عن أي خلفيات أيديولوجية، فيجب على الجزائر أن تدرك بأنه ليست هناك استراتيجية لأي قوة في النظام الدولي دون مخاطر وتكاليف، ومنه يجب وضع سياسات مرحلية بديلة لتحقيق الأهداف بفاعلية أكبر وتكاليف أقل، لأن اقتناص الفرص يكون فقط لمن يجيد قراءة طبيعة التحولات وحتى توقعها واستباقها، واستكشافها وتحويرها لصالحه، لذلك على الجزائر الوعي بوجود محاذير في التعامل مع هذه القوى الجديدة أيضا حتى لا تقع في فخ هيمنة أخرى، لأن الهيمنة والتبعية أمر سيء مهما كانت طبيعة المهيمن أو فارض التبعية. (دندن^٣، مرجع سابق، ص ص 44-49)

ويمكن القول من الناحية الموضوعية أن الأمن القومي الجزائري واجه ولا يزال يواجه تهديدات أمنية تقليدية وعابرة للحدود متنوعة ومركبة، شديدة الخطورة والضرر، إلا أن الاستراتيجية الجزائرية لحد الآن أظهرت نوعا من النسبية في التعامل مع كافة التهديدات حيث لم تنجح في تحقيق كافة أهدافها، فرغم إعادة صياغتها لتشمل ضرورة محاربة التهديدات الجديدة سريعة الانتشار، إلا أنها تفشل في منع انتشارها واحتوائها بالطريقة التي يجب أن تكون عليها، ومن المتوقع أن يتم التركيز مستقبلا على تنمية

للحدود في ظل الثورة المعلوماتية: الآليات، التقييم والآفاق

سياسات تحقيق الفاعلية في أداء هذه الاستراتيجية بتتويج الوسائل الصلبة والناعمة لأن إيجاد سبل كفيلة بالتقليل من مخاطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود بات وسيظل ضرورة حتمية.

خلاصة الفصل:

إذا تحولت مدركات التهديد ضمن عقيدة الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية، من التصور التقليدي الضيق الذي يحصر مصادر التهديد في المستوى الخارجي الصلب، إلى التصور الحديث المزدوج لمصادر التهديد من الداخل والخارج، إلى جانب توسيع دائرة أبعاده لتشمل إلى جانب التهديدات التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية)، نوعا من التهديدات الجديدة العابرة للحدود (المجتمعية، والبيئية والتكنولوجية)، المتشابكة والمتراصة والمعقدة التي يصعب رصدها والتنبؤ بها. وعليه نجد أن الجزائر تتبنى استراتيجية أمنية وقائية لتحقيق أمنها القومي، على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، متعددة الآليات والفواعل والأدوات، تجمع بين الآليات العسكرية وغير العسكرية للمواجهة، لها مميزات كما تتعدد العراقيل التي تواجهها وتحول دون تحقيق الأمن القومي الجزائري بشكله المطلق.

كما أن مستقبل الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل الثورة المعلوماتية مرتبط بمدى الاهتمام بتنمية أدوات القوة الناعمة للتعامل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

الخاتمة

الخاتمة:

شهد موضوع الأمن تحولا في طبيعة مهدداته وترتيب مستوياته، لدرجة توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل إلى جانب أمن الدولة والنظام السياسي، التركيز أكثر على أمن المواطنين والمجتمع، ضد تهديدات ليست صلبة وتقليدية، خارجية ومباشرة من فواعل دولانية فقط، بل أيضا تهديدات من طبيعة لينة وعابرة للحدود من مصادر داخلية وخارجية، معقدة ومركبة نتيجة تعدد فواعلها وتنوع وسائل إلحاق الضرر، لارتباطها بالتأثيرات السلبية للثورة المعلوماتية، كما تتطلب بالمقابل تبني استراتيجية أمنية متعددة الآليات والوسائل للمواجهة.

تعتبر الجزائر من الدول التي لم تكن في منأى عن التأثير بمثل هذه التحولات في طبيعة التهديدات الأمنية، فالإلى جانب التداعيات السلبية لمظاهر التهديدات الأمنية التقليدية (العسكرية والسياسية والاقتصادية)، فإنها وفي ظل الثورة المعلوماتية بانتت تواجه تهديدات أمنية عابرة للحدود (مجتمعية وبيئية وتكنولوجية) متعددة ومتشابكة ومعقدة، تهدد الأمن القومي الجزائري بمعناه الموسع المتعلق بأمن المواطن الجزائري ومجتمعه ودولته.

فيما يتعلق بالتهديدات العسكرية الصلبة، يواجه الأمن القومي الجزائري الانعكاسات السلبية لتوتر العلاقات البينية الجزائرية-المغربية، وتزايد حدتها بفعل الاستفادة من مميزات الثورة المعلوماتية سلبيا، إلى جانب التهديدات الصلبة من أعلى للصفة الشمالية بما فيها الاستراتيجية التوسعية للحلف الأطلسي، والتفوق التقني والتكنولوجي لهذا المركب الأمني مقابل ضعف المنظومة الدفاعية لدول جنوب المتوسط بما فيها الجزائر، كما نجد الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا عموما ومنطقة شمال إفريقيا خصوصا، خاصة في ظل التطبيع مع المغرب وحوادث التجسس الإلكتروني المتكررة، التي تثبت خطورة المنحى الذي أخذته هذه التهديدات الصلبة اليوم في ظل استفادتها مما أتاحته الثورة المعلوماتية من مزايا للعدو، وما يعني ذلك من اختراق ولا أمن للطرف الآخر، إضافة إلى التداعيات المباشرة للنزاعات الداخلية في دول الساحل الإفريقي والوضع المتأزم في ليبيا على الجزائر.

أما على مستوى التهديدات السياسية فإن مظاهرها وتداعياتها متعددة في الجزائر، بين ملفات للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفساد سياسي، ولطالما وضعت الاستقرار السياسي للبلاد على المحك في الكثير من المحطات التاريخية آخرها الحراك الشعبي لعام 2019 بالنظر لأسبابه، وحجم الخلل الذي أظهره في ديناميكية اللعبة السياسية وعلاقة الحاكم والمحكوم، والذي لا تزال محاولات سده متواصلة دون تحقيق الرضى الشعبي لحد اليوم.

وفيما يخص التهديدات الاقتصادية فهي الأخرى متعددة، بسبب العجز عن تحقيق الأمن الغذائي، وتحديات تحقيق التنمية المستدامة، حيث لم يحقق غنى الدولة الثراء في المجتمع، بل حال الريع النفطى دون البحث الأنجع عن بدائل اقتصادية منتجة للثروة، خاصة في ظل صعوبات التحول نحو اقتصاد المعرفة، وتحقيق الأهداف المتوخاة من برامج الطاقات المتجددة.

وأكثر من ذلك هو ارتباط تحقيق الأمن القومي الجزائري اليوم، بمدى مواجهة التهديدات المجتمعية العابرة للحدود والمتعددة، منها أزمة الهوية المجتمعية التي تجد أهم مظاهرها في أزمات الأمازيغ، الطوارق وبني ميزاب، وغياب مشروع مجتمعي قادر على تقادي تداعياتها، والتأثيرات السلبية للعولمة على القيم الداخلية للمجتمع الجزائري، وارتباط الأمن المجتمعي بمواجهة تهديدات الإرهاب العابر للحدود في تحالفه مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومشاكل الهجرة غير الشرعية وقضايا اللجوء.

إضافة إلى تداعيات التهديدات البيئية على الأمن القومي الجزائري، من مشكلة ندرة مياه وتغيرات مناخية، صعوبات تحقيق أمن الطاقة المستدام، وتحدي عولمة الأمراض والأوبئة، ولنا فيما سببه فيروس كورونا من تداعيات مثالا على ذلك.

والجدير بالذكر هو بروز نوع جديد من التهديدات الأمنية تدعى التهديدات التكنولوجية، التي من أهم مظاهرها تصنيف الجزائر ضمن دول الفجوة الرقمية والمعلوماتية، وتزايد حدة تداعيات التهديدات الالكترونية (جرائم إلكترونية كتهديدات واقعية، وإرهاب إلكتروني وحروب إلكترونية كتهديدات محتملة) على الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية.

وما يجب الإشارة إليه أن هناك نوعا من الاعتماد المتبادل بين كل هذه الأبعاد من التهديدات الأمنية، فهشاشة الوضع السياسي أو الاقتصادي أو الأمني يفاقم من حدة التهديدات الأمنية الأخرى، المجتمعية والبيئية والتكنولوجية، والعكس صحيح، وعليه، وفي ظل هذه التحولات وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إعادة النظر في مقاربة بناء أمنها القومي، تبعا للمحددات التي أملاها موقعها الجغرافي (تنوع الامتدادات الجيوسياسية) ومحدداتها الطاقوية والبشرية، من خلال تبني مقاربة شاملة للمواجهة تأخذ في الحسبان خاصية الترابط بين كل هذه التهديدات، وتراعي اشراك مختلف الفاعلين الذين لديهم القدرة والامكانيات على الاستجابة والمواجهة، وفق رؤية استباقية ووقائية تجمع بين آليات للتصدي على مستويات ثلاث: داخلية وإقليمية ودولية، وبأدوات متعددة الأبعاد تجمع بين الآليات العسكرية وغير العسكرية للمواجهة.

حيث تعتمد الجزائر على جملة متكاملة من الآليات الميدانية الأمنية والتنظيمية المؤسسية، والقانونية، إلى جانب مجموعة من الجهود الاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية، لمواجهة كل تهديد من التهديدات الأمنية على المستوى الداخلي، كما تناولنا ذلك بالتحليل في الفصل الثالث، إضافة إلى اهتمامها ببناء أمنها من خلال مبادرات التعاون الإقليمي ضمن جميع الدوائر الجيوسياسية التي تنتمي إليها، وما يلاحظ على هذه المبادرات أنها متعددة المجالات والمستويات، سواء على المستوى المتعددة الأطراف، أو الثنائي، وكذا توجهها بإقامة علاقات تعاون دولي سواء من خلال هيئة الأمم المتحدة، المؤسسات الاقتصادية الدولية، المنظمات الدولية المتخصصة، وعلاقاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي (روسيا، الصين والوم أ) لتحقيق أمنها القومي ومواجهة مهدداته.

ويمكن أن نضرب مثالا بما استطاعت الجزائر تحقيقه من خلال استراتيجيتها الأمنية وخبرتها في مواجهة الإرهاب بصفة منفردة، حيث استطاعت تحقيق الأهداف المرجوة من مقاربتها للتخفيف من حدة الظاهرة داخليا لحد بعيد، خاصة بعد نجاح سياسة المصالحة الوطنية في احتواء الظاهرة الإرهابية وطنيا، وتوسع مجال الإدراك والتصور الأمني للجزائر إقليميا وعالميا، وقدرتها على ترويج مقاربتها حول مكافحة الإرهاب ضمن الدوائر الإقليمية لأمنها القومي، وكذا تسويق رؤيتها بضرورة تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية ضمن منظمة الأمم المتحدة، وتعاونها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية الراجع لخبرتها في مواجهة الظاهرة.

كما أن تعدد التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر لا يعني أن المشهد الأمني بها في حالة انهيار، فالجزائر أكدت على قدرتها في مواجهة مختلف التحديات خاصة الصلبة منها بفضل ادراكها المبكر لحجم الرهانات التي تواجهها وامتلاكها لعقيدة أمنية على قدر من التطور المستمر، ومؤسسة عسكرية تتميز بالاحترافية، إلا أن القول بتحقيق أمن مطلق للجزائر صعب وغير ممكن، فعلى الرغم من نضج التفكير الاستراتيجي الجزائري حول آليات المواجهة إلا أنها تجد نفسها تواجه مجموعة من المعوقات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، تجعل من استجابتها في مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية والعابرة للحدود محدودة ونسبية.

إن مستقبل الاستراتيجية الأمنية الجزائرية مرهون بالإدراك الجيد لطبيعة التحول في التهديدات الأمنية، ومدى القدرة على تحديد الأولويات لتحقيق الأهداف المرجوة بفاعلية أكبر وتكاليف أقل، ولا يتأتى ذلك إلا بتتويج الوسائل الصلبة والناعمة للمواجهة بما يضمن حماية الأمن القومي الجزائري في ظل الثورة المعلوماتية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2020).
<https://bit.ly/3PAKHLb>
- آيت حمدوش، ل. (2019). الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاوضي. مركز الجزيرة للدراسات.
- أبريكة، ب. (2021). قضية الصحراء الغربية بين ترامب وبايدن. <https://bit.ly/3PknRas>
- أبو القاسم خشيم، م. (2018). تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية-الليبية. مجلة السياسة الدولية، 53(212).
- أبو حلاوة، ك. (2018). أين العرب من مجتمع المعرفة؟ ورقة بحثية ضمن المؤتمر الأول للمحتوى الرقمي العربي،
<https://bit.ly/3C1DWPa>
- أبو خشم، م. وغزالي، م. ومرقوني، ك. (2014). أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا المقترحات والحلول. المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، 4(7).
- أبو دوح، خ. (2016). المخدرات الرقمية مقارنة للفهم. ورقة بحثية مقدمة في ندوة: المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي. كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، 17-18 فيفري 2016.
- أبو دية، أ. (2010). مفهوم الانحباس الحراري: عوامله وأسبابه وسبل مواجهته. موقع نور سين.
<https://bit.ly/3C0KCgz>
- أبو زينة، ع. (2020). الفقراء يواجهون أزمة غذاء وسط الجائحة. جريدة الغد. <https://bit.ly/2R9ZZMo>
- أبو عمود، م. (2012). الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن. <https://bit.ly/2QhG9Mc>
- أثر ثورة المعلومات والاتصالات على الأمن القومي المصري والعربي. (2015). المنتدى العربي للدفاع والتسليح.
<https://bit.ly/3zlm2Q6>
- أحمد حرزلي، أ. (2019). الأزمة السياسية في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج. المركز الديمقراطي العربي.
<https://bit.ly/3JQvqV0>
- أخلة الحياة السياسية ومشاركة الشباب والمرأة في الحياة السياسية مسعى قانون الانتخابات. (2021). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3oGMLpW>
- أسس ومبادئ الأمن الوطني. موسوعة مقاتل من الصحراء. <https://bit.ly/3oDrWLP>
- أسعدي، أ. (2011). واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي. مركز الجزيرة للدراسات.
- أعلوان، ف. (2021). الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية_ المغرب، الجزائر وتونس نموذجا - رواق عربي. <https://bit.ly/3QYmTSz>
- أكاديمي أردني: الكيان الصهيوني يستخدم المغرب لخلق الاضطراب في الجزائر. (2021). الاذاعة الجزائرية.
<https://bit.ly/3PCwpKq>
- أ مبارك، أ. وبكيري، م. (2020). التعليم الالكتروني في زمن كورونا: التجربة الجزائرية تحديات ورهانات. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 7(2).
- أوسرير، م. (2016). مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، 1(14).
- أوكل، م. (2019). الهوية الأمازيغية ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر مقارنة قانونية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(4).

- أيمن، ر. (2018). الجزائر ترحل 272 شخصا مقيما بطريقة غير شرعية للنيجر. *جريدة الموعود اليومي*.
<https://bit.ly/3QlbMNq> إبراهيم، ح. (2013). الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. *إطار نظري*.
<https://bit.ly/3zKhsR2> -إحداث تحولات عميقة من أجل جزائر جديدة. (2020). *جريدة المساء*.
<https://bit.ly/3PwDXyn> -إدريس العطية للإذاعة: الجزائر دخلت مرحلة تعزيز الديمقراطية الوطنية. (2021). الإذاعة الجزائرية.
<https://bit.ly/2q4Liet> -إسلام، ح. (2021). برلمان الجزائر: تمثيل النساء يتراجع وقانون الانتخابات المتهم. الأناضول.
<https://bit.ly/2F96NDP> -إطلاق خطوط جديدة للسكة الحديدية. (2021). الشروق أونلاين.
<https://bit.ly/3dpwmne> -إكرام، س. (2019). الكشف عن محتوى التقرير السنوي حول حقوق الانسان في الجزائر قريبا. *يومية الرائد*.
<https://bit.ly/3dpwmne> -إيفانس، غ. ونوينهام، ج. (1997). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث.
-اتفاقية الاتحاد الافريقي بشأن أمن الفضاء الالكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي. (2010). موقع الاتحاد الدولي للاتصالات. strategy@itu.int
-ارتفاع استهلاك الجزائر من الغاز يشكل تحديا للصادرات. (2019). العربية نت. <https://bit.ly/3JhS34I>
-استحداث مصلحة للدفاع السيبراني ومراقبة أمن الأنظمة. (2017). موقع آرمي تاش. <https://bit.ly/3vqi9g4>
-اسلام، ح. (2020). 20 بؤرة يوميا... حرائق بغابات الجزائر تؤرق السلطات. موقع أناضول.
<https://bit.ly/2q4Liet> -الأبرش، م. (2017). السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية. جامعة محمد خيضر بسكرة.
-الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر ب 50 بالمئة من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل البحري. (2020). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3Brbjuv>
-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. (2015). جهود جامعة الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 .
<https://bit.ly/3Qolxzf> -الأمم المتحدة. (2013). مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. <https://bit.ly/3nRVDZq>
-الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين: تراجع انتاج الحبوب بنسبة 40 بالمائة بسبب شح الأمطار. (2021). الإذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3Q03qQP>
-الإذاعة الجزائرية، مجلة الشرطة: معالجة 2130 جريمة إلكترونية خلال 2017. (2018).
<https://bit.ly/3OCYMHh> -الاتحاد الأوروبي يقدم يد المساعدة لضحايا حرائق الغابات. (2021). موقع الاتحاد الأوروبي في الميدان.
<https://bit.ly/3atPeR0> -الاتحاد الافريقي. (2004). البرتوكول الملحق لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا. <https://bit.ly/3SLTs7K>
-الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. (2010). الشبكة القانونية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية. <https://bit.ly/3QYnLXI>
-الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. (2010). <https://bit.ly/3JgZpVS>
-الإذاعة الجزائرية. (2021). استلام ست محطات تحلية مياه البحر قبل نهاية السنة. <https://bit.ly/3OGgSYR>
-الإذاعة الجزائرية. (2021). لعمامرة: الجزائر تشجع المبادرات الرامية إلى دعم الدول النامية للحصول على الطاقة.

<https://bit.ly/3AzLM1P>

-الاذاعة الجزائرية. (2021). *لعمامرة يبحث التنسيق الجزائري التركي وراهن ليبيا مع أوغلو وكويش*.

<https://bit.ly/3Q97der>

-الاسكوا. (2008). *السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة*. بيت الأمم المتحدة -بيروت.

<https://bit.ly/3PijQmJ>

-الاسكوا. (2014). *السياسة الاجتماعية المتكاملة: نحو تحسين أنظمة الرعاية الصحية*. بيت الأمم المتحدة-الرياض-

file:///C:/Users/USER/Downloads/e_escwa_sdd_13_1_a.pdf .

-الاسكوا. (2015). *تقرير الهجرة الدولية 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة*.

<https://bit.ly/3SICRIr>

-الاسكوا. (2017). *التكنولوجيا وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية*. <https://bit.ly/3PufskU>

-الاسكوا. (2019). *إطار لرصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية: أداة لدعم الميزة وإصلاح السياسة المالية*. الأمم

المتحدة، 13 .

file:///C:/Users/USER/Downloads/social_expenditure_monitor_for_arab_states_ar.pdf

-الاسكوا. (2020). *تقرير المياه والتنمية الثامن: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية* .

[file:///C:/Users/USER/Downloads/E_ESCWA_SDPD_2019_5-AR \(1\).pdf](file:///C:/Users/USER/Downloads/E_ESCWA_SDPD_2019_5-AR (1).pdf)

-الترا الجزائر. (2022). *الجزائر تتراجع في المؤشر الدولي لمكافحة الفساد 2021*. <https://bit.ly/3PQOsN5>

-امدادات الغذاء العالمية في مرمى تهديدات كورونا. (2020). *العربي الجديد*. <https://bit.ly/3BmKHdZ>

-إيدابير، أ. (2020). *استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود (الحدود الذكية نموذجاً)*.

مجلة آفاق علمية، 4(12).

-البلي، م. (2020). *إشكالات الأمن البيئي في الجزائر: نحو حوكمة بيئية مستدامة وتحقيق الأمن المجتمعي*. *المجلة*

الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 2(5).

-باتر، م. ووردم، ع. (2011). *الطاقة المتجددة في العالم العربي*. *مجلة آفاق المستقبل*، 11.

-باخورية، د. (2014). *جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس، الجزائر، والمغرب نموذجاً*. *دفا تر السياسة*

والقانون، 11.

-باسماعيل، ع. (2014). *العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة*. *ورقة بحثية*

مقدمة في الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

-بخوش، م. (2008). *التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط*. *ملتقى وطني حول:*

الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق.

-بدران، ع. (2010). *الحرب الإلكترونية... الاشتباك في عالم معولم*. (ط.1). مركز دراسات الحكومة الإلكترونية.

-براقي، س. (2018). *الجوار الجغرافي بين منطق التكامل الإقليمي وتقنيات المراقبة لتعزيز متطلبات الأمن عبر*

المجالات الحدودية. في كتاب: ن. بلهول. *إدارة الأمن الحدودي: المقاربات والنماذج*. دار حامد للنشر والتوزيع.

-براهمة، ن. (2013). *إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري: المدمن بين المرض والادمان*. *مجلة الدراسات والبحوث*

الاجتماعية، 1.

-برقوق، أ. (2012). *الأمن الانساني ومفارقة العولمة*. موقع الحرية. <https://bit.ly/3zWHhMD>

-برقوق، أ. (2008). *الساحل بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية*. *مجلة العالم الاستراتيجي*، 7.

- برقوق^أ، س. (2008). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير. مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 6.
- برقوق^ب، س. (2010). التنمية الإنسانية: مقارنة معرفية. فكر ومجتمع، 6.
- بركات، ب. (2015). جريمة التهريب في القانون الجزائري. مجلة الدراسات القانونية والسياسية. 1(1).
- برنامج الأمم المتحدة: حالة المدن العربية 2013/2012 تحديات التحول الحضري. (2012).
<https://bit.ly/3AkXH2M>
- برنامج التنمية الزراعية والريفية في المتوسط يساعد الجزائر على دعم تسويق المنتجات الزراعية والنفاز إلى الأسواق. (2016). موقع الاتحاد الأوروبي في الميدان. <https://bit.ly/3ytVJv9>
- برنامج عمل منظمة المؤتمر الإسلامي حتى عام 2025. (2014). منظمة التعاون الإسلامي. <https://bit.ly/2JWMWd1>
- بريطل، ه. (2016). دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر-دراسة حالة الشراكة الجزائرية الإسبانية. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- بسكري، أ. (2018). مبادرة ماكرون وآفاق حل الأزمة الليبية. مركز الجزيرة للدراسات. <https://bit.ly/3QYpVp>
- بطالة وفقير وفساد. (2019). العربي الجديد. <https://bit.ly/3Q6dpEj>
- بطوش، س. (2018). تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي بالجزائر. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 6.
- بغداد باي، غ. (2017). دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجبالي لياس -سيدي بلعباس.
- بكريتي، ن. وشرف طويل، ن. (2018). تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الاقتصاد؟. مجلة التنظيم والعمل، (7).
- بكيس، ن. ورزقي، ن. (2020). قراءة سوسيولوجية في تداعيات جائحة كورونا بالمجتمع الجزائري. مجلة صوت القانون، 7(2).
- بلحيمر: إعلام التحالف المغربي-الصهيوني ضد الجزائر وجد أمامه جدارا منيعا من المقاومة والتصدي. (2021).
<https://bit.ly/3cpnrBX>
- بلحيمر: التحذيرات من الحرب الالكترونية التي تستهدف الجزائر ليست نسجا من الخيال. (2021). الاذاعة الجزائرية.
<https://bit.ly/3oBAW48>
- بلخير، س. (2020). آليات حماية حقوق الانسان. (محاضرة مقدمة للسنة أولى ماستر شريعة وقانون).
- بلعباس، ع. (2018). تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الافريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الاقليمي للجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- بلعربي، ع. وعباسة، أ. (2017). التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. مجلة القانون الدولي والتنمية، 5.
- بلقرمي، س. (2006). تجربة الجزائر في حماية البيئة. مجلة العلوم الإنسانية، 29.
- بن أحمد، ع. (2002). الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري. مجلة الصراط، 2.
- بن أحمد، م. (2015). الجيش الجزائري يتأهب لصد تقدم داعش. يومية الخبر. <https://bit.ly/3PnTC26>
- بن أحمد، م. (2016). الحدود البرية للجزائر تتحول إلى مناطق عسكرية. جريدة الخبر. <https://bit.ly/3AiFrah>

- بن الصغير، ع. (2016). إشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر: المعوقات والآفاق. المركز الديمقراطي العربي.
- بن العجمي بن عيسى، م. (2011). الأمن والتنمية. جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- بن حماد، س. (2016). الجزائر وتحديات الأمن الطاقوي بين استهلاك مصادر الطاقة الناضبة وتطوير الطاقات المتجددة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 15.
- بن حملة، أ. (2013). إحباط محاولة تهريب 41.5 كغ من المرجان بولاية القالة. جزييرس. <https://bit.ly/3w5vjPN>
- بن دايدة، أ. (2021). مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر: إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة. مجلة مدارات سياسية، 2(5).
- بن ربيالة، س. وسراي، س. (2020). الشائعات الالكترونية حول وباء كورونا في الجزائر وأثارها النفسية على الجمهور "قراءة في آليات التصدي والمواجهة". مجلة التمكين الاجتماعي، 2(2).
- بن شهرة، ش. (2016). الآليات القانونية والمؤسسية للوقاية من الفساد ومكافحته في ظل القانون رقم 06-01. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، 8 (11).
- بن عائشة، م. (2015). أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية. موقع جزييرس. <https://bit.ly/3nUmcNk>
- بن عبد العزيز، خ. (2016). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري. مجلة المفكر، 8.
- بن عدة، أ. ولكل، م. (2022). مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 1(7).
- بن عنتر، ع. (2004). الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع. مركز الجزيرة للدراسات.
- بن عنتر، ع. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- بن عنتر، ع. (2011). العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا. مركز الجزيرة للدراسات. <https://bit.ly/2DAOR40>
- بن عنتر، ع. (2013). الاستراتيجيات المغربية حيال أزمة مالي. ندوة حول المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة.
- بن عنتر، ع. (2014). الجزائر وامتحان الأزمة الليبية. العربي الجديد. <https://bit.ly/3JRLhCM>
- بن عنتر، ع. (2014). الجزائر ومعضلة تأمين الحدود. العربي الجديد. <https://bit.ly/3QI2Zek>
- بن عنتر، ع. (2014). تهديدات هجينة. العربي الجديد. <https://bit.ly/3vqPZBE>
- بن عنتر، ع. (2015). الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات. العربي الجديد. <https://bit.ly/3w2nVoq>
- بن عنتر، ع. (2015). عن العلاقات المغربية الليبية. العربي الجديد. <https://bit.ly/3bSqBxS>
- بن عنتر، ع. (2016). معضلة الهجرة في المغرب العربي. العربي الجديد. <https://bit.ly/3phScvG>
- بن عنتر، ع. (2017). الجزائر في مواجهة الهجرة. العربي الجديد. <https://bit.ly/3Q6BtXI>
- بن عنتر، ع. (2018). عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية. مركز الجزيرة للدراسات.
- بن عنتر، ع. (2020). العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري الجديد. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- بن عيسى، ك. وكبيري، ف. (2018). تحدي الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 19(14).
- بن مرار، ج. وملاح، ن. (2021). البرامج التنموية لتدعيم الأمن والاستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية. *مجلة السياسة العالمية*، 1(5).
- بن مراسلي، ر. وبوناصر، إ. (2021). التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية: بين متطلبات التنمية المحلية ورهان الأمن المجتمعي. *مجلة السياسة العالمية*، 1(5).
- بنك التنمية الأفريقي. (2013). *النودة المغاربية حول تأقلم الفلاحة والزراعات الكبرى مع التغيرات المناخية*.
<https://bit.ly/3QJx1OT>
- بنكاسم، م. (2019). ماذا تقول التقارير الدولية عن الفساد في الجزائر. مركز الجزيرة للدراسات.
- بو الجدي، ي. (2019). كيف تزعم الفاييس بوك الحراك الجزائري. *جريدة النصر*.
- بوشطولة، ب. وقدة، ح. (2021). آليات مكافحة جرائم الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، 2(8).
- بوجليدة، أ. (2016). الاقتصاد الرقمي: التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعلومات. *مجلة الجيش*، 630.
- بوجليدة، أ. (2017). المعاهدات الدولية المتعلقة بالإنترنت: مكافحة الجريمة الإلكترونية. *مجلة الجيش*، 650.
- بوحادة، س. (2020). تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 1.
- بوحنية، ق. (2017). التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب: تقييم حصيلة. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- بوحنية، ق. (2019). الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن. مركز الجزيرة للدراسات.
- بوحنية، ق. وآخرون. (2015). فهم الأمن القومي من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني. (ط.1). دار وكتبة حامد.
- بورنان، ي. (2021). إقليم متأزم وهجمات سيبرانية... الجزائر تستنفر ضد حروب الجيل الجديد. موقع العين الإخبارية.
<https://bit.ly/3C30clt>
- بورزانه، م. (2015). غرداية بين الميزابيين و الشعابنة... أزمة طائفية أم مذهبية. *الحرية*.
<https://arbne.ws/3ODSgzX>
- بوزيتونة، ل. ولحشر، أ. (2019). التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الارهاب. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 4(12).
- بوزيدي، م. (2017). ماهية الجريمة الإلكترونية. بحث مقدم في كتاب أعمال الملتقى الوطني "آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري".
- بوسبته، م. (2016). التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، 5.
- بوسعيد، س. وعقون، ش. (2018). واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 5(5).
- بوسقيعة، أ. (2019). *الوجيز في القانون الجزائري*. (ط.6). دار هومة.
- بوسكار، ر. (2016). مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي. أطروحة دكتوراه. مليه العلوم الاقتصادية

- والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- بوصبع، س. (2021). المدخل التكنولوجي للتنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر. *مجلة السياسة العالمية*، 1(5).
- بوضاضة، د. والعايب، س. (2017). الغاز الصخري بين متطلبات التنويع الطاقوي وتحديات استغلاله في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية*، 1(4).
- بوضياف، م. (2008). *مستقبل النظام السياسي الجزائري*. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والاعلام. جامعة الجزائر 3.
- بوطورة، ف. وسمايلي، ن. (2019). تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. *مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد*.
- بوعافية، م. (2014). دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية: حالة الجزائر منشأة تينقنتورين النفطية. *الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة- قاصدي مراح - ورقلة*.
- بوعرفة، ع. (2019). الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 7.
- بوغازي، أ. (2021). تقليص الفجوة الرقمية تحدي أمام الدول العربية من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة. *مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية*، 1(14).
- بوغراة، ي. (2016). *الأمن السياسي الجزائري بين غياب وعصرنة الأحزاب السياسية*. موقع الحوار.
- <https://bit.ly/3AVAUvj>
- بوقنطار، ا. (2005). آليات مواجهة الهجرة السرية. تقرير لمركز الجزيرة للدراسات. <https://bit.ly/3zWLgZB>
- بوكبشة، م. (2017). الأمن والدفاع السيبراني أولوية قصوى. *مجلة الجيش*، 651.
- بونني، ب. (2022). تقرير مراسلون بلا حدود: حرية الصحافة مهددة في شمال أفريقيا. بي بي سي عربي.
- <https://bbc.in/3yLMEhk>
- بويبية، ن. (2011). *المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى*. كلية العلوم السياسية والاعلام. جامعة الجزائر 3.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء. (2021). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3vo5Tg8>
- بيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء. (2020). الاذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3Q1QCdf>
- بيانات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. (2015). <https://bit.ly/3Sn5G6P>
- بيطاشي، ف. (2014). الحدود الجنوبية الجزائرية مع مالي وليبيا. *العربي الجديد*.
- بيك، أ. (2009). مجتمع المخاطر. ترجمة: ج. كنورة. وإ. الشعراني. (ط.1). المكتبة الشرقية.
- بيليس، ج. وسميث، س. (2004). *عولمة السياسة العالمية*. (ط.1). دبي. مركز الخليج للأبحاث.
- تبون بوجه رسالة إلى الجزائريين عبر التويتر. (2020). <https://bit.ly/3OHwlm9>
- التأهب لمواجهة الأوبئة وتقوية أنظمة الرعاية الصحية. (2020). <https://bit.ly/3dsvAGe>
- التحضير القتالي: جاهزية قصوى. (2021). *مجلة الجيش*، 694.
- التحقيق حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع: توزيع التقرير النهائي على النواب. (2011).
- <https://bit.ly/3oA7j3g> جريدة النهار.
- التعاون بشأن الجريمة السيبرانية في منطقة الجوار الجنوبي. (2021). <https://bit.ly/3OYiuOO>
- التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا. (2020). <https://bit.ly/3SawdUz>

- التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. (2018). <https://bit.ly/3T0mocv>.
- التقرير السنوي 2021. (2021). مجموعة البنك الدولي. <https://bit.ly/3AEJDSD>.
- تخصيص خلايا أمنية لتعقب الإرهاب الإلكتروني في الجزائر. (2016). موقع الخليج أونلاين. <https://bit.ly/3Sb1G91>
- تداعيات التقارب المغربي الإسرائيلي على أمن الجزائر والمنطقة. (2021). موقع العربي. <https://bit.ly/3yRz3WV>
- تسريب إشاعة حول غلق محطات الوقود: مصالح الأمن تلقي القبض على المسرب. (2020). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3oA4wal>
- تصريح وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب للإذاعة الوطنية. (2019). الإذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3cPERaK>
- تغير المناخ واسع الانتشار وسريع ويزداد شدة. (2021). <https://bit.ly/3bVM09G>.
- تقرارات، ي. وآخرون. (2017). الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث. ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8.
- تقرير حقوق الإنسان في العالم. (2021). <https://bit.ly/3QFdizB>.
- تتاح، م. (2018). الجزائر والأزمة السورية: دراسة في طبيعة الموقف الرسمي الجزائري من الأزمة السورية. (ط.1). مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- تنامي عصابات تهريب البشر إلى جنوب الجزائر. (2016). بوابة إفريقيا الإخبارية. <https://bit.ly/3Q22QCa>.
- تنويه بالدور الإستراتيجي لمعهد الخرائط والكشف عن بعد في التنمية وحماية الحدود. (2017). الإذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3Q09I8g>
- تهريب السلاح الفردي من ليبيا "تجارة تورق الأمن الجزائري". (2014). وكالات شبكة الإعلام العربية. <https://bit.ly/3POCLqn>
- تورين، آ. (2000). ما الديمقراطية؟. ترجمة: ع. كاسوحة. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
- توفلر، آ. (1990). حضارة الموجة الثالثة. ترجمة: عصام الشيبخ. (ط.1). بنغازي. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- توقيف 19 شخصا تورطوا في حرائق غابات قوراية بتيبازة. (2020). الإذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3vkLSGX>.
- تيايب، ن. (2021). الديوان المركزي لقمع الفساد بين الاستقلالية النظرية والتبعية الفعلية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 1 (58).
- ثابتي، أ. وبركنو، ن. (2014). دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر. ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي 8-9 ديسمبر 2014.
- ثجيل، ع. (2012). الأمن القومي والأمن الإنساني: دراسة في المفاهيم. مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بغداد.
- جارش، ع. (2017). مقارنة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة. مجلة العلوم السياسية والقانون، 1.
- جالي، م. (2021). التسليح الجزائري-المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة. مركز الجزيرة للدراسات.
- جامعة الدول العربية: المبادئ والأهداف. (2014). <https://bit.ly/2SyAv8a>.
- جبريل، ح. (2021). ارتفاع عجز تجارة الجزائر 73,4 بالمئة خلال 2020. <https://bit.ly/2q4Liet>.

- الجريدة الرسمية^أ. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-102 المؤرخ في 23 أبريل 2020 يتضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي في إطار الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته وتعديل أوقاته. 24.
- الجريدة الرسمية^ب. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته. 15.
- الجريدة الرسمية^ج. (2015). المرسوم الرئاسي التنظيمي رقم 15-261 المؤرخ في 8 أكتوبر 2015 يحدد تشكيلة وتنظيم وكفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها. 53.
- الجريمة الالكترونية معالجة أزيد من 1100 قضية خلال 2018 على المستوى الوطني. (2018). وكالة الأنباء الجزائرية.
- الجزائر ترحل أول دفعة من اللاجئين الأفارقة قبل نهاية 2014. (2014). الشروق. <https://bit.ly/3zIDHao>.
- الجزائر تقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب. (2021). الاذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3bfcqrq>.
- الجزائر تمنح تونس قرضا بقيمة 300 مليون دولار. (2021). يورونيوز. <https://bit.ly/3cSEU5S>.
- الجزائر في العالم. (2022). منتدى ستار تايمز. <https://bit.ly/3c123Ta>.
- الجزائر معدل البطالة سنة 2022. (2022). <https://bit.ly/3Q81vd3>.
- جغري، أ. (2017). الآليات الوطنية التنفيذية لحماية حقوق الانسان. مجلة العلوم الإنسانية. (المجلد أ).
- جليل، ن. وآخرون. (2013). التجارة الالكترونية. (ط.1). مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر.
- جوهرى، ع. وحسن، ط. (2019). أمن المعلومات الرقمية وسبل حمايته في ظل التشريعات الراهنة. مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، 6(12).
- الجلالسي، م. (2014). تعاون أمني تونسي جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور. جريدة الحياة. <https://bit.ly/3JT1R5t>
- الحاج، س. (2019). الانتخابات الرئاسية الجزائرية بين الأمل والتوجس. منتدى فكرة. <https://bit.ly/3BZfZYR>.
- حافظي، ز. ومزلاح، ر. (2008). الفجوة المعلوماتية: أسبابها وسبل تجاوزها. مجلة سايبير. 17.
- حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017. (2017). <https://bit.ly/3OJyovB>.
- حالة المناخ في عام 2021: ظواهر متطرفة وآثار كبيرة. (2021). <https://bit.ly/3OK2tLs>.
- حامدي، ع. (2021). تنامي ظاهرة التهريب وتأثيرها على الأمن الوطني للجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، (32).
- حجال، ص. (2019). إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجا. مركز الجزيرة للدراسات.
- حجال، ص. والغنجة، ه. (2017). السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف. المركز الديمقراطي العربي. <https://bit.ly/3w14uMu>.
- حجام، ا. وطري، س. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية. (1).
- الحدود البرية للجزائر. موسوعة مقاتل. <https://bit.ly/3OHRnqf>.
- حذاقة، ع. (2020). مسودة دستور الجزائر... أبرز التعديلات وردود الفعل. مركز الجزيرة للدراسات.
- حذاقة، ع. (2021). قانون جديد للانتخابات في الجزائر. مركز الجزيرة للدراسات. <https://bit.ly/3QIkWti>.
- حرائق الغابات في الجزائر إعلان الحداد الوطني مع ارتفاع حصيلة القتلى. (2021). بي بي سي عربي نيوز. <https://bbc.in/3zHdRny>

- الحراشي، م. (2013). *تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمن وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط*. (ط.1). مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- الحري، س. (2008). مفهوم الأمن: مستوياته وصياغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر). *المجلة العربية للعلوم السياسية*، 19 (12).
- الحسن، ع. ومبارك، ع. (2008). *الهجرة غير المشروعة والجريمة*. جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. (2005).
<https://bit.ly/3C0TGSD>
- حصول سنة 2021. (2022). *مجلة الجيش*، 702.
- الحكومة الجزائرية: بيان إجتماع مجلس الوزراء. (2020). الموقع الرسمي للوزارة الأولى. <https://bit.ly/3JcFbwo>.
- حماني، ع. وحدي، ف. (2018). حقوق الإنسان في الجزائر بين النص الدستوري والتطبيق العملي. *مجلة جيل حقوق الإنسان*، 27.
- حموش، ر. ودعاس، أ. (2020). وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في تعبئة الرأي العام العالمي وفي الحد من انتشار وباء كورونا (كوفيد19). *المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام*، 1 (3).
- حميدو، ك. (2019). التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي في الحراك الجزائري: من دوامة الصمت إلى دوامة التعبير. *مركز الجزيرة للدراسات*.
- حميدي، و. (2021). *النموذج الغذائي الجزائري: تقييم الراهن وآفاق التطور*. <https://bit.ly/3OgPgCP>.
- حوار 5+5: إعلان الجزائر يكرس مبدأ الحوار السياسي لحل الأزمات في المنطقة. (2018). وكالة الأنباء الجزائرية.
<https://bit.ly/3cLJR09>
- الحوت الأزرق لعبة إفتراضية تحصد أرواح المراهقين في الجزائر. (2017). <https://bit.ly/3PTYgFY>.
- الحيدري، أ. (2011). الأمازيغ بين التعريب والفرونكوفونية. *مجلة إيلاف*. <https://bit.ly/3bTQi1e>.
- الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة. (2014).
<https://bit.ly/3PQ6qzG>
- خذايرية، ي. (2013). نحو رؤية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. *علوم الإنسان والمجتمع*، 8.
- خريس، ر. (2018). إحباط تهريب كميات ضخمة من مواد غذائية تدعمها الحكومة على حدود الجزائر مع مالي. *رأي اليوم*. <https://bit.ly/3C7onp8>
- خشيب، ج. (2021). قوة اقليمية معطلة: سياسة خارجية جزائرية كلاسيكية في عالم متغير -تأملات نقدية في ضوء مقاربة القوة الناعمة-. *مجلة تجسير*، 1 (4).
- خلفة، ن. (2010). آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية-دراسة بعض الحقوق الأساسية-. أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة الحاج لخضر -باتنة.
- خليفة، إ. (2018). الحرب السيبرانية.. مراجعة العقيدة العسكرية استعدادا للمعركة القادمة. *مجلة السياسة الدولية*، 53 (211).
- خليفة، ع. (2015). مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقة الجزائرية). *إنسانيات*، 70.
- خليل، م. (2020). إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي. *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*، 9 (2).

- الخميس، ح. (2019). التجربة الجزائرية ونجاحها في مكافحة الإرهاب والتطرف. المركز الأوروبي. <https://bit.ly/2IHcx6u>
- الدباغ، ع. (2021). مؤشر الديمقراطية العالمي 2020. صحيفة المثقف. 5477.
- دحموح، أ. (2019). الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 16.
- دخان، ن. الحامدي، ع. (2016). مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية. دفاتر السياسة والقانون، 14.
- الدخيل، ز. (2022). قمة الجزائر.. هل تعيد سورية إلى الجامعة العربية؟. جريدة الغد الالكترونية. <https://bit.ly/3lZESp2>
- الدسوقي، أ. (2018). الشباب.. فاعل دولي جديد يتحدى العالم. مجلة السياسة الدولية، 53(211).
- دستور 1996 المادة 42. (1996). الجريدة الرسمية، 76.
- دعوات لفتح تحقيق مستقل في قضية تورط المغرب في أكبر قضية تجسس. (2021). الاذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3cSCGDi>
- دفرور، ع. وآخرون. (2017). الطاقات المتجددة كمدخل لضمان الأمن الطاقوي والأمن البيئي في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، 46.
- دكاني، ع. بحماوي، أ. (2018). مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي. مجلة مدارات سياسية، 6(2).
- دندن، أ. ع. (2013). الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى-جنوب آسيا-شرق و جنوب شرق آسيا. جامعة باتنة.
- دندن، ب. ع. (2013). خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات شمال أفريقيا نموذجا. سياسات عربية، 8.
- دندن، ب. ع. (2021). الجزائر وتحول القوة عالميا: من أجل سياسة للاتجاه شرقا. دبلوماسيات.
- دندن، ج. ع. (2022). التغيرات المناخية في المنطقة المتوسطية: التأثيرات واستراتيجيات المواجهة المشتركة. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 1(7).
- الدهان، ن. (2020). أزمة الأمن القومي العربي. مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. <https://bit.ly/3zLWVKU>
- الدهيمي، أ. (2010). دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر. بحث مقدم إلى ندوة: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- الدولة ترصد 25 مليار دينار إضافية لافتتاح لقاح كورونا. (2021). الاذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3QaFytX>
- ديموغرافية: عدد سكان الجزائر بلغ 43,9 مليون نسمة في جانفي الماضي. (2020). الاذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3PZHrcE>
- ذبيح، ع. وزناتي، م. (2019). التجربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية: الأسباب والحلول. المؤتمر الدولي الأول حول: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات يومي 17 و 18 أكتوبر. المركز الديمقراطي العربي.
- الرئيس تبون يأمر باستئصال الماك ورشاد وإعادة النظر في العلاقات مع المغرب. (2021). الاذاعة الجزائرية،

<https://bit.ly/3OJc8BG>

-رئيس الجمهورية يؤكد أن الجزائر قوية ولن تتزعزع. (2020). الإذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3OcO75V>
-رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد ينتقد مناورات أجنبية تهدف لزعزعة استقرار بلاده. (2021). بي بي سي عربي نيوز. <https://bbc.in/3aRKq7Y>

-رابحي، ل. ورشيد، ه. (2020). الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالارهاب الدولي. مجلة البحوث القانونية والسياسية، 14 (25).
-رجب، إ. (2018). المعلومات وأمن المعلومات.. أبعاد معقدة للعلاقة مع الأمن القومي. مجلة السياسة الدولية، 53 (213).

-ردموم، س. (2021). الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 15.

-رزائي، ن. (2021). تجريم نشر وترويج الشائعات الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة من منظور القانون الجزائري والمصري. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية، 1 (12).
-رمضان، ع. (2017). الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية-حالة الجزائر-. دفاتر السياسة والقانون، 16.

-روبرتاج قناة النهار الجزائرية. (2021). <https://bit.ly/3POCZhd>
-روبرتاج مجلة الجيش. (2013). مركز الوقاية من جرائم الاعلام الآلي والجرائم المعلوماتية ومكافحتها للدرك الوطني. 599.

-روغوشيتش، ل. (2020). التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة. بروكسل.

-الزيري، ر. (1996). الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

-الزيري، م. (1999). تاريخ الجزائر المعاصر (الجزء الأول). دمشق اتحاد الكتاب العرب.
-زبير، ي. (2012). الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب. مركز الجزيرة للدراسات.
-الزبيعي، و. (2011). واقع التصحر في الجزائر وآثاره الاجتماعية والاقتصادية. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
-زغوني، ر. (2016). أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح. سياسات عربية، 23.
-زقاف، ع. (2011). إعادة صياغة مفهوم الأمن -برنامج البحث في الأمن المجتمعي. <https://bit.ly/3PJ290R>
-زقاف، ع. ومنصوري، س. (2014). أمن منطقة الساحل بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 6.

-زقاف، ع. ومنصوري، س. (2016). واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 23.

-زلمات، ح. (2021). الجزائر... دور رائد في منظمة أوبك. جريدة الجمهورية. <https://bit.ly/3QipQ06>
-زماموش، ف. (2020). دور الجزائر في الأزمة الليبية.. حنكة سياسية أم حتمية الموقع الجغرافي؟. إنتر الجزائر. <https://bit.ly/3QFr9pF>

-زماموش، ف. (2020). محاكمة الوزراء في الجزائر: ثوب سياسي لقضايا فساد. موقع الجزائر التزا. <https://bit.ly/3bPmld6>

- زينند، ح. (2015). أحداث غرداية الدامية صراع اجتماعي بثوب مذهبي. <https://bit.ly/3Bs3SDk>.
- زولا سومر، ع. (2016). 100 شاب جزائري التحقوا بداعش. جريدة المساء. <https://bit.ly/3AihSOT>.
- زياري، ض. (2015). خطة إنسانية استباقية على الحدود الشرقية لإغاثة اللاجئين الليبيين. <https://bit.ly/3SO5i1m>
- زياني، أ. ص. (2010). تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. مجلة المفكر، 5.
- زياني، ب. ص. (2012). تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: من الأمنوقراطية إلى إحترام الخصوصية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 3.
- زياني، ص. وحجيج، آ. (2011). الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 1.
- زيد المال، ص. (2013). حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي. أطروحة دكتوراه. جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- زيد، م. (1999). الجريمة المنظمة: تعريفها، أنماطها وجوانبها التشريعية. أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، 21.
- ساسي، س. (2015). تكوين الهوية الرقمية للشباب الجزائري-مقاربة سوسيولوجية لإستخدام شبكات التواصل الاجتماعي. المؤتمر الرقمي الأول: للإنسانيات والعلوم الاجتماعية.
- سالم، أ. (2008). القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة. المجلة العربية للعلوم السياسية، 1(20).
- سالم، س. (2014). فعاليات حلقة نقاشية: التحولات السياسية في الجزائر في سياق ترشح بونقلية لولاية رابعة. مركز الجزيرة للدراسات.
- سباغ، ع. والعيزوي، ر. (2019). مؤشرات ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري. مجلة آفاق علمية، 3(11).
- ستيانوفا، إ. (2011). الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة. في: التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية. (ط.1). مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- سجال، ع. (2022). الفقر في الجزائر: 1 من بين كل 3 مواطنين يعيشون فقراً مدقعا. نون بوست. <https://bit.ly/3o8Ts3t>
- السريتي، أ. (2000). الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. مصر. دار الجامعة الجديدة للنشر.
- سعدان، م. (2018). آثار المؤسسات المالية والنقدية على اقتصاديات الدول النامية: دراسة دول وضع الاقتصاد الجزائري (1989-2018). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- السكان في الجزائر. (2021). موقع الفنك. <https://bit.ly/3zHWaDC>
- سلامة، ج. (2006). النظام السياسي والبناء الاجتماعي: النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية. القاهرة. (ط.1). دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- سلماني، س. (2020). السيادة والأمن الغذائي: نموذج الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة زيان عاشور-الجلفة.
- سماء، س. (2018). حدود استجابة الاستخبارات للتهديدات غير التقليدية. مجلة السياسة الدولية، 53(213).
- السيد، ع. (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي. سلسلة عالم المعرفة.

- السيد، م. (2015). *استراتيجيات الاحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي*.
<https://bit.ly/3JUW9zP>
- السيد، ي. (2009). *عولمة المخاطر والأمن الإنساني*. موقع سعورس. <https://bit.ly/3cPtYWq>
- السيدا في الجزائر: أزيد من 2000 حالة إصابة منها 150 وفاة منذ 2019. (2020). وكالة الأنباء الجزائرية.
<https://bit.ly/3AlfvuQ>
- سيليريه، ب. (1988). *الجغرافيا السياسية والجغرافية الاستراتيجية*. ترجمة: (أ. عبد الكري). (ط.1). الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.
- شايب، ن. (2020). *التوظيف الدلالي لمفهوم الأمن الصحي وأشكالته المعرفية في زمن كورونا*. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، 5(2).
- شحاتة، أ. (2004). *المخدرات: خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار*. مركز الجزيرة للدراسات.
<https://bit.ly/3bR5koi>
- الشرقاوي، م. (2020). *التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية*. مركز الجزيرة للدراسات، 1.
- شكوري، س. (2012). *وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري*. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- شنخير، ه. (2020). *استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية -المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة (SNAT) نموذجاً*. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي*، 3 (7).
- شنيبي، ح. (2011). *واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر ومصر والامارات خلال الفترة 2000-2010 دراسة حالة مقارنة*. *مجلة الباحث*، 9.
- شوادة، ر. (2018). *التبعات الاستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الافريقية على الأمن المجتمعي الجزائري*. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، 2.
- الشوابكة، م. (2021). *أين تقع الجزائر*. <https://bit.ly/2JR5urL>
- صاطوري، ا. (2016). *التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات*. *مجلة الباحث*، 16.
- الصالح، م. (2000). *الأنترنت والمعلومات بين الأغنياء والفقراء*. القاهرة. مركز البحوث العربية.
- صايح، م. (2012). *تجربة اتحاد المغرب العربي: تصادم الارادات والحلم والمحصلة والآفاق*.
<https://bit.ly/3C1wMKV>
- صحراوي، إ. وحرفوش، س. (2020). *أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري*. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، 5(9).
- صخري، أ. م. (2015). *تقرير ملتقى وطني حول: الأزمة اللبية وتداعياتها على أمن واستقرار الدول المغاربية وآفاق التسوية*. *الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية*. <https://bit.ly/3QI1AEx>
- صخري، ب. م. (2019). *نظرية مركب الأمن الإقليمي في الأمن*. *الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية*.
<https://bit.ly/2mPTtwS>
- صقر، ا. (2017). *تحديات السيادة الغذائية بالعالم العربي: مصر أنموذجاً*. *منتدى البدائل العربي*.
<https://bit.ly/3C1xx6J>
- صواليلي، ح. (2020). *الجزائري خسر 90 دولاراً من الدخل الفردي سنة 2020*. *جريدة الخبر*.
<https://bit.ly/3zTvJda>

- الصيفي، ع. وكاره، م. والنكلوي، أ. (1999). الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات. الإمارات العربية المتحدة. (ط.1). أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الضامن، م. (2006). الفجوة الرقمية: آفاق. ورقة بحثية لكلية هندسة الحاسب الآلي.
- الطراح، ع. وسنو، غ. (2004). التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة: دراسات في آثار العولمة والتحول العالمية. لبنان. (ط.1). دار النهضة العربية.
- طريق آخر للهجرة إلى أوروبا من جنوب الجزائر عبر صحراء ليبيا. (2014). مجلة نون بوست الالكترونية .
<https://bit.ly/3OCUW0Q>
- طواهرية، م. (2017). نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. 11.
- طوبالي، م. (2020). تسجيل 4210 جريمة الكترونية مرتبطة بمواقع التواصل الاجتماعي خلال 2019. مجلة المحاور الالكترونية. <https://bit.ly/3poyoGN>
- طيايية، س. (2017). الدبلوماسية العامة الرقمية... قوة ناعمة جديدة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 8.
- طيب، ج. (2018). العلاقات الصينية-المغربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجاً. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 1(5).
- عباس، ط. (2004). مجتمع المعلومات الرقمي. القاهرة. (ط.1). المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع.
- عباس، م. (2017). الأمن والأمن القومي: مقارنة نظرية. الجزائر. (ط.1). دار النديم للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد نبيه، ن. (2006). الجريمة المنظمة عبر الوطنية. الإسكندرية. دار الفكر الجامعي.
- عبد الحي، إ. (2019). أسماء وقضايا حرب مكافحة الفساد تستعر في الجزائر. مركز الجزيرة للدراسات.
- عبد الصادق، ع. (2009). الإرهاب الإلكتروني: القوة في العلاقات الدولية نمط جديد من وتحديات مختلفة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبد الصادق، ع. (2013). الفضاء الإلكتروني وتهديدات جديدة للأمن القومي. <https://bit.ly/3JUjQIL>
- عبد الصادق، ع. (2017). الدبلوماسية الالكترونية والمدخل الجديد لإدارة السياسة الخارجية. المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني. <https://bit.ly/3piZGhP>
- عبد الصمد، ن. (2015). المحاسبة على الأداء البيئي: دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الإيزو. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة باتنة.
- عبد العالي، و. (2018). الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية. سلسلة أبحاث وسياسات الاعلام، مركز تطوير الاعلام.
- عبد الفتاح، ف. (2012). المدونات الالكترونية والمشاركة السياسية (دار العالم). القاهرة. دار العالم العربي.
- عبد الفتاح، م. (2020). كورونا ومعضلة التكيف المتوازن بين الأمن القومي والإنساني. مجلة الحرية العربية .
<https://bit.ly/3JIRN4E>
- عبد المنعم، س. وقصري، م. (1992). ضبط التسليح في جنوب البحر الأبيض المتوسط: وجهة نظر عربية. مجلة السياسة الدولية، 109.
- عبد المنعم، ع. (2018). أمن المعلومات والأمن القومي. مجلة السياسة الدولية، 53(213).
- عجروود، س. (2020). الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات. أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم

- السياسة. جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- العادلي، ع. وعباس، ح. (2015). *الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية*. عمان. دار غيداء للنشر.
- عدان، ن. (2019). مكانة التمكين الاقتصادي للشباب الجزائري ضمن السياسات الحكومية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 14.
- عدلي، ع. (2001). *علم الاجتماع الأمني: الأمن والمجتمع*. الإسكندرية. (ط.1). دار المعرفة الجامعية.
- عزي، ا. وجلطي، غ. (2005). قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد. *مجلة العلوم الإنسانية*، 21.
- عاطف، أ. (2015). الأمن الجماعي: كيف تتجاوز الدول العربية عوائق تأسيس قوة عسكرية مشتركة؟. *المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية*، 15.
- عطية، إ. وعطية، ع. (2021). الاستراتيجية الجزائرية للأمن الطاقوي: رؤية الانتقال الطاقوي 2030 نموذجاً. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 1(10).
- العلوي، ا. (2015). منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت. *مركز الجزيرة للدراسات*.
- علامة، ص. (2015). تاريخ الأوبئة في الجزائر (الطاعون، الجذري، التيفوس، الملاريا). *مجلة القرطاس*، 2.
- علي، م. (2018). الغابات تغطي 4 ملايين هكتار في الجزائر. *جريدة التحرير*. <https://bit.ly/3QDg20q>
- علي، ن. وحجازي، ن. (2005). *الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة* (سلسلة عالم). مطابع السياسة.
- العوفي، ح. (2018). تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر للفترة (1970-2014). *مجلة التنمية الاقتصادية*، 5.
- عواشيرة، ر. (2018). نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجاً). *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، 33(71).
- عوف، م. (2020). *حمى التسليح المغاربي.. إلى أين سيصل السباق العسكري بين الجزائر والمغرب؟*. *مركز الجزيرة للدراسات*. <https://bit.ly/3Ppmrey>
- عويمر، إ. (2020). *الملاريا بياغت الجزائر في زمن التعايش مع كورونا*. اندبياندنت عربية. <https://bit.ly/3K8cLV7>
- العايب، س. (2016). النظام القانوني للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر. *حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 14.
- عياد، م. (2008). الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات. *ملتقى دولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"*. جامعة منتوري - قسنطينة.
- عياش، خ. (2011). *التمكين السياسي للشباب* (مؤسسة المس). مؤسسة المستقبل. <https://bit.ly/3QHb5nj>
- العيصوي، أ. (2020). وباء "كوفيد-19" كيف سيعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني؟. *تريندز للبحوث والاستشارات*. <https://bit.ly/3pfws3F>
- الغبرا، ش. (1988). *الاثنية المسيية: الأدبيات والمفاهيم*. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 3.
- غانم، خ. (2011). مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية. *مجلة السياسة الدولية*، 46(186).
- غانم، د. (2020). المناطق الحدودية في الجزائر بلد قائم بذاته. *مركز كارنيغي*. <https://bit.ly/3PnuCs1>
- غبولي، أ. ز. (2019). أزمة الشرعية في الجزائر: مسار نحو المأزق. *مجلة الغد الإلكترونية*. <https://bit.ly/2R9ZZMo>
- غبولي، ب. ز. (2019). الجزائر بين التغيير الجذري والإصلاح السطحي. *منتدى فكرة*. <https://bit.ly/2Zcg0IV>
- غبولي، ج. ز. (2020). عام على الحراك في الجزائر: نجاحاته وإخفاقاته. *منتدى فكرة*. <https://bit.ly/3AiCM0w>

- غراب، ر. (2015). إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 13.
- غرابية، م. (2003). العولمة وسيادة الدولة الوطنية. مؤتمر: الدولة الوطنية والتحول الدولي الراهنة، يومي 22-23 أكتوبر.
- غربي، م. (2012). التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، 8.
- غريفتش، م. وأوكلاهان، ت. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة. مركز الخليج للأبحاث.
- غزالي، إ. (2018). المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي والتحديات التي تواجهها. *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، 5.
- غزلاني، و. (2010). العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب. أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة.
- غمراسة، ب. والسعيداني، أ. (2013). الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة. *جريدة الشرق الأوسط*، 12465.
- غيطاس، ج. (2012). الأمن المعلوماتي والجرائم الالكترونية: أدوات جديدة للصراع. مركز الجزيرة للدراسات.
- الفتتي، ص. ومالكي، ح. (2021). الهوية الثقافية الجزائرية في زمن العولمة الثقافية التحديات وسبل والمواجهة. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، 1.
- الفقي، ر. (2015). نهاية الاحتواء: رؤى المراكز البحثية الغربية للإرهاب في الشرق الأوسط. المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 23.
- فؤاد، ن. (2013). تقنيات مجتمع المعلومات في البيئة الرقمية. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
- فاتورانتا، ت. (2013). الطاقة والتغيرات المناخية: تهديد محتمل للأمن المستدام. في: ج. هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي. (ط.1). مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- فتحي، ح. (2021). تجارة المخدرات الاقتصاد الخفي للتنظيمات الإرهابية. <https://bit.ly/3bVKZ1g>
- فرج، أ. (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- فريجة، أ. وفريجة، ل. (2016). الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. *دفاتر السياسة والقانون*، 14.
- فوزي، ع. (2007). الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.
- فوقة، ف. وقارة عشيرة، ن. (2018). مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتشار عدوى الأزمات. *مجلة الاقتصاد والقانون*، 2.
- فيروس كورونا يدفع الاقتصاد العالمي إلى أسوأ أزمة منذ سنة 2009. (2020). *مجلة العربي*. <https://cnn.it/3PJ6Tnb>
- القاسمي، ع. (2006). الوضع الحالي لظاهرة المخدرات بالجزائر. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: إعداد

- السياسات الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، الجزائر، يومي 3-4 ديسمبر 2006.
- القانون رقم 04-15 مؤرخ في 10 نوفمبر 2004 ، المعدل والمتمم للأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات. (2004). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*. 71 (5).
- القانون رقم 05-01 المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها. (2005). *الجريدة الرسمية*، 11.
- القانون رقم 08-11 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها. (2008). *الجريدة الرسمية*، 36.
- القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 05 أوت 1966 والمتضمن قانون العقوبات. (2009). *الجريدة الرسمية*، 15.
- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها. (2009). *الجريدة الرسمية*، 47.
- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري. (2016). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، 14 (5).
- القانون رقم 20-01 المؤرخ في 30 مارس 2020 المتعلق بمهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا وتشكيلته وتنظيمه. (2020). *الجريدة الرسمية*، 20 (4).
- قبوقب، ع. وكاكي، م. (2017). *السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر*. مجلة آفاق علمية، 13.
- قادري، م. (2013). *التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق*. القاهرة. مكتبة الحسين العصرية.
- قارة، م. (2018). آليات مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق. *الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية*، 7.
- قدادرة، ع. (2014). *الجزائر تشغل نظام مراقبة متطورا على الحدود مع المغرب*. موقع الحياة. <https://bit.ly/3Cd3wka>
- قدي، ع. (2016). *الاقتصاد البيئي*. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- قرني، م. (2020). *قارة أفريقيا في مواجهة وباء كورونا المستجد: جوانب الخطر، التداعيات، وسبل المواجهة*. موقع ترانز. <https://bit.ly/3zTMSmX>
- القصة الكاملة لل 7 قناتير من الكوكابين. (2018). <https://bit.ly/3oeR2QQ>.
- قانون العقوبات القسم الثامن: الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، المادة 175 مكرر 1. (2009). <https://bit.ly/3zTMWmH>.
- قانون العقوبات القسم الخامس: تهريب المهاجرين، المادة 303 مكرر 30، 31، و36. (2009). <https://bit.ly/3Ql5ZY5>
- قوجيلي، أ. س. (2012). *تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي*. (ط.1). مركز الامارات للدراسات والبحث الاستراتيجي.
- قوجيلي، ب. س. (2013). *الدراسات الأمنية النقدية - مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن*. عمان. المركز العلمي للدراسات.
- قيرة، إ. وآخرون. (2002). *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
- كافي، إ. (2018). الأستاذة فايزة سبتي تقف على الوجه المظلم للطفرة التكنولوجية. *جريدة الشعب الالكترونية*. <https://bit.ly/2KIJtMG>
- كامل، ع. (2015). *تمثل النزاعات الإثنية والمذهبية تشكل تحديا جديا لاستقرار البلاد الجزائر*. الأوساط.

<https://bit.ly/3oEH8IG>

-كاميرا رقمية من الجبل الجديد تدعم قريبا المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد. (2019). وكالة الأنباء الجزائرية .

<https://bit.ly/3oHfjQ0>

-الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. (2018). <https://bit.ly/3JQwhFr>

-كردالواد، م. (2015). حماية الأمن الصحي: رهان الجزائر في الألفية الثالثة. صوت سطيف.

<https://bit.ly/3JR7Szx>

-كعبوش، ا. (2021). آفاق الشراكة الجزائرية-الصينية: نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 16(12).

-كعوان، س. وجابة، أ. (2015). تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 14.

-كلاغ، ش. (2017). العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري. مجلة مدارات سياسية، 1.

-كلاغ، ش. (2021). التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أنموذج. مجلة السياسة العالمية، 1(5).

-كورونا 176 إصابة جديدة و116 حالة شفاء و4 وفيات خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة في الجزائر. (2021).

الاذاعة الجزائرية. <https://bit.ly/3PHCmWx>

-كوفيد-19: استلام شحنتين من لقاحي أسترازينيك أوجونسون أند جونسون. (2021). الاذاعة الجزائرية .

<https://bit.ly/3JeTvET>

-كوفيد 19: الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية تسجل خسارة تقارب 1 مليار دج. (2020). وكالة الأنباء الجزائرية .

<https://bit.ly/3S3ckyG>

-كوفيد 19: مؤسسة مطار الجزائر تسجل خسائر ب 1,3 مليار دينار منذ منتصف مارس. (2020). وكالة الأنباء

الجزائرية. <https://bit.ly/3vqwB7P>

-الكيلاي، ع. وآخرون. (1990). موسوعة السياسة. بيروت. (ط.3). المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

-كيحلي، ع. (2018). السياسة البيئية في الجزائر بين استقرار الهيئات المكلفة وتكامل الأدوات المستخدمة. مجلة الباحث، 1.

-لحياني^أ، ع. (2014). إحباط تهريب 5 أطنان مخدرات قادمة من المغرب. العربية نت. <https://bit.ly/3bfDbXG>

لحياني^ب، ع. (2014). تجدد المواجهات في تيزي وزو في ذكرى ربيع الأمازيغ. العربية نت. <https://bit.ly/3zVglgz>

-لحياني^ج، ع. (2015). اتفاق الجزائر ومصر وإيطاليا لمواصلة المشاورات لحل الأزمة الليبية.

<https://bit.ly/3PgY3fi>

-لحياني^د، ع. (2017). تقرير أوضاع حقوق الانسان في الجزائر تخالف المواثيق الدولية والدستور. العربي الجديد.

<https://bit.ly/2unch6R>

-لحياني^{هـ}، ع. (2019). الجزائر تقر تدابير لمواجهة الوضع في ليبيا ومالي. <https://bit.ly/3bRaYae>

-لحياني، ع. (2019). وزيران من عهد بوتفليقة أمام المحاكمة في قضية تركيب السيارات. العربي الجديد.

<https://bit.ly/3AkNCmJ>

-لحياني^ك، ع. (2020). أسعار المواد الغذائية تقلت من يد الحكومة الجزائرية. العربي الجديد.

<https://bit.ly/3zYp8y6>

- لحياني^ل، ع. (2020). عام على حراك فبراير الجزائري: إنجازات وتحديات. العربي الجديد.
https://bit.ly/3bQGBk0
- لحياني^{هـ}، ع. (2020). مسودة تعديل دستور الجزائر: تبخر فرص النظام البرلماني ورئيس بدون قيود. العربي الجديد .
https://bit.ly/3yW0ajE
- لحياني^ز، ع. (2021). الجزائر تنتقل رسميا إلى نظام 58 ولاية بدلا من 48. العربي الجديد.
https://bit.ly/3Am5MEL
- لحياني^ح، ع. (2022). موازنة ضخمة للجيش الجزائري: إنفاق عسكري تغذيه الرمال المتحركة. العربي الجديد .
https://bit.ly/3PCxG42
- لخضاري، ص. (2018). واقع التنمية المستدامة في الجزائر: الاستراتيجية والجهود. مجلة العلوم الإنسانية، 50.
- لخضاري^أ، م. (2013). استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011. جامعة الجزائر 3.
- لخضاري^ب، م. (2014). تطور ظاهرة الارهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني. أبوظبي. (ط.1). مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- لخضاري^ج، م. (2015). السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين. (ط.1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- لخطير، ن. (2019). السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الاقليمية. مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، 2.
- لشموت، ع. (2019). الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرصة الضائعة. موقع الجزائر إلترا .
https://bit.ly/3QJlfTy
- لعروق، م. (2009). أطلس الجزائر والعالم. الجزائر. دار الهدى.
- لعلامة، م. (2020). الجيش الجزائري يشارك في اجتماع 5+5 دفاع. قناة الأوراس .
https://bit.ly/3Qmynit
- لعمامرة منح الكيان الصهيوني صفة مراقب قرار يضر بوحدة الاتحاد الافريقي. (2021). الإذاعة الجزائرية .
https://bit.ly/3oacgiR
- للسوقي، أ. (2018). الأمن في القرن الافريقي.. التحدي والاستجابة. مجلة السياسة الدولية، 53(212).
- ليتيم، ن. (2011). البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية في أوروبا. السياسة الدولية، 173.
- المؤشر العالمي للأمن الغذائي: الجزائر تتصدر قائمة البلدان الإفريقية سنة 2021. (2022). الإذاعة الجزائرية .
https://bit.ly/3AZI8j4
- مؤذن، ع. وبن عبد الفتاح، د. (2018). مستقبل الأمن الطاقوي للجزائر بين الطاقة المتجددة والغاز الضخري. مجلة البشائر الاقتصادية.
- مؤشر الأمن السيبراني العالمي. (2017).
https://bit.ly/3bgfxdQ
- مؤشر الديمقراطية لعام 2021: ما هو ترتيب البلدان العربية؟. (2022). يورونيوز .
https://bit.ly/3yOJcm8
- ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (2017).
https://bit.ly/3zXWfIC
- المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 98-33 المؤرخ في 24 جانفي 1998 المتعلق بالمجلس الاسلامي الأعلى. (1998). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 14(7).
- المادة 23 من الأمر رقم 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية. (1996). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 81(5).
- مافيا التهريب تستنزف الثروة الحيوانية بالجنوب. (2012). الشروق أونلاين .
https://bit.ly/2F96NDP

- مامي، هـ. ودرامشية، س. (2020). اعتماد الجامعة الجزائرية على تكنولوجيات التعليم عن بعد كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل أزمة كورونا. *مجلة آفاق لعلم الاجتماع*، 10(1).
- ماهر، د. (2020). *التقديرات المحدثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم*. مدونات البنك الدولي .
<https://bit.ly/2Ood8i>
- مباركية، م. (2013). *مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر*. مركز دراسات الوحدة العربية.
- المبادرة الأوروبية للأمن الصحي. (2021). <https://bit.ly/3PhMqoU>.
- المجال الخامس... الحروب الالكترونية في القرن ال 21. (2010). <https://bit.ly/2Q7RqCi>.
- مجدوبي، أ. ح. (2015). *مأساة المغرب والجزائر: عشرون سنة على حدود بيرة مغلقة*. مجلة القدس.
<https://bit.ly/3AmPUSq>
- مجدوبي، ب. ح. (2021). *الغرب غير قلق من حرب بين المغرب والجزائر*. القدس العربي.
<https://bit.ly/3D52BQb>
- مجلة الجيش أ. (2015). *مبادرة 5+5 دفاع: الجريمة المعلوماتية وشبكات التواصل الاجتماعي والأمن العمومي*. 41.
- مجلة الجيش ب. (2016). *الحصيلة العملية لسنة 2015: نتائج معتبرة وغير مسبقة*. 630.
- مجلة الشرطة ج. (2012). *التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات*. 101.
- محفوظ، ن. (2022). *الجزائر تنصدر مؤشرات الاستثمار في عمليات اكتشاف النفط والغاز*. النهار الالكتروني .
<https://bit.ly/3RKbl6v>
- المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. (2018).
<https://bit.ly/3PnYnsz>
- مختار، م. (2015). *هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الالكترونية*. مجلة اتجاهات الأحداث.
- مخطط الإنعاش الاقتصادي: خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات. (2020). وكالة الأنباء الجزائرية .
<https://bit.ly/3ScTB3N>
- مدحت، م. (2020). *الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول*. المركز الديمقراطي العربي .
<https://bit.ly/3O2is6Z>
- مدني، ل. (2015). *السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية- حالة فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطية 1990-2012*. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3.
- المديرية العامة للأمن. (2014). *أشغال المؤتمر الإفريقي للمدراء والمفتشين العامين للشرطة بالقارة الأفريقية المنعقد يومي 10-11 فيفري 2014*. مجلة الشرطة، 122.
- المديرية العامة للأمن الوطني. (2017). <https://bit.ly/3oBC087>.
- المديرية العامة للأمن الوطني تعالج 152 قضية نصب واحتيال عبر الأنترنت خلال 09 أشهر. (2020).
<https://bit.ly/3znqi6e>
- المديني، ت. (2019). *الجزائر صراع الأجحة والحرب على الفساد أبرز عناوين المرحلة*. العربي 21.
<https://bit.ly/3zSyiMF>
- مذكور، م. (2021). *بالأرقام ميزانية الوزارات في قانون المالية الجديد 2021*. موقع الأوراس.
<https://bit.ly/3QqY2Xm>

- مراد، إ. (2021). استراتيجية تنمية واندماج مناطق الظل حققت هدفها الأول. وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3SOeJh9>
- مرز، ن. (2015). المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
- المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 1992/09/30 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب. (1992). الجريدة الرسمية، 70.
- المرسوم التنفيذي 70-20 المؤرخ في 24 مارس 2020 المتعلق بالتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته. (2020). الجريدة الرسمية، 16.
- المرسوم التنفيذي رقم 01-336 المؤرخ في 28 أكتوبر 2001 المتضمن القانون الأساسي لموظفي الحرس البلدي. (2001). الجريدة الرسمية، 64.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته. (2020). الجريدة الرسمية، 34.
- المرسوم الرئاسي رقم 04-165 مؤرخ في 08 جوان 2004، يتضمن التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. (2004). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 37.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-85 المؤرخ في 10 مارس 2015 المتضمن إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها. (2015). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 14(4).
- المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 18 أبريل 2017 المحدد لتشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره. (2017). الجريدة الرسمية، 25(5).
- المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020. (2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 4(5).
- المرسوم الرئاسي رقم 95/06 المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. (2006). الجريدة الرسمية، 11.
- المرسوم الرئاسي رقم 98-413 المؤرخ في 7 ديسمبر 1998 المتضمن المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب. (1998). الجريدة الرسمية، 93.
- مرسوم رئاسي رقم 02 - 55 مؤرخ في 05 فبراير 2002 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (2002). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 9(4).
- مرسي، م. (2016). إدمان المخدرات الرقمية عبر الأنترنت وتأثيرها على الشباب العربي. ورقة بحثية مقدمة في الندوة العلمية حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي.
- المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة إستشارية جديدة يحدد مهامها الأساسية مشروع الدستور الجديد. (2021). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3zJbCPZ>
- مركز سيسيرك. (2021). نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها. <https://bit.ly/3zJIHeG>
- مرواني، أ. (2019). مكافحة الفساد في الجزائر ترجيب بتوجس. منتدى فكرة. <https://bit.ly/3uEc67c>
- مزارة، ز. وحاج، م. (2017). السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي في ظل التغيرات الإقليمية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 6.
- مزيوت، م. وآخرون. (2010). مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة من الجزائر وانطلاقا منها وعبرها. <https://bit.ly/3PmG72T>
- مساهايل يتأسر مناصفة الندوة الـ 15 لوزراء خارجية دول الحوار 5+5. (2019). الاذاعة الجزائرية.

<https://bit.ly/3cTFXCz>

- مسعد، ن. (2019). *الحراك الجزائري وقضية الهوية*. العين الإخبارية. <https://bit.ly/3z8RZiU>
- مسعود، ع. ومراد، ع. (2004). *الأمن والأمن القومي*. بنغازي. المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر.
- مسعودوي، ي. (2015). دور الاستثمار في التعليم وفي تنمية الرأس المال البشري: دراسة تقييمية لحالة الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد*، 1 (12).
- مسعي، س. (2015). *اقتصاد المعرفة في الجزائر: الواقع ومتطلبات التحول*. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- مشده، و. (2004). *أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي*. أطروحة دكتوراه. كلية علوم الاقتصاد والتسيير. جامعة الجزائر.
- مشروع قانون المالية 2020: الغاء قاعدة 51_49 بالمئة رسالة ايجابية للمستثمرين الأجانب. (2020). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3bj1296>
- مشيري، م. (2018). الأمن السيادي ومقاربة الحدود الآمنة. في: ن. بلهول. *إدارة الأمن الحدودي: المقاربات والنماذج* عمان. (ط.1). دار حامد للنشر والتوزيع.
- المشابقة، ع. (2012). *الإعلام الصحي*. عمان. (ط.1). دار أسامة للنشر والتوزيع.
- مصباح، ع. (2015). التهريب وتأثيره على الأمن الوطني. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، 7.
- المصلحة المركزية للجريمة الالكترونية في مواجهة مجرمي العالم الافتراضي. (2016). موقع السلام اليوم.
- <https://bit.ly/3QarINz>
- معروف، م. (2020). التوتر الكامن بين الرباط والجزائر يعود إلى الواجهة. *القدس العربي*.
- <https://bit.ly/2KXNzm1>
- معزوزي، ر. (2015). *الليبيون اللاجئين في الجزائر... قصة أخرى للضياع*. <https://bit.ly/3du45ft>
- معهد ستوكهولم: الجزائر الأولى إفريقيا في الانفاق العسكري. (2019). <https://bit.ly/3cTAlmn>
- المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد لعب دورا استراتيجيا في التنمية وحماية التراث والحدود الوطنية. (2017). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3cGPZqs>
- معزوز، أ. (2021). تراجع نسبة الأمية في الجزائر ومساعي للقضاء على الأمية الرقمية. أخبار الأوراس.
- <https://bit.ly/3JVM2dW>
- مقتل 11 جنديا جنوبي الجزائر. (2010). <https://bit.ly/3OlieT4>
- مقداد، م. (2009). واقع العلاقات العربية الافريقية في ظل سياسات التنافس الدولي. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، 36.
- مكاوي، ع. (1998). *تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في عصر المعلومات*. القاهرة. (ط.1). الدار المصرية اللبنانية.
- مناورات عسكرية جوية وبرية للجيش الجزائري عند الحدود مع المغرب. (2021). فرونس 24.
- <https://bit.ly/3OJVPVw>
- منصوري، ا. (2006). *آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية*. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.
- منطقة التبادل العربي الحر. (2017). الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات. <https://bit.ly/3S7Rmip>
- منظمة الأغذية والزراعة. (2018). تعزيز فرص عمل الشباب في القطاعات الزراعية والريفية في أفريقيا. مؤتمر

- منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية لأفريقيا . <https://bit.ly/3w4HBra>
- منظمة العمل الدولية. (2011). الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر: مبادرة مشتركة لخلق الوظائف لشباب أفريقيا . <https://bit.ly/3C5gDEj>
- منه، خ. (2020). التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الجزائر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية في صلب مخطط عمل الحكوم. (2014). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3OKWbv3>
- موقع الشروق. (2021). بالفيديو... هذا ما قاله قائد أفريكوم بعد استقباله من قبل الرئيس تبون. موقع الشروق . <https://bit.ly/2F96NDP>
- مولاربي، ف. وكولينز، ج. (1998). صناعة الجوع: خرافة الندرة. ترجمة: (أ. حسان). سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ناجي، ع. (2020). دور الجماعات الإقليمية في الجزائر في إدارة مخاطر الكوارث الصحية "فيروس كورونا كوفيد 19". مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2(11).
- ناصر، م. (2009). إشكالية التلوث البيئي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والاحصاء والتطبيقي، 6(1).
- ناي، ج. (2013). ثورة المعلومات تسلك منعطفًا سياسيًا. ترجمة مايسة كريم. <https://bit.ly/3SQWwzk>
- نحناح، م. (2004). الهوية. الجزائر. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي. (2014). الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. <https://bit.ly/3bhsbct>
- نظام أفييس 2 للكشف عن هوية الإرهابيين في 15 ثانية. (2014). آرمي دي زاد. <https://bit.ly/3zpJJoC>
- هوارى، ق. (2017). التقرير السنوي 2017 حول حقوق الإنسان في الجزائر. <https://bit.ly/3dwWj4t>
- وارث، م. (2013). الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر. دفاتر السياسة والقانون، 8.
- ورشة العمل الإقليمية. (2013). جامعة الدول العربية وحقوق الإنسان: تحديات على الطريق، ورشة العمل الإقليمية . <https://bit.ly/3Ca7Y3v>
- وزارة الدفاع تتفاوض مع شركة روسية لاقتناء 4 طائرات برمائية. (2021). الاذاعة الجزائرية . <https://bit.ly/3beOMX4>
- وزارة الطاقة والمناجم. (2018). حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2018. مجلة الطاقة والمناجم، 306.
- وصول أكثر من 400 حراق جزائري إلى السواحل الإسبانية خلال 24 ساعة. (2020). مجلة القدس العربي . <https://bit.ly/2KXNzm1>
- وكالات السياحة والأسفار في مواجهة جائحة كورونا. (2020). وكالة الأنباء الجزائرية. <https://bit.ly/3bl1WBP>
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2017). مكافحة الجريمة المعلوماتية: تعيين خبير من الشرطة الجزائرية لترأس مجموعة خبراء الأنتربول. <https://bit.ly/3S9gPrA>
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2019). انخفاض طفيف لنسبة البطالة في الجزائر إلى 11.4٪ في ماي 2019 . <https://bit.ly/3Jgfnj3>
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2021). الجزائر نسبة التضخم السنوي تقدر ب 2.6٪ نهاية يناير 2021 . <https://bit.ly/3cPumo5>

- ولد الأمير، س. (2019). إسرائيل في إفريقيا: التمدد في ظل التخاذل العربي. مركز الجزيرة للدراسات.
<https://bit.ly/3zRGwER>
- ولد القابلة، إ. (2009). المغرب-الجزائر: أمريكا، روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة. الحوار المتمدن، 2791.
 -ولد عبد الدايم، م. (2004). مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي. <https://bit.ly/3poEqqV>
- الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر المتوسط منذ عام 2015. (2020). بي بي سي عربي .
<https://bbc.in/3JfOqw7>
- الهلال الأحمر الجزائري يدعو اللاجئين السوريين للالتحاق بمراكز الاستقبال. (2015). جريدة النهار الإلكترونية .
<https://bit.ly/3Bqj2c3>
- ياحي، ع. (2021). لماذا تتسلح الجزائر بقطع حربية متطورة؟. موقع انديانندنت عربية . <https://bit.ly/3nPQa5I>
- ياسين، ع. (2020). الانتماء للهوية والإصلاح الدستوري في الجزائر: توفيق الأيديولوجيات لتحقيق الانتقال السلمي. مبادرة الإصلاح العربي . <https://bit.ly/3JWqpdS>
- يميني، س. (2016). القوة الذكية: المفهوم والأبعاد -دراسة تأصيلية . <https://bit.ly/2RrNE2W>
- يوسف، ك. (2013). تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الإنسان. لبنان. (ط.1). منشورات زين الحقوقية.
- يوسفات، ع. والطبيبي، م. (2019). الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 1.
- المراجع باللغة الفرنسية:

- Baghzouz, A. (2009). Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: regards croisés sur les relations euromaghrébines. *L'Année Du Maghreb 2009*. <https://bit.ly/3zWdRhP>
- Balta, P. (1990). Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000. *Politique Étrangère*.
- Balzac, T. (2003). Qu'est ce que la sécurité nationale. *La Revue Internationale et Stratégique*, 52(4).
- Barreau, J.-C., & Bigot, G. (2007). *Toute L'histoire du monde : De la préhistoire à nos jours*. Le Livre De Poche.
- Battistella, D. (2006). *Théoris des relation internationales* (2 ed). Press de sciences politique.
- Ben Hadj, S. (2009). Rapport sous-régional sur la vulnérabilité et les impacts du changement climatique sur la biodiversité marine et cotière des pays arabes de Méditerranée. *Neuvième Réunion Des Points Focaux Les ASP*. <https://bit.ly/3QrpGDQ>
- Benabdallah-Gambier, K. (2007). Les Etats-Unis et la question du Sahara Occidental. In A. Benantar (Ed.), *les Etats-Unis et le Maghreb: Regain d'intérêt?* C.R.E.A.D.
- Benali, A. (2020). *Consommation et production d'énergie: Le bilan de l'année 2019*. Algerie-Eco. <https://bit.ly/3QJshZ3>
- Cadre de politique commerciale : Algerie- Politiques Commerciales et Diversification. (2017). <https://bit.ly/3OXvhQR>
- Centre de conférences des Nations Unies: Agir face aux changements climatiques pour promouvoir un développement durable en Afrique. (2010). *Septième Forum Pour Le Développement de l'Afrique (ADF VII)*. <https://bit.ly/3PLFVvb>
- Centre international pour développement des politiques Migratoires. (2013). *Contribution à la connaissance des flux migratoires mixtes, vers, à partir et travers l'Algérie: Pour une vision humanitaire du phénomène migratoire*. <https://bit.ly/3JVm6zk>
- Ceyhan, A. (1998). Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams, et les autres. *Cultures et Conflits*, 31. <https://bit.ly/3zUYeXW>
- Chauprade, A. (2008). , *Géopolitique constantes et changements dans l'histoire*. Paris. (3rd ed.). Ellipses.
- Chenna, S. (2013). Le sahara et le sahel dans la politique algerienne ; territoires menacés, espaces menacants. *Recherches Internationales*, 97.
- Cherifi, S., & Haddad, M. (2019). L'énergie Solaire : Un Moteur du Développement Durable En Algérie. *Les Cahies Du Cread*, 35(3).
- Classification des théories des relations internationales. (2003). <https://bit.ly/3OKhJHY>
- Constain, F. (1996). L'informel internationalisé ou la subversion de la territorialité. *Cultures et Conflits*, 22.
- David, C., & Roche, J. (2002). Théories de la sécurité: définition, approches et concepts de la sécurité

- international. *Collection Clefs Politique*.
- Doungue, M. (2019). Lutte Contre Le Terrorisme et Droits De L'homme : Une Perspective Nationale et Africaine. *Revue Africaine Sur Le Terrorisme*, 7(2).
 - Dris Aït Hamadouche, L., & Chérif, D. (2012). De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algérienne. *L'Année Du Maghreb [En Ligne]*. <https://bit.ly/2K3NIIZ>
 - Derenne, E. (2013). *le trafic illicite de migrants en mer méditerranée une menace criminelle sous contrôle*. Paris. institut national des hautes études de la sécurité et de la justice.
 - Eichler, J. (2006). Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain? *Défense Nationale et Sécurité Collective*, 62(11).
 - Henry, J. (2004). La Méditerranée occidentale en quête d'un "destin commun". *L'Année Du Maghreb* 2004. <https://bit.ly/3QG2TDW>
 - Journal Officiel de la République Algérienne. (2022). la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, 32.
 - Kara, K, & Arif, H. (2013). *Etat des lieux, bilan et perspectives du défi des changements climatiques, cinquante ans après l'indépendance de l'Algérie*. Alger. Edition Dahleb.
 - Kodmani-Darwish, B. (1998). Pulsions et impulsions : L'euro-Méditerranée Comme Enjeu De Société. *Politique Etrangère*, 11.
 - le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques. (2010). <https://bit.ly/3Snb5uD>
 - Macleod, A., Masson, I., & Morin, D. (2004). Indentité national, sécurité et théorie des relations internationales. *Etudes Internationales*, 35(1). <https://bit.ly/3dy8eyY>
 - Meddi, A. (2008). *L'Algérie face à la question touareg*. Elwatan. <https://bit.ly/3AmnuYt>
 - Mutin, G. (2005). *géopolitique du monde arabe*. Paris. Ellipses.
 - Nouaceur, Z., Laignel, B., & Turki, I. (2013). Changements climatiques au Maghreb vers des conditions plus humides et plus chaudes sur le littoral algérien ? *Physio-Géo*, 7(1). <https://bit.ly/3bYunpK>
 - Rallet, A., & Rochelandet, F. (2004). la fracture numérique ,une faille sans fondement ? *Réseau*, 22(127).
 - Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2015, 2016, 2017, 2018*. (2018). Ministère Des Finances: Direction Générale Des Douanes Algérienne. <https://bit.ly/2TGwPpL>
 - Razoux, P. (2013). Réflexions sur la crise libyenne. *Études de l'IRISM*, 27.
 - Rosière, S. (2004). Géographie politique et géopolitique : une grammaire de l'espace politique. *Revue Géographique de l'Est*, 44(4). <https://bit.ly/3Ak1A8o>
 - Rouha, S. (2003). *Rapport 2003 du P N U D sur le développement humain ;L'Algérie régresse à la 107 place*. <https://bit.ly/3plgGEO>
 - Sehimi, M. (1991). Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines. *Cultures & Conflits*, 2. <https://bit.ly/3PpmAPd>
 - Zorgbibe, C. (2003). *l'avenir de la sécurité internationale*. presses des sciences po.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 2022 *Algeria Military Strength*. (2022). Global Firepower. <https://bit.ly/3PIIQpn>
- Acharya^A, A. (1998). Beyond Anarchy: Third World instability and international order after the Cold War. In S. G. Neuman (Ed.), *International Relations Theory and the Third World*. Martin's Press.
- Acharya^B, A. (2007). Humen Security, Identity Politics and Global Governance : From Freedom religion & From Fear to Fear of Freedoms. In J. Helen (Ed.), *Civil Society, Religion and Global Governance* (1st ed.). Routledge.
- Aissaoui, A. (2016). *Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies*. <https://bit.ly/3AIV40G>
- Algeria country of origin information(coi) report*. (2011). Home office UK Borger Agence. <https://bit.ly/3PnukS2>
- Algeria Gini Index*. (2021). Gini Index World Data Atlas. <https://bit.ly/3ocIbiR>
- Algeria Press Sevice. (2020). *Corona virus Algeria has imported equipment worth millions of dollars in one week*. <https://bit.ly/3dvq3yB>
- All About Fake News: Fake News Defined*. (2020). <https://bit.ly/2lv2kw0>
- Anderson, L. (2004). Antiquated before they can ossify : states that fail before they form. *Journal of International Affairs*, 58(1).
- Background Reference: Algeria*. (2019). U.S. Energy Information Administration (EiA). <https://bit.ly/3AirJ7r>
- Bakrania, S. (2014). Libya: Border security and regional cooperation. *Rapid Literature Review*.
- Baldwin, D. (1997). The Concept of Security. *Review of International Studies*, 23(1).
- Battistella, D. (2006a). Booth, Ken (dir.), Critical Security Studies and World Politics,. *Études Internationales*, 37(3). <https://bit.ly/3bSqO4b>
- Bilging, P. (2008). *Critical Theory in Security Studies : An Introduction*. New York. Routledge.
- Booth, K. (2007). *Theory of World Security*. Cambridge University Press.

- BP Statistical Review of world energy. (2013). <https://bit.ly/3AmdBKx>
- Brauch^A, Hans Gunter. (2005). Threats, challenges, vulnerabilities, and Risks in Environmental and Human Security. *Publication Series of UNU-EHS*, 1.
- Brauch^B, Hans Günter. (2005). Security Threats, Challenges, Vulnerability And Risks. *International Security, Peace, Development And Environment*, 1. <https://bit.ly/3SPB65R>
- Buzan, B. (1990). *People, State, and Fear: The National Security Problem in International Relations*. Harvester Wheat sheaf.
- Buzan, B., & Hansen, L. (2012). *International Security Studies post-Cold War: the traditionalists*. Cambridge University Press.
- Buzan, B., & Waever, O. (2003). *Regions and powers : the structure of international security*. Cambridge University Press.
- Buzan, B., Waever, O., & Wild, J. de. (1998). *Security : a new framework for analyses*. Lynne Rienner publishers.
- China sends medical aid to help combat COVID-19. (2020). <https://bit.ly/3SeLWCc>
- Chun, W. H. K., & Keenan, T. (2006). *New media, old media: a history and theory reader*. Taylor & Francis Group. <https://bit.ly/3SSX7kn>
- Clement, J. (2020). *Number of Facebook users worldwide, 2008-2019*. <https://bit.ly/3QqrxJ3>
- Dean, G., Bell, P., & Newan, J. (2012). The Dark Side of Social Media: Review of Online Terrorism. *Pakistan Journal of Criminology*, 3(4).
- Dyer, H. (2001). Environmental security and international relations :the case for enclosur. *Review of International Studies*, 27.
- EIA/ARI World Shale Gas and Shale Oil Resource Assessment : Technically Recoverable Shale Gas and Shale Oil Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States. (2013). <https://bit.ly/3zYw9il>
- Emergency food security assessment handbook (2nd ed.). (2009). World food programs. <https://bit.ly/3dxCgmb>
- Ericsson, J., & Giacomello, G. (2006). The information revolution, security, and international relation : (IR) relevant theory ? ' *International Political Science Review* ', 27(3).
- Gaddis, J. L. (1986). The Long Peace: Elements of Stability in the Post Cold War International System. *International Security*, 10(4).
- Gary, K., & Christopher, M. (2001). "Rethinking Human Security". *Political Science Quarterly*, 116(4).
- Global Corruption Report 2004. (2004). <https://bit.ly/3Jh55Py>
- Griffiths, M. (2007). *International Relations Theory For The Twenty-First Century : An Antroduction* (1st ed.). Routledge.
- Grigorjeva, J. (2016). Starting a New Chapter in Eu-Algeria Energy Relations a Proposal For a Targeted Cooperation. *Jacques Delors Institut*, 173.
- Halliday, F. (2005). *The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology*. Cambridge University Press.
- Heyman, J. M. (2008). Constructing a Virtual Wall: Race and Citizenship in U.S.–Mexico Border Policing. *Journal of the Southwest*, 50(3).
- Hocini, A. (2019). *Oil & Gas Mining Domain of Algeria Activities Opportunities & Assessment of Potential*. <https://bit.ly/3dwx7uQ>
- Hopf, T. (1998). The Promise of constructivism in international relations theory. *International Security*, 23(1). <https://bit.ly/3c12BZv>
- Hough, P. (2004). *understanding global security* (1 ed). London routledge.
- Internet Security Threat report. (2018). Symantec, 23. <https://bit.ly/3Anf2bw>
- Jervis, R. (1999). Realism, Neoliberalism and Cooperation : Understanding the debate. *International Security*, 24(1). <https://bit.ly/3bVfQuI>
- Kaplan, R. (1994). The coming Anarchy How scarcity, crime, over population, tribalism, and disease are rapidly destroying the social fabric of our planet. *The Atlantic*. <https://bit.ly/3Cac8Iq>
- Katzenstein, P. (1996). *the culture of national security : norms and identity in world politics* (1st ed.). Columbia University Press.
- Kemp^A, S. (2019). *Digital 2019 Algeria*. Datareportal. <https://bit.ly/3Pu49sB>
- Kemp^B, S. (2021). *Digital 2021 Algeria*. Datareportal. <https://datareportal.com/reports/digital-2021-algeria%0A%0A>
- Kempf, O. (2015). *Introduction à la Cyberstratégie* (2nd ed.). Economica.
- Lall, U., Heikkila, T., Brown, C., & Siegfried, T. (2008). "Water in the 21 st centry : Defining the elments of global crisis and potential solutions". *Journal of International Affairs*, 61(2).
- Maeyers, R. (2005). *Contemporary Developements in International Relations Theory*. <https://bit.ly/3dvSdcy>
- Mastanduno, M., Lake, D. A., & Ikenberry, J. (1989). Toward a Realist Theory of State Action. *International*

- Studies Quarterly*, 33(4).
- McDonald, M. (2002). Human security and the construction of security. *Global Society*, 16(3). <https://bit.ly/3SNWNDj>
 - Merchandise Intra-trade and extra-trade of country groups by product, annual,. (2019). *United Nations Conference on Trade and Development*. <https://bit.ly/3CevcFk>
 - Military expenditure (%of GDP)-Algeria. (2020). World Bank Data. <https://bit.ly/3QqTS1S>
 - Mosaddeq, A. (2004). The Globalization Of Insecurity: How The International Economic Order Undermines Human and National Security On a World Scale. *Institute For Policy Research and Development*, 5.
 - Murray, R. (2012). *Tackling Conflict on Libya 's Margins*. <https://bit.ly/3JSNJsk>
 - Ney, J., & Donahue, J. (2000). *Governance in a Globalizing World*. Brookings Institution Press.
 - Nye, J. S. (2010). *Cyber Power*. Belfer Center for Science and International Affairs.
 - Nye, J. S. (2012). *Soft Power, Hard Power and Leadership*. <https://bit.ly/3AlX9tw>
 - Nye, J. S., & Keohane, R. (1972). *Transnational relation and world politics*. Harvard University press.
 - Peace and Violence. (2012). <https://bit.ly/3c1IzxY>
 - Ploch, L. (2011). Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa. *Congressional Research Service Report for Congress*. <https://bit.ly/3JX9GXu>
 - protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African union. (2010). Official Website of the African Union. <https://bit.ly/3zItDhi>
 - Reinares, F. (2005). Conceptualising International Terrorism. *Real Instituto Elcano*, 85. <https://bit.ly/3zYzkqi>
 - Roe, P. (2004). *Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma* (1st ed.). Routledge.
 - Rosenau, J. N. (1990). *Turbulence in world politics, A Theory of change and continuity*. Princeton University.
 - Saches, S. (2003). *The Change of the definition to The Security*. <https://bit.ly/3AjYJwe>
 - Schmid, A. P. (2004). 'Frameworks for conceptualising terrorism'. *Terrorism and Political Violence*, 16(2).
 - Sen, A. (1999). *Development As Freedom*. Alfred Knoph. <https://bit.ly/3C2OHAQ>
 - Shakarian, P., Shakarian, J., & Andrew, R. (2013). *Introduction to Cyber warfare: A multidisciplinary Approach* (1st ed.). Elsevier.
 - Social Media Stats Algeria. (2021). Statcounter. <https://bit.ly/3zkAX1v>
 - Soumitra, D., & Bruno, L. (2019). *The Network Readiness Index 2019 : Toward a Future Ready Society*. - Portulans Institute. <https://bit.ly/3pjEWGT>
 - The Military Balance (2009), *The annual assessment of global military capabilities an defense economics* (1st ed.). (2009). International Institute for Strategic Studies.
 - Tickner, A. (2001). *Gendering World Politics : Issues and Approaches in the Post-Cold War Era*. Columbia University Press.
 - Viotti, P. R., & Kauppi, M. V. (1997). *International Relations Theory: Realism, Pluralism* (5th ed.). Pearson.
 - Walt, S. (1991). The renaissance of security studies. *International Studies Quarterly*, 35(2).
 - Waltz, K. (1993). The emerging structure of international politics. *International Security*, 18(2). <https://bit.ly/3QIf82W>
 - Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it : The social construction of power politics. *Intenational Organization*, 46(2). <https://bit.ly/3QqUtk8>
 - Williams, P. D. (2008). *Security Studies : An Introduction* (1st ed.). Routledge.
 - World Intellectual Property Organization. (2020). <https://bit.ly/3zk8ES0>
 - Zoubir, Y., & Benabdallah-Gambier, K. (2005). The United States and the North African imbroglio: Balancing interests in Algeria, Morocco, and the western Sahara. *Mediterranean Politics*, 10(2).

الملاحق

تحدي الفجوة الرقمية والأمن القومي الجزائري

The challenge of digital gap and Algerian national security

سعاد نهيجة^{1*}، صليحة كبابي²

Souad Nehidja¹, Saliha Kebbabi²

¹ جامعة قسنطينة 3-صالح بونيندر، (الجزائر) souad.nehidja@univ-constantine3.dz

² جامعة قسنطينة 3-صالح بونبندر ، (الجزائر) saliha.kebbabi@univ-constantine3.dz

المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 06/ العدد 02 ديسمبر 2022

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاریخ القبول: 2023/12/ 16

تاریخ الایداء: 2022/06/ 08

Abstract : This study aims to address the repercussions of the digital gap on Algerian national security, understanding the latter in its extensive meaning of citizen and society security. The study concludes that there are multiple causes; indicators and manifestations of the digital gap, therefore there is a need to adopt proactive confronting mechanisms against new technological security threats. Keywords: Digital gap; repercussions; national security; mechanisms; Algeria.	ملخص تهدف هذه الدراسة إلى معالجة تداعيات تحدي الفجوة الرقمية على الأمن القومي الجزائري بمفهومه الموسع المتعلق بأمن المواطن والمجتمع. خلصت الدراسة إلى تعدد أسباب ومؤشرات ومظاهر هذه الفجوة، ما يتطلب تبني آليات استباقية لمواجهتها، باعتبارها أحد أنماط التهديدات الأمنية التكنولوجية الجديدة. الكلمات المفتاحية: الفجوة الرقمية، التداعيات، الأمن القومي، الآليات، الجزائر.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

خلقت الثورة المعلوماتية بيئة جديدة لانتشار أنواع متعددة من التهديدات التكنولوجية للأمن القومي، خاصة مع بروز شكل جديد من القوة هو القوة الالكترونية والقوة المعلوماتية، التي توزعت بين عدد كبير من الفاعلين على المستوى الدولي والمحلي، بفعل ظهور الفضاء الالكتروني كفضاء خامس جديد لإدارة

العلاقات الدولية، ما دفع بدول العالم إلى أمنة هذا الفضاء، وجعل البحث في قضايا التهديدات التكنولوجية للأمن يقتضي معرفة حيثيات العصر الرقمي الجديد وتحدياته، المتمثلة أساسا في تحدي الفجوة الرقمية الذي يعبر عن وجود فارق في حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها الحديث بين الدول المنتجة لهذه التكنولوجيا والدول التي لا تساهم في إنتاجها، إلى جانب الهوة من حيث إنتاج المعرفة والمعلومات والسيطرة عليها.

وتقسم منظمة الأمم المتحدة العالم رقما على أساس هذه الفجوة إلى أربعة مجموعات رئيسية من الدول، بحيث تمثل المجموعة الأولى قادة الثورة المعلوماتية وهم: أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، أوروبا الغربية، واليابان، في حين تمثل المجموعة الثانية القادة المحتملين وهم دول شرق أوروبا، وتمثل المجموعة الثالثة الدول المستفيدة والمشاركة في الثورة المعلوماتية وتضم البرازيل، ودول جنوب شرق آسيا، فيما تمثل المجموعة الرابعة الدول المهمشة التي تضم باقي العالم.

وبما أن الجزائر تنتمي لدول المجموعة الرابعة التي تواجه مشكلة الفجوة الرقمية فإن هذه الدراسة ستحلل أهم أسبابها ومؤثراتها وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري بمفهومه الموسع (أمن الدولة والمجتمع والأفراد)، مع البحث في أهم الآليات الجزائرية المنتهجة لتقليصها من أجل الانتقال إلى مرحلة الاستثمار في إيجابيات الثورة المعلوماتية لحماية وتحقيق الأمن القومي.

تأسيسا على ما سبق تطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للجزائر أن تحقق أمنها القومي في ظل تعدد تداعيات اتساع الفجوة الرقمية؟
وتتدرج تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية، يتعاطى كل منها بشكل أو بآخر مع جوهر الموضوع، وذلك على النحو التالي:

- كيف يمكن تعريف تحدي الفجوة الرقمية والمعلوماتية من حيث أسبابها، ومؤثراتها؟
 - فيما تتمثل مظاهر تأثير الفجوة الرقمية على الأمن القومي الجزائري؟
 - وما هي الآليات التي انتهجتها الجزائر للتقليص من الفجوة الرقمية وضمان أمنها القومي؟
- وكإجابة على الإشكالية نؤسس بحثنا على الفرضية التالية:

كلما اتسعت الفجوة الرقمية كلما استوجب على الجزائر تبني آليات استباقية متعددة الأبعاد والمستويات للمواجهة.

ومنه تهدف الدراسة إلى توضيح طبيعة تحدي الفجوة الرقمية كأحد التهديدات الأمنية التكنولوجية الجديدة، ومدى تأثيره على الأمن القومي الجزائري، مع تحديد أهم الآليات الجزائرية الداخلية والخارجية

للتخفيف من هذا التحدي وآثاره السلبية. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة أسباب ومؤشرات الفجوة الرقمية في الجزائر، وكيفية مواجهتها بالنظر لتعدد تداعياتها.

2. اتساع الفجوة الرقمية والأمن القومي: مدخل مفاهيمي

تشير الفجوة الرقمية والمعلوماتية (Digital & Information Gap) إلى درجة التفاوت في مستوى استخدام وانتاج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين بلد وآخر أو تكتل وآخر أو داخل مناطق البلد الواحد، ويعود أصل استخدام المصطلح إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين مع ظهور ما يسمى بالأغنياء معلوماتيا (inforiches) والفقراء معلوماتيا (infopauvres) الذي أدخلته مختلف التقارير الرسمية على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعليه إذا كان للفجوة الرقمية جذور تاريخية سوسيو اقتصادية فإنها تعود أساسا إلى الفجوة في العلاقة السائدة بين دول الشمال والجنوب، التي تزايدت حدتها جراء انفجار "الثورة الرقمية والمعلوماتية"، لذلك دعت دول الجنوب الى ضرورة إقامة "نظام اقتصادي عالمي جديد" بداية السبعينات من القرن العشرين، ونظام إعلامي جديد أواخر الثمانينيات كتعبير عن الفجوة والهوة القائمة بين هذه دول.

غير أن مفهوم الفجوة الرقمية قد أثير عام 1995 من طرف لونغ سكوت (Long SCout) عندما تحدث عن الأخطار الناجمة عن حرمان الفقراء والأقليات من تكنولوجيا الاتصال وفق منظور المشاركة في الحياة الديمقراطية¹، وبذلك أبرزت الوقائع أن هذه الفجوة كلما ارتقت زادت قدرتها على الغرلة الاقتصادية والاجتماعية وتفاقت حدة مشاكلها، فمن منظور التنمية الشاملة تبرز الفجوة الرقمية كفجوة مركبة تطفو فوق طبقات متراكمة من فجوات عدم المساواة، التي تحمل كل مظاهر التخلف المجتمعي، بداية بفجوة البنى الأساسية: فجوة العمل، فجوة التعليم، فجوة الرعاية الصحية، فجوة الفقر والغذاء، الفجوة العلمية والتكنولوجية، ثم تأتي الفجوة الرقمية والمعلوماتية في قمة الهرم².

الشكل رقم (1): يوضح سلسلة الفجوات المؤثرة على الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: نبيل، علي. وحجازي، نادية. (2005). الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة. سلسلة عالم المعرفة. مطابع السياسة. الكويت. ص 16.

وعليه فإن الثورة المعلوماتية قد غيرت من معايير قياس قوة الدول، إذ أصبح من يملك المعلومة يسيطر على العالم، وبات تصنيف الدول ضمن دول الفجوة الرقمية، سواء كان ذلك مقارنة مع الدول الأخرى أو نتيجة وجود تفاوت داخلي بين مناطق البلد الواحد من حيث استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الجديدة، يعتبر تهديدا لأمنها القومي، حيث أصبحت للمعلومات قيمة اقتصادية وميدانية بالنسبة للجهات العسكرية، وكلما زادت الفاعلية في إدارة تلك المعلومات كلما زادت الفائدة التي يمكن الحصول عليها، وأصبح التفوق في الجانب المعلوماتي إحدى القيم الأساسية للقوة بكافة أشكالها، إذ تعتبر المعلومات مجالا للسيطرة والتحكم، أين ترسم طرق الحصول عليها شكل السلطة والقوة، لأنها تنقسم إلى معلومات مجانية متوفرة لمن يريد، وأخرى تجارية متوفرة لمن يرغب بالدفع، وهناك المعلومات الاستراتيجية المتوفرة لمن يسمح له بمعرفتها فقط، وهو ما يشكل أساس الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة التي تجد نفسها مهددة في أمنها المعلوماتي³.

حيث تقاس الفجوة الرقمية بناء على مجموعة من المؤشرات نجلها فيما يلي:

- مؤشر الكثافة الاتصالية: يقاس بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل مائة فرد، وسعة شبكات الاتصال من حيث معدل تدفق البيانات عبرها.
- مؤشر التقدم التكنولوجي: يقاس بعدد الحواسيب الآلية وعدد مستخدمي الأنترنت، ومدى حيازة الأجهزة الالكترونية.
- مؤشر الإنجاز التكنولوجي: يقاس بعدد براءات الاختراع، وعدد تراخيص استخدام التكنولوجيا، وحجم صادرات التكنولوجيا العالية والمتوسطة نسبة إلى إجمالي الصادرات.
- مؤشر قياس الذكاء المعلوماتي: يقاس بمدى استخدام تقنيات حلقات النقاش العلمي عبر الأنترنت.
- مؤشرات قطاع المال والأعمال: يقاس بمدى توفر وسائل الأمن المعلوماتي، ونسبة استعمال الموظفين للأنترنت، ونسبة انتشار الشبكات المحلية، مدى تحقيق التحول نحو الإدارة الالكترونية، ونسبة التعاملات البنكية والتجارية الالكترونية.
- مؤشرات ثقافية وعلمية: تتمثل في قياس نسبة انتشار المكتبات الرقمية ومدى انتشار قواعد البيانات والاعتماد عليها في البحث العلمي⁴.

وعليه يشكل ضعف هذه المؤشرات سببا في اتساع الفجوة الرقمية بين دول الشمال والجنوب ومصدر تهديد لأمن دول الجنوب بصفة خاصة، بالنظر لسوء توزيع التقنيات التكنولوجية الحديثة على أجزاء العالم، حيث تهيمن الدول المتقدمة على التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات وإنتاج المعلومات ونشرها، وفي المقابل تزداد الهوة في تعامل دول العالم الثالث مع تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ووسائل تخزين المعلومات، بسبب احتكار دول الشمال وغياب الطاقات البشرية المؤهلة تقنيا في الجنوب، مما يضاعف هذه الفجوة ويشكل انكشافا أمنيا للمجتمعات النامية، ويجعلها أرضية خصبة لتنامي كافة أشكال التهديدات الالكترونية للأمن القومي⁵، وهو ما يحيلنا إلى دراسة تداعيات ذلك على الأمن القومي الجزائري.

3. تداعيات تحدي الفجوة الرقمية على الأمن القومي الجزائري

تواجه الجزائر عقبات متعددة من أجل وضع التكنولوجيا في طريق الاستخدام الإنتاجي، ما يحول دون تحقيق الأمن الجزائري في بعده التكنولوجي، بسبب تعدد أسباب ومظاهر الفجوة الرقمية.

3.1 أسباب الفجوة الرقمية في الجزائر:

تتعدد أسباب تصنيف الجزائر ضمن دول الفجوة الرقمية والمعلوماتية، نجملها فيما يلي:

أ- الأسباب الاجتماعية:

- هجرة الكوادر الجزائرية المتخصصة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال مما ساعد على نقشي ظاهرة الفقر المعرفي، بسبب نقص الإرادة الكافية التي توفر البيئة التنظيمية والمناخ المجتمعي المشجع على البحث والابتكار⁶.

- غياب الشفافية وروح العمل الجماعي والتطوير والابتكار في المجتمع الجزائري⁷.

- وجود نسبة عالية من الأمية المعلوماتية (Information illiteracy) في الجزائر حيث يجهل الكثير من أفراد المجتمع كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة بطريقة سليمة ومفيدة، تجنباً لمخاطرها وتهديداتها الالكترونية، وهذه المشكلة تقف عائقا أمام عمليات التنمية والتقدم⁸، وقد قدرت نسبتها 8% عام 2020 مقارنة ب 22% عام 2008، رغم تراجعها نسبيا إلا أنها تبقى مرتفعة⁹.

- ثقافة المجتمع الجزائري التي تعتبر وسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة أداة ترفيه وتسلية، بدلا من اعتبارها أداة تنمية شاملة¹⁰.

ب- الأسباب السياسية:

- صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية في الدول النامية بسبب سرعة التطور التكنولوجي، وشدة تداخل أمور التنمية المعلوماتية مع العديد من مجالات التنمية المجتمعية الأخرى، ما يجعل القيادة السياسية في الجزائر تقف حائرة بين قناعتها بأهمية التنمية التكنولوجية والمعلوماتية وبين كيفية إدراجها ضمن الأولويات الضاغطة كالغذاء والسكن والتعليم والصحة.

- سيطرة الولايات المتحدة عالميا على المحيط الجيومعلوماتي خاصة فيما يتعلق بالإنترنت، مما يثير القلق من أن تصبح الإنترنت ملكية أمريكية خاصة.

- انحياز المنظمات الدولية التي تقع تحت سيطرة الدول الكبرى، أهمها منظمة حماية الملكية الفكرية (WIPO)، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات¹¹.

ج- أسباب تنظيمية: منها غياب استراتيجية وطنية فعالة وواضحة في مجال المعلومات، ما ساهم بشكل كبير في ظهور الفجوة المعلوماتية بين الجزائر والدول الصناعية والنامية الأخرى، حيث تفتقد الجزائر إلى مناهج التفكير والتخطيط المستقبلي المنظم فليست العملية مرتبطة بامتلاك أجهزة حواسيب بنسب مرتفعة قياسا لعدد السكان أو حتى استخدام هذه الحواسيب على نطاق واسع فقط، وإنما هي في إنتاج المعلومات والقدرة على تخزينها في مراكز معلومات وأبحاث، وإدارتها، فضلا عن وجود قوانين تسمح بحرية الاتصال والتواصل والحصول على المعلومات وتداولها، ومحو الأمية المعلوماتية، وإيجاد الظروف الاقتصادية المناسبة لاستخدامها، إضافة لشروط أخرى عديدة تتعلق بمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري في أي بلد من البلدان¹²، حيث عادة ما تشغل الحكومات المتعاقبة بتوفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم واستعادة الأمن والاستقرار، لتبقى مسائل الإنترنت واقتصاد المعرفة لا تلقى الاهتمام الكافي، وهو ما يشير إلى ضعف الاستثمار في المعلومات والإنتاج المعرفي لخلق الثروة والتنمية¹³.

د- الأسباب التكنولوجية: منها صعوبة لحاق الجزائر بسرعة التطور التكنولوجي في ظل تنامي الاحتكار التكنولوجي والمعلوماتي على مستوى العتاد أو البرمجيات، واقتنارها إلى الموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا بالثورة المعلوماتية¹⁴ وعدم القدرة على مواكبة شدة الاندماج المعرفي الذي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات. وعليه تتعدد أسباب تصنيف الجزائر ضمن الدول الفقيرة معلوماتيا، وهو ما يحيلنا للبحث في أهم مظاهر هذه الفجوة الرقمية من حيث مؤشراتها وتداعياتها.

2.3 مظاهر الفجوة الرقمية في الجزائر:

رغم سعي الجزائر إلى بناء مجتمع معرفة قائم على بنية تحتية متينة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتقديمها الدعم للمشاريع التنموية الرامية إلى تضيق الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة وكذا بينها وبين الدول المجاورة، إلا أن الواقع يبرز تعدد أنواع الفجوة الرقمية في الجزائر، ويمكن ملاحظتها من خلال مظهرين أساسيين:

المظهر الأول: وجود فجوة رقمية بين الجزائر والعالم الخارجي، ففي دراسة مقارنة قدمتها كونفدرالية إيطارات المالية والمحاسبة بوهران حول التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الاقتصاد، احتلت الجزائر المرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصال، وفيما يتعلق بتقنية الأنترنت، فإن نسبة الربط في المنازل مازالت ضعيفة مقارنة بالدول الإفريقية، ويرجع هذا التأخر إلى نقص ثقافة نشر التكنولوجيا وقلة خطوط الهاتف الثابت، حيث أن الجزائر لا توفر إلا 6 خطوط هاتف ثابت لكل 100 نسمة، في الوقت الذي يصل فيه الرقم إلى 90 خطا لكل مواطن في الدول المتقدمة تكنولوجيا، كما يشترك مستخدمي شبكة الأنترنت بالهواتف المحمولة، من بطء سرعة الأنترنت، مثلا بلغت نسبة سرعة التحميل عبر الأنترنت في الجزائر لعام 2021، حوالي 13.23 ميغابايت في الثانية عبر الهواتف النقالة بارتفاع سنوي بلغ 67.9%، و 5.29 ميغابايت عبر الأنترنت الثابت، بارتفاع سنوي بلغ 34.9%، لكنها تبقى قليلة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى ودول العالم المتقدم، إضافة إلى مشكل غلاء تسعيرة الأنترنت وعدم توافق الهواتف لدى عامة الشعب مع الخدمة المتوفرة¹⁵.

المظهر الثاني: وجود فجوة داخلية على مستوى الولايات أو الجهات، حيث يتصل الجزائريون على شبكة الأنترنت من أربعة مناطق بشكل غير متساوي: وسط البلاد 51%، تمثل الجزائر العاصمة لوحدها 29,98% من هذه النسبة، الشرق 23,97%، والغرب 15,68%، أما الجنوب 9,36%.

وعليه يمكن رصد مؤشرات الفجوة الرقمية في الجزائر، من خلال ما يلي:

- تتجلى مظاهر الفجوة الرقمية بالنسبة لمؤشر الكثافة الاتصالية ومؤشري التقدم والانجاز التكنولوجي في عدم استكمال البنية التحتية لمجتمع المعلومات، فلو أخذنا مشروع الجزائر الالكترونية، رغم اطلاقه منذ سنة 2013 إلا أنه يبقى متعثرا على أرض الواقع، بسبب عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن تلبية طلبات العملاء لإيصال الهاتف الثابت الذي يعد أهم قنوات التواصل عبر الأنترنت، والتأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية بين الجزائر ودول العالم المتقدم، وحتى بينها وبين بعض الدول العربية الأخرى التي تصنف ضمن المستوى المرتفع لاستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة

كالإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الكويت وقطر، ودول أخرى في المستوى المتوسط كالسعودية ولبنان والأردن، غير أن الجزائر تصنف تحت هذه الدول ضمن المستوى المعتدل وقبلها كل من عمان وتونس والمغرب ومصر¹⁶، فحسب ما ورد في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي أعد على أساس مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن الجزائر احتلت المرتبة 12 عربيا، و113 عالميا¹⁷ خلال سنة 2015، ولم يختلف الوضع كثيرا حيث صنفتها تقرير سنة 2021 في المرتبة 104 عالميا و ال 11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برصيد 33.95 نقطة، ومنه على الرغم من احرازها تقدما إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بالدول العربية الأخرى¹⁸.

- كما تظهر الفجوة الرقمية في مؤشر الذكاء المعلوماتي: من خلال النقص في كمية المعلومات وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتطوير في ميدان تكنولوجيا الاعلام والاتصال، ويرجع ذلك إلى كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات وضعف الاستثمار فيها، فالجزائر تبقى من الدول العربية الفقيرة معلوماتيا، نتيجة عدم قدرتها على اكتساب، استرجاع، معالجة، ونشر المعلومات، ما يؤثر على عملية اتخاذ القرار في كافة المستويات، ودليل ذلك أن الجزائر لا تزال بلدا مستخدما لمنتجات التكنولوجيا الأجنبية أكثر منه منتجة لها، وتواجه مشاكلًا أثناء تشكيل عالم ما بعد الصناعة لأنها من آخر الدول التي تستقبل التكنولوجيا المتطور كونها دولة متأخرة صناعيا، ما يجعلها من الدول التي تقف موقف المتخوف من تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبذلك تضاف الفجوة الرقمية إلى الفجوة اللانهائية في المنافسة الدولية، ما يعمق من فجوة التنمية بين دول الشمال والجنوب، ويجعل الجزائر من الدول المهددة تكنولوجيا في أمنها القومي¹⁹، خاصة وأن المؤشرات الثقافية والعلمية لقياس هذه الفجوة سلبية من حيث الضعف الشديد في نشر قواعد البيانات العلمية للمكتبات والربط بين مختلف مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية.

- وفيما يخص مؤشر قطاع المال والأعمال: نجد ضعفا في توفير وسائل أمن المعلومات بالإدارات العمومية لحماية الفرد والمجتمع من القرصنة والتجسس المعلوماتي، وكذا محدودية استخدام الانترنت في مجال التجارة الالكترونية التي لا تزال في بدايتها، مثلا هناك فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية لسحب أموالهم، حيث أشار التقرير الرقمي للجزائر 2021، إلى أن 42.8% فقط من الجزائريين ممن يفوق سنهم 15 سنة من يحوز على حساب بإحدى المؤسسات المالية، و3.2% على بطاقة ائتمان (5.1% ذكور و1.3% إناث)، ويقوم 4.6% بعمليات

شراء عبر الأنترنت²⁰، حيث أن قيم مؤشر الجاهزية الالكترونية للجزائر تبقى ضعيفة رغم التطور المحرز مقارنة بالدول المتقدمة التي تحرز معدلا يصل إلى 8.26% كدولة السويد مثلا.

الجدول رقم (1): قيم مؤشر الجاهزية الشبكية للجزائر (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2019
المؤشر	3.10	3.20	3.53
الترتيب العالمي	120	117	98

Source: Network Readiness Index 2019 Algeria. (2019). Portulans Institute, <https://networkreadinessindex.org/2019/wpcontent/uploads/2019/12/Algeria.pdf>.

يتضح من الجدول أن الجزائر احتلت سنة 2019 المرتبة 98 من بين 121 دولة فيما يخص مؤشر الجاهزية الشبكية (Network Readiness Index)، بمعدل 3.53 نقطة، وهي مرتبة متأخرة ما يؤكد أن الرقمنة المرجوة في الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى²¹.

وتتمثل المعايير التي تعكس وتفسر الفجوة الرقمية في الجزائر حسب مؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2019، في: الأسعار المرتفعة للهواتف الذكية، ضعف الربط الجغرافي بالأنترنت عالية التدفق، عدم تطوير تطبيقات ذكية للهواتف، عدم توفر آخر التكنولوجيا الحديثة، ضعف التجارة الالكترونية، تأخر تطوير الإدارة الالكترونية، مشاكل تنظيمية وعدم ملائمة التشريعات، ضعف انتاج السلع والخدمات عالية الجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتزايد مشاكل الأمن السيبراني، حيث ترتبط أكبر تداعيات تحدي الفجوة الرقمية على الأمن القومي الجزائري بظهور أنماط متعددة من التهديدات الالكترونية تتميز بالتعقيد والتركيب والتنوع من حيث فواعلها ووسائل إلحاق الضرر، تمس بالأمن في جميع أبعاده ومستوياته، منها الواقعية كالجرائم الالكترونية، والمحملة كالإرهاب الالكتروني، والحروب الالكترونية، مثلا أحصت فرق مكافحة الجرائم المعلوماتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020، حوالي 152 قضية تتعلق بالجرائم المعلوماتية والنصب والاحتيال عبر الإنترنت، سمحت بتوقيف 216 شخص، والتحليل الجنائي أفضى إلى أن عمليات الاحتيال عبر الأنترنت استهدفت المواطنين من مختلف الفئات والأعمار عبر الوطن، حيث يقوم المجرمون بعرض امتيازات أو خدمات وسلع وهمية والإيحاء بالحصول على أموال، ما يجبر ضحاياهم، وفق خطوات احتيالية تدريجية، لفتح روابط مشبوهة تحقق النتيجة الإجرامية²²، ومنه فإن

عدد الجرائم الالكترونية بالجزائر في تزايد مستمر، وأصبحت تأخذ منحاً أكثر خطورة بتهديدها لأمن الأفراد والمجتمع والدولة معاً، ما يتطلب تبني آليات وقائية للمواجهة.

4. آليات مواجهة تحدي الفجوة الرقمية وتحقيق الأمن القومي الجزائري

تتخذ الجزائر آليات ذات صلة بتحقيق أمنها القومي لمواجهة تداعيات تحدي الفجوة الرقمية، تتراوح بين آليات على المستوى الداخلي، وأخرى على المستوى الخارجي.

1.4 آليات المواجهة على المستوى الداخلي:

تعتبر الجزائر من الدول التي وضعت مخططاً وطنياً لتدارك الفوارق بينها وبين الدول الأخرى وحتى داخلها لامتلاك المعرفة والقدرة على استخدام التكنولوجيا كمحاولة لسد الفجوة الرقمية، من خلال مشروع الحكومة الالكترونية عام 2013، الذي يعبر عن آلية حديثة لتطوير البنية التحتية التكنولوجية، بهدف تحقيق الأمن القومي في بعده التكنولوجي، ويعمل هذا المشروع من خلال ثلاث محاور رئيسية²³: أ- المحور الاقتصادي والتشريعي: أطلقت الجزائر هذا المشروع من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال خلال الفترة (2008-2013) أين تم فيها تحديد أهدافه الرئيسية قبل البداية في إنجازه عام 2013، من بينها تطوير البنية التحتية الخاصة بالمشروع، وعملت الجزائر أيضاً على تفعيل التشريع القانوني المشجع للاستثمار التقني والتحول للاقتصاد الرقمي، كالمرسوم التنفيذي رقم 307/2000 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المعدل لمرسوم رقم 257/98 المتعلق بضبط شروط وكيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، المرسوم التنفيذي رقم 123/01 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات اللاسلكية، الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات المؤرخ في 08 جوان 1966 المعدل بموجب القانون رقم 11-14 المؤرخ في 02 أوت 2011، والمتضمن في القسم السابع المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ويشمل المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 7، وكذا القانون 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، كما جاء المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020 المتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية ليضفي بعداً قانونياً ومؤسساتياً جديداً لحماية أمن المعلومات والأمن الالكتروني الجزائري، من خلال استحداث مجلس وطني لأمن الأنظمة المعلوماتية، ووكالة وطنية لذات الاختصاص مقرها العاصمة²⁴.

ب-المحور التقني والمعلوماتي: من خلال تسطير برنامج لمحو الأمية الرقمية بإدراج مادة الاعلام الآلي في مختلف البرامج التعليمية، وفتح المراكز المتخصصة للبحث والتطوير في مجال تقنية المعلومات والاتصالات من خلال إنشاء المؤسسات الاستشارية التالية:

- تأسيس المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي كهيئة استشارية مستقلة، يتكفل بمهمة مراقبة السلطات العمومية لتحديد السياسات الوطنية في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتشجيع الابداع التكنولوجي والعلمي، وفق ما حدده القانون رقم 20-01 المؤرخ في 30 مارس 2020 المتعلق بمهام هذا المجلس وتشكيلته وتنظيمه²⁵.

- إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-85 المؤرخ في 10 مارس 2015 كهيئة استشارية مهمتها تقديم الاستشارة لرئيس الجمهورية والحكومة والهيئات العمومية والخاصة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا، خدمة للأمن التكنولوجي²⁶.

كما اتخذت وزارة البريد والاتصالات عددا من الإجراءات لتعميم استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة والتقليص من آثار الفجوة الرقمية على مستوى الاستخدام بين الولايات وبين أفراد المجتمع من بينها: خفض سعر الإنترنت في إطار مخطط وطني أطلقته مؤسسة اتصالات الجزائر سنة 2019، إلى جانب مضاعفة نقاط النفاذ العمومية إلى خدمات الإنترنت، حيث شهدت سنة 2017 إطلاق أول قمر صناعي جزائري للاتصالات "الكومسات" وهو سادس قمر تطلقه الجزائر منذ سنة 2002، لإتاحة الشمولية الرقمية، وقد تم اطلاق التطبيقات الأولى لهذه التكنولوجيا الجديدة من خلال مشاريع التعليم الالكتروني والصحة الالكترونية الساعية لربط 27.000 مدرسة و3.7000 مستشفى، بهدف ضمان التعليم والرعاية الصحية بتكلفة أقل، وكذا محاولة تطوير المحتوى الرقمي بإنشاء حاضنات تقنية مرافقة للشركات الناشئة وأصحاب المشاريع لتعزيز صناعة المحتوى المحلي، إلى جانب مشاريع التطبيقات الشاملة للحكومة الالكترونية، كتطوير البوابة الالكترونية للصفقات العمومية، وتحديث بوابة المواطن، وتحديث التصديق الالكتروني منذ سنة 2015، إضافة إلى مشروع تعميم الخدمة الشاملة للاتصالات الالكترونية²⁷ لسنة 2018.

ج-المحور الاجتماعي: يهتم بجعل قضية توعية المواطنين حول مخاطر الفجوة الرقمية ضمن أولويات مختلف الفواعل أهمها وسائل الاعلام ومنظمات مجتمع المدني²⁸.

وقد حققت الجزائر بفضل هذه الاستراتيجية مستويات تحسنا وأن كان طفيفا في الولوج لخدمات الإنترنت، حسب ما يبينه مؤشر نضج الحكومة الالكترونية بالجزائر (EGDI) حيث أحرزت تقدما ب

30 مرتبة ما بين 2016 و 2020 بسبب التحسن في الرأسمال البشري والبنية التحتية خلال هذه الفترة. أنظر الجدول (2) أدناه.

الجدول رقم (2): يوضح قيم مؤشر نضج الحكومة الالكترونية في الجزائر (2016-2020)

السنوات	2016	2018	2020
مؤشر الرأسمال البشري	0.6412	0.6640	0.6966
مؤشر البنية التحتية	0.1934	0.3889	0.5787
مؤشر نضج الحكومة الالكترونية	0.2999	0.4227	0.5173
الترتيب	150	130	120

المصدر: بن الزين، إيمان. وصالحي، سميرة. (2020). "الحكومة الالكترونية في الجزائر ومقارنتها بأفضل نماذج الحكومة الالكترونية العالمية والقارية الرائدة". مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 4. العدد 2. ص 35

يلاحظ من الجدول أن الخدمات الالكترونية قد بلغت أحسن معدل لها سنة 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا، حيث قدمت الحكومة الجزائرية خدمات الكترونية مبتكرة مثل ربط المستشفيات بشبكة رقمية للوقوف على آخر إحصائيات الوباء وحالات الشفاء، وكذا تفعيل منصات التعليم عن بعد خاصة في الجامعات، كما ازداد الطلب على خدمات الدفع الالكتروني، كما تحسن مؤشر المشاركة الالكترونية للمجتمع المدني أيضا، وفق ما يوضحه الجدول رقم (3) أدناه.

جدول رقم (3): يوضح مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر 2016-2020

السنوات	2016	2018	2020
المؤشر	0.1186	0.2022	0.1584
الترتيب	167	165	183

المصدر: بن الزين إيمان، صالحي سميرة، الحكومة الالكترونية في الجزائر ومقارنتها بأفضل نماذج الحكومة الالكترونية العالمية والقارية الرائدة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 40

لكن رغم التحسن في المؤشر فإن الجزائر لا تزال تواجه العديد من المعوقات التنظيمية والتقنية والفنية والاجتماعية، لذلك تعتمد على آليات إضافية لحماية أمنها القومي على المستويين الإقليمي والدولي.

2.4 آليات المواجهة على المستوى الإقليمي والدولي

- تشجع الجزائر مجموعة من الآليات التعاونية لمواجهة تحدي الفجوة الرقمية، نذكر منها:
- مساندتها لاجتماعات المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام 1999، وقمة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000، واللجنة الوزارية لوزراء الاتصالات الأفارقة بالقاهرة عام 2002، واجتماع متابعة أعمال اللجنة الدولية الخاصة بتضييق الفوارق الرقمية بين الشمال والجنوب التي تعمل بإشراف مباشر من الأمين العام للأمم المتحدة منذ سنة 2002، والمؤتمر الأول للأمم المتحدة حول تكنولوجيا المعلومات بجنيف سنة 2004، والمنندى العربي الدولي للتكنولوجيا المصرفية.
 - انضمامها للمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، التي تحاول تحديد فرص تحقيق الأمن التكنولوجي العربي، ومصادقتها على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، إلى جانب انخراطها في المكتب العربي للشرطة الجنائية²⁹.
 - انضمامها لاتفاقية الاتحاد الافريقي لأمن الفضاء الالكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي المعتمدة خلال القمة ال 23 التي انعقدت بمالابو بجمهورية غينيا الاستوائية، لمواجهة التهديدات الالكترونية³⁰.
 - التعاون ضمن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، والانخراط في مخططات عمل الاتحاد الدولي للاتصال لتحقيق الأمن المعلوماتي³¹.
- وعليه فإن الآليات الداخلية والخارجية للمواجهة متعددة ومتكاملة الأدوار لحد بعيد، لكن هناك العديد من العوائق التي تحول دون تحقيق استجابة فعالة ومطلقة لمواجهة هذا الشكل الجديد من الفجوات التي تمس بالبعد التكنولوجي للأمن القومي الجزائري، لصعوبة لحاق الجزائر بسرعة التطور الرقمي، في ظل ضعف العوامل المادية والفنية التي تساعد على تجهيز البنية التحتية لمشروع الحكومة الالكترونية، والافتقار للخبرة التكنولوجية اللازمة لإدارة ومواجهة هذا التحدي غير المادي، وهو ما يحول دون الانتفاع إيجابيا من مميزات الثورة المعلوماتية.

5. خاتمة

يتضح مما سبق أن الجزائر تصنف ضمن دول الفجوة الرقمية والمعلوماتية عالميا، وتعاني من صعوبات في بناء جيل من الموارد البشرية ذات الكفاءة في استخدام التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يزيد من تداعيات هذه الهوة على الأمن القومي الجزائري بمفهومه الواسع المتعلق بأمن المواطن والمجتمع

وأمن كل المجالات الحيوية ذات الصلة بالدفاع والأمن، ورغم انتهاج الجزائر لمجموعة من الآليات الوقائية للمواجهة فإن رهان تحقيق استجابة فعالة وديناميكية متطورة يرتبط بمدى القدرة على مسايرة المعوقات المطروحة نظرا لتعدد وتشابك وكثافة التهديدات الأمنية الالكترونية الناتجة عن هذه الفجوة أهمها الجرائم الالكترونية.

6 . الهوامش والمراجع:

¹ Rallet, Alain., & Rochelandet, F. (2004). la fracture numérique ,une faille sans fondement ? Réseau, 22(127), p23.

² علي، نبيل. ونادية، حجازي. (2005). الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة (سلسلة عالم). مطابع السياسة، ص 16.

³ عادل، عبد الصادق. (2013). الفضاء الالكتروني وتهديدات جديدة للأمن القومي .

http://accronline.com/article_detail.aspx?id=8745

⁴ علي، وحجازي، مرجع سابق، ص 33.

⁵ عماد، مكايي. (1998). تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في عصر المعلومات. الدار المصرية اللبنانية. ص 37.

⁶ كريم، أبوحلاوة. (2018). أين العرب من مجتمع المعرفة؟. ورقة بحثية ضمن المؤتمر الأول للمحتوى الرقمي

العربي، <https://acnc.svuonline.org/ar/pub>

⁷ محمود، الضامن. (2006). الفجوة الرقمية: آفاق. ورقة بحثية لكلية هندسة الحاسب الالى. ص 5.

⁸ زهير، حافظي. ورشيد، مزلاح. (2008). الفجوة المعلوماتية: أسبابها وسبل تجاوزها. مجلة سيبرانيس، ع17، ص

113.

⁹ أحلام، مغزوز. (2021). تراجع نسبة الأمية في الجزائر ومساعي للقضاء على الأمية الرقمية. أخبار الأوراس

<https://www.awras.com>

¹⁰ نهال، فؤاد. (2013). تقنيات مجتمع المعلومات في البيئة الرقمية. دار المعرفة الجامعية. ص 29.

¹¹ محود، مرجع سابق، ص ص 5-6.

¹² زهير، ورشيد، مرجع سابق، ص 114.

¹³ عادل مجيد، عيدان العادلي. وحسين وليد حسين، عباس. (2015). الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية

والتكنولوجية. دار غيداء للنشر والتوزيع. ص 70.

¹⁴ Rouha, Smail. (2003). Rapport 2003 du P N U D sur le développement humain ;L'Algérie régresse à la 107 place. <https://algeria-watch.org/?p=49088>

¹⁵ Kemp, S. (2021). *Digital 2021 Algeria*. Datareportal.

<https://datareportal.com/reports/digital-2021-algeria%0A%0A>

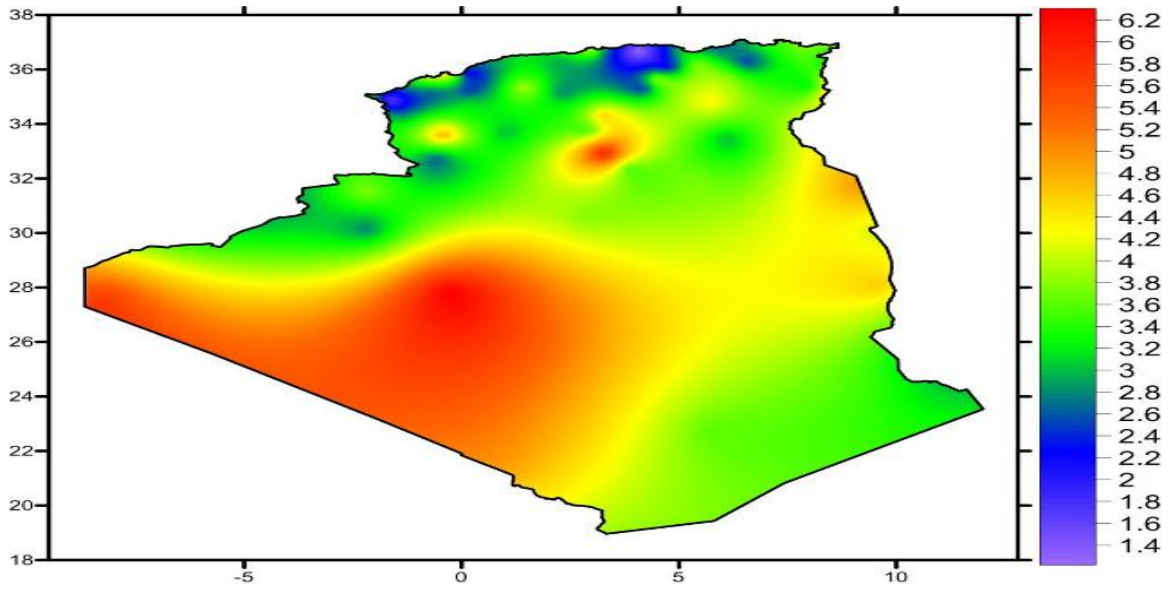
¹⁶ طارق محمود، عباس. (2004). مجتمع المعلومات الرقمي. المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع. ص 106.

¹⁷ يوسف، مسعوداوي. (2015). دور الاستثمار في التعليم وفي تنمية الرأسمال البشري: دراسة تقييمية لحالة الجزائر.

مجلة الاقتصاد الجديد، 1(12)، ص 234.

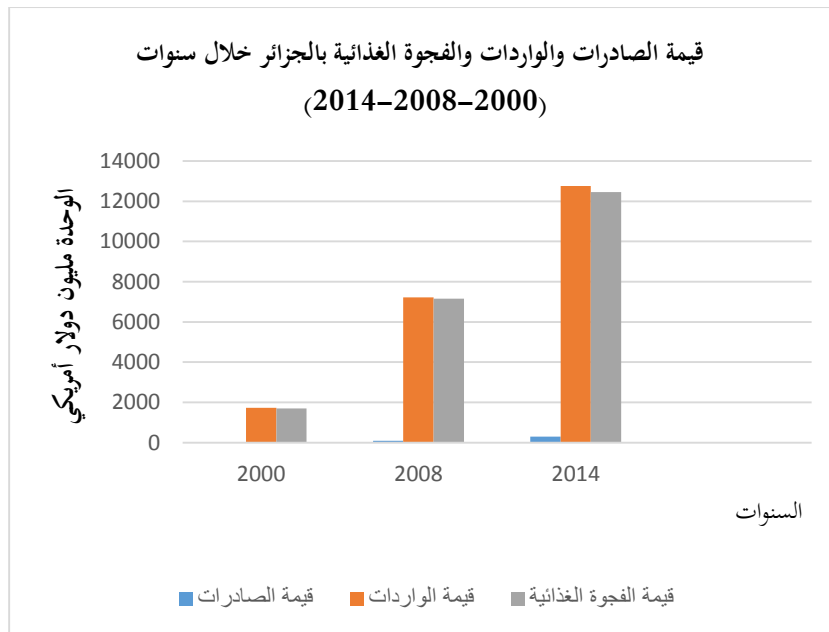
- ¹⁸ خالد وليد، محمود. (2022). قراءة في مؤشر الأمن السيبراني لعام 2021 . مركز الجزيرة للدراسات .
<https://www.aljazeera.net/opinions/2022/2/16>
- ¹⁹ أحمد محمد، الصالح. (2000). الأنترنت والمعلومات بين الأغنياء والفقراء. مركز البحوث العربية. ص 22.
- ²⁰ Kemp, OpCit.
- ²¹ Soumitra, Dutta., & Bruno, Lanvin. (2019). *The Network Readiness Index 2019 : Toward a Future Ready Society*. Portulans Institute.
<https://networkreadinessindex.org/2019/wp-content/uploads/2020/03/The-Network-Readiness-Index-2019-New-version-March-2020.pdf>
- ²² المديرية العامة للأمن الوطني تعالج 152 قضية نصب واحتيال عبر الأنترنت خلال 09 أشهر. (2020). المديرية العامة للأمن الوطني
<https://www.dgsn.dz>
- ²³ عبد المؤمن، بن الصغير. (2016). إشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر: المعوقات والآفاق. المركز الديمقراطي العربي.
- ²⁴ المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020. (2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع4، ص 5.
- ²⁵ القانون رقم 20-01 المؤرخ في 30 مارس 2020 المتعلق بمهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا وتشكيلته وتنظيمه. (2020). الجريدة الرسمية، ع 4، ص 4.
- ²⁶ المرسوم الرئاسي رقم 15-85 المؤرخ في 10 مارس 2015 المتضمن إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها. (2015). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع4، ص 4.
- ²⁷ سلاف، بوصبع. (2021). المدخل التكنولوجي للتنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر. مجلة السياسة العالمية، ع 1 (المجلد 5)، ص ص 203-218.
- ²⁸ عبد المؤمن، مرجع سابق.
- ²⁹ آمال، بوجليدة. (2017). المعاهدات الدولية المتعلقة بالأنترنت: مكافحة الجريمة الالكترونية. مجلة الجيش، ع 650، ص ص 46-47.
- ³⁰ اتفاقية الاتحاد الافريقي بشأن أمن الفضاء الالكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي. (2010). موقع الاتحاد الدولي للاتصالات strategy@itu.int
- ³¹ مكافحة الجريمة المعلوماتية: تعيين خبير من الشرطة الجزائرية لترأس مجموعة خبراء الأنترنت. (2017).
www.aps.dz

الملحق (2): خارطة توضح حقول الرياح في الجزائر



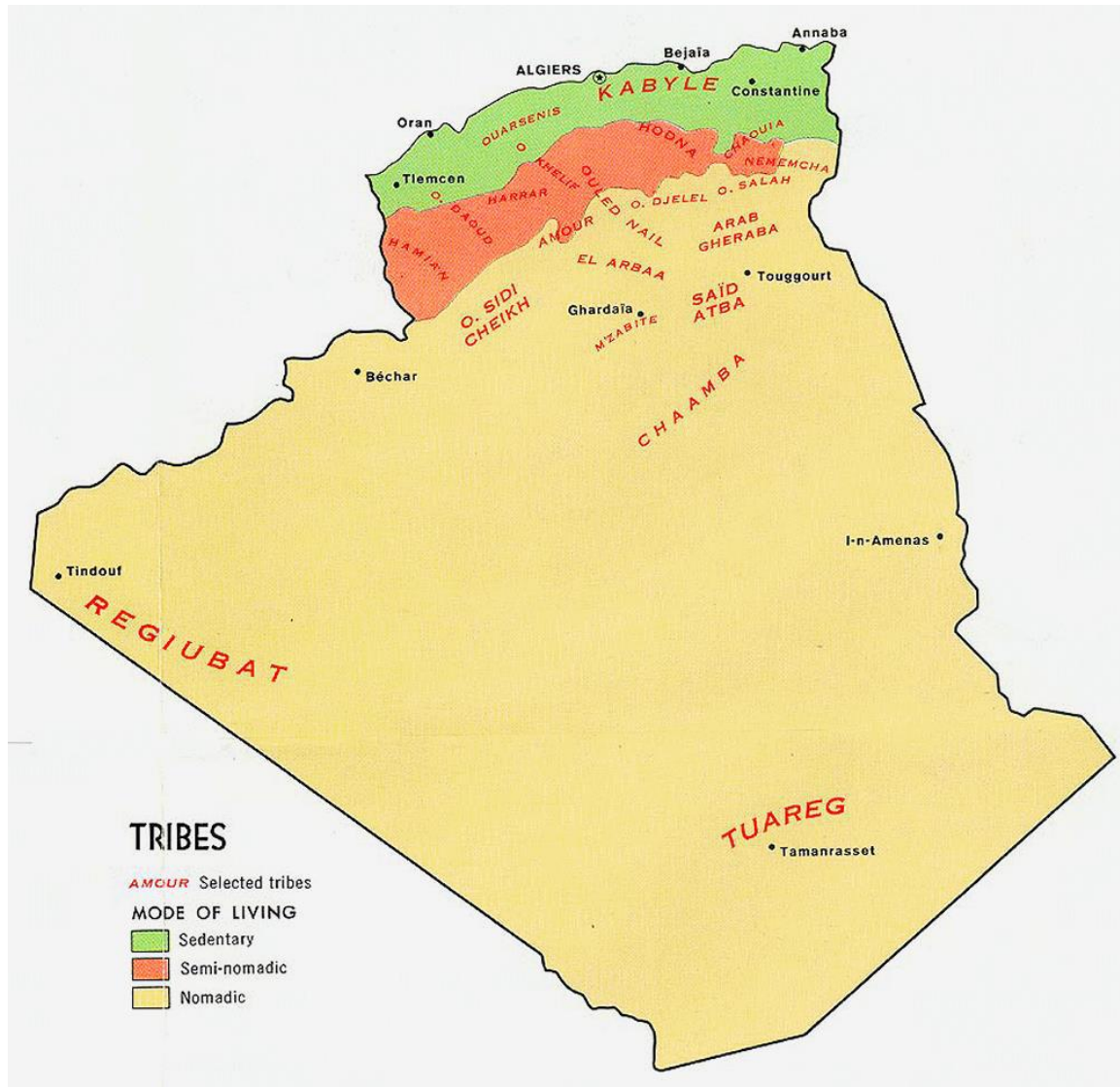
المصدر: مركز تنمية الطاقات المتجددة، <https://bit.ly/3OMqVfc>

الملحق (3):



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على "بيانات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية"، (2015)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلدات من 18 إلى 35 .

الملحق (4): خارطة توضح التوزيع القبلي في الجزائر



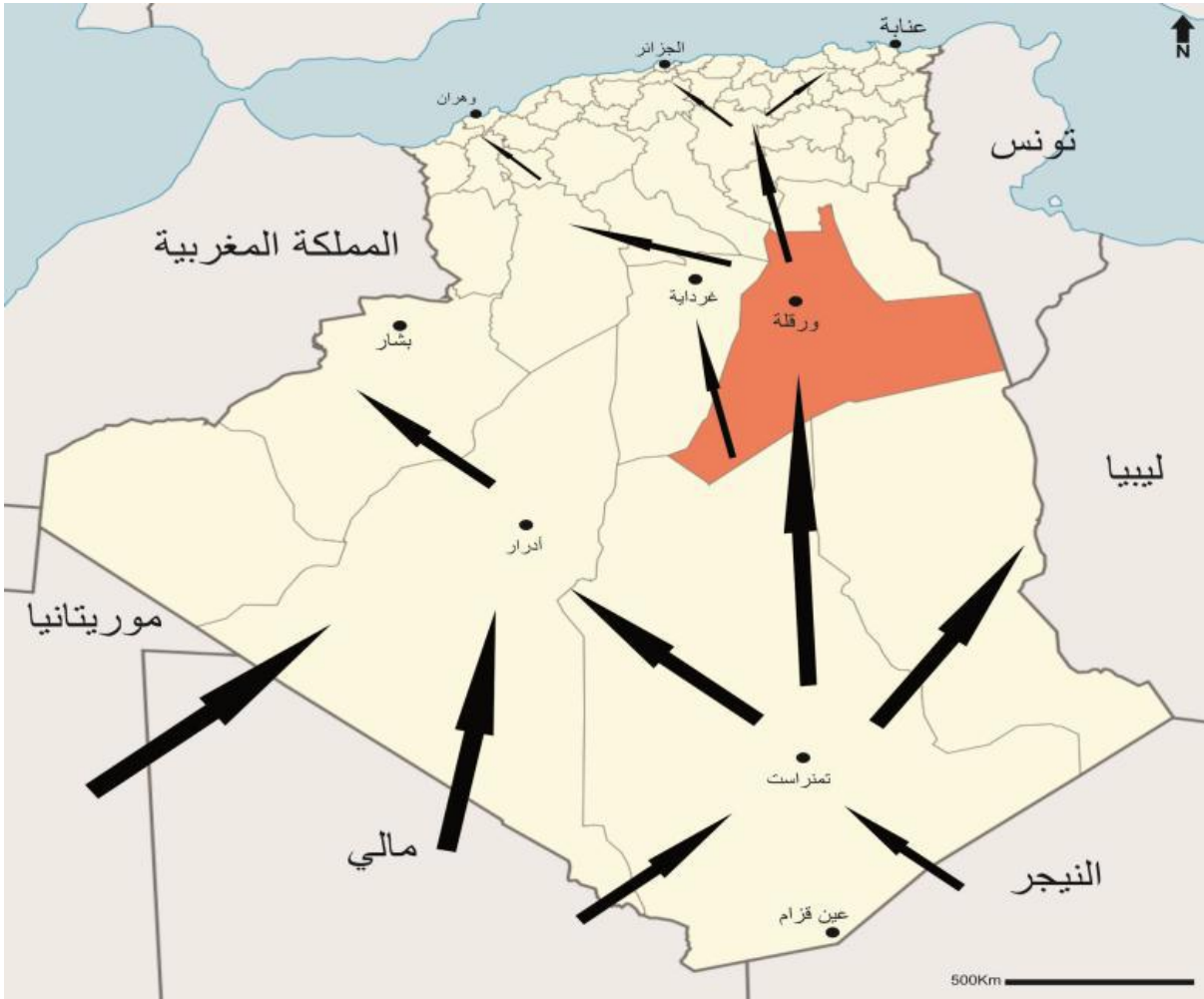
Source: <https://bit.ly/3ON1R7L>

الملحق (5): خارطة أهم مسارات عبور الهجرة غير الشرعية الأفريقية من الجزائر نحو أوروبا



المصدر: شوادة، رضا. (2018). "التبعات الاستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الأفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. م5(ع2). ص49.

الملحق (6): خارطة توضح أهم مسارات الهجرة غير الشرعية من الساحل الأفريقي نحو الجزائر



المصدر: خليفة، عبد القادر. (ديسمبر 2015). مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقة الجزائرية)، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج 69-70، ص44.

الملحق (7): يوضح مؤشر الجاهزية الشبكية حسب كل المعايير ما يعكس الفجوة الرقمية في الجزائر 2019

Pillar/sub-pillar	Rank	Score	Pillar/sub-pillar	Rank	Score
A. Technology pillar	109	24.81	C. Governance pillar	108	39.81
1st sub-pillar: Access	91	43.41	1st sub-pillar: Trust	106	35.75
2nd sub-pillar: Content	108	13.29	2nd sub-pillar: Regulation	111	39.58
3rd sub-pillar: Future Technologies	110	17.73	3rd sub-pillar: Inclusion	102	44.11
B. People pillar	93	31.94	D. Impact pillar	87	44.63
1st sub-pillar: Individuals	79	50.84	1st sub-pillar: Economy	92	9.80
2nd sub-pillar: Businesses	108	14.60	2nd sub-pillar: Quality of Life	94	52.00
3rd sub-pillar: Governments	97	30.39	3rd sub-pillar: SDG Contribution	69	72.10

Indicator	Rank	Score	Indicator	Rank	Score
A. Technology pillar			C. Governance pillar		
1st sub-pillar: Access			1st sub-pillar: Trust		
1.1.1 Mobile tariffs	105	35.94	3.1.1 Rule of law	104	35.65
1.1.2 Handset prices	95	32.17	3.1.2 Software piracy rate	91	9.46
1.1.3 Internet access	54	72.67	3.1.3 Secure Internet servers	103	35.89
1.1.4 4G mobile network coverage	112	30.64	3.1.4 Cybersecurity	102	26.64
1.1.5 Fixed-broadband subscriptions	83	28.20	3.1.5 Online trust and safety	34	71.08
1.1.6 International Internet bandwidth	100	60.87	2nd sub-pillar: Regulation		
1.1.7 Internet access in schools	NA	NA	3.2.1 Regulatory quality	117	23.58
2nd sub-pillar: Content			3.2.2 Ease of doing business	114	32.48
1.2.1 Digital participation and content creation	*	*	3.2.3 Legal framework's adaptability to digital business models	90	32.07
1.2.2 Mobile apps development	116	17.30	3.2.4 E-commerce legislation	100	50.00
1.2.3 Intellectual property receipts	97	0.01	3.2.5 Social safety net protection	68	40.86
3rd sub-pillar: Future Technologies			3.2.6 ICT regulatory environment	109	58.50
1.3.1 Availability of latest technologies	111	27.35	3rd sub-pillar: Inclusion		
1.3.2 Company investment in emerging technology	81	28.33	3.3.1 E-Participation	115	9.55
1.3.3 Government procurement of advanced technology products	81	32.97	3.3.2 Socioeconomic gap in use of digital payments	74	60.38
1.3.4 ICT PCT patent applications	80	0.00	3.3.3 Availability of local online content	84	39.43
1.3.5 Computer software spending	97	0.00	3.3.4 Gender gap in internet use	83	21.20
1.3.6 Robot density	NA	NA	3.3.5 Rural gap in use of digital payments	3	89.99
B. People pillar			D. Impact pillar		
1st sub-pillar: Individuals			1st sub-pillar: Economy		
2.1.1 Internet users	79	55.40	4.1.1 Medium and high-tech industry	114	3.12
2.1.2 Active mobile-broadband subscriptions	34	37.15	4.1.2 High-tech exports	111	1.13
2.1.3 Use of virtual social networks	61	53.22	4.1.3 PCT patent applications	79	0.06
2.1.4 Tertiary enrolment	55	37.22	4.1.4 Labour productivity per employee	50	34.90
2.1.5 Adult literacy rate	74	71.21	2nd sub-pillar: Quality of Life		
2.1.6 ICT skills	NA	NA	4.2.1 Happiness	90	41.36
2nd sub-pillar: Businesses			4.2.2 Freedom to make life choices	117	12.68
2.2.1 Firms with website	NA	NA	4.2.3 Income inequality	11	93.16
2.2.2 Internet shopping	101	3.56	4.2.4 Healthy life expectancy at birth	74	60.81
2.2.3 Professionals	67	24.53	3rd sub-pillar: SDG Contribution		
2.2.4 Technicians and associate professionals	88	20.05	4.3.1 Access to basic services	80	87.56
2.2.5 Extent of staff training	108	23.94	4.3.2 Pollution	98	66.78
2.2.6 R&D expenditure by businesses	74	0.90	4.3.3 Road safety	98	34.06
3rd sub-pillar: Governments			4.3.4 Reading proficiency in schools	NA	NA
2.3.1 Government online services	117	13.08	4.3.5 Maths proficiency in schools	NA	NA
2.3.2 Publication and use of open data	NA	NA	4.3.6 Use of clean fuels and technology	1	100.00
2.3.3 ICT use and government efficiency	90	33.27			
2.3.4 R&D expenditure by governments and higher education	36	44.83			

Source: The Network Readiness Index 2019 (PORTULANS Institute)

الملحق(8): أهداف التنمية المستدامة الأممية آفاق 2030 التي تحاول الجزائر تنفيذها

أهداف التنمية المستدامة



المصدر: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. (2022). هيئة الأمم المتحدة. <https://bit.ly/3JvYjG9>



Full Name: Nehidja Souad

Title: Cross-Border Security threats in light of Information Revolution and Algerian National Security

A Thesis Submitted For The PHD degree IN Political Science

Abstract

Thesis Abstract:

The world is experiencing an unprecedented rise in diverse security threats that transcend borders, impacting all levels and dimensions of security. These threats are tied to the information revolution, which has reshaped conventional notions of borders. Given Algeria's active involvement in this volatile global environment and its strategic geographic location encompassing multiple dimensions such as the Maghreb, Arab, African, and Mediterranean regions, Algerian national security faces both traditional threats like military, political, and economic risks that have been amplified by technological advancements, as well as cross-border threats spanning societal, environmental, and technological realms.

the study aims to identify the dimensions of Algeria's security strategy, encompassing its mechanisms and approaches at both the domestic and international levels. This involves analyzing the combination of non-military and military approaches.

The study employed a descriptive-analytical approach and statistical to establish the relationship between concepts and elucidate the manifestations of threats to Algerian national security. This included interpreting and analyzing pertinent statistics concerning the security environment in Algeria and explaining the consequences of threats.

The study concludes that despite the advantages of the Algerian security strategy, it faces challenges in achieving complete national security. This realization highlights the relative nature of Algeria's security. Therefore, security depends on the degree to which planned objectives are accomplished with cost-effectiveness.

Key words: Cross-border Security threats, Information Revolution, Digital Gap; Algerian National Security, Cyber security.

Supervisor: Saliha Kebbab - University of Constantine3

2024/2025